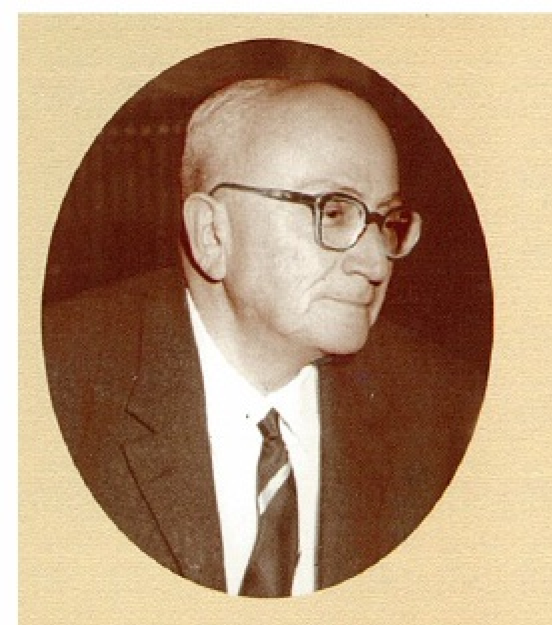


مذكرات خالد العظم

المجلد الثالث

إذا أعجبك الكتاب، فرجاءً حاول شراء النسخة الورقية
تذكر أن الكتاب العرب معتّزون والكل يستوطي حيطهم
دعمنا لهم يضمن إستمرار عطائهم
(أبو عبدو)

دمن الدار المتحدة للنشر

طبعة ثالثة

مُذكراتُ خَالدالعَظْم



مُذكّراتُ خالِد العَظم

في ثلاثةِ مُجلّدات

المجلّد الثالِث

دار

الدار المتحدة للنشر ش.م.م.

الطبعة الثانية

الدار المتحدة للنشر ش.م.م.

بيروت ١٩٧٣

محتويات الكتاب

المجلد الثالث

الجزءُ الأول : سُوريَـة قبَـيل الوحـدة

الفصل الأول
الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا

الاسباب الموجبة لطرق باب الاتحاد السوفييتي

على اثر تسلمي وزارة الدفاع في مطلع ١٩٥٧ ، عقدت مع رئيس الاركان العامة ومعاونيه رؤساء الشعب عـــدة اجتماعات بحثنا خلالها — في جملة مـــا بحثناه — قضية المعـــدات العسكرية التي اشترتها الوزارة مـــن الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ، وما يلزمها من اسلحة اضافية ومستودعات تحفظ فيها الآليات الثقيلة ، كالدبابات والذخائر الحربية واللباس ، الخ. ، وما اقتضته زيادة افراد الجيش السوري من ثكنات ودوائر. وكانت الحاجة الى تلك المنشآت تزداد بنسبة زيادة مشترياتنا من الاجهزة العسكرية ، بحيث لم تعد الثكنات والمستودعات الحالية كافية لايواء العدد والعدة . واصبحت الكمية الكبيرة مـــن المعدات والاجهزة والذخائر مودعة في الهواء الطلق ، تتعرض للفساد والانفجار ولغير ذلك من الاخطار ، عدا ان عددا كبيرا من افراد الجيش كان ينام تحت الخيام ، عرضة للبرد القارس او الحر الشديد .

ووصلت الارقام التقديرية لكلفـــة انشاء هـــذه الثكنات والمستودعات الى عشرات الملايين من الليرات السورية ، بل تعدت ذلك الى المئة وخمسين مليونا . ولم تكن موارد الدولة قادرة على مواجهة نفقات الجيش المتزايدة ، لا سيمـــا ان الارقام التي ذكرتها لم تكـــن شاملة قيمة المعدات الحربية نفسها ، سواء منهـــا ما كنا تسلمناه ولم نسدد بعد الا قسطا واحدا من اقساط قيمته ، او ما كانت الحاجة تقضي بمواصلة تداركه سنة فسنة . وهكذا اصبح مجموع متطلبات الجيش للسنين العشـــر القادمة لا يقل عن ملياري ليرة سورية .

هذا العجز المالي كان يفرض علي — مع انني لم اكن بعد قد تسلمت شؤون وزارة المالية — التفكير عميقا بما يمكن ان يؤمن لنا تدارك هذا المال . ولم يكن الاقتصاد السوري ، في وضعه الحالي،

قادرا على اسعاف هذه المطالب الضخمة . ولم يكن من الميسور التفكير بفرض ضرائب جديدة او زيادة الضرائب الحالية ، اذ ان مجموع الميزانية السنوية العادية كان ٣٤٠ مليون ليرة . اما الميزانية الاستثنائية ، فلم يكن لها موارد حقيقية ، اذ ان ضريبة كضريبة الانتاج، مثلا، لم تكن تعطي اكثر من ١٥ مليون ليرة سورية سنويا . فكيف يمكن ان يعتمد على ضرائب ورسوم للحصول على ما يقابل هذه النفقات الهائلة ؟ هذا فضلا عن انه ، في السنين الاولى من برنامج العشر سنوات ، كانت النسبة السنوية للنفقات اكثر بكثير منها في السنوات الاخيرة .

هذه العوامل كلها جعلتني اقضي الساعات الطويلة في استنباط وسيلة تؤمن تدارك هذا المال ، دون اللجوء الى تخفيض النفقات اللازمة للدفاع عن البلاد . وانتهى بي التفكير الى ان الوسيلة الوحيدة هي زيادة الدخل القومي زيادة تجعله قادرا على مواجهة قسم من هذه النفقات وايجاد موارد جديدة للدولة ، لا عن طريق الضرائب والرسوم، لكن عن طريق مشاريع زراعية وصناعية تدر على الخزينة موارد كبيرة يستطاع تكريسها لسداد هذا العجز.

ولم تكن سوريا فقيرة في الامكانات . فهنالك الاراضي التي تملكها الدولة ولكنها لا تستغلها لنقص الري فيها . وتقدر مساحة تلك الاراضي بمئات الوف الدونمات . وهنالك مواقع عديدة يمكن فيها انشاء سدود نهرية تخزن ما يكفي من مياه الشتاء لارواء مساحات كبيرة من الاراضي التي يملكها الافراد ليزيد دخلهم العام ومورد الدولة من هذه الزيادة . وهنالك صناعات عديدة تحتاج اليها البلاد تمكن الدولة ، اذا قامت بها ، من الحصول على موارد كبيرة ومن الحفاظ على جزء من المال كان يذهب الى الخارج .

والى جانب ذلك ، كانت الخطوط الحديدية في البلاد لا تؤمن حاجة النقل بشكل منتظم ورخيص ، مما كان يجعل قيمة منتوجاتنا الزراعية تئن تحت وطاة اجور النقل الغالية ، فتخسر اسواقا عالمية عديدة .

وفوق كل هذه الامكانات ، ثمة معادن ثمينة لم تستغل ، واهمها النفط .

كل هذه المشاريع لم اكن وحدي الذي فكر فيها . لكن احدا لم يتوصل الى استنباط الوسيلة لتدارك المال اللازم للقيام بها . فراس مال الافراد والدولة لم يكن ليجابه هذه المتطلبات . بل ان

احدى الحكومات فكرت باللجوء الى البنك الدولي للاستقراض منه ما يكفي بعض المشاريع . الا ان هذه المؤسسة ما كانت تهتم الا بالمشاريع التي تفيد منها سياسة الدول الغربية ، ناهيك بالشروط التعسفية التي كانت المؤسسة تفرضها ، سواء من حيث مراقبة الانفاق او تحديد الشركات التي يعهد اليها العمل او حتى كيفية استثمار المشاريع بعد اكمالها . وهذه الشروط القاسية حالت دون انجاز المشاريع التي كانت الحكومات المتعددة تقدمت بها ، كما جعلت هذه الحكومات لا تجرؤ على اقتراحها على مجالس النواب.

اما الولايات المتحدة التي كانت تبعثر الاموال يمنة ويسارا باسم مساعدة الدول المتاخرة ، فلم تعرض على الحكومة السورية اية مساعدة مالية ، علما منها بأن اية حكومة سورية لا تقبل او لا تجرؤ على قبول شروط تلك المساعدة ، ورغبة منها في اخضاع السوريين وارغامهم على اللجوء الى قبول مساعدتها مع تلك الشروط التي كان من شانها تسيير سياسة سوريا تبعا لسياسة الولايات المتحدة ، كما اضطرت الى ذلك تركيا والعراق والسعودية ولبنان ، وغيرها من الدول العربية او سائر الدول في العالم .

فامام هذه الاحتمالات وصعوبة اللجوء اليها او استحالتها لم يبق امامنا سوى طرق باب الاتحاد السوفييتي والسعي للحصول منه على مساعدة مالية واقتصادية وفنية دون ان يكون اي شرط سياسي او غيره مقرونا بتلك المساعدة .

ولا شك في ان صفقات الاسلحة التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا كانت نوعا من المساعدة ، لا من حيث مجانية الصفقة ، لكن من حيث رخص السعر وطول آجال دفع الاقساط . ولا يستطيع منصف ان يدعي ان سورية ومصر ، بعقدهما هذه الصفقات ، تنازلتا عن جزء من سيادتهما او انهما ارتبطتا مع احدى هاتين الدولتين باي التزام او تعهد من اي نوع كان .

وكان الخير كل الخير في هذه العقود التي رفعت قوة الجيشين السوري والمصري الى درجة اعلى كثيرا من قبل . ولم يكن لهذه الصفقات نقطة ضعف سوى اثارة الغرب علينا وانتقاله فجأة من موقف المساير المنتظر وقوعنا في شباكه بدون عنف الى موقف المخاصم المهاجم المتآمر علانية .

لكننا كنا نقيس بميزان التعقل والحكمة ارجحية سلوك احد

الطرق الآتية :

١ ــ سلوك سياسة الحياد بين المعسكرين .

٢ ــ الانضمام الى المعسكر الغربي .

٣ ــ الانضمام الى المعسكر الشرقي .

اما بشأن تدارك الاسلحة والحصول على المساعدات الاقتصادية ، فلم يكن امامنا سوى :

١ ــ التعاقد مع المعسكر الشرقي .

٢ ــ تجميد وضع الجيش بعدم شراء الاسلحة ، لان الغرب كان يرفض بيعنا ما يلزمنا ويحمل الدول المحايدة على سلوك مسلكه ، وتجميد برامجنا الانشائية ايضا .

فأما الاتجاه السياسي ، فقد اتفقنا عليه وحددناه في مؤتمر باندونغ . وتبعا لذلك رفضنا الانضمام الى حلف بغداد ، والى حلف شرقي البحر المتوسط ، والى اتفاق الدفاع المشترك . اذ كانت هذه كلها من اختراعات الغرب واساليبه العديدة الاشكال لربط الشرق الاوسط بعجلة سياسته . وهكذا قطعنا اية صلة كانت تصلنا بدول الغرب .

واما عن الانضمام للكتلة الشرقية ، فيجب ان يذكر ، بادىء ذي بدء ، ان سورية لم يعرض عليها ولم يطلب منها ، في اي وقت، الارتباط باية دولة اوروبية شرقية باي رباط او حلف او معاهدة او غيرها من انواع الاتفاقيات الشفهية او المدونة التي تربط دولتين او اكثر في السياسة الخارجية والاجتماعية او الاقتصادية ، بما يؤدي الى تشابك مصالحها والدفاع عن تلك المصالح المشتركة .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم يكن لدينا في الاصل رغبة او تقبل لاي ارتباط بالدول الشيوعية يجعل سياستنا الخارجية والداخلية والاجتماعية مرهونة بسياستها الخاصة .

فكنا ولا نزال نؤمن بالعروبة ولا ننظر الى الحوادث العالمية الا من حيث اثرها على كياننا واستقلالنا وقوميتنا . اما المذهب الشيوعي ، فغيما عدا المؤمنين به ، لم يكن في سورية من يقول به، لا الاقطاعي ولا الاشتراكي ولا المتمسك باي مذهب آخر .

واما التعاقد مع احدى الدول للحصول على مساعدات اقتصادية تمكننا من تحقيق انعاش بلادنا ، فلم يكن امامنا سوى الاتجاه صوب الاتحاد السوفيتي ، بشرط الا تقترن هذه المساعدات

باي تدخل في شؤوننا او التزام سياسي يضعف استقلالنا وحريتنا .

وكان من جراء تفكيري العميـــق في هذه الامور ، ان رايت ضرورة البحث مع اركان الحكومة السوفييتية ، عسانا نحصل منها على مساعدة اقتصاديـــة ترافـــق صفقات الاسلحة التي كان لا بد لنا من الاستمرار علـــى شرائهـــا للحفاظ على قوة الجيش وتزويده باسلحة عصرية قوية .

ففاتحت سفير الاتحاد السوفييتي وطلبـــت اليه تبليغ حكومته رغبتي في السفر الى موسكو لبحث امكانية الحصول على مساعدات اقتصادية ولتبادل الراي في شؤون تتعلـــق بتزويد الجيش بمعدات عسكريـــة .

الاتحاد السوفييتي يرحب بزيارتي له

وتاخر الجواب اكثر مـــن شهرين ، حتى اتاني السفير في احد ايام حزيران ١٩٥٧ وابلغنـــي ترحيـــب حكومته بزيارتي وطلبها الاطلاع على تفصيل المسائل التي سأثيرها في موسكو . فاجبته بان التفاصيل هي من شأن الخبراء والموظفين ، اما انا فغايتي الحصول على الموافقة المبدئية على الخطوط العريضة للمساعدة الاقتصادية . وفي سبيـــل ذلـــك ، ارى ضرورة اجراء الاتصالات الرسميـــة في موسكو .

وجاء الجواب في اواخر حزيران بالموافقـــة على الاجتماع في موسكو . وحددنا الموعد في الاسبوع الاخير من تموز المقبل .

عندئذ عرضت الامر مفصلا على مجلس الوزراء وذكرت انني سانتهز فرصة المرور ببراغ للاجتماع الى اركان حكومتها ، رغبة في الحصول على تمديد آجال دفع ثمن صفقة الاسلحة الى عشر سنين، تلك الصفقـــة التي كانـــت الخزينة تئن من حمل اعباء اقساطها الاربعة ، بسبب فقدان الاعتمادات اللازمة لتسديدها .

ووافق مجلس الوزراء علـــى الفكرة ، لكنه لم يتخذ اي قرار مكتوب ، رغبة في ابقاء خبر الرحلة سرا . واتفقت مع وزير الاشغال العامة والمواصلات السيد فاخر كيالي على اعداد الدروس الموجودة في وزارته لاخذها معنا الى موسكو .

وفي اليوم الرابع مـــن تموز سافرت الـــى روما لقضاء فرصة العيد والاستجمام في الربوع الايطاليـــة ، على ان اجتمع في اليوم الثالث والعشرين من تموز في براغ الى رئيس الاركان العامة اللواء توفيق نظام الدين وبقيـــة اعضاء الوفد العسكري الذي سيرافقني الـــى موسكو .

وبنفس الطائرة التي اقلتني الى روما ، كان السيد صلاح الدين البيطار مسافرا الى بلغراد عن طريق روما . ومكثنا في عاصمة ايطاليا اربعة ايام اجتمع فيها وزير خارجيتنا السيد البيطار الى وزير خارجية ايطاليا ورئيس جمهوريتها . وفي اليوم الثامن من تموز توجهنا، البيطار وانا، الى الفاتيكان لمقابلة البابا. وكان يرافقنا السيد انور حاتم وزير سورية المفوض .

مقابلتي البابا مع صلاح البيطار

وكان استقبال البابا لنا وديا . فتكلمت عن الحالة في سورية وعن خطة حكومتنا بالتزام جانب الحياد . وشرحت للبابا اسباب هذا الاتجاه وفوائده . ثم انتقلت الى ذكر الوئام المستتب بين سائر الطوائف في سورية ، وذكرت قضية فلسطين وضرورة التآزر بين المسيحيين والمسلمين فيها . ودامت المقابلة نحو نصف ساعة ، انتقلنا بعدها الى مكتب وزير خارجية الفاتيكان ، حيث التقينا الوزير الذي تسلم الحديث معبرا عن شعوره وشعور البابا بشأن قضية فلسطين . ثم ذكر ان الكرسي الرسولي لا يستطيع التظاهر في هذا الشأن ، لكنه يبذل كل جهده لدفع اذى اليهود عن المسلمين والمسيحيين على السواء .

وخرجنا من هاتين المقابلتين غير قانعين بان الفاتيكان قائم بما يوجبه عليه امر الدفاع عن الاراضي المقدسة ، بل انه يخشى الامريكيين ويتحاشى الظهور بمظهر قد يحرمه المساعدات المالية الكبرى التي يعتمد على وصولها اليه من كندا والولايات المتحدة . وايقنت بان لا فائدة ترجى منه لمساندة القضية الفلسطينية ، اذ انه يمالىء السياسة الامريكية ولا يريد الخروج عما ترسمه من خطط .

وفي اليوم التالي بارح السيد البيطار روما قاصدا بلغراد بدعوة من الحكومة اليوغسلافية . وتلقيت فيما بعد كتابا منه يعلمني بان الرئيس تيتو ابدى له استعداد حكومته لبذل كل مساعدة لسورية لتنفيذ برنامجها الانشائي، ووعده بارسال الخبراء الفنيين.

وبدا السيد البيطار في كتابه متحمسا لهذه المحادثات التي لا شك في انها اثرت على عقله وجعلته لا يتحمس للاتفاق مع الاتحاد السوفييتي ، بل يسعى في الخفاء الى عرقلته . ومن يعرف ان حزب البعث يخاصم الشيوعيين يتبين له سبب موقف البيطار في الحوادث التي ادت الى اعلان الجمهورية العربية المتحدة . وسيجيء ذكر ذلك في حينه .

ثم بارحت روما الى بون ، عاصمة المانيا الغربية ، واجتمعت الى الامين العــام لوزارة الاقتصاد . فسردت له مــا تحتــاج اليه سورية في الحقل الاقتصادي من قروض او مساعدات مالية وفنيـة لتقوم بتنفيذ المشاريع الزراعيــة والصناعية والسكك الحديدية . وبينت له اننا نقبل ان نتلقــى رؤوس الاموال الاجنبيــة على شكل قرض طويل الاجل ، او على شكل مساهمــة بحصة في الشركات التي تتولى تحقيــق هذه المشاريع . فاهتم الامين العام ومساعدوه كثيرا بالامور التي اوردتها ، لكنهم اظهروا عدم استعداد حكومتهم لاقراضنا ، بحجة ان اصحاب رؤوس الاموال الالمان لا يفكرون في الاشتراك مع اصحاب راس المال السوري . لكنهم مستعدون لبيعنا ما نريد من الآلات باقساط لا تتجاوز مدتها سنة واحدة. وكان طبيعيا ان اتلقى هذا الجواب السلبي . فامريكا التي تسيطر على سياسة المانيا الغربيــــة ، واليهود الذين يسيطرون على اقتصادياتها ، لا يسمحون بمساعدة سورية وتفريج كربتها ، اذا هي لم تخضع لهذين النفوذين .

ثم اوضحـــت للامين العام ان سورية تصدر سنويا كميات كبيرة من الحبوب الى المانيــا . اما في السنة الحالية ، فلم تر اقبالا منها على استيراد حبوبنا . وطلبت اليه العمل على شراء كميـة من القمح ، وكان موسمه عامئذ جيدا في البلاد .

فاجاب الامين العــام بانه تقرر ان يسمــح للتجار الالمان بان يشتروا من سورية ثلاثين الف طن . فاجبته بانهم كانوا يشترون في السنوات الماضية ما يزيد على مئة وخمسين الفا ، وبان الترخيص وحده لا يكفي لحملهم على الشراء . لذلك اطلب الى الحكومة الالمانية ان تحملهم عليه . فاظهر الامين العام اسفه لانه لا يستطيع ان يفعل اكثر مــن ذلــك .

خيبة املي من المانيا الغربية وزيارتي براغ

وهكذا خاب املي بامكان التعاقد مع المانيا الغربية . واضفت هذا الرفض الى ما سبق ان عانيناه من سياسة التطويق الاقتصادي التي بدأت الدول الغربيــة بتنفيذها ضدنا ، والى ما لمسته في ١٩٥٥ من رفض فرنسا بيعنا الاسلحة والذخائر الا بشروط تمس سيادتنا والى امتنــاع الولايات المتحدة وبريطانيا عــن تجهيزنا بالمعـدات العسكرية ، والى ما كنا نواجهه من مشاكل ومماحكات لدى سائر الدول الاوروبيــة ، بحيــث اصبح جيشنا مهددا بنضوب الذخائر والاسلحة ووقوفه في وجه اسرائيل وقفة ضعيف تجاه مقتدر .

وست ، بعد هذا الفشل في محاولة اقناع المانيا الغربية بمساعدتنا ماليا واقتصاديا ، لا ارى امامي سوى الاتحاد السوفييتي الذي مدنا بالسلاح في المرة الاولى وقام بمساندتنا في المجال السياسي العالمي ، دون ان يشترط اي شرط سياسي واقتصادي.

وغادرت بون الى هامبورغ حيث زرت في جوارها معملا لتصفية النفط تملكه شركة كونكورديا التي كانت حصلت على رخصة تنقيب عن البترول في سورية . وفي حفلة الغداء التي اقامها رئيس الشركة احتفاءا بي ، اوضحت ان سورية ترحب برؤوس الاموال الاجنبية وتفتح امامها سبل العمل في سورية ، بشرط ان لا تكون هذه الاموال مطية للاستعمار وخادمة لاغراضه . واوضحت ايضا ان سياسة الحكومة الحاضرة في سورية هي سياسة اشتراكية غير شيوعية . فاذا تعاقدنا مع الاتحاد السوفييتي او مع اية دولة شيوعية ، فلا يعني ذلك اننا اقتبسنا نظامها الاجتماعي وسرنا على خطتها السياسية . فنحن لا نتبع الا مصلحتنا القومية ، ولا نقيم في بلادنا من الانظمة الاجتماعية الا ما نراه مناسبا لحاجتها ، ومنشطا لانتاجها وانعاشها الاقتصادي العام .

وعدت من هامبورغ الى ميلانو وابرقت الى دمشق مستعلما عما اذا كان لم يطرا اي تعديل على برنامج السفر الى براغ ، فموسكو ، فجاءني الجواب بان الموعد لا يزال كما كان .

ووصل من دمشق السيد فاخر الكيالي في طريقه الى بلجيكا . ففاتحني بقضية الملك سعود والازمة التي حصلت بينه وبين الحكومة السورية على اثر التصريح الذي ادليت به لاحدى الجرائد بدمشق . ففي هذا الحديث هزات بموقف الملك سعود وموقف الملك حسين ، وابنت انهما يعملان لمصلحة الاستعمار . وسافرد لهذا الموضوع فصلا خاصا اذكر فيه بالتفصيل تطور علاقات سورية مع المملكة العربية السعودية .

وبارحت ميلانو بعد ظهر ٢٣ تموز ، فوصلت الى مطار براغ في الساعة ٢٢ . وكان في استقبالي وزير التجارة الخارجية ، ورئيس اركان الحرب ، وعدد من الوزراء والسفراء ، والوزير الكيالي ، ورئيس اركان حرب الجيش السوري اللواء توفيق نظام الدين ومرافقوه العسكريون ، ووزيرنا المفوض السيد (؟) .

وكان الاستقبال رسميا ، اذ عزفت الموسيقى النشيدين الوطنيين السوري والتشكوسلوفاكي . وبعد ان استعرضت حرس

الشرف حسب الاصول ، بارحنا المطار الى فندق اكرون ، حيث تداولنا الامور واستمعت الى آخر اخبار الوطن .

وفي اليوم التالي اقام وزير التجارة الخارجية حفلة غداء على شرف الوفد في الفندق نفسه . فتعرفنا الى عدد من الوزراء وبحثنا معهم مبدئيا الشؤون التي نريد معالجتها . ثم تواعدنا على استكمال البحث مفصلا ، عند رجوعنا من موسكو .

وفي الساعة السابعة عشرة من ٢٤ تموز امتطينا متن الطائرة الروسية الجبارة من طراز (٤) وبارحنا براغ متوجهين الى موسكو . وهذه الطائرة هي اعظم طائرة نفاثة في العالم ، فيها ٧٢ مقعدا ، منها ١٦ مقعدا وثيرا والباقي كمقاعد الطائرات العادية . وتبلغ سرعة هذه الطائرة ١٠٠٠ كيلومتر في الساعة حتى علو ١٢٠٠٠ متر . وفعلا ، كان ارتفاع الطائرة في هذه السفرة على علو ١٠٥٠٠ متر ، وكان معدل السرعة ٥٨٠ كيلومترا في الساعة . والظريف فيها انها عندما ترتفع فوق اعلى طبقات الغيوم التي تسمى سيروس لا يشعر الانسان باي اهتزاز او بأي ضيق في النفس او باي غثيان . ومهما كانت حالة الطقس ، فالطائرة ترتفع فوق مناطق العواصف وتسير في جو هادىء مشمس ، بينما الامطار والزوابع تجعل الطائرات الاخرى تهوج وتموج وترتفع وتسقط وتتعرض لاخطار كثيرة . وحقا ان اختراع هذه الطائرة دليل على عظمة الانتاج السوفييتي وتقدمه على انتاج اية دولة اخرى في العالم . اذ ان هذه الطائرة النفاثة بدات تسير على الخطوط العادية منذ ١٩٥٦ ، بينما لن توضع الطائرات النفاثة المماثلة من انتاج الولايات المتحدة في السفر العادي الا في ١٩٦٠ .

وصولنا الى موسكو واستقبالنا في المطار

ووصلنا الى موسكو بعد ساعتين وربع الساعة من مبارحتنا براغ . وكان في استقبالنا في المطار وزير الدفاع جوكوف ، ونائب رئيس الوزراء كوزمين ، وعدد من الوزراء والسفراء ، وسفيرنا السيد جمال الفرا ، وموظفو السفارة السورية ، وكثير من الضباط والموظفين ، وفريق من الشبان السوريين الذين حضروا الى موسكو للاشتراك في مهرجانها . وبعد نزولنا من الطائرة ومصافحتنا المستقبلين ، صعدت مع وزير الدفاع الى منصة يعلوها العلمان السوري والسوفييتي . وعزفت الموسيقى النشيدين الوطنيين ، ثم استعرضت مع الوزير الجنود المصطفين وتعرفت باعضاء السلك السياسي العربي ، وبعد ان ودعنا المستقبلين ، اتجهنا الى الدار

المخصصة لاقامتنا بشارع تولستوي ، وهي دار اعدتها وزارة الخارجية للضيوف ، تحتوي عدة غرف للنوم ، وابهاء ، وغرف للطعام والسينما والبليارد . ووضعت هذه الدار لاضافتنا ، الوزير الكيالي وانا مع عقيلتي . اما الضباط ، فقد حلوا في فندق ستانسكايا ضيوفا على الحكومة السوفييتية .

واجتمعت فور وصولي الى دار الضيافة بالسفير سولود الذي كلفته وزارة الخارجية بمرافقتنا . وهو صديق قديم تولى مفوضية الاتحاد السوفييتي في دمشق في ١٩٤٤ ، ثم عين سفيرا في القاهرة ، حيث اجتمعت اليه في ١٩٥٥ وطلبت منه ، انا والزعيم شوكت شقير رئيس اركان الجيش السوري ، الاتصال بحكومته وابلاغها رغبتنا في شراء اسلحة روسية .

وقد سررت لاختيار السفير سولود مرافقا لوفدنا في موسكو، نظرا لمعرفتي بحبه لبلادنا ، ولأنسه ودماثة خلقه .

واوضح لي السفير سولود ان مباحثاتنا سيتولاها عن الجانب الروسي السيد كوسيغين ، نائب رئيس الوزراء ، وهو من الشبان المقدر لهم احتلال احسن المراكز في المستقبل . وخشيت ان يكون ذلك دليلا على عدم اهتمامهم بامرنا ، فسألته لماذا لا يتولى المباحثات المارشال بولغانين او خروشوف ، فقال بأن البروتوكول لا يجيز لهما الاشتراك في مفاوضات لا يتولاها من الجانب الاخر من يعادلهما رتبة ، اي رئيس حكومة . واضاف قائلا ان الحكومة ، بتكليفها احد نواب رئيس الوزراء برئاسة الوفد الروسي — مع اننا انا والكيالي لا نعدو كوننا وزراء — تعدت البروتوكول ، لاظهار اهتمامها بنا .

وقد عجبت من تمسك هؤلاء القوم بهذه الامور التي نحن في سورية، لا نقيم لها وزنا. فرئيس الجمهورية عندنا يجتمع مع كل من ياتي من الخارج ويستقبله بنفسه ويعالج معه الامور ويتيم على شرفه المآدب .

وعلى اي حال ، لم اجد ما يوجب ابداء الملاحظة . لكنني اصررت على ضرورة الاجتماع الى الزعيمين المشار اليهما ، لموعد بالعمل على توفير الوقت المناسب .

زيارتي لكوسيغين وبياني في جلسة المباحثات الاولى

وبدات زياراتنا وابحاثنا في صباح اليوم التالي ، حيث زرنا نائب رئيس الوزراء السيد كوسيغين في مكتبه . وجرت العادة عندهم على ان يجلس المندوبون الى جانبي طاولة طويلة ، بحيث يحتل رئيس الوفد اول مقعد على احد الجانبين ويجلس الى جانبه مر افقوه،

بحسب مراتبهم . اما رئيس الوفد السوفييتي او اكبـــر اعضائه مقاما ، فيجلس امام هذا الوفد والى جانبه ، على التتابع ، سائر الحاضرين . وياخذ المترجم مكانه على راس الطاولة ، كأنه يدير الجلـــسة .

وجرت العادة ايضا على ان توضع على الطاولة انواع المياه المعدنية والمشروبات والفواكه والحلويات والسجائر .

بدات الحديث بشكر الحكومة على ترحيبها وحسن استقبالها ، وقلت ان الامور التي نريد بحثها تتناول ناحيتين : الاولى اقتصادية ، والثانية عسكرية . ثم طلبت الموافقة على فصل الموضوعين وتأليف لجنتين نبحث كل ناحية على حدة . فأجاب كوسيغين بشكر الوفد على زيارته،واطنب في مديح موقف سورية الحر،واعلن عن استعداد حكومته لبحث الامور التي نريدها ، بكل عناية . ثم وافقنا على ان يتولى الضباط بحث الشؤون العسكرية مع وزارة الدفاع ، وان نتولى ، انا والوزير الكيالي والسفير جمال الفرا ، الناحية الاقتصادية مع كوسيغين والسيد نيكتـــين ، نائب رئيس المجلس الاقتصادي الخـــاص .

ثم شرحت غرضنا من المجيء الى موسكو وقلت : « كلفنا رئيس الحكومة السورية ان نحمل اليكم الشكر والامتنان العظيمين على الموقف الودي الذي وقفته حكومة الاتحاد السوفييتي من القضايا العربية بصورة عامة ومـــن المسائل المتعلقـــة بسورية عـــلى وجه خاص . فهذا الموقف يجعل كل مواطن سوري وكل فرد عربي يشعر بروح المنة والاخوة تجاه شعب الاتحاد السوفييتي ، كما يجعله مدينا له بالوفاء والشكران . وهو لا ينسى الايام السود التي مرت بها الامة العربية ابان ازمة قناة السويس ، ولا ينسى الدعم القوي الذي لقيه من جانب حكومة الاتحاد السوفييتي ، وخاصة رئيسها الكبير المارشال بولغانين ، هذا الدعم والتاييد اللذان نعتقد انهما كانا العنصرين الاساسيين في ردع الاستعمار عن غاياته ، وهي ضرب الفكرة العربية ، والتطويح بالحكومات العربية الحرة ، والاستيلاء على الشرق الاوسط . واننا لفخورون بحمل هذه الرسالة الاخوية اليكم ، معبرين فيها عن شكر حكومتنا وشكرنا الخاص . والى جانب رسالة الشكر هذه ، كلفتنا الحكومة السورية بأن نوضح لكم الموقف في الشرق الاوسط حاليا، وبصورة خاصة في سورية،سواء من حيث السياسة العامة او من حيث الدفاع عن كياننا او من حيث الوضع

الاقتصادي والمالي عندنا :

« ترتكز سياسة الحكومة السورية الحاضرة ، والى جانبها الحكومة المصرية ، على مقاومة الاستعمار والصهيونية والدفاع عن كياننا واستقلالنا وحريتنا وسلامة اراضينا تجاه من يقصد بنا الشر .. وتلاقي الحكومة السورية الحالية ، بصورة خاصة ، ضغطا شديد الفعالية ، رغم اعلانها عن التزامها بسياسة الحياد الايجابي في موقفها الخارجي . اذ ان الدول الاستعمارية تعتبر هذه خطة معاكسة لمطامحها في الشرق ، وهي لا تألو جهدا في السعي للاطاحة بهذه الحكومة واستبدالها بحكومة تعدل سياسة سورية الخارجية، كما حصل في الاردن مثلا .

« وقد سعى الاستعمار للوصول الى اغراضه هذه بطرق شتى ، منها المؤامرات الداخلية وبث الجواسيس والجناة لارتكاب اغتيالات ضد بعض الشخصيات السياسية . لكنه خاب كل مرة ، بفضل العيون الساهرة على الامن ، والاحكام الشديدة الصادرة بحق المتآمرين .

« والى جانب هـــذه الانواع من الوسائل التدميرية ، بث الاستعمار جماعاته لنشر الذعــر في الاسواق التجارية والاوساط الاقتصادية،مظهرا الخطر الذي يهدد سورية من سد ابواب التصدير امام منتوجاتها الزراعية والصناعية ، ومن الكساد الذي سوف يعم الاسواق من جراء ذلك .

« كما اوعز بمزاحمة اسعار المحصولات الزراعية السورية في الاسواق الخارجية ، فضاعت علينا فرص عديدة لم نتمكن من استثمارها لتصدير القمح . كما اوعز الى بعض الحكومات الاوروبية بعرقلة شراء هذه المحصولات .

« واننا لا نزال ننتظر نتائج التصريح الذي تلقته سورية من حكومة الاتحـــاد السوفييتي بأنها اوعزت الى الدول الاوروبية الشرقية بالاقدام على شراء القمح السوري . والحكومة السورية غير آبهة لهــذه المشاكسات . وهي سائرة قدما في سياستها ، رغم كل هذه العراقيل . ولا يسعنا الا التصريح باننا لا نظن ان الدول الغربية سوف تعـاود بنفسها الى سياسة الهجوم المباشر على سورية ، لكننا لا نستطيع ان نطمئن الى موقف اسرائيل التي هي في الواقع آلة صماء يحركها الاميركيون كما يشاؤون . ولذلك ، فاننا سائرون قدما في زيادة تسليح الجيش السوري بما يجعله قادرا

على الدفاع عن الاراضي السورية تجاه اية محاولة صهيونية . وانا ننتهز هذه الفرصة لنشكر لحكومة الاتحاد السوفييتي فضلها في بذل المعونة الطبية ، كبيعنا معدات عسكرية كان لها الشأن الاعظم في مناعة الجيش السوري .

« ان سورية ، رغبة منها في الدفاع عن كيانها وحريتها ، تتكبد نفقات لا تتناسب في الواقع مع امكاناتها المالية . فقد بلغت قيمة المعدات الحربية التي تعاقدنا عليها والاموال المخصصة للجيش في ١٩٥٦ نحو ٥٥٠ مليون ليرة سورية ، اي ما يعادل ثلث الدخل القومي . وبلغ هذا الرقم في العام الحالي ٢٣٠ مليون ليرة سورية ، في حين ان سائر ابواب الميزانية العادية السنوية لا تزيد عن ٧٠٠ مليون ليرة سورية .

« وقد انفق في هذا السبيل جميع المدخر من الاموال الاحتياطية ، لكن اثمان المشتريات من الاسلحة والمعدات بقيت دينا يتوجب علينا تسديده في سنين قليلة . وتلقت الحكومة من وزارة المالية تقريرا ماليا يوضح الصعاب التي سوف تلاقيها الخزينة بسبب الديون الكثيرة الناشئة عن صفقات الاسلحة ، مما يجعل هذه الخزينة تنوء تحت ثقل هذه المستحقات ، كما انها توقفت عن الانفاق على المشاريع العمرانية (المائية والزراعية وغيرها) الملحوظة في الميزانية الاستثنائية .

« ولا شك في انكم تدركون ان البلاد لا تستطيع الاكتفاء بتسليح جيشها والاستغناء عن المشاريع التي تدر على الخزينة موارد مالية كبيرة وعلى الاقتصاد السوري الخير العميم .

« كما اننا نلحظ ان الدعاية الاجنبية المبيتة بدات الان تسعى لزعزعة ثقة المواطنين بحسن اتجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة . وذهبت الجرائد المأجورة تعمل على بث روح الذعر في النفوس ، مقارنة بين الشدة التي يعانيها الاقتصاد السوري والميزانية السورية وبين الرخاء الذي يعيش فيه العراق وبعض الدول العربية . وهي تعمل على اظهار هذا الفرق كأنه ناتج عن سياسة سورية الحيادية الحالية وعن انتهاج العراق وغيره سياسة التفاهم مع الامريكيين ، وفق مبدأ ايزنهاور والمساعدات المالية .

« والحكومة السورية العالمة بالاغراض المبينة التي تنطوي عليها هذه الدعايات لا تتاثر بها ، بل تسير بخطى ثابتة في اتجاهها

السياسي الحر .

« على ان الحكومة السورية تخشى ان تتسع دائرة الدعاية الاجنبية ، فتصل الى غرضها بتحول الراي العام الساذج والبريء عن مساندة السياسة السورية المتحررة ، لا سيما اذا اضطرت الحكومة الى فرض ضرائب ثقيلة لمواجهة الازمة المالية . وهكذا تستثمر الدعايات الاجنبية المبيتة هذا الامر ، فتضع الحكومة امام صعوبات تضعضع مركزها ، مما يحملها اما على التوقف عن الدفع ، واما على الانسحاب . فتاتي بعدها حكومة تبدل من الاتجاه السياسي السليم الحاضر ، فتدخل سورية في منظمة جديدة يحاول الغرب ، منذ مدة ، الوصول الى اقامتها تغطية لمآربه الاستعمارية.

الحلول المؤدية الى مقاومه الاستعمار

« والحكومة السورية ، امام هذه المشاكل ، تخشى تحول الوضع في الشرق الاوسط الى ما لا يتلاءم مع الرغبة في حفظ السلام والاستقرار في هذه المنطقة الدقيقة .

« ونحن نرى ان الحلول المؤدية الى مقاومة المساعي الاستعمارية هي :

« اولا — الاستمرار في تقوية الجيش السوري ومده بما يلزمه من معدات وابنية للثكنات والمستودعات والمستشفيات وغير ذلك .

« ثانيا — القيام بالمشاريع العمرانية التي تزيد الدخل القومي وتزيد رفاهية ابناء الشعب .

« ثالثا — العمل على فتح ابواب الاسواق الخارجية لتتمكن سورية من تصدير منتوجاتها .

ولا بد لنا لتحقيق هذه الحلول من الاعتماد على مؤازرة الاتحاد السوفييتي فيالامور الآتية :

« ١ — اطالة امد الاستحقاقات (صفقيات الاسلحة الروسية والتشيكية والبولونية) الى عشر سنوات .

« ٢ — تنفيذ المشاريع العمرانية (سكك حديدية) : سدود وغيرها ، بالاتفاق على انشائها بالتقسيط .

« ٣ — تنفيذ مشاريع ابنية الجيش بالتعاقد على التسديد مقسطا .

« ٤ — مساعدة الحكومة السورية في التبادل التجاري مع بلاد شرق اوروبا، وخاصة في بيع محصولاتها الزراعية. فاذا وافقت حكومة الاتحاد السوفييتي على المبادىء العامة عملنا على دراسة

التفاصيل بواسطة خبراء .

« وفي الختام ، اود ان اقول ان سورية تقف تجاه التهديدات والمغريات موقفا صامدا ، لا تتراجع عنه مطلقا . وهي تعتمد على الصداقة الروسية — العربية للذود عن الحريات العامة في جميع اقطار العالم ، والدفاع عن السلام ، والوقوف في وجه الاستعمار واغراضه . »

جواب كوسيفين

فأجاب السيد كوسيفين بانه ، مع تصريحه المبدئي برغبة حكومته في تقديم ما يمكن من المساعدة ، يرى ان لا بد من دراسة المواضيع مفصلا ليستطاع اعطاء الجواب القطعي . فقلت له اننا لم نرفق معنا خبراء واخصائيين ، بل اتينا لبحث الامر من حيث المبدأ . الا انه يمكننا اعطاؤكم بيانا مقتضبا عن المشاريع التي نرغب في تحقيقها . وسرد الوزير الكيالي ما لديه من البيانات مع بعض الاحصاءات التي استصحبها معه .

ثم اجتمعنا اجتماعا ثانيا مع هيئة مؤلفة برئاسة السيد نيكتين في وزارة العلاقات التجارية الخارجية واستأنفنا ابحاثنا المبدئية . وكان الفريق الآخر يوجه اسئلة فنية عديدة لم نكن قادرين على الاجابة عليها ، فاكتفينا بتعداد المشاريع . وطلب الوفد الروسي مهلة خمسة ايام لدرس الموضوع ، ثم يقدمون بعدها جوابهم .

وكان وفدنا العسكري في اثناء ذلك يبحث مع وفد من الخبراء العسكريين ما جاء من اجله بشأن صفقات الاسلحة والذخائر والغرض من انشاء الابنية العسكرية . ولم اشترك في اجتماعاتهم .

وابلغنا السفير سولود انهم اعدوا لنا رحلة للتفرج على بعض المدن الروسية وبعض المشاريع الكبرى ، واقترحوا ان نذهب الى طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلنينغراد . فطلبت ان يستغنى عن الرحلة الطويلة الى طشقند ، فوافقوا وخصصوا لنا طائرة خاصة من نوع اليوشن اعدت خصيصا للرحلات الرسمية . وهي تحتوي بهوين ، في كل واحد منهما عدة مقاعد وثيرة وطاولة . وهي تسع ثمانية ركاب فقط . وفي الطائرتين اللتين وضعتا تحت تصرفنا ، كنت مع زوجتي ، والكيالي وزوجته ، وفخري البارودي — الذي التقيناه صدفة في موسكو ، فاحببت ان يرافقنا في هذه الرحلة الاستطلاعية — والسيد نيكتين ومضيفة . اما سائر المرافقين ، وهم سولود وجنرال وموظفون من الخارجية ومترجمون ، فرافقونا في الطائرة الثانية .

وبارحنا موسكو صباحا ، فوصلنا ستالنغراد قبل الظهر . ثم زرنا امين البلد وتجولنا في شوارع هذه المدينة التي هدمت عن بكرة ابيها ايام هجوم الجيش الالماني في ١٩٤٢ ، بحيث لم يبق منها سوى بناية واحدة ابقيت على ما هي عليه من آثار الضرب بالقنابل ، كذكرى دفاع المدينة الباسل .

وبعد الظهر ركبنا باخرة نهرية سارت بنا في نهر الفولغا العظيم الى احد السدود الكبرى التي ينشئوها الاتحاد السوفييتي لتوليد الكهرباء . وهذا السد اعد لتركيب ٢٢ توربينا مائيا يولد كل واحد منها ١٠٠،٠٠٠ كيلووات. وكان عدد العمال المشتغلين بهذا العمل الجبار يقارب خمسين الفا ، انشئت من اجل سكناهم مدينة خاصة بالقرب من السد . واعجبنا بمشاهدة احدى الفوهات الاربع والاربعين التي ستمر فيها المياه لتحريك التوربين الواحد (بمعدل فوهتين لكل توربين) فاذا هي معدة لمرور سبعمائة متر في الثانية . وكان اعجابنا ناشئا عن مقارنة كمية الماء هذه بما يجري في نهر بردى بدمشق ، اي بمعدل ثلاثة امتار في الثانية .

وبالرغم من عدم ارتفاع منسوب المياه الجديد بعد اتمام انجاز السد ، وهو ثلاثة امتار ، فان البحيرة — او بالاحرى البحر — الذي سيشكل قبل السد سيبلغ طوله ستمائة كيلومتر بعرض اربعين كيلومترا .

وذكر لنا مرافقونا ان هذا السد هو احد السدود السبعة التي بدا انشاؤها . وقد تم بعضها وسيتم البعض الآخر في غضون سنتين .

ثم زرنا احد معامل صنع الجرارات الزراعية . وركب الكيالي على احداها وقادها من المعمل بين تصفيق العمال والعاملات الذين كانوا يحيون العرب وسورية .

وفي اليوم التالي زرنا قبر الجندي المجهول على قمة احدى الروابي المطلة على ستالنغراد ، حيث وقعت مصادمات دموية عنيفة بين الروس والالمان ، قتل فيها مئات الالوف من الجنود . وقد اعيد بناء المدينة على الطراز الروسي العصري الذي يتالف من شوارع عريضة جدا ، في وسطها حدائق تحف بها على الجانبين ابنية للسكنى لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثين مترا .

وبعد تناول الغداء ودعنا المحتفلين بنا وركبنا الطائرة الى مدينة سوتشي الواقعة على الضفة الشرقية للبحر الاسود . فوصلنا



اقيمت للوفد السوري في موسكو مآدب رسمية تبودلت فيها الخطب الودية.
ويرى خورتشوف الى اقصى اليمين.



كان خالد العظم اول مسؤول عربي يزور موسكو طلبا للمساعدة الاقتصادية والتسلح. ولدى وصوله الى مطار موسكو، استقبله كبار الزعماء السوفييت، وعلى رأسهم ميكويان، الواقف الى يمينه.



في هذه الزيارة التاريخية الى موسكو، عقدت جلسات عديدة مع كبار المسؤولين السوفييت. وهذه الجلسة حضرها خروتشوف (الى اليسار) وغروميكو.



وحضر بولغانين احدى الجلسات ايضا. ويرى امامه خالد العظم، وفاخر الكيالي، وخليل الكلاس، وحسن جباره.



وتبودلت الانخاب. هنا مع الجنرال جوكوف.



ومع خروتشـــوف نفســـه.



وكثرت المصافحة بالايدي. هنا يصافح خروتشوف، يحيط به الجنرال جوكوف وبولغانين.



ويصافح بولغانين. وترى بينهما عقيلته. ووقف وراءه الكلاس.

طشقند ، ثم الى ستالينغراد ، ثم الى كييف ، فلنينغراد . فطلبت ان هذه المسافة بالسيارات ، في طريق من اجمل الطرق . وهي تخترق الغابات البديعة على التلال الموازية لشاطىء البحر .

وفي سوتشي مياه معدنية كبريتية . وهي تعتبر من اجمل المدن الاصطيافية التي يرتادها الروس لقضاء عطلتهم الصيفية . فيحلون ضيوفا في البنايات العديدة التي يسمونها مصحات ، وهي بالاحرى فنادق ، وذلك دون اجرة . وقد خصصت كل بناية لفريق من الناس . فثمة مصح السكك الحديدية مثلا ، حيث ينزل الموظفون والعمال المشتغلون في هذه السكك . كما ان ثمة مصحا للجيش ومصحا للبحرية ، وهلم جرا .

وقد اضافونا في دارة كبيرة خصصت لضيوف الحكومة . ولهذه الدارة على شاطىء البحر جزء خاص لا يستحم فيه الا هؤلاء الضيوف . والشاطىء طويل جدا — ربما يبلغ طوله عشرين كيلومترا — لكنه غير رملي . فالاحجار الكروية الملونة تزعج المستحمين لصعوبة الجلوس عليها .

وزرنا الحمامات المعدنية ، فاذا هي مجهزة بأحدث المعدات والادوات الطبية ، لا سيما ما اختص منها بأمراض الانف والحلق . وتفرجنا ليلا على سيرك ، فشاهدنا الالعاب البهلوانية والجمناستيكية الرائعة ، وحركات الحيوانات المروضة ترويضا عجيبا .

وفي اليوم التالي ركبنا الطائرة وتوجهنا الى كييف ، عاصمة اوكرانيا . فاستقبلنا في المطار وزير الخارجية وكبار القوم ، ثم تناولنا طعام الغداء في دار الضيافة التي كانت في عهد القياصرة قصرا لاحد اغنياء المدينة . ثم قمنا بنزهة في المدينة وضواحيها ، فوجدناها من اجمل المدن الروسية .

واكملنا رحلتنا الى لنينغراد بالطائرة ، فوصلنا اليها مساء ، اي قبل ان يصبح الظلام دامسا ، وكانت الساعة تشير الى العاشرة . واضافونا هناك في احد قصور الضيافة الذي كان ايضا لاحد الامراء الاغنياء . وهو قصر جميل جدا على شاطىء نهر النرفا .

وصباح اليوم التالي زرنا احد المعامل الكبرى، الذي كان قبل الحرب العالمية الثانية ملكا لشركة سيمنس الالمانية ، والذي تصنع فيه الآن العنفات المائية العظيمة المعدة لسد ستالنغراد ، وكل منها يولد ١٠٠,٠٠٠ كيلووات/ساعة . ثم زرنا القصر القيصري الذي كان يسمى « قصر الشتاء » ، ويسمى الآن متحف ارميتاج . وهو

يعتبر من اجمل قصور العالم . والمتحف يحوي اروع الصور الزيتية لمشاهير الرسامين العالميين . ويأسف القائمون عليه الآن على الكثير من روائع الفن التي باعتها الحكومة السوفييتية في ١٩٣٠ من الامريكيين الاثرياء ، ثم انتقلت فيما بعد الى المتحف الوطني بواشنطن .

ولم استطع ، لعجزي عن السير كثيرا ، مشاهدة جميع الابهاء المليئة بالآثار النفيسة ، من تابلويات وقطع اثرية اخرى . فاكتفيت بما قدرت على زيارته من الابهاء ، مستعينا بالكرسي النقال الذي كنت اجلس عليه ، كلما شعرت بالتعب الشديد .

وبعد الظهر ، ذهبنا الى القصر الذي شاده بطرس الاكبر ، غربي لننغراد . وقد احرقه الالمان وبدأ الروس الآن باصلاحه . ولم نستطع زيارته ، فاكتفينا بالنزهة في الحدائق الغناء المحيطة به ، ومشاهدة نوافير الماء البديعة . ومن الامور الغريبة التي شاهدناها في الحديقة مقعد خشبي تحت شجرة ، ما ان يجلس الانسان فيه ، حتى تتساقط عليه المياه من تلك الشجرة . فيهرب بين ضحك المتفرجين ودعابتهم .

وبعد ذلك ذهبنا الى زيارة المدينه الصغيرة المسماة الآن باسم بوشكين ، الشاعر الروسي الشهير . وكانت قبلا تسمى بـ (؟) وفي هذه المدينة قصر كان يسكنه القياصرة ، وآخرهم نيقولا الثاني الذي ذهب منه الى الجبهة الحربية ، ثم اعلنت الثورة وهو هنالك . فكتب تنازله عن العرش لشقيقه ميشيل . لكن هذا الاخير رفض التاج ، فانتهى بذلك عهد القيصرية في روسيا .

وكان القصر تهدم عند حصار لننغراد في الحرب العالمية الثانية ، وحتى الآن لم يشرع باصلاحه . الا ان الحدائق الواسعة المحيطة به من اجمل حدائق العالم . وهي تحوي بحيرة من الماء كبيرة جدا . اما الازهار فيها فيعتنى بها كل العناية .

وزرنا قصر البلدية ، وهو اجمل بناية خصصت لبلدية في العالم . وكان قصرا لشقيقة احد القياصرة . وهو يحوي من الابهاء المفروشة بانواع الرخام الملون ما يخلب النظر .

وفي المساء توجهنا الى محطة السكك الحديدية ، حيث امتطينا القطار الليلي متوجهين الى موسكو . وفي هذا القطار نحو خمس وعشرين عربة نوم تفوق اجمل العربات الاوروبية ، من حيث التزيين والرفاه . الا ان سير القطار بطيء ، بحيث قطعنا المسافة بين

لننغراد وموسكو ، وهي ٦٠٠ كيلومتر ، في عشر ساعات .

وهكذا انتهت رحلتنا في الاتحاد السوفييتي ، وعدنا الى العاصمة لنتابع مباحثاتنا مع اركان الحكومة .

وعقدنا مع السيد كوسيغين ورفاقه عدة اجتماعات تناولنا فيها بحث المواضيع التي يهمنا ايجاد حل لها . فوافقوا على تصدير المنسوجات القطنية والغزل القطني من سورية الى الاتحاد السوفييتي ، كما وافقوا مبدئيا على موضوع المشاريع الاقتصادية التي طلبنا مساعدتهم المالية والفنية للقيام بها ، على ان يذكر بالتفصيل عدد المشاريع ، في البيان المشترك الذي سنوقعه قبل مغادرتنا موسكو . واعلمونا بأن تسديد قيمة هذه المساعدات المالية سيكون في غضون ١٢ عاما ، وبفائدة ٥ر٢ ٪

وبدانا ببحث صيغة البيان المشترك ، فطلبوا ان يضعوا مشروعا يعرضونه علينا . فكان ذلك . ثم اجرينا تعديلات في المشروع ، على حسب ما رايناه متفقا مع مصلحتنا ، فوافقوا عليها. ثم ترجمناه الى اللغة الافرنسية ، تمهيدا لتوقيعه .

وفي مساء الاول من تموز دعينا الى قصر الكرملين لحضور الحفلة المقامة على شرف ملك الافغان ، فوقفنا في البهو الكبير المخصص لاعضاء السلك السياسي . ولما دخل الملك مع خروشوف وبولغانين ، طافوا على الحاضرين الواقفين في اطراف البهو الاربعة وحيوهم . وتحادث الملك مع بعضهم ، ثم دخل الجميع الى القاعة الكبرى ، حيث وقف سائر المدعوين . فذهبنا نتحادث معهم ونتعرف اليهم . وقدمني سفيرنا السيد جمال الفرا الى الملك ، فصافحني وتحدث معي عن سورية واظهر اعجابه بها وبنهضتها . واستمرت الحفلة اكثر من ساعتين ، القيت فيها الخطب الرسمية . ثم تناول المدعوون الطعام وانصرفوا .

خطابي في الحفلة الـوداعية

وفي مساء الخامس من تموز اقمنا في فندق « سوفتيسكايا » حفلة وداعية على شرف الحكومة السوفييتية حضرها بولغانين وخروشوف وجوكوف ، وزير الدفاع ، وسائر الوزراء ، واعضاء السلك السياسي ، وكبار الموظفين . والقيت خطابا مكتوبا هذا نصه : —

« يسعدني ان ارحب ، باسم وفد الحكومة السورية الى الاتحاد السوفييتي وباسمي ، بحضرات الذين لبوا دعوتنا الى هذه الحفلة الوداعية التي حرصنا على ان تضم ، الى جانب اصدقائنا

السوفييتيين ، نخبة مختارة من ممثلي الدول الشقيقة والصديقة .

« اننا نحمل تحية سورية، تحية الود والسلام ــ نحملها بايد مفتوحة باخلاص للذين يرغبون في هذا الود والسلام عن نية سليمة خالصة من اي غرض . فنحن نؤمن بالود والسلام بين الشعوب ، ونسعى لاداء قسطنا من العمل في سبيلهما .

« تحية سورية للدولة الصديقة التي فتحت لنا ابواب مصانعها الحربية ومكنتنا من الحصول على اسباب الدفاع عن انفسنا ، فيما كانت الدول الاخرى تتمنع عن ذلك . فلم يعد مستغربا ان نفتح للدولة الصديقة قلوبنا ، وان نمد لها يد الصداقة ، وان نسوق اليها شكرنا العميق واعترافنا بالجميل .

« نحن نحمل اليكم رسالة الشكر هذه على موقفكم النبيل ، ايها الاخوان السوفييتيون، في تلك الايام الحالكة التي بلغ فيها موقف العرب من الحراجة حدا قصيا ، حين كان اصحاب النوايا السيئة ينفذون الخطط الاستعمارية التي دبروها للقضاء على العروبة وللاستيلاء على الشرق الاوسط العربي ــ ذلك الموقف الحاسم الذي انقذنا من الوقوع في ايدي المعتدين اصحاب الاساطيل والجيوش القوية ، فانتصر الحق بفضل دفاعكم عنه ورجع الطامعون بالخزي والعار ، يتراشقون التهم ويكيلون الشتائم ، بعضهم لبعض .

« ومع ذلك ، فلا يزال العرب يعانون الامرين من جراء وقوفهم في وجه الاستعمار ، وكفاحهم المستميت ضد من يريد ايقاعهم في احابيله . وقد رفضت سورية دخول حلف بغداد ، كما رفضت الانتساب لمنظمة الدفاع المشترك وعارضت المشاريع المختلفة الاسماء وامتنعت عن قبول المساعدات المالية التي لا تمنح ، في الواقع ، الا بشروط علنية او سرية تتعارض مع مبادىء الاستقلال .

« وكان رفضنا هذه الاحلاف والمشاريع عائدا الى اننا نأبى ان نكون مطية لمصالح بعض الدول،ولاننا لا نقبل ان نعود الى ما كنا عليه قبل تحقيق استقلالنا ، ولاننا نعتقد ان اعداء العرب الوحيدين في العالم هم المستعمرون والصهيونيون . فكيف نمد يدنا للاتفاق مع اعدائنا او مع من يدعمهم ويمدهم بالمال والسلاح ؟

« اننا نناهض الادعاء بان ثمة فراغا في الشرق الاوسط . فبعد ان اضطرت دول الانتداب الى الانسحاب منه ، ملأنا نحن هذا الفراغ السياسي والاقتصادي باستقلالنا وتمتعنا بحريتنا التي سلبت منا لقرون عديدة خلت . فعلى الدول ذات المطامع المعروفة

ان تصرف نظرها عن اعادة السعي للتمتع بنفوذ زال ، وعن العمل للحصول على نفوذ جديد .

« فليس في الشـــرق الاوسط مكان للمستعمر ، او اداة للاستعمار ، او صديق للاستعمار . بل ان فيه افئدة وصدورا مفتوحة الصداقة البريئة المغيثة عند الشدائد ، المدافعة عن حقوق الشعب وحريته فحسب .

« نحن واياكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، ننشد السلام في العالم ونعمل ما بوسعنا لنشره وتوطيده . لكننا نقاوم من يفهم السلام نظاما يتسلط فيه القوي على الضعيف ، فيملي عليه ارادته وفقـــا لمصالحه الخاصة . فنحن نفهم السلام نظاما يتمتع فيه كل شعب بحريته كاملة ، وباستقلاله ناجزا ، ويتعايش مع الشعوب الاخرى على قدم المساواة والواجبات . وهـــــذا ما اقره مؤتمر باندونغ الذي نتمسك بمقرراته ومبادئه ، ونحيي المشتركين فيه والمؤيدين له .

« ونحن واياكم مضطرون لزيادة قوانا الدفاعية ، لان الآخرين يعملون من جهتهم على زيادة قواهم للفتك بنا . ولا يرضيهم تسلحنا ، لان مناعة دفاعنا تحول دون توسعهم الجغرافي ، وبسط نفوذهم ، واستغلال ثروات بلادنا ، وحجز حريتنا .

« واستطيع ان اصـــرح ، باسم الحكومة السورية ، بأننا عازمون على الدفاع عن بلادنا وحريتنا تجاه كل من يعتدي علينا عسكريا او اقتصاديا او سياســـيا ، وبأننا سوف نقاوم — ولنا بمقاومتكم المجيدة خير درس وعبرة — حتى آخر قطرة من دمائنا ، معتمدين على ايماننا بحقنا ، وعلى قوانا الذاتية ، وعلى تضامن الشعوب الحرة التي ترفض ان تعود الدنيا مرتعا لخيول الغـــزاة الطـــامعين .

« وسوف نعمل معكم ومع الشعوب الحرة الاخرى في سبيل استتباب السلام في العالم ، وتوطيد دعائمه على اسس صحيحة ومتينة تبعث الاطمئنان في الشعوب من خطر الحروب ، وتهب الهناء ورغد العيش لكل فرد من افراد تلك الشعوب .

« هذا الاطمئنان وذلك الهنـــاء بوطدهما جيش قوي منيع الجانب ، واقتصاد متين تستثمر فيه مرافق البلاد العامة ، الصناعية والزراعية والتجارية ، بما يضمن الاستقلال والحرية .

« وعلى ذلك ، فقد اتينا اليكم مستهدفين تمتين عرى التعاون

في الحقول التي ذكرتها ، وتوسيع مدى التبادل التجاري بين قطرينا . وقد لقينا عندكم التفهم العميق لوضعنا من جميع اوجهه ، ورغبة صادقة في التعاون البريء من النوايا السيئة . واننا موقنون بأن هذا التعاون الصحيح سوف يصلح حالنا ، ويبعد عنا كابوس الضغط الاقتصادي الخارجي الذي بدا يرافق الضغط السياسي الشديد .

« وقد زرنا بعض انحاء الاتحاد السوفييتي وشاهدنا ، باعجاب ، المجهود العظيم الذي تبذلونه في الميدان الصناعي والزراعي ، فضاعف ذلك ايماننا بمناعتكم في جميع الحقول . ولقينا في موسكو ، وفي سائر المدن التي زرناها ، الحفاوة الكريمة التى تفوق تكريم الضيف الصديق . بل هي تعادل الترحاب الصميمي بين افراد عائلة واحدة ، تجمعها المحبة والمصالح المنسجمة .

« ولم تقتصر هذه الحفاوة على اشخاصنا فحسب ، بل شملت جميع افراد الوفود العربية المشتركة في مهرجان موسكو ، بحيث كنا كلنا نحسب انفسنا في بلادنا وبين اهلنا ، فبوركت لكم هذه العواطف الكريمة التي نقابلها بالشكر والامتنان .

« واني اطلب منكم المعذرة لاطالتي عليكم كلامي . لكنها كلمة حق ، حرصت على التصريح بها ، وكلمة شكر ومنّة اردت تسجيلها للشعب السوفييتي الصديق الكريم .

« والآن ارجوكم ان ترفعوا كؤوسكم لنشرب نخب الاتحاد السوفييتي وشعوبه الكريمة وقادته المخلصين لوطنهم .

« ونخب الجيش السوفييتي المجيد .

« ونخب الصداقة السوفييتية — السورية التي لن تفصم عراهـا .

« ونخب الصداقة والسلام . »

واجابني السيد كوسيغين بخطاب مكتوب لم يتطرق فيه الى ما جاء في خطابي في شأن الاستعمار ومقاومته .

وخلال تناول الطعام ، اعتلى المسرح فريق من الموسيقيين السوريين الذين كانوا حضروا الى موسكو ، لمناسبة الاحتفالات التي كانت مقامة فيها ، وانشدوا بعض الاناشيد الوطنية ذات الطابع السوري الخاص ، فلقيت استحسان المستمعين . وكان الصفاء مخيما على المدعوين والداعين ، يتبادلون الانخاب بكل حماسة ، وفقا لما الفه الروس .

خطابي في حفلة توقيع الاتفاق السوري ــ السوفييتي

وفي اليــوم التالي دعينا الى احـــد القصور المتخذ دارا للاستقبالات المهمة ، وكان في الماضي لأحد الامراء . وعند اكتمال عدد المدعوين ، توجهنا الى القاعة التي اعدت فيهــا مائدة عليها نسختان من البيان المشترك . فجلست في احد المقعدين وجلس السيد كوسيغين في المقعد الآخر . وبعد ان تبادلنا التواقيع تحت اضواء المصورين ، دوت القاعة بالتصفيق . ثم تصافحنا مهنئين مغتبطين ، وسرنا الى مقصف فاخر . فألقى السيد كوسيغين خطابا حماسيا ندد فيه بالاستعمار ، ذي المطامع في الشرق . واعلن ان الاتحاد السوفييتي يدافع عن الحرية والسلام في العالم ويقدم للدول المحتاجة المساعدات الاقتصادية ، بدون اي شرط او الزام .

فأجبته بخطاب ارتجالي ، هذا نصه المترجم ، كما سجله الموظف السوري :

« حضرة رئيس مجلس الوزراء

« حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء

« سيداتي سادتي .

« يسعدني ان ابدا كلمتي بالشكر العميق لحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء على هذه الحفلة الكريمة التي دعانا اليها ومكننا من الاجتماع الى نخبة ممتازة من الوزراء واعضاء السلك السياسي والهيئات والشخصيات الاخرى . ولو كنت اريد ان القي كلمة مطولة هذه الليلة لاخذت من حضرة نائب رئيس الوزراء الخطاب الذي كتبه وتلاه علينا وتلوته انا بنفسي ، لانه هو نفس الكلام الذي يجول في صدري وفي صدر اخواننا العرب اينما كانوا . ولذلك ، فانني اكتفي بكلمات قليلة تعليقا عليه .

« منذ ان جلا الاستعمار عن بلادنا ، والحكومات العربية تعمل على دعم هذا الاستقلال ، وعلى احياء اقتصادها لتتمكن من ان تعيش وان تحمي هذا الاستقلال .

« لكن هذا الاقتصاد ، او بالاحرى هذه السياسة الاقتصادية الحرة ، كانت تتصادم مع الســـياسة الاقتصادية لبعض الدول الاخرى . لان المصالح كانت متعاكسة . لذلــك عشنا هذه المدة الطويلة باقتصاد ناقص ، مع ان امكانياتنا في بلادنا عظيمة جدا ، كما يعلم الجميع . لكننا فضـــلنا ان نبقى ، كما نحن ، في عجز اقتصادي نسبي على ان نقبل مساعدات اقتصادية او مالية مشروطة او تنطوي على شروط غير معلنة ــ شروط تمس بكرامتنا القومية

وباستقلالنا وبحريتنا . وظل الامر كذلك ، الى ان قيض الله لنا دولة صديقة تفهمت وضعنا الحقيقي على ما هو عليه . ولم يرافق تفهمها هذا طمع في اقتصادياتنا او ثروتنا، او رغبة في التأثير على سياستنا الخارجية باسم المساعدة الاقتصادية . فكانت فاتحة ادت الى مباحثات ومفاوضات اجريناها منذ وصول الوفد السوري الى عاصمة الاتحاد السوفييتي . وان المبادىء التي اتفقنا عليها في الحقل الاقتصادي هي المبادىء الحرة التي تقبل اية دولة كبيرة او صغيرة ان تتعاقد على اسسها مع اية دولة اخرى . ذلك لانها تنطوي على مساعدة سخية وبريئة وخالصة من اي طمع ، مساعدة الصديق للصديق ، مساعدة الاخ للاخ ، لانقاذه من حالة مالية صعبة وفتح المجال امامه لاستثمار ثروته وموارده . فهذه الاتفاقات جرت على هذه الاسس ، مهما تكن التفسيرات التي قد تعطى لها . انها اتفاقات اقتصادية في مصلحة البلدين ، سورية والاتحاد السوفييتي . وهي سوف تقضي ، كما اعتقد ، على الحالة الاقتصادية غير الحسنة الموجودة في هذا القسم من الشرق الادنى . وبلغ من سوء الحالة اننا لم نجد بداً من اللجوء الى الاتحاد السوفييتي الصديق ، موضحين له حقيقة الوضع في سورية ، ومبينين وطاة الضغط الاقتصادي الذي بدانا نشعر بأثره ، بعد ان كنا لا نشعر الا بالضغط السياسي .

« اننا متيقنون انه بفضل هذه المؤازرة الفنية والاقتصادية القائمة على هذا الاساس الذي ليس فيه الا منفعة متبادلة بريئة من اي غرض او اي غاية غير حسنة ، سوف تعزز اقتصادياتنا على نحو لا يبقى في الشرق مجال للخوف بأن هناك امة متأخرة تحتاج الى مساعدة . وهكذا يقضى على كل الدعايات السيئة التي كان يراد الاستفادة منها لمصالح خاصة ، فتنعم سورية ، على ما نعتقد ، بنعم الحياة الاقتصادية الرغيدة — هذه النعم التي سوف يشعر بها كل مواطن سوري اينما كان قاطنا ، وايما كان عمله ، سواء في الزراعة او الاقتصاد او الصناعة او التجارة او اي ناحية من نواحي الحياة .

« لقد عزمنا على انتهاج هذه السياسة مع الاتحاد السوفييتي ، فوافق على ذلك .

« وستنعدم كل المحاولات التي كان يراد منها ابعاد الاتحاد السوفييتي عن الشعوب الحرة في الشرق الادنى . وسوف يتحقق

لبعض الافراد في بلادنا ان هناك سياسة يمكن ايضا ان تعتمد على غير الدول التي يعتمدون عليها ، اعني الاتحاد السوفييتي ، لينهضوا باقتصادهم ، دون ان يعرضوا استقلالهم لخطر الانعدام . وانه سيكون مصدر اعتزاز لي في حياتي السياسية في بلادي ان اكون اول من باحث رجال دولة الاتحاد السوفييتي في هذه المواضيع ، واتفق معهم على الاسس التي اتفقنا عليها .

« اظن انني اطلت الكلام وكنت عازما على الاختصار . لكنني القيت امس خطابا مكتوبا ، والخطب المكتوبة تكون دائما مدروسة بالقلب والعقل معا . اما الخطب التي تلقى ارتجالا ، فتكون ، في غالب الاحوال ، منبعثة من القلب . ومع ذلك ، فأنا الآن اتكلم بلغة العقل لا بلغة العواطف . واني ، عندما اعود الى بلادي ، سأنقل اليها ما لقيته في الاتحاد السوفييتي من تفهم ومن نية حسنة . وسيثبت للملأ ، مرة اخرى ، ان الاتحاد السوفييتي ليس عدو العرب ، بل صديق للعرب ، وانه يريد صداقتهم ويريد نفعهم دون ان يريد بهم شرا . فنحن نتمسك ايضا بمبدأ السلام ولا نريد الا الدفاع عن بلادنا . ومصر الشقيقة ونحن اعطينا البرهان للعالم كله على اننا محبون للسلام ، واننا لا نطمح الا الى الدفاع عن بلادنا وحريتنا ، في حين ان كثيرا او قليلا من الدول ، حتى الكبيرة منها ، اظهرت انها غير ذلك ، وانها تطمع في بلادنا وتريد ان تقضي على حياتنا واستقلالنا . وهذه مناسبة طيبة لنشيد بما لقيناه من الاتحاد السوفييتي من الدعم القوي ، السياسي خاصة ، والمعنوي في كل ما كان يعرض بلادنا للخطر والانهيار . من ذلك موقفه الذي كان له الاثر الاكبر في وقف العدوان واعادة السلم والسلام الى ربوع الشرق الادنى . واننا نعتمد عليكم ، ايها الاخوان السوفييتيون ، وعليكم انتم ايضا يا ابناء الدول الحرة في سائر انحاء العالم ، لنكون كلنا يدا واحدة للدفاع عن السلم وعن الحريات وعن الرغبة في العيش بسلام .

« وختاما ، ارجوكم ان تحملوا معنا الكاس لنشرب نخب الاتحاد السوفييتي وشعب الاتحاد السوفييتي وقادته وجيشه وجميع الدول التي نحن واياكم معها في هذه الخطة السليمة ، وفي الصداقة العالمية ، والسلام . »

ثم جرى تناول الطعام وما يتخلله ، عادة ، من انخاب . وكان الجو اكثر الفة وحماسة من الحفلة السابقة . ولعل ذلك كان

ناجما عن الارتياح الذي قوبل بـــه الخطابان اللذان القيتهما في الحفلتــين ، وعن اطمئنان اعضاء الحكومة الى صدق نوايانا ، وصراحة اقوالنا ، وتمسكنا باستقلالنا وعزمنا على صون حريتنا وسيادتنا تجاه كل من يطمع بالنيل منا .

ضرورة التعاون مع الروس وفائدته

ولعل الروس كانوا ينظرون الينا نظرتهم الى افراد الطبقة الارستقراطية التي تخشى الشيوعية فتحاربها ولا تقبل حتى الاتصال بحكومة الاتحاد السوفييتي . لكنهم وجدوا فينا جماعة لا تنظر الى ماضي اسرها ، بل الى حاضر جيلها ، وتعمل على الترفيه عن بني قومها بطريقة لا تشبــه طريقتهم الشيوعية ، لكنها مخلصة للطبقة الفقيرة والمتوسطة ، وتريد الخير لها . وسرّهم ، بدون شك ، موقفنا المنسجم مع موقف الحكومة النيابية في سورية، من حيث شد أواصر الصداقة مع الدول الاشتراكية والاعتماد عليها لدرء اخطار الدول الغربية واحباط مؤامراتها .

وليس الروس ، بطبيعة الحال ، في حاجة الى دول صغيرة كسورية في نزاعهم مع امريكا واتباعها . لكنهم يفضلون ، ولا ريب ، ان لا يكون الشرق الاوسط مرتعا ومقاما لجيوش الدول الغربية ، او قاعدة لنفوذها ومنطلقا لهجماتها على القفقاس . وهم يدركون اننا ، اذا ندنت مقدرتنا المالية والاقتصادية ، لا نستطيع مجابهة الاجنبي . فلا بد لنا عندئذ من الوقوع عند اقدامه طالبين المساعدة لنعيش . ولذلك اقدم الاتحاد السوفييتي على مد يد المساعدة لنا ، حتى لا نقع في هذا المأزق الاقتصادي، كما افسح لنا في المجال لشراء الاسلحة والاعتدة لتقوية جيشنا ، حتى نستطيع ان نقف ضد كل محاولة للقضاء على استقلالنا وكياننا .

ونحن ، مــاذا اعطينـــا السوفييتيين لقـــاء ذلك ؟ اننا ، في الواقع ، لم نعطهم شـــيئا ، ولم نرتبط بهم باي حلف او اتفاق عسكري او سياسي . وقد اخذنا منهم سلاحا باسعار مخفضة وباقساط معقولة ، وتعاقدنا معهم على المساعدة الاقتصادية باقساط عديدة وبفائدة قليلة ، دون ان نرتبط باي شرط . واذا قارنا هذا بما كان البنك الدولي اشترطه علينا من شروط والتزامات ، تحقق لنا البون الشاسع بين مساعدة هذا ومساعدة ذاك .

وكان طبيعيا ان نتعاقد مع الاتحاد السوفييتي على مساعدتنا اقتصاديا ، انسجاما مع سياستنا العامة ، وهي تدارك حوائج جيشنا من معامل الـــدول الاشتراكية ، والاعتماد على مساعدتها

سياسيا في نزاعنا مع الاستعمار الطامع في بلادنا . ولم يكن ذلك الا بعد ان لمسنا خطر الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول الغربية حولنا لاجبارنا على الخضوع لها فهل كان ممكنا ان ننال اية مساعدة اقتصادية من احدى تلك الدول ؟ فأمريكا تمنح اسرائيل ما تطلب ، وترفض منح اية مساعدة لمصر . وبريطانيا وفرنسا تمدان اسرائيل وتحاربان معها . فهل كان بامكاننا ان نأمل بمساعدتهما ؟ والمانيا وايطاليا وبلجيكا وسائر دول اوروبا كانت تقف موقف امريكا وبريطانيا ، فترفض مساعدتنا ولا تبيعنا ما نحتاج اليه من سلاح .

الفصل الثاني

الاحزاب في سورية

ما كانت الاحزاب السورية ، في الواقع ، سبيلا الى جمع اصحاب العقيدة الواحدة او حتى العقائد المتقاربة من اجل العمل على تنفيذ مبادىء معينة او سياسة معينة . ولئن شذ حزب البعث الاشتراكي ، في بادىء عهده ، عن التشبه ببقية الاحزاب ، الا انه لم يكن يحوي من اصحاب العقيدة الصحيحة سوى نفر قليل . اما الآخرون ، فقد التصقوا به وانتسبوا اليه عن طمع وطموح .

واذا درسنا تاريخ هذه الاحزاب واسباب تاليفها ، وجدنا انها كانت مجرد تجمعات حول شخص او بضعة اشخاص ، كنواة تبدأ بالتضخم ، ثم تنتهي ، في غالب الاحيان ، الى الزوال .

هكذا تالف حزب الشعب ، وكان قطباه رشدي كيخيا وناظم القدسي . فسعى هذان الى ايجاد كتلة من النواب حولهما ، فاستطاعا ان يضما اولئك النواب الشباب الطامحين الى الظهور والوصول الى المراكز الوزارية ، مثل عدنان الاتاسي وفيضي الاتاسي وهاني السباعي وغيرهم . وظلت هذه الكتلة تكبر حتى بلغ عدد نوابها سبعة عشر نائبا . فالفوا حزب الشعب واسسوا قاعدته في حلب . ثم فتحوا له فروعا في سائر المدن .

واما الحزب الوطني ، فكان مؤلفا من فلول الكتلة الوطنية والشبان الطامعين بالوصول الى النيابة . وقد تجمعوا ، بناء على دعوة السيد نبيه العظمه ، وعزموا على تاليف حزب سياسي انضم اليه لطفي الحفار وصبري العسلي ومخائيل اليان والدكتور عبد الرحمن كيالي ونجيب البرازي واسعد هرون وغيرهم .

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد اسسه فيصل العسلي وجعل تنظيماته على نمط الاحزاب الفاشستية او الهتلرية ، وصار يمرن اعضاءه على اطلاق الرصاص . وكان العسلي يامر وينهي كانه قائد عسكري فينفذ الاعضاء « ارادته » بدون جدل ، حتى انهم

كانوا يتلقونها وقوفا بالتحية . وراح يجمع الامـوال من مريديه وينفقها على اهوائه وملذاته . فأفلس عدد من اتباعه ، بعد ان باع ما يملك من اراض وعقارات . وكان الرئيس القوتلي يعتمد على هذا الحزب في ١٩٤٨ ، فاستخدمه في الفترة التي سبقت تجديد رئاسته في ذلك العام . ثم لم يلبث ان طرده من جنانه وسعى الى القضـــاء عليه .

الكتل النيابية

اما كتلة العشائر التي تألفت في مجلس النواب . فكان الحافز الى تاليفها حماية مصالح رؤساء اولئك القوم . اذ اني لا اشك في ان للمملكة العربية السعودية يدا، او بالاحرى ايدياء ملبئة بالليرات السورية وزعت على اعضاء تلك الكتلة . وقد سلكت هذه الهيئة سلوكا معاكسا لسياستنا المتحررة مـــن الاستعمار ، فكانت تخدم مصلحته من حيث ارادت او لم ترد .

واما الكتلة الدستورية ، فقد سعى بولادتها منير العجلاني وامثاله من الذين وجدوا غضاضة بالانضمام الى الكتلة العشائرية ، رغم اتفاقهم معها على الاهداف وقطف المنافع . وضمت هذه الكتلة عددا من النواب ، كسهيل الخوري وامثاله .

ولم تشذ كتلتنا الديموقراطية عن الهدف الذي تألفت من اجله سائر الكتل : من حيث التجمع حول شخص ، فتسانده في البرلمان ، ثم تحاول ايصاله الى سدة رئاسة الجمهورية او الوزارة ، وبذلك يفيد اعضاؤها من فتات الموائد .

واذا صح هذا القول على مجموع الاحزاب والكتل ، فلا يصح على بعض افرادها طيبي القلب ، خالصي النية ، طاهري اليد ، ممن اشتركوا في هذه المجموعات . غير انهم ما كانوا سوى اقلية ضئيلة لا تستطيع تبديل الحال ، وتغيير الطباع ، وتخفيف الشراهة والطـــمع .

حزب الشعب

اما عن المبادىء السياسية والاجتماعية ، فكان حزب الشعب يزعم بأنه حارس الديموقراطية وحاميها الامين . وكم من جلسة من جلسات النواب قفز الشعبيون فيها واعتلوا المنـــاضد وراحوا يملأون القاعة ضجيجا وعويلا وندبا عـــلى الحريات والدستور . وكم من وزير كالوا له التهـــم بمخالفة الدستور وانتهاك حرماته المقدسة ! وكم طالبوا بتأليف لجان تحقيق برلمانية للكشف عن سرقات ومساوىء الصقوها بالآخرين عن حق او عن ظلم وافتراء .

على ان معظم وزرائهم كانوا لا يترددون في ارتكاب افعال مماثلة للتي كانوا يؤاخذون خصمهم السياسي عليها ، فيعملون على مسايرة اعضاء حزبهم والمنتسبين اليه . وكانوا لا يكتفون بذلك ، وانما يجبرون كل الموظفين على الانخراط في الحزب، والا فلا ترفيع ولا مكافأة ، بل ابعاد وتسريح . وعلى ذلك ، كان حزب الشعب يرفض دائما اعادة الحصانة الى الموظفين حتى لا يفلت من بده السيف المسلط على رؤوسهم . واما اصحاب المصالح وارباب الشكاوى ، فكانت قضاياهم تحل على يد سماسرة الوزراء . وكثيرا ما اضطر موظف الى دفع راتب شهر لقاء ترفيعه ، او ادى طالب وظيفة ولو صغيرة — كدركي او شرطي — دفعة لا تقل عن خمسين ليرة سورية لقاء تعيينه .

واما اتجاه الحزب السياسي، فكان يتأرجح حسب الظروف، ووفق ما يراه زعماؤه اضمن لبقائهم في الحكم واستئثارهم به . فلجأ بعضهم الى العراق ، مناديا بالاتحاد معه في سبيل الوصول الى الحكم . وسكت آخرون عن انقلاب حسني الزعيم ، لانه انقذهم من شكري القوتلي و من المجلس الذي كان ضدهم ، وتقبلوا الحكم من يد الحناوي ، لانه منحهم السلطات بكاملها . وآثروا الانضمام الى حلف بغداد الاستعماري وعارضوا الاتفاق مع مصر والسعودية ، لان نوري السعيد كان يغذي اكثرهم بالمال والوعود . وتمنوا غلبة الانكليز على مصر ، ايام العدوان الثلاثي ، ثم وافقوا على الوحدة مع مصر ، مضحين باستقلال سورية تخلصا من التجمع القومي الذي كان يهدد نفوذهم السياسي ، ومن الجيش الذي كانوا يخشون ان يكشف مؤامراتهم فيلقيهم في غياهب السجون ، كما فعل بعدنان الاتاسي وامثاله .

الحزب الوطني

ولم يكن الحزب الوطني اقل من حزب الشعب ميوعة وتذبذبا . فقد بدأ خياته بدعم شكري القوتلي وطراز حكمه ، ثم عارضه في الخفاء حينما لم يلق منه سندا في انتخابات ١٩٤٧ في حلب . ثم انضوى تحت لواء الزعيم حسني الزعيم ، وكاد صبري العسلي ان يؤلف الوزارة لو لم يقتل الزعيم في ١٤ آب ١٩٤٩ . وعدل الحزب نظامه الاساسي ليصبح الحكم في سورية ملكيا لا جمهوريا ، وذلك تمهيدا للاتحاد مع العراق . ووحد جهوده مع حزب الشعب لتحقيق ذلك ، ثم رجع الى النظام الجمهوري وماشى الشيشكلي حينا ، حتى انقلب عليه . واتفق مع سائر الاحزاب

على المطالبة بالحياة الدستورية ، بعد ان قبض زعماؤه الاموال من العراق. وتكاتف الحزب الوطني مع حزب الشعب على الاشتراك في العمل الوزاري في ١٩٥٤ . ثم لم يلبث ان سحب وزراءه ، فاسقط الوزارة وعقد تحالفا جريئا معنا ومع حزب البعث الاشتراكي . وانسحب على الاثر فريق من اعضائه ، بينهم لطفي الحفار وسهيل الخوري وحبيب كحالة . ثم ايد ترشيح القوتلي لرئاسة الجمهورية، مع ان الاحلام عادت تدغدغ خيال العسلي لاقتناص الفرصة واصطياد ذلك المنصب . ولم يقف في سبيله سوى زميله المحبب مخائيل اليان الذي كان متآمرا مع العراق والدول الاستعمارية على انجاح القوتلي . اما موقف الحزب من حلف بغداد فكان مدار الاستهزاء والاستنكار . فالعسلي يقاومه ظاهرا ، لكنه لا يجرؤ على الخروج على راي اليان . فانقسم الحزب قسمين ظلا يتعالجان ويتماحكان حتى انتهى عمر الوزارة . فزال سبب الخلاف وعاد الاعضاء متفاهمين . ولم يدم هذا الاتفاق طويلا ، اذ انه تعرض لهزة قوية جديدة عند اكتشاف المؤامرة العراقية ـ البريطانية في خريف ١٩٥٦ (وقد نظمت المؤامرة لقلب الحكم في سورية، في الوقت الذي يبدأ فيه العدوان الانكليزي ـ الافرنسي على مصر) . فهرب مخائيل اليان الى بيروت وتخلص صبري العسلي من تاثيره ونفوذه عليه. وبدانا نجمع صفوف النواب لتنظيم التجمع القومي واقالة الحكومة التي ظهر هزالها بسبب وزرائها الشعبيين. واختلف اعضاء الحزب الوطني على الاتجاه الجديد الذي كان صبري العسلي يريده لحزبه ، فانسحب منه بدوي الجبل وليون زمريا وغيرهما .

وهذا الموجز لتاريخ الحزب الوطني يدل على تأرجح سياسته، ذات اليمين وذات اليسار . فهو تارة جمهوري ، وتارة اخرى ملكي . وهو مرة عراقي ، ومرة اخرى مصري . وكان فترة اشتراكي النزعة ، وفترة اخرى محافظا رجعيا !

حزب البعث الاشتراكي

واما حزب البعث الاشتراكي ، فقد اوضحت رايي فيه وفي اعضائه عند بحث الوحدة بين مصر وسورية . ولا باس من تلخيصه بالقول انه في الاصل لا يختلف عن الحزب الشيوعي في المبادىء والنظريات الاجتماعية، كما انه لا يختلف عنه في السياسة الخارجية. الا ان كل واحد منهما كان يريد ان يسيطر على الساحة ، وان تكون القيادة بيده . فهذا الخلاف وحده هو الذي فرق بين قادة الحزبين

وادى بهما الى التباعد، ثم العداء، ثم التنكيل، واحدهما بالآخر.

وقد تعاون حزب البعث الاشتراكي مع الحزب الشيوعي مدة طويلة في جميع الميادين ، الى ان بدأ الحوراني وجماعته يخشون غلبة بكداش وانصاره . فراحوا يحاربون الشيوعيين ويهاجمونهم ، وذلك في اواخر ١٩٥٧ . وقد دعا الفريق عفيف البزري زعماء الفريقين ، بحضوري ، الى الاجتماع والتصافي . فاظهر مصطفى امين صدق عزمه على حل الخلافات المحلية ، وشكا هجوم جماعة البعث على جماعته في كل بلد . اما الحوراني ، فكان يراوغ . ولما اقترح البزري تأليف لجنة من معتمدي الحزبين للذهاب الى كل بلد وازالة سوء التفاهم بين اعضائهما ، لم يتقبل الحوراني هذا الاقتراح ، الا لكي لا يقال عنه انه يرفض التصافي . على ان الحاضرين لمسوا عدم رغبته فيه .

وكان حزب البعث الاشتراكي في الاصل حزبين : الاول يدعى حزب البعث العربي ، والثاني الحزب الاشتراكي . وكان حزب البعث اسسه شباب مثقفون في دمشق ، وانحصرت جهودهم في ميادين الطلاب ، وضمن حلقة تعنى بالنظريات الفلسفية . ولم يكن لهذا الحزب قوة سياسية في دمشق ، وهي مركزه . ويدل على ذلك ان رئيسه ميشيل عفلق لم ينجح في انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٩٤٩ ، مع انه كان عضوا في الحكومة التى اشرفت عليها . وكان هذا الحزب هدفا للهجوم المستمر والحملات العنيفة التي كان علماء الدين ، بجماعاتهم وررابطاتهم العديدة ، يشنونها ضده وضد اعضائه ، متهمينهم بالزندقة وبمحاربة الدين .

اشتراكية اكرم الحوراني وسياسته

واما الحزب الاشتراكي، فكان قطبه اكرم الحوراني الذي الف الحزب رسميا في ١٩٤٩ ، حينما كان وزيرا في حكومة هاشم الاتاسي ، قبل انتخابات الجمعية التأسيسية . وكان منشأ الحزب رابطة سياسية انشأها بعض الشبان في مدينة حماه ، باسم رابطة الشباب ، وذلك في اوائل الحرب العالمية الثانية . وحينما دعيت البلاد الى انتخاب مجلس نواب في صيف ١٩٤٣ ، واخذ شكري القوتلي وانصاره يؤلفون القوائم في كل بلد ، شعر الحوراني بحرج موقفه الناجم عن عدائه المعلن للطبقة الغنية والاسر المعروفة في حماه . فلنجأ الى سعد الله الجابري الذي اخذ على عاتقه حمل زعيم حماه ووجيهها المعروف فريد بك العظم على عدم معارضته .

مذهب ودخل عليه، دخالة عرب، ورفض تناول القهوة ما لم يلب صاحب الدار طلبه. وهكذا تمكن الحوراني من الفوز بالنيابة عن تلك المدينة بفضل تمسك فريد بك بالعادات والتقاليد العربية العليا، مضحيا في سبيل ذلك بآرائه الشخصية ، وفاديا امواله واموال اولاده وابناء عمه وسائر اغنياء حماه لاجل ارضاء سعد الله الجابري . اذ ظهر الحوراني ، فيما بعد ، انه العدو اللدود لفريد بك واولاده وابناء عمه ، وجميع اثرياء حماه وغيرها من المدن . فقد كان يجد لذة في افقار الاثرياء وكسر نفوذهم واذلالهم .

وكانت الصلات بين الحوراني وضباط الجيش السوري متينة جدا ، لا لسبب الا لوحدة اتجاههم السياسي والاجتماعي - وقد تمكن الحوراني بمعونة اولئك الضباط من السيطرة على مدرسة حمص العسكرية التي كانت تخرج كل سنة عددا من الضباط الشباب ، لا يقل عن المئة . والغريب ان اكثرية الطلاب الراسبين في مدارس التجهيز كانوا يهرعون الى المدرسة العسكرية التي كان يرتادها كل طالب كسول يستطول مدة الدراسة في المدارس العادية ، من تجهيزية وجامعية . فكان لا يواظب سوى سنتين ، يتخرج بعدها ملازما ثانيا ، ثم يقفز المراتب بسرعة خيالية ، بحيث لا تمضي عشر سنوات ، حتى يصبح عقيدا او زعيما . وكانت تبهره مظاهر اللباس العسكري ، فيمشي الخيلاء متكبرا على رفاق الدراسة الذين ما يزالون يجلسون على مقاعد الدراسة الخشبية، بينما كان هو يتصدر المجالس ، ويحتل المقاعد الوثيرة في مركز القيادة ، ويأتمر بامره عدد لا بأس به من الجنود والضباط .

على ان كل ذلك لم يكن شيئا اذا ماقيس بالمنصب الذي يحصل عليه الضابط في قيادة شؤون بلاده السياسية وتوجيهها في الحقلين الداخلي والخارجي . وقد زاد شوق الناس للانتساب الى المدرسة العسكرية بنسبة عدد الانقلابات العسكرية التي كانت تعاني منها البلاد الامرين ، لكنها كانت تعود على الضباط ، كل مرة ، بسلسلة من الترفيعات التي لا يحلم بها اي ضابط في جيش منظم ، ناهيك بالنفوذ والسلطان .

وكانت جهود الحوراني منصرفة الى حشد اكبر عدد ممكن من الشبان المنتسبين اليه في المدرسة العسكرية ، والسعي لحمل بقية طلابها على الانخراط في حزبه . وكان يلاقي العون والمساعدة من رؤساء المدرسة ومعلميها ، ومن اركان قيادة الجيش نفسه .

ولم تمض فترة سبع او ثماني سنوات ، حتى كان معظم الضباط منتسبين لحزب البعث الاشتراكي .

وعلى ذلك ، اعتمد الحوراني في دعم حزبه على ثلاثة عوامل :
١ ــ ضباط الجيش ، ٢ ــ الطلاب ، ٣ ــ الفلاحون .

اما الضباط ، فقد ذكرنا منشأ ارتباطهم بالحزب . واما الطلاب الشباب ، فكانوا ينخدعون بكل قول ، صادق او كاذب ، ينادي بالاستقلال وبمحاربة الصهيونية . لذلك كانوا يلتفون حول الزعيم المفوه الذي يعدهم باكتساح فلسطين وتخليصها ، لا سيما بعد ان تحققوا من كذب بعض الزعماء الآخرين وشعوذتهم .

واما الفلاحون فكان الحوراني يملأ بطونهم الجائعة وعودا باعطائهم اراضي الاقطاعيين ، وبازالة كابوسهم عنهم .

ولم يكن ، والحالة هذه ، مستغربا ان ينجح الحوراني في استمالة العناصر الثلاثة الآنفة الذكر . فهو انما كان يعد بما ليس عنده ، ويمنح ما ليس يملكه : الرتب والسلطة للضباط ، وفلسطين والتقدمية للطلاب ، والاراضي للفلاحين . وهذا كله لم يكن من مخلفات والده ، ولا من كسب يديه . فكيف لا يكيل الوعود بدون حساب ، وكيف لا يستشري به الامر الى حد انه لم يعد قادرا على الوقوف هنيهة ، لياخذ نفسا ، وليرتاح قليلا !

على ان كل هذه الوعود الرخيصة لم تكن كافية لايصال الحوراني الى مركز القيادة والسيطرة الكاملة على شؤون البلاد ، فيتصرف بها وبمقدراتها حسب اهوائه ومشيئته . ذلك ان سياسته كانت تصطدم بالعناصر التالية : (١) اصحاب رؤوس الاموال . (٢) الاحزاب السياسية الاخرى . (٣) الدول الاجنبية . (٤) رجال الدين .

ولم يكن مستغربا من اصحاب رؤوس الاموال وقوفهم ضد الحوراني . وهو الذي يناصبهم العداء ، وينادي بالغاء الملكية او تحديدها في الاراضي والمساكن ، ويحرض العمال ضد اصحاب المعامل . الا ان اولئك الاثرياء كانوا من البخل وعدم الادراك على جانب عظيم . فلم يوحدوا صفوفهم ، ولم يجمعوا الاموال لمحاربة خطر وصول الحوراني الى الحكم ، بل اعتمدوا على السنتهم يطلقونها في الشتم والسباب ، واهمين ان المعركة بينهم وبينه تكسبها اقدر فئة على السباب والشتائم .

ويلومني البعض بانني ، مع كوني من اصحاب رؤوس الاموال،

لم احاربه . وانما حملته على كتفي الى اعلى مراتب الدولة ، وهي رئاسة مجلس النواب . كما انني ساندت حزبه في انتخابات ١٩٥٤، والفت معه التجمع القومي ، واعنته على خصومه . وجوابي على هذا القول اني دخلت الساحة السياسية في ١٩٤٣ ، وشكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم وامثالهم من قادة البلاد، يتجاذبون اكرم الحوراني ومن شاكله . وذلك على الرغم من كونهم من الطبقة المحافظة ومن اصحاب الاراضي، ورؤوس الاموال . ومع ذلك فاني لم اساير الحوراني حتى ١٩٥٤ ، حين شعرت بان مقاومته في غلوه لا تكون بالعنف والشدة . وذلك لانعدام العناصر المستعدة لهذا النوع من المعالجة . وتبين لي ان احسن وسيلة لتخفيف حدة تطرفه هي السير الى جانبه ، والسعي لتوجيه نشاطه ، والاكتفاء بتحقيق ما يقتضي من الخطوات الايجابية الوئيدة في التقدم الاجتماعي ، بحيث تنتقل البلاد من اوضاعها الراسمالية السيئة الى اوضاع اسلم واضمن لمصلحة صاحب راس المال والعامل ، وذلك بمراحل مدروسة ، لا بنزوات طائشة وانقلابات جذرية . فكنت ، اذن ، من القائلين بالتطور التدريجي الوئيد المطرد الذي لا يعيق الانتاج ، بل يزيد في الدخل القومي عن طريق تحسين التوزيع . ولم اكن من القائلين بالثورة الاجتماعية ، لانني كنت اخشى منها على الانتاج ان يتوقف نشاطه وعلى الاموال ان تتسرب الى الخارج ، فتحرم البلاد منها .

وعلى ذلك رافقت الحوراني منذ ١٩٥٤ حتى اواخر ١٩٥٧ ولم امكنه من تحقيق اية نزوة من نزواته الخطرة . فهو لم يستطع تنفيذ اي بند من بنود سياسته الا في عهد الوحدة عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حينما ناصره عبد الناصر، فتجاوبت مبادئهما واهدافهما . واستفاد الحوراني من جهل عبد الناصر بواقع الحال في سورية ، فاغراه بالتفاف الفلاحين جميعهم حوله . فامر بالاصلاح الزراعي واهمل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي لو حققت كما رسمتها في ١٩٥٧ ، لمكنت الفلاح من الحصول واقعيا على ارض مروية كافية لنشاطه في الوقت الذي يبقى صاحب الاراضي القديمة غير محروم منها .

فكنت اذن اسير مع هذا السيل الجارف واعمل على توجيهه في المسالك غير المضرة بالمجموع ، حاسبا حساب طغيانه وخطر اتساعه ، عاملا على مراقبة سيره واتجاهه .

اما في السياسة العربية والخارجية ، فكان حزب البعث العربي هو الحزب الوحيد الذي اتفقت آراؤه مع آرائي على صعيد واحد . ولم يكن يدور في خلدي اي شك في صحة عروبة الحوراني والبيطار وفي مقارعتهما الاستعمار الغربي ووقوفهما من اسرائيل الموقف العربي النبيل . وهذا العامل السياسي كان الرباط الوثيق الذي شددنا به تحالفنا ومساعينا المشتركة .

وكانت طبيعة الاوضاع هذه تزيد علاقاتنا وثوقا وتبعدنا عن الشاطىء الذي يرابط فيه كل من حزب الشعب والحزب الوطني واولئك العملاء الاجراء من النواب الذين باعوا انفسهم للمستعمر وصاروا عنده كالعبيد .

ميثاق التجمع القومي

وميثاق التجمع القومي الذي وضعناه في خريف ١٩٥٦ كان البرنامج الاساسي الذي اتفقت عليه مع حزب البعث الاشتراكي والذي اسهم فيه من آمن به من نواب الحزب الوطني وغيرهم من النواب المستقلين . وكان هذا الميثاق — لو استمر تنفيذه على يد حكومة كحكومة صبري العسلي في بدء نشأتها — كفيلا بدفع الاقتصاد السوري خطوات كبيرة الى الامام وبرفع الدخل القومي الى سوية يفيد منها الغني ومتوسط الحال والفقير . هذا بالاضافة الى انه كان ضمن لسورية المقام العالي في الشرق الادنى والمركز المرموق بين الدول العربية ، ذلك المقام وهذا المركز اللذان بدات جميع الاوساط السياسية في الداخل والخارج تعترف به لسورية منذ منتصف ١٩٥٧، اي بعد اتفاقنا مع الاتحاد السوفييتي على المعونة الاقتصادية والفنية وعقدنا معه الصفقات الكبيرة لشراء الاسلحة والذخائر .

واني لفخور باني كنت من العاملين على توجيه خطى الجمهورية السورية في هذا السبيل ورفع شانها الى الدرجة السامية ، بحيث اصبحت سورية صاحبة المركز المرموق تتسلط عليها الانوار الكشافة ومحط آمال بعض الدول وسبب تخوف وذعر البعض الآخر . ولو اقتصر الامر على حقد الدول الاجنبية فحسب ، لهان الامر وسهل . لكن المصيبة حلت بنا من جراء غيرة بعض الدول العربية مما سمت اليه سورية ، حاجبة شمس الخير عن سائر تلك الشقيقات . ويا ليتهن فرحن بما آل لشقيقتهن ، ليفدن من بعضه . فاخواننا في مصر عز عليهم ان تحتل سورية الصغيرة مقام الصدارة وان تنعم هي بخيرات المساعدات الاقتصادية . وخافوا ان يفقدوا ما بداوا به من سياسة القبض يمنة ويسارا ، حاملين لافتة « الحياد الايجابي »

لستر خطتهم ولاستجلاب الاموال من الشرق والغرب معا . وكانوا يمننون الدول الطامعة انهم زعماء العرب ومسيرو سياستهم وموجهو خطاهم .. وكانوا يظهرون التفاف الشعوب العربية حول مصر في ايام محنتها في قناة السويس ، كمظهر من مظاهر تعلق العرب بعبد الناصر ، رسول العروبة ، وقبلتهم الثالثة . وبذلك يساومون على ظهر الشعوب العربية وينالون الفوائد على حسابها .

ردة فعل التعاون السوري — السوفييتي على الصعيد العربي

فكيف لدولة صغيرة كسورية ان تشق لنفسها طريق المجد والعلو ، غير مكترثة بالشقيقة الكبرى ، الوصية على الشقيقات ؟ وكيف تقدم حكومة سورية على التعاقد مع الاتحاد السوفييتي مباشرة ، فتحصل على المساعدات الاقتصادية والفنية الكفيلة بانتعاش اقتصادها وازدهاره ؟ وكيف تحقق ، بدون ضجيج وبدون طنطنة ، مشروع السد على الفرات الذي يضاهي ، من حيث سعة الاراضي المستفيدة منه ، سعة الاراضي التي سيرويها السد العالي الذي اقامت مصر الدنيا واقعدتها من اجله ، والذي اوقع العالم في خطر حرب عالميــة ضروس ؟

وماذا يعمل ، اذن ، في دمشق سفيرهم محمود رياض ، المفوض السامي ؟ وكيف اجازت الحكومة السورية لنفسها الاقدام على تلك الخطوة بدون الحصول على موافقة الشقيقة الكبرى ؟ وما هو هذا الباب الذي ستدخل منه سورية الى العالم الخارجي ، دون وصايــة رائد العروبة ، ودون أن تمسك يــده ليدلها على الطريــق ؟

فاذا استقلت سورية بسياستها الخارجية ، وانعدم نفوذ مصر عليها وتحررت من سائر القيود ، وازدهرت سياسيا واقتصاديا وماليا ، فكيف يتسنى لمصر الشقيقة ممارسة وصايتها عليها والدخول مع الدول الاجنبية بمفاوضات تكــون سورية فيها احد عناصر تبادل المنافع ؟ والبترول اذا بقي في الاراضي السورية تحت نفوذ حكومتها المتحررة ، فما فائدة قناة السويس وتعطيل الملاحة فيها ؟ فيجب ، اذن ، ان يكون البترول السوري ووسائل ايصاله الى البحر المتوسط تحت يد الحكومة المصرية ، سواء بانابيبه المعدنية او بممره البحري عبر القناة ! وهذا سلاح ماض يمكن استخدامه كوسيلة للهجوم والدفاع ، وكعنصر اساسي على مائدة المفاوضات والمساومات !

وتلك الحكومة في دمشق التي تجرؤ على الخروج على الطاعة، وتبدأ السير في طريق مؤد الى التحرر من النفوذ العربي ... بذه

الحكومة يجب ان تزول ، والعنصر الفعال فيها ، خالد العظم ، يجب ان يتوارى او ان يوارى ! اليس هذا هو السر في حمل محمود رياض البعثيين الاشتراكيين على مقاطعة الانتخابات البلدية في ١٩٥٧ ، لانها كانت ستضعفهم وتقوي اصدقاء خالد العظم ؟ اليس هذا هو منشأ حملة محمود رياض على فكرة خالد العظم في حزب جديد ، لئلا يشتد ساعده ويسيطر على المجلس التشريعي في ١٩٥٨ ؟ اليس هذا ايضا هو السر في موقف البعثيين العدائي من حليفهم خالد العظم ، وهم الذين كانوا اتباعا لمحمود رياض ، يتلقون منه التوجيه والايحاء ؟ لقد خانوا على انفسهم ثم خانوا على مصر ، فراحوا يجتمعون سرا برشدي الكيخيا ، وببعض رجال حزب الشعب ، ليخذلوا التجمع القومي ويقيموا محله جبهة بعثية اشتراكية شعبية وطنية يدور في فلكها سائر العملاء واجراء الاستعمار ! ذلك لان الشعبيين والوطنيين يؤثرون الانقياد لاكرم الحوراني ولمصر على التعاون مع خالد العظم ، رغم انه انقذ حياة بعضهم من حبل المشنقة الذي كان يمسك باطرافه اكرم الحوراني وعفيف البزري . لكن مصلحة بريطانيا ومصلحة الولايات المتحدة هي في ان يبعد عن ميدان السياسة كل من نادى بالصداقة مع الدول الشرقية ، دون الدول الغربية ! اما اكرم الحوراني ، رغم مشاركته هذا الراي ، فهو عدو الشيوعية لا من حيث مبادؤها ، بل من حيث الجماعات القائلة بها في سورية . وهو ، اذن ، حليف طيب ، ريثما يتم التغلب على التجمع وعلى الضباط ، «بيفرجها الله !» وكان تورط اكرم الحوراني ضدي وضربه التجمع القومي عرض الحائط ، ثم انخراطه في صفوف العاملين للوحدة مع مصر ، ناشئا عن ان تلك الوحدة حققت ما عجزت الاحداث الاخرى عن تحقيقه ، وهو قلب نظام الحكم في سورية ، وكم الافواه فيها ، وتحريف سياستها في اتجاه السياسة الغربية .

هكذا كان شان بعض الدول العربية الشقيقة ، مما يحمل المرء على تذكر البيت المليء بالحكمة والموعظة :

وظلم ذوي القربى اشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهند

واما الدول الاجنبية فانقسمت شطرين : في الاول ، الدول الاشتراكية في اوروبا وآسية وفي الثاني الدول الغربية الاستعمارية واتباعها .

وقد رحبت الدول الاشتراكية بالصداقة بينها وبين سورية

وراحت تزيد في تأييدها في أوساط الامم المتحدة وتمد لها يد المعونة الاقتصادية والفنية وتعينها على تصريف المحاصيل التي تمنعت الدول الغربية عن شرائها ، جريا علـى قاعدة الحصـار الاقتصادي - واستمرت هذه الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا ، على توريد الاسلحة والذخائر وارسال الخبراء في الامور العسكرية والفنيـة . ثم انهـا اعلنت استعدادها لدعم مخططات سورية ومشاريعها الاقتصادية والاجتماعية بالمال، يسدد على اقساط ذات آجال طويلة وبفائدة زهيدة . وجاء الخبراء الروس الاخصائيون بشتى انواع المشاريع ودرسوا اقتراحات خبرائنـا وقاموا بجولات في انحـاء البلاد . وشملت المشاريع التـي اعلن السوفييت عن استعدادهم لتمويلها وتزويدها بالمعدات والخبراء في بناء السدود على الانهر بحيث تزيـد مساحة الاراضي المروية نحو ثمانية ملايين دونم من اطيب الاراضي واخصبها . هذا بالاضافة الى بناء السكك الحديدية الموصلة بين البحر ومطارح الانتاج ، ناهيـك بالدراسة الجيولوجية لوضع خريطـة مفصلة عما تحت الارض ، وبالمعامل العديدة واهمها معمل انتاج السماد الكيميائي ، وبمحطات توليد الكهرباء وغير ذلـك من المشاريع ، سواء منها ما اكتملت دراسته او ما يحتاج الى دراسة جديدة .

وطار صواب الدول الغربية من هذه المعونة المالية والفنية التي حصلت سورية عليها من الاتحاد السوفييتي ، وتبين لها ان هذه البلاد لم تعد تلك البلاد الفقيرة المحتاجة الى قرض يمنحـه البنك الدولي بفوائد لا تقل عن ٦٪ وبشروط تعسفية لا يقبل بها الا المكوي على نار الفقر والفاقة ، والى خبراء افرنسيين او بريطانيين يحتفظون بالحقائق ويخدعوننا بالاكاذيب والدراسات والاستنتاجات الخاطئة قصدا وايهاما . هذا فضلا عن ان سورية ما عادت بحاجة الـى مبالاة مصالح هذه الدولة او تلك ، حتى تشتري منها عشرين الف طن من القمح ، او عشرة الاف طن من القطن !

والاعمق من هذا وذاك ان الدول الغربية تيقنت انه لم يعد في سورية سياسي يجرؤ على اظهار علاقته بها او تقديره لها او ترجيحه التعامل معها . وبات القائلون بالصداقة والتعـاون مع الدول الشرقية اسياد الموقف في مجلس النواب وفي الجيش وفي الاوساط الشعبيـة . وصار عملاء الاستعمار واتباعه ومحاسيبه ودعاته يلامسون الجدران اذا مشوا في الشوارع ، ويركنون الـى

الزوايا المظلمة اذا دعوا الى حفلة ، ويلوذون بالصمت المطبق في المجالس والنوادي . فاذا تحدثوا فهمسا ، واذا حيوا فمطرقي الرؤوس . وان هم هجعوا في اسرتهم ليلا ، تكاثرت عليهم الاوهام وسطا عليهم الذعر . هكذا كان ليلهم في خوف ونهارهم في وجل ، وكان خيالهم يوهمهم في كل ساعة ان يد الشرطي اطبقت على اكتافهم لتقودهم الى السجن !

فحزب الشعب المتآمر ، باكثريته ، تنخفض اصوات اعضائه ويهجر رئيسه دمشق ومجلس النواب ويقبع في داره بحلب . والحزب الوطني يهرب زعيمه مخائيل اليان تحت جنح الليل في صندوق سيارة رئيس الوزراء هربا من الحبس والفضيحة . اما الآخرون ، ممن لاذوا من الغنيمة بالفرار ، فهرعوا الى بيروت يتفيؤون فيها تحت معاطف العراقيين ويقبضون الرواتب ثمنا لخيانتهم . واما من القي عليهم القبض وزجوا في سجن المزة ، فقد حوكموا وحكم عليهم بشتى درجات العقوبة ، من الحبس الى الاعدام . ولولا شفقتي على عيالهم لتهاوت اجسادهم على اعواد المشانق في ساحة المرجة .

الدول الاستعمارية ما تزال تحيك المؤامرات

الا ان هذه النكسات المتتابعة التي لحقت بسياسة الدول الغربية ، وخاصة فشلها في احتلال مصر وفرض سيطرتها عليها وعلى سائر الدول العربية وفي مقدمتها سورية ، لم تفت في عزم الاستعمار ولم ترجعه عن غيه . فظل يحيك المؤامرة تلو المؤامرة مضحيا بمن يكتشف امره فيها من عملائه واجرائه ، مغدقا الاموال بسخاء لشراء الضمائر وخداع البسطاء وذوي المطامع الدنيئة ، لعله في النهاية يجد الفجوة التي يستطيع الولوج عبرها الى احتلال قلعة العروبة والاستيلاء على قلبها الخفاق . لكنه ، ولله الحمد ، كان يصطدم في كل مرة بعقبة او بعقبات كأداء تحول بينه وبين اهدافه ، فيعود بالخزي والفشل ، تاركا في الساحة الاسرى والمؤن . فالاجراء ينزلون السجون ، والاموال تملأ جيوب من يكون اداة اكتشاف المؤامرة ، حين يوهم المستعمرين بانه معهم ، فيقبض اموالهم ويطلع على اسرارهم وعلى اسماء عملائهم فينقل الامر الى رؤسائه . وهكذا تقع الرؤوس في الشبكة وتتم فصول تلك الرواية المخجلة المضحكة ... الى ان يرتفع الستار عن تمثيلية جديدة ، اذا اختلفت عن تلك في تكوينها ، فهي مثلها في الغاية والمصير .

ويقول البعثيون اليوم — بعد ان استقالوا من الوزارات في

مطلع ١٩٦٠ — ان الولايات المتحدة ، بعد ان اخفقت مؤامراتها العديدة لابعاد الساسة التقدميين عن مركز الحكم في سورية وخاب املها بنجاح اية مؤامرة في المستقبل ، لم تر امامها سبيلا سوى اللجوء الى عبد الناصر واغرائه بزعامة الوحدة العربية . فمهدت له السبيل لدى الفئات التي تتلقى التوجيه السياسي منها واوعزت لها بحمل العسكريين المناوئين لحزب البعث على المطالبة بالوحدة بين سورية ومصر . فكانت هذه ، على زعم البعثيين ، اكبر خديعة سياسية وقعت سورية في حبائلها . اذ كانت النتيجة اقصاء اولئك السياسيين الذين نهضوا بسورية واوصلوها الى ذروة المجد والقوة ، وانقطاع حبل الصداقة بين سورية والاتحاد السوفييتي ، والقضاء على الاحزاب السياسية ، وتشريد الشيوعيين وسجنهم ، بحيث زالت من الميدان العام ، ومن ادارة شؤون الدولة وسياستها ، الفئات التي كانت تقف للولايات المتحدة بالمرصاد ، وتقاوم سياستها الرامية الى التدخل في شؤون الشرق العربي وبسط نفوذها على الشرق الادنى بكامله .

هذا هو راي البعثيين الاشتراكيين ، بعد ان نفضوا يدهم من الوحدة وانسحبوا من الحكم . فهل تبلور هذا الراي عندهم بعد الاستقالة او قبلها ؟ لقد عملوا ، عند تأليف الحكومة الاولى للوحدة ، بكل جد ونشاط على اقصائي ، ثم على محاربة الشيوعيين وسجنهم وتشتيتهم . فلما عبس عبد الناصر بوجههم واقصاهم — فيما عدا الوزراء منهم — عن الاتحاد القومي ، قنعوا بان الامر لن يستتب لهم كما ارادوا ، وان الولاية على سورية والتصرف بشؤونها لن تكون من نصيبهم ، فقرروا الاعتكاف . ولست ادري اذا كان ثمة اسباب او مؤامرات اخرى حملت القوم على نفض يدهم من الوحدة التي طبلوا لها وزمروا ، ثم نادوا بخيانة كل من يعمل لها او يؤمن بها .

الحزب التعاوني الاشتراكي

اما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فقد الفه زعيمه فيصل العسلي من شباب مهووسين ، جميعهم من بيئات قبلية المشارب والافكار ، مختلفة في المنشأ والثقافة ، واكثريتهم ممن ينساقون وراء قائد جرىء ، يستفز فيهم شعور الطبيعية والغريزية للتهويش والشغب ، ويدفعهم في مسالك وعرة تؤدي بهم في كثير من الحالات الى الضرب والجرح والقتل والتعدي والحرق وغيرها من انواع العنف . وكان كل ذلك ، لا في سبيل مبدأ سياسي او هدف اجتماعي لا يرى اصحابه ان الوسائل السلمية كافية لتحقيقه ، فيعمدون الى

العنف والقوة لقلب النظام المشتكى منه واقامة نظام جديد متوافق مع غاياتهم !

ولئن شابهت الوسائل التي كان يستخدمها حزب فيصل العسلي تلك التي كان يستعملها الفاشيون والنازيون وغيرهم من الحزبيين المنفيين ، فالفارق كان ظاهرا في الاساس ، اي في ان اولئك الفاشيين والنازيين كان لهم برنامج واضح يعملون على تنفيذه. واما التعاونيون ، فالمبادىء التي تستروا بها كانت عبارة عن نظريات مقتبسة من شتى النظريات الاجتماعية العالمية ، اعتقادا منهم انها كافية لاظهار حركتهم بمظهر التقدمية الاشتراكية . في حين ان رئيسهم العسلي لم يكن سوى شاب احتار في اي الطرق يسلك ليصل الى الحكم ، كما احتار في اي الدول يتبع ليكسب منها المال والتأييد . فقد كان عطشانا للشهرة وجائعا للشعبية ، فاراد ان يشبع شهوته منهما باية وسيلة كانت .

فبعد ان حصل على شهادة كلية الحقوق بدمشق ، عين في القضاء وتولى النظر في قضية قتل ، فراح يصرح في الصحف ويكبر الامر ، متهما الابرياء على نحو يرمي فيه الى اظهار نفسه اكثر من اظهار الجاني . ثم عين في مديرية الاعاشة مفتشا ، فوظف شباب حزبه وجعل منهم زمرة تهاجم المدن والقرى ، تمهيدا للمعركة الانتخابية النيابية المقبلة .

ثم انتسب الى شكري القوتلي وصار يدعو الى تجديد رئاسته في ١٩٤٨ . وسار مرة في تظاهرة صاخبة وراء نعش فارغ ، ادعى انه يحوي واحدا من اتباعه قتله رجال الشرطة . لكن النعش انقلب وظهرت الفضيحة .

وهاجم المخازن التجارية فنهبها هو واتباعه وحرقها . ثم قتلوا شابا في عرض الطريق . وجرى هذا كله تحت بصر الحكومة وسمعها فلم تتحرك . ثم ما لبث ان انقلب على شكري القوتلي ، فطلب مني المشار اليه توقيفه وزجه في السجن ، لا لانه قتل الشاب المذكور ، بل لانه قام باعمال سياسية لم ترق للرئيس !

وكان من اخلص اصدقاء حسني الزعيم . ثم لم يلبث ان خاصمه وهاجمه في مجلس النواب ، متهما اياه بالخيانة العظمى . وكان هذا التهجم في مقدمة العوامل التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه في ١٩٤٩/٣/٣٠ . فاعتقل العسلي وزجه في سجن المزة .

ثم التف فيصل حول ابن عمه صبري العسلي وخدعه بالعمل معه في انتخابات ١٩٥٤ ، فافاد من اصوات الوطنيين ولم يمنحهم في الحقيقة اي سند .

ثم قبض اموالا وافرة من سفير مصر بدمشق ، فصار عميلا مصريا يتصدر الاستقبالات والحفلات للصاغ صلاح سالم ويدعو الى الاتفاق مع مصر .ثم انقلب عليها في ١٩٥٦ ،قبيل العدوان الثلاثي، ورافق من اشترك بالمؤامرة الانكليزية ـ الاميركية في سورية حتى انتهى به الامر الى الهروب من سورية .

وساند حكومة صبري العسلي في ١٩٥٥ ، بغية اقتطاف ثمرة اتعابه كرسيا وزاريا . فلما لم يفز به ، صار من اخصامها الالداء .

وكان فيصل ينتقل هو وعشيرته كما ينتقل رئيس العشيرة مع افرادها وجمالها وبعيرها . وكان يقبض ثمن الولاء ، كما يقبض رئيس العشيرة ثمن اندفاعه . لكن فيصل لم يكن يكتفي بما يقبضه من الرؤساء المحليين والسفراء الاجانب ، بل كان يغزو رجال حزبه الاغنياء والمتوسطي الحال بما يفرضه عليهم من دفعات متتالية ، كان ينفقها على ملذاته وعلى شراء دار له في لبنان ، فرشها بالاثاث الفاخر .

وجار على اصحابه حتى اوصلهم الى الفقر ، وفي مقدمتهم عصام الدالاتى وعلي الايوبي وغيرهما .

وكانت له سلطة على اتباعه لا تتفق مع كرامة اي مثقف . فكان اتباعه المثقفون وغير المثقفين يتبعون نظاما عسكريا ويذهبون الى الكهوف للتمرن علـى اطلاق النـار . واذا اصدر الزعيم امرا لاحدهم ، وجب عليه تلقيه واقفا بالتحية . وكان عليه تنفيذ الامر بدون مناقشة .

وانفرط عقد الحزب عندما هرب زعيمه في اواخر ١٩٥٦ .وراح الاعضاء يعرضون انفسهم على الاحزاب ، فاسرع الحزب الوطني الى ضمهم الى صفوفه . وانتخب هذا الحزب احدهم ، رشيد الدقر، رئيسا لفرع دمشق . ثم انتهى بهم الأمر الى الخروج على طاعة صبري العسلي واثارة المشاكل داخل الحزب الوطني ، مما زاد في متاعبه واسباب هزاله . وظل الامر كذلك الى ان حلت الاحزاب بعد اعلان الوحدة ، فانطفات شعلة هذا الحزب نهائيا .

الحزب السوري القومي

اما الحزب السوري القومي ، فمؤسسه انطون سعادة الذي اشتغل لحساب المانيا ، ثم لحساب الولايات المتحدة الامريكية . وقد نجح في جمع عدد كبير من شبان سورية ولبنان المثقفين حوله ، ياتمرون بامره ويخضعون لقيادته خضوع المنتسبين للاحزاب الفاشية والنازية . وكانت مبادىء الحزب واهدافه ترمي الى اقامة دولة موحدة في سورية ولبنان والاردن ، نافية صبغة العروبة عن هذه البلاد. وسار سعادة في ركب حسني الزعيم واخذ منه الاموال والعتاد للقيام بثورة في لبنان واقامة حكومة ترتبط بسورية على مبادىء الحزب . الا ان رياض الصلح وبشارة الخوري كانا على علم بالخطر واستعداد لمواجهته ، فقمعا الحركة بشدة . وحين هرب سعادة ولجأ الى دمشق ، لم يسلم من خيانة حسني الزعيم - اذ سلمه الى الحكومة اللبنانية لقاء وعود وشروط . وحوكم في ليلة واحدة ، فحكم عليه بالاعدام ونفذ به الحكم رميا بالرصاص في الصباح الباكر .

الا ان زوال الزعيم لم يطح بالحزب ، بل ضعضعه مدة . ثم ما ابث ان رفع اعضاؤه رؤوسهم مجددا واشتدت سواعدهم . وصاروا يعملون في الخفاء ، متآمرين ضد سورية بالتعاون مع العملاء الامريكيين . فقتلوا العقيد عدنان المالكي في الملعب البلدي بدمشق ، فكان هذا الاغتيال مقدمة لضعضعة الجيش واركانه . الا ان المؤامرة لم تنجح في خطواتها التالية اذ القي القبض على المشتركين فيها ، فاعدم منهم ثلاثة ، وسجن الباقون . واقصي جميع الموظفين المنتسبين لهذا الحزب عن وظائفهم ، بحيث لم يبق للحزب كيان ذو شان في سورية .

الحزب الشيوعي

اما الحزب الشيوعي ، فلم يكن عدد ممثليه في مجلس النواب — خالد بكداش فقط — متناسبا مع عدد المنتسبين اليه في البلاد . وكان مرد ذلك الى عدم تقبل مجموع الناخبين للفكرة الشيوعية من جهة ، ومن جهة ثانية الى عدم استطاعتهم تبادل الاصوات مع اية مجموعة اخرى في البلاد كما كان يفعل سائر المرشحين . وكان ذلك لان الجميع آثروا الابتعاد عن كل ما يؤذيهم انتخابيا . وكانت الارتباطات القائمة بين الحزب في سورية وبين الاحزاب الشيوعية العالمية ، ثم الاعتقاد ان الايحاء يأتيه من موسكو ، حافزا حمل جمهور الناس على عدم انتخاب المرشحين الشيوعيين .

وكان الشيوعيون يدركون هذه الحقائق ، فلم يتقدموا للانتخابات الا في دمشق وحلب ، حيث يكثر المثقفون والعمال

المنتسبون اليهم . وكان يقاومهم ارباب الشعائر الدينية ويصمونهم بالالحاد كما كان الاشتراكيون يزاحمونهم في اوساط النقابات العمالية وفي البيئات المثقفة .

موقفي من الشيوعية

وفي عهد الانتداب الافرنسي كان الحزب الشيوعي يقاوم الاستعمار ويعمل في الخفاء بنشاط كبير . لكن هذا النشاط توقف حين تسلم الوطنيون الحكم ، ثم بعد الجلاء . لكنه عاد الى سابق عهده عندما عاد خطر الاستعمار يهدد البلاد من جديد . فتضافرت قوى الحزب الشيوعي مع القوى المتحررة الاخرى على الوقوف صفا متراصا ضد هذا الخطر . وكان موقف الحزب هذا هو الذي قربني منه ، على ما بيننا من تباعد في البرامج الاجتماعية . فهم يتبنون الطريقة الثورية ، وانا التزم جانب التطور والتقدم بخطى وئيدة تتناسب مع قدرتنا على السير الى الامام . اذ كنت مؤمنا بان تطبيق اي نظام حكم ، كالنظام السائد في الاتحاد السوفييتي ، سيؤدي في سورية او في اي بلد عربي الى انتشار الفوضى والانهيار الاجتماعي والاقتصادي . كما انه سيقضي على استقلال سورية . فالذي نحتاج اليه في الشرق العربي هو الجهاز العالي والوسط لادارة سياسة الدولة وتوجيه خطاها . ذلك لان مفاهيمنا وعقلياتنا لاتزال منطبعة بطابع النظام الموروث منذ قرون عديدة . فاذا اضفنا الى فقرنا في هذه النواحي فساد الاخلاق والطمع الفردي، تحقق لدينا خطر اقامة نظام لم يتم في الاتحاد السوفييتي الا بعد مضي اربعين عاما على الثورة ، وبفضل رجال افذاذ مثل لينين وستالين وهبتهم الطبيعة لروسيا . وانا ، مع اعترافي بان النظام الشيوعي النافذ الان في الاتحاد السوفييتي اوصل تلك البلاد الى ذروة المجد والبأس، الا انني كلما امعنت النظر في الامر وتفتحت عيناي امام مكاسب جديدة نالها السوفييت ازداد قناعة باننا نعرض بلادنا الى الهلاك اذا اتبعنا نظاما مماثلا ، لا سيما ان اطماع دول الاستعمار ما تزال قائمة ومستمرة في بلادنا .

وقد جربنا في سورية سياسة التوجيه الاقتصادي ، ففشلت في معظم الاحوال عندما انتقلت الى مرحلة التنفيذ المباشر . وهي لم تنجح الا حينما اقتصرت على حماية النشاط الزراعي والصناعي من المزاحمة الاجنبية ، تاركة للافراد القيام على حسابهم بالمشاريع الاقتصادية .

ولا اقول ، طبعا ، بفتح المجال امام الاحتكار واستثمار الحماية

الجمركية لتوفير الربح لصاحب المشروع على حساب المستهلك ، بل اقول بان تكون المشاريع التي يتجاوز راس مالها مئة الف ليرة سورية ملك شركات مساهمة — لا كالشركات المساهمة الصورية التي يلجأ الى تأسيسها بعض المتمولين فيشركون ابناءهم وبناتهم واقرباءهم ويولونهم الادارة والعمل — يسهم فيها عمال المعمل اولا ، وسواهم من الذين يملكون مالا لا يستطيعون استثماره بانفسهم ، اما لجهلهم او لقلة مالهم وعدم كفايته . وهذا نوع من اشراك المجموع في المشاريع العامة يترك للذين يربحون من اعمالهم الخاصة او يوفرون من رواتبهم فرصة استغلال هذه الاموال لزيادة دخلهم الخاص . وهم بذلك يلقون مكافأة على جهودهم ونشاطهم .

اما في البلاد الشيوعية، فلا يسمح لهؤلاء بالافادة مما يوفرونه. اذ انهم مضطرون ، بحكم الواقع ، الى انفاقه . وهذا الانفاق يكون، في الغالب ، على الكماليات . ذلك ان اسلوب التوفير لمواجهة الظروف القاسية غير متيسر لهم ، الا اذا اختزنوا المال نقدا متداولا. وهذا المال قد تنخفض قيمته او تزول كلها .

صحيح ان الخلاف في هذه الامور يعود ، في الاساس ، الى كيفية النظر الى حق الملكية التي ادعمها ويشجبها الشيوعيون ، والتي اعتبر الشعور بها وبشرعيتها حافزا لزيادة الجهد ولزيادة الدخل الفردي ، طمعا بالتنعم به وبتوريثه . اما اذا اعتبر الناس جميعا انفسهم موظفين في شركة كبرى اسمها « الدولة » ولم تكن من نصيبهم الخاص نتائج نشاطهم الاضافي ، فلا ريب في ان همتهم وعزمهم لا يتجاوزان الحد الادنى الذي تتطلبه الوظيفة والعمل ، لا سيما اذا رأوا ان ما ينالونه من ترفيع في الرتب وزيادة في الراتب يقتصر عليهم ولا يعود منه على اولادهم اي نصيب .

ولرب قائل بان نظرية الملكية والارث هي من اسباب المنازعات بين الناس ، وبأنها من مخلفات الماضي التي لم تعد صحيحة الآن ومن رواسب العادات التي الفها الاغنياء المالكون ، بدليل زوالها من عقلية المواطن في الاتحاد السوفييتي . لكن الرد على ذلك ليس بعسير . فنزعة التملك لم تنقرض بتاتا في الاتحاد السوفييتي وخصوصا في الاموال المنقولة . ويكفينا ان ندعو مواطنا منهم الى خارج بلاده ليقارن بينها وبين البلاد الاجنبية . فما ان يشاهد الفرق في سوية العيش ، حتى يميز بين ما في بلاده وبين هناءة العيش في مجتمع حر ، يستثمر فيه الفرد جهوده بنفسه ، وينعم بلذة العيش

كما يشاء ويهوى ، ويقتني من مباهج الحياة ما يريد دون التقيد بما يصنع في بلاده من المصنوعات ، ويعيش في الكون حيثما طاب له العيش ، دون شعور بانه مسجون ضمن حدود دولته .

ومن جهة ثانية ، فان النظام الاشتراكي الشيوعي قضى على الفقر والعوز . فلو سرت في شوارع اي بلد شيوعي لا تشاهد متسولا بائسا يستعطفك كما في العديد من شوارع البلاد غير الشيوعية . وانت لا ترى عاطلا عن العمل ، يلتاع من خلو ذات يده مما يشتري به طعاما يسد به رمقه ورمق عائلته . جميع الناس يعملون ، رجالا ونساء ، كأنهم آلات . وهم كلهم موظفون وعمال في الشركة الكبيرة : « الدولة » ، دون ان يتعبوا انفسهم بالتفكير في ما يتعلق بمستقبلهم .فلو عجزوا عن العمل ، لمرض او لشيخوخة، فامامهم دور العجزة . اما عن مستقبل اولادهم — وهي معضلة تشغل بال العائلات كثيرا في النظام غير الشيوعي — فالشركة تتعهد بتوظيفهم وتشغيلهم . وهكذا نرى ان وسيلة العيش مضمونة لهم ولاولادهم واحفادهم . وما اسعد قوم يخلو بالهم مما يتعبه من تحري وسيلة العيش لهم ولابنائهم رجالا ونساء ، ومن الحصول على الطب والعلاج اذا ما مرضوا ، ومن اسباب التعليم لاولادهم. فماذا يبقى ، بعد كل هذا ، من النفقات المطلوب من رئيس العائلة تأمينها ؟ الاكل ؟ فهو رخيص . والمسكن ؟ فهو ايضا موفور بأجور زهيدة . واللباس ؟ فهو كذلك بخس الثمن .

واما ما يلي هذه النفقات فهو كمالي ،يؤمنه الفائض من الدخل. فالشخص الذي لا يتطلب العيش في نعيم ، او في الاستزادة من وسائل الترف ، يكتفي بهذا القدر اللازم لحياة عادية بسيطة مكتملة في الحاجات الاساسية . لكن ، هل الناس كلهم او اكثرهم يقنعون بهذا القدر ، ام انهم بطبيعتهم الغريزية تواقون للعيش بسوية اعلى وابهج من تلك الحياة المتوسطة ؟ وهل يكتفي الانسان بالاكل والشرب واللباس والمأوى ويتنازل ، مقابل ذلك ، عن حريته الفردية والسياسية ، فيطبق فمه اذا ملأوه طعاما ولو لذيذا ، على قاعدة « اطعم الفم تستحي العين » ؟ ان طبيعة الانظمة المبنية على نظرية تولي جهاز الحكومة ادارة شؤون الرعية قسرا وبدون مشورة،تقضي بان يتنازل الفرد عن حريته لقاء ما يوفر له من وسائل العيش التي ذكرناها . فمن الناس من يقبل بذلك طوعا وكسلا ، ومنهم من يرفضه ويفضل اللقمة غير المكفولة ، شرط تمتعه بنعم الحريات !

رايي في انظمة الحكم

كل ما اسلفنا لا يخرج عن دائرة المناقشات والمجادلات النظرية ، اذ ان لكل نظام حسنات ومساوىء . وترجح حسناته على مساوئه او على العكس ، بحسب الزمن والبيئة ، وسوية الحاكم والمحكوم العلمية والاجتماعية والسياسية ، والعادات التي كرسها التاريخ المشترك . فليس هنالك نظام هو المثل الاعلى ، وليس هنالك نظام سيء من جميع الوجوه . فمن يندد بالشيوعية ويقذفها باتعس الوصمات جائر ، ومن يتهم الراسمالية بانها سبب تعاسة البشر مبالغ . فالحقيقة هي بين اليمين واليسار ، في نقطة وسط تقرب من هذا المحور او ذاك بنسبة ما يحتويه كيان الامة من عوامل ذكرنا بعضها واهملنا البعض الآخر . وهذا المحور نفسه لا يمكن ان يكون مستقرا دائما ، فهو دائب الحركة لان عوامل الحياة هي ايضا غير مستقرة على حال . وهكذا يخطيء من يظن بان اي نظام هو ثابت الاركان لا تزعزعه سوى الثورات . فأي نظام هو نظام سيء اذا كان على درجة قصوى من الركود والصلابة امام التيارات المتجاذبة . فبقدر ما يكون النظام مرنا قابلا للتعديل والتطوير ، يكون نظاما حيا مكتوبا له طول البقاء مع مراعاة سنة التطور طبعا . وهو كالجسم الانساني ، اذا لم تتغلب عليه البيئة الخارجية ولم تنفذ الى داخله الميكروبات ، يكبر ويترعرع ويقوى حتى تأتي دورة التوقف ثم دورة الهزال ثم دورة الزوال . ولا يطول عمر الجسم الا بنسبة بنيته الاصلية ومتانة اعضائه وانسجام عمله والاحتياطات المتخذة لمنع دخول الفساد ولجعله قادرا على تحمل المتاعب ومواجهتها . اما اذا كان صلبا كالعود اليابس ، فلا يقطع من الطريق الا شوطا قصيرا .

وكذلك ، فاية فائدة من الجدل حول منافع هذا النظام او ذاك . فليست القناعة ، ثم الاختيار الحر ، من وسائل تثبيت اقدام الانظمة في دولة ما . وهل الشعب بمجموعه هو الذي يختار النظام الذي يريده لنفسه ، ام ان جماعة ما هي التي تتولى الاختيار والفرض ؟ اما الشعوب ، فتصرفها ينحصر بالسالب ، اي بتحطيم العروش وازاحة الكراسي وقلب الامور راسا على عقب . ويأتي بعد هذه الفترة الصاخبة المهدمة من يفرض نفسه : شخص او جماعة يتناحرون في البدء ويتزاحمون على من منهم يناله شرف خدمة الامة وتوجيه خطاها في الصراط المستقيم . فيضرب بعضهم اعناق البعض الآخر ولا يرتوون من الدماء الا بعد ان تغص الساحة بالقتلى والجرحى . فينتصب ، عندئذ ، من كان اقوى من سواه ، يدا او

تفكيرا ، ويمسك بزمام الزعامة وينادي بانه خادم الامة المطيع ، ويعد بالعمل للصالح العام دون الصالح الخاص . فتصدقه الجماهير وتصفق له ، لان الجماهير تحب ان تصفق وان تسير وراء زعيم قوي الحنجرة يطلق منها الصيحات المدوية ، ولانها كسولة في طبيعتها . فهي تفضل ان تترك مسؤولية اختيار سلوكها وقيادتها لمن تمنحه ثقتها وتوليه حبها او حتى عبادتها . وهكذا يلتف فورا حول القائد جماعة من اصحاب الاغراض السامية ، والاهداف البريئة ، كالزعيم تماما ، ويرفعون من شأنه دعاية وتهويلا . ذلك لان بقاءهم منوط ببقائه ، وانتفاعهم معلق على استمرار زعامته . فتؤلف الجمعيات التشريعية ، او مجالس الثورة ، او الندوات الوطنية ، وتعصر الرؤوس لاختراع احسن واوفى وارفع نظام يكفل للشعب الهناءة والسؤدد والحرية والنعيم ! فتجري الانتخابات ، او لا تجري فتملأ المجالس بالتعيين . ويبدأ النظام الجديد خطواته الاولى بدق الطبول وحرق البخور في مدح اسمه واظهار محاسنه . ثم تأتي الاحصاءات يرصفها الخبراء ، فاذا الخير عائم ، والعدل سائد ، والناس في بحبوحة وارتياح يقارنون ما هم فيه من نعيم بما كانوا عليه من شظف العيش . وتنادي الابواق بعبقرية الزعيم ، او الرئيس او الملك ، الذي اختاره الشعب وحمله عبء المسؤوليات ، فاتى بالمعجزات وادى الامانة . ليعش .. .يعش ... يعش !

اما الذين لم يقتنصوا النظام وسيلة لاشباع نهمهم ، فيوحدون صفوفهم مع من ساءهم الفساد الذي استشرى — ولا بد للفساد ان يستشري كلما طال عهد الحكم . اذ انهم لم يجدوا تطابقا بين النظام وبين ما يعتقدون انه ملائم لبلدهم . وهكذا تتحد القلوب جميعها وتتضافر الجهود على اختلاف اصحابها ، مشربا وعقلية ومركزا ، فتبدأ المعارضة جهرا اذا كان الحكم ديموقراطيا ، وسرا اذا كان دكتاتوريا . فيصير الابيض اسود ، والخير سيئة . وفي بعض الحالات تكون المعارضة على حق ، فتنتشر مخازي رجال الحكم وتسود وجوههم — وهذه هي الطريقة المتبعة عادة لتقويض الحكم نفسه — وتطلق الحكايات والشائعات المغرضة او المختلقة ، مع ذكر وقائع مدعومة بارقام وباسماء . وتشتد الحركة شيوعا ثم عنفا ، حتى يصبح الراي العام مختمرا ومستعدا للثورة . وعندئذ تخلق الحادثة التي يطفو بها الكاس — اختلاقا او حقيقة — فيثور الشعب ويهدر في الشوارع هدير الماء المخزون وراء سد متين ، فينساب في الطريق والوديان ، جارفا كل ما يقف في وجهه .

واما الحاكم الذي قامت الثورة ضده ، فاما ان يهرب ويكفي الناس شره وخيره ، واما ان يقاوم فينهار عليه صرح الحكم ، مقتولا او سجينا . فيتداعى معه النظام الذي خلقه او ورثه عن آبائه واجداده .

وهكذا تتجدد الحكاية . فيأتي زعيم جديد ، ويصدق الشعب قوله الجديد !

والتاريخ كما يقولون ترديد مستديم ، تختلف فيه الاسماء وتتنوع الحوادث ، لكن الاصل هو هو : شعب محكوم ورئيس حاكم . والرئيس اما فرد او جماعة . فاذا كانوا مدنيين سموا انفسهم حزبا ، او عسكريين ادعوا انهم سياج الامة وحماة الديار !

اسباب الانقلابات خارجية ايضا

لقد افترضنا ، فيما سبق ، ان الامر محصور ضمن حدود الدولة بين فئتين تواقتين للحكم في شعب آمن . لكن لا يغرب عن بالنا ان ثمة دوافع لزحزحة المتربعين على كراسي الحكم واقامة نظام جديد ، لا تمت الى الوطن بصلة . فهي مصالح دولة اجنبية تملك شركاتها اراضي زراعية تغرسها اشجارا مثمرة ، كشركة الفواكه الامريكية ، او مناجم وآبار بترول تستثمرها ، او مصارف وبيوتات تجارية ومرافىء وما الى ذلك من المرافق الاقتصادية . وليس امر الدولة المستعمرة محصورا في احتلال بلاد اخرى واستثمارها فحسب ، بل يكون ايضا كيانا اقتصاديا يعيش ويترعرع فيها كالعلق . اما الدولة ذات الفكرة الاستعمارية فتعتبر نفسها وصية على مصالح رعاياها وشركاتهم . وهي لا تكتفي بالقيام بالمساعي الحثيثة لايصالهم الى حقهم اذا مس ، بل هي تهدد باستعمال القوة ، برا وبحرا وجوا ، كما حصل بشأن قناة السويس في ١٩٥٦ . اذ حشدت الاساطيل وانزل المظليون لاحتلال مصر وارغامها على صرف النظر عن تأميم قناة السويس . وما الانقلابات التي منيت بها بها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الوحدة سوى شواهد ظاهرة للعيان على نوع من انواع التدخل الاجنبي لقلب انظمة الحكم التي لا يساير صاحب السلطان فيها سياسة تلك الدولة الاجنبية . فتعمل بوسائلها المتعددة على ابعاده عن الحكم واقامة من تتوسم فيه الخير .

وفي هذه الحال لا تستمد الانقلابات سلطانها من صميم رغبة الامة ، بل يكون مرده الى مزاج المتزعم الجديد والى الغاية التي يهدف الاجنبي اليها في اثارته الفتنة وقلبه النظام السابق .

واذا التفتنا حولنا وراجعنا احداث الاربعين عاما في البلاد

العربية ، اي منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى واقامة الحكومات والدويلات المستقلة ، او شبه المستقلة ، في ظل الانتدابين الافرنسي والبريطاني الى الوقت الحاضر ، لبـــدت الحقائق التالية امامنا بوضوح :

الاردن : بعد ان كادت مصر تضع يدها على مقدراته في ١٩٥٧ فتفوز بخلع الملك حسين واقامة جمهورية موالية لسياستها ، كسر الملك الطوق الذي اوشك ان يخنقه . فعزل قواد جيشه المتآمرين مع المصريين والسوريين ، واخرج القوات السورية من بلاده - وهكذا استعاد سلطته وابعد الخطر الجاثم . وهو بهذه الانتفاضة كان معتمدا علـــى العون والدعم البريطاني — الامريكي ، كما تأيد عمليا حينما شعر بخطر اطباق العراق والجمهورية العربية المتحدة عليه اثر الثورة العراقية ، فجاءته القـــوات الانكليزية محمولة بالطائرات .

العراق : ان الانقلابات العديدة التي حصلت فيه لم تكن بريئة من تدخل البريطانيين ، كلما شعروا بان نظام الحكم والقائمين عليه لم يعودوا يأتمرون بأمرهم . واجلى مثال على التدخل الاجنبي هو الذي قامت به القوى العسكرية الانكليزية ضد حكومة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١، حين اقصته عن الحكم واعادت الوصي عبد الاله ونوري السعيد . ولم تبد بعد خفايا الانقلاب الذي قام به الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨ — هذا الانقلاب الذي اطاح بالعائلة الهاشمية المالكة وادى الى قتل افرادها ونوري السعيد . لكننا لا نستطيع انكار تدخل الجمهورية العربية المتحدة ضد نظام الحكم في العراق ، وذلك في ثورة الموصل . اذ شجعت عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني عـــلى التمرد ، ثم عملت على اغتيال عبد الكريم قاسم . وما هذه الحوادث الا امثلة على انواع تدخل الدول الاجنبية ، ولو كان بينها دولة عربية شقيقة .

لبنان : وعانى لبنان من تدخـــل حسني الزعيم في شؤونه وسعيه الى اثارة الفتنة على يد انطون سعادة لقلب حكومة رياض الصلح وبشارة الخوري المعادية لفرنسا . وما الثورة التي اشتعلت نارها في صيف ١٩٥٨ ، الا صفحة من صفحات تدخل دولة مجاورة في شؤون جارتها لحملها على الرضوخ لها والارتماء تحت اقدامها . فاطيح بحكم كميل شمعون المـــالىء لسياسة بريطانيا والولايات المتحدة وجيء باللواء فؤاد شهاب وبحكومة رشيد كرامي الموالي للرئيس عبد الناصر . ولم تنفع الضـــحايا التي وقعت بالمئات او

الخسائر التي بلغت الملايين من الليرات في حفظ استقلال لبنان كاملا . فالحكم الجديد الذي ولد بعد انتهاء عهد شمعون ليس بالراضخ مئة بالمئة لمشيئة عبد الناصر . لكننا لا نستطيع اعتباره متحررا تمام التحرر من اي نفوذ مصري !

وظهر ، فيما بعد ، ان ما كان يؤخذ على شمعون ، اي مسايرته للغرب ، لم يكن السبب الحقيقي لاثارة الفتنة عليه . وذلك بدليل مسايرة مصر للولايات المتحدة فيما بعد ، في محاربة الشيوعيين والتنكيل بهم اكثر مما فعله شمعون او ما تجرا على فعله نوري السعيد نفسه . لكن الهدف الحقيقي كان حمل لبنان على الدخول في الوحدة باسم الاقليم الغربي ، او القبول على الاقل بالوصاية والائتمار باوامر القاهرة في سياسته وذلك وفقا لخطة جمع الشرق العربي باكمله تحت قيادة رجل واحد .

المملكة الحجازية : هذه المملكة اسسها المرحوم الشريف حسين بن علي ثم انتقل عرشها الى ابنه الاكبر الملك علي . وبعد ان قامت بالدور الذي ارادته بريطانيا ، وهو اثارة الفتنة في ١٩١٥ ورفع راية العصيان ضد امير المؤمنين وخليفة المسلمين ، لم تتمش على الخطة التي رسمها لها ساسة لندن . اذ راح الملك حسين بن علي يطلق التصريحات عن المعاهدة التي يدعي انه ابرمها مع ماكماهون ويطالب لنفسه بعرش مملكة عربية تضم كل الاراضي الماهولة بالعرب في شبه الجزيرة العربية ، ومن جبال طوروس الى عدن ، ومن حدود العجم الى البحر المتوسط ، بما في ذلك لبنان وفلسطين . وكانت بريطانيا منحت لبنان وسورية لفرنسا واعطت لليهود وعد بلفور المشهور . ولم يستمع الامير فيصل بن الحسين الى نصائح بريطانيا بالاتفاق مع الافرنسيين . فتردد في عرض ما تفاهم عليه مع كليمنصو ، وذلك تحت ضغط جماعة حزب الفتاة المسيطرين على سورية في ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، ثم نادى بنفسه ملكا على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ . وبذلك قطع حبل التفاهم مع فرنسا وبريطانيا . وانتهى الامر بالحسين بن علي ان اخرج من دياره ونفي الى قبرص ، حيث مكث مدة . ثم عاد الى عمان ، وهناك قضى نحبه منزلا اللعنات على بريطانيا وساستها الكذابين .

واما ابنه فيصل، فأخرجه الافرنسيون من سورية اثر احتلالهم دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠ . فلجا الى الانكليز الذين انتشلوه من الهاوية التي وقع فيها ، بتنصيبه ملكا على العراق ، الى ان توفي

في ١٩٣٤ بالسم الذي يزعم البعض ان الانكليز دسوه له .

ولم ينج الملك علي بن الحسين ، بعد ان انتقل العرش اليه ، من الدسائس البريطانية . وظل يعارك صروف الزمن ويقاوم سلطان نجد ، عبد العزيز بن سعود ، حتى هزمت جيوشه واضطر للابحار من جدة ، تاركا بلاده الحجاز التي انضمت الى نجد واصبح اسمها المملكة العربية السعودية .

ايران : وما كانت ايران بمنجى من التدخل الاجنبي . وما انقطعت الفتن والثورات الا بعد ان اتفقت روسيا وبريطانيا على تقسيم البلاد الى منطقتي نفوذ ، وذلك في ١٩٠٧ . وظل الامر هكذا، رغم جلاء النفوذ الروسي بعد ثورة ١٩١٧ ، الى ان قام الجنرال رضا بهلوي بانقلابه الذي اودى بالعائلة القاجارية المالكة ، ثم نصب نفسه امبراطورا . وحين لم يسر في الحرب العالمية الثانية وفق رغبة بريطانيا ، في اعلان الحرب على المانيا ، خلعته عن العرش وارسلته منفيا الى جزيرة سيشل حيث توفي مقهورا .

اما وثبة مصدق الوطنية ، فكانت ضد النفوذ البريطاني الذي قسا على ايران ولم يترك لها حتى حصة صغيرة من مورد النفط . فامم مصدق ينابيع البترول ومصافيه ، لكنه خسر معركة بيعه في الاسواق الاجنبية . اذ اصدرت لندن اوامرها الى سفنها الحربية بتوقيف اية باخرة تحمل نفطا ايرانيا ومصادرته . وتجمع النفط في الآبار والخزانات ، فاصبح مصدق كالغني الذي يملك خزائن مليئة بالجواهر ولا يستطيع بيعها والتصرف بها والانتفاع بثمنها . وساءت الامور الاقتصادية في ايران الى ان تدخلت الولايات المتحدة الامريكية واثارت على مصدق فتنة عسكرية قادها الجنرال زاهدي . فالقى القبض على الزعيم الوطني وزجه في السجن وحاكمه وحكم عليه . وقبضت امريكا ثمن تدخلها حصة في شركة النفط الجديدة ، تعادل الربع !

رائحة النفط تفوح بعد كل انقلاب

تلك كانت امثلة على التدخل الاجنبي في الشرق الاوسط ، في القرن العشرين . اما ما حصل في القرون السالفة ، وفي بلاد عديدة اوروبية وآسيوية وافريقية وامريكية ، فهو يخرج عن نطاق هذه المذكرات . ويكفي القارىء مراجعة كتب التاريخ للاستزادة من الحوادث العجيبة المثيرة .

وفي اكثر الاحوال نشم رائحة البترول تفوح بعد كل انقلاب ،

وخاصة انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩ ضد الحكومة التي ما استطاعت حمل المجلس النيابي على تصديق اتفاقية امرار البترول السعودي في الاراضي السورية . وكان موقف المجلس هذا من الاسباب الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة بتشجيع حسني الزعيم على انتزاع السلطة . وثمة من يعتقد حتى اليوم ان انقلابه كان ضد مساوىء الحكم ، في حين انه جاء ، في الواقع ، ضد الحسنة الوحيدة التي بدت من ذلك المجلس النيابي .

واما موقفي من تلك الاتفاقية فكان في الحقيقة سلبيا ، رغم اني قدمتها الى المجلس وطلبت التصديق عليها . اذ اني كنت مطمئنا الى ان المجلس سوف يرفضها حتما ، وبذلك اتجنب معارضة تمسك شكري القوتلي بعرضها على المجلس ، واثقا بأنه سيوافق عليها .

ومصيبة هذا الشرق الادنى هي في وفرة النفط في اعماق ارضه ، وفي انه واقع في المنطقة الستراتيجية الحساسة التي يرنو اليها كل ذي طموح . فقبل عبد الناصر كان هنالك الافرنسيون والبريطانيون والروس والامريكان ، وقبل هؤلاء غليوم الثاني ونابليون الاول والثالث ومحمد علي باشا ، حتى الغزاة الاقدمين ، كلويس التاسع وتيمورلنك والاسكندر ، وسواهم ممن يطول بنا تعدادهم .

وقد جاء جميع هؤلاء الغزاة الى الشرق العربي ، كأن في ارضه مغناطيسا يجذب نضوات خيولهم . لكنهم جميعا — مهما طال بهم او بجماعتهم المقام — عادوا ، في آخر الامر ، مخذولين ، خائبين . وذلك ليس لان البلاد حاربتهم واخرجتهم بنفسها فحسب ، بل لان التنافس الدولي على هذه المنطقة جعل كل محتل يبدو في نظر الآخر غاصبا متعديا يجب اخراجه منها .

واليكم الامثلة من حوادث جرت في عصرنا الحاضر والعصر السابق :

استهدف نابليون امبراطور فرنسا احتلال الهند والحلول محل الانكليز فيها . لكن مصر استهوته ، فظل فيها بعد ان حاول اغتصاب سورية . لكنه فشل في محاولته هذه للمقاومة الطويلة التي ابدتها عكا . فدفعه طمعه بالسيطرة على فرنسا الى الاسراع في العودة . فترك جيشه يجابه المصاعب ، حتى انحسر الغزو الافرنسي عن مصر نهائيا ، بفضل مقاومة بريطانيا له .

ثم حاول محمد علي وابراهيم باشا الحاق سورية بمصر . وبعد ان دحرت قواهما الجيوش التركية واستقام الامر لهما احدى عشرة سنة ، اضطرا الى الانسحاب تحت ضغط الانكليز .

وحاول نابوليون الثالث ، ابن اخ نابوليون الاول ، مد اصابعه الى سورية في ١٨٦٠ ، متذرعا بحماية المسيحيين اثر الفتنة التي نشبت بينهم وبين الدروز الذين كانت بريطانيا تعتبرهم زبائنها ، فانزل قوات عسكرية الى لبنان وسجل اسمه على لوحه حجرية الى جانب اللوحات العديدة التي نقشها الغزاة عند مصب نهر الكلب . الا ان بريطانيا لم تمكنه من تحقيق هدفه واضطرته الى الانسحـــــاب .

وانتهى القرن التاسع عشر دون ان يحقق الاستعمار سوى انتصارات جزئية . فاحتلت بريطـــــانيا جزيرة قبرص والحقتها بممتلكـــاتها ثمنا لاستعـــدادها للدفاع عن ســـلامة الامبراطورية العثمانية . ثـــم احتلت عدن وجنوب الجزيرة العربية ونصبت فيها امارات عربية خاضعة لسلطانها .

وبسطت نفوذها على الكويت وعلى جزيرة البحرين .

اما في مطلع القرن العشرين ، فلم تتمكن اية دولة من الدول الطامعة في الشرق الادنى ، وهي روسيا وفرنسا وبريطانيا ، من تحقيق احد اهدافها الى ان اعلنت الحرب الكبرى في ١٩١٤ ، فعقدت هذه الدول فيما بينها اتفاقية ظلت سرية حتى افشى امرها الروس بعد ثورة ١٩١٧ . وبمقتضى هذه الاتفاقية ، كانت استانبول ، كما كان مضيقا البوسفور والدردنيل وجـــزء من الاراضي التركية المتاخمة لروسيا ، حصة روسيا . اما كيليكيا وسورية ، بما فيها لبنان والموصل ، فكانت نصيب فرنسا . واحتفظت بريطانيا لنفسها بالعراق وبالجزيرة العربية . الا ان انهيار روسيا وانسحابها من جبهة الحلفاء وانشغالها بتركيز دعائم ثورتها ، ازال عن تركيا خطر صيرورة عاصمتها في يد الاجنبي . ثم عقدت معاهدة سايكس — بيكو بين فرنسا وبريطانيا ، احتفظت فيها الدولتان بالمناطق الآنفة الذكر على ان تبقى فلسطين دولية .

وعندما انتهت الحرب الكبرى في ١٩١٨ ، واجتمع كليمانصو رئيس وزارة فرنسا مع لويد جورج رئيس وزارة بريطانيا ، تمكن هذا الاخير من استخلاص منطقة الموصل ، بما فيها من آبار نفط ، وضمها الى العراق . كما حصل على موافقة فرنسا على قلب

وضع فلسطين من منطقة دولية الى منطقة تحت الانتداب البريطاني ، لقاء قبول بريطانيا بانتداب فرنسا على سورية ولبنان وحملها الامير فيصل على القبول به والاتفاق مع كليمانصو على ذلك .

الا ان هذا التفاهم لم يدم طويلا ، فنشبت ثورة جبل الدروز بسورية في ١٩٢٥ . ودعم البريطانيون هذه الثورة سرا . وظلت السياسة البريطانية في سورية ، ثم في لبنان ، تناوىء وجود فرنسا فيهما ، حتى ارغمت فرنسا على الجلاء عن البلاد في ١٩٤٥ .

وقبل ذلك ارغمت بريطانيا فرنسا على التخلي عن جزء من سورية ، وهو لواء الاسكندرون ، الى تركيا . وكان ذلك ثمنا للمعاهدة التي عقدت بين هذه الدول الثلاث في ١٩٣٩ ، انحازت فيها تركيا الى الجانب البريطاني ـــ الافرنسي . فظلت على الحياد في مطلع الحرب العالمية الثانية الى ان قاربت على الانتهاء . وعندئذ اعلنت الحرب على المانيا ، حين لاحت تباشير انتصار الحلفاء عليها . ولم يكن موقف فرنسا العدائي من حلف بغداد ، عند تاسيسه ، متأتيا من حرصها على ابعاد دول الشرق العربي عن الاحلاف ، بل لانها لم تدع للاشتراك فيه . فسعت الى احباطه ، وعلى الاقل ، الى اقامة العثرات في طريقه ، انتقاما من موقف بريطانيا العدائي منها في ١٩٤٥ ، حين اضطرتها الى الانسحاب من سورية ولبنان . ولولا قيام مصر بتأميم قناة السويس ، لظلت فرنسا تساندنا ، نحن ومصر والسعودية ، على معارضة حلف بغداد . لكن التأميم كان ضربة قاسية اجبرتها على التوقف عن معارضة سياسة بريطانيا في الشرق الادنى والاتفاق معها على مهاجمة مصر واسقاط حكم عبد الناصر المناوىء لها ولبريطانيا .

وثمة عدد من المؤلفين يؤكدون ان الولايات المتحدة كانت تدفع عبد الناصر في الخفاء لتغيير الوضع الحقوقي لقناة السويس واقامة شركة عالمية جديدة تسهم الولايات المتحدة فيها ، بعد ان تكون الهيمنة الافرنسية ـــ البريطانية قد ازيلت عن شركة قناة السويس التي يملك معظم اسهمها البريطانيون والافرنسيون . وسواء كانت هذه التاكيدات مؤتلفة مع الحقائق ام لا ، فالنتيجة بعد انتهاء ازمة القناة كانت الغاء امتياز الشركة المذكورة وقيام الادارة المصرية .

واما جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فمصر مدينة للولايات المتحدة الاميركية بجزء كبير من اسباب حصولها عليه .

ولا ريب في ان امور الشرق الادنى لم تكن لتسير وتتبدل وتتطور كما حصل ، لولا اختلاف الدول الكبرى . فطمع بريطانيا وفرنسا وتنازعهما المستمر وتدخل الولايات المتحدة ضدهما باسم معارضة الاستعمار وقلع جذوره — ولكن في الحقيقة للحلول اقتصاديا محلهما — ثم اظهار الاتحاد السوفييتي قوته ودفاعه عن الدول الصغرى ومساعدتها على الوقوف ضد الاستعمار ، مكن الدول العربية في الشرق الادنى من الحصول على استقلالها ومن امتلاك وسائل الدفاع عنه .

واما شعوب افريقيا المسلمة وغير المسلمة ، العربية منها وغير العربية ، فقد افادت ايضا من هذه الخلافات الدولية . فنالت كل من ليبيا وتونس والمغرب وغينيا وغانا واكثر مستعمرات فرنسا استقلالها ، وباتت غيرها على وشك الاستقلال ، كقبرص ومالطه والجزائر والكونغو البلجيكي .

والاستعمار الذي تفشى داؤه وترعرع كيانه في القرن التاسع عشر ، بفضل تفاهم الدول الكبرى على اقتسام مناطق النفوذ في العالم ، عاد يلملم ذيوله ويتقلص في اواخر النصف الاول من القرن العشرين . والامل معقود على ان لا ينتهي العقد السابع منه حتى تزول آخر ركيزة منه في العالم ، فتصبح الشعوب كلها حرة غير مستعبدة ، وتبذل جهودها ليس في معركة الدفاع عن استقلالها بل في معركة الحياة الرغيدة ، حيث يعم الرخاء ويؤمن لكل فرد القوت والصحة والعلم في ظل الحرية والسلام .

الفصل الثالث

الصحافة في سورية

الوسائل والطرق التي يستخدمها عمـــــلاء الدول الاجنبية وممثلوها في البلاد التي يريدون توجيه سياستها الخارجية او تليها ، او دعم الحكم القائم او ابعـــاده ، تختلف بالنوع والكيفية اختلافا كبـــيرا . وقد جربتها في بلادنا جميع الدول العربية ، باستثنـــاء ليبيا والسـودان . ونحن في المقابـــل (اعني الجمهورية العربية المتحدة) لم نقتصر في رد التحيـــة بأحسن منها ، ان لم نكن نحن البادئين بها . ولا تنفرد سورية بهذا الامتياز ، فقد ورثته عن تركيا حينما كانت تابعة لها . فقنصلا بريطانيا وفرنسا كانا جاهدين في تشجيع الشبان العرب على المطالبة بالاصلاحات الداخلية ، وبنوع من الحكم اللامركزي ، او حتى بنعمة احتـــلال الجيوش الافرنسية لسورية ! وقد لاقت هذه الدعوة آذانا صاغية لدى المجتمع السوري الناهض ، فاندفع اكثرهم من نية حسنة الى الانتماء الى الجمعيات السرية والعلنية . واستغل بعضهم هذه النهضة ليقبض من الافرنسيين والبريطانيين مبالغ من المال انفقها على الملذات وطاولات القمار . وانتهى الامر بشنق هؤلاء واولئك في حملة القمع التي تولاها جمال باشا في سورية ولبنان في اوائل الحرب العالمية الكبرى .

وغالبا ما يكون رئيس منظمـــة التجسس والدعاية الاجنبي سفير الدولة او قنصلها . وقد يكون شخصا آخر اوكل اليه هذا العمل .

كيـــف تعمـــل شبكة العملاء والوسطاء

فاول عمل يقوم به ما يسمى بـــ « العميل » هو ايجاد حلقات تربطها شبكة من الوسطاء . ويختلف عدد العاملين في كل حلقة من الواحد الى العشرات . اما سبب خلق هذه الحلقات ، فهو اولا الخوف على الاجراء ان يقعوا كلهم في فخ واحد ، فيفتضح امرهم دفعة واحدة ويفتقدهم العميل . واما اذا كان العدد فردا او ثلاثة ، فيقتصر الضرر على هذا العدد اذا اكتشف امر الحلقة . ومن جهة

ثانية ، فان لكل حلقة عملا خاصا في ناحية ما لا يدري المنتسبون للحلقات الاخرى ماهيته . وقد يعين شخص ما ليكون همزة وصل مع زيد من الزعماء او النافذين او فريق من الناس كالموظفين او الضباط او العمال .

ويكون العميل هو المركز الذي تتصل به الشبكات ويتلقى منه الاجراء او الوسطاء الاوامر والتعليمات والتوجيه ، لتكييف دعايتهم ونشرها في الاماكن المخصصة لهم .

وقد لا يتصل الاجير بالناس مباشرة ، او لا يكون بينه وبين زعيم ما اية معرفة او اي اتصال مباشر . ويكون ذلك اذا كان الاجير معروفا باتصالاته المشبوهة . لان من غير المستحسن دفعه في مسالك تعرضه للفضيحة ، فتنعدم بذلك فائدته ، فهو يتصل بشخص آخر ، وهذا الاخير يتصل ايضا بشخص ثالث . وفي كل اتصال تخف الشبهة حتى تصل الحلقة الى شخص موثوق به يتلقى الايعاز ببساطة فيعمل به ، دون ان يخطر في باله انه سائر بايحاء اجنبي ، وانه ينقل بهذه الصورة ما يراد نقله من دعايات وتوجيهات يتلقاها الناس كأنها صادرة عن قلبه الطيب وشعوره الوطني السليم .

وهكذا تنتشر الاشاعات المغرضة التي يطلقها عميل الاجنبي ، فتعمل لدى الافراد ، وحتى لدى الزعماء ، عملها المقصود ، دون ان ينتبه احد لمصدرها .

ومهمة الاجراء تشمل ايقاع الضغينة بين الناس او بين الزعماء . وكم من مرة انقلب الجمهور ضد زعيم وتوترت العلاقات بين فريقين من الناس او الاحزاب او الزعماء . ومرد ذلك كله الى الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس ! ومن جهة ثانية ، كم عمل الاجراء على ازالة ما بين الزعماء والاحزاب من فرقة ، تمهيدا لايجاد تكتل يعمل لمصلحة الاجنبي . ويأتيك الاجير او الوسيط ويحمل اليك الانباء التي لا تستطيع فرز الصحيح منها عن المغشوش ، والصادق منها عن الكاذب ، الا اذا اكتسبت في العمل السياسي مرانا وصارت اذنك كالمنخل الدقيق ، وعينك قادرة على سبر غور مخاطبك والنفاذ الى اعماق قلبه . وانك لا تقدر على التخلص من المصيدة الا اذا كانت عواطفك واعصابك لا تتهيج لاقل اشارة ، وعقلك لا يتاثر بالمغري من الاقوال والمعسول من الالفاظ ، ورقبتك طويلة كعنق الزرافة لا يجتازها الكلام فيصل الى

الحنجرة — كما يقولون — الا بعد مدة كافية للتفكير فيـــه . وقلة الكلام افيد للسياسي من وفرته . ولا فائدة مـــن تدويخ الجماهير بالخطب التي تمتد ثلاث ساعات او اربع — كما يفعل احد الزعماء. فالمراد هو اقناعهم وتحميسهم والهاب مشاعرهم ودفعهم في الطريق المقصود ، لا انامتهم وتخدير اعصابهم ونسيان مطلع الكلام حـــين الوصول الى منتهاه ...

وقلما غاب عني قصد الاجـــــير او الوسيط المبعوث الي ، والينبوع الذي يستقي منه التوجيه ، والعميل الـــذي سيؤدي اليه نتائج مهمته او مفعول دعايته مع الآراء التي ينتزعها من مخاطبه .

لكنني كنت في بعض الاحيان اخطىء في عدد المراجع المربوط بها ذلك الوسيط ، وفي عدد الدول التـــــي يعمل لحسابها . اذ ان الاجير والوسيط غالبا ما يكونان معلقين بحبـــال متعددة ، اجنبية ووطنيـــة .

فاياك ان تقع في الفخ وتسترسل في ذم او مدح دولة ما امام اجير مزدوج . فهو ينقل كلامك هذا ، على غـــــير ما اردت ، الى الدولة الثانية .

اما البيئات التي يسعى فيهـــا العميل واجراؤه ووسطاؤه ، فهي المدارس والاوساط الشعبية والنقابات والاحزاب ، وبصورة اجمالية كل تجمع . فينتدب للتجمع الثقافي واحد او اكثر من المثقفين انفسهم . اما التجمع الشعبي النقابي ، فينتدب له زعيم محلي او مهني .

وتختلف اللهجة المستعملة في هـــــذه الاوساط باختلاف اللغة التي يستعملها افراد كل منها ، او العقلية السائدة فيها . ولا يكتفي العميل بارسال موفديه ، بل يدعو الناس الـــى ارتياد الندوة التي يؤسسها باسم مكتب اخبار ، او ناد لتعليم اللغة والرسم . فيتجمع هناك الشبان الحائرون ، شبان العصر الحاضر ، الراكضون دائما وراء هدف في الحياة ، او زعيم تتشوق حناجرهم للهتـــاف له ، او مذهب اجتماعي جديد يعثرون فيه على شيء حديث لم يقرأوا عنه، او لم يفهموه . فهم لو فهموه ابتعدوا عنه . ولكل جديد عندهم بريق يبهرهم ويجذبهم ، كمذهب الوجودية ، فيتظاهرون بالانتساب اليه ويرتدون اللباس الذي يرتديه مريدوه ، ويرددون اسم سارتر دون قدرة على افهامك مـــا هي الوجودية ومـــا هي مبادؤها والقواعد

المبنية عليها ــ هذا اذا كان لها ثمة مبادىء او قواعـــــد . فهؤلاء الشبان مثلهم مثل العطاش ، يقبلون على اي ماء ويعبون منه عبا. وحظهم هو الذي يخدمهم اذا كان الماء نقيـــا طهورا ، وهو الذي يسيء اليهم اذا ما كانت الجراثيم معششة فيه .

اما النوادي التي ذكرناها ، فاغلبها ، ان لم تكن كلها ، مـــن النوع الثاني . اذ ان فكرة عمل الخير للخـــير نفسه ، او الحسنة لمجرد الانسانية او الفن ، لا تجد في قلوب الاجانب العاملين في بلادنا مكانا تأوي اليه . اذ ان هنالك من سبقها الى اشغـــال هذا المكان واقصائها عنه . . . من شياطين الطمع ، والغرض ، والاستيلاء على بلاد الغير ، وفرض السلطان والنفوذ .

وما عطف السفراء والقناصل علـــى النوادي الرياضية او الثقافية الاهلية وتقديمهم لها الكؤوس والجوائز والكتب والمجلات الا نوع من الدعاية ووسيلة من وسائل التقرب التي بها يزيد ذلك السفير او الممثل في عـــدد المحبين لدولته . وما الدعوات التي توجه الى الصحفيين وغيرهم لزيارة البلاد والطواف بمعالمها الا صنارة يلقيها الممثل في الافواه ليصطاد بها . فحينا تعود بالفريسة ، وحينا آخر تعود خالية خائبة .

اهمية الصحافة كوسيلة للتأثير والضغط

وكانت الصحف والمجلات ، وما زالت ، صاحبة المركز الرفيع المرموق . ذلك لانها الآلة المفضلة للدعاية ونشر الاخبار وتوجيه الراي العام وفتح عيون الناس واغماضها . وهي السلك الذي يمر به الكهرباء بين الحاكم والمحكوم ، وبين العميل والراي العام .

وفيما مضى كان الاتصال بين الحاكم والرعية قائما عن طريق الخطب التي يلقيها امير المؤمنين ايام الجمعة على الناس ، فيوجه امورهم وافكارهم نحو الاهداف التي يريدها لهم . اما اليوم ، فقد زالت فوائد هذا النوع من الاتصال ، اذ زاد عدد المؤمنين زيادة لم يعد بوسع اميرهم ان يسمعهم جميعهم صوته . لذلـــــك عمد الى الايعاز الى عملائه بأن يتولى كل منهم عنـــه تزويد الرعية بالكـــلام الصالح، دون ان يوجه كل خطيب الى ما يجب ان يتناوله في خطبته. فاصبحت هذه الخطب محصورة بدائرة التوجيه الديني فحسب ، دون التوجيه الدنيوي . وتناقصت فوائد هذه الخطب نفسها ، حين لم يعد باستطاعة كل مؤمن حضور صلاة الجماعة . وهكذا تضاءل الاتصال بـــين صاحب السلطان وافـــراد رعيته ، حتى كاد يضمحل تماما .

وفي اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن الحاضر ، بدأت حركة في سورية ولبنان لخلق صحافة تقـــوم بالتبشير او تروي الحوادث مجردة عن التعليق . ثم نمت الصحافة المصرية على يد اصحابها اللبنانيين ، فتأسست الاهرام والمقطم . لكن سرعان ما ظهر ان الاولى تدافع عن سياسة فرنســـا ، بينما التزمت الثانية جانب السياسة البريطانية . وهكذا وقعت كبرتا الصحف العربية ، منذ يوم ولادتهما ، تحت النفوذ الاجنبي ، يوجههما كيفما شاء، ويؤثر على الراي العام العربي بواسطتهما .

ولم يكن السلطان عبد الحميد يشجع الصحافة ، ذلك لانه كان يخشى ان تتسرب عن طريقها الدسائس الاجنبية . فهو لم يسمح الا بعدد قليل من الجرائد المحلية ، شرط خضوعها للمراقبة الشديدة . اما الصحف الاجنبية ، فكان لا يـــرد منها الا مـــا ليس له علاقة بالسيـاسة .

واما في سورية فقد ولدت الصحافة فيها مـــع قيام اول حكم وطني في سورية في ١٩١٨ ، في ظـــل الامير فيصل بن الحسين . واستمرت تنعم بالحرية في كل مرة كان الحكام وطنيين احرارا . اما عهد الانتداب والعهود العسكرية الانقلابية ، فشنت حربا ضروسا على الحرية الصحفية ، بل حتى على الصحف نفسها . فكم ذاقت هذه الصحف ويلات التعطيل الاداري ، او الاغلاق النهائي ، او زج اصحابها في السجن . ذلك ان حرية القلم امـــر لا يتقبله الا من تشبع بفكرة الحريات العامة ، واعتمد دستورا للدولة يسمح للناس بممارسة حقوقهم الانسانية والتعبير عما يـــدور في خلدهم بالكلام وبالكتابة وبالاجتماعات العامة وبالتظاهرات السلمية ، فضلا عن طريق الاحزاب السياسية او مجلس النواب . ومن يعتقد ان هذه الحريات ليست هي الاصل ، بل هي منحة يتكرم بها الحاكم على المحكوم ، لا يستطيع التعايش مع الصحافة في جـــو حر تسوده العدالة والمساواة ، ويحكم فيه الشعب نفسه بنفسه بواسطة وكلاء يختارهم في انتخابات لا تزييف فيها لارادته .

واذا احببنا ان نتمثل ببلد حر ينعم فيه اهله بالحرية كاملة ، تعبيرا وممارسة ، فليس امامنا سوى بريطانيا التي تستحق ، فعلا، لقب « العظمى » لعظمتها في هذه الناحية وانفرادها بتبوء هذا المقام الرفيع بين الدول .

ويا ليتها استطاعت ان تحرر حكوماتها وساستها مـــن فكرة

الاستعمار . فهي لو فعلت لانحنت امامها الرؤوس احتراما وتبجيلا، والتهبت لها الاكف تصفيقا واستحسانا . لكن الكمال في اي شيء امر مستحيل .

قلنا ان الصحافة هي الوسيلة الفعالة التي يتمنى كل عميل ان يستخدمها للوصول الى اهدافه . فهو يمدها باخبار شركات بلاده ، تلميحا او توجيها او ايحاء او دسا ، ويزودها كذلك بالصور الفوتوغرافية تزين بها صفحاتها ، كالحسناوات اللاتي يتبارين برصف صدورهن واعناقهن واصابعهن وآذانهن بما يبهر العيون من المجوهرات الحقيقية او المقلدة . ولا يبخل العميل — كالعاشق الولهان — في تقديم الهدايا والعطايا التي تعين على تحمل اعباء العيش . من ذلك اعلانات عن جودة مصنوعات البلد الذي يخدمه، بما في ذلك فوائد النفط ، واشتراكات عديدة تساعد الشعب على التلذذ بمطالعة تلك الصحيفة الفذة ، او اموال مخبأة في ظرف مغلق تصل الى صاحب الصحيفة في مطلع كل شهر ، وعطايا — كلها ، طبعا ، ضمن ظرف مختوم يلقى في الجيب بحركة خفيفة لا يشعر بها احد — تغدق في مختلف المناسبات او في اسفار يتعلم فيها العميل نفسه الشيء الكثير عن البلد الذي يخدمه ، وذلك بفضل الوصف الدقيق الذي يسطره هذا الصحافي او ذاك ، عقب عودته من احدى تلك الاسفار .

كل هذه المساعدات المالية تقدم في الخفاء وتحاط بالسرية التامة . الا ان الامر وصل في سورية ، في الآونة الاخيرة ، الى ان الكثيرين من ارباب الصحف ، ان لم نقل كلهم ، لم يعودوا يكترثون بطابع البكارة لصحفهم . فاصبحوا يتحرشون بالعملاء ، لا بعميل واحد ، لقبض اتاوات شهرية ومساعدات استثنائية . كما اصبحوا لا يستحون من عرض صفحات صحفهم للايجار او البيع ، حتى صارت مهنة الصحافة في مقدمة المهن التي يجني اربابها منها ايرادا ضخما .

ولا يقتصر هذا الامر على كبارهم فحسب، اذ ان للخبر الصغير اثرا في الحياة العامة كأثر المقالة المدبجة المستفيضة . وازداد التسابق بين ارباب الصحافة على مكاتب السفراء والعملاء الاجانب والعرب ، وعلى من كان يجلس صباحا في غرفته ، كمخائيل اليان ، في فندق امية ويجتمع مع الشرذمة التي اشتراها من الصحفيين، فيلقي عليهم التوجيه اليومي ويرسم لهم الخطوط الهجومية

والدفاعية . ثم تخرج الجرائد التابعة له محشوة بالمقالات المسمومة وبالاخبار الملفقة ، وفق خطة معينة تستهدف كلها غرضا سياسيا تتوق بريطانيا الى تحقيقه . وتصل هذه الدعاية الى القارىء ملفوفة باطار الوطنية البراق ، حاملة الحملات الشعواء على زيد او عمرو من السياسيين ذوي الاتجاه المغاير لاتجاه مخائيل اليان ، وهي كلها محشوة بالكذب والتضليل ، سداها الشتم البذيء ولحمتها الاختلاق القذر . ويكون الابيض فيها اسود ، والاسود زاهيا لماعا . وهي لا تقتصر على حدود العمل العام ، بل تنفذ الـى الحياة الخاصة ، فتصم اعداءها باشنع التهم ، وتنسج خيوط الافتراء عليهم نسجـا محكما يستولي على النفوس . ثم انها لا تتورع عن ذكر المحارم على نحو ينال من كرامة الخصم ويحمل الراي العام عن الابتعاد عنه .

وقد غفل مخائيل وامثاله الذين اتبعوا خطـة مماثلة لضرب خصومهم عن ان الراي العام الذي يقصدون اثارة عواطف الشرف والعفة فيه ، لا يتقبل هذه الدعاوى الا بعد تمحيصها . ذلـك انه مزود بقدر كاف من عدم التصديق ، عالم بأن هذا الكلام هراء مبني على الغرض ، فيعرض عن صاحبه وعن جريدته . وحتى لو قرأ الخبر على سبيل التسلي ، انهـاه بضحكة استهزاء بكاتب الخبر وبدافع ثمنه على السواء .

وكنت ، وما ازال ، اعتقد ان هذه الحملات بعينها ، وان أثارت في النفس كوامن الغيظ والقرف ، فهي لا تفيد في حمل الناس على الابتعاد عن زعيم سياسي شهدت له اعماله ومواقفه المشرفة . ولطالما كنت هدف اعنف الحمـلات المغرضة التي تناولت حياتي الخاصة والعامة ، بحيث كدت اخشى مغبة هـذا التركيز علي في الصحف والمجالس والاوساط . وكان ذلك في اشد معركة انتخابية اشتركت فيها ، دون ان تساندني جماعة او يعضدني حزب . بل لم يرافقني فيها سوى مواقفي الطيبة ودفاعي العنيد عـن مصالح بني قومي ، وسوى طهارة يدي وحسن تفكيري وتقديري للامور في الحاضر والمستقبل ، فضلا عن تشددي في ايصال الحق الى صاحبه وعدم التزامي جانب صديق او نسيب . وفي تلك المعركة الانتخابية، احتارت العقول الخبيثة في اختيار وسائل تهديمي واختلاق العيب فيـ وفي ما يتعلق بحياتي الخاصة . فالصقت المناشير على الجدران، وكتبت المقالات في بعض الصحف ، والقيت الخطب في الحفلات ، وسرت الوشوشات من الافواه الى الآذان ، كما لـو كنت الوحيد

الذي يشكو من هذه المساوىء ، هذا على افتراض صحتها .

لكني سلمت من تلك السكاكين المسمومة ، فخرجت من المعركة ظافرا باكبر عدد من الاصوات ناله مرشح في سورية بعد السيد معروف الدواليبي في حلب ، وفيها من السكان اكثر مما في دمشق . فاثبت الشعب ان الترهات ليس لها سبيل الى عقله ، وان الدعايات المغرضة تتكسر على الصخور تحت قدميه . فهو يختار من الاخبار ما يعتقد بصحته وبخلوه من الغرض ، ويقذف بالباقي تحت قدميه ويدوسه باشمئزاز . ولا يخلو الحال من وجود من يستلطف هذا الاسلوب من المجون . لكنه ينهي قراءته بضحكة بريئة ، ثم يلقي الجريدة في سلة المهملات .

ولو اقتصر الامر في هذه الحملات على ابناء الوطن ، تشفيا لحقدهم وحسدهم ، لهان الامر ولغفر لهم . لكن المؤلم ان يستعمل هذا السلاح عملاء الاجانب واجراؤهم ، الى ان شاع هذا الفساد في خلق الصحفيين ، فراحوا يفتحون اعمدة جرائدهم لهذا الاسلوب في حرب الاعصاب وحرب التهديم والتخريب . وغاب عنهم ان طريقة الشتم والقذف طريقة بخسة يستعملها اوباش الشوارع ، ولا تلصق الاهانة الا بصاحبها .

اسود فترة تمر فيها الصحافة السورية

ومرت على الصحافة السورية في السنين الخمس التي سبقت اعلان الوحدة اسود فترة في تاريخها . اذ هبطت سويتها الى الحضيض ، بعد ان اضاعت شعلتها الوطنية طريق النضال ضد الافرنسيين ، وبعد ان اسهم قدامى ارباب القلم في المعارك العديدة ضد الاجنبي . فسجن منهم من سجن ، واغلقت جريدته مرارا وتكرارا ، لكنه ظل رافع الراس ، حاملا الرسالة ، لا يغريه مغر ولا يحيد به عن الطريق المستقيم تهديد ووعيد .

وبلغ من سوء الحال ان امسى اصحاب الجرائد كلهم يقبضون الاموال من الحكومة المحلية ، ومن عميل او اكثر من العملاء الاجانب ، ومن الشركات الكبرى ، ومن المصارف ، ومن الاحزاب ، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسي او شخصي . فكنت ترى الحملات يتردد صداها بين جريدة وجريدة — وكان بين بعضها اتفاق وانسجام كالالات الموسيقية في فرقة يديرها قائد ماهر — والاخبار المختلقة تروى بدون حياء، والمقالات المسمومة تنم عن المقاصد السيئة التي يحملها كتابها والموعزون بها تحت ستار الغيرة على الوطن ومصالحه .

وتصوروا الاثر الذي يتركه في النفوس ما يقدم صباح مساء من المقالات والاخبار والدسائس ومن التضليل والتخدير . فهل يستغرب ان يفقد الشعب ثقته بزعمائه وقادته ، وان يعتبرهم اسوأ من يمشون به الى الهاوية ؟ ومع ذلك كله ، فلم يصب الشعب بزعزعة قاتلة ولا باضمحلال ثقته بالمستقبل . لكننا هل نستطيع التاكد من ان هذه الدعاية اليومية لم تضعف من عزيمته البتة ؟ كلا . فنحن نشعر بالارتخاء في الشعور العام وبشيء من رغبة في التبديل — تبديل كل شيء : النظام ، والحكام ، والاحزاب ، والمجالس ، والحكومات ، والوجوه والاسماء . فلما اعلنت الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ، ظن الناس ان الحال ستتبدل الى احسن . ولم يدر في خلدهم ان الامور ستزداد سوءا اكثر بكثير من ذي قبل ، الا في حقل الصحافة ، حيث الغي امتياز اكثر الصحف وفرض على القليل الباقي منها نوع من الرقابة لا تشبه اية رقابة في العالم . فزالت عن الجرائد صفتها واصبحت صحفا بيضاء مطبوعة بالحبر الاسود ، لو تركت ووزعت بدون طبع ، لتمكن الناس من استعمالها والافادة منها اكثر مما فعلوا وهي مشوهة بالحبر ! على ان الفائدة الوحيدة التي نالت البلاد من النظام الصحفي في عهد الوحدة هي التخلص من المهاترات والشتائم ، ونضوب الدس والتوجيه الاجنبي . الا ان مضار هذا النظام يتجلى في تخديره الراي العام واخفاء الحقائق عنه وتركه يتخبط في بحر الشائعات التي لا تطالها المراقبة ، وفي حرمان الشبيبة من مرافقة التطورات العالمية والاطلاع على ما يجري في البلاد الاخرى . ففي هذا من المضار ما لا ينكر . اذ اننا الان اشبه ما نكون بمريض يعزله اهله عن تلقي الاخبار عما يجري حوله في العالم القريب والبعيد ، وذلك بداعي الخوف على صحته من فوران اعصابه ! وها ان جرائدنا المنتشرة في دمشق الان لا تفرق كثيرا عن زميلاتها التي كانت تصدر في اللاذقية او حماه ، بل هي ادنى منها سوية من حيث التوجيه الوطني !

والان لنعد الى موضوعنا الاول ، وهو ان الصحافة وسيلة يستخدمها الاجنبي ، لنختمه بكلمة اعتذار للاصدقاء العديدين من المحررين واصحاب الصحف الذين ايدوا سياستي وحملوا معي لواء معارضة الاحلاف الاجنبية، وساعدوني في توجيه الراي العام نحو ما فيه مصلحته . فقد ذكرتهم مع سواهم، رغم الفوارق بينهم في الاخلاق والطبائع . لكنهم مع الاسف كانوا مضطرين في بعض الايام العصيبة

الى غض النظر عن مصدر الاموال التي كانت تسد فجوة العجز عن ميزانية صحفهم .

ويلوم البعض الحكومات المحلية على انها قصرت في فتح مدارس صحفية ، كأنما المدارس تعلم الصحفيين حسن الخلق والنزاهة والعفة وسمو الادراك والوعي القومي ، او انها ترشدهم الى التنظيم المالي الذي يؤمن للصحفي الربح بدل الخسارة في مهنته . فهذه المدارس لا تنفع طلابها الا من حيث الطرق الكفيلة بالحصول على الاخبار واستنباط النتائج التي تسفر عنها الاحداث .

فعلة الصحافة عندنا في قلة مواردها الناجمة عن نقص عدد القراء وما يؤدي اليه من نقص المطبوع وندرة الاعلانات . وقد يجيبك القارىء بانه لا يجد في الجريدة ما يشفي غليله ويستحق الانفاق عليه ، ويتذرع التاجر او الصانع بقلة انتشار الجرائد فلا يطلع على اعلاناته الا العدد اليسير بحيث لا تتكافأ اجورها مع ما تستجلبه من زبائن .

والحقيقة انها حلقة مفرغة : البيضة من الدجاجة او الدجاجة من البيضة ؟ فضعف الجرائد من حيث عدد محرريها ومخبريها ومراسليها ناشىء عن قلة موردها من البيع وهذا ناشىء عن فقر مواد الجريدة وعدم احتواء اعمدتها الابحاث والاخبار التي تستجلب القارىء .

فهل من وسيلة لربط هذه الحلقة والخروج بصحف غزيرة بالمواد ، وايجاد العدد الكافي من القراء والمعلنين لسد حاجة الصحيفة وحماية اصحابها من اغراء العميل الاجنبي او صاحب الغرض المحلي ؟ فمما لا شك فيه ان عدد الجرائد في سورية وصل الى حالة الاشباع او اكثر . ولو اقتصر هذا العدد على ثلاث او اربع جرائد في دمشق ومثلها في حلب وتمكن اصحابها من تاليف شركة او شركتين تاخذ على عاتقها اصدار هذه الصحف وتأمين موارد كافية لاصحابها ، لبات الرجاء معقودا بانهاء هذه المعضلة التي لا ينحصر اذاها بمالكي الجرائد ومحرريها ، بل يصيب سواد القراء والراي العام ، وبصورة غير مباشرة ، الاخلاق ومستقبل البلاد السياسي .

وقد راينا ان هذه المهنة انتسب اليها عدد ممن لم ينجحوا في الحياة ، فجعلوا اصدار الصحف موارد رزق حلال او حرام . ثم اخذوا يهددون الناس بنشر ما خفي من اسرار حياتهم ، او حتى بسلوك

طريق الاختلاق ، وذلك ليقبضوا الاموال من المسكين الذي يقع في شباك صيدهم اليومي .

وما الفرق ، بالله ، بينهم وبين قاطع طريق يستفرد احد الناس في ليلة ظلماء على طريق موحش ، فيستل خنجره ويهدده بالقتل اذا تمنع ذلك المسكين عن اعطائه ما يحمله من مال ؟

وكثيرا ما علق الوزراء والموظفون تحت مخالب ذلك النفر من الصحفيين الجشعين الذين لا يردعهم ضمير — وكيف ذلك وليس لهم ضمير — عن اختلاق الاكاذيب والافتراءات . وكان على الوزير او الموظف ان يختار اهون الشرين ، فيضحي بماله لحفظ سمعته من ان تلوكها حتى الاكاذيب . اذ ان الكذب المتواصل يفعل كالحقيقة . فهو يترك اثره ولو خمشا وضعضعة . وقد قال الوزير عبد القادر حاتم في احدى المحاضرات التي القاها في المعهد الصحفي بالقاهرة : « اكذبوا . اكذبوا . فلا بد من ان يعلق شيء من الكذب في آخر الامر ! »

القاهرة وسياسة الكذب على الناس

وقد سار حكام القاهرة على هذه الخطة ، وهي الكذب على الناس . فملأوا خطبهم وحقول الصحف التي يشرفون عليها بالاخبار الملفقة والدعاية لمشاريع وهمية ، حتى كاد الناس في المدة الاولى يظنون ان البلاد سوف ترفل بنعيم لا يعادله نعيم الدنيا والاخرة ، وحتى اعتقد الوزراء انهم اذا تعرضوا لهجوم الصحافة فمرد ذلك الى الوظيفة التي يشغلونها وليس لاشخاصهم صلة بها . وذهبوا الى جواز دفع غوائل الصحفيين من صندوق النفقات السرية ، ومنح ارباب القلم عطايا الدولة ورخصها وما الى ذلك من الفوائد ، كشراء الكتب السخيفة والعدد الوفير من « الدليل السوري » الذي كان يؤلفه او يجمعه صحفي او مجموعة من الصحفيين . وكم من حملة قاسية وجهت الى وزير او مدير بسبب رفضه شراء هذه الكتب وتحميل خزينة الدولة ثمنها الغالي .

ولم يكتف اصحاب الصحف ببيع كتبهم وقبض الاشتراكات المفروضة بعدد وافر ، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيغزو وزارة الاقتصاد الوطني ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد ، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه فورا في السوق السوداء . هذا ناهيك بالتنافس على الحصول على اكبر عدد من اعلانات الدولة . واضاف بعض الصحفيين على تخصصهم مادة جديدة وينبوعا جديدا ، الا وهو انهم بحسب درجة صداقتهم او زلفاهم لدى الوزراء وكبار

الموظفـين وصغارهم صاروا يراجعونهم من اجـل قضايا فردية يقبضون من اصحابها اجرا لقاء مسعاهم لدى ذلك الوزير او حتـى ذلك الموظف . ويا ويل الوزير او الموظف الذي يرفض الشفاعة ويرد الطلب . فوزارتـه او دائرتـه تتفشى فيها الفوضى ، وتفوح منها روائح الرشوات ، ويداس فيها القانون . ولو كانت القضية التي جاء من اجلها ذلـك الصحفي صحيحـة وقانونية لما احتاجت الى تدخله ، بل كانت سارت سيرها العادي على ما يرتضيه صاحبها . لكن الالتماس يرد حينما يكون ثمة خروج على الحدود القانونية . وهو التماس مدعوم بتدخلات من له عند الوزير او الموظف حظوة من المحامين او زعماء الاحياء او الصحفيين او الاصدقاء او الاقارب . والغريب في طباع اكثر الناس في سورية انهم يفضلون ان تستقبلهم بوجه بشوش وان تكيل لهم الوعود الكاذبة وان تماطلهم وتسوف في قضيتهم على ان تصارحهم بالحقيقة ، من اول مرة ، وتفهمهم استحالة تلبية طلبهم لمخالفته القانون والنظام . وقد قال احد الاصدقاء عندما ابديت له اسفي لعدم اجابة طلب له : « اني صدمت بهذا الرفض ! » فسألته : « هل تفضل ان اعدك كذبـا وان اماطلـك ؟ » فقال : « نعم ! » فقلت : « لكنك ستعلق املك على اجابة الطلب وهو صائر الى الرفض في النهاية ، فتفوت عليك فرصة تشبثك بأية صفقة قد تعود عليك بالربح اذا كانت ضمن الامكانات ! »

فاجابني بصراحـة : « اننا نفضل المواربة والخديعة وجميع المواعيد الكاذبة على صراحتك القاسية . » فقلت له : « سواء لدي رضيت او غضبت . فانت حر في موقفك ، وانا حر في التقيد بمبداي وعـادتي . »

الجزء الثاني: الوحدة مع مصر

الفصل الأول

مقدمة عامة

عادت العروبة تدغدغ الاذهان وتملأ الافكار وتشغل الدول الاوروبية بعد ان اندثرت على اثر غلبة الترك واستيلائهم على البلاد العربية وقضائهم على الدويلات التي بقيت من الامبراطورية العربية العظيمة . وكانت هذه العودة في مطلع العصر العشرين الحالي ، ترافقها في اولى خطواتها نزعة دينية اسلامية قام بحمل لوائها الشيخ جمال الدين الافغاني والاستاذ محمد عبده واتباعهما . الا ان هذه الرفاقة لم تدم طويلا ، فتاخر القائلون بالتدين واستمر اللاييك (العلمانيون) في طريقهم .

نشوء فكرة العروبة

اما العوامل التي دفعت فكرة العروبة الى النشاط والتحرر من ربقة الاتراك ، فاهمها بنظري تطور حالة العلم في البلاد العربية وانتشاره في المدارس ، وخاصة منها الافرنجية ، حيث كان الشباب يقراون التاريخ فيطلعون على مفاخر اجدادهم العرب وفتوحاتهم واخبار دولهم التي رفعت لواء المدنية الاسلامية القربية من سواحل المحيط الاطلسي حتى سهول الهند والصين . وكانوا في الوقت نفسه يتصفحون كتب التاريخ فيطلعون على حوادث واخبار الاقوام الاخرى التي نفضت عن كاهلها نير العبودية فاصبحت مستقلة حرة . اضف الى ذلك انباء الجمعيات السرية التي اسست في اوروبا ، كالماسونية والكاربونارية وغيرهما من المنظمات التي جاهدت في سبيل تخليص الشعب من ظلم الحكام المستبدين ، سواء كانوا مواطنين او غرباء .

وهكذا عمل هذا كله على انتشار فكرة التجمعات السياسية للسعي الى تخليص ابناء البلاد من الظلم والاستبداد .

ويدعي البعض بان بعض الدول الاجنبية وخاصة منها بريطانيا وفرنسا لعبت دورا ذا شأن في خلق هذه الروح . وهم يذهبون الى اكثر من ذلك ، فيزعمون ان جهودا واموالا صرفت

لحمل بعض القادة العرب علـــى القيام بتلك التشبثات . وينقصنا الدليل الساطـــع لتصديـــق هذه الادعاءات بمجموعها ، سوى ما تواتر من عطــف الافرنسيين علـــى الشبان السوريين واللبنانيين الذين كانوا يعقدون الاجتماعـــات في باريـــز ويتصلون برجـــالات الافرنسيين السياسيين لنيل دعمهم للحصول على استقلال سورية ولبنان ، وسوى الجمعيـــات العربيـــة التي قامت في مصر بنشاط ملموس ضد تركيا لنيـــل اللامركزية ، فلم يقابلها البريطـــانيون بالمعارضة او عدم الرضى .

ولنكتف ، اذن ، بالقول بان مصلحة بريطانيا ومصلحة فرانسا كانتا في جانـــب المطالب القومية العربية ، اذ كان تحقيقها يؤدي الى انهيار الكيان العثماني وتفتت تلك الصخرة الى كتل صغيرة يسهل على الطامعين فيهـــا اقتسامها في ما بينهـــم . وهذا ما يفسر الدعم والمساندة اللتين كان يتلقاهما بعض الشبـــاب العرب في مساعيهم وجهودهم . واذا عدنا بالتاريخ الـــى مطلع القرن العشرين وجدنا ان الجهود المبذولة لهـــدم الكيان العثماني لم تكن مقتصرة على تلك الدولتين ، تحقيقـــا لمطامعهما الاستعمارية في سورية ولبنان ، وفي العراق ومصر ، بل كانت ثمة منظمات اخرى تعمل في نفس السبيل وفي مقدمتها الصهيونية التي لم تنل من السلطان عبد الحميد الثاني ما كانت تطمع اليه مـــن « وعد بلفور عثماني » بالسماح لها بشراء الاراضي في فلسطين وادخال المهاجرين اليهود اليها . ولا شك في ان للصهيونيـــة ضلعا كبيرا في الثورة التـــي نشبت في بلاد الروم (مكدونيا) وقادها نحو النصر بعض رجال الجيش التركي والشباب الاتراك المثقفون . ولا ريـــــب في ان نجاح جمعية الاتحاد والترقي التركية في الانقلاب الذي خلص تركيا من نير استبداد السلطان عبد الحميد كان في جملة العوامل التي دفعت بالشباب العرب الى سلوك السبيل المماثل لتخليص بلادهم من حكم الاتراك .

ويقال ان بعض الزعمـــاء العرب كان علـــى اتفاق مع بعض زعماء الانقلاب العثمانـــي علـــــى توحيد الجهود لقلب نظام الحكم السائد في الامبراطورية العثمانية ومنح الشعوب الرازحة تحـــت علمها لامركزية واسعة تجعل من تركيا دولة اتحـــادية مؤلفة من الاجزاء العربية والارمنية والبلقانية . ويؤيد هـــذا القول ان احدى المنظمات العربية الكبرى العاملة في الحقل العربي ، اعني « جمعية اللامركزية العثمانية » ، لم يكـــن في برنامجها الاســاسي اي تلميح

الى استقلال البلاد العربية ، وانما اقتصر على اللامركزية الادارية .

ولا يسعنا ان نؤاخذ اولئك المجاهدين على قصر آمالهم على استجداء نوع من الحكم الذاتي لا يشبه مطلقا الاستقلال ، ولا ان نحمل على اولئك الزعماء الذين كانوا يكتفون بالمناصب الوزارية ، والمقاعد في مجالس الاعيان او النواب ، والوظائف من الدرجة الثانية في دوائر الدولة . فمن يعرف ما كانت عليه قوة العرب في ذلك الحين وقلة استعدادهم لحمل اعباء استقلال بلادهم والدفاع عنه ، يدرك ان ذلك التواضع في المطالب والتنفيذ لم يكن سوى مرحلة من مراحل الجهاد في السعي الى قطف ثمراته النهائية ، بعد ان تكون اللغة العربية عادت للانتشار في المدارس والدوائر الحكومية ، وبعد ان يتغلغل الشباب في المناصب الحساسة . اذ بهذا يتاح القبض على الوسائل العملية لتحقيق الاهداف العليا .

ويجب ان لا يسهى عن بالنا ان نذكر ان في جملة العوامل الهامة في دفع العرب الى المطالبة بحقوقهم والمناداة بعروبتهم هو طور الظلم والاستبداد الذي عاشت فيه الدولة العثمانية طوال فترة ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش الامبراطورية العثمانية . اذ ان الفكر لا تشحذه الا الحاجة الى الحرية التي لا يعرف لذتها الا من ذاق الظلم والاستبداد . وفضل عبد الحميد في ذلك كله انه سام ابناء شعبه انواع العذاب ، فحملهم على الثورة . ولو كان ساس بلاده بروح طيبة خيرة ، فارضى الناس واسعدهم ، لما كانوا قاموا في وجهه ولظل العرب ، ربما حتى الان ، ضمن الحدود التركية .

العروبة من المطالبة باللامركزية العثمانية الى المناداة بالوحدة

رغبنا في الرجوع الى الافق الذي بزغت فيه شمس العروبة بعد ليل طويل ، لنحلل الظروف والملابسات التي رافقت ذلك الاشراق ، دون ان نسعى الى تعداد الاحزاب والجمعيات التي كان لكل منها النصيب الخير في ذلك ، وما قامت به كل واحدة منها . فهذا شأن الذين اسهموا في ذلك العمل ، اذ انهم ادرى بذلك واعلم من سواهم .

على انه لم يكن لنا بد من هذه العودة الى مطلع العصر الحاضر لنذكر كيف تطورت فكرة العروبة من المطالبة باللامركزية ، الى المطالبة بالوطن العربي ، الى المناداة بالوحدة العربية بعد ان تفرقت البلاد دولا وامارات، ثم الى تحقيق الوحدة بين مصر وسورية.

فبعد ان دب اليأس في نفوس الشبان العرب من امكان التفاهم مع سادة الامر في استانبول على منح البلاد العربية حكما ذاتيا ، وبعد ان انفجرت الحرب العالمية الاولى ، وشنق الاتراك من شنقوا من الزعماء العرب وشردوا عائلاتهم الى بلاد الاناضول ، بدأت البقية الباقية تعمل على استقلال البلاد العربية . وكان ذلك على الاخص ، بعد ان قام الشريف حسين ، صاحب الحجاز ، بثورته المعروفة في ١٩١٥ واعلن نفسه ملكا على العرب وتبادل مع « ماكماهون » البريطاني تلك الكتب التي اعتبرها الملك وثيقة الاعتراف بملكه وباستقلال العرب حتى كليكيا . وجرى ذلك بينما كان سايكس وبيكو يعقدان المعاهدة المعروفة باسميهما ، القاضية بتقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرانسا .

وانتشرت فكرة الاستقلال في البلاد العربية انتشارا ساعد في انتصار الحلفاء على الاتراك ودخول الامير فيصل الى سورية واستلامه زمام الامر فيها . الا ان الافرنسيين لم يقبلوا التسليم بما كان يطالب به الامير وتحججوا بمعاهدة سايكس — بيكو ، مطالبين بلبنان كمنطقة نفوذ مباشر وبسورية كمنطقة انتداب . وساند الانكليز الحسين ووعدوه بما وعدوا ، ثم اهملوه بعد ان قضوا وطرهم منه ، فلم يعد ذا فائدة لهم . وهكذا فعلوا بالامير فيصل . اذ ظلوا يحمسونه على المطالبة باستقلال سورية حتى حصلوا من كليمانصو على التنازل لهم عن الموصل . فبرد حماسهم نحو فيصل ، واوصوه بالتفاهم مع كليمانصو ، واضطروه الى قبول اتفاق يتضمن انتداب فرانسا على سورية .

الا ان الامير فيصل لم يتمكن من الحصول على موافقة الساسة السوريين على اتفاقيته مع كليمانصو ، فعدل عنها وبدأ بمناوشات عقيمة مع الجنود الافرنسيين ، الى ان تلقى ذلك الانذار المشؤوم الذي وجهه اليه الجنرال غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ . وسعى فيصل لحمل الناس على الرضوخ ، الا ان الحماس الشعبي المتأجج منعه للمرة الثانية من سلوك سبيل اهون الشرين ، فاضطر الى حشد الجنود على الحدود السورية — اللبنانية ، بشكل جماهير غير منظمة ينقصها السلاح والقيادة ، فكانت كارثة ميسلون التي قضت على فكرة الاستقلال طوال خمس وعشرين سنة .

وهكذا انتهت الحرب العالمية الاولى بانهيار الامبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية الى اجزاء عديدة . فكان نصيب

البريطانيين مصر وفلسطين وشرق الاردن والعراق ، حيث بسطوا نفوذهم مباشرة ، الى جانب عمان والمحميات والكويت التي تمركز نفوذهم فيها اكثر من ذي قبل . اما الافرنسيون فاكتفوا بسورية ولبنان ، بعد ان تنازلوا عـــن الموصل وكليكيـا ارضاء للانكليز والاتراك . وظل الحجاز ونجد تحت سيطرة الهاشميين والسعوديين في ظل النفوذ البريطاني ايضا ، الى ان ابتلع القوي الضعيـف فزال عرش الهاشميين في الحجاز . وبعد ان افاق العرب من الغيبوبـة التي اصابتهم على اثر كارثة استيلاء الدول المستعمرة على بلادهم واقامة نظام الانتداب ، اصبح شغلهم الشاغل وهدفهم القريب اعادة توحيد هذا الكيـان ، ظنا منهم ان في الاتحاد قوة ، وان العرب لا يقدرون علـى الوقوف تجاه الاجنبي الا عن هذا السبيل . وهكذا قامت فكرة الوحدة العربية .

اختلاف الراي في تحقيق الوحدة

ثمة رجال من كبار مفكري العرب لا ينظرون الى الوحدة الا كسلاح يحاربون بـه المستعمر والاجنبي . وهم يظنون ان الظرف الحاضر خلو مـن النزعات الاقليمية الضيقة التي تجعل السوري ، مثلا ، يعالج ايـة قضية عامة من حيث الوجهة السورية فحسب ، بينما يعالجها العراقي او المصري او اللبنانـي من زاوية خاصـة لا تماثل غيرها . وهم بذلـك ينسون ان ربع قرن من السنين التي قضتها البلاد العربية تحـت نير الانتداب والنفوذ الاجنبي ، خلقت في كل بقعة عربيـة شخصية خاصة يختلف طابعها وطراز تفكيرها وصالحها الاقتصادي ورقيها وعلمها عن مثيلتها في كل مـن الاقطار العربية الاخرى . فجمع هذه المتناقضات والاختلافات علـى صعيد واحد ، يطبق فيه علـى كل فرد نظام واحد في الحقوق والاقتصاد والتربية ، لا يؤدي الى نتيجة سارة . ومثل ذلك كمثل قيادة جيش اوصت لافراده بلباس ذي قياس واحد ، بحيث ان الجندي البدين لا يسعه اللباس الصغير ، واما الجندي النحيل فيلبسه فضفاضا مضحكا .

لكن من يعارضون هذا الراي لا يستهدفون الوحدة نفسها.فهم يرون ان الاحوال ليست مهياة لها بعد،بحيث يخشى على الوحدة من ان تصاب بصدمة تزعزع اركانها وتفقد ثقة الناس بها . لذلك فهم يفضلون الانتظار،ريثما يتقارب ابناء الاقطار العربية في ما ذكرناه من الفوارق ، الى حد لا يعود الخطر كبيرا . حتى اذا ما وصل شعبان عربيان الـى نقطـة التلاقي ، عمـدا الى الاتحـاد فورا . وهكذا

تتحقق الوحدة الكاملة على التوالي ، دون هزات ومخاطر .

اما اصحاب الراي الآخر ، فيؤثرون الاسراع في التنفيذ . وهم يعتقدون ان الانتظار يؤلف خطرا اكبر ، وان الافضل ان تتحد الدول العربية ، رغم تلك الفوارق . ذلك ان الزمن كفيل بازالتها وبتأمين الاستقرار على نحو ما ، وكيفما كان الحال .

ولكل من الرايــين وجاهته وحججه الصحيحة . الا انني شخصيا من القائلين بالراي المتئد ، على ان يكون الاتجاه العام في كل دولة عربية يرمي الى ازالة الفوارق وتقريب التباعد ، حتى تصل المجموعة العربية في اســرع ما يمكن الى الوحدة الصحيحة الكـــاملة .

غير ان هنالك ، الى جانب اصحاب هذين الرايين ، من يرون أن في تحقيق الوحدة بين بلدين عربيين تخلصا من حكم يشكون من شدته عليهم . فهم يفضلون الاندماج بالبلد الآخر ، ولو زالت معالم سيادة بلدهم وانضوت تحت سيادة البلد الآخر . وهنالك آخرون يتسلحون بفكرة العروبة تحقيقا لمطامع ذاتية في السيادة والسلطان ، سواء ساءت حالة البلاد ام تحسنت . ولا يعدم الامر فريقا من الخونة خدام الاجنبي لا راي لهم خاص ، غير ما يوحى به اليهم او يؤمرون بتبنيه . وهؤلاء اشد خطرا على البلاد من سواهم .

ثم ان في العرب من يقول بأن الافضل للبلاد العربية ان يكون اجتماعها عن طريق الاتحاد الفدرالي الذي يحفظ لكل قطر شيئا من شخصيته وطابعه وسيادته ، الا في الاجزاء التي لا يمكن فصلها كالسياسة الخارجية والجيش .

اما انا فارى ان تترك الحرية الصحيحة لكل شعب عربي في اختيار الوحدة او الاتحاد ، الى ان يكفل الزمن تطورْ العلاقات بين شعوب الامة العربية على النحو الذي ينسجم اكثر من سواه مع مصلحتها وسؤددها .

ومهما كان الامر ، وسواء اتحدت الامة العربية في وحدة كاملة او اتحاد فيدرالى ، او في مزيج من النوعين معا ، فالمهم هو ان يكون الحكم فيها ديموقراطيا يضمن الحريات العامة ، ويستنبط الحلول من واقع الحال ومصلحة البـــلاد ، بعيدا عن الاستبداد والظلم ، وان يدعمه مجلس نيابي ومجلس اتحادي لا يسود انتخابهما تزوير او اكراه .

المؤامرات الاجنبية ضد قيام الوحدة

وعلى اي حال ، لا يجوز لنا ان ننسى الاصابع الاجنبية التي تلعب . فالدول الكبرى لا تنظر بعين الارتياح الى قيام دولة عربية كبرى في ادق مركز استراتيجي في الشرق ، تملك منابع النفط الغنية وتسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية . ومصيبة العرب مع اولئك الاقوام ، هي انهم مقيمون في هذه المنطقة ، فلو انهم كانوا ساكنين في مجاهل افريقيا او آسيا او استراليا ، لهان الامر على حكام الدول الكبرى ولتركوهم وشأنهم . لكن كيف يطيقون ان يأتي رجل كعبد الناصر ، فيستولي على شريان التجارة الرئيسي في اوروبا وآسيا واستراليا ، وهو قناة السويس ، وكيف يتقبلون ان يجرؤ سوري على منع تدفق النفط من العراق الى الساحل السوري ، فتعاني اوروبا ازمة محروقات خانقة ؟ وكيف يسكتون عن استمرار الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية التي تهدد فرنسا بحرمانها من النفط الذي اكتشفته فيها ؟ وكيف لا يعارضون حكومات عربية اختطت لنفسها سياسة الحياد وعدم الدخول في احلاف عسكرية وتحرم الدول الغربية من حق استخدام بلاد الشرق الاوسط كقاعدة عسكرية في حربها مع الاتحاد السوفييتي ؟

فتلك الدول لا تكف عن خلق المؤامرات ضد كل حكومة لا تقع فريسة احابيلها . فهل يعقل ان لا تقاوم تلك الدول فكرة الوحدة العربية التي اذا ما تحققت كانت اكبر خطر على نفوذها وسياستها ، باعتبار ان الدولة العربية الكبري لا يمكن ان تنحاز الى احد الفريقين العالميين المتنازعين ، بل هي تهدد الفريق الذي يعاديها بالعمل ضده .

صحيح ان مستر ايدن شجع ، في الحرب العالمية الثانية ، تاسيس وحدة عربية ودفع النحاس باشا الى عقد سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء الحكومات العربية لجس نبضهم والاطلاع على آرائهم ، فولدت جامعة الدول العربية الكسيحة المشوهة التي كانت عالة على العرب ، واحد اسباب فشلهم المتصلة الحلقات .

اما ان يكون ايدن مخلصا للعرب في نصحه ، فهذا امر تنقصه البراهين . فبريطانيا لم تخلص يوما لدولة او لقوم . فهي تنظر الى الامور بحسب ما يتفق مع مصلحتها . وكان ايدن يعلم ضعف العرب ويعلم ان جمع الضعفاء لا يجعل منهم قوة (نظرية جمع الاصفار) . لكنه اراد ان يبدو في موقف المؤيد لاهداف العرب القومية ، المدافع عن حقوقهم ومصلحتهم . فاذا تحققت فكرة الوحدة ، اشرف عليها وسيطر عليها ، بعد ان يكون ابعد النفوذ

الافرنسي عن سورية ولبنان . وبذلك يستتب الامر لبريطانيا على مجموع البلاد العربية ، من مصر الى السعودية واليمن وفلسطين والاردن وسورية والعراق ولبنان .

واكتفت السياسة البريطانية ، حينئذ ، بتاليف جامعة الدول العربية ، مقتنعة بان حكام الدول العربية ، ملوكا وامراء ورؤساء جمهوريات ، هم جميعا تحت نفوذها : فاروق ، وعبد العزيز السعود ، وامام اليمن يحيى ، والامير عبد الله ، والوصي عبد الاله ، وشكري القوتلي ، والشيخ بشارة الخوري ، ناهيك بامراء الامارات العربية الصغرى كالكويت والبحرين وغيرهما .

ولم تطلب بريطانيا ، في ذلك الوقت ، من الحكومات العربية توقيع معاهدة دفاع مشترك ، لا خوفا من الرفض — فالحكام الذين عددناهم كانوا كلهم في قبضة يدها — وانما اكتفاء منها بولائهم المعروف ، الذي كان يعززه خوفهم على عروشهم وكراسيهم . اضف الى ذلك ان خطر الاتحاد السوفييتي لم يكن ظاهرا كما هو الآن . وهكذا قنعت بريطانيا وارتضت ببقاء جنودها وقواعدها الحربية في مصر والاردن وفلسطين والعراق والامارات العربية الصغرى ، وبخيالة سان جورج في سائر الدول العربية .

وكان اطمئنانها يزداد قوة بما كانت تدسه بين الرؤساء العرب من الفساد ، وما تقيمه بينهم من اسباب الكراهية المتبادلة ، وما تبذره من بذور الشقاق كالخلاف العائلي الهاشمي — السعودي ، وفكرتي سورية الكبرى والهلال الخصيب . فهذه الانشقاقات كانت كفيلة بعدم جمع كلمة الزعماء العرب ضدها ، ومؤدية الى ارتمائهم على اعتابها ، ناشدين السند والمعونة .

مصيبة الامة حكامها

ولقد اضاع العرب في ١٩٤٣ فرصة لا تعوض لتحقيق فكرة الوحدة العربية . ولم يكن سبب ذلك سوى الكره المتبادل بين القوتلي ونوري السعيد وعبد الاله ، وبين عبد العزيز السعود وآل هاشم ، وطمع فاروق بالخلافة والسيطرة على زعامة العرب ، وحلم عبد الله بالعودة الى مكة لاستعادة ملك ابيه الذي اغتصبه السعوديون ، ومناورات رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وممالأتهما المسيحيين للحفاظ على مركزيهما في لبنان .

وكان القوتلي يخشى فكرة سورية الكبرى لانها تسلبه رئاسة الجمهورية السورية ، كما كان يقاوم فكرة الهلال الخصيب للسبب نفسه . وهكذا قس على سائر الملوك والرؤساء .

والآن ، في ١٩٥٨ ، لم يبق على سدة الحكم احد من الذين ذكرناهم . فقد حل محلهم عبد الناصر والملك سعود والامام احمد وعبد الكريم قاسم والملك حسين والرئيس فؤاد شهاب . وهكذا تبدلت الوجوه كلها ، باستثناء امراء العرب الثانويين كأمير الكويت ، فهل تبدلت العقلية عند هؤلاء الجدد ؟ اللهم لا ، بل ساءت النوايا وظهرت الخلافات علانية وتبدل الصراع السلمي الى صراع حربي بين الدول العربية . فارتاحت الدول الاجنبية واطمأنت اسرائيل الى ان اعداءها في شغل شاغل عنها ، ياكلون بعضهم بعضا كسباع الغاب . وهل تبشر هذه الاحوال بقرب تحقيق الوحدة المنشودة ؟

اما الامة ، فوالله ان طينتها طيبـــة وقلوب ابنائها عامرة بالوطنية . فقد قابلت نداء الزعماء في السنين الاربعين الماضية بكل اندفاع وتفان . وهي كذلك حتى الآن ، غير انها اصيبت مرات عديدة بصدمات نفسية وبخيبة آمال ناجمة عن انحراف الزعماء الذين اسلست لهم قيادها ، وسوء سياستهم وادارتهم ونزعاتهم الخاصة واسترسالهم وراء اهوائهم . فلم يعد عجيبا ان ترى عند القوم ثقة مقيدة وانكماشا وحيرة .

ومن عاشر الاندفاعات الشعبية منذ ١٩١٨ حتى اليوم ، يجد فرقا ملموسا بالحماس الذي كان تلقائيا آنـــذاك ، فاصبح اكثره منظما ومدفوعا الآن . واذا كان لا يزال ثمة حناجر تصيح هاتفة باسم زيد او بكر ، في اثناء خطاب يلقيه ، فانك لا ريب تلحظ ان تلك الهتـــافات تستمر بدون توقف ، فـــلا تكترث بسماع محوى الخطاب وادراك مراميه !

وكثيرا ما نسمع في الاذاعة صوت الزعيم يسترسل في خطابه ، والقوم غير واعين ، يرسلون الهتاف تلو الهتاف ، والصيحة تلو الصيحة ، كأن الزعيم ساكت متوقف عن الكلام . ويدلنا ذلك على ان الناس مدفوعون بقوة متحركة سابقا لم تفقد بعد قوة دفعها . والحقيقة ان الشعب زادت فيه الناحية العلمية وتناقصت الامية قـــدرا محسوسا . اما من حيث الخـــلق الحميد ، فلم يسمح له الانتداب ، او عدم الاستقرار السياسي بعد الاستقلال ، بان تزداد متانته . وعلى كل حال ، فان الشعب العربي افضل من حكامه .

ولم يكتف الاستعمار بتقسيم البلاد العربية الى دول وامارات ، فقامت فرنسا بتجزئة سورية الى دول ومقاطعات . فباستثناء لبنان الذي شطرته عن سورية وضمت اليه اربعة اقضية كانت تابعة

لولاية الشام ، اوجدت في دمشق دولـــة لها علم خاص وحاكم سوري . وكذلك الامر في حلب . اما في جبـــل الدروز وفي جبل العلويين ، فاسســت في كل منهما ادارة مستقلة براسها حاكم افرنسي . وبعد ان كان العرب ينشدون وحدتهم الكبرى ، اصبحوا يجهدون لاعادة وحدة الجزء الواحد . وقد استمر هذا الجهد لاعادة الوحدة السورية منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٤٥ ، حينما زالت المعالم الاخيرة لهـذه التجزئة .

ولئن ظهرت في ١٩٣٢ حركة لتوحيد العرشين ، اي عرش الاردن وعرش العراق ، برئاسة الملك فيصل ، فلم تكن تلك الحركة الا ومضة برق لم تلبث ان انطفأت .

ة الهلال الخصيب والاتحاد السوري العراقي

وفي ١٩٤٨ ، بدات فكرة الهلال الخصيب تنتشر بفضل دعم البريطانيين . فابرز المشروع نوري السعيد ونادى به ، ثم اخذ يعمل له بالاتفاق مع جماعة حزب الشعب في سورية ، على اساس ضم سورية والعراق في اتحاد فيدرالي . وبعث رشدي كيخيا وناظم القدسي نائبا حلب ورفاقهما مذكرة الى شــكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يطلبون منه فيه العمل على تحقيق فكرة الاتحاد . وعندما عـــدت من باريس في كانون الاول ١٩٤٨ ، مكلفا بتاليف الوزارة ، اعتذر ناظم القدسي وعدنان الاتاسي عن الاشتراك فيها باسم حزبهما ، لاني رفضت ان ادمج هذه المذكرة ببرنامج الوزارة . وفي ١٩٤٩ ، قدم القدسي ، بصفته وزيرا للخارجية ، مذكرة الى الجامعة العربية دعا فيها الى اقامة اتحاد فدرالي بين سائر الدول العربية .

واستمر ابرز رجالات حزب الشعب ، بالاتفاق مع اركان الحزب الوطني الذي عـدل دستوره وجعله ملكيا ، يعملون على تحقيق الوحدة او الاتحاد بين العراق وسورية حتى ١٩٥٦ ، حيثما سيق اكثرهم الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام . وقد خفضت هذا الحكم ، شفقة مني على المحكومين وعائلاتهم .

وقد كشفت المحاكمات التي جرت في بغداد في ١٩٥٨ المؤامرات التي كادت تقع سورية فريسـة لها ، على يد نوري السعيد واتباعه ، وبعض النواب السوريين وكبار رجال السياسة فيها .

ولم ناخذ على هؤلاء الا انهم كانوا اجراء للاستعمار ، وانهم كانوا سيؤدون بسورية الى الانضـــواء مع العراق تحت نفوذ بريطانيا ولولا ذلك لما كان لنا اعتراض على اقامة اتحاد او وحدة

مع العراق ، بعد ان يكون قد نفض عن كاهله كابوس المعاهدة البريطانية وقضى على نفوذ الانكليز فيه . واذا سبرنا غور اغراض رجالات حزب الشعب لا نجد في صميمهم ، عندما سعوا الى الوحدة مع العراق وعندما قبلوا بالوحدة مع مصر ، الا الرغبة في التخلص من رجال الحكم في سورية ومن نفوذ قادة الجيش فيها ، هذا الجيش الذي كانوا يعتبرونه عثرة في طريق وصولهم الى كراسي الحكم . فلم تكن العروبة ، اذن ، ولا الحرص على اماني البلاد العليا الهدف الحقيقي لتشبثاتهم ، بل كانت الكراسي الوزارية والمنافع الشخصية التي حرموا منهـــا ، فراحوا يلتمسونها من العراقي والمصري . وهكذا قبلوا بتنازل سورية عن كيانها وقضوا على ما وصلت اليه من ازدهار ورفعة ، حتى يبعدوا عن الحكم اشخاصا اعتبروهم اعداء لهم ، وحتى يقصوا رجال الجيش السوري عن التدخل في سير الامور السياسية . وبذلك يزيلون العقبات التي كانت تقف في وجه الخطط الاستعمارية ومؤامرات بريطانيا والولايات المتحدة لبسط نفوذهما على الشرق الاوسط . وقد اعترف امامي كثير منهم بصحة هذه الاقوال ، وخاصة رشاد جبري الذي اعلن في زيارة كنت اقوم بها لدولة جميـــــل مردم ، انهم تخلصوا من التجـمع ومن نفوذ العسكريين . اما التجمع الذي قصده ، فهو التكتل النيابي الذي اوجدناه في ١٩٥٧ من نواب الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي والنواب المستقلين ومن النائب الشيوعي خالد بكداش . وذلك لكي نبعد عن الحكم جماعة حزب الشعب المتامرين مع الاجنبي ونقصيهم عن المراكز التي كانوا يخاصمون بها حلفنا مع مصر والسعودية ويعملون على ايقاعنا في احابيل نوري السعيد وعبد الاله . حتى اذا ما تم لنا ذلك سارت الدولة على سياسة الحياد الايجابي وابتعدت عن سياسة التبعية للدول الغربية .

وكان رشدي كيخيا ، زعيم حزب الشعب ، اعلن عن استقالته من مجلس النواب وظل متواريا عن اجتماعات المجلس اكثر من شهرين ، الى ان كانت جلسة ٥ شـــباط ١٩٥٨ التي وافق فيها المجلس على الوحدة مع مصر . فجاء رشدي كيخيا وتبوأ مقعده اظهارا لتاييده الوحدة التي لم ينسجم معها الا لاعتقاده انها الطريق الوحيد لتخليص حزبه من براثن الجيش ومن البقاء في المعارضة ، وذلك رغم ما يكنه هو وجماعته من كراهية لمصر ولعبد الناصر ، وما كان يعمل له من الوحدة مع العراق منذ ١٩٤٨ .

ولم يكن الاخوان المسلمون اقــل من جماعة حزب الشعب تحمسا للوحدة ، وذلك للسبب نفسه وللاغراض نفسها . وهكذا قل عن اكثر رجالات الحزب الوطني وجماعة العشائر ومن يلوذ بهم .

مصر تقاوم الاتحاد

ولا ريب في ان الانقلاب الـــذي قام به حسني الزعيم ليلة ١٩٤٩/٣/٣١ ، كان بتشجيع الامريكيين والافرنسيين . فالامريكيون كانوا فقدوا الامل في تصديق مجلس النواب على مشروع مد انابيب شركة « التابلاين » عبر البلاد السورية . اما الافرنسيون فكانوا يريدون التخلص من حكم اجلاهم عن سورية ويرغبون في اقامة عهد برئاسة زعيم آخر كحسني الزعيم يستطيعون شراءه بالمال لتنفيذ اغراضهم السياسية والاقتصادية .

وارد الانكليز ان يجربوا حظهم مـــع حسني الزعيم ، لعلهم يجروه الى الاتحاد مع العراق ، فيحققون بواسطته ما فشلوا في تحقيقه مع شكري القوتلي . فبعثوا بنوري السعيد الى دمشق ، بعد يومين من قيام الانقلاب ، لكن ارتباطـــات حسني الزعيم مع الامريكيين والافرنسيين كانت اوثق مما ظنه البريطانيون . فرجع نوري السعيد الى بغداد خائبا .

وفي الوقت نفسه ، بعث الملك عبد الله برسالة ودية الى حسني الزعيم مع عبد القادر التل ، يستدرجه فيها الى تبني فكرة سورية الكبرى . الا انه فشل ، بدوره ، لان الافرنسيين كانوا يعارضـون هـــذه السياسة .

اما الملك فاروق ، فاسرع الى دعوة حسني الزعيم اليه ، واضعا تحت تصرفه طائرة خاصة . ثم استقبله بنفسه في مطـــار انشاص واركبه معه في سيـــارته التي قادها بنفسه . وليتصور القارىء عنجهية حسني الزعيم واعتزازه بنفسه ، عندما وجد نفسه الى يمين ملك مصر ، كند له . حسني الزعيم هذا ، الذي ظل ثماني سنين يشكو العوز والفقر ، ويلبس الحذاء بدون جرابات ، والذي كان يلعب القمار فيخسر ما في جيبه . فيســـحب مسدسه ويهدد اللاعبين ويسترجع امواله .

نعم ، تصوروا هذا الوصولي وهو يجلس امام فرعون مصر ويبحث معه شؤون سورية . ثم يقضي ليلته في احد الاسرة الملكية في انشاص ، محتفى به احتفاء الملوك ، وقد محضه فاروق العطف الاخوي ووهبه مختلف انواع العطايا والاحسان . وكان هذا كله

لكي يحصل فاروق وحكومته على وعـد الزعيم بعدم الارتماء في احضان الوحدة مع العراق . وهكذا نامت هذه الفكرة طوال حكم الزعيم الذي دام حتى الثالث عشر من آب ١٩٤٩ .

الا ان فكرة الاتحاد نامت ظاهرا . ذلك ان الانكليز لم يغفلوا عنها وظلوا يسعون لدى ضباط الجيش السوري حتى تمكنوا من الحصول على تأييد فريق منهم ، هب في صباح الثالث عشر من آب ١٩٤٩ الى الهجوم على دار حسني الزعيم ، فدخلها عنوة واقتاده بقميص النوم — كما امر الزعيم في الانقلاب الاول باقتيادي — الى المزة ، حيث اعـدم مع رئيس الوزراء محسـن البرازي رميا بالرصاص . وتنفس الناس الصعداء حين سمعوا في اذاعة الصبح نبأ الانقلاب واعدام الزعيم . وظن اكثر القوم بأن ذلك لا يخرج عن كونه تحريرا للبلاد من ظلم الطاغية واعـادة الحياة الدستورية والحرية . ولم يخطر ببالهم ما انطوى عليه الانقلاب من مسعى بريطاني لازاحة الرجل الذي رفض ان ينصاع لسياستهم ، بل اتبع سياسة مناوئيهم .

وقد تناولت عهد الحناوي — اي اللواء الحناوي الذي خلف حسني الزعيم في قيادة الجيش وكان الآلة المنفذة للضباط ولزعماء حزب الشعب الذين سيطروا على الحكم حتى انقلاب الشيشكلي الاول — ببحـث مستفيض في مكان آخـر من هذه المذكرات . فاكتفي هنا بذكر الحوادث الهامة التي بدت للعيان حتى اواخر كانون الاول من العام نفسه :

فشل حزب الشعب في محاولات الاتحاد مـع العراق

رفض رجال الحزب الوطني الاشتراك في الحكم بسبب امتناع الشعبيين عن اعادة مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ مع الاوضاع السياسية كما كانت عليه قبل انقـلاب حسني الزعيم . وكانت حجتهم في ذلك واهية ، اذ انهم اشتركوا في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم ، وانتخبوه رئيسا للجمهورية عن رضى وقبول ، ومنحوه حق اصدار دستور جـديد . فكيف يجوز لهم بعد ذلك المطالبة باوضاع سبقت كل تلك الحوادث ؟ انهم ادركوا مصيرهم الخاسر في انتخابات جديدة ، بعد ان اتضح للشعب سوء ادارتهم قبل الانقلاب ومما لاتهم حسني الزعيم . ولذلك تشبثوا بعودة ذلك المجلس النيابي الذي كانت تدين لهم اكثريته ، فلا يتعرضون لفشل محقق في انتخابات جديدة . الا ان جماعة حزب الشعب رفضوا طلب الحزب الوطني ، فايدتهم في هـذا الراي واشتركت معهم في

الحكومة التي الفها هاشم الاتاسي .

وسرعان ما ظهرت نوايا رشدي كيخيا وناظم القدسي بشأن الاتحاد مع العراق . وايدهم في ذلـــك هاشم الاتاسي ، رئيس الحكومة ، والوزراء عادل العظمة وفيضي الاتاسي وميشيل عفلق وسامي كبارة ، اي ما عدا اكرم الحوراني الذي كان يشترط الغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية . وكان ضباط الجيش النافذون يؤيدون هم ايضا الاتحاد ويعملون للاسراع في تحقيقه .

وذهب ناظم القدسي الى القـــاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية . وهناك حاول مع نوري السعيد ان يحصل على تأييد مندوبي الدول العربية . الا ان المصريين والسعوديين واللبنانيين تكتلوا ضده وسعوا لعرقلة مســـــاعيه باقتراح مشروع الضمان الجماعي . فمن شأن هذا المشروع ان يسد في وجه القدسي ونوري السعيد باب التخوف من اسرائيل . ذلك لانه ينص على وجوب تعاون الدول العربية في سبيل الوقوف تجاه اي اعتداء يهودي . وقال اصحاب المشروع للقدسي : « ما بالك لا تقبل مشروع الضمان الجماعي الذي يجعل كل الدول العربية الى جانبك وترجح مشروع الاتحاد مع العراق الذي لا يضمن لك سوى العراق ؟ » وقد رويت في فصل سابق من مذكراتي هذه كيف دعي مجلس الوزراء السوري الى الاجتماع لاقرار مشروع الاتحاد والابراق لناظم القدسي بأبلاغ ذلك الى مجلس الجامعة العربية ، وكيف اني عارضت ذلك وعرضت استقالتي من الوزارة ، فطوي البحث وعاد القدسي من القاهرة بعد ان اضطر الى الموافقة على تأليف لجنة ادرس مشروع الضمان الجمـــاعي .

وهكذا فشلت فكرة الاتحاد مع العراق حتى في العهد الذي اقيم خصيصا لتحقيقها . فلم يسع الضباط والشعبيون الا ان ينتظروا الانتخابات العامة التي قرروا اجراءها لتأليف جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستورا جديدا يفسح المجال للاتحاد مع اية دولة عربية ويبيح للحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

وجرت الانتخابات ـ رغم مقاطعة الحزب الوطني لها ـ وحاز الشعبيون ، بطبيعة الحـــال ، على الاكثرية التي ينشدونها . فوضعوا مشروع دستور مؤقت يحـــوي ، على الاخص ، مواد مختصرة منها :

١ ـ ايجاد منصب رئاسة الدولة . وهم لم يسموها جمهورية

لانهم كانوا في الواقع يريدون القضاء عليها بتحويلـــها الى ملكية يهدونها الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق .

٢ ـ منح الحكـــومة صلاحيات التشريع . وهم بذلك قبلوا ما كانوا في السابق يعارضونه ، وهو استيلاء السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية ، خصوصا في ١٩٤٦ . والمضحك في ذلك انه لم يخطر في بالهم ان هذه الصلاحيات التشريعية المعطاة للحكومة سوف تستعملها الحكومة التي تراستها . ذلك ان الحكومة التي الفوها ـ عقب انتخـــاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة ـ برئاسة ناظم القدسي اصطدمت في اول يوم ولادتها بالضباط الذين رفضوا التعاون معه ، وذلك اثر الانقـــــلاب الذي تزعمه اديب الشيشكلي . ولم يكن من سبيل للخروج من الازمة الا اختياري لتأليف الوزارة، باعتباري محايدا . هذا مع العلم بانني لم اكن كذلك ، وانما كنت معارضا لفكرة الاتحاد مع العراق،كما كان معروفا لدى الجميع. وكان هدف الحركة العسكرية التي القـــت القبض على الحناوي ومعاونيه الحؤول دون الانضواء تحت قيادة الجيش العراقي .

ويمكن ان يقال ان للافرنسيين ، وربما للامريكيين ايضا ، ضلعا في اثارة ضباط الجيش على الحناوي وجمـــاعته ومعاكسة مشروعهم الاتحادي . ولم تشبه حركة الشيشكلي حركة حسني الزعيم ، في السنين الاولى على الاقل الا في السياسة الخارجية ، من حيث دعم الجانب الافرنسي ـ الاميركي لحسني الزعيم واديب الشيشكلي ، ودعم الجانب البريطاني للحناوي وحزب الشعب .

وقد انتقم العراقيون والبريطانيون من اديب الشيشكلي عندما اثاروا عليه في ١٩٥٤ حركة معادية في جبل الدروز ، وراحوا يمدون رجال الحزب الوطني وحزب الشـــــعب وبعض النواب المستقلين وبعض الضباط بالمال والذخيرة والاســــلحة لاثارة الفتن وابعاد الشيشكلي عن الحكم المعـــــادي لهم . فقبض مئات الالوف من الليرات السورية كل من عدنان الاتاسي وصبري العسلي ومعروف الدواليبي وحسني البرازي وسامي كباره ومنير العجلاني وغيرهم من الكبار والصغار ، مدنيين وعسكريين . ووضع هؤلاء مذكرة بالمطالبـــة بالحياة الدستورية وبمجلس ١٩٤٩ . واتفق شكري القوتلي مع هاشم الاتاسي ، فتنازل الاول للثـــاني عن رئاسة الجمهورية واعترف بدستور ١٩٥٠ . ولم يبق في البلاد الى جانب الشيشكلي سوى عدد ضئيل من النقباء في الجيش وجماعة حزب

التحرير الذي انشاه وانضم تحت لوائه المستوزرون وطلاب الوظائف والوصوليون .

ولا ريب في ان الشيشكلي ، لو اراد الصمود تجاه هذه الحركة ، لقضى عليها بسهولة . لكنه جبن او هو اراد تجنب سفك الدماء ، فظهر بمظهر الضعيف ، مع ان الجراة لم تكن تنقصه . والتجا الى لبنان ، ومن هناك سافر الى سويسرا حيث يقيم على نفقة الملك سعود ،ويتقاضى منه راتبا ضخما .

وبهروب الشيشكلي من دمشق تمكن هاشم الاتاسي من اعلان نفسه رئيسا للجمهورية ، رغم كتاب الاستقالة الذي كان بعث به الى الشيشكلي في كانون الاول ١٩٥١ . ثم دعا صبري العسلي الى تاليف وزارة اشترك فيها الحزب الوطني وحزب الشعب ومنير العجلاني والامير حسن الاطرش وغيرهم . وكان هؤلاء كلهم من رجال السياسة الذين عاهدوا العراقيين على الاقدام على توحيد سورية مع العراق وقبضوا الاموال من اجل ذلك . ويقال ان عدنان الاتاسي الذي كان عميل العراق الرئيسي هو الذي اصر على تعيين صبري العسلي رئيسا للوزارة ، بعد ان تعاهدا على تنفيذ فكرة الاتحاد . وصبري العسلي ، سواء لديه اي شرط ما دام يوصله الى الحكم ورئاسة الوزارة . حتى اذا تم له ذلك ، اعتبر نفسه غير مقيد بذلك الشرط . وهكذا دفعه عدنان الاتاسي الى رئاسة الوزارة في ١٩٥٤ ، متخطيا من هو احق منه . ثم دعمه مخائيل اليان في ١٩٥٥ فتولى الرئاسة . وفي هاتين المرتين لم يتبع السياسة التي تعهد بالتمسك بها ، مما جعل اليان ينصرف عنه ويرشح لطفي الحفار لتولي الحكم في تموز ١٩٥٦ ، وذلك تمهيدا للخطة الاستعمارية التي رتبها البريطانيون . وهي تقضي برفع جماعتهم الى مناصب الحكم في سورية وقلب نظام الحكم في مصر بالهجوم على بور سعيد والقناة . وفي صيف ١٩٥٦ وصل النشاط العراقي ــ البريطاني الى اوجه ، وراح العقيد الداغستاني والعقيد السامرائي ، الملحق العسكري السابق في سورية ، يجتمعان مع النواب السوريين ورجال السياسة الميالين فيها الى السياسة الغربية، نذكر منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر : مخائيل اليان ، ومجد الدين الجابري ، ومنير العجلاني ، وحسني البرازي ، وعدنان الاتاسي ، وسامي كباره ، وحسن الاطرش ، وفيصل العسلي ، وغيرهم ممن هم في الدرجة الثانية من الاهمية . وكان

هؤلاء يسعون جهدهم لابعاد النواب المعارضين لهم عن عضوية اللجان النيابية ورئاستها والعمل على تدبير مؤامرة مسلحة للاستيلاء على الحكم مدنيا وعسكريا . وبذل العراقيون الاموال بسخاء ، وارسلوا الاسلحة الى جماعتهم في سورية من رؤساء العشائر الموالين لهم . وقد انفضحت كل هذه المؤامرات في المحاكمة التي جرت في اواخر ١٩٥٦، وانتهت بالحكم على كثير منهم بمختلف الاحكام ، من السجن الى الاعدام . فاصدرت عفوا على من حكم منهم بالاعدام وجاها ، اشفاقا عليهم وتجنبا لاراقة الدماء . في حين انهم ، والله ، لو كانوا محلي لما عملوا ما عملت . ومن جهة اخرى جاءت محاكمات بغداد في اواخر ١٩٥٨ تؤيد ما جاء في محاكمات دمشق من حوادث المؤامرة وتفضح نواحي اخرى جديدة . وكانت هذه المحاكمات بمجموعها برهانا ساطعا على تدخل البريطانيين والامريكيين في شؤوننا الداخلية والسياسية ، كما اوضحت عمق هذا التآمر الذي اشتركوا فيه ودعموه وعلقوا عليه الآمال . وبفضح هذه المؤامرات والحكم على بعض المشتركين فيها بالسجن ، وهرب البعض الآخر الى خارج سورية ، انعدمت العوامل الفعالة في الساحة ولم يبق سوى الزعماء الذين يعملون من وراء الستار ، امثال رشدي كيخيا وناظم قدسي واذنابهما . غير ان هؤلاء بطبيعة خلقهم ، اضعف من ان يرفعوا رؤوسهم بالمطالبة بالوحدة او الاتحاد مع العراق، بعد ان اصاب زملاءهم ما اصابهم من حبس وتشريد . ولذلك يمكن القول بأن فكرة الاتحاد مع العراق على الشكل الذي اراده الانكليز وحزب الشعب قد دفنت في مطلع ١٩٥٧ ، بانكشاف المؤامرة المذكورة واقصاء المشتركين فيها عن ساحة العمل .

وهكذا باءت مساعي رشدي كيخيا بالفشل الذريع ، وتحطمت احلامه نهائيا ، وشعر بأنفراده في الساحة بعد ان ابعد عنها اركان مؤامراته — حسني البرازي وعدنان الاتاسي وميخائيل اليان ومنير العجلاني وغيرهم — ولمس مدى حقد اركان الجيش عليه وعلى جماعته الباقية .

وسبر الكيخيا غور تضامن التجمع القومي فوجده منيعا يحول دون عودة حزبه الى سدة الحكم في تلك الظروف والاوضاع . وحين ثبت عنده ان حزبه آخذ بالانهيار رويدا رويدا ، وان من بقي من افراده يتحينون الفرصة المناسبة للخروج من الحزب ، كما تبين له ان اية انتخابات بلدية او نيابية تجري بعد

ذلك سوف تكرس فشله وتطمس حزبه وتحرمه من زعامة حزب الاكثرية ، لم يجد بدا من القبول مكرها بفكرة الوحدة او الاتحاد مع مصر . وكان محمود رياض ، سفيرها في سورية ، قد اكد له انها ستقضي على التجمع القومي ، وانها ستؤدي الى ابعاد الجيش عن السياسة . وحاول رشدي كيخيا ان يعرف مدى مساندة المصريين له ، وذلك عندما اعلن عن مقاطعة حزبه لانتخابات مجالس البلدية التي حددت الحكومة موعدها بعد صدور القانون الذي اشترك هذا الحزب في وضعه والتصويت عليه . فهو ، بعد ان تيقن من فشل حزبه في هذه الانتخابات ، كما ذكرنا آنفا ، طلب من محمود رياض ان يحمل حزب البعث الاشتراكي على تأجيل تلك الانتخابات . فالح المشار اليه على اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ، فصدعا بالامر وصارا يعملان مع النواب الآخرين على مطالبة الحكومة بالتأجيل . ومالت اكثرية التجمع الى قبول الفكرة ، الا انني اصررت على اجرائها معلنا عزمي على الاستقالة في حالة التأجيل . ثم التزمت داري مدة اسبوع شعر بعدها صبري العسلي بما يهدد الوزارة من تصدع قد يؤدي بها الى الاستقالة ، فتضيع عليه الرئاسة . لذلك راح يلتمس مني ايجاد مخرج للازمة . واقترح الاكتفاء باجراء الانتخابات في المد نالكبرى وتأجيلها في غيرها من المدن الصغرى والقرى ، فنزلت عند رأيه معتبرا ان هذا حل وسط لا يفسر بالخضوع لحزب الشعب . وحين اقر التجمع هذا الحل وصدر المرسوم بذلك ، اذا بنا نفاجأ ذات يوم ببيان من حزب البعث الاشتراكي يعلن فيه انسحاب مرشحه من المعركة . فايقنت ان في الجو غيوما ، وان ثمة مؤامرة بين حزبي الشعب والبعث . وازددت يقينا عندما وقف اكرم الحوراني يطلب علنا من التجمع القومي (ويعمل سرا لدى اعضائه) عدم قبول استقالة رشدي كيخيا ، وذلك بعد ان كان يقول بقبولها فورا عندما قدمت الى المجلس . وهذا الموقف كان ايضا من جملة خطط محمود رياض الذي كان يسعى لاستجلاب جميع الاحزاب والفئات الى فكرة الاتحاد مع مصر . فكان لا بد له ان يساير جماعة حزب الشعب وجماعة الاخوان المسلمين ليضمن الاجماع . اذ انه كان « واضعنا في جيبه » ، نحن والبعثيون والجيش ، اي انه كان غير حاسب حساب معارضتنا للفكرة باعتبارنا القائلين بالتفاهم مع مصر على اي نحو تشاء : حلف او اتحاد او وحدة . ولذلك فلا يعقل ان نقف في وجه اي تقارب مع مصر . اما الشعبيون والاخوان المسلمون ورجال

العشائر واعضاء الجبهة الدستورية ، فكان موقفهم المعادي لنا ناشئا عن موقفنا هذا من مصر .

وفي الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب عند بحث الاتفاق العسكري مع مصر ، اصر نواب حزب الشعب على ان لا ينفذ هذا الاتفاق الا في حالة العدوان الاسرائيلي ، فلا يشمل اي عدوان تقوم به تركيا او العراق او اية دولة اجنبية . فكانوا في موقفهم هذا كأنهم على علم بما كانت تنويه بريطانيا وفرنسا من الاعتداء على مصر بقصد احتلال القاهرة واسقاط الحكم القائم واقامة حكومة اكثر اعتدالا نحوهما . وبرهن حزب الشعب في هذه الجلسة على الارتباطات المتينة بينه وبين كل من العراق وتركيا والدول الاستعمارية ، وذلك بمحاولته تحديد مفعول ذلك الاتفاق العسكري . وقد نجح في ذلك ، اذ الحقت به رسالة سرية تحدد مفعوله وتقصره على حالة العدوان الاسرائيلي فقط . وهؤلاء الساسة السوريون هم الذين كان محمود رياض يسايرهم ويسندهم ويوصي بالتفاهم معهم .

وهكذا سارت سياسة رجال الثورة في مصر : التقرب من اخصامهم ومسايرتهم والتباعد عن اصدقائهم وعدم الوفاء لهم . ولئن رافق هذه السياسة النجاح بعض الحين ، فهي تصير الى الخسران في النهاية .

وزارة قومية برئاسة صبري العسلي

وفي صيف ١٩٥٦ تهلهلت وزارة سعيد الغزي حتى ادى بها الهزال الى السقوط . ولم تخل المناورة التي ادت الى استقالة رئيسها من رائحة المؤامرة الاجنبية ، اذ اقدم رئيس الجمهورية على تكليف السيد لطفي الحفار بتأليف الوزارة ، وهو المعروف بميوله نحو العراق . وقد فضحت امره محاكمات بغداد ، فيما بعد ، وجاء اسمه في عداد الرجالات السوريين الذين كانوا يقبضون راتبا شهريا من سفير العراق . وبذل مخائيل اليان جهده لحمل صبري العسلي على قبول منصب نائب رئيس الوزارة ، ثم تأليف الوزارة من النواب الآخرين المرتبطين مع العراق ارتباطا وثيقا . وقد فضحت محاكمات بغداد ودمشق ايضا اسماءهم وارتباطاتهم مع اتباع نوري السعيد . الا ان محمود رياض سفير مصر بدمشق كان من جهته يعمل ما بوسعه لاحباط تأليف الوزارة على الوجه المذكور . فابلغ شكري القوتلي وجوب سحب التكليف ، ثم سعى لحمل العسلي على رفض نيابة الرئاسة ملوحا له بالرئاسة ، وذلك عن طريق وسيطه

وعميله فاخر الكيالي . فطمع العسلي وترك ساق نيابة الرئاسة وامسك بساق الرئاسة ، فكانت له !

واصر القوتلي على ان تكون الوزارة الجديدة قومية ! اي تشترك فيها جميع احزاب المجلس وكتله . فاشترك حزب البعث بصلاح البيطار وخليل الكلاس ، والحزب الوطني بالعسلي والكيالي واسعد هرون ومجد الدين الجابري ، وحزب الشعب بأحمد قنبر ورشاد جبري .

البيطار وزير خارجية للمرة الاولى

ولم يشأ حزب الشعب ان يستلم وزارة الخارجية خشية الاصطدام مع القاهرة . واقترح قنبر نفسه ان يتولاها صلاح البيطار ، فطار عقل هذا الاخير من الفرح ولم يفطن ان في الامر دسيسة . فهو لا يستطيع ، على اي حال ، ان يتجه بسياسة لا يوافق عليها مجلس الوزراء الذي كانت اكثرية اعضائه من الشعبيين واتباعهم. فكيف لا يطير عقله، وهو الذي لم يكن يحلم قبل سنتين بالوصول الى كرسي النيابة عن دمشق . لكنه راح يرتمي على بابي وباب سامي كبارة ، فحملناه على اكفنا والقيناه في الندوة النيابية بعد ان طال به المقام على كرسي متواضع في دكان بسيطة يعطي دروسا للطلاب الراسبين في الشهادة الابتدائية لقاء خمس ليرات سورية عن الدرس الواحد . وانا لا اقول ان التدريس عمل مزر ، لكنني اقول ان من ينتقل فجاة من هذا الكرسي الى كرسي النيابة ، فكرسي وزير الخارجية ، يطير صوابه ويفقد اتزانه .

واني اعترف بأني كنت من المرحبين بتسلم البيطار مقاليد شؤوننا الخارجية ، اعتقادا مني انه ينسجم في سياسته العربية والاجنبية مع ما ادين به من مبادىء ، وان وجوده على رأس وزارة الخارجية ضمان لعدم انحراف الوزارة عن تلك المبادىء والخطط. والى جانب ذلك ، الم اكن متضامنا مع حزب البعث الاشتراكي منذ انتخابات ١٩٥٤ ؟ الم نكن صفا واحدا في وجه جماعة بغداد ضد ذلك الحلف المشؤوم ؟ الم نكن يدا واحدة في الاتفاق مع مصر والمملكة السعودية ؟ والحقيقة ان كل من لا تمتحنه التجارب ، يبقى لغزا ، فلا يسبر غوره . ثم انه يظل تحت تاثير الثقة وحسن الظن او بين بين . وقد كنت ممن يحسنون الظن بالبيطار ، غير عالم بأن حزبيته تعمي بصيرته ، وبان حقدا اسود يملأ فؤاده . وما كان يدور في خلدي ان سفرة واحدة الى الولايات المتحدة واجتماعا واحدا مع احد اركان وزارة الخارجية الامريكية كانا كافيين لتغيير وجهة نظره في

تلك الدولة ، فيصرح لشخص في طريق عودته بأن لا مصلحة لسورية بمعاكسة الولايات المتحدة .

وما كنت لاتصور انه يصرخ يوما بكل قحة في وجهي قائلا : « اذا كان خالد بك يريد استلام وزارة الخارجية فليتفضل . فاما ان تسير شؤوننا الخارجية وفق سياستي واما فليستلمها غيري ! » والامر الذي اهاج غضب البيطار لم يكن سوى ان رئيس الاركان عفيف البزري هتف لي قائلا : « جاءنا خبر من اللاذقية بأن عدة بوارج حربية امريكية تمر امام المرفأ ، فهل نصدر بلاغا بذلك ام لا ؟ » واردف قائلا : « اني عند صلاح ، فهل لديك مانع من اطلاع الراي العام على هذا التحدي ؟ » فاجبته : « كلا. » وظننت انه عنى صلاح البيطار نفسه ، في حين انه كان يعني صلاح الطرزي ، الامين العام للخارجية . وعندما اعلن البلاغ على لسان ناطق عسكري في الاذاعة ، كان الوزراء مدعوين الى حفلة . فوجم القوم وسالوا البيطار عن صحة الخبر ، فساءه ان لا يكون قد اخذ رايه قبل الاذاعة ، او انه ابى ان ينشر ما يزيد في تعقيد الامور بيننا وبين الولايات المتحدة . فهرول الى مجلس الوزراء وقال ما قال . ولم اجبه الا بالاستيضاح عما اذا كانت له سياسة غير التي تسير عليها الحكومة منذ تاليفها . واضفت قائلا اني لا ارى موجبا لهذا الموقف ولا اقبل هذه اللهجة غير الودية. واستغرب الوزراء عصبية البيطار في البدء وسكوته المطبق بعد جوابي . وهذه الحادثة اوجدت في نفسي شكا في البيطار وتقلباته .

وروى لي احد الاطباء في مستشفى المجتهد بدمشق ان صلاح البيطار كان دخل ذلك المستشفى في ١٩٥٧ لاجراء عملية . وبينما كان لا يزال تحت تاثير المخدر ، اخذ يردد هذه العبارات : « آه منك يا خالد العظم ... انك الخصم اللدود .. انني ساعرف كيف اعالج الموقف معك ! » وكان يتنهد ويصرخ ويهذي بكلمات غير مفهومة ، ثم يعود الى ترديد العبارات ذاتها .

هذا هو الحقد الاسود الذي كان ياكل جنان صلاح البيطار ، في الوقت الذي كان يظهر تجاهي كل مودة وتعاون . وظل يتردد علي يوميا في مطلع استلامه وزارة الخارجية لياخذ رايي في الشؤون الطارئة ويسالني ما يجب عمله ويستفسر مني عما يجب سلوكه حتى في الامور البسيطة . فقدت خطواته الاولى بخبرتي في شؤون وزارة الخارجية ، لكنه سار فيما بعد على حسب ما قاله الشاعر :

اعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني

ولنعد بعد هذه النزهة في حقل المفارقات والغرائب الى حديثنا عن اختلاف الوزراء حول البيان الوزاري وهل يحتوي جملة تتعلق بالاتحاد مع مصر او لا. وقد هدد الوزيران البعثيان بالاستقالة اذا جاء البيان خلوا من فقرة بهذا الموضوع ، واصر الشعبيون على رفض ذلك مهددين بتركهم كراسي الوزارة جانبا . وظلوا يدورون ويتحايلون على الالفاظ والمعاني حتى توصلوا الى حل وسط ، وهو ان يخلو البيان من اية اشارة ، شرط ان يرد رئيس الوزارة على ملاحظات النواب بكلمة يرد فيها ما يفيد ان الوزارة ستعمل على مباحثة الحكومة المصرية لاقرار الاتحاد بين القطرين الشقيقين .

خلاف الوزراء حول ذكر الاتحاد مع مصر في البيان الوزاري

ويتضح جليا من هذه المناورات ان حزب الشعب لم يكن جادا في تحقيق الاتحاد او الوحدة مع مصر ، وانه لم يرتض هذا الشكل الا خشية من سقوط الوزارة واضطراره عندئذ الى مواجهة الجيش والى ما يعقب ذلك من تفاعلات يحرص الحزب المذكور على تجنبها.

وفي الوقت الذي كانت الاحزاب في سورية تتصارع في سبيل الوحدة او الاتحاد مع مصر ، هل كانت الحكومة المصرية تتجاوب مع صوت سورية المدوي ؟ الجواب على ذلك ليس عسيرا عند المطلعين على حقائق الامور . اما الراي العام ، فكان مأخوذا بالتصاريح المطنطنة والنداءات المعسولة بالتفاني في سبيل العروبة والوحدة . ومن قرا ما ذكرته عن « البيان الثلاثي » في هذه المذكرات ، يكون اطلع على المشروع الذي كنت قدمته للحكومة المصرية كاساس للعلاقات بين سورية ومصر . ولم يكن هذا المشروع وحدة فعلية ولا اتحادا فيدراليا بمفهومهما العلمي ، لكنه كان خطوة في طريقهما . فقد اقترحت توحيد الجيشين وايجاد ميزانية واحدة لهما تساهم فيها سورية ومصر بعشر ميزانيتيهما السنويتين . كما اقترحت ان ارتباط احدى الدولتين مع دولة اخرى يجب ان يخضع لموافقة المجلس الاعلى للشؤون الخارجية ، على ان ينفذ هذا الارتباط على الدولتين . اما في الحقل الاقتصادي ، فاقترحت انشاء لجنة اقتصادية تعمل على توطيد الانسجام بين القطرين ، تمهيدا لتوحيد الخطط والاسس في المستقبل .

ولشد ما كان استغرابي عندما رفض الرئيس عبد الناصر هذا المشروع وابرق للامير فيصل بالحضور الى القاهرة فورا لمساعدته على اقناعي بسحب هذا المشروع والعودة الى ما جاء في

البيان الثلاثي ، وفيه من الامور ما لا صلة لـــــه بمشروعي ولا هو يؤدي الى تحقيق ما جاء فيه .

ولست ادري ما هي العوامل التي منعت مصر من الاقبال على الوحدة في ١٩٥٥ ، وما هي تلك التي جعلتها تقدم عليها في ١٩٥٨ . هل صحيح ما يقولون ، وهو ان الراي العام المصري تطور تفكيره في هذه السنين الثلاث ، بدليل ان نسبة الموافقين على الوحدة في الاستفتاء الذي جرى في ٢١ شباط ١٩٥٨ بلغت ٩٩،٩٠ ٪ ؟ نحن نعلم كيف تحـــور النتائج العددية في الاستفتاءات التـــي تجريها الحكومات الدكتاتورية ، كما نعلم من جهة ثانية ان ليس في مصر راي عام بالمعنى الصحيح .

وهل ثمة ملابسات دولية وظروف حالـــت دون الوحدة في ١٩٥٥ ، ثم دفعتها الى الامام في ١٩٥٨ ؟ انني لا استبعد ذلك .

ام ان عبد الناصر شعر بضرورة توسيع نطاق نفوذه وتكبير المسرح الذي يلعب عليه دوره العالمي والتاريخي ؟ وذلـــك على الاخص ، بعد ان كادت مؤامرة العدوان الثلاثي تؤدي الى انهيار حكمه وزواله من الوجود ؟ ايكون انه عكف على تكبير اللقمة حتى لا يسهل ابتلاعها ؟

ام ان البراهين توافرت لديه على ان الظروف كانت مؤاتية لجمع البلاد العربية كلها تحت سلطانه فبدأ بالدولة التـــي كانت اقرب من سواها الى تقبل هذا الوضع التوحيدي ؟ ويعزز ذلك ان ما عرضه عليه الضباط ، عندما ارتموا على اقدامه ليقبل الوحدة، كان عرضا مغريا . كيف لا ، والنظام الـــذي اقترحوه عليه نظام رئاسي ينيط به الحكم والتشريع ، لا سيمـــا ســن الدستور ، ويجعلهم يتنازلون عما كانوا استولوا عليه من سلطان منذ ١٩٤٩ في الشؤون العامة ؟

وسواء كان هذا العامل او ذاك هو الذي حقق في ١٩٥٨ ما فشلنا في تحقيقه في ١٩٥٥ ، فان التاريخ كفيل في المستقبل بكشف ما خفي في الوقت الحاضر .

لم تكد وزارة العسلي تتسلم مهماتها ، حتى اعـــلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . وبدات المعركة بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرانسا تساندهما اسرائيل وبين مصر تساندها الدول العربية ــ البعض قلبيا والبعض الآخر

ظاهريا ـ فضلا عن الدول الاشتراكية . اما الولايات المتحدة ، فكان موقفها متارجحا بين مساندة بريطانيا وفرانسا واسرائيل حلفائها وبين عدم السماح بفشل عبد الناصر في مشروع التاميم الذي تتواتر الآراء على انها شجعته عليه . غير ان اجماع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على شجب العدوان وعلى اقرار اقتراح سحب الجيوش المعتدية على مصر ، يدلنا على ان الولايات المتحدة ذات النفوذ المعروف لدى اكثرية الاعضاء كانت الى جانب مصر . وهكذا لم تجرؤ اية دولة في العالم ـ مهما كانت حقيقة نواياها وعواطفها ـ على الجهر بمسايرة الاستعمار في وسائله واقرار استعمال العنف لحل الخلافات بين الدول .

وجاء انتصار عبد الناصر غير المنتظر ، سواء بانسحاب القوى المعتدية او بتحمل الامم المتحدة نفقات انتشال البواخر التي كانت الحكومة المصرية اغرقتها في القناة لتعطيل الملاحة فيها ، يعززه فوزه في معركة المرشدين . اذ لم ينقطع عبور البواخر في القناة بفضل العدد الوفير من هؤلاء المرشدين الذين تطوعوا لخدمة مصر . وبذلك ازالوا خطر تحجج الدول بعدم قدرة مصر على تولي ادارة القناة بدون مساعدة الشركة الدولية وخبرائها .

وهذا التوفيق الذي حالف عبد الناصر جعله يشمخ بأنفه ويعتمد على حظه المؤاتي في كل خطوة يتقدم عليها ، ولو لم يتخذ لها من وسائل الحيطة والحذر ما يكفل لها النجاح .

ولا ريب في ان عبد الناصر لو كان على راس الحكم في القرن التاسع عشر وعمل معشار ما عمله متحديا الدول الكبرى ، الواحدة تلو الاخرى ، لما طال حكمه الا بضعة اشهر . لكن حظه السعيد خدمه حتى في اختيار العصر الذي جاء فيه ، وهو عصر انشطر فيه العالم الى شطرين قويين يحسب كل فريق منهما حساب الفريق الاخر ، خوفا من انفجار بركان حرب عالمية ثالثة . فبفضل ذلك اصبحت دول صغيرة كمصر او سورية تتجرا على الصمود في وجه الدول الكبرى ، غير مكترثة بتهديداتها . وما ذلك الا لعلمها بأن هذه الدول الكبرى عاجزة عن تنفيذ هذه التهديدات . وهكذا قل عن شعوب ضعيفة تطالب باستقلالها وتحارب دونه كالعرب في الجزائر، واليونانيين في قبرص، وغيرهم من الامم الآسيوية والافريقية .

وكثرت في هذا العصر الميادين التي تصارع فيها الدول المستعمرة الدول الاستعمارية . من ذلك انه اصبح من السهل على

اي زعيم سياسي ان يحظى بعطف تلك الشعوب اذا ما راح يرفع الصوت عاليا مؤيدا نضالها بالاقوال دون ان يحوجه الامر الى بذل اية معونة مالية او مادية .

وكذلك كانت محطة صوت العرب في القاهـــــرة تخصص موجاتها القصيرة لتشجيع قبائل الماو الماو ، وتثير حماسة الشعوب ذات الوجه الاسود في افريقيا ، وتدعم جماعة ايوكا اليونانيين في حربهم ضد الاتراك والبريطانيين في جزيرة قبرص . ولم تبخل مصر على اي شعب ثائر او مستكين بتنشيطها المستمر له ، تحمله موجات الاثير ، آنـــاء الليل واطـــراف النهـــار ، باللغات المحلية والاجنبية المتعددة . فذاع صيت مصـــــر وشاع اسم عبد الناصر في جميع الامصار واصبح اسمه مرادفا لاسم بطل يقارع الدنيا صونا لكرامة الشعوب المستضعفة ودفاعا عن حقوقها وحرياتها . فاذا جمعتك الظروف بشعب مناضل رايت اسم عبد الناصر الـــى جانب اسم الزعيم المحلي الذي يقود ثورة ابناء بلده بنفسه ، كما رايت رسميهما يختالان زهوا فوق هامات المتظاهرين او ملصوقين على شبابيك السيارات او اعمدة الهاتف .

وكما كانت الشعوب المستعبدة تردد اسم ناصر صباح مساء، حتى لكانها تشركه مع انبيائها وزعمائها ، كانت الـــــدول الاخرى تتزاحم بملوكها ورؤسائها على ابوابه وتكيل له المديح والثناء، سواء في ذلك الدول المستعمرة او الدول الاخرى. فالاولى سعيا لتخفيف حملاته على سياستها الاستعمارية ومداراة لــــه عساه يقلل من اثارته لسكان تلك المستعمرات ، والثانية رغبة في التقرب اليه لعلها تنال شيئا مما يناله من العناية والعطف لدى الدول الكبرى .

فكان خروشوف يستقبله ، المرة تلو الاخرى ، باسمى واكرم وسائل الضيافة . وكذلك نهرو زعيم الهند ، وشو آن لاي الزعيم الصيني . وهـــؤلاء الثلاثة وحدهم يتزعمون ما يزيد على مليار من الناس . اضـــــف اليهم رئيـــس اندونيسيا سوكارنو ، ورئيس يوغسلافيا تيتو ، اللذين كانا يتبادلان معه الزيارات الودية . وكان يهرع اليه من وقت الى آخر سكرتير الامم المتحدة همرشولد ويكيل له المديح سعيا وراء ارضائه . وكان رئيس البنك الدولي بلاك يروح الى القاهرة ويعود منها وحقيبته مليئة بالاموال ، راجيا اقراضها مصر . وراحت بريطانيا المتعالية تبذل ماء وجهها لكي يتنازل عبد الناصر ويقبل اعادة العلاقات الدبلوماسية معها .

فهل هنالك مخلوق واحد لا يأخذه العنفوان والتكبر والاستعلاء امام هذه المظاهر ؟ أم ان عبد الناصر مخلوق شاذ ليس كغيره من البشر ، فلا تزداد شراهته امام انواع الاطعمة التي تقدمها له في صحون من ذهب وفضة جوقة من كبار الناس . ولم تلومونه اذا اعتقد انه كالولد المدلل ، يكفيه ان يطلب غرضا ما حتى يسرعوا الى تلبية طلبه ؟

ان اكبر ميزة يملكها عبد الناصر هي جراته واقدامه . فهو يعلم ان هذا العصر هو عصر الجراة والاقدام والمغامرة وعدم المبالاة بالمخاطر ، اضف الى ذلك اتقانه فن ارضاء مخاطبه وعدم الثبات على راي او التمسك بحبل الوفاء .

الدعاية المصرية تقلب الحقائق

اما علم الدعاية لنفسه وللسياسة التي يتبناها ، ولو تغيرت بين يوم وآخر ، وحسن انتقاء من يحسنون هذا الفن ، فامر امتاز به عبد الناصر على غيره من قادة الشعوب . حتى اصبح اسمه ، بعد الباري تعالى والرسول المعظم ، اكثر الاسماء انتشارا وترددا لدى كل مسلم وعربي . ولقد شاهدنا وسمعنا وسائل الدعاية التي يستعملها ليجعل الناس يعتقدون انهم يعيشون في جنة النعيم وفي ظل الحرية الظليل . فالسعادة تكتنفهم من كل جانب ، وامورهم الدنيوية المادية على احسن ما يرام ، والذهب يتدفق في نهر ، والنفط يتدفق في نهر آخر ، والارباح تفجرها المعامل والمصانع التي شيدها او التي رسم مخططها . والتجار حائرون اين يكتنزون ارباحهم الطائلة ، والزراع ينعمون بنعمة الاصلاح الزراعي ، والفلاحون يثيرون تحت عجلات الجرارات غبار الذهب الوهاج .. اما العمال واولادهم فيرفلون بنعمة البحبوحة ، ووفرة العلاج الطبي والعلم واللباس والماكل . والصحافة حرة طليقة بيدي اصحابها ما يعن لهم من انتقاد او تحبيذ دون رقابة او ايعاز . والناس احرار يتنادون للاجتماع في اي مكان للتشاور في امرهم دون مانع . وسجن المزة يخلو اليوم من الضيوف المكرمين . والموظفون مطمئنون الى مصيرهم وعدم مزاحمة الحزبيين لهم في مناصبهم . والقضاة يسهرون على العدالة في ظل الحصانة القضائية . ومشاريع الخطوط الحديدية والسدود وبيوت السكن الشعبية والطرق وغير ذلك من آلاف المشاريع العمرانية والصناعية والزراعية تنتظر ان يتمكن الرئيس من العثور على وقت فراغ لتدشينها . ولم يات يوم كانت فيه الثقة منتشرة بين جميع الناس كهذا اليوم . اما الحزبيات ، فقد اندثرت ولم يعد

ثمة جماعة يضمها حزب يعمل لاقتناص المنتسبين اليـه من طلاب الوظائف او اصحاب المصالح. والكفاءة والنزاهة اصبحتا العنصرين الوحيدين اللذين يشترط على طالـب الوظيفة توفرهما لديه : لا القرابة ولا الصداقة ولا الحزبية . والامطار تنحبس شتاء وتهطل في موسم الحصاد فيفسر ذلك وزير الزراعة احمد الحاج يونس بانه نعمة من اللـه ارسلها لانعاش الآمال (نفعنا المولى بعلومه) . والمصحات العديدة انقذت حياة مئات الالوف من الغنـم بعد ان تجرات الطبيعة على انزال الثلوج دون مراعاة صحتها وراحتها . ورخص الاسعار وصل الى درجة حملت دوائر البلدية على التدخل للوقوف دون هذا التدهور الذي يعرض كرامة البضائع والمنتوجات للاهانة . ووزارة الاقتصاد الوطني ساهرة على سلامـة البلاد الاقتصادية ، فهي لا تتورع عن اصدار قرارات منع الاستيراد لصنف معين صباحا حتى تقصر المنع ظهرا على بعض اجزائه ، ثم لا تلبث ان تعمد قبل انتهاء مواعيد الدوام الى الغاء القرار كلـه ، وذلك خدمة للمصلحة العامة ، طبعا ، وحتى لا يشاع ظلمـا وافتراء ان بعض اقرباء الوزير او وسطائه استفادوا من المنع او الاباحة !

هـذه هي الحال ، لـكن الصحف المأمورة والاذاعـات الموجهة تنشر اخبارا مسرة ومنشطة كالتي ذكرناها . والقوم يقراون ويسمعون هذه الدعايات ويقولون في انفسهم : « فباي آلاء ربكما تكذبان . »

دفاعي عن اسلوبي الخاص بكتابة مذكراتي

وقد ياخذ علي بعض القراء جنوحي ، في بعض الاحايين ، الى التوقف في اثناء ذكر حوادث معينة عند بعض الوجوه ، فابتعد عن الجادة واسير في الطريق الصغير . وعذري في ذلك انني ارى ان ليس هنالك طريق صغير . فشبكة الطرق ، عريضها وضيقها ، تؤلف مجموعة واحدة . وقد يسهل تفهيم الوقائع الكبيرة وتعليلها وايـراد مسبباتها ونتائجها بايضاح الوقائـع الصغيرة ووصف الشخصيات ـ ونحن في الطريق ـ وتعـداد محاسنها ومواطن ضعفها ليتسنى القارىء ان لا يكون امامه الحـادث التاريخي ، وحسب ، بل الآلة والمحرك والفاعل والمفعول به ايضا . وبذلك تكون الصورة مجسمة على قدر الامكان .

وقد لا يعجب اسلوبي البعض ويحسبه تطويلا . امـا انا فاراه اقصر مما كنت اريد . والقارىء حر في رايه ، كما انا حر في رايي . ولا انا اجبره على قراءة ما اكتب ، ولا هو يجب ان يجبرني

على كتابة ما يريد . وقد لا يستسيغ البعض ما اذكره عن بعض الرجالات . اما انا فلا استسيغ اعمال اولئك الرجالات اكثر مما لا يستسيغه القارىء في اسلوبي . واني اكتب مذكراتي لا مذكرات ذلك القارىء الناقد ، كما اني اعبر عما شعرت به تجاه الحوادث ورجالها لا عما يشعر به كل قارىء . ولو اردنا اجتناب كل ما يمس برجال السياسة لكانت هذه المذكرات صفحات بيضاء ليس فيها سطر !

والقارىء عندما يشتري هذا الكتاب او يستعيره مدعو للاطلاع على الحوادث من الزاوية التي رايتها منها . واذا كان له راي آخر ، فمرد ذلك الى اختلاف الزوايا او اختلاف العقليات . ولست اطمع بأن تدرس هذه المذكرات جبرا في المدارس — رغم ادعائي بأن فيها درسا عميقا يفيد منه الجيل الناشىء . فان لم تجد ، ايها القارىء العزيز ، ضالتك في هذا السفر ، او لمست فيه ما لا يأتلف مع طبعك او عقيدتك ، فالقه جانبا ، لعل غيرك يقراه فيعجبه .

والتاريخ كما اراه ليس مجرد سرد الوقائع المادية ، بل هو مجموعة من الحوادث الواقعة يقدم لها المؤرخ ، ثم يصفها ، ثم يعللها ، ثم يضيف اليها ما جرته من حوادث متتالية وما الحقته بمصلحة قوم من نفع او ضرر . ويجب ان يتسم ذلك بالطابع الشخصي الذي يتميز به كل مؤرخ عن سواه . ويكفينا ان نقرا عددا من كتب التاريخ لنرى الاختلاف في سردها او تعليلها او تحبيذها او نقدها . ولا بد للمدقق من ان يتصفح مجموعة من كتب التاريخ ليستخرج منها كلها رايا خاصا . ولو سمح الانسان لنفسه بأن لا يقرا الا ما يعجبه ، لجاز للحكومات ان تشرف على تسجيل التاريخ حسب مصلحتها ، كما تشرف على الاذاعات اللاسلكية .

استمرار المساعي بشأن الاتحاد مع مصر

استمرت المساعي بشأن الاتحاد بين سورية ومصر . فذهبت الوفود النيابية الى القاهرة واجتمعت مع حكامها وتبادلت معهم الخطب المليئة بالمشاعر القومية . لكن عبد الناصر لم يصدر اي تصريح واضح عن مدى الاتحاد وموعد تحقيقه . وكذلك جاء الوفد النيابي المصري دمشق ، فعقدت في مجلس النواب جلسة تراس جزءا منها السيد انور السادات ، بينما جلس النواب المصريون بين صفوف النواب السوريين . والقيت الخطب الحماسية ، لكن دون ان يتخذ قرار ذو مفعول واقعي . ولم ينقص حفلة مجلسنا النيابي ،

اذا قيست بحفلة المجلس المصري، سوى المسرحية التي قام بتمثيلها نائب حلب احسان الجابري ، حين حمل وسادة طوى عليها العلم السوري وقدمها بكل رزانة الى رئيس المجلس المصري ، بعد ان طبع على العلم قبلة تمثيلية . ولا يستغرب عن احسان الجابري هذا الاخراج المسرحي ، وقد ترعرع في قصر يلدز العثماني وشهد الحفلات التي كان المنافقون يقيمونها تقربا من السلطان ونفاقا له.

وروي لي ان هذا العلم كان في حـــوزة نائب حلب الشيخ معروف الدواليبي ، وهو عضو في الوفد النيابي . ولما حان موعد الجلسة ، جاء الجابري ليتسلم العلم باعتباره رئيسا للوفد ، لكنـــه لم يجد الدواليبي في الفندق . وعبثا فتش غرفته عن العلم ، فأصدر امره بكسر اقفال حقائب الدواليبي ، واحدة واحدة ، حتـــى وجد ضالته المنشودة . فتنفس الصعداء وحمل الوسادة وعليها العلم وسار بها الى السيارة . وظل يحملها بين يديه حتـــــى سلمها في الجلسة المذكورة الى رئيس مجلس النواب المصري .

وكم كنت اود ان اشاهـــــد الجابري بطربوشه العثماني وردنغوته الاسود ، وهو يحمل الوسادة وعليها العلم ، كانه يحمل اوسمة رجل ميت في جنازة رسمية . ثم ينحني لتقبيل العلم ورفعه بحركة سينمائية الى سدة الرئاسة . حقا ، انه منظر يؤسفني انني اضعته . وتعود بي الذاكرة الى ١٩٢٠ ، حينما كان الجابري رئيسا للتشريفات في بلاط الملك فيصل بدمشق . فاتخيله ينزل على السلم امام الملك ، ثم يقف وقفة مسرحية ويصرخ بمـــلء صوته : « جلالة الملك ! » واذ ينحني الى الارض ، يتهادى العاهل نزولا على السلم ليصافح المدعوين !

وبعد ان اجبر الملك فيصل على النزوح عن سورية ، ثم تبعه رجال سياسته في ذلك العهد ، اختار الجابري مدينة جنيف . فقام هناك مع الامير شكيب ارسلان ورياض الصلح على العمل لمصلحة سورية، باسم «وفد اللجنة المركزية للمؤتمر السوري ــ الفلسطيني» الذي كان مركزه مدينة القاهرة ويراسه الامير ميشيل لطف الله . وبعد ان حصلت سورية على استقلالها ، عاد الجابري الى بلده وراح يعمل في الحقل الوطني . الا ان بريـــــق المرحوم سعد الله الجابري كان يحجبه ، الى ان انتقل الى رحمة ربــــه في ١٩٤٧ . فسعى احسان الى حمل لواء اسرته ، حين جرب حظه في الانتخابات النيابية منتسبا للحزب الوطني . الا ان التحاسد بينه وبين الدكتور

كيالي اضاع عليه النيابة حتى ١٩٥٤ ، حين فاز هو وفشل حاسده. فدخل مجلس النواب ، حاسبا ان اسمه ، باعتباره مجاهدا قديما واخا لسعد الله الجابري ، سيكسبه المركز المرموق . لكنه فوجيء باول خيبة ، عندما هزأ النواب بنبأ تكليفه تاليف الوزارة في مطلع الدورة . فعاد الى الصفوف حاقدا على حزبه الذى لم يسنده . ثم انشق عنه واعلن انسحابه منه ، حينما اشتد الخلاف بين اعضاء الحزب بسبب الاتفاق الثلاثى مع مصر والسعودية . وظللنا مدة غير قصيرة نتساءل عن حقيقة اتجاهه : هل هو معنا او مع العراق وزبائنه . فكان يزور الوزراء ويسالهم بالحاح عن مجرى الحوادث، دون أن ينجح احد منهم في اكتشاف سرائره . وبعد مدة طويلة ، بدأ الجابري يلقى الخطب في المجلس بتأييد مصر ، فاتضح لنا انه كان على صلة وثقى بسفيرها محمود رياض . واستمر به الحال هكذا ، الى ان تجلى الامر واضحا في حفلة وسادة العلم وتقبيله اياه كما وصفناه فيما سبق . وقد كوفىء احسان الجابري ، بعد الوحدة ، بوظيفة رئيس مجلس الاتحاد الذى انشىء في القاهرة بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، كما كوفىء السيد فاخر الكيالي بمنصب وزير دولة ، بعد ان سحبت منه وزارة الخزانة . وكان المنصبان هذان فخريين ، لا تعب ولا مشقة في اي منهما . فكان الرجلان يتناولان الرواتب ويدعوان للسلطان بالنصر !

مواصلة السعي للاتحاد مع مصر

بعد ان تالفت وزارة العسلي فى مطلع ١٩٥٧ ، طلب الوزراء البعثيون من مجلس الوزراء المثابرة على تحقيق الاتحاد مع مصر وفتح باب المباحثات الرسمية معها . واقترحوا ان يتوجه الى القاهرة وفد مؤلف مني ومن البيطار ومن الكيالي . فقلت انى لا ارى مانعا من السفر ولا من فتح باب المفاوضات الجدية ، بشرط التاكد من ان الحكومة المصرية تتبنى الفكرة وتريد الدخول في بحثها جديا ، لا على سبيل ارضاء الامة من جهة ، واقامة العقبات والتعقيدات من جهة ثانية ، كما حصل في ١٩٥٥ .

وبينما كنا نفكر في كيفية الحصول على راي القادة المصريين الصحيح ، جاءتنا فرصة انتهزناها فورا . وهي ان الملك سعود عزم على السفر الى واشنطن للاجتماع الى الرئيس ايزنهاور الذي دعاه ليحمله على العمل على جمع شمل العرب وتزعم الحركة التي حاول فيها الامريكيون اعادة مصر وسورية الى حظيرة الغرب وابعادهما عن الاتجاه نحو موسكو . فاراد الملك ان يجتمع الى القوتلي وعبد

الناصر في طريقه الى الولايات المتحدة . الا ان القوتلي كان عازما على السفر الى باكستان والهند ، فاجتمع سعود والقوتلي في الرياض وبحثا الموضوع بينهما على حدة . ثم توجه سعود الى القاهرة ، فدعي العسلي الى حضور الاجتماع المنوي عقده بين سعود وعبد الناصر . فأوصينا العسلي بأن يسبر غور عبد الناصر في موضوع الاتحاد ويأتينا بالجواب الحاسم ، حتى اذا راينا الجو قابلا للبحث المجدي اتجه الوفد الى القاهرة .

وبعد انتهاء اجتماع الرؤساء الثلاثة في اوائل كانون الثاني ١٩٥٧ ، عاد العسلي يحمل الينا اخبار ما دار في ذلك الاجتماع . اما ما كان من امر الوحدة ، فنقل الينا العسلي راي الرئيس عبد الناصر، وهو ان الشعب المصري لا يزال بعيدا عن تقبل الاتحاد او الوحدة ، وان من الخير تمهيد السبيل بعقد اتفاقات عسكرية او ثقافية او قضائية او اقتصادية من شأنها ان تقرب بين البلدين في هذه النواحي، حتى اذ سارت الامور تدرجا نحو التقارب ، عمد البلدان عندئذ الى درس الامكانيات !

فقلت للوزراء باننا اصبنا في عدم الاستعجال . فلو كنا ذهبنا ، كما اراد اخواننا البعثيون، الى القاهرة لعدنا خائبين ، ولحصلت لدى الامة ردة فعل غير مستحبة .

وقد ذكرت في فصل آخر نتيجة سفر سعود الى واشنطن ، وكيف انه عاد حاملا رسالة ايزنهاور . كما سردت ما دار في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة بين الوفود السعودية والمصرية والسورية برئاسة الملك سعود وعبد الناصر والقوتلي ووزراء هذه الدول الثلاث . ومما يجدر ذكره هنا هو ان بحث الاتحاد لم يأت على لسان احد من المندوبين ، سواء في الاجتماعات الرسمية او في الاحاديث الخاصة وراء الكواليس . وهذا دليل جديد على ان حكام مصر لم يكونوا يفكرون في مطلع ١٩٥٧ بامر الاتحاد او الوحدة على نحو جدي وعملي . والا لكانوا انتهزوا هاتين الفرصتين لانجاز ما يمكن انجازه في ذلك الظرف .

على انهم ، في الواقع ، كانوا لا يهملون ذكر كلمة الاتحاد في الخطب ، وذلك على سبيل استبقاء هذه الفكرة في التداول ، الى ان يأتي يوم يمكن تحقيق الاتحاد على نحو يأتلف مع مصلحة مصر . اذ انهم كانوا قانعين بان الظروف لم تكن حتى ذلك التاريخ تضمن لهم قيام الاتحاد او الوحدة على ما يؤمن لمصر السيطرة والهيمنة

بحيث تصبح الدولة الموحدة او المتحدة تحت سلطة قادة مصر يمسكون زمام قيادتها بيدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد - وهم لم يقدموا على تنفيذ الوحدة الا عندما تيسرت امامهم السبل واستجدى ضباط الاركان عبد الناصر ، راضين بجميع الشروط التي فرضها عليهم . ثم دانت له الرقاب وتسارعت رجال الاحزاب الى تعفير الجباه امامه والاندفاع في تمجيد الاسلوب الذي اشترطه الرئيس عبد الناصر ، من حيث تسليم الامر اليه بكليته ، دون رقيب او حسيب ، ومحو كيان الجمهورية السورية محوا كاملا من العالم.

وكنت في اثناء اشتداد الازمة بيننا وبين تركيا ، اتساءل كيف يمكن ان تمحو دولة دولة اخرى من الوجود كما جاء في المذكرة التركية . فجاء الجواب في مطلع ١٩٥٨ ، حين ازالت دولة مصر دولة سورية بشطحة قلم . لكني ، على اي حال ، لم اكن اتصور ان يحصل ذلك من قبل دولة صديقة ، وذلك باسم الوحدة العربية وتحت ستار القومية العربية .

لماذا رفض عبد الناصر الوحدة في ١٩٥٥ ثم قبلها في ١٩٥٨ ؟

ذكرت فيما سبق ان النتيجة التي توصلت اليها من مباحثاتي مع الرئيس عبد الناصر وجماعته في ١٩٥٥ وهي انهم كانوا بعيدين كل البعد عن فكرة الوحدة او الاتحاد الفيدرالي او حتى عن اية فكرة تربط مصر وسورية برباط وثيق يوجب على كل من البلدين ان لا ينفرد عن الاخر في سياسته الخارجية وفي التعاقد مع الدول الاجنبية . ومقومات هذا الاعتقاد في نفسي قد اوضحتها في الفصل الخاص بمباحثات الحلف الثلاثي التي دارت في ١٩٥٥ .

فما الذي حمل المصريين على تعديل موقفهم وتبديل خطتهم والاسترسال في ما كانوا يرفضونه قبلا ؟ ان الجواب على هذا السؤال ليس بالامر اليسير . فرجال الحكم في مصر يتكتمون ولا يبوحون لمخاطبيهم بخفايا نواياهم مهما بلغت بهم روابط الثقة ووحدة الاتجاه السياسي متانة وقوة . لكننا نستطيع تعداد بعض العوامل التي نظن ان لاحدها او لمجموعها اثرا في ذلك :

جعلت الحملة الانكليزية ـ الافرنسية ـ الاسرائيلية على مصر في ١٩٥٦ رجال مصر يفكرون في مصيرهم ، اذ ما تجدد العدوان مرة اخرى . ولم تكن الظروف مؤاتية لهم كما كانت في ١٩٥٦ ، لذلك اعتقد عبد الناصر ان توسيع رقعة دولته يجعلها لقمة كبيرة يصعب التهامها . وهذا يكون بتحقيق الوحدة بين مصر وسورية والاردن

كخطوة اولى ، ثم ضم العراق والسودان وسائر الدول العربية الاخرى في المستقبل . ولما كانت مصر هي اكبر عضو في هذه الوحدة مساحة ونفوسا وثراء ، فهي صاحبة الحق في فرض مرشحها لرئاسة الدولة الموحدة وفي اخضاع اجهزة تلك الدول لجهاز موحد تسيطر عليه مصر ، كما تسيطر على جهاز الجامعة العربية في القاهرة .

والعامل الآخر الذي نفترضه هو ان سورية اخذت في النصف الثاني من ١٩٥٧ تنتهج سياسة جريئة رفعت اسمها الى الاوج في الاندية السياسية العالمية وجعلت الساسة الغربيين يخشون ان تنساق سورية من الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي الى الانحياز الى الاتحاد السوفياتي ، فتخلق للغربيين في الشرق الاوسط منطقة خارجة عن سيطرتهم .وهكذا جربوا وسيلة المؤامرات السياسية والعسكرية لاعادة الحكم الى الايدي التي اشتروا اصحابها بالدراهم والى شركائهم وحلفائهم . ولم تنجح هذه التجارب ، بل ضاعفت الحقد عليهم . وراوا ان يستخدموا وسيلة اخرى ، هي ممالاة عبد الناصر والتفاهم معه ، لعله بنفوذه الشخصي لدى السوريين ، يحملهم على العدول عن توطيد علاقاتهم مع روسيا . لكن كيف لعبد الناصر ان ينجح في رد سادة الحكم في دمشق عن خطواتهم وخططهم اذا لم يتسلم بنفسه الحكم في سورية ، فينزع الوزراء عن مراكزهم ويضع فيها من هم اكثر طاعة وخضوعا له منهم ؟ وانتهى به البحث الى ان الامور في سورية سائرة الى توطيد سياستها الاقتصادية والدفاعية المرتكزة على الصفقات المعقودة مع الاتحاد السوفياتي ، والى ان الانتخابات النيابية المقبلة ستضمن النجاح لرجال هذه السياسة ، لا سيما بعد ما شاع في دمشق عزمي على ايجاد حزب جديد ظنوا انه سيطغي على سائر الاحزاب الموالية لمصر . وهكذا تصبح الامور في سورية غير مضمونة من حيث انسياقها وراء السياسة المصرية بدون اعتراض ولا مخالفة . فاسرع المصريون الى الافادة من الفرصة السانحة التي لن تدوم طويلا ، وهي وجود احزاب اصبحت تفضل الارتماء بين قدمي عبد الناصر على ان تبقى خارج الحكم وتحت خطر الابعاد عن مجلس النواب . وهذه الاحزاب والكتل (حزب الشعب — الكتلة الدستورية — شيوخ العشائر) بعد ان كانت سائرة في طريق الاتحاد مع العراق — لعوامل عديدة — القت بنفسها في احضان المصريين تخلصا من التجمع القومي ومن اركان الجيش السوري وقبلت طي الوجود السوري ورجحته

على طي وجودها في العالم السياسي في سورية . وخشيت جماعة مصر ان لا تعود سورية تقبل الانضمام تحت اللواء المصري ، اذا انتهت الانتخابات النيابية باقصاء هذه الاحزاب والكتل عن المنتدى النيابي .

ولا نستطيع الجزم بان الامريكيين هم الذين حملوا عبد الناصر على تحقيق الوحدة ، لاننا نجهل ما كان يدور بينهم وبينه . الا ان الترحيب الشديد الذي قابلت به الاوساط الرسمية وغير الرسمية هذه الوحدة في واشنطن يدل على ان ساسة الولايات المتحدة لم ينظروا اليها نظرة التخوف وعدم الرضى ، كما ان الصحف الامريكية لم تعلق عليها كما كانت تعلق على اتجاه سورية نحو التعاقد مع الاتحاد السوفييتي فتحمل عليه حملات شعواء مستمرة .

والامريكيون ، بعد فشل محاولاتهم المتكررة لعقد حلف مع الدول العربية وقناعتهم بان حلف بغداد نفسه لم يعط الثمرات المرجوة منه ، انتهى بهم الامر الى الاكتفاء بالتفاهم مع رجل عربي يستطيع ان يتزعم البلاد العربية فيوجهها بصورة ناعمة في السبيل الذي ترتضيه الولايات المتحدة . وهكذا سعت السياسة الامريكية الى دفع احد رجالات العرب الى الامام وتنصيبه على كرسي الزعامة . فجربت الامر مع الملك سعود ، فلم تفلح . وفشل الحسين ملك الاردن ، كما فشل شمعون في بلده ، فلم يبق في الساحة سوى عبد الناصر الذي كان يملك بنفسه من المؤهلات ومن تعلق العرب به ما يجعل النجاح معه مضمونا . وبالطبع ، لم يكن موضع البحث او التفكير حمله على عقد تحالف مع الامريكـان ولا مطالبته بمنحهم قواعد عسكرية ، لان هذين الامرين كافيان لاسقاطه عن عرش الزعامة في اية دولة عربية . ولذلك اكتفى الامريكيون بأن يحصر صاحبهم الحملة في قمع الشيوعية الموالية ، او بالاحرى التابعة للاتحاد السوفييتي ، وفي الحؤول دون التقارب المتزايد بين العرب والاتحاد السوفييتي . فاذا نظرنا الى السياسة التي اتبعها عبد الناصر في ١٩٥٩ ، سواء في ذلك زج الشيوعيين في السجن والقضاء عليهم او في «تبريد» العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، صرنا اقرب الى تصديق القول بأن الولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة . ومع اننا نستبعد ان ينساق زعيم كعبد الناصر في خدمة مصلحة دولة اجنبية ، الا ان ذلك لا يمنع من الاعتقاد ان الوحدة خدمت مصلحة الولايات المتحدة ، من حيث لم يرد القائلون بها .

وثمة عامل آخر قد يكون له اثر في تحقيق الوحدة ، وهو ان مصر شعرت بخطر تزايد السكان وقلة امكانياتها الزراعية ، فعمد حكامها الى التفكير في تصنيع البلاد وتأمين سوق لمنتوجاتها ، لا بالاتفاقات الاقتصادية ، وانما بطريقة تضمن هذه الاسواق بصورة فعالة . وهذا لا يتم الا بالسيطرة على البلدان التي تؤلف هذه الاسواق . وقد لمسنا بعد تحقيق الوحدة كيف بدأ الاقتصاد المصري يستولي تدريجا على الاقتصاد السوري. من ذلك فتح الباب للانتاج الصناعي المصري الذي زاحم ، بنجاح ، الانتاج السوري ، لانخفاض اجرة اليد العاملة في مصر . ولم يقتصر الامر على هذا التزاحم الصناعي ، بل جاءت الشركات التجارية المصرية العاملة في الحقل المصرفي والعمراني وما اليه ، ونجحت في فتح الابواب امامها بفضل التشريعات التي صدرت في القاهرة والتسهيلات التي اعطيت لها . وهكذا يصح القول بان الوحدة افادت الاقتصاد المصري على نحو يجعلنا لا نستبعد كون التسرب الاقتصادي احد العوامل الاساسية في حمل مصر على السير في طريق الوحدة .

والى جانب هذه العوامل المفترضة ، يجب ان لا ننسى العلاقة المتينة بين عبد الناصر والمريشال تيتو ، رئيس الجمهورية اليوغسلافية . فهل يكون المريشال في جملة من دفع الرئيس المصري لتحقيق الوحدة رغبة في السيطرة على السياسة السورية وتحويل اتجاهها .ومن يعلم درجة انسياق تيتو في مخاصمة الاتحاد السوفياتي وسلوكه مسلكا يحاذي مسلك الولايات المتحدة ، لا يستبعد كون تيتو في عداد العاملين على تهيئة الجو للوحدة ، وذلك طمعا في توسيع نطاق الدول التي تدعي الحياد الايجابي مثل دولته التي هي في الحقيقة والواقع ليست سوى دولة مذبذبة تتظاهر مرة بمخاصمة موسكو لتقبض من الولايات المتحدة قروضا مالية وتحصل على مساعدتها المادية ، ثم لا تلبث ان تتجه الى الاتحاد السوفياتي ، فتسرع واشنطن الى مد يد المساعدة مرة اخرى ، خوفا من عودة تيتو الى احضان الشيوعية ، وهو دعامتها . ويستمر الرئيس تيتو في سياسته هذه ، يحيي ويبتسم مرة للشرق ومرة للغرب ويقبض في الحالتين .

ويخشى الناس عندنا هذه السياسة لانها ، على فرض جدواها لمدة معينة ، لا تلبث في النهاية ان تبعث في الفريقين الملل من صاحبها.

وثمة عامل آخر ربما كان له اثر في تطوير الحوادث ، وهو ان المصريين شعروا بان سيطرتهم على قناة السويس وتهديدهم

الغربيين بسدها وتوقيف عبور البواخر المحملة نفطا ، لا يكفيان وحدهما لتخويفهم اذا بقيت انابيب النفط تؤمن وصوله عبر الاراضي السورية ، لا سيما بعد تجربة تخريب هذا الخط بنسف مؤسسات ضخ النفط في سورية في ١٩٥٦ ، بناء على طلب الحكومة المصرية. وخشيت مصر ان لا توافق سورية على اعادة الكرة ، فترفض طلب مصر نسف انابيب النفط ومؤسسات ضخه . وهكذا يفلت الامر من يدها . لذلك ارادت عن طريق الوحدة ضمان هذه الناحية وادخال سورية ليس في اتحاد فدرالي لا يؤمن سيطرة مصر الكاملة على اوضاع سورية ، بل في وحدة تجعل مقاليد الامور كلها في يد حكومة القاهرة .

ولرب معترض على تعدادي هذه العوامل المفترضة ، دون ذكر الدافع القومي في جملتها ، فأجيب باني لا اريد ان استبعد عن رجالات مصر الحاكمين الآن فيها هذه الروح . ولكن لا يسعني الا ان اذكر ان ابحاثي معهم منذ ١٩٥٥ لم توطد في قلبي الاعتقاد انهم يريدون الوحدة او اي ارتباط يحد من سلطانهم ، وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار الى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها . وظل الناطقون باسم مصر يغذون هذا الاعتقاد في نفسي حتى آخر يوم بحثت فيه مع احدهم موضوع الوحدة . فقد اكد لي محمود رياض ، سفيرهم ، في حديث معي — في الوقت الذي كان الضباط السوريون برئاسة اللواء عفيف البزري يضعون مع عبد الناصر اسس الوحدة — استبعاده امكان تحقيق الوحدة قبل ان تزال من طريقها العقبات الاقتصادية والعسكرية على الاخص . وكان عبد الناصر — كما ذكرت آنفا — طلب في مطلع ١٩٥٧ تاجيل سفر الوفد السوري الى القاهرة للبدء في المحادثات الرسمية من اجل الاتحاد الفدرالي بداعي عدم اختمار هذه الفكرة لدى الراي العام المصري . فكيف تمت عملية الاختمار بين ليلة وضحاها ،حينما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع عفيف البزري ورفاقه الضباط السوريين ؟ وما هي اسباب هذا التفاعل الفوري الذي حصل ؟ وهل صحيح ان مصر لم تقبل الوحدة الا عندما اعلن هؤلاء الضباط ، باسمهم وباسم كافة زملائهم ، عن عزمهم الاكيد على الاخلاص للنظام الجديد ، وعن تلبية شرط عبد الناصر ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة ، فيدخل من يدخل من الضباط في الوزارات ويسرح من الجيش من يسرح ، واقامة نظام رئاسي في البلاد يعطي الصلاحيات غير المحدودة للرئيس ، وحل المنظمات الحزبية

ويقتصر النشاط السياسي على ما اسموه « اتحادا وطنيا » ؟

لا شك عندي في ان مصر لم تكن لتقبل اتحادا فدراليا او اي نظام آخر يجعل الحكم في البلدين خاضعا لقواعد واسس لا تضمن لها السيطرة الكلية على الحكم والانفراد به .

وهل يعقل ان يقبل رجال الثورة في مصر ، وهم الذين قلبوا اوضاع بلدهم راسا على عقب ليمسكوا بزمام الامر دون ان يكون ثمة مجلس نيابي او دستور يقيد حريتهم في ادارة شؤون البلاد ، ان يتراجعوا الى الوراء ويخلقوا نظاما فيدراليا من طبيعته ايجاد مجلس اتحادي يسيطر على الشؤون العامة ولا يستطيع اعضاؤه اتخاذ اي قرار الا بالاتفاق بينهم جميعا ؟ اين تكون في حالة كهذه حريتهم في التنقل من غصن الى غصن في السياسة الخارجية ؟

وكيف يتسنى لهم في ظل مثل هذا النظام ان يصدروا التشريعات والقوانين دون ان يحصلوا على موافقة زملائهم السوريين على تلك التشريعات والقوانين التي تخضع الاقتصاد السوري لمصلحة الاقتصاد المصري ؟

انني على ضوء الابحاث والتجارب التي مررت بها استطيع ان اؤكد ان الرئيس عبد الناصر لم يكن ليقبل الاتحاد الفيدرالي « على وجه البت والقطع » وحده ، وهو اذا قبل الوحدة فبفضل الشروط التي اشترطها وقبلها الضباط وارغموا الحكومة السورية على قبولها .

فهنالك اذن نوعان من العوامل : زمنية وموضعية ، والترجيح بينهما يعود الى ما سيكشفه المستقبل من مخبئات .

ويجدر بي ، في سياق هذا البحث ، ان اطرح السؤال الاتي : هل بذلت مصر جهدا في سبيل الوحدة ام انها جاءتها عفوا ؟

ان الخطب التي كان يلقيها الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة ، داعيا فيها الى تحقيق هذه الوحدة ، لم تكن في الواقع مطبوعة على الحماسة التي رافقت خطبه بعد اعلان الوحدة واجراء الاستفتاء . وكان عبد الناصر نفسه يقول انه بحاجة الى اقناع المصريين بتقبل الاتحاد وحملهم على تفهمه .

واذا دققنا في الامر مليا وجدنا ان السوريين هم الذين كانوا كالجياد يضربون الارض بحوافرهم للقفز والاسراع في الوصول الى الهدف . اما اخواننا المصريون ، فكانوا يبتسمون ويصفقون للخطب التي كان يلقيها النواب السوريون وللمقالات التي كانت تدبجها اقلام

الصحافيين السوريين . وكانوا يقابلون هذه المساعي الحثيثة بخطب وبمقالات ليس فيها ، بالطبع ، رفض واحجام ، لكنها لا تنطوي على الحماسة والاسترسال في التاييد .

اما في الحقل الرسمي ، فقد ذكرت كيف قوبل اقتراحي المقدم ، في ١٩٥٥ ، تمهيدا لتحقيق نوع من التضامن والاتحاد ، وكيف انه لم يلق لدى المصريين الترحيب ، بل اثار الرغبة عندهم في اقصائي عن طريق رئاسة الجمهورية ليقينهم انني رجل لا يخضع لمشيئتهم . فكان ان دعموا شكري القوتلي الذي حضنوه ست سنوات وارضعوه الولاء لهم ودربوه على الامتثال لاوامرهم ، بعد ان اصبح مدينا لهم وللسعوديين بالحياة الرغدة في مصيفه بالاسكندرية . وليس في هذا القول افتئات عليه او تجن . فالقوتلي رجل محدود الثروة ، يعلم ابناء بلده وقريته انه لا يملك سوى بضع عشرات من الفدادين في قرية بغوطة دمشق ، وبناية يؤجرها مقهى وفندقا في شارع السنجقدار بدمشق ، احترقت في ١٩٢٥ ثم اعاد بناءها شراكة مع من دفع نفقات البناء . وورث من اخيه وامه ما لم يزد في ثروته الا قليلا . ومن راقب ما كان ينفق طول حياته السياسية ، وخاصة بعد ١٩٤٣ ، وما كان يجود به من منح وعطايا ويتحمله من نفقات سفر الوفود الى مقره بالاسكندرية ، ثم يقابل هذا الانفاق بمورده الخاص، يتحقق لديه انه اما عثر على كنز ، او انه اتفق مع من يفتح له خزائن الدول على مصراعيها . واذا شاء احد الاعتراض على ما اقول ، فعليه بشاهد من اهله ، هو صبري العسلي يروي عن ذلك قصصا غريبة عجيبة .

مساعي مصر في سورية لكسب القلوب لا للوحدة

بدات مساعي مصر عن طريق رجالاتها في القاهرة او عن طريق ممثلها في سورية محمود رياض على جبهتين : الاولى ضباط الجيش، والثانية الاحزاب السياسية .وكانت هذه المساعي تهدف الى التقارب واكتساب القلوب ، دون التعرض لبحث الوحدة او الاتحاد . .

وقد ارتمى حزب البعث الاشتراكي ، منذ اول وهلة ، في احضان محمود رياض .ووصلت بوزرائه الحال الى لعب دور التابع. فكانوا ينقلون الى السفير المصري ما يدور في مجلس الوزراء ويلتزمون الراي الذي يمليه عليهم . وكانوا يهددون بالانسحاب من الوزارة وفرط التجمع القومي اذا لم يقبل مجلس الوزراء هذا الراي او ذاك .

واستمال المصريون ايضا فيصل العسلي في ١٩٥٥ ، فصار ينظم

لهم الجماهير لتهتف لهم ، ويدعو الى الالتفاف حول الصاغ صلاح سالم عندما جاء الى دمشق في مطلع ذلك العام . لكن فيصلا لم يلبث ان انشق عن المصريين والتحق بصف معارضيهم من جماعة حزب الشعب والنواب الآخرين المتحالفين معه ، كمنير العجلاني وحسن الاطرش ومخائيل اليان الذين صدرت عليهم فيما بعد وعلى العسلي الاحكام القاسية بتهمة التآمر مع العراق والاجنبي .

وكان رجال الحزب الوطني منقسمين متفككين لا تجمعهم جامعة ولا يوحدهم راي . واذا رجعنا الى تاريخ هذا الحزب نجده مؤلفا من عناصر مختلفة جمعتها الظروف . فقد تأسس الحزب في ١٩٤٧ باشارة من القوتلي ، ثم لم يلبث ان سار في طريق لا يأتلف مع اهواء المشار اليه ، فصار يكافحه حتى اسقط زعماءه الحلبيين ، كمخائيل اليان والدكتور كيالي ، في الانتخابات النيابية في ١٩٤٧ . فوقعت الوقيعة بين هؤلاء والقوتلي الى درجة انهم اسرعوا الى الانضمام الى حسني الزعيم ، بعد القيام بانقلابه المعروف . وكاد صبري العسلي ، رئيس الحزب ، يتولى رئاسة الوزارة لو لم يعاجل الموت حسني الزعيم . فبقي الحزب في المعارضة طوال عهد حزب الشعب اي من ١٩٤٩ حتى آخر ١٩٥١ . وكذلك في عهد الشيشكلي الذي استمر حتى شباط ١٩٥٤ ، حين تألبت الاحزاب ضد الشيشكلي وتوفقت الى اسقاطه استنادا الى بعض ضباط الجيش واموال العراق ومؤامراته .

وكان الحزب الوطني قد ابدل نظامه الداخلي في ١٩٤٩ وادخل فيه مادة تنص على الملكية في سورية ، تمهيدا للاتحاد مع العراق .

وعندما جرت الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، لم ينل الحزب الوطني من المقاعد النيابية سوى ١٣ مقعدا . ولم يخوله هذا العدد القليل المطالبة بمقام الصدارة ، فاكتفى بالاشتراك في وزارة فارس الخوري ، بعد ان رفض الدخول في الوزارة القومية التي جربت تأليفها .

وقد ذكرت في فصل سابق ما كان من امر المباحثات التي دارت بيني وبين العسلي واليان والحوراني والبيطار لاسقاط وزارة الخوري وتأليف كتلة من حزبي البعث والوطني والكتلة الديمقراطية . ولم تجد هذه الابحاث قبولا وارتباطا لدى بعض اعضاء الحزب الوطني ، فانشق عنه كل من لطفي الحفار وبدوي الجبل وسهيل الخوري ، ممن لم يكن يروق لهم التفاهم مع حزب البعث . وقد يكون ثمة سبب

آخر غير هذا حمل الحفار على معارضة العسلي ، وهو ارتباطه بحكومة العراق التي كانت ترغب في استمرار التعاون بين الحزب الوطني وحزب الشعب وبقية الكتل المناصرة له .

ومن يقل العراق ، يقل بريطانيا ، باعتبارها الموجهة لسياسة نوري السعيد والامير عبد الاله .

الا اننا لا نجد تعليلا صحيحا ومعقولا لاختلاف لطفي الحفار مع مخائيل اليان ، وكلاهما ضالع في مسايرة العراق ، الا في الكره الشديد الذي كان يتآكل قلب مخائيل اليان ضد رشدي كيخيا وسائر افراد حزب الشعب . فهل وصل الكيد والحقد بمخائيل اليان الى حد الخروج على ارتباطاته مع العراق ، وعن ميوله الشخصية ، وعن كراهيته لاكرم الحوراني ، والانحياز الينا ضد رفاقه وحلفائه ؟ انني حتى الساعة حائر في تفسير موقف اليان . وانا ما ازال اتساءل كيف مشى معنا ، ونحن معروفون بمناهضتنا لساسة العراق ، واسقط الحكومة التي كانت تلتزم جانب العراق ضد مصر . فاذا صح ان الكيد وحده هو الذي املى على مخائيل هذا السلوك ، فيكون ذلك اقصى درجات الكيد والنكاية !

لكن المضحك في الامر — اذا جاز الضحك فيما يتعلق بالامور العامة ذات النتائج الخطيرة على البلاد — ان العسلي ومخائيل اليان ما لبثا ان اختلفا ، ولم يمض على تأليف الحكومة شهر واحد . فبينما سار العسلي في صفنا واندمج معنا في سياسة التقرب من مصر ودعمها ونبذ حلف بغداد ، ثار ميخائيل على زميله وعارضه في سياسته وعكف على جذب بعض الاعضاء البارزين في الحزب للحصول على اكثرية تحول دون استمرار العسلي في خطته او تحمله على الانسحاب من الوزارة . لكن فاته ان العسلي يضحي بكل شيء حرصا على البقاء في رئاسة الوزارة ، وانه بعد ان اقتنع بأن لا سبيل له الى الاحتفاظ بكرسيها الا بالتعاون معنا دون حزب الشعب، لم يعد بالامكان جره الى سياسة اخرى تبعده عنها .

ولم يكن لدى اعضاء اللجنة المسيطرة على شؤون الحزب الوطني التي كانوا يسمونها « المرجع الاعلى » من المتانة الخلقية والرسوخ في المعتقدات الحزبية ما يجعل حلفاء الحزب مطمئنين الى متانة التضامن معه . فكنا كلما سمعنا ان « المرجع الاعلى » مجتمع ، نمسك قلوبنا بايدينا من الخوف على مصير الوزارة ، وبالتالي على سياسة الدولة من انحياز بعض اعضاء الحزب الوطني الى مخائيل

اليان وتاليفهم اكثرية عددية ضد العسلي وفاخر الكيالي . وكانت الاصوات في تلك اللجنة منقسمة بين مؤيد للعسلي ومخالف له . وبلغ من تقارب عدد الفريقين ان تغيـب عضو او عضوين يقلب الاكثرية اقلية وبالعكس .

الا ان عين السفير السعودي — وما كان يسيطر بواسطتها على بعض اولئك الاعضاء — وعين السفير المصري كانتا ساهرتين على مقررات « المرجع الاعلى » ومقدرات الوزارة التي كانت تعضد مصر والسعودية ، اعتمادا على وسائلهما ومغرياتهما لضبط الحزب الوطني في الطريق السوي .

وهكذا توطدت اواصر المحبة والتعاون بين المصريين وبين صبري العسلي وفاخر الكيالي . وظل هذان مخلصين لمصر ، رغم الصلات الوثقى بين العسلي والعراقيين ، تلك الصلات التي كشفت محاكمات بغداد في ١٩٥٨ عن حجمها ونوعها .

موقف حزب الشعب وزعيمه الكيخيا

اما حزب الشـــعب فكان معروفا بميلـــه الى العراق في سياسته ، فكيف انقلب رجاله من معارضين للتحالف الثلاثي مع مصر ومنادين بالاتحاد مع العراق الى مؤيدين للوحدة مع مصر ، بتلك الحماسة التي ظهرت جليا عند اجتماع مجلس النواب في ٥ شباط ١٩٥٨ ، وذلك بحضور رشدي الكيخيا الذي كان استقال من النيابة وانقطع عن المجيء الى دمشق رغم الالحاح الشديد عليه من جميع الاحـــزاب ؟

فهل كان موقف الكيخيا كموقف مخائيل اليان من حيث تغلب الكيد في قلبـــه على ما تحمله جوانحه من محبة العراق ؟ وليس بمستغرب ان يكون اقدام الكيخيا على تاييد الوحدة ناجما عن رغبته في رؤية اركـــان الجيش السوري مبعدين عن الحكم ، فضلاً عن رغبته في رؤية التجمع القومي منهارا ،هو وزعماؤه ، الى الحضيض.

وقد تحقق له رؤية زعيمين من زعمائه ، بكداش وانـــا ، مبعدين عن الحقل السياسي . وكان ينتظر ابعاد الحوراني . وقد تاكد لكيخيا ان حزبه لم يعد له نصيب من الحكم اذا استمرت الامور على الوجه الذي كانت عليـــه في ١٩٥٧ . ثم انه كان ، من جهة ثانية ، رجلا ضعيف الارادة يهرب من المسؤولية ولا يعطي رأيه الصريح في اي امر .

وكانت هذه حاله ، سواء كان حزبه في الحكم او في المعارضة . وكان رفاقه واعضاء حزبه يشكون من انه ليس الزعيم الذي يقود

جماعته بحزم وايمان . لكنهم لم يجرؤوا علـى الخروج من تحت نفوذه ، خوفا على حزبهم من الانهيار .

وكان الكيخيا يعارض سياستنا المبنية على مصارعة الاستعمار وجماعته ، والتفاهم مع الاتحاد السوفياتي . فهل لهذه الامور علاقة بتفسير سياسة الكيخيا نحو مصر ؟

وقد استدعاه عبد الناصر في اواخر ١٩٥٧ واجتمع اليه ، فماذا جرى بينهما ؟ لا احد يستطيع ان يعلم شيئا عن الحديث الذي دار بينهما . لكن النتيجة الظاهرة هي ان رشدي الكيخيا جاء دمشق وحضر اجتماع مجلس النواب وايد الوحدة واظهر ، بشكل واضح ، فرحه بانهاء الدور السابق للوحدة وتخليص البلاد منه .

ولم يقدر الكيخيا على كبت ما في قلبه من حقد ، اذ قـال لي في احد اروقة مجلس النواب :« لو يطلع بايدك كنت قطعت رؤوسنا» وكان ذلك على اثر اصداري العفو عن الاتاسي ورفاقه المحكومين بالاعدام . ففوجئت بقوله هذا واجبته : «بلى ، يـا سيدي ، طلع بايدي وعفوت ! » وسمع النواب هاتين الجملتين ، فتدخلا بيننا . لكنهم اشمازوا جميعا من كلام الكيخيا .

ولم يخف كثير من اعضاء حزب الشعب فرحهم عند اعلان الوحدة ، بقولهم :« خلصنا منكم ومن الجيش !» واعترف لي بعضهم، بعد مضي سنة على انجاز الوحدة ، بانهم كانوا مخطئين بتضحيتهم سورية لاجل التخلص من التجمع والجيش .

موقف رجال السياسة وضباط الجيش

اما سائر النواب اعضاء الكتلة الدستورية وكتلة العشائر التي كان جل اعضائهما مرتبطين بالولاء اما لحزب الشعب واما مباشرة للدول الاجنبية — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرانسا — فكان تأييدهم للوحدة امرا مفروغا منه .

واما غير النواب ، اي رجال السياسة والاقتصاد ، وارباب المهن الحرة ، والشباب جميعهم ، فكانت الوحدة في نظرهم ، بل جمع شمل العرب ، هدفا طالما ساروا او بالاحرى ، ركضوا اليه ، واملا حلوا طالما حلموا به ، وكان اعلان الوحدة مفاجاة اخذت الناس على حين غرة ، فلم يروا فيها الا الامل المنشود . وتغلبت مشاعرهم على عقولهم ، فراحوا يطبلون ويزمرون ويهللون لها . وكانوا في ذلك كالقطيع الذي يرمي بنفسه في البحر انسياقا بعضه وراء بعض.

وكان ضباط الجيش منقسمين الى فئات متعددة . وكـان اكثرهم منتسبين الى هذا الحزب او ذاك من الاحزاب السياسية .

وعندما ازيح توفيق نظام الدين عن رئاسة الاركان وجيء بالعقيد عفيف البزري محله ، بدت الخلافات بين الرؤساء الخمس : النفوري والسراج وعبد الكريم ومصطفى حمدون وعفيف نفسه ، حتى أن احدهم لم يكن يحضر الي ، سواء استدعيته او جاء من نفسه الا ومعه الاربعة الاخرون . وذلك لكي يكونوا شهودا ، بعضهم على البعض الآخر .

ولست ادري اذا كان هذا الخلاف وحده هو الذي حملهم على جمع كلمتهم في امر تسليم البلاد وامورها الى عبد الناصر ، ام ان مؤامرات اجنبية توصلت الى اقناعهم — ولو عن طريق غير مباشر — بان البلاد سائرة الى الانهيار اذا لم يتدارك الامر عبد الناصر بنفسه.

وعلى اي حال ، فلم يمض وقت طويل بعد على انجاز الوحدة، ولم يدب الخلاف دبيبه حتى الآن بين اولئك الضباط لنستطيع معرفة حقيقة ما جرى وما حملهم على هذا السلوك . لكن الامر المفروغ منه هو انه لولا هؤلاء الضباط الخمسة لما تمت الوحدة بين سورية ومصر.

بعد هذه التوطئة التي اردت بها وصف الجو الذي ولدت فيه الوحدة وابراز ما تبين لي من مواقف رجال السياسة بهذا الشأن، لا بـــد لي ، في الفصول التالية ، من سرد الوقائع والحوادث التي سبقت الوحدة ورافقتها وتلتها .

الفصل الثاني

وقائع سبقت الوحدة

عند عودتي من موسكو وجدت الجو مكهربا ضدي ، نفسرت ذلك بما حصل قبل سفري من الخلاف حول الانتخابات البلدية وتأجيلها وما نشأ عقب ذلك من البرود بيني وبين زعماء حزب البعث الاشتراكي . على انني لم آبه لهذا الجو المضطرب واستمررت في العمل الوزاري العادي .

مسعاي لتاليف حزب

وفي هذه الآونة زارني فريق من النواب المستقلين الذين كانوا معي في الكتلة الديموقراطية وايدوا لي اشتباههم بأن حزب البعث يفكر في تقديم مشروع قانون يقضي بمنع غير المنتسبين الى حزب سياسي معترف به رسميا من دخول الانتخابات النيابية ، وبانهم يقصدون من وراء ذلك ابعاد كل من كان مثلي غير منتم الى حزب عن مجلس النواب ، حتى يستقر لهم الامر ويفوزوا باكثرية تضمن لهم الاستيلاء على الحكم . واخذ هؤلاء الرفاق يلحون علي في الاقدام على تاليف حزب يجمع فئة مختارة من الشباب ورجال السياسة النظيفين ، يعمل ضمن مبادىء التجمع القومي العامة في سبيل استقرار الامور وعـــدم جنوحها نحو التطرف الحزبي والمبادىء المتطرفة .

وكانت الفكرة العامة لمبادىء الحزب المقترح انشاؤه تجمع بين التقدمية المتئدة والتطور الاجتماعي الذي يضمن رخاء الطبقات ، وذلك برفع سوية الاهلين عن طريق وضع مشاريع زراعية وصناعية وعمرانية ضخمة تزيد في الانتاج القومي وتيسر للفلاحين و العمال حياة سعيدة رغدة ، دون اللجوء الى ما كان يفكر به الشيوعيون والاشتراكيون من وضع اليد على اراضي الناس واملاكهم بقصد توزيعها على الفـــلاحين او العمال . فالميسور استصلاحه من الاراضي المتروكة وغير المروية كان كافيا من حيث المساحة و الجودة لتوزيعه على الفلاحين بنسبة مرتفعة .

ويظهر ان الاجتماعات التي عقدت في داري والابحاث التي نقلت اخبارها لم تنزل منزلة الرضى في قلوب جماعة حزب البعث او سواهم — حتى سفير مصر نفسه ، على ما بلغني فيما بعد — فخشوا ان ياتي مزاحم لهم في سوقهم . ثم انهم لمسوا لدى العديد من الفئات ارتياحها لتأسيس حزب جديد عرف عن مؤسسه الاقدام على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المفيدة ، فراحوا ينشرون في الصحف — وخاصة في جريدة الراي العام التي كان صاحبها احمد عسه تابعا لمحمود رياض ، سفير مصر ، ولاكرم الحوراني — عن الحزب الجديد وعن الاعضاء المؤسسين ما يفضح كيدهم والحقد الذي يتأكل صدورهم . وقال لي احد الاصدقاء انه لا يستبعد ان يكون العزم على تاليف هذا الحزب سببا من اسباب الاستعجال في انجاز الوحدة للتخلص منه .

اما الاشخاص الذين اقتصرت عليهم في اجتماعاتي للبحث في امر تاليف الحزب وما اذا كانت الضرورة تقضي بانشائه ، من حيث الظروف الداخلية والخارجية ، فكانوا السادة اسعد المحاسني ، سفيرنا في الرباط والوزير السابق ، وهاني السباعي ، نائب حمص والوزير السابق ، والسيد رئيف الملقي ، نائب حماه والوزير السابق ، والسيد هاني الريس ، محافظ حلب السابق ، والسيد الدكتور جورج شلهوب ، نائب دمشق والوزير السابق . ولست اعدو الحقيقة والواقع اذا شهدت بان وطنية هؤلاء الاخوان وحسن سمعتهم ومقدرتهم كانت تفوق المعدل الوسطي لسمعة زعماء الاحزاب الاخرى بكثير . وانحصر موضوع هذه الاجتماعات على اقرار مبدأ تاليف الحزب والقيام بتحضير برنامجه . وقد توقف البحث حين اقرار مبدأ الوحدة وسفرنا الى القاهرة لاعلانها .

وكنا على سابق عادتنا نجتمع في داري مرة او اكثر في الاسبوع اجتماعا سياسيا يحضره العسلي ، والحوراني ، والبيطار ، والكيالي ، ورؤساء الشعب الخمسة في الجيش ، وخالد بكداش . وكانت هذه الاجتماعات تمثل الفئة الحاكمة في التجمع القومي والجيش . وكنا ندرس الامور السياسية ونقرر الاتجاه العام .

وفي احد هذه الاجتماعات قال البيطار بأن الشعب لم يعد يفهم كيف اننا ننادي بالاتحاد مع مصر ولا نقوم باي تشبث لتحقيقه . فاجبته باننا لم نقصر في هذا المضمار ، وذكرته باللجنة التي تقرر تاليفها وتكليفها بالسفر الى القاهرة للبحث مع الحكومة المصرية بهذا الشان ، وكيف اشار الرئيس عبد الناصر على العسلي بعدم

الاستعجال وانتظار الفرصة المؤاتية . فقال البيطار بأن هذا لا يمنع من ان نجدد التشبث . فقلت له انك وزير الخارجية ، فباستطاعتك الاتصال بالحكومة المصرية وسبر غورها . فاذهب الى القاهرة وارجع الينا بما تكشفه لك محادثاتك مع الاخوان المصريين . فأجاب بالموافقة والاستعداد للسفر . واضاف قوله بأنه يرى ان يكون الاتحاد على اساس رئيس واحد ومجلس واحد ووزارة خارجية واحدة وجيش واحد . فقلت له لا تستعجل الامر قبل ان تفهم من المصريين الى اي حد هم يسيرون معنا في هذا الاتجاه ، وذكرته بما جرى في ١٩٥٥ من اختلاف بيننا وبينهم على امور تشابه هذه .

مجلس الوزراء يقرر ايفاد البيطار الى القاهرة لجس نبض مصر

فقررنا بالاجماع ايفاد السيد البيطار ليجتمع الى الرئيس عبد الناصر ويفهم منه الحد الادنى من الاتحاد الذي تقبل به الحكومة المصرية . وكان القرار شفهيا ، لكنه على كل حال لم يكن فيه تفويض بالاتفاق مع مصر على اي امر ، خلافا لما جاء به البيطار عند عودته من القاهرة ، وهو بيان اتفق عليه مع الرئيس عبد الناصر ليكون اساسا للوحدة المقترحة .

وسافر البيطار وانقطعت عنا اخباره . وفي اليوم التالي زارني محمود رياض ، فسألته عن رأيه في الموضوع . فقال ان الامر يحتاج الى وقت والى دراسة . ففي الناحية العسكرية لا يمكن توحيد الجيشين ، بل قد يعمد الى زيادة الروابط . اما في الناحية الاقتصادية ، فالامور والمشاكل صعبة الحل الا تدريجا وفي وقت طويل . ولم المس عند السفير المشار اليه اية بادرة تدل على انه ينظر الى الوحدة كامر مبتوت به ، او كامر يمكن تحقيقه على الاقل في الوقت الحاضر .

وكان في دمشق في ذلك الوقت ضابط اظن اسمه اللواء عامر ، موفد من وزارة الحربية المصرية . فاجتمع مع ضباط الاركان اجتماعات عديدة ، ثم جاؤوا جميعهم — حسب العادة — وهو معهم ، الى مكتبي في وزارة الدفاع الوطني واطلعوني على محاضر اجتماعاتهم وما وصلوا اليه من نتائج . فقرأتها ، فاذا هي مشروع اتفاق يقترح اضافته الى الاتفاقية العسكرية التي اقرها مجلس النواب . وينص هذا الاتفاق على اضافة القطعات البحرية السورية وبعض وحدات الطيران الى القيادة المشتركة التي يتولاها الفريق عامر وزير الحربية المصرية . فقلت بعد تلاوة المشروع ان سورية ترغب في ان يكون ثمة جيش واحد ، وهي لا تعتبر هذا المشروع خطوة كبيرة في هذا السبيل . فبدأ اللواء المصري يبدي ملاحظاته ،

وخلاصتها انهم بحاجة الى وقت غير قصير لتحضير الانظمة الموحدة وتهيئة الوسائل اللازمة لدمج الجيشين ، حتى ان اسماء الرتب العسكرية نفسها ليست متشابهة في كل من القطرين . فبينما نحن نقول زعيم ، يقولون هم اميرالاي ، وهلم جرا . ثم شرح ما يجب مراعاته من الظروف والحالات التي لا تمكن قادة الجيشين من توحيد قواتهما ودمج وزارتي الحربية والدفاع في وزارة واحدة . واسهب في القول ، وهو يتطلع الى وجوه الضباط السوريين كأنه يطلب اليهم العون والسند وهم لا ينبسون ببنت شفة . وانهى الحديث اللواء عفيف البزري قائلا ان هذه المرحلة سوف تلحقها مراحل اخرى توصل في النهاية الى الغاية التي تشيرون اليها .

مذكرة الضباط بالمطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ، جاء مكتبي في وزارة المالية الزعيم امين نفوري وقال لي ، وعلى فمه ابتسامة لم ادرك معناها : « اجتمع الاخوان ـــ وهو يقصد زملاءه رؤساء الشعب ورئيس اركان الجيش ـــ وبحثوا قضية الاتحاد الفدرالي مع مصر ، فوجدوا ان الافضل ان يكون الاتحاد على اساس الوحدة الشاملة . وهكذا الفوا وفدا من الضباط برئاسة البزري وسافروا بعد منتصف الليل الى القاهرة ليحملوا قرارهم الى الرئيس عبد الناصر . ثم سلمني مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة تحوي مطالب الضباط وقرارهم وهذا نصها الحرفي :

الاسباب الموجبة : منذ ان عرف التاريخ شعبا باسم « العرب » في « الجزيرة العربية » كان « للعرب » في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الاقطار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة .

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والاطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت اصول هذه الامة ترسيخا ابديا وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة انسانية ابدعتها هذه الامة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب .

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون . وكان بفعل ذلك ان تمزقت هذه الامة الى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من ابنائها على اختلاف سوياتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وامانيها المقبلة .

الجزء الثاني : الوحدة مع مصر

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث اثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية في اماكن اخرى من الوطن العربي وباعثا على النضال لشعوب اخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين ان الوحدة بين مصر وسورية ان هي الا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين افراد امة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبقاء الانسانية وترسيخا لرسالتها . وقد عبر القطران عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسميا على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق ، في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضه الشعب العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الامريكية — التركية — الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فاخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع احلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه واعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد وافسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتها ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الاساسية في وطننا العربي الى الزوال ، فاننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فورا وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية . ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد ان اقر الشعب باجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة : من اجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١ — دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام

الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر .

٢ — رئيس دولة واحد .

٣ — سلطة تشريعية واحدة .

٤ — سلطة تنفيذية واحدة .

٥ — سلطة قضائية واحدة .

٦ — علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .

٧ — تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد .

الوحدة الدفاعية : اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الاسس التالية :

١ — قائد اعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .

٢ — مجلس دفاع اعلى .

٣ — قيادة عامة للقوات المسلحة .

٤ — قوات مسلحة (برية — بحرية — جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في اراضي الدولة الاتحادية .

٥ — موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن ان كل وحدة لا تبنى على هذه الاسس المارة الذكر ليست الا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين . ذلك لان متطلبات الدفاع وسلامة الامة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من اوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ . وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة او فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الاجيال العربية الصاعدة .

دمشق في ١٩٥٨/١/١١ القائد العام للجيش والقوى المسلحة

بعد ان تلوت هذه المذكرة قلت للزعيم النفوري : « اما كان الاجدر ان تطلعوا الحكومة على قراركم وتبحثوا الامر معها قبل ان

تذهبوا الى القاهرة ؟ » فأجاب بتلعثم : « هذا ما جرى ! » فقلت في نفسي هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش ، فاما ان يقبل عبد الناصر هذا الاقتراح فتزول سورية من الوجود ، واما ان يرفضه فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الامور ويتسلمها فيبعد الحكومة والمجلس معـــا .

فهتفت للعسلي فأكد لي انه استلم صورة عن المذكرة واننا سنبحث الامر ليلا في داره .

واجتمعنا مساء في دار العسلي . وحضر من اعضاء الوزارة انا والكيالي ، ومن النواب الحوراني وبكداش ، ومن الاركان النفوري وحمدون والسراج واحمد عبد الكريم . واطلـــع الحاضرون على المذكرة ، لكنهم لم يعيروها الاهتمام الذي تستحقه ، لعلمهم بأن عبد الناصر لا يقبل بالوحدة . وكنت قبل يومين اجتمعت الى رئيس الجمهورية وقلت له ان البعثيين ينـــادون بتوحيد رئاسة الدولة ووزارتي الخارجية والدفاع . ثم استطلعت رايه ، فقال لي بعصبية ظاهرة : « لا . لا . لا شيء سوى ما اقترحته انا من اتحاد فدرالي . لا . . لا . . لا . . . »

فقلت له بأنني اظن ان عبد الناصر نفسه لا يوافق على الوحدة الشاملة ، فأكد لي ذلك .

غير انني بعد الموقف الصريح الذي اتخذه الجيش ، سألت نفسي : هل يبقى القوتلي على رايه ، ام يوافق على راي الاركان ؟

وقد تحقق ما ظننتـــه . فحينما اجتمعنا في اليوم التالي مع الرئيس شكري القوتلي واطلعناه على مذكرة الجيش ، راح يمدح الوحدة ويذكر انه امضى اربعـــين سنة من حياته في العمل على تحقيقها ، وانه مؤيد لفكرة الوحدة الشاملة وتحقيقها فورا .

ومضت الايام بعد هذا الاجتماع دون ان يصلنا اي خبر من البيطار او من وفد الضباط الذين لحق بهم السراج ايضا ، حتى كان صباح اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني . ففي هذا التاريخ جاءني الضباط ، وفي مقدمتهم البزري ، فرحبت بهم ورجوتهم اعلامي ماذا تم معهم ، فاطلعوني على خلاصة الابحاث . واضاف البزري الى ذلك قوله بان البيطار يحمل مشروعا اتفق عليه مع عبد الناصر وسيعرضه على مجلس الوزارة . وعندما ابديت اعتراضي على الاتحاد القومي وتخوفي من ان يؤدي ذلك الى فرط التجمع القومي واشراك الاحزاب الاخرى في الحكم ، تلك الاحزاب التي ثبت خيانة

بعض رجالها فحكمت عليهم المحكمة العسكرية نفسها ، اكد البزري ان شيئا من ذلك لن يكون ، وان التعاون سيكون مع اركان التجمع القومي نفسه . فقلت بأنني انتظر المشــروع لاطلع عليه وابدي ملاحظاتي ان كان ثمة ما يستوجبها . ولم اترك الفرصة تفوت دون ان اعلق على سفره بدون اخباري . فاعتذر بأن الوقت لم يسمح بذلك ، اذ انهم ركبوا الطائرة في منتصف الليل . لكنهم كلفوا النفوري بتبليغي ما تم بينهم في اولى ساعات الصباح . فابتسمت وسألته : « الم يكن في المستطاع تأجيل السفر لليوم التالي ؟ » فلم يجب فورا بل فكر قليلا وقال : « هكذا صار ! » وبالطبع ، لم نكن ندري ما حصل بين الضباط في تلك الجلسة الليلية ، وما اذا كان الامر وصل بهم الى المشادة العلنية في ما بينهم ، كما يدعي البعض ، مما حملهم على الارتماء في احضان عبد الناصر .

مجلس الوزراء يبحث برئاسة القوتلي مشروع الاتفاق مع عبد الناصر

وفي المساء اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وحضور اكرم الحوراني رئيس مجلس النواب ، وعفيف البزري رئيس الاركان ومعاونيه الاربعة : امين النفوري وعبد الحميد السراج واحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون . ولم ينبس هؤلاء الضباط الاربعة ببنت شفة طيلة الاجتماعات العديدة التي عقدت في القصر الجمهوري لبحث الوحدة ، واكتفوا بحضورهم اياها لاثبات دعمهم وللضغط على من تسول له نفسه من الوزراء الاعتراض او عدم الموافقة على مشروعهم . على ان رئيسهم عفيف البزري كان يكفيهم مؤونة الكلام بما كان يبديه من التأييد ، بلغة ولهجة قاسيتين .

وافتتح رئيس الجمهورية هذا الاجتماع بحديث حشاه بكلمات العروبة والعرب والمجد والسؤدد ، والى آخر ما هنالك من تعابير كان معتادا على استخدامها لاملاء خطبه الفارغة .

ثم تبعه صلاح البيطار ، فتــلا محضر المباحثات التي دارت في القاهرة ، مدعيا انه توصل اليها ، مـــع ان الصحيح هو انه اشترك في آخر اجتماع عقد بين عبد الناصر والضباط السوريين ، حيث اتفق الجميع على الصيغة الآتية :

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير الخارجية السورية السيـد صلاح البيطار والمفوض من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ من مجلس الوزراء لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسوريا :

اولا ــ شكل الاتحاد : يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهوريا

رئاسيا ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس . ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخابا حرا مباشرا من قبل الشـــعب .

ثانيا ـ المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين : المرحلة الاولى :

(١) ينعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلي عن الحكومتين لاعلان قيام الدولة العربية المتحدة . واستنادا الى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا ، يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لاصدار القرارات الآتية : (ا) قيام الدولة العربية المتحدة ، (ب) ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة ، (ج) تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة باصدار دستور مؤقت يمارس وفقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

٣ ـ استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية .

٤ ـ على اثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فورا .

المرحلة الثانية : (١) وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة . (٢) تكوين الاتحاد القومي . (٣) اجراء انتخابات وفقا للدستور . (٤) العمل على توحيد مرافق الدولة .

وقد بني هذا المحضر على الكذب لان مجلس الوزراء السوري لم يكن اتخذ قرارا بتفويض البيطار لبحث الوحدة وانما كلفه بالسفر الى القاهرة واستمزاج راي الرئيس عبد الناصر فيها . ولست ادري اذا كان البيطار هو صاحب هذا الاختلاق لاعلاء شأنه بنظر مخاطبيه المصريين ام انهم هم الذين شاؤوا ذلك .

وعلى اي حال ، فبعد ان انتهى البيطار من تلاوة هذا المحضر شرع الحوراني والعسلي وسائر الوزراء بتمجيد الوحدة وبتاييد الاتفاق المعقود في القاهرة . ولما انتهوا كلهم من كلامهم ، طلبت تاجيل الجلسة ريثما يستطاع درس المحضر وبيان الملاحظات عليه . فبدا الاستغراب على الوجوه ، واستغربت انا بدوري ان يقدم مجلس الوزراء على اقرار مشروع ضخم كهذا يقضي بهدم كيان سورية ، دون ان يسمح للوزراء بالوقت الكافي للدراسة واستطلاع راي احزابهم وجماعتهم والنواب واصحاب الراي في البلاد . وقلت لهم اننا نؤجل البحث في مواضيع تافهة بالنسبة لهذا الامر ، ثم اصررت على التاجيل . فدار جدل طويل اقترح خلاله الحوراني تأجيل الجلسة الى صباح اليوم التالي. فقلت ان الوقت المتروك بين انفضاض

هذه الجلسة وانعقادها في الصباح لا يتسع لغير النوم . وانتهى الامر باقرار التاجيل الى المساء . وانفرط العقد بعد ان لحظت ان في الجو شيئا من التفاهم السابق بين الحاضرين فيما عداي ، حتى ان التقارب والتودد بين البزري والبيطار كانا باديين على وجهيهما وظاهرين في حركاتهما المصطنعة وضحكاتهما ونكاتهما التي كانا يطلقانها .

وقضيت الليل بتلاوة مشروع الوحدة وبحث تفاصيله ومخبآته واغراضه ونتائجه ومخالفاته للدستور السوري وللعقائد الديموقراطية ، فخرجت من هذه الدراسة بملاحظات سجلتها في مشروع كتاب عنونته باسم رئيس مجلس الوزراء ، وانتهيت به الى عرض استقالتي اذا كان المجلس لا يشاركني في آرائي ويسير في الخطة الموضوعة .

وكنت عالما بان موقفي هذا سوف يقيم علي الدنيا ويقعدها ، وبانني سوف اتهم بمعارضة الوحدة في الاساس ، في حين ان اعتراضاتي كانت منصبة على الشكل الذي يراد به توحيد القطرين وعلى نظام الحكم المقترح . وكنت اخاف من زوال عهد الحرية والديموقراطية الذي ظفرت به سورية بعد محن استمرت القرون العديدة تحت حكم الاتراك والافرنسيين ، اذ انني لم اكن اشك مطلقا في ان النظام الجديد سوف يكون نظاما ديكتاتوريا بوليسيا او « ثوريا » كما يصفه المصريون .

ملاحظاتي من مشروع الوحدة في مجلس الوزر

واجتمعت في الصباح الى بعض الاصدقاء الذين حضروا الي لدراسة مشروع نظام الحزب الذي كنا عاملين على تاليفه . فقلت لهم ان الامر انقلب راسا على عقب ولم يعد موضوع البحث تاليف حزب ، بل التذاكر في مصير سورية . وقرات عليهم المحضر واخبرتهم بموقف الحكومة ، فشاركوني في الراي . وابدى احدهم ، وكان وزيرا ، استعداده لتاييد ملاحظاتي في مجلس الوزراء . لكنهم جميعا استبعدوا فكرة استقالتي . ثم تلوت عليهم نص الملاحظات التي دونتها ، فاقروها وحثوني على الثبات في الدفاع عنها .

واليكم هذه الملاحظات التي ابديتها في مجلس الوزراء، لا بصفة مذكرة ، بل على سبيل الملاحظات . وقد اوردتها فقرة فقرة ، بحسب تقدم البحث وتناوله المواضيع المتعددة :

الى رئاسة مجلس الوزراء ...

في الجلسة المعقودة ظهر امس برئاسة فخامة رئيس الجمهورية

واشترك فيها رئيس مجلس النواب والوزراء ومعاون رئيس الاركان العامة ورئيس الشعبة الاولى في الاركان العامة ، تلا وزير الخارجية محضرا بنتيجة الابحاث التي دارت اخيرا في القاهرة بينه وبين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد ابدى الحاضرون باجماعهم ارتياحهم الى قبول مصر مبدأ الوحدة كأساس للعلاقات الجديدة بينها وبين سورية . واوضحت ان لي بعض الملاحظات على ما جاء في البيان من خطط واقترحت عقد جلسة اخرى يستطيع الوزراء فيها ان يبدوا رايهم في الموضوع بعد ان تكون نسخ المحضر المذكور قد وزعت عليهم وتمكنوا من دراسة النقاط بشكل مفصل . وتقرر بعد المناقشة تحديد موعد الاجتماع القادم بعد ظهر اليوم .

وقد درست هذا المحضر على قدر ما سمح به الوقت القصير لامعان النظر في اخطر امر تقدم عليه البلاد في الحقبة الاخيرة من حياتها ونضالها . وها اني اقدم لكم نتيجة هذه الدراسة لعرضها على مجلس الوزراء ، راجيا ان تحوز بعد درسها موافقتهم .

انها لا شك بادرة عظيمة ان تقدم مصر على قبول مبدأ الوحدة اساسا للعلاقات بين القطرين العربيين مصر وسورية ، ونرجو ان تكون نواة لوحدة عربية كاملة سليمة الاساس تحقق بين سائر الاقطار العربية — هذه الوحدة التي حملها كل سوري هدفا اسمى في مقدمة اهدافه ، والتي نص دستورنا على وجوب العمل على تحقيقها . الا ان لنا بعض الملاحظات الاساسية والفرعية على المشروع المعروض على مجلس الوزراء يتلخص، من حيث الاجمال، بالامور التالية :

١ — اتجه المشروع الى جعل نظام الحكم جمهوريا رئاسيا يتولى رئيس الدولة فيه السلطة التنفيذية بمعاونة وزراء مسؤولين مباشرة امامه ، وهذا جنوح ظاهر عن النظام الذي تدرجت سورية في الوصول اليه ، اي النظام الديموقراطي النيابي الذي يجعل السلطة فيه من الشعب وللشعب .

٢ — اما مراحل التنفيذ التي اقترحها المشروع فهي في الاصل تستهدف القيام بعمل لا يأتلف مع الدستور السوري اطلاقا ، من حيث تغيير قاعدة الجمهورية السورية ونظام الحكم فيها وانتخاب رئيس جمهورية واحد للقطرين والتنازل عن صلاحية مجلس النواب الاساسية بتعديل الدستور ومنح هذا الحق لشخص واحد ، وغير ذلك من الامور التي نص دستورنا على عدم جواز التنازل عنها اطلاقا .

٣ — لئن جاء في المشروع ان ثمة رجوعا الى الشعب نفسه وهو صاحب السلطات اصلا ، فلا بـد من الاشارة الى ان هذا الاستفتاء سيجري حصرا على القرارات التي اصـدرتها المجالس التشريعية اي على :

أ) قيام الدولة العربية المتحدة ،

ب) ترشيح رئيسها ،

ج) تفويض رئيس الدولة باصـدار دستور مؤقت يمارس بموجبه سلطانه ، لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

وقد اخرج بذلك عن موضوع الاستفتاء الدستور المؤقت نفسه . وبعبارة اوضح ، سوف لا يدعى المواطنون السوريون والمصريون الى ابداء رايهم في الدستور المؤقت نفسه ، بل في امـر التفويض بوضعه ليس الا . وهذا يعني انهم لا يكونون تجاه نصوص واضحة يطلب رايهم فيها ، فيعلمون مصير حياتهم الديموقراطية الدستورية وحقوقهم الاصلية وكيفية سير امور الدولة ، والى آخر ما هنالك من الشؤون التي تتضمنها الدساتير في سائر البلدان .

فالامر الواضح بهـذا الاقتراح هو ان الشعب سوف يدعى لابداء ثقته بفرد ومنحه حق تقرير مصير الشعب العربي القاطن في مصر وسورية وادارة زمام اموره مدة من الزمـن حتى صدور الدستور الدائم .

ونعتقد ان هذا الاصول المقترح الذي يستند الى المبادىء الفردية يتنافى مـع المبادىء الجماعية ، لا سيما في عصر لم يعد الافراد يتحكمون بالمجموع الا بنتيجة ثورة او اجتياح . ولسنا نحن بهذا الصدد ، وانما نحن جاهدون لتحقيق اهدافنا القومية العليا بالطريقة الجمـاعية المتقابلة مهما كانت الثقة عظيمة بالاشخاص المنتظر تسليمهم مقدرات البلاد .

ونحن نفضل ان يكون المواطنون في القطرين — عندما يدعون لابداء رايهم في الامور — ان توفر امامهم معالم الامور جملة وتفصيلا حتى يتحمل كل فرد مسؤولية الراي الذي يبديه في نصوص مكتوبة وجلية ، فلا يدعي يوما ما بانه سلم امره لزيد من الناس ، فهو غير مسؤول عما استنه زيد برايه المفرد .

٤ — يستنتج من كل ما سبق ان البلاد السورية والمصرية ستحكم — طيلة مدة تنفيذ الدستور المؤقت والى ان يوضع الدستور الدائم بوقت لم يحدده المشروع — بأسلوب لا يمكن ان نطمئن الى

انه سيكون ديموقراطيا ، لا سيما انه اشترط للحكم ان يكون رئاسيا . وعلى وجه العموم ، ستكون هذه الفترة من تاريخ البلاد لا حدود فيها لحقوق الافراد وواجباتهم ولا لكيفية ادارة الحكم الا بالقدر الذي يسمح به رئيس الدولة ويراه مؤتلفا مع المصلحة بمفرده دون ان يشاركه احد في تحمل المسؤولية العظيمة التي يجدر ان لا نلقيها على عاتق فرد واحد لا يمكن تصحيح خطأه — اذا حصل — الا بثورة وقلب نظام الحكم او ابعاده عن منصبه قسرا . وهذه هزات كبرى يجب علينا تجنب امكان حدوثها .

فالمطلوب ، اذن ، ابداء الراي في نظـام لا يقتصر باعتباره رئاسيا على منح رئيس الدولة صلاحية واسعة في ادارة شؤون الدولة ، بل يذهب بعيدا عن الديموقراطية الى حد تسليم شخص واحد مقدرات البلاد باعطائه صلاحية وضع الدستور (ويدخل بذلك تعديله) وهو يستطيع ان يكيفه على حسب رايه دون التقيد باية اسس او قواعد . وهذا الامر من الاهمية الكبرى بما لا يمكن قبوله اصلا . اذ انه دكتاتورية سافرة لم تجزها دساتير سورية المتتالية وابعدتها الدول الديموقراطية عن انظمتها الاساسية . وقد اثبتت سورية ، بصورة خاصة ، مقاومتها لها في التجارب المتكـررة التي وقعت فيها في الماضي القريب .

٥ — اما المرحلة الثانية المقترحة في المشروع فلنا ملاحظة على كل بند منها نوضحها فيما ياتي :

ا) المفروض ان واضعي المشروع قصدوا بالفترة الاولى ان تؤخذ موافقة الشعب على الدستور الدائم . ولكن ذلك يحتاج الى وضوح تام والى تحديد موعد لذلك ، والا فيكون القصد الضمني اطالة امد تطبيق الدستور المؤقت دون حد زمني واباحة استمرار حكم الفرد دون استشارة الشعب بحسب مشيئة رئيس الدولة وحـــده .

ب) المفهوم من الفترة الثانية ان القصـــد هو ان يجري في سورية مـــا جرى في مصر ، وهو ايجاد اتحاد قومي ينفرد الحاكم باختيار اعضائه ويسمح لمن يشاء منهم بترشيح نفسه للانتخابات العـــامة .

ولا بد لنا هنا من مقارنة الحالة في مصر عند قيام الثورة فيها وما قامت به من اعمال تخطت بها الوضع السائد اذ ذاك وتدرجت في تحقيق اهداف الشعب بعد ان نحت عن الحكم الاحزاب التي كانت

تتعارض مبادؤها مع ما نفذته الثورة في الحقل الداخلي وما سارت عليه من اتجاه سياسي . فالثورة في مصـــر اتت ضد الاحزاب والهيئات التي كانت مسيطرة اذ ذاك على الحكم وخلقت الآن تكتلا جديدا مؤمنا بالمبادىء وبالسياسة التي قامت عليها الثورة وسارت عليها . واما عندنا في سورية فالامر يختلف تماما عما هو في مصر . فالسياسة المتبعة في سورية هي سياسة الفئة الحاكمة او بالاحرى سياسة الاحزاب والهيئات المتجمعة . وما حققته سورية حتى الآن في الميادين الاجتماعية هو وليد التدرج بالاصول الدستورية والقانونية التي لم تحتج سورية الى ثورة كثورة مصر لتحقيقها ، اذ ان الاحزاب والهيئات المذكورة هي المبينة لهذا التقدم التحرري والناشطة في تسييره بنجاح . فالحاجة التي املت على اصحاب الامر في مصر وجوب ايجاد تكتل جديد تنصهر فيه مبادىء الثورة، لا حاجة اليه في سورية التي يوجد فيها هذا التكتل الذي اخذ على عاتقه بموجب الميثاق القومي توجيه الامور في سورية على السياسة التحررية داخلا وخـــارجا .

فاذا قصد واضعو المشروع تثبيت الامر في سورية على ما هو عليه ، فهذا لا يحتاج الى ايضاح جديد . واما اذا كان القصد هو ايجاد تكتل يحتاج الى عناصر موجودة في التجمع الحالي ويدخل عليه عناصر جديدة من التي كانت تقاوم هذا التجمع في تكوينه وفي سياسته على ما هو معلوم من حوادث السنين الماضية ، فهذا امر لا نستطيع اقراره على اي وجه ومهما كانت الاسباب التي يتذرع بها . اذ اننا لا يمكن ان نتصور ان البلاد تفيد من ادخال عناصر جديدة من التي سبق محاربتها لاسمى قواعد سياستنا التحررية ، وابعاد عناصر مؤمنة فيها وعاملة باخلاص ونشاط على تحقيقها بما يأتلف مع مصلحة البلاد العليا ويخالف مصلحة الاجنبي المستعمر .

ونحن وان كنا لا نعلم كيف وعلى اي اسس سوف تحقق فكرة الاتحاد القومي ، وهل ان المخاوف التي ابديناها يمكن حصول ما يسببها ، فاننا في الاصل نخالف من حيث المبدأ منح شخص او جماعة حق اختيار وانتقاء العاملين في النشاط الحزبي وحصر هذا النشاط بهم ، ونتمسك بمبادىء الديموقراطية التي تجيز التكتلات الحزبية التي يعمل على ايجادها المواطنون بكل حرية والتي ترحب بوجود معارضة ولا تجيز اطلاقا ان تطبق في سورية وعلـــى الاحزاب والهيئات التي قامت علـــى اكتافها النهضة التقدمية والسياسية

التحررية ما طبق في مصر على الاحزاب المعارضة لمبادىء الثورة . هذا اذا صح التجاوز عن المبادىء الاصيلة التي تعطي لكل جماعة حق التكتل والنشاط الحزبي .

ونحن نعتقد ان الشعب نفسه هو الذي يمنح ثقته لهذا الحزب او ذاك ويسلبها منه ، وهو الذي يختار بين العاملين في الشؤون العامة من يسلمه ادارة اموره ضمن الحدود الدستورية والقانونية المعروفة . واما ان يعهد الى فرد او جماعة الوصاية على الشعب من حيث تحديد حريته باختبار من يعملون في الحقل العام ، فهو ادعاء بعجز الشعب عن التقدير وحسن الاختيار وبكونه لا يزال قاصرا ومحتاجا الى وصي يرشده الى الصراط المستقيم .

واذا كانت الحالة في مصر حملت المسؤولين فيها على الانتقال من عهد الثورة وطراز حكمه الى عهد الاستقرار وتوطيد دعائم الحكم الديموقراطي على سنة التدرج ، واجازوا لانفسهم ايجاد ذلك الاسلوب الذي استبعد عن الترشيح للانتخابات من لم يرتضيه ، واقاموا اتحاداً قوميا يؤيد المبادىء التي قامت الثورة على اسسها، فنحن في سورية غير خارجين من ثورة ، واحزابنا وهيئاتنا السياسية المتجمعة هي التي دفعت سورية في هذه السياسة التحررية التقدمية الحالية ، كما ان الحياة الديموقراطية موطدة عندنا ولسنا في صدد الوصول اليها . فالحالة عندنا اجمالا وتفصيلا لا تشبه الحالة في مصر ولا تستدعي اللجوء الى تدبير استثنائي هو بحد ذاته مناف للقواعد والمبادىء الديموقراطية الحرة التي نتمسك بها باعتبارنا عاملين في سياسة تحررية تقدمية تنقل البلاد خطوة فخطوة الى الامام لا الى الوراء، والى استعادة ما حصل عليه الشعب من حقوق ديموقراطية موطدة .

ج) واما ما جاء في الفترة الثالثة بصدد الانتخابات التي تعقب وضع الدستور ووفقا لنصوصه ، فنستنتج منه على حسب الخطوط العامة للمشروع انها تجري في ظل قانون انتخابات لا يشترك الشعب مباشرة بواسطة ممثليه في وضعه . وفي ذلك من الغموض ما يشبه الغموض في اسس الدستور ووضع البلاد .

د) واما الفترة الاخيرة فيكتنفها غموض تام يتناول الاسس العامة التي ستوحد مرافق الدولة عليها . وهذا يتناول بالطبع ما له علاقة بالشؤون العسكرية والاقتصادية وغيرها . فنحن نرى ان الاجدر ان يعمد سريعا الى توحيد الجيشين او على الاقل ان يذكر

ذلك صراحة ، ونرى ان توضع الاسس العامة في توحيد الشؤون الاقتصادية في نفس الوقت الذي يتوحد فيه القطران سياسيا، سواء كان على شكل حاسم ينفذ مع تنفيذ التوحيد السياسي ، او على مراحل تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاوضاع في البلدين .

المراحل التنفيذية للوحدة كما اقترحتها

واننا حرصا على هذه الوحدة التي اقسمنا على العمل على تحقيقها — ونحن حريصون على البر بقسمنا — وحرصا على ان تكون هذه الوحدة خالية من الشوائب التي يمكن ان تصيبها سواء في البدء او في العمل المستمر ، وحرصا على ان يكون الشعب في البلدين مقدما على هذه الوحدة واسسها واضحة جلية لا تترك سبيلا للغموض والابهام ، وحرصا على ان يكون النظام الاساسي للدول العربية الجديدة نظاما ديموقراطيا تقدميا تحرريا لا يجعل الشك يتسرب الى النفوس بانه نظام يتخلى فيه الشعب عن مكاسبه في الحرية والديموقراطية ولا يترك المجال لدعاية المستعمرين بهذا الشان ، نرى ان تكون المراحل التنفيذية للوحدة التي نتقبلها بملء ارادتنا وحريتنا ، كما يأتي :

١ — يقرر مجلسا النواب في مصر وسورية ان تكون الوحدة اساسا لتوحيد القطرين .

٢ — تؤلف لجنة تضم ممثلين عن الجانبين لوضع المشاريع التالية :

(أ) مشروع اعلان الوحدة وتأسيس الدولة العربية المتحدة ،

(ب) مشروع دستور هذه الدولة على ان يحدد فيه : (١) نظام الحكم السياسي والاداري على قاعدة اللامركزية الواسعة . (٢) أسس الشؤون الاقتصادية والمالية والانمائية في كل قطر . (٣) قواعد توحيد الجيشين .

(ج) مشروع قانون انتخابات للمجالس التشريعية والمحلية .

(د) يعدل الدستور السوري والدستور المصري وفقا لاحكام كل منهما . (هـ) يقر المجلسان النيابيان مشروعي الانتخابات وتوحيد الجيشين . (و) تجري الانتخابات في وقت واحد في القطرين وتعتبر نتائجها استفتاءا على الدستور الجديد . (ز) يجتمع المجلس ويعلن تاسيس الجمهورية العربية المتحدة وينتخب رئيس الجمهورية .

(ح) يدخل الدستور الجديد في دور التنفيذ .

وختاما لا بد من الاشارة الى ان النص الذي قرأ في مجلس الوزراء يؤكد وجود تفويض من قبل الحكومة السورية لوزير

الخارجية ، في حين ان الامر لا يتعدى تكليف الوزير المشار اليه باستطلاع راي الحكومة المصرية بالحدود العليا والدنيا لنوع الرابطة بين البلدين .

ومن جهة ثانية ، نرى ان المشروع يجب ان لا يقتصر عرضه على مجلس الوزراء وحده ، بل على سائر الشخصيات السياسية المشتركة في التجمع النيابي الحالي الذي هو اساس ومرجع الحكومة السياسي ، وذلك رغبة في تبادل وجهات النظر قبل الاقدام على اتخاذ اي قرار في الموضوع .

واليكم تفاصيل ما دار في الجلسات المعقودة والتي كانت تحضرها الشخصيات التي اشتركت في اول اجتماع :

تعليق الوزراء على ملاحظاتي بشأن الوحدة.

١ـ عندما ابديت ملاحظتي بأن الاسلوب المقترح سلوكه لا يأتلف مع الدستور السوري ثار علي « علماء » الوزراء : الحوراني والعسلي والكزبري والكيالي ، وتبعهم الوزراء الآخرون ورئيس الاركان ، وكلهم يستند في حججه الى ان العمل هو « ثوري » اكثر منه « فقهي » . فسألتهم عن الداعي الى الاستعجال ، فأجاب رئيس الاركان بان ثمة خطرا يهدد البلاد لا نستطيع تداركه الا بالوحدة . فقلت بان الاخطار على حد اقوالكم معشر الضباط تتعاقبت على سورية منذ سنين عديدة وهي لا تزال سليمة ، فهل الخطر الآن اكبر من الماضي ؟ وما هو كنهه ومن اين مبعثه ؟ فلم يحر احدهم جوابا ، لكنهم ظلوا يرددون : الخطر كبير .

٢ـ ابديت اعتراضي على جعل نظام الحكم رئاسيا وابديت مخاوفي من ان يجر ذلك الى زوال الحكم الديموقراطي النيابي وصيرورة البلاد دولة يحكمها فرد بطريقة ديكتاتورية . ثم اضفت قولي بان هذا النوع من الحكم قد جرب في بلاد عديدة وفشل فيها كلها واودى بها الى الهاوية . فتطوع الوزراء بمجموعهم للرد على ملاحظاتي ، كل بدوره ، كانهم يتسابقون لتاييد المشروع باقوال تنقل الى الرئيس العتيد فيرضى عنهم سلفا . وفي جملة ما اوردوه ان الولايات المتحدة يحكمها رئيس يتمتع بنفس السلطات المقترحة . فاجبتهم بان سلطات الرئيس الاميركي واسعة ولكنها على اي حال محصورة في نطاق الجيش والسياسة الخارجية وبعض الامور الاخرى ، في حين ان كل ولاية مستقلة في شؤونها بادارة حاكم تتناول سلطاته جميع الشؤون ، عدا تلك المنوطة بالحكومة المركزية . وقلت ان سلطة الرئيس نفسه مقيدة في بعض الشؤون بموافقة مجلس

موافقون ، في حين ان احد الذين اشرفوا على الاستفتاءين اللذين جريا في سورية في ١٩٤٩ و ١٩٥٣ اكد لي ان عدد المشتركين في الاول لم يتجاوز ١٥٪ من المسجلين وفي الثاني لم يتجاوز ٥٪ . حتى ان مجلس الوزراء الذي كلف ، برئاسة الامير عادل ارسلان ، بتدقيق الارقام الواردة من المحافظات وجد ان مجموع تلك الارقام يفوق عدد الناخبين انفسهم ، فاضطر الى تنقيص عدد الناخبين الى ٩٨٪ !

واضفت قولي بأن اكثرية الاهلين لم تصل بعد الى الحد الذي يؤهلها ابداء الراي في الدستور . فهي تؤخذ بالعاطفة وتنساق مع التيار ، فتصوت بالموافقة على اي دستور يعرض عليها . وهذا يعني ان المكلف بوضع مشروع الدستور يستطيع املاء ارادته وتكييف نظام الحكم القادم على حسب ميوله واتجاهاته . ورجحت فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تعكف على وضع الدستور ، فيشترك في هذه الصياغة من لهم خبرة واطلاع وتنصهر الآراء والنظريات المتعددة بصيغة اقرب الى مشيئة الشعب .

ولم تجد هذه الملاحظات فتيلا . وزاد التحمس والاندفاع في ابداء محاسن نظام يضع اسمه شخص حاز على ثقة مجموع الشعب .

٤ ــ ابنت ان الاتفاق المعقود بين البيطار والرئيس عبد الناصر لا ينص على كيفية التصديق على الدستورين ، المؤقت والدائم ، سواء من حيث عرضهما على جمعية تأسيسية او مجلس نواب ، او باستفتاء شعبي . وهذا يدل على ان النية منصرفة الى اعتبارهما نافذين منذ صدورهما ، دون الرجوع الى اية هيئة ، مما يجعل هذا العمل اكثر جراة وخروجا على قواعد الديموقراطية .

وجوابا على بياناتي ، لم يتورع احد من الوزراء من الرد عليها ، كل على طريقته . لكنهم كانوا مجمعين على ان كل الخير في المشروع المقدم الذي استمرت المباراة في تعداد ميزاته وفضائله .

٥ ــ ثم وصل بنا البحث الى تكوين الاتحاد القومي ، فسألت الحاضرين عما يقصد به : هل هو جمع الامة كلها في صعيد واحد او إختيار اللائقين بالعمل السياسي وجمعهم في منظمة واحدة ، وما هو السبب في الغاء الاحزاب السياسية؟ فانبرى العسلي الى تبيان مضار الاحزاب وكيف انها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها ، وكيف كانت الحكومات تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية ومن

سيطرة هذه الاحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها . ثم عدد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الاحزاب ونوابها التي لا صلة لها بالامر العام ، بل كانت ترمي الى غايات خاصة ومنافع شخصية . واسهب الحوراني في تأييد العسلي وايضاح فكرته الرامية الى الاستغناء عن الاحزاب والحزبيات بكل شدة والحاح . وتبعهما سائر الوزراء ، كأن الاتفاق كان معقودا سلفا فيما بينهم ، او كأن الامر لا يخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيها وراح يؤديه بكل امانة ودقة .

فاجبتهم بأن الامور اذا كانت جرت في سورية على الوجه السيء الذي ذكروه ، فمرد ذلك الى سوء قيامهم بقيادة احزابهم وسوء تفهمهم فكرة الحزبية السامية وتفسيرها بانها اداة لتوزيع الوظائف والمنافع على المنتسبين اليهم . وقلت له انهم اجرموا بعملهم هذا ، ليس بحق بلدهم فحسب ، بل بحق فكرة الحزبية نفسها . فجعلوا الناس لا تنظر اليها الا نظرتهم هم اليها . لذلك فما هم جديرون بتسلم الامور العامة ، لان البلاد سوف يكون لها مجالس نيابية على كل حال . فاذا كانوا سيستمرون على سلوك هذه الطرق والوسائل في اكتساب عطف النواب والناس وتاييدهم ، فانهم سيسيئون في المستقبل كما اساءوا في الماضي . واما الاتحاد القومي فلن يقف في طريقهم ، وسيستعملون مع اعضائه نفس الاسلوب لكسب تأييدهم في سبيل تسلم دفة الامور والحفاظ عليها .

واضفت الى ذلك قولي بأن احدا لا يستطيع اقناعي بأن فكرة الاحزاب هي فكرة مغلوطة او بائدة ، لان الشعب منقسم بطبيعته الى اتجاهات سياسية او اجتماعية لا يمكن انكارها . اما جمع الامة كلها في صعيد واحد ، فأمر ظاهره خير ، لكنه فاشل عند التطبيق . وذلك ان تلك الاتجاهات لا بد من ظهورها حتى ضمن الحزب الواحد او في الاتحاد القومي ، وهي تؤدي الى انقسام داخل التكوين الواحد . ثم ما الضرر من بقاء الاحزاب تعمل علنا وصراحة ، فينضم اليها كل من يرى في مبادئها واتجاهاتها تطابقا مع ميوله وعقيدته ، ثم تختار الامة في كل انتخاب نيابي النائب بحسب عقيدته وشخصيته وسمعته . وهكذا تنتقل هذه الاتجاهات المتباينة الى مجلس النواب ، حيث يعلن كل فريق رايه الواضح في كل امر . عندئذ تفوز الاكثرية في رايها وتتحمل مسؤولية التوجيه في البلاد .

واما اذا جرت الانتخابات علـى طريقة الاتحاد القومي ، كما جرت في مصر ، حيـث استبعد الحكام من لم يرضوه مرشحا ، فان الفوز معقود حتما لانصار الحكومـة . وبذلك لا يستطاع الادعاء بان ثمة انتخابا صحيحا قد جرى ، بل ان الحكومـة اختارت بنفسها من سيراقبها ويحاسبها . فهل هذه هي الديموقراطية التي تدعون ؟

ولم اكن لاتصور الموقف الذي وقفه رجل كأكرم الحوراني من هذا الموضوع ، وهو الذي امضى شبابه في الحزبيـة الضيقة وبنى مجد اسمه على دفاعه عـن الحريات ومواقفه المتعددة في المجالس النيابية ، حيـث كان الاتهام بالمخالفة الدستورية يجري على لسانه ويلصق بكل وزير لمجرد مخالفة قانونية بسيطة ، صحيحة كانت ام مختلقـة .

واما العسلي ، فكان يضرب على الطاولة بيده الغليظة حتى كاد يكسرها ، وهو يقسم الايمان المتنوعـة بان رجالات الاحزاب ، وهو في مقدمتهـم ، اساءوا التصرف بحزبياتهـم ، وان ما تعانيه البلاد وما سوف تعانيه ليس الا نتيجة تلك التصرفات اللعينة !

ولحق الوزراء برئيسهم وبالحوراني في التأييد والدعم . وكنت انظر الى كل واحد مـن هؤلاء الذين قدر الله لهم ان يكونوا سادة الحكم في هذا الزمن . ثم تذهـب بي الذاكرة الى مطاردتهم النواب المستقلين لارغامهم على الانتساب الى حزبهم ، وكيف كانوا يهددون النائب المتردد او الرافض ، او يعدونه بالمنافع وبتأييدهم له في هذا الطلـب او ذاك .

ثم التفـت الـى الحورانـي متسائلا عن سبب دفاعي عن الاحزاب ، في حين انـي لست منتسبا الى احدها ، فضحكت وقلت له : « جريا علـى خطتكـم في الماضي » ، واضفت قولي هازئا : « ولانكم لم تقبلوني في حزبكـم ! » فاجـاب : « استغفر الله . لنا الشرف ! » وكان يدور في خلـد الوزراء ، بدون شك ، ان تحمسي للدفاع عن الاحزاب ناشيء عـن انني كنت مزمعا على تأليف حزب جديد ، في حين ان تشبثـي بتأليفه كان جوابا على سعيهم الى عدم السماح لغير المنتسبين الى حزب بالاشتراك في الانتخابات النيابية القادمـة .

لكن الحقيقة كانت ان الرئيس عبد الناصر اشترط على الضباط الذين ذهبوا الـى القاهرة لمطالبته بتحقيـق الوحدة ان ينسحب الجيش من السياسة ، وان يؤلـف اتحاد قومي . وقد نال الرئيس

المشار اليــــه بغيتـــه بهذين الشرطين اللذين اسرع الضباط الى قبولهما . فهما يمكنان النظـــام الجديد من العمل بحرية ، دون ان يقف في وجهه ضبـــاط طموحون او مدنيون حزبيون . وهكذا ضرب عبد الناصر عصفورين بحجر واحد ، او بالاحرى اصاب منشأ عدم الاستقرار في سورية اصابة قاتلة .

اثر ملاحظاتي على الوزراء ثم على عبد الناصر

ولا ريـــــب في ان الملاحظات التـــي ابديتها اثرت في نفوس الحاضرين . كما كان لها ، عند نقلها الى الرئيس عبد الناصر ، الاثر الظاهر في المشاريع التي قدمها الينا عند اجتماعنا معه في القاهرة . الا ان الوزراء ما تزحزحوا قيد انملة عن النص الذي جاء به البيطار من مصر ، لا ايمانا منهم بأفضليته كما هو ، ولكن خوفا من ان يبدو منهم ما يزعج خاطر المصريين فيقصونهم عن المناصب .

وهذا الذي سردته حتى الان لـــم يدر في جلسة واحدة ، بل في الجلسات العديدة التـــي كان يعقدها رئيس الجمهورية في قصره ، يوما بعد يوم ، ويحضرها رئيس مجلس النواب والضباط الخمسة ، بالاضافـــة الى الوزراء .

القوتلي يطرح قضية العفو عن عدنان الاتاسي ورفاقه

وفي احدى هذه الجلسات اقترح احد الوزراء ان تعلن الوحدة في نفس اليوم الذي يجتمع فيه اعضاء حلف بغداد في انقرة . وبعد اخذ ورد ، تقـــرر ان يؤخذ رأي مصر في الامر . وجـــاء الجواب في اليوم التالي بأن الافضل ان لا تتخذ خطوة يمكن اعتبارها تحد لاحد . فصرف النظر عن الاقتراح . وفي آخر جلسة قال القوتلي بعد مقدمة طويلة : « لقد ضحيــت بمركزي وتنازلت عن رئاســة الجمهورية ، فاريد منكم ايها الاخوان هديـــــة مقابل هذا التنازل » . فاشرأبت الاعناق نحوه لمعرفـــــة كنه البدل الذي يطلبه القوتلي . ثم اردف قائلا : « زارني اليوم فخامة هاشم الاتاسي ، فابكاني حزنه وقلقه على ابنه عدنان المحكوم عليه بالاعدام ، ثم استبدل بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد طلب الي ان تكون فاتحـــة العهد الجديد صدور العفو عنه وعن رفاقه » . ثم اسهـــب القوتلي في الموضوع مكررا ومعيدا مظهر الحزن العميـــق بتنهدات محرقة ، كأنه يقوم بدور تمثيلي في رواية محزنة . ثم بعد الانتهاء من الاخراج ، بدأ بسؤال الحاضرين عن رايهم . فاجاب الحوراني والعسلي بالموافقة ، اما انا فقلت اني ارى ان لا يرفـــق اعلان الوحدة بهذا العفو ، بل يترك للمستقبل . واما الوزراء الاخرون ، فاجابوا بالموافقـــة ، عدا الكلاس الذي كان جالسا بين الضباط وهم يتهامســـون معه ، والذي اعلن بصوت

جهوري قائلا : « اذا قرر مجلس الوزراء العفو ، فاني مستقيل هذه الساعة من الوزارة » . واما البزري ورفاقه الضباط ، فأظهروا اشمئزازهم من اقتراح الرئيس . ولما طلب اليهم رأيهم اجابوا بان الوقت غير مناسب . واسهب البزري في ذكر الاثر الذي سيتركه حتما هذا العفو الذي يرافق اعلان الوحدة ، فضلا عن التفسيرات والتأويلات المتعددة التي سيقابل بها مما يترك مجالا للظن بان سياسة الدولة الجديدة هي مغايرة للسياسة التي كانت تتبعها سورية ، الى آخر ما هنالك من المبررات لعدم الاقدام على اي عمل من شأنه فتح السبيل امام تخرصات الاعداء .

لكن القوتلي عاد الى الاصرار على ضرورة العفو من الوجهة الانسانية عن ولد بلغ حزن والده عليه مبلغا عظيما . وقال ان هاشم الاتاسي قدم للبلاد خدمات جلى تؤهله للمطالبة بمكافأة تبرىء جرحه وتشرح صدره .

ثم وقف الرئيس وقال اني ساترككم تتدارسون الامر ، واني انتظر قراركم في غرفتي . وخرج من قاعة الاجتماع .

ودار الحديث بين الحاضرين مجددا . وتشبث كل برأيه ، عدا الحوراني الذي عاد الى صف المعارضين . ولما رأى الوزراء ان الضباط مصرون على رأيهم ، سكتوا بدورهم . وكلف الحوراني والبزري وانا بابلاغ الرئيس رفض طلبه ، فذهبنا اليه وقلنا له ان المجلس اتفق على ان الظرف غير ملائم لتحقيق الرغبة التي ابديتموها . ولم يجب القوتلي الا بلا حول ولا قوة الا بالله ، وكأني به رمى عن كتفه هذا الحمل . ولست ادري اذا كان القرار اغضبه فعلا ، ام انه خفف عنه عبء مواجهة الاتاسي بوضع مسؤولية رفض طلبه على عاتقنا .

ثم عدنا الى المذاكرة في موضوع الوحدة ، فاشار الرئيس بكتابة محضر بنتيجة الابحاث . فكتبه العسلي ودفعه هو والحوراني الي لتوقيعه . فقلت اني مخالف لما قررتموه ومتحفظ بالملاحظات التي ذكرتها ودونها السيد (؟) لكنني لا اريد ، من جهة ثانية ، ان احدث ازمة سياسية باستقالتي من الحكومة في هذا الظرف ، ولذلك فاني اوقع هذا المحضر متحفظا . والله اسأل ان يبدد في المستقبل تشاؤمي وان يحقق الفوائد التي عددتموها . ووقعت المحضر وتبعني الجميع بالتوقيع ، لكن بدون رأي متحفظ . وفي الفترة التي مرت على الوزراء وهم يوقعون المحضر خطر في بالي ما قلته في آخر

الكلمة التي القيتها في مجلس النواب على اثر فوز القوتلي برئاسة الجمهورية ، وهو الدعاء الى الله تعالى ان يحفظ سورية . وها قد تحقق تشاؤمي فزالت سورية من الوجود برئاسة القوتلي !

وقبل ان ننهي الاجتماعات ، جرى البحث فيمن سينوب عن الحكومة بالذهاب الى القاهرة وتوقيع محضر الوحدة . واقترح احد الوزراء ان يكون الوفد مؤلفاً من الوزراء الذين يرغبون في السفر الى القاهرة ، فوافقت على هذا الاقتراح ، على ان لا يتجاوز العدد ثلاثة وزراء . لكن الرئيس قال : « لا . يجب ان نذهب كلنا ! » فقلت : « وهل يصح ان تنتقل الدولة بمجموعها في طائرة واحدة وتترك البلاد بلا حكومة ؟ » فقال الحوراني : « ابقى انا » . وقال السراج : « وانا » . فتقرر في النهاية العمل بهذا الراي ، بانتظار راي القاهرة . ثم انفرط عقد الاجتماعات .

وكان الحوراني رئيس مجلس النواب ، في هذه الفترة ، يؤجل جلسات مجلس النواب ، مرة تلو مرة ، فلم يعقد المجلس اية جلسة طوال هذه المدة . فلا الحوراني دعا النواب الى الاجتماع ، ولا النواب طلبوا عقد اجتماع ، للاستماع على الاقل الى بيانات الحكومة عما تجريه من ابحاث ومفاوضات مع مصر . فكأن الخور وضياع الامل سادا افكار ممثلي الامة . فكانوا يشاهدون النزع الاخير لبلدهم ، وهم فاغرو الفم .. مشدوهون .

سفر الوفد السوري الى القاهرة لتوقيع اتفاق الوحدة

ومضت فترة يومين دون حدوث اي جديد . وفي مساء الخميس في ١٩٥٨/١/٣٠ قيل لي عند عودتي الى الدار ليلا بان اللواء البزري مر في الساعة التاسعة فلم يجدني ، فقال انه سيعود الليلة . لكنه لم يأت ، بل هتف قبيل منتصف الليل قائلا ان السفر تقرر في الصباح الباكر . فحزمت امتعتي وتهيأت للرحيل ، الى ان جاءت سيارة عسكرية نقلتني الى دار رئيس الجمهورية ، حيث توافد الوزراء . ثم امتطينا السيارات الى مطار المزة ، حيث ركبنا طائرة عسكرية اقلعت بنا في الساعة ٦،٤٠ . وكان القوم فرحين مستبشرين الا انا . اذ كنت كمن يساق الى عمل شاق .

وعندما حلقت الطائرة لاحظت انها تطير باتجاه الشرق الجنوبي ، وليس الغرب ، حيث الطريق الجوي المألوف . فسألت عن السبب فقال البزري : « اننا نخشى ان يتعرض اليهود لطائرتنا بسوء ، فيقضون على الحكومة السورية باسرها » . فقلت في نفسي ليتهم يفعلون . واضاف البزري قائلا بان الاحتياطات اتخذت وسوف

نطير فوق الاردن والسعودية . وهكذا امتدت بنا الرحلة اربع ساعات ، حلقنا فيها فوق السهول والوديان . واذ بنا نشاهد في اقصى اليمين مدخل خليج العقبة ، ثم البحر الاحمر ، ثم سهول ووديان ، ثم القاهرة .

وهبطت الطائرة في مطار الماظه العسكري ، فاقبل الرئيس عبد الناصر يستقبل القوتلي . فتعانقا ، والدموع تسيل من العيون — دموع الفرح بالعرش الجديد ، ودموع الاسى لفقدان كرسي الرئاسة . واختلط الحابل بالنابل . وتعانق الوزراء ، وكل يبارك لزميله الخطوة الجريئة . وكنت اشعر بان كلمات التهنئة التي وجهت الي كانت ممزوجة بشيء من الحقد والبرود .

وركب كل واحد منا سيارة خاصة اوصلتنا الى قصر القبة ، حيث اختلى الرئيسان . وبقينا نحن مع الوزراء المصريين نتناول القهوة والمرطبات في جو مشبع بالفرح والسرور . ثم قيل لنا ان الاجتماع المشترك سيعقد في قصر القبة في الساعة السابعة مساء ، فانصرف كل منا الى ناحية . اما انا فذهبت الى دار سفيرنا السيد عبد الرحمن العظم في حي الدقي ، حيث قررت الاقامة بدلا من قصر القبة الذي حل به الرئيس والوزراء السوريون .

واستوضحت من مضيفي عن الحال في القاهرة وعما يعلمه بشأن الوحدة ، فروى لي اخبار الاجتماعات التي عقدها الضباط مع الرئيس عبد الناصر واشترك في آخرها صلاح البيطار . وكانت هذه الاخبار لا تخرج عما كان وصل الى علمنا . ثم جاء للسلام علي فريق من ابناء عمي ، فوجدتهم مستبشرين فرحين . ولما سألتهم عن سبب هذا الشعور ، قالوا ان البلاد سوف تتخلص من البعثيين الاشتراكيين ومن التجمع . فقلت لهم بانني اشك في امكان ابعاد هؤلاء عن الحكم القادم . وعلى فرض تحقق ذلك ، فهل يعادل التخلص من اخصامهم السياسيين زوال دولتنا واستقلالنا وحرياتنا ؟ لكن العداء في نفوسهم ضد الاشتراكيين كان يحجب عن عيونهم رؤية الحقائق مجردة .

وفي الموعد المحدود حضرت الى قصر القبة ، فوجدت الرئيس القوتلي والوزراء كلهم منتشرين في الشرفات المحيطة بالقصر ، يلتمسون دفء الشمس وينتظرون صدور ارادة الرئيس عبد الناصر للمثول لديه . وبعد مضي نصف ساعة ، ادخلنا القصر يتقدمنا القوتلي . فسلمنا على عبد الناصر وتوجهنا مع الوزراء المصريين

الى قاعـــة فسيحـــــة توسطتها مائدة طويلة . وجلس الرئيسان متقابلين في منتصف الطـــاولة ، وجلس الوزراء المصريون الى يمين عبد الناصر ويساره ، بينما احـــاط الوزراء السوريون بالقوتلي . وتبارى الرئيسان بذكر مجـــد العرب وتاريخهـــم ، واشادا بمدح الاجداد . وكانت العروبـــة والوحدة المسألتين اللتين ترددتا على لسانهما بدون حساب .

وكنت اتذكر ، وانا اسمع كلام الرئيس عبد الناصر ، ما كان يردده في ١٩٥٥ من ان مصـــر ليست مستعدة بعد لتقبل الوحدة ، وكيف كان يرفض المشروع الذي قدمتـــه اذ ذاك بتوحيد الجيشين وتنسيق اعمال وزارات الخارجية وربطهما بقيود صميمية ، والكلام الذي قاله لصبري العسلـــي في مطلـــع العام المنصرم من ان مجيء الوفد السوري الى القاهرة لبحث اسس الاتحاد الفيدرالي سابق لاوانه لان مصر لم تزل بعيدة عـــن تقبل فكرة الاتحاد ! اما الان ، فحمدت الله في قرارة نفسي على ان مصر فتحـــت عيونها منذ العام الماضي واصبحـــت تنظر الـــى الوحدة ، لا الاتحاد فحسب ، بعين الرضى والارتياح !

ثم تسابـــق الوزراء المصريون والسوريون ، كل بدوره ، في تبيان محاسن الوحدة وتعداد حسناتها .

مشروع الدستور المؤقت

واستمر الاجتماع اكثر من ثلاث ساعات لم يبق في ذاكرتي ما جرى فيه من حيـــث التفصيل . غير اني اذكر ان الرئيس وزع على الحاضرين صورة عـــن الدستور المؤقت وصرح بانه يعرضه علينا لبيان الراي . وكان عنوانه : « الدستور المؤقت للدولة العربية » .

الباب الاول : الدولـــة العربيـــة

مادة (١) : الدولـــة العربيـــة جمهوريـــة ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامـــة العربيـــة .

مادة (٢) : تتكون الدولة العربية من جمهوريتي سوريا ومصر .

مادة (٣) : الجنسية في الدولـــة العربية يحددها القانون . ويعتبر عربيا كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع العربي

مادة (٤) : التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع العربي .

مادة (٥) : ينظم الاقتصاد القومي وفقـــا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء

العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة (٦) : الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة (٧) : العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة (٨) : العرب لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة (٩) : لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة (١٠) : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (١١) : الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة (١٢) : الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للعرب والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

مادة (١٣) : الانتخاب حق للعرب على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

الباب الرابع : نظام الحكم

الفصل الاول

مادة (١٤) : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : المجلس التشريعي

مادة (١٥) : ينشأ مجلس يسمى المجلس التشريعي يشكل من مائة وخمسين عضوا على الاكثر .

مادة (١٦) : اعضاء المجلس التشريعي غير قابلين للعزل ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة (١٧) : يشترط في عضو المجلس التشريعي ان يكون من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة (١٨) : يختص المجلس التشريعي بالنظر في مشروعات القوانين ولا يصدر قانون الا اذا اقره هذا المجلس .

مادة (١٩) : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى المجلس في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر . واذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة (٢٠) : انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون

ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة (٢١) : لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة (٢٢) : يتولى المجلس التشريعي مراقبة اعمال الوزراء عن طريق توجيه الاسئلة ومناقشة المسائل العامة التي تدخل في حدود اختصاصهم وابداء الرغبات والاقتراحات في شأنها .

مادة (٢٣) : تجب موافقة المجلس التشريعي على المسائل الآتية :

١ ــ عقد قرض او الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة لسنة او لسنوات مقبلة .

٢ ــ الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٣ ــ الحساب الختامي لميزانية الدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٤ ــ اعلان الحرب .

٥ ــ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية .

٦ ــ اعلان حالة الطوارىء .

مادة (٢٤) : مقر المجلس التشريعي مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة (٢٥) : جلسات المجلس التشريعي علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او ثلاثة من اعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة (٢٦) يكون للمجلس التشريعي لائحة تتضمن حقوق الاعضاء وواجباتهم والاعمال المحرمة عليهم والقواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم كيفية اداء المجلس لاعماله . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز تعديلها الا بموافقة المجلس التشريعي . ويكون لهذه اللائحة قوة القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة (٢٧) : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

مادة (٢٨) : اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه اناب عنه احد الوزراء بعد موافقة المجلس التشريعي عليه .

مادة (٢٩) : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة الجمهورية .

مادة (٣٠) : يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

مادة (٣١) : يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ

السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء .

مادة (٣٢) : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيضها ، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة (٣٣) : رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

مادة (٣٤) : القوات المسلحة في الدولة العربية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها وأمنها .

الفصل الرابع : القضاء

مادة (٣٥) : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة (٣٦) : يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة (٣٧) : جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الآداب .

مادة (٣٨) : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة (٣٩) : مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية .

مادة (٤٠) : يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة (٤١) : لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ؛ ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء المجلس التشريعي .

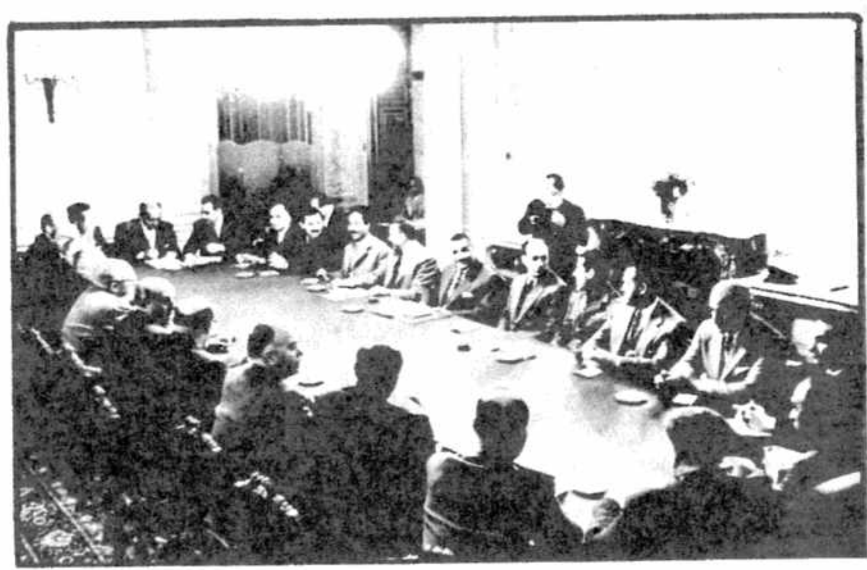
مادة (٤٢) : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة (٤٣) : كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا او في مصر عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها. ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة (٤٤) : لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة (٤٥) : الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر



في هذه الجلسة التاريخية تم الاتفاق على مشروع الوحدة بين مصر وسوريا، باسم الجمهورية العربية المتحدة، وجلس الوفدان السوري والمصري وجها لوجه يتوسطهما من الجانب السوري شكري القوتلي وخالد العظم وصبري العسلي، ومن الجانب المصري جمال عبد الناصر وزكريا محي الدين وعلي صبري.

(الوحدة) من عهد [illegible]

بعد انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ كان في الـ[illegible]

جيش عبد الناصر ان يعيد الوحدة بواسطة

[illegible] يعمل مع النحلاوي كان يعمل مع بعض الضبا[ط]

ولما فشل النحلاوي ومعاونوه كالهندي والرفاق

[illegible] الالوية على السير باتجاهه وقرر اولئك

اقصاء النحلاوي ورفاقه عن القيادة وابعادهم عن [illegible]

عدد من الضباط فرصة لمحاولة اعلان الوحدة

و[illegible] بالسفير عبد الحميد غالب في بيروت كما اوضحت [illegible]

في دمشق بمطلع عام ١٩٦٢ وحكمت على الضباط

الاعدام .. غير ان القواد المعارضين للوحدة

[illegible] عن الوقوع بشر تلك المؤامرات غير انه

[illegible] في صفوف الضباط بحيث لم يعد هينا

اعلان رفض الوحدة رفضا قاطعا و[illegible]

[illegible] المتلونين وتردد ذكر الوحدة لغاية [illegible]

اضحى رئيس الجمهورية ناظم القدسي من [illegible]

يستبعد فيه الوحدة وكذلك [illegible] !!

[illegible] ثم جاءت وزارة بشير العظم ولم

[illegible] اسم مصر بالصفة حبيبة وشقيقة و[illegible]

[illegible] والاوصاف .

الأمور مناطة بالغموض والابهام من صدر [illegible]

سياسية [illegible] [illegible] ..

على هذه الصفحة والتي تليها نموذج من مذكرات العظم، كما كتبت بخط يده.

... [illegible] ... / ... [illegible]

الدين البيطار / عبد الكريم [illegible] / عبد الوهاب حومد

جندي / محمد مبارك / منصور الاطرش / ميشيل

...يه غانم .

...آت هذه الاستقالات وانا في بيروت فقررت العودة

...يثه مع الاصدقاء . ودعاني رئيس الجمهورية للغداء عند

...ن الشؤون العامة دون ان يفصح لي بتصميم رأيه

...ب نية ان تضع اللجنة مشروعاً للوحدة ليعرضه

لذلك دعانا رئيس الجمهورية للشاي عنده وكنا بهـ

...سل ، سعيد الغزي ، بشير العظمة ، اكرم حوراني /

...نذ اصطدم النقاش بيننا وبين صلاح البيطار ه

...الخ ، والغزي . ولم افهم من الضبط ماذا

...صول الى نتيجة ايجابية ام انهم يريد الحوار

واعلن بعض اعضاء اللجنة رفضهم الاشتراك

...ها في اللجنة عندما دعي القدسي اعضاءها الى

...م يحضر سوى عدد لا يتجاوز السبعة . وصرف

...نظر .

غير انه بشير العظمة ظل يطلق البيانات والتصاريح

...لة ايام وزارته حتى صفعه عبد الناصر بتوبيخ بارد

...مظاهره بتلك الفترة ما اسموه (الخماسي الناصـ

...نع د القاسم وعبد الوهاب حومد وراتب حسامي

عبد الصمد الفتيح .



الصورة التاريخية لاعلان الجمهورية العربية المتحدة من شرفة قصر الرئاسة بدمشق في ١٩٥٨. جمال عبد الناصر وشكري القوتلي يرفعان يديهما المتشابكتين تحية للجماهير، ووراءهما خالد العظم وصبري العسلي.

الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر .

مادة (٤٦) : يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات رئيس الجمهورية .

مادة (٤٧) : يجري الاستفتاء على هذا الدستور المؤقت يوم ...... من شهر ...... سنة ١٩٥٨ .

مادة (٤٨) : يجري استفتاء لرئاسة الجمهورية يوم ...... من شهر ...... سنة ١٩٥٨ . ويباشر رئيس الجمهورية مهام منصبه من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة (٤٩) : يشترك في الاستفتاء كل من له حق الانتخاب في كل من سوريا ومصر وفقا للقوانين المعمول بها في كل منهما . وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء في كل من سوريا ومصر على حدة .

مادة (٥٠) : يعمل بهذا الدستور المؤقت من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي . ويتولى رئيس الجمهورية اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء الذي يجري بذات الطريقة المتبعة بالنسبة للدستور المؤقت . وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء في الجمهورية العربية .

ملاحظاتي على الدستور المؤقت

والقيت نظرة عاجلة ابانت لي ان هذا المشروع يختلف عما جاء في محضر اجتماع عبد الناصر — البيطار ، وان فيه كثيرا من الامور التي طلبتها بدلا عن المثبتة في ذلك المحضر . فطلبت تأجيل البحث لكي يتسنى لنا دراسة المشروع دراسة مستفيضة ، فاجيب طلبي .

ولا بد من الاشارة الى الروح السمحة التي كان الرئيس عبد الناصر يتقبل بها ما يرد من اوجه النظر المخالفة لرايه ، فيناقش الامر بهدوء وبرغبة ظاهرة في اقناع مخاطبه بلهجة رقيقة والبسمة تعلو شفتيه . فقلت في نفسي : ليت زملائي يجرؤون على بيان رايهم الصميمي بعد ان لمسوا الجو الودي الذي كان يسود الاجتماع ، فيعبرون عما يخالج ضميرهم دون خوف ووجل . لكنهم لم ينتهزوا الفرصة وظلوا صامتين يهزون الراس تاييدا لما يقوله الرئيس عبد الناصر . ولم يشذوا عن هذه الخطة الا عندما اعلن الرئيس المشار اليه ترجيحه الاستغناء عن كلمة « الوزير » والاستعاضة عنها بسكرتير عام . فهب الوزراء كلهم وفي مقدمتهم القوتلي معترضين على هذا اللقب المستبدل . فضحكت وقلت بأني

اخالف القواعد المألوفة بأن يكون اعضاء الفريق الواحد منسجمين بحيث لا يخالف احدهم ما يقوله المجموع . فانا اؤيد فكرة الرئيس عبد الناصر ، خلافا لراي رئيس جمهوريتي . اذ انني اشعر بأننا اصبحنا فريقا واحدا ولم نعد فريقين . الا ان الرئيس عبد الناصر لم يشأ التشبث برايه ، فالقى في فم الوزراء المعارضين لقمة الهتهم عن سائر اللقم التي احتفظ بها لنفسه . وهكذا وافق على استبقاء لقب « الوزير » ، فنزل كلامه رطبا على نفوس وزرائنا، واستراحت ضمائرهم . صحيح انهم اضاعوا شخصية الجمهورية السورية واستقلالها ، لكنهم ربحوا منصب الوزارة واحتفظوا لوطنهم ولاولادهم واحفادهم بهذه الغنيمة الغالية !

واستأنفنا البحث في اليوم التالي بعد ان كنت قضيت الليل في درس المشروع الجديد . ومما استرعى انتباهي :

١ — ما جاء في المادة الاولى من الاقتصار على نعت الدولة العربية بالديموقراطية فحسب ، دون ما كان ذكر سابقا من انها رئاسية . والامر لم يختلف في الجوهر لان المادة (٣٠) ذكرت ان الرئيس يسمي الوزراء ويعزلهم .

٢ — ما جاء في المادة (٦) من ان الملكية الخاصة مصونة وبانها لا تنزع الا مقابل تعويض عادل .

٣ — ايجاد مجلس تشريعي يختار الرئيس اعضاءه من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

٤ — يجري الاستفتاء على هذا الدستور يوم (لم يذكر) من شهر (لم يذكر) سنة ١٩٥٨ .

٥ — يتولى الرئيس اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء .

٦ — خلو المشروع من ذكر الاتحاد القومي .

ورايت عدم اعادة الاعتراضات التي سبق ان ابديتها في دمشق ، اذ انها ولا ريب عرضت على الرئيس واطلع عليها ولم ياخذ باكثرها . ولذلك حصرت ملاحظاتي على النقاط التالية :

اولا : طلبت المباشرة باجراء انتخابات نيابية جديدة بدلا من اختيار بعض النواب الحاليين في القاهرة ودمشق لاملاء مناصب المجلس التشريعي ، فدار جدال طويل لم يؤيدني به احد من زملائي السوريين .

ثانيا : طلبت تحديد المدة بين الدستور المؤقت والدستور النهائي بما لا يتجاوز الشهر فوجم الرئيس وقال : « شهر واحد ؟ » فقلت : « نعم . هذا ما اتفقنا عليه بدمشق . » ونظرت الى الزملاء مستنجدا بهم ، فاطرقوا برؤوسهم الى الارض وظهرت بلاغتهم في السكوت . فقال الرئيس : « فترة الانتقال دي مش ممكن تكون اقل من خمس سنين . لربما عشرة . » ولم استطع ، رغم الاعتراض الملح ، ان اثني الرئيس عن رايه ، فانهيت ملاحظتي بالتصريح بأن بقاء النواب الحاليين مدة طويلة قد تمتد على راي الرئيس عشر سنين لا يأتلف مع موجبات الحياة الديموقراطية الصحيحة التي توجب الرجوع الى الشعب في مدة لا تتجاوز اربع سنين او خمس . وقلت اني اصر على ان حرمان البلاد من مجلس نيابي منتخب لا يلاقي من سورية قبولا حسنا !

وكان زملائي السوريون ينظرون ، بعضهم الى بعضهم ، ويتهامسون عن جراتي في مخالفة الرئيس برايه ، كان المخالفة خروج على المعقول والممكن ، بل عن الوطنية او ربما حتى عن العروبة . ولم يخرجهم عن سكوتهم المطبق استنجادي بهم بالاشارة والغمز !

اما الاتحاد القومي ، فلم اجيء على ذكره لان الدستور جاء خلوا منه . وخشيت ان انا اثرت الموضوع ، فتحوا للاتحاد بابا خاصا في مشروع الدستور وادخلوه فيه .

وانحصرت ملاحظات الوزراء الاشتراكيين في الاعتراض على عرض مشروع الدستور المؤقت على الاستفتاء واقترحوا ان ينص الاستفتاء على منح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت. فتقرر تاليف لجنة لتلخيص المبادىء العامة التي احتواها المشروع لتدرج في بيان الرئيس امام مجلس النواب . فاختلى بعض الوزراء في قاعة اخرى ، ثم عادوا بعد مدة طويلة وتلوا الصيغة التي اتفقوا عليها بحيث اضافوا فقرة تتعلق بالاتحاد القومي . واليكم نص مشروع اللجنة :

تلخيص المبادىء العامة للدستور المؤقت

اولا — سيقوم فخامة الرئيس شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري يوم الاربعاء الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفي نفس الوقت تصل رسالة من فخامة الرئيس شكري القوتلي الى رئيس مجلس الامة المصري ، تتضمن ترشيح فخامته للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهوربة العربية المتحدة ، ليتلوها السيد رئيس

مجلس الامة المصري على الاعضاء .

ثانيا ـ يتلو كل من الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر امام كل من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري المبادىء التالية : (١) الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية . (٢) الحريات العامة مكفولة في حدود القانون . (٣) الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم . (٤) يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري . ويحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية . (٥) يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية . (٦) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون . (٧) انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . (٨) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة . (٩) كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام الجديد . (١٠) لا يترتب على العمل بهذا النظام الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية . وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي . (١١) يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا النظام معمولا به في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمه وتوحيده بقرارات من رئيس الجمهورية . (١٢) يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية. (١٣) يتولى رئيس الجمهورية اعداد دستور الجمهورية العربية المتحدة وعرضه للاستفتاء وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء .

واصر الاشتراكيون على الغاء الفقرة الاخيرة ، فاستبدلت بالنص التالي : « يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة . »

وهكذا سرنا بعد الطعام مباشرة في موكب مؤلف من عشرات السيارات الى قصر شويكار . ولاحظت ان الهتافات الموجهة تنادي بناصر والقوتلي وفي بعض الاحيان بصبري العسلي . وعندما

وصلنا الى القصر دعينا الى توقيع محضر اعلان الوحدة ، فوقعناه جميعنا واتجهنا الى الشرفة المطلة على باحة جانبية اجتمع فيها ما يقدر بالفي شخص يحملون اللافتات ويصرخون باعلى الاصوات ما امروا به من تحية العروبة والوحدة وعبد الناصر والقوتلي دون الانتباه للخطب والاقوال التي كانت تذهب ادراج الرياح . وخطب الرئيس عبد الناصر وتبعه القوتلي ورفعا يديهما متشابكتين . وظهرت في الصور الفوتوغرافية خلفهما ، والكآبة تعلو وجهي . وقد لاحظ احد الخبثاء فيما بعد ان اساريري كانت تنم عما يخالج فؤادي من معارضة للوحدة .

المناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة

وبعد انتهاء الخطباء امسك عبد الناصر بيد العسلي ودفعه الى ناحية الميكروفون وناوله محضر الاجتماع بالمناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ففرح العسلي ايما فرح بهذه اللفتة السامية وقال : « انه لشرف عظيم يا سيادة الرئيس . » فأجابه : « انه تقدير لخدماتك الجلى. » واليكم هذا النص الذي قراه العسلي من شرفة قصر شويكار بالقاهرة ، في ١٩٥٨/٢/١ :

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨م ، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سوريا ومصر السادة : صبري العسلي ، عبد اللطيف البغدادي ، خالد العظم ، زكريا محيي الدين ، حامد الخوجة ، حسين الشافعي ، مأمون الكزبري ، انور السادات ، اسعد هارون ، عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس ، نور الدين طراف ، صالح عقيل ، فتحي رضوان ، عفيف البزري ، محمود فوزي ، كمال رمزي استينو ، علي صبري ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع ان يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من ان شعب كل منهما ، جزء من الامة العربية . لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الامة المصري ، والمجلس النيابي السوري ، من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة اولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى في السنين الاخيرة من الدلائل القاطعة على ان القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف اقطارهم ، وحاضرا مشتركا بينهم ، ومستقبلا مأمولا من كل فرد من افرادهم .

وانتهوا الى ان هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب

الى الحرية والسيادة ، وسبيل الانسانية الى التعاون والسلام ، ولذلك فان واجبهم ان يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الاماني الى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوي . ثم خلص المجتمعون من هذا كله الى ان عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية واسباب نجاحها قد توافرت بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا واكد انها حركة تحرير وتعمـــير وعقيدة تعاون وسلام .

لذلك راى المجتمعون ان يعلنوا اتفاقهم التـــام ، وايمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة ، في وجوب اتحاد سوريا ومصر ، في دولة واحدة ، اسمهـــا الجمهورية العربية المتحدة .

كما راوا ان يعلنوا اتفاقهم الاجماعي على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا . يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ، ويكونون مسؤولين امامه .

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلـــس تشريعي واحد ، وسيكون لها علم واحد ، يظلل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها ابناؤها في الحقوق والواجبات، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتاكيد منعتها . وسيتقدم كل من فخامـــة الرئيس شكري القوتلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان الى الشعب يلقى امـــام المجلس النيابي السوري ومجلس الامة المصري ، في الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، يبسطان فيه ما انتهى اليه هـــذا الاجتماع من قرارات ويشرحان اسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيدعى الشعب في مصر وسوريا الى استفتاء خلال ثلاثين يوما على اسس الوحدة وشخص رئيس الدولة .

والمجتمعون ، اذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون باعمق السعادة واجمل الوان الفخر ، اذ شاركوا في الخطوة الايجابية ، في طريق وحدة العرب وتضامنهم ، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كامل مرموق ، وهدف عظيم ، حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل . والله نسأل ان يكلأ هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات ، بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وان يكتـــب للعرب في ظل الوحدة ، العزة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨ م

وبعد ان انتهت التلاوة بدأ العناق والمصافحة بـــين الحاضرين ــ بحسب علاقتهم، بعضهم مع بعض ــ للتعبير عن شعور الاغتباط بهذا الدمج .

ثم دفعنا وسط هذا الزحام الغليظ الى قاعة تصدرهـــا عبد

الناصر ، حيث اخذ يوزع علينا الاوسمة التي منحونا اياها — وهي وسام النيل للوزراء وقلادة الجمهورية لرئيس الوزراء صبري العسلي . وبذلك قبضنا ثمن موافقتنا على رغبات مصر .

وكان الناس حولي ينظرون الي شزرا كأنما اقترفت جرما . فاذا كلمني احد فتكلفا ، وان ابتسم فتصنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلي وبالبيطار . اما سائر الوزراء فكانوا يندسون في الصفوف ويستعطفون ويستنجدون ، او بالاحرى يستجدون ابتسامة صفراء على وجه احد الوزراء المصريين . وكانوا يطلقون النكات استدراجا لقهقتهم ، اذ كانوا عالمين بأن المصريين ارباب نكتة . وكان اكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح البيطار والبزري . فكانا يروحان ويجيئان في الابهاء ، وايديهما متشابكة ، والابتسام ينفر من شدقيهما . وكنت اتساءل كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين ، وانا اعرف شعور البزري نحو البيطار ! على ان هذا الرياء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعفي البزري من قيادة الجيش الاول ، ولم يكن مضى على تاليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البزري جالسا في بهو فندق شبرد بالقاهرة فشاهده البيطار من بعيد . وبدلا من ان يقبل عليه ويظهر له اسفه لتسريحه ، تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد !

الفصل الثالث

قيام الجمهورية العربية المتحدة

نقل الي ابن عمي عبد الرحمن العظم ، سفيرنا في القاهرة ، ان التيار ضدي شديد جدا ، وان الجميع يعتقدون اني ضد الوحدة . وكنت اجيبه باني لست كذلك كما يزعمون ، فالوحدة العربية الشاملة هدف سعينا اليه من زمن بعيد . لكنني ضد ما يريدون تحقيقه من الحاق سورية بمصر والقضاء على كيانها وعلى ما حازته في الآونة الاخيرة من رفعة وسمو . فاصبحت الدول تنظر اليها كسيدة الموقف في الشرق الادنى ، يسعى البعض لازالتها من الوجود والقضاء على حريتها وسلوكها السياسي ، ويسعى البعض الآخر لاكتساب عطفها ومحبتها . فبينما الفريق الاول ينفق الاموال جزافا في سبيل اثارة الفتن وخلق المؤامرات وتاليب جميع الدول العربية ضدنا ، نرى الفريق الآخر يغدق علينا القروض والمساعدات الفنية والاسلحة والذخائر كي نستطيع الصمود تجاه من يريد القضاء على استقلالنا وحريتنا .

عداء المصريين لي

واني اجزم بأن العداء الذي كنت اشعر به في قلوب المصريين نحوي ناشىء ليس عن معارضتي كيفية تحقيق الوحدة والاساليب التي يرغبون فيها ، ولكن عن انني كنت القائل بالصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبالاعتماد عليه لمحاربة امريكا وسائر الدول الاستعمارية . واما هم فكانوا في الحقيقة اقرب شعورا الى امريكا واميل الى التفاهم معها : الا ان موقف الولايات المتحدة من اسرائيل وعدم بيعها الاسلحة للعرب كانا السد الحاجز الذي لم يكن من السهل تجنب الاصطدام به . ولولا خوفهم من ان يتهمهم الناس بالاعتراف باسرائيل وقبولهم الصلح مع اليهود وما يؤدي اليه ذلك من انهيار الشعبية الكبرى التي حازها عبد الناصر في المحيط العربي ، لكانوا اقدموا على مصادقة الولايات المتحدة علنا، والوقوف من الاتحاد السوفييتي الموقف العدائي الصريح .

مخطط امیرکا في ایجاد زعیم للعرب

الا ان المصريين ، رغم ادعائهم الحياد الايجابي ورفضهم الارتباط باي حلف عسكري مع امريكا او بريطانيا فقد ارضوا الامريكيين بمحاربة الشيوعية وملاحقة اتباعها في مصر وسورية ، تماما كما كان يفعل نوري السعيد في العراق . واما منح القواعد العسكرية وعقد المحالفات ، فقد صرف الامريكيون النظر عنهما نهائيا لانهم تأكدوا من انهم اذا الحوا على عبد الناصر واقنعوه بقبولها ، فانه يفقد شعبيته فورا ويصبح كنوري السعيد ، آلة غير مجدية . لكنه الآن يحقق لهم هدفهم بمنع انتشار الشيوعية في الشرق الادنى واحلال البرود في العلاقات بين سورية وروسيا محل الود والصداقة . وقد ارتضى الامريكيون ذلك خوفا من ضياع كل شيء من بين ايديهم .

وقد سعى دالاس فيما سبق الى دعم الملك سعود ورفعه الى زعامة الامة العربية . فدعاه ايزنهاور بمطلع ١٩٥٧ الى واشنطن ووفق بينه وبين الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق . ثم جاء الملك سعود الى مصر واجتمع مع عبد الناصر والملك حسين والقوتلي ووزرائهم . غير انه فشل في محاولته تزعم الجبهة العربية التي كانت تعمل الولايات المتحدة على ايجادها . اذ رفض عبد الناصر تأليف تلك الجبهة والتفاهم مع الامريكيين ، لان عبد الناصر كان يريد هو نفسه ان يتزعم هذه الجبهة وان يتصرف بمقدرات سورية والاردن والسعودية ويساوم عليها . وهذا ايضا ما جعله يحارب حلف بغداد اذ شعر ان قيادة الدول العربية التي ستشترك في هذا الحلف سوف تكون للعراق ونوري السعيد لا له .

ثم ان هذا السبب نفسه هو الذي جعل عبد الناصر يتبنى فكرة الوحدة مع سورية . فقد ترامى عند قدميه المدنيون والعسكريون وسلموه زمام بلدهم وارتضوا بمحو كيان سورية . وكان من قبل يدعي بان الشعب المصري مازال غير متفهم ومتقبل للوحدة ، وذلك عندما كان المتفاوضون معه من الوزراء السوريين يحتفظون لسورية بكيان خاص وبلا مركزية واسعة ، بحيث لم يكن بامكانه المساومة على سورية تجاه الامريكيين وغيرهم .

وكان هذا كله من اسباب عدوله عن جعل الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية نيابية وتمسكه بان تكون رئاسية . ثم اصدر الدستور المؤقت ومنح نفسه حق التشريع في غياب مجلس النواب ، كما انه لم يدع البلاد الى انتخابات نيابية وقد مضى على اعلان

الوحدة نحو سنتين . كل ذلك لكي يضمن لنفسه حرية التصرف ، ليس بمقدرات سورية فحسب ، بل بمقدرات مصر ايضا ، دون رقابة نيابية . وتبع هذا التشبث ما قام به من اثارة الفتنة في البنان لتهديم كيانه واقامة حكم يسير في ركاب سياسته ، وما قام به من اشعال الثورة في العراق لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم ، مشجعا الكيلاني وعبد السلام عارف على استلام الحكم توطئة لاعلان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وبذلك تتم مناورته للاستيلاء على هذه المناطق الستراتيجية الهامة ولوضع اليد على منابع البترول وانابيبه من العراق حتى البحر المتوسط . فاذا اضفنا الى ذلك تسلطه على قناة السويس كان له ، حسب برنامجه ، رقعة كبيرة يحكمها كالسيد المطلق ويساوم عليها ما شاءت له اهواؤه .

وعندما كنت انا متوليا معارضة حلف بغداد كان الرضاء عني في القاهرة عظيما . ويشهد الله انني لم اتبع هذا الاتجاه بغية ارضاء عبد الناصر ، بل ارضاء لضميري وما كنت اخشاه من الخطر المحيق بسورية من جانب الدول المستعمرة وعملائها . لكن عندما قدمت مشروعي لتوحيد بعض المرافق السياسية والعسكرية مع مصر واصطدمت بمعارضة المصريين ، تبين لهم انني عنيد لا ارضخ الا لما اجده مؤتلفا مع مصلحة بلدي . لذلك فاني لم اتنازل عن مشروعي رغم المغريات التي لوحوا بها . فكان انهم عاكسوني في انتخاب رئيس الجمهورية السورية وسندوا القوتلي المطواع . ثم انهم لمسوا هذه المرة ايضا اني شديد المراس لا اطاطيء الراس امامهم كما يفعل زملائي .

وقبل ان تظهر معارضتي للوحدة بدأ السفير المصري في دمشق ، محمود رياض — والمضحك انني انا الذي رشحته لهذا المنصب والححت على عبد الناصر في تعيينه — يحرض الجرائد والاحزاب ضدي عندما بلغه انني مقدم على تاليف حزب سياسي جديد . فهو في ذكائه وفطنته استنتج ان النصر سوف يكتب لهذا الحزب وان الانتخابات النيابية القادمة سوف تمنحه اكثرية كبيرة في مجلس النواب تجعل منه الحزب المسيطر على مقدرات البلاد . فخشي ، لوتفي الحر المستقل ، ان لا اسلس لمصر القياد في توجيه سياسة سورية . وهكذا بدأ يعبيء ضدي ما استطاع ان يعباه من حقد النواب وحسد رجال الاحزاب الاخرى . فنجح في ايقاع الفرقة بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، بعد ان لوح لهم بان مصيرهم الاندحار

والابعاد والاقصاء ، اذا ما تم لي النجاح في الانتخابات المقبلة .

حفلة عبد الناصر على شرف الوفد السوري

وفي المساء اقام الرئيس عبد الناصر على شرف الوفد السوري حفلة عشاء كبرى في قصر عابدين حضرها ما يقرب من مئة مدعو . وعندما عدنا ، عبد الرحمن وانا ، الى داره قرب منتصف الليل هتف القوتلي له طالبا ان تقيم السفارة في الليلة المقبلة حفلة عظيمة في حديقة الدار . فاظهر السفير صعوبة تحقيق هذه الرغبة سواء من حيث دعوة المدعوين او تحضير الصيوان والطعام . لكن القوتلي اصر اصرارا شديدا . ثم بدأ السفير يتصل بالمحلات المختصة بهذه الولائم . ولم يأوي الى فراشه حتى انجز توصية جميع اللوازم . وقلت في نفسي : يا ليت القوتلي ابدى جزءا من هذا الاصرار في محادثات الوحدة ، لكان خفف قليلا عن سورية . لكنه كان يهتم بالولائم ومظاهر الابهة والعظمة اكثر من اهتمامه باي شيء آخر .

وكانت الحفلة حافلة بحسن الذوق في الترتيب وبجودة الاطعمة. وقد لبى الدعوة اكثر من الف شخص . والذي جلب النظر هو انه قبل موعد حضور المدعوين ، جاءت هيئة من قسم المباحث وطلب افرادها من السفير ان يجوبوا غرف السفارة ، واحدة واحدة . وسالهم عن السبب وعما اذا كان ثمة ما يستوجب هذا التدبير المخالف للعرف الدبلوماسي ، فاجابوه بانهم يخشون ان يكون احد الناس قد اختبأ في مكان ما فيطلق على الرئيس قنبلة او طلقات نارية . ثم طلبوا منا ان نترك الغرفة التي كنا ننتظر فيها قدوم الرئيس ، فامتثلنا صاغرين . وفتشوا الغرفة وغيرها من الغرف والممرات تفتيشا دقيقا واحتلوا الدار ووضعوا في كل زاوية منه حارسا . وكان وجه السفير يحمر شعورا بالانفعال الذي انتابه . فروحت عنه وقلت له : « هذا بدء الاحتلال والسيطرة ! وبعد اعلان الوحدة لن تبقى سفير دولة مستقلة بل احد رعايا الامبراطورية . »

وكنا قد عقدنا اجتماعا مع الرئيس والوزراء المصريين في الساعة الحادية عشرة ، انتهينا منه في الساعة الثالثة بعد الظهر. وبذلك فاتنا تناول طعام الغداء عند السيد جميل مردم بك الذي ظل هو ومدعووه ينتظرون حتى الثانية .

وفي هذا الاجتماع قرأ الرئيس عبد الناصر نص برقية وردته من امام اليمن يعلن فيها رغبته في الانضمام الى مصر وسورية باتحاد فيدرالي ، فاغتبط الحاضرون وصفقوا . لكن فاتهم ان يلحظوا ان

امام اليمن نفسه لم يقترح ان ينضم الى وحدة كالتي نحن نقيمها بين مصر وسورية ، بل رجح الاحتفاظ بكيان دولته وسيادتها المحلية . واعلن الرئيس انه سيجيب بالموافقة وبدعوته الى الحضور بنفسه الى القاهرة لتثبيت النصوص وتوقيع الاتفاق ، او الى ارسال وفد مفوض . ولم يبد الرئيس رغبته في ان يشترك احد من السوريين في هذه المباحثات . وكانت هذه اول بادرة منه بابعاد السوريين عن القضايا الاساسية وبافتتاح سياسة التسلط والانفراد بالحكم . وعقد الاتفاق فيما بعد على ايجاد « الدولة العربية المتحدة » التي تشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويرئس اتحادها مجلس ثنائي مؤلف من رئيس الجمهورية العربية وامام اليمن ، ويرعى شؤونه مجلس مؤلف من مندوبين متساوين في العدد من كل فريق ، الى آخر ما هنالك من الشروط والقيود التي جعلت الاتحاد وهميا اكثر منه امرا واقعا وعمليا . ولم تمض سنة على توقيع الاتفاق ، حتى اعلن الامام سخطه على الاسلوب المصري . فبردت العلاقات واصبحت اجتماعات مجلس الاتحاد محل تندر الناس ، لا سيما ان رئيسه كان السيد احسان الجابري !

ولم اعد اذكر كل ما دار في هذا الاجتماع ، اذ اني كنت قطعت الامل بتعديل اي فقرة من مشروع الوحدة . ولم اكن ادري ان هذا المشروع نفسه سوف يتقلص في نص جديد قضى على الحسنات القليلة التي كان يحويها .

عودة الوفد السوري الى دمشق

وفي اليوم التالي اجتمعنا في قصر القبة وتوجهنا الى مطار الماظة حيث ودعنا الرئيس عبد الناصر ووزراؤه واعضاء السلك السياسي العربي وكبار رجالات العرب المقيمين في القاهرة ، مثل الحاج امين الحسيني والامير عبد الكريم الخطابي . وتعانق الرئيسان وتصافحت الايدي . وكان ذلك آخر وداع لرئيس دولة سورية المستقلة .

وبعد ان اقلعت الطائرة اخبرونا بان ثمة احتياطات وتدابير اتخذت لصيانة الطائرة وركابها من الوقوع في قبضة الصهيونيين . فلم نكد نطير من القاهرة حتى هبطنا في مطار صوير ، قرب السويس. وهناك ادخلونا في « هنكر » كبير مخصص لايواء الطائرات . وكان من الالومنيوم ، وكان البهو يحتوي كراسي وموائد خشبية متعددة. فجلسنا وقارنا بين قاعة الطعام الانيقة التي خصصوها لنا في قصر القبة وبين هذه الموائد المعدة لصغار الطيارين من الضباط . وجلبوا

لكل واحد منا صحنا مملوءا بالارز واللحم ، فوقه رغيفان من الخبز . ودار علينا الجنود باقداح الماء والاباريق ، فنظرنا ، بعضنا الى بعض نظرة الاستغراب من هذه الحفاوة المعدة لرئيس جمهورية . صحيح ان كرسيه زال من تحته ، لكنه لا يزال حتى الساعة يتمتع بأمتيازاته وبحق المطالبة بالمعاملة اللائقة على الاقل . وكان عفيف البزري يقول : « هكذا ياكل الضباط ، وهنا يجلسون » . فقلت : « هناك ، على كل حال ، قاعات للجنود يجلسون فيها وياكلون ، وليتهم يجعلوننا نشاهدها ! »

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ركبنا الطائرة من جديد ، فتوجهت بنا نحو الساحل . ولما وصلنا اليه ، لحظت اننا نقترب من البحر هبوطا . ولم تمض برهة حتى اصبحنا على علو عن الماء لا يتجاوز العشرة امتار ، فظننا ان عطبا طرأ على محركات الطائرة . لكن البزري انبرى يطمئننا ، فقال بان هذا هو الاحتياط الذي اتخذوه. فالطائرة عندما تكون على ارتفاع قليل عن سطح الماء لا تستطيع اجهزة الرادار التقاط اثرها ، وبذلك تنجو من المراقبة . وظللنا نطير على هذه النحو ، حتى اقتربنا من الساحل اللبناني ، فارتفعت الطائرة واجتازت جباله واوصلتنا الى دمشق بسلام .

مجلس النواب السوري يقر اتفاق الوحدة

• وفي اليوم الخامس من شباط اجتمع مجلس النواب في الساعة الحادية عشرة صباحا . وبعد ان تليت رسالة رئيس الجمهورية رفعت الجلسة الى بعد الظهر ، حين تليت المضبطة التي وقعها النواب باعلان الوحدة وبترشيح الرئيس عبد الناصر لرئاسة الجمهورية وباجراء استفتاء لانتخاب الرئيس ومنحه صلاحية اصدار الدستور . ولم يتغيب عن الجلسة سوى النائب الشيوعي خالد بكداش ، اي ان بعض النواب الذين كانوا يهملون حضور الجلسات بانتظام لم يتأخروا عن الحضور هذه المرة ، بل اثبتوا وجودهم . وفي مقدمة هؤلاء نائب حلب السيد رشدي كيخيا الذي كان استقال من النيابة ورفض حضور الجلسات منذ اكثر من اربعة شهور . لذلك كان اشتراكه في هذه الجلسة برهانا على دعم حزب الشعب للوحدة مع مصر ، بعد ان فقد الامل بتحقيق الاتحاد مع العراق . ولعلهم اعتقدوا ان الوحدة معناها ابعاد الجيش عن السيطرة على شؤون البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد ان طرح الحوراني ، رئيس الجلسة ، المضبطة على التصويت وقوبلت بعاصفة من الهتاف المتواصل ، نهض النائب

سهيل الخوري وصعد على طاولته صائحا بملء شدقيه : « يعيش الرئيس عبد الناصر ... يعيش ... يعيش ... تعيش الوحدة .. تعيش .. تعيش ! » فاستغرب النواب هذا الهتاف الذي يشبه الهتافات في الحفلات الشعبية ، لاسيما انهم يعلمون ان الخوري الصغير كان الى زمن قريب عدو مصر ، يعارض التصريح الثلاثي والتفاهم مع مصر والسعودية ويدافع عن حلف بغداد !

ورفعت الجلسة واعيننا تجول في انحاء قاعة الاجتماعات ، قانعين بانها المرة الاخيرة التي نجلس فيها بين جدرانها المزركشة . وعادت بي الذاكرة الى ما شاهدته هذه القاعة من صدام بين الجبهتين الوطنية والاستعمارية ، وكيف كنا نهزم مؤيدي حلف بغداد ونشن عليهم الحملات الشديدة . وخيل الي انني اقرأ من فوق المنبر خلاصة المذكرة الامريكية، كاشفا بها القناع عن نوايا الاميركيين الحقيقية وعن اطماعهم في الشرق الادنى . وتذكرت الجلسة التي فشلت بها في انتخاب رئاسة الجمهورية ، وكيف ان حزب الشعب والحزب الوطني والكتلة الدستورية وكتلة العشائر وحدوا جهودهم واجتذبوا الى جانبهم فريقا من زملائي نواب الكتلة الديمقراطية ، يؤيدهم بذلك رئيس الاركان الزعيم شوكت شقير وتساندهم كل من مصر والسعودية ولبنان والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرانسا . فصرفت الاموال ، وبذلت الجهود الجبارة لمقاومة نجاحي . وهكذا سقطت في معركة كان خصمي فيها كل تلك الدول العربية والاستعمارية ومعظم الاحزاب . على ان الذي اثلج صدري هو أن القوتلي لم يحز الاكثرية في الدورة الاولى وفاز في الدورة الثانية بتسعين صوتا مقابل واحد واربعين صوتا حرا . واخيرا عادت بي الذاكرة الى آخر جملة قلتها بعد ظهور نتيجة الانتخاب وفوز القوتلي، وهي حفظ الله سورية !

القوتلي يقيم الولائم

ولم يشأ الرئيس القوتلي ان تنتهي مدة ولايته القسرية الا باحتفالات وولائم ، جريا على عادته وطبعه بحب الظهور ، فتوالت الدعوات ظهرا ومساءا في نادي الشرق . اذ كان يرسل الى الهيئات ان تقيم له حفلة يتصدرها ، فتلقى الخطب في مديحه ، وبذلك يتحسى مرارة انتزاع كرسي الرئاسة من تحته . وكان يجيب الخطباء بما لا يخرج على ما اعتاد عليه من الاسلوب الفارغ من المعاني . لكنه كان محشوا بعبارات العروبة والوطن الاكبر والوحدة والجهاد .. ولا ينقصه في الختام الا ان يحيي نفسه بنفسه ، نتيجة المديح المفطى

الذي كان يكيله لها . ثم انهى القوتلي موسم الحفلات بوليمة اقامها على شرف الوزارة . ولاحظنا انه لم يحتفل بنا حينما ولينا الحكم في العام الماضي ، وذلك لانه كان غير راض عن الوزارة . اما الآن ، فانه اقام لنا تابينا لا تكريما !

ثم فوجئت بزيارة اللواء بزري لي بعد ان كان انقطع عني منذ جرى بحث الوحدة . وقال لي : « ستقيم الاركان حفلة غداء لمناسبة انتهاء مهمتك كوزير للدفاع . » فشكرته وقلت له بان لا لزوم لهذه الحفلة . لكنه اصر مدعيا بان العادة جرت على اقامة حفلة لكل وزير يغادر وزارة الدفاع . ولم اشأ الاصرار على الاعتذار حتى لا يفسر ذلك تفسيرات شتى . وفي هذه الحفلة خطب اللواء البزري مادحا اياي حسب العادة، فاجبته بأن تلك كانت المرة الخامسة التي تسلمت فيها وزارة الدفاع وتركتها لكني في هذه المرة فرح بهذا الترك، لان ما كنت اسعى اليه بكل قواي ، وهو توحيد الجيشين السوري والمصري ، قد تحقق ولله الحمد . والتفت الي محمود رياض الجالس عن يميني واحنى راسه . فقد كان مطلعا على ما جرى بحضوره من مناقشات بيني وبين عبد الناصر والصاغ صلاح سالم ، كنت اطالب فيها بايجاد صندوق مشترك يؤدي الى توحيد الجيشين . لكنهما كانا يرفضان ذلك .

الاستفتاء على مشروع الدستور المؤقت واقراره

ثم اعدت العدة لاجراء الاستفتاء الذي حدد موعده في الحادي والعشرين من شهر شباط . وجاءت قسائم الانتخاب من مصر مطبوعة جاهزة ، ووزعت على اللجان . وفي صباح اليوم الموعود اجتمعنا في دار رئيس الجمهورية ، حيث تقرر ان يسير الوزراء وضباط الاركان بقافلة من السيارات الى مركز الانتخابات في حي الشاغور ، مسقط راس الرئيس القوتلي .

فسارت القافلة مسرعة . وبينما كنت الهو بالنظر الى الجهة اليمنى من الشارع ، اذا بصدمة شديدة تلقيني على الجدار الحاجز بين مقعدي ومقعد السائق . فوقعت نظارتاي على الارض وارتطم راسي بالزجاج وجرحت يدي وارتميت في ارض السيارة على غير وعي . وكانت سيارة فاخر الكيالي هي السبب في تصادم سيارتي بالسيارة التي كانت تسير امامها والتي يستقلها هاني السباعي وزير المعارف ، فارتطم راسه بالزجاج الخلفي وسال منه الدم . وقلت في نفسي هذا فال غير حسن . ثم لحقنا الموكب ، فاذا الازدحام في سوق مدحت باشا يوقف رتل السيارات على مسافة تزيد على المئة

متر . ولم يكن ثمة سبيل لوصول سيارتي امام مركز الانتخاب ، فاشرت على السائق بأن يذهب بنـــا الى مركز سوق ساروجه ، حيث سجل ولادتي . وهناك لم اجد اثرا للازدحام المصطنع امام مركز الشاغور . فكان الموظف جالسا وراء مكتبه ينتظر المقترعين على غير جدوى . فنظرت الى السجل الذي يشطب فيه اسم كل مقترع عند قيامه بهذا العمل، فرأيت ان المشطوبين لا يتجاوز عددهم العشرة . ولما خرجت من المركز لم اجد على الباب الخارجي احدا ما عدا جنديا جاء لحراسة الصندوق !

وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء ، فاذا بها تشير الى ان ٩٩٫٢٥٪ من اصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على ان جميع اصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن ، تلك التي كان ينتمي اليها احد الوزراء فاخر الكيالي . وهذا اقترع في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترعوا بالنيابة عنه ؟ والحقيقة ان نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥٪ من اصحاب الحق فيه ، لكن الصناديق ملأت اوراقا زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماما كما تم في التصويت العام الذي جرى في ١٩٤٩ لانتخاب حسني الزعيم ، وفي ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلي . وهكذا كانت النتائج واحدة كلما اشرف الجيش على حماية الصناديق .

وفي اليوم الثاني قدمت الحكومة كتاب استقالتها لتفسح المجال امام الرئيس المنتخب ليضع موضع التنفيذ الدستور المؤقت وليؤلف الحكومة الجديدة . فجاء الرد من القاهرة بان تستمر الحكومة في تصريف الشؤون العامة .

عبد الناصر في دمشق

وفي صباح ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ هتف لي احد الاصدقاء بأن الرئيس عبد الناصر وصل قبل قليل الى مطار المزة وتوجه توا الى دار القوتلي ، فانتظرت ان يردني طلب بالحضور اليه . لكن الانتظار طال دون جدوى ، فعزمت على الذهاب ، وهناك رأيت الحشود بدأت تتجمع امام الدار ، فلم اتمكن من الدخول الا بشق النفس . وكان عبد الناصر والقوتلي والعسلي وعامر وسائر الوزراء والضباط واقفين على الشرفة فوق المدخل يحيون الجماهير وتحييهم ويتناوبون الخطب . وظلت الجماهير تتجمع حتى غصت الشوارع المحيطة بالدار وبقصر الضيافة . ثم نزل الرئيسان والوزراء الى البهو الكبير ينتظرون ان تتمكن قوى الامن من شق طريق لسيادة

الرئيس . وفي جملة ما قاله عبد الناصر حينذاك : « لم اكن اظن ان الشعب المصري يتقبل الوحدة بهذه النسبة الكبيرة . اذ كانت نتائج الاستفتاء في القطر المصري كما اعلنت تدل على ان ٩٩٫٨ من اصحاب حق الاقتراع اشتركوا فعلا . وهذه اكثر من النسبة المعلنة في دمشق عن النتائج في القطر السوري . فقلت في نفسي : اذا كانت الحكومة المصرية اتبعت الطريقة نفسها التي اتبعتها الدوائر الرسمية في سورية ، فالامر غير مستغرب !

ولما طال بنا الانتظار على غير طائل اخذ عبد الحميد السراج على عهدته ايصال الرئيسين الى دار الضيافة تحت حراسته . وحين خرجا من الباب تدفقت الجماهير على السيارة المكشوفة التي استقلاها . ورغم وقوف الحرس الخاص على رفاريف السيارة وفي مقدمتها ومؤخرتها فقد كادت الجماهير ان تطبق على الرئيسين !

وقد ظهر في الجريدة السينمائية كيف اوشك نفس القوتلي ان ينحبس ، فامتقع لونه وصار يلوح بيديه كالغريق المشرف على الهلاك .

وبعد ساعتين تمكنت السيارة من اجتياز المسافة بين دار القوتلي ودار الضيافة التي لا تتجاوز مئة وخمسين مترا . . . وظلت الجماهير المحتشدة طوعا او غصبا محيطة بالقصر مالئة الساحة والشوارع المجاورة حتى ساعة متاخرة من الليل ، وهي تهتف وتهتف دون الانتباه لما كان يلقيه الرئيس بين فترة واخرى من خطب حماسية يشاركه في بعضها القوتلي والحوراني والعسلي والبزري.

وكان الناس باكثريتهم فرحين بتحقيق الوحدة التي ظللنا ندعو اليها عشرات السنين . وكان اكثر الشباب تحمسا البعثيون الاشتراكيون والشيوعيون . وفي آخر الامر وصلت جماهير القرويين التي بعثت دوائر الدرك باستجلابهم ، فجاءوا بخيولهم وطبولهم وزمورهم وراياتهم يهتفون ويهزجون ويرقصون الدبكة . واخذ القوم ببهجة توحيد القطرين العربيين وراحوا يعللون النفس في مضمار الحرية والديمقراطية ومحاربة الاستعمار والصهيونية بقوى اعظم من ذي قبل .

ثم عاد الوزراء الى بيوتهم ، ما عدا من التصق منهم بحاشية الرئيس ، كالبيطار والكزبري والكيالي .

وفي صباح اليوم التالي اعلن الرئيس انه يستقبل وفود المهنئين بادئا برئيس مجلس النواب وباعضاء الحكومة . وحضرنا في الوقت

المعين ، فوجدناه واقفا في صدر البهو الكبير وخلفه السراج الذي ما ابتعد عن الرئيس لحظة واحدة منذ وطأت قدماه ارض الشام ، لكي يحرسه ويحفظه من الاذى . ومررنا امام الرئيس الذي اكتفى بمصافحتنا . ورحنا ننظر الى العسلي لنرى ما سيفعله واذا بأحد مرافقي الرئيس المصريين يدلنا على باب الخروج . فخرجنا وسط الجماهير المحتشدة كالامس وسرنا مسافة طويلة حتى عثرنا على سياراتنا . وذهب كل منا الى داره ، واذ بالعسلي يهتف لي بأن الرئيس ابلغه اسفه لما حصل وانه يدعوه والوزراء الى العودة الى القصر . فسألت العسلي : « الاجل الوقوف خلفه الى جانب الحاشية ؟ » فأجاب : « اظن ذلك ! » فقلت له : « اني باق في الدار . » لكن العسلي والوزراء ذهبوا وبقوا ثلاثة ايام واقفين على اقدامهم خلف الرئيس حتى تمت مراسم التهنئة . ثم عاد منهم الى داره من عاد ، وبقي من بقي بغية التزلف .

ولم يستقبل الرئيس ، بقصد التشاور معه ، سوى القوتلي والحوراني والعسلي ، بناء على الحاج الكيالي في عدم اغفال العسلي . وكان المنتظر ان يستدعي الرئيس الجديد رجال السياسة كلهم لاخذ رأيهم والتشاور معهم ، لكن ظهر فيما بعد ان الامر مبيت، وهو الاكتفاء بالعسلي والكيالي والحوراني والبيطار وبعض الضباط الذي سهلوا له مهمة وضع اليد على سورية . واكتفى من العسلي بالاجتماع اليه في مكتبه مستطلعا . وكان الشيء الوحيد الذي فاتحه به عبد الناصر هو انه يشفق عليه من ان يعينه رئيسا للمجلس التنفيذي لان المهمة في اول الامر شاقة ، حتى ان البغدادي نفسه رفضها قائلا : « تريد ان تحرقني ؟ » واستمرت الخلوات بين الرئيس والحوراني ومحمود رياض طوال العشرة ايام التي سبقت اعلان الدستور المؤقت وتأليف النظام الجديد . ولم استغرب عدم دعوتي والبحث معي ، اذ اني كنت متأكدا من ان ليس لي دور في العهد الجديد . الا انني استغربت ان لا يدعى آخرون من سائر الاحزاب والفئات . وكنت اظن ان عفيف البزري سوف يكون رئيس المجلس التنفيذي،غير ان المستقبل القريب برهن على ان مسايرة الجماعة له لم تكن الا للافادة من مركزه لدى بعض الضباط حين اعلان الوحدة، لكي لا يشذ احد من قبولها ، على ان يخرج من الحلقة بالتدرج هو وكل سياسي وكل ضابط له مركز مرموق . وهكذا اقصي البزري ، ثم تبعه كثير من الضباط ثم لحقهم العسلي . اما جماعة حزب الشعب والاخوان المسلمون وغيرهم من المستقلين فابعدوا عن المراكز وجرى

اطفاء اسمائهم ، بحيث لم تعد اية صحيفة تكتب عنهم ولو خبرا عن سفرهم او مرضهم او ما شابه ذلك .

واكتفى الرئيس بالعناصر الموالية له في الجيش ، وبجماعة حزب البعث الاشتراكي . فاعتمد عليهم في تنفيذ خططه ، وولاهم المراكز الحساسة في الدولة . اما اشتراك العسلي والكيالي وحومد، فلم يكن الا تغطية للحقيقة وطمسا لها .

ووصل الى المسامع ان الحوراني والبيطار والكلاس لم يتركوا احدا من رجال السياسة الا اتهموه بشتى التهم الحقيقية او الكاذبة. وقيل ان الكيالي ايضا لم يبخل في هذا المضمار . واذا كـان الامر صحيحا ، فانه عمل مخز .

وسالني احد الاصدقاء سؤالا فيه الكثير من الدقة والانتباه .

لماذا دعا البعثيون الى الوحدة بدل الاتحاد

قال : « لم يكن البعثيون الاشتراكيون داعين الى الوحدة مع مصر في اول الامر ، وكانت جهودهم مقصورة على المطالبة بالاتحاد معها اتحادا فدراليا ، حتى ان هذه الجهود نفسها كانت تتنازعها فترات من الفتور والسكوت المطبق . فكيف انقلبوا بـين عشية وضحاها فاصبحوا يعتبرون عدم الموافقة على الوحدة خيانة قومية ؟ »

فاجبت صديقي : « لنفرض في البدء امرا لا شك عندي فيه ، وهو انهم في مجموعهم قوم وطنيون قوميون بلا مراء . لكـن الى جانب هذا الشعور السامي تستحوذ عليهم نزعة الى السيطرة على الحكم وتكييف اتجاهه وسياسته حسبما يشاؤون . وهـم لذلك لا يتأخرون عن اعتناق اي مذهب او مبدأ سياسي او طريقة حكم يرون فيها الطريق الموصل الى هدفهم . فكانوا ينادون بالديمقراطيـة وبالحياة الدستورية حينما كانوا يرجون منها ان توصلهم الى الحكم او السيطرة عليه . وهاك محاضر جلسات مجلس النواب من ١٩٤٣ حتى اوائل ١٩٤٩ ، ومن ١٩٥٤ حتى مطلع ١٩٥٨ ، فهي تشهد عليهم كلها . فغيرتهم على الدستور وعلى الحريات العامة كانت مترافقة في اقوالهم مع نقمتهم وتهجمهم على المخالفات الدستورية وما كان يرتكبه الوزراء — حقيقة او ظلما وافتراءا منهم — من خروج على القانون والتماس للاصدقاء والاقرباء . وقد ابوا الاشتراك في الحكم وتحمل مسؤولياته حينما لم يقتنعوا بانهم سائرون به حسب اغراضهم . لكنهم في كل وثبة قام بها احد الضباط الطموحين كانوا يسعون للتسلط عليه وتوجيه خطواته وسلوكه . ثم لا يلبث هذا الطوق الخانق ان تنقطع حلقاته ، فيفلت الدكتاتور من قبضة يدهم

ويبعدهم عنه . وعندئذ يرتمون في احضان المعارضة ويشتركون في المؤامرات المعدة لقلب النظام الذي اقصوا عنه . »

وهكذا التف الحوراني حول حسني الزعيم صبيحة انقلابه المشهور وصار له مكتب خاص في دائرة اركان الجيش ، الى ان اقصاه زعيم الانقلاب . وعندما انقلب الزعيم الحناوي على حسني الزعيم واستلم قيادة الجيش والسيطرة على شؤون سوريــة ، اشترك الحوراني في الحكومة التي الفها هاشم الاتاسي كوزير للزراعة ، وذلك حتى اليوم الذي ثار فيه فريق من الضباط واعتقلوا الحناوي ورفاقه الضباط ، حين اصبح الحوراني ملازما للشيشكلي الذي عقد له لواء القيادة الفعلية . وظلت العلاقات طيبة بين الحوراني والشيشكلي الى ان شعر الاول بانه غير واصل الى اهدافه عن طريق الشيشكلي ، فقلب له ظهر المجن وبدأ يتآمر ضده . فنفاه الدكتاتور الى بيروت ، ثم عمل على ابعاده عن لبنــان . فهرب الحوراني الى روما بصحبة البيطار وعفلق .

والمرة الوحيدة التي اخلص الحوراني فيها لنظام الحكم وسيده اخلاصا حقيقيا ، كانت اثر اعلان الوحدة . وما كان هذا الاخلاص مرتبطا بعقيدة ثابتة، وانما خلقته وغذته السلطة غير المحدودة التي منحها عبد الناصر لجماعة البعث الاشتراكي في ادارة شؤون الدولة وتكييف سياستها الداخلية والاجتماعية . ثم انه اطلق يدهم في ضرب خصومهم الضربات القاصمة ، وفي املاء دوائر الدولة بالمنتسبين لحزبهم وتمكين محاسيبهم واقربائهم من الاثراء والانتفاع وتخصيصهم بعشرات الالوف من الدونمات في اراضي الغاب ، بينما حدد قانون الاصلاح الزراعي لكل فرد مع عائلته ١٢٠٠ دونم فقط .

وهكذا اثبتت التجربة ان الحوراني وانصاره من البعثيين ومن الاشتراكيـين هم كلهم انتهــازيون للفرص ، يقتنصون لانفسهم ولمحاسيبهم الغنائم والمرابح ، وبسكتون عن انحطاط الحكم وتدهور البلاد ، ويرفضون الازمات الاقتصادية ولو هي عمت جميع الطبقات عدا طبقتهم — ولا يعترضون على قيام الحكم الفردي البوليســي الدكتاتوري ولو زج في السجون الوف الناس وقتل منهم مــن قتل وعذب من عذب وشرد من شرد ، ما دام ان القائم او القائمين بهذه الاعمال الشنيعة شركاؤهم في الحكم .

اما اذا ولى الحاكم وجهه عنهم وقص اظافرهم وقطع ايديهم وابعدهم عن التسلط على البشر ، فيا ويله منهم . فهو دكتاتور

مستبد ، وطاغية يستحق الشنق . مساوىء عهده لا تحصى ، مفاسده وعوراته لا تعد .

وما العروبة والوطنية المتطرفة والديمقراطية الدستورية الا ملاءات يلتف بها هؤلاء اخفاء لهزالهم الوحشي ، وقناعا يسترون به وجههم الشيطاني ، وذلك خداعا للناس وتخويفا لهم ، فلا يقاومونهم . حتى اذا ما كثر عديدهم وقويت سواعدهم ، القوا هذه البراقع وهجموا على فريستهم هجوم الذئاب على النعاج يعملون فيها تهشيما واكلا .

وقد خدعنا بهم قبلا ، واستهوتنا اقوالهم المعسولة ، وبهرتنا حميتهم وغيرتهم على الوطن ، وصفقنا لخطبهم الرنانة ، وافتخرنا بما روي لنا عن بسالتهم في حرب فلسطين التي تطوعوا لها ، فظننا بهم الخير وكان هو الشر بعينه . فاتفقنا معهم وحالفناهم ضد اصدقاء لنا واقرباء ، اعتقادا منا اننا نحالف قوما شرفاء مخلصين للوطن ، اعداء للاستعمار ، فاذا بهم يقلبون لنا ظهر المجن حينما لم يعد التحالف معنا مفيدا لهم، ويلتحقون بصف الوحدة دون الاحتفاظ لبلادهم بما يضمن له كيانه وحقوقه وفعاليته . وهم لم يكتفوا بتركنا وشأننا ، بل دابوا على محاربتنا وتهشيمنا وطي اسمنا في سجل النسيان .

وهكذا ، فلم يعد خالد العظم بنظرهم ذلك الرجل الذي كانوا يستنجدون به في الملمات ، يشدون ازرهم به كما كان الامر في الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ وفي الجمع بينهم وبين الحزب الوطني لضمان تاليف حكومة تعارض اتجاه حزب الشعب في السياسة الخارجية وفي انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ ، حين ادى وقوفه في المعركة الى تجنب حزب الشعب تقديم مرشح عنه ، وفي معارضة المشروع الذي قدمته الحكومة لاستلام مهمة اصدار النقد من المصرف السوري ، وفي جمع الكلمة لدعم الجمهورية المصرية على اثر تاميم قناة السويس ، وفي تاليف التجمع القومي في مجلس النواب الذي اتاح لهم الاشتراك عمليا في الحكم والتغلغل في دوائر الحكومة ، وفي الوصول الى منصب رئاسة مجلس النواب ...

لكن خالد العظم حاول ان يؤلف حزبا سياسيا ، وهذا الحزب سوف يكتب له النصر في الانتخابات النيابة القادمة ، فيجتمع حوله عدد من النواب يبطلون سحر الاحزاب الاخرى وياخذون زمام الامر بيدهم . ولو كانوا مطمئنين الى ان الجيش سوف يقف الى جانبهم ،

لهان الامر عليهم . ولكنهم ظنوا انه سيكون الى جانبي ، فيتم التضامن بين الاكثرية النيابية والقوى المسلحة . وبذلك لا يبقى في البلاد سوى القوى الشعبية من عمال وفلاحين ، وهم مع الشيوعيين فيها على تنازع وتصارع . وهذا خالد بكداش زعيم الشيوعيين الذين يحاربونه وحزبه ، فهو سيدعم جبهة خالد العظم ... بذلك يتم جمع عناصر الامة كلها تحت زعامة العظم وسيطرته على شؤون الدولة والسياسة الخارجية ، فضلا عن زعامة عفيف البزري للجيش وزعامة خالد بكداش للقوى الشعبية . وهذه هي الطامة الكبرى . فلا حوراني ، ولا عسلي ، ولا قدسي ، ولا مبارك ، ولا عجلاني ، ولا قوتلي ، بل العظم وشركاؤه .

وقد وصل بهم الخوف الى حد توهمهم ان ثمة مؤامرة حكتها مع البزري وبكداش لقلب نظام الحكم واستلام زمامه والتحالفه مع الاتحاد السوفييتي . وراحوا يشيعون هذا الامر همسا كانه خبر سري قد اكتشفوه . فاثروا بذلك على عقول البسطاء ، وخاصة على الذين كانوا اذا ما ذكرت كلمة الشيوعية على مسامعهم ارتعدت فرائصهم خوفا على ممتلكاتهم وحرصا على مراكزهم السياسية او الاجتماعية من ان تغتصبها الكتلة الجديدة وتنتزعها من ايديهم .

محمود رياض يؤلب الناس ضدي

ولم يكن محمود رياض سفير مصر اقل منهم نشاطا في الدس علي في كل الاوساط ، لانه كان يرمي الى ايجاد جبهة تسير خلف عبد الناصر . وسواء كانت مثل هذه الجبهة على تفاهم قليل او كثير ، الا انه يكفيها تفاهمها ضدي وضد سياستي الخارجية الرامية الى الاعتماد على صداقة الاتحاد السوفييتي ومساعداته العسكرية والفنية والمالية التي كان يقدمها لسورية ، وذلك لكي تستطيع الصمود في وجه اسرائيل والدول الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة . وهذا التفاهم السلبي تمكن محمود رياض من خلقه ضدي بتوحيد صفوف حزب الشعب واعضاء الكتلة الدستورية النيابية والعشائر والحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي . اذ قال لبعضهم : الوحدة مع مصر تقضي على نفوذ الجيش وتهدم اركان التجمع القومي . وهكذا عدل حزب الشعب وحلفاؤه من الدعوة الى الاتحاد مع العراق وانساق مع الدعوة الى الوحدة مع مصر . وقال للاخرين: الحزب الجديد الذي سيؤلفه خالد العظم سيؤمن له الاكثرية في المجلس النيابي الجديد ، وبذلك تطير رئاسة الوزراء من يد الحزب الوطني . وهكذا طار صواب العسلي واتباعه . وقال للاشتراكيين :

العظم متحالف مع الشيوعيين ، فجمد الدم في عروقهم !

وكانت الاتهامات بانني شيوعي تنصب كالغيث في السنة الماطرة ، فتفسل ما في قلوب الاخصام من غل ونقمة . فتتضافر الجهود وتصفى القلوب وتتجه الافكار كلها بتلهف وشوق الى صاحب الرسالة الذي بعث به الله لينقذ سورية مما كان سيجرها اليه خالد العظم ، وهو جحيم الشيوعية والابتعاد عن الدول الساعية الى الحرية والسلام : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى !

وكان منهم القومي العربي المتلهف الى جمع كلمة العرب ، والاقطاعي الخائف على ارضه من توزيعها على الفلاحين ، وصاحب المعمل الخائف على مصنعه من ان يتسلمه عماله ، وصاحب العقار الوجل على ممتلكاته من ان تصبح مشاعا للعموم ، والتاجر الحريص على حرية التجارة والعمل الحر ، وصاحب الثقافة الامريكية والانكليزية والافرنسية المشبع بفكرة الحريات ، وعملاء هذه الدول الاستعمارية واجراؤها ، سواء منهم من تغمست يده في المؤامرات العديدة التي جربت تلك الدول خلقها واثارة الفتنة بها او المحكومون من قبل المحاكم العسكرية لاشتراكهم بتلك المؤامرات .

وكان منهم البسطاء الذين خدعهم سراب العروبة والوحدة العربية ، والرعاع الذين تحملهم سيارات الجيش والدرك من الاحياء والقرى الى المدينة بسيوفهم ورماحهم يهزونها ويلعبون بها هازجين هاتفين كانهم في عرس الضيعة .

كل هؤلاء خدعوا في اول الامر ، وراحوا يهتفون للوحدة ولعبد الناصر ، ويحمدون الله على انقاذهم وانقاذ اموالهم واملاكهم من خطر الشيوعية ، وذلك على يد عبد الناصر ، وبفضل الوحدة . اما خالد العظم ، فقد خلصوا منه ومن انصاره في الجيش وفي الاحزاب . واما سجن المزة ، فسيعشش فيه البوم بعد اليوم وتنسج العنكبوت خيطانها بين جدرانه . وهكذا تنجو النفوس من ظلم المكتب الثاني وزبانيته ، وينعم الجميع بنعمة الحرية والرخاء ، وتهرع بقية الدول العربية الى الانضمام بعضها الى بعض ، فتذوق اسرائيل مرارة سوء المصير !

خيبة الامل بالوحدة

فباي آلاء ربكما تكذبان ؟

لكن لم تكن مرت على اعلان الوحدة ستة شهور ، حتى بدأ الناس يفتحون عيونهم ، ويصحون من سباتهم طائفة طائفة ، وفوجا بعد فوج . وكان اول من صحا ، فوجد نفسه ملقى في الشارع ،

عفيف البزري . فقد حلم انه تسلم قيادة الجيش الاول ، وانه تسلم رئاسة المجلس التنفيذي ، وبذلك اجتمعت في قبضة يده الشؤون العسكرية والمدنية ، فاصبح حاكم سورية المطلق ، يسوسها ويدير امورها كما ساس وادار المحكمة العرفية بدمشق . لكن فاته ان عبد الناصر كان يضحك منه ، فرمى به ارضا ، كمـــا يرمي المرء بقشرة الليمون بعد ان يعصرها ويأخذ لبابها .

ثم كانت استفاقة طبقة الزراع من اهل حماه — من اهلي ومن سواهم — على عراء اجسادهم مما كانوا يملكون . وانصبت غضبة رجال الحزب الاشتراكي عليهم ، فنفذوا قانون الاصلاح الزراعي في حقهم بكل شدة ، حتى بالخروج على نصوصه تشفيا وانتقاما . والله يشهد اني كنت على خصام مع ابناء عمي ، الومهم على معاملتهم القاسية للفلاحين . لكنهم ما كانوا ليرتدعوا ، لاسيما ان رجال الحكومة كانوا يساعدونهم — على الاخص منهم صبري العسلي — فظنوا ان عجلة الدهر لا تدور ، وان كل حال لا يزول .

واما التجار ، فبدات صحوتهم بنسبة ما كان يصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني من قرارات تبيح الاستيراد وتمنعه ،وتزيد التعرفات الجمركية صعودا بدون ترو ، وتصدر القرارات وتلغيها وتعود اليها فتعدلها ، وفقــا لمشيئة الوزير ومصلحة اصدقائه او ملتمسيه من اصحاب العلاقة .

واما اصحاب المعامل ، فكفـت ايديهم عـن ادارة شؤون العمال كما يفرضه قانون العمل . اذ اخذ الحكام يملون عليهم ارادتهم بتعيين الموظفين والعمال وبعدم السماح لهم بتسريحهم ، ولو وفقا لقانون العمل نفسه . وهكذا تكدست لديهم المنتوجات بسبب عدم تصريفها الى البلاد العربية المجاورة التي اقفلت حدودها في وجهها نظرا للعلاقات السيئة بفضل سياسة حكامنا !

واما اصحاب الاموال ، فقد ارعبتهم القوانين الصادرة ذات المفعول الرجعي ، فاخذوا يخرجون اموالهم الى لبنان وسويسرا ، خوفا من ان تصل اليها يد الطامعين .

وتدهورت قيمة الاراضي المعدة للبناء والابنية بصورة عامة لعدم الاطمئنان الى المستقبل ، وخشية صدور تشريع جديد ينص على تاميم العقارات والبيوت والدكاكين ، كما فعل تيتو .

واما الموظفون من مدنيين وعسكريين ، فسرح منهم المئات ،

وبات غير المسرحين غير مطمئنين الى بقائهم في الوظيفة . وجيء من القاهرة بالموظفين المصريين ، فحشدت بهم الدوائر واصبحت تعج بهم عجيجا .

ونقم الطلاب للتدخل في انتخابات رابطتهم . ثم هاجوا عندما صدر القرار بالغاء شهادة الدكتوراه في الطب والاقتصار في منحها على جامعة القاهرة .

واما الفلاحون الذين ظنوا انهم اصبحوا يملكون الارض التي كانت لابائهم واجدادهم على حد اقوال وزير الاصلاح الزراعي ، فقد لمسوا لمس اليد الفرق بين التدجيل والتنفيذ ، اذ لم تتغير حالهم عن ذي قبل . وجل ما هنالك انهم صاروا يسلمون الى مصلحة الاصلاح الزراعي ما كانوا يسلمونه الى صاحب الارض حصة معينة من المحصول ...

ولم توزع عليهم الاراضي ولم يخصص لاحدهم شبر منها . اما الاوراق التي وزعها عليهم شكري القوتلي وعبد الناصر وتيتو ، فظنوها سندات تمليك بما سيوزع عليهم من الاراضي . فبدأوا يتساءلون اذا كان نفعها في الماء وشربه يعود عليهم بأية فائدة .

واما رجال الاحزاب فقد منعوا عن العمل السياسي ، فانقطعت عنهم جماعاتهم ، الا رجال حزب البعث الاشتراكي الذي مارس في الخفاء نشاطه الذي كان يمارسه في العلن . فدخلت في عداده الافواج، لا ايمانا بمبادئه المغرية ، لكن طمعا في الحصول على وظيفة ، او احتفاظا بمنصب معرض للزوال !

وبالاضافة الى اسباب نقمة هؤلاء جميعا ، ما كان من سلب الجرائد حرية الكتابة ، وفرض نشر المقالات التي يكتبها المحررون في دوائر الدعاية ، وهي تارة مع الشرق وطورا مع الغرب ، وتارة تمدح زيدا وطورا تشتمه. ناهيك بالقانون الذي صدر بتخيير اصحاب الصحف بين الاستمرار على اصدار صحفهم في هذه الاوضاع وبين اسقاط امتيازها وقبض التعويض الذي قدر بما يعادل مطالب موظفي ادارات الصحف وعمالها فقط ، بحيث لم يبق منه شيء لصاحب الصحيفة .

على ان الطامة الكبرى نزلت على رؤوس الرجال الذين تولوا قيادة سياسة سورية منذ اربعين عاما ، يلقون الدروس في الوطنية والعروبة ويوجهون خطى بلادهم نحو الحريـة والاستقلال . اذ اصبحت العروبة بازا يتصيد به الحكام الجدد . فساءت العلاقات

بيننا وبين كافة الدول العربية بسبب المؤامرات التي حيكت والحروب الاهلية الداخلية التي اثيرت في بلادهـــا ، وذلك بقصد الحاقهـــا بالجمهورية العربية المتحدة او ارغامها على التبعية لها .

وتردت الامور في سورية في السياسة الخارجية وفي الحكم البوليسي وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والعمرانية ، بحيث صار الناس يشكون من الوحدة كانما هي السبب في هذه المحن . وفاتهم ان سوء معالجة الامور هو الدافع لهذا التردي .

وهذا ما جعل دعاة العروبة والوحدة العربية الكاملة يخشون ان يسفر عن هذه الخطوات ما يؤثر في عقلية المجموع ، ليس في سورية فحسب بل في لبنان والعراق وسائر البلاد العربية ، فيحجمون عن الالتحاق بالركب ويتخوفون من الوحدة العربية ، كمـــا كانوا يتخوفون من الاستعمار والانتداب .

وكنت في الملاحظات التي ابديت ، وفي الدفاع عن المبادىء التي رغبت في جعلها اساسا للوحدة حريصا علـــى ان تكون هذه الوحدة ، او بالاحرى هذه التجربة الجديـــــدة كالمغناطيس يجذب العناصر العربية الاخرى للانضمام اليها. وكنت اخشى من النتائج. وقد تحقق مع الاسف ما كنت اخشاه. فتباعدت الامة العربية ، بعضها عن بعض ، في كل قطر . وبـــات السوريون انفسهم غير راضين ، فيا للتعاسة !

شذذت من ايراد الوقائع بتسلسلها التاريخي ، وابتعدت عن ذكر تتابعها بدافع السبق الى ذكر النتائج قبل ان ينتهي سرد الحوادث . فلنعد الى متابعة التطور في اخراج الوحدة الى الوجود .

مؤامرة ضد عبد الناصر

عندما وصلت الى دار السيد شكري القوتلي لحضور المادبة التي دعا اليها احتفاءا بالرئيس عبد الناصر وصحبه ، وجدت الناس يهمسون بمؤامرة اكتشفت . ولم نفهم الحقيقة الا عندما اعلنت الخبر محطة الاذاعة بدمشق . وهو يتلخص في ان الملك سعود تولى بنفسه القيام بمؤامرة ترمي الى اغتيال الرئيس عبد الناصر ، وذلك باسقاط الطائرة التي سيمتطيها وهو راجع الى القاهرة ، املا في عرقلة تحقيق الوحدة بين مصر وسورية . وسردت محطة الاذاعة كيف ان النائب عزيز عباد اجتمع مع الملك سعود ، فاعطاه شكات بمبلغ اجمالي قدره مليونان من الجنيهات الاسترلينية باسم عبد الحميد السـراج . وذكرت ارقام هذه الشكات بما لا يترك مجالا للشك في صحة الخبر.

والحقيقة لا تخرج عما ذكر من حيث الوقائع . لكن ما لم يذع هو ان السراج نفسه بعد ان جاءه من يجس نبضه ، اراد توريط الملك فبعث عباد الى الرياض لينقل الى الملك اشمئزاز الجيش من الوحدة ويبين له ان في الامكان ايجاد عناصر في الجيش نفسه تتولى القيام بانقلاب عسكري يحول دون تنفيذ مشروع الوحدة ، وان الامر متوقف على تخصيص المال اللازم للنفقات الضرورية ولتأمين تأييد بعض الضباط . وقد صدق الملك ما نقل اليه . والمضحك في ذلك هو ان يدخل في روعه ان السراج نفسه هو الذي سيأخذ الامر على عاتقه.

فصدرت اوامر الملك بمنح المال لعزيز عباد ، وذلك شكاته بمليوني جنيه ، علق منها في جيب عباد مئة الف على سبيل السهو والغلط !

وعلق الملك سعود في هذه الاحبولة . فاضطر الى الاعتكاف وتسليم زمام الامور الى اخيه الامير فيصل .

اما السراج ، فقد كسب بذلك شعبية كبيرة . كيف لا ، وقد ضحى بعشرين مليون ليرة سورية في سبيل امانته وولائه لعبد الناصر والوحدة . وكان الملك سعود اول رئيس دولة يتناوله عبد الناصر بالطعن والشتم في الخطب العديدة التي القاها واذاعها من محطات دمشق والقاهرة الاذاعية . ولحقه فيما بعد الملك حسين وخروشوف وعبد الكريم قاسم وابو رقيبة وكميل شمعون وسامي الصلح ونوري السعيد وفاضل الجمالي ، بخطب قاسية اختلط فيها القذف والشتم بالتهديد وايغار الصدور والاثارة . وقامت على اثر هذه الخطب ثورات وفتن في لبنان والعراق ذهب ضحيتها مئات القتلى والوف الجرحى . ثم قتل نوري السعيد وسجن الجمالي واقصي الصلح ولم تجدد ولاية شمعون وجرح عبد الكريم قاسم في محاولة اغتياله . اما الملك حسين فصمد للتحدي والهجوم وقضى على المؤامرات التي حيكت ضده . اما خروشوف فلم يزل حيا يذرع الدنيا جيئة وذهابا ، لكنه لمس تباعد العربية المتحدة عنه وتقربها الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . ولم يزل ابو رقيبة حيا يرزق ، رغم ما يزعمه من محاولة قتله بيد غذتها مصر بالسلاح .

ودرج الرئيس عبد الناصر على هذا الاسلوب الذي سبقه اليه هتلر عند ما كان يهاجم بنيش رئيس جمهورية تشكو سلو فاكية ، لانه كان يرفض اخضاع بلاده لمشيئة المانيا . وقد جرب الرئيس عبد الناصر هذه الطريقة لالهاب الجماهير حماسة وتقديرا لجرأة

زعيمها ، لسخر من اخصامه واوسعهم شتما وتحقيرا : دالاس ، وبلاك ، عند تأميم قناة السويس ، وغي موله ، وبينو ، وانطوني ايدن عند العدوان على بور سعيد . وكان اول رئيس دولة عربي يستعين بالقضاء على اخصامه بالشتم والسباب ، تمهيدا للقتال معهم . لكن القدر كان حريصا كل مرة على استجابة سؤال عبد الناصر ، فيهزم اعداءه قبل ان تصل يده اليهم . وهكذا نرجو ان نرى زوال اسرائيل من الوجود ، بفضل الهجوم بالاذاعات على بن غوريون واعوانه اليهود !

تاليف اول حكومة في عهد الوحدة

كنت قبل ان يعلن الرئيس عبد الناصر الدستور المؤقت ويؤلف الحكومة الجديدة اقضي الوقت الطويل في مكتب العسلي نتبادل واياه ما يصل الى علمنا من الاخبار . ولم يكن المشار اليه مطلعا على نوايا عبد الناصر . وكنا ننتظر على احر من الجمر اعلان تاليف الحكومة ، هو للاطمئنان على الاشتراك فيها ، وانا للخلاص من اعبائها . وعند انتهاء الدوام الرسمي ، ظهر الخميس ٦ آذار ١٩٥٨ ، عدت الى الدار ، واذ بالسيد صالح عقيل وزير الدولة المشرف على الدعاية والانباء يوافيني باول خبر صحيح منذ توليه شؤون المطبوعات وهو ان الوزارة الجديدة تالفت ولم يشترك فيها ، بالاضافة الى ، كل من اسعد هرون ، وصالح عقيل ، وهاني السباعي ، ومأمون الكزبري ، وحامد الخوجة . وكان هو بالطبع متاثرا من اغفال اسمه بين الوزراء الجدد . وقد انتهى به هذا التأزم الى اصابته بنوبة قلبية اودت بحياته ، رحمه الله . فقد كان رجلا طيب السريرة ، حسن السمعة ، عفيف اليد واللسان .

وكان تاليف الحكومة الجديدة على الوجه الآتي : عبد اللطيف البغدادي ، والمشير عبد الحكيم عامر ، واكرم الحوراني ، وصبري العسلي : نوابا لرئيس الجمهورية . وعبد الحميد السراج : وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للعدلية ، امين النفوري : وزيرا للمواصلات ، احمد عبد الكريم : وزيرا للشؤون البلدية ، فاخر الكيالي : وزيرا للمالية ، حسن جبارة : وزيرا للتخطيط ، صلاح الدين البيطار : وزيرا للدولة ، خليل الكلاس: وزيرا للاقتصاد .

وتعين عفيف البزري فريقا وقائدا للجيش الاول .

وكان تعليق العسلي على تاليف الوزارة هو انه احسن ما يمكن ان يعمله الرئيس . اما الاوساط الاخرى ، فقد استنكرت سيطرة

البعثيين الاشتراكيين على الوزارة ، والاقتصار على بعض الضباط وبعض الشخصيات الضعيفة .

وفي الوقت نفسه اعلن الدستور المؤقت وكان على غير ما جاء في المشروع الذي عرض علينا في القاهرة . وفيما يأتي نص الدستور المؤقت الذي اذاعه الرئيس عبد الناصر من دمشق في ٥ آذار ١٩٥٨ :

الباب الاول : الدولة العربية المتحدة

مادة ١ ـ الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة ٢ ـ الجنسية في الدولة العربية المتحدة يحددها القانون ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع

مادة ٣ ـ التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع .

مادة ٤ ـ ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ ـ الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولاتنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ ـ العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ ـ المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة ٨ ـ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة

مادة ٩ ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ ـ الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة ١١ ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع : نظام الحكم

مادة ١٢ ـ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

مادة ١٣ ـ يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة يحدد عدد

اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط ان يكون نصفهم على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة ١٤ — يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ — يجب الا تقل سن عضو مجلس الامة عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٦ — مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانعقاد ويفض دورته .

مادة ١٨ — لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دورة الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ — يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الآتية : اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ — جلسات مجلس الامة علنية . ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او عشرين من اعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ — لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة . ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ رأيه فيه مادة مادة .

مادة ٢٣ — يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله .

مادة ٢٤ — لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ — يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شرح وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ — لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ — انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لايكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ — ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

مادة ٢٩ — لا يجوز للحكومة عقد قرض او الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٣٠ — لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة ٣١ — يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ — يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده . وتقر الميزانية بابا بابا . ولا يجوز لمجلس الامة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ — تجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ — الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ — ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى .

مادة ٣٦ — لا يجوز في اثناء انعقاد دورة مجلس الامة وفي غير حالة التلبس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضائه اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .

مادة ٣٧ — لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ — لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة ، فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ — اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من اعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير باغلبية اعضاء المجلس .

مادة ٤٠ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال نظم الجمع الاخرى .

مادة ٤١ — لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ — لايجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر من اموال الدولة او يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٣ ـــ يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ ـــ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ ـــ لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في اثناء مدة رئاسته ، ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ ـــ لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا لرئيس الجمهورية او اكثر ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ ـــ يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ ـــ لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية او للوزير ، في اثناء مدة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري ، او يستأجر من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٩ ـــ لرئيس الجمهورية ولمجلس الامة حق احالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية اعمال وظيفته . ويكون قرار مجلس الامة باتهام الوزير بناء على اقتراح مبرم من خمس اعضائه على الاقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية من اعضاء المجلس

مادة ٥٠ ـــ لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها.

مادة ٥١ ـــ اذ اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه . فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٢ ـــ اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٣ ـــ لرئيس الجمهورية ان يصدر اي تشريع او قرار مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على ان يعرض عليه فور انعقاده . فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي اعضائه سقط ما له من اثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ ـــ يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على ادارتها .

مادة ٥٥ ـــ رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

مادة ٥٦ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الامة ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامـــة .

مادة ٥٧ — لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء .

مادة ٥٨ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويقوم بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة في الاقليم .

الفصل الرابع : القضـــاء

مادة ٥٩ — القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ — القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦٢ — جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظـــام او الآداب .

البـــاب الخامس : احكام عامة

مادة ٦٣ — تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

مادة ٦٤ — مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ — يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به . كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ — لا تسري احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامة .

مادة ٦٧ — تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لهـــا عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشـــريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ — لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ — الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تصدر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سورية ومصر .

مادة ٧١ — يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ — يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

جمال عبد الناصر

فروق اساسية بين هذا الدستور ومشروع الدستور الاول

وهنالك فروق اساسية بين هذا الدستور المؤقت وبين مشروع الدستور الذي بحثناه في القاهرة ، كما اثبته بنصه في الفصل السابق من هذه المذكرات . وهذه هي :

١ — لم يحدد الدستور المؤقت عدد اعضاء مجلس الأمة بل تركه لرئيس الجمهورية، وهذا يتناقض مع مبادىء الديمقراطية.

٢ — اجاز الدستور المؤقت للمجلس التشريعي أن يسقط عضوية احد النواب ، وهذا ايضا غير جائز في النظريات الدستورية .

٣ — اجاز الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية اصدار ما هو داخل في اختصاص البرلمان من تشريعات في غياب المجلس ، واشترط لالغاء هذه التشريعات اتفاق ثلثي الاعضاء . وفي حالة الرد يبقى تنفيذ التشريع المردود صحيحا في المدة المنقضية بين اصداره والاعتراض عليه . وهذا كله مناف لمبدا عدم جواز تخلي السلطة التشريعية من صلاحية التشريع للسلطة التنفيذية . وهو يعطي رئيس الجمهورية صفة الدكتاتور ، ليس على الشؤون التنفيذية فحسب ، بل على الشؤون التشريعية .

٤ — لم يوضح الدستور المؤقت كيفية انتخاب رئيس جديد

اذا شغر منصب الرئاسة قبل اصدار الدستور النهائي ، الا اذا اعتبرنا ان نائب الرئيس يقوم بالمهمة حكما . في حـين ان المشروع منح الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي . وارى ان المبدأ الذي ورد في الدستور المؤقت افضل مما جاء في المشروع .

٥ ــ حرم الدستور المؤقت الشعب العربي في مصر وسورية من حق ابداء موافقتهم على الدستور المؤقت . وهذا خلاف ما كان اقره مجلس النواب السوري .

٦ ــ سلط الدستور المؤقت يد رئيس الجمهورية على البرلمان من حيث دعوته للانعقاد وفض اجتماعاته ، وبهذا خروج على مبادىء الدساتير النيابية البرلمانية التي حصرت هذا الحق بالمجلس نفسه . ويمنع الدستور المؤقت النواب من حــق تعديل مشروع الميزانية الذي تقدمه لهم الحكومة ، وهذا خرق صريح لحقوق النواب الاساسية . اذ انه ، في هذه الحالة ، تصبح الميزانية التي تحضرها الحكومة نافذة بدون تعديل .

٧ ــ منح الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء ، بدون استشارة مجلس النواب ، خلافا لما جاء في المشروع . وهذا ايضا مخالف للمبادىء الدستورية التي لا تجيز اعلان هذه الحالة الا في حالة الحرب او الاضطرابات العنيفة ، وبشرط موافقة مجلس النواب . ذلك لانها توقف مفعول جميع المواد الدستورية المتعلقة بحرية الافراد وبصيانة المساكن وغير ذلك من اطلاق يد الحكومة اطلاقا كاملا .

٨ ــ احسن الدستور المؤقت بذكر الحصانة القضائية ، لانها من مستلزمات الحياة العامة في الدول الحرة .

٩ ــ لم ينص الدستور المؤقت على عرضه على الاستفتاء الشعبي واكتفى بالتصريح بعرض الدستور النهائي على الشعب .

هذه هي المسائل التي ظهر فيها الفرق واضحا بين ما جاء في المشروع الذي وزعه علينا الرئيس عبد الناصر في اجتماعات القاهرة في اواخر كانون الثاني ١٩٥٨ ، اي قبل اعلان الوحدة، وبين ما جاء في الدستور المؤقت . وغني عن البيان ان المشروع ، بحد ذاته ، افضل من الدستور المؤقت ، هذا اذا صرفنا النظر عن ذكر المسائل التي هي في الاصل مخالفة للحياة النيابية الصحيحة .

وقد رايت ان اثبت هنا نص الملاحظات التي ارسلت الى عبد الناصر ، عن طريق احد رجال مخابراته بدمشق ، في ١٩٦١ :

ملاحظات ارسلتها الى عبد الناصر بشان الحالة في سورية

١ — موقفي من الوحدة لم يتغير ، وقد عملت مع كل من سعى لتوحيد كلمة العرب وجمع شتاتهم ، وساظل مؤيدا للوحدة وداعيا لجعلها شاملة كل الاقطار العربية . وسبق ان ابديت عدم ارتياحي لاستبدال الوحدة باتحاد فدرالي . وعندما جرت المباحثات بشان الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ابديت في مجلس الوزراء ملاحظات على التفاصيل والاساليب سجلت بمحاضر تلك الاجتماعات في دمشق والقــــاهرة .

٢ — لدي آراء في شان ما يجري منذ ذلك الحين ، سواء بتاييد بعض الخطوط العامة والقرارات او بابداء ملاحظاتي عليها عندما يبدو لي انها غير مؤتلفة مع المصلحة العامة . وهذه الملاحظات الايجابية السلبية لا تستهدف سوى الخير العــام ، بل هي تدعو صاحب الامر الى الاستمرار في خطته او تعديلها او الرجوع عنها . وذلك كله حرصا على سلامة الوحدة ، لان الناس هنا وفي سائر البلاد العربية يظنون ان الوحدة مسؤولة عن الاخطاء . وهذا ما يجب ان يحال دونه . وجل من لا يخطىء . فالحكم قد يخطىء والناقد قد يخطىء ، وبارك الله بمن يخلصــــك النصح ويسديك الراي البريء ، وقبح الله من يجعل ديدنه التهليل والتكبير ويخفي عنك الحقائق ويقودك بنفاقه الى سوء العاقبة ، والشكر مرة لمن يخلصك القول ولو اخطأ ، ومرتين اذا اصاب .

٣ — لا ريب في ان كثــيرين من الناس مشمئزون اليوم من سوء الحال وعقم بعض التدابير التي افترض فيها معالجة الامور . وقد زاد سوء الموسم في السنين الثلاث الماضية في الضيق الذي يشكو منه المزارع والتاجر وغيرهما . ولو كان بعض المسؤولين في دمشق يستطيعون معالجة الامور بالتدابير الصحيحة ، ولو كفوا الناس اثقال التصاريح غير الصحيــــحة بقصد التطمين واغفال الحقائق ، لهان الامر واتخذت تدابير من شانها التخفيف عن الناس وهم بتلك الازمات المالية الشديدة . غير ان الخبرة تنقصهم ويغشى نظرهم الغرور والاعتداد بالنفس .

٤ — كثيرون من المسؤولين المصريين ، ان لم يكن غالبهم ، يجهلون واقع سورية الاقتصادي والاجتماعي . وهم معذورون بذلك ريثما يكتسبون الخبرة الكاملة . وقد غشهم من اعتمدوا عليهم من

السوريين ، فساروا على ارشادهم في طريق لا تؤدي الى توطيد قواعد الوحدة واستجلاب القلوب .

٥ — اجتمعت قبل عامين بالسيد كمال رفعت في القاهرة وابديت له ملاحظات عديدة . وكان يتجنب شيوع خبر اجتماعنا . واني المس نفس الشعور الآن . فهل ثمة فائدة من هذه الاتصالات ؟

٦ — سيادة الرئيس لا يجتمع مع احد في سورية عدا الوزراء ، ويكتفي بما يقوله له هؤلاء . وثمة آخرون في سورية ممن خدموا البلاد في السابق واحسنوا تصريف شؤونها واوصلوها الى الذروة يستطيعون ان يخدموا هذا العهد ايضا برايهم المخلص ولا ينشدون اية مكافأة ولا يطلبون اية وظيفة مهما سمت . فالاستماع الى رايهم — ثم الاخذ بما يرى موافقا للمصلحة — من شأنه اطلاع الرئيس على الآراء العامة بمختلف وجوهها . واما الجنوح الى الحصول على هذه الآراء عن طريق اشخاص لا يفهمون في اكثر الاحيان ما هو السؤال ولا يستطيعون نقل الجواب كما هو ، فذلك لا يؤدي الى الغرض نفسه . فالاتصالات المباشرة افيد واضمن .

٧ — لقد وثقت البلاد كلها بالرئيس ولا تزال عند حسن ظنها به . وهي تطلب منه تحقيق آمالها به ، من حيث اقامة حكم محبب الى القلوب واستبعاد النظام الارهابي . والقلوب لا تستجلب بالشدة والقسوة ، بل بالرفق وحسن المعاملة . ونحن نضن على الوحدة ان تكون قائمة على التخويف ، بينما القلوب جاهزة لرعايتها والحفاظ عليها . ولو كانت الوحدة وليدة الضغط والارهاب لجاز صيانتها بالقوة . اما وقد نشأت عن رغبة عامة وترحيب كامل ، فما معنى الحرص على سلامتها بالشدة والعنف ؟

٨ — لا حاجة لتأكيد الاحترام والولاء للرئيس ، فهذا امر مفروغ منه . وقد لاقيت في هذا السبيل ، منذ ١٩٥٥ ، الشدائد على انواعها . ولا يزال مقامه عندي كبيرا ورجائي له عظيما بالنجاح ، لا سيما ان اي فشل سيعرض البلاد لكارثة . واما التعاون معه ، فمتى رفضته ؟ وما هو التعاون الذي استطيع معه ؟ وانا على اي حال حاضر لابداء رايي في كل ما يطلب مني او يعرض علي . غير انني لم استشر في مطلع قيام الوحدة باي امر ولم يعرض علي شيء رفضته .

٩ — ارى الفائدة كبيرة في ازالة الحجاب بين الرئيس والمرؤوس ، وفي اطلاق حرية القول وعدم مؤاخذة احد على كلامه او

رايه ضمن حدود القانون . فبذلك يستطيع المسؤول معرفة راي الناس ، فياخذ منه ما صفا ، ويفرج عن الناس ضيقهم وتذمرهم ، ويضمن لهم ايصال شكواهم الى مرجعها . اما منع الناس من الاجتماع بعضهم مع بعض ، ومضايقتهم بشتى الوسائل — كبخش اطارات السيارات والشتم والمضايقة — فليست هذه الوسائل من شان الدولة التي تخدم نفسها . وكذلك الحؤول دون الكتابة الحرة في الصحف (مع امكان احالة الكاتب الى المحكمة وفقا للقانون) اذا كان القصد منه اسكات الناس بالتهديد والوعيد . فهو انما يخلق الكبت والضغط ويثير التذمر وعدم الرضى .

١٠ — الدولة مكلفة بحماية الناس من تعدي بعضهم على بعض . اما اذا عمد المكلفون بحماية النـــاس الى ارتكاب نفس الاعمال التي يجب عليهم مكافحتها ، فالى من المشتكى ؟ وهل ترتفع سمعة الدولة التي يقدم بعض موظفيها على هذه الاعمال ولا يمنع فاعلها والآمر بها عن الاستمرار في غيه ، على الاقل ؟ واذا دام الامر كذلك ، فمن يضمن انه لا يزيد في غلوائه فيتعرض للارواح وللاموال بالإذى الممنوح شرعا وقانونا ؟ ونحن الآن معذورون بعدم الاطمئنان ، لكن ايماننا بأن حياة الانسان في يد ربه ورهن القدر المحتوم يجعلنا لا نعلق اهمية كبرى على اي تهديد . ولا نخشى الموت لاننا واثقون ايضا بان المسؤول الاول لا يرتضي لعهده ان تصطبغ نهايته بالدم البريء .

١١ — يشيع بعض الاذناب هنا ان جهاز الحكم المحلي سيتغير قريبا ، وان الجهاز الجديد ، بفضـــل رئيسه المرتقب ، سيوقف الاتجاه الاشتراكي في سياسة الدولة . وقد اخذت بعض الاوساط التجارية والصناعية تطمئن وتتقبل هذه الشائعة تقبلا حسنا ، كما راحت جماعات تسعى لاقامة حفلات تكريمية ، توطئة لخطة مكتومة يستفيد منها البعض .

١٢ — واما الاشتراكية فادين بها واريدها تطورية ترافق امكانيات البلاد وحاجاتها وتستهدف زيادة الدخل الضروري والعام . واحرى بأن يحدد لكل من القطاعين العام والخاص حدودا تتناسب مع الضرورة وامكانيات الدولة والافراد ، فلا يقضى على النشاط الضروري الذي اوصل البلاد الى الرفعة . كل ذلك وفقا لمخطط عام يحضره ، بالاشتراك والتفاهم ، خبراء الــدولة واصحاب رؤوس الامـــــوال .

١٣ ــ لا خوف من السوريين ان يقوموا بثورة ضد الوحدة وهم قد ارتضوها . وهم لا يطلبون من الرئيس سوى اصلاح الحال . اما محاولة حمل الرئيس على ظن السوء بزيد وعمرو ، فما هي الا للايقاع بالناس وحماية المراكز والمناصب .

١٤ ــ الشخصيات السياسية السابقة لا يكنون للرئيس اية ضغينة ، بل كل احترام وتبجيل . واجزم بان الاجتماع معهم فرادى وجماعات يتيح للرئيس سماع ما يخفيه عنه من له مصلحة في احتكار اذن الرئيس . وعلى اي حال ، فهذه الاجتماعات تزيل من قلوب هؤلاء القوم شعور العزل والابعاد . ومن جهة ثانية ، فان ثقة الناس ــ قلتهم او كثرتهم ــ بهم لما تزال قائمة ــ هزلت او زادت ــ ولا يصدقن الرئيس ما ينقل اليه من ان شعبية زيد او بكر قد انخفضت الى الحضيض ، والا فما معنى تخوف اولئك منهم ومن اجتماعاتهم والسعي للحؤول دونها ؟ وهذه الثقة تخدم الوحدة ، لان الناس ــ عدا ما يمس مصالحهم الخاصة ــ يستوحون ما يبديه اولئك السياسيون من آراء او توجيهات . ولا يغترن احد بزوال فكرة الحزبية حتى الآن . وعلى سبيل المثال نذكر الاثر الناتج عن الدعم العلني الذي يبديه احد كبار الساسة السابقين . فلو كان سائر الساسة يسيرون على غراره ويظهرون للملأ ما يعتقدون بصلاحه ، لخمدت دسائس عمال الاستعمار ضد الوحدة وانجلت امور كثيرة بما فيه الخير العام . لكن هؤلاء الساسة مبعدون او مبتعدون . هم محاطون بهالة من الشك وسوء الظن يخلقها عدم الاتصال بهم مباشرة ، والاكتفاء بما ينقله الجواسيس المرتزقة عن لسانهم .

١٥ ــ استبشر الناس خيرا بقدوم شخصية مصرية كبرى ، كالمشير عامر ، الى دمشق لمعالجة الوضع ، باعتباره حياديا في الخلافات التي كانت سائدة من قبل . وقد ادت مهمة المشير احسن الثمرات ، وبدات امارات الارتياح تظهر . لكنها ما لبثت ، مع الاسف ، ان خمدت برجوعه الى القاهرة وابقائه فيها .

١٦ ــ اردنا بهذه الملاحظات تمهيد السبيل وايضاح حقيقة راينا في بعض الامور . وقد نكون اخطانا في بعضها وعذرنا في ذلك اخلاصنا . فاذا لقيت هذه البادرة قبولا حسنا ، سواء من حيث محتواها او اسلوبها ، فنحن على استعداد لبيان التفصيل والاجابة على كل ما نسال ، وذلك في محادثات واجتماعات لا يخيم عليها جو

الخفاء والتستر .

١٧ — بيان ما يجيش في الصدر لا يسعه كتاب ، ولا انفع من مقابلة يستطيع المتحادثون فيها ان يسردوا رأيهم وان يجيبوا على ما يطرح عليهم من اسئلة وملاحظات تؤدي — ما دامت النوايا طيبة — الى تفاهم . وبقدر ما تكون الشخصية كبيرة ، تقترن نتائج الاجتماع بالنجـــاح .

١٨ — اما المضايقات التي الاقيها ، وعدم رعاية احكام القرارات الصادرة عن الرئيس نفسه في قضاياي الحقوقية ، فأمر اتركه الى حين اصلاح الامور بصورة عامة . فسير امور الدولة على وجهها الصحيح يكفل زوال اسباب هذه الشكاوى .

الجزء الثالث : سورية بعد الانفصال

الفصل الأول

مقدمة عامة

عندما راجت فكرة الاتحاد الفدرالي بين سورية ومصر واصبحت تشغل الراي العام ، وعندما اصبح حديثها على كل لسان ، كنت اظن بأنها لم تكن الا نتيجة لتمخض آراء الناشئة الجديدة وتحريها عن فكرة تتبلور بها الغايات والاهداف .

فقلة العمل له اثر على الناشئة ، من حيث ان بطالتهم تسوقهم الى الاجتماع في النوادي او المقاهي ، وليس لديهم ما يتداولونه سوى ابحاث نظرية يغلب عليها الطابع السياسي . وبطبيعة الحال ، كان موضوع الوحدة العربية مدار تفكير كل عربي منذ ان تولى شباب العرب احياء المملكة العربية وبعثها من جديد في جميع الاقطار العربية المشمولة آنئذ بحكم الاتراك . ولم تكن هذه الاقطار قد انقسمت الى دول ومقاطعات ووزعت على فرنسا وبريطانيا ، بموجب قرار جمعية الامم ، باسم الانتداب . فتجسمت في كل مقاطعة عربية فكرة الاستقلال ورسخت قواعد اقتصادها ونظام حكمها ، بأشكال مختلفة ، بحيث اصبح اليوم عسيرا توحيدها مجددا ، وذلك لاختلاف مناهج السياسة الخارجية والدستورية والديموقراطية والاجتماعية التي تطورت في كل بلد فأصبحت غير مؤتلفة ، بعضها مع البعض الآخر . غير انه ثبت فيما بعد ان ثمة مخططا سعت الى تنفيذه حكومة الولايات المتحدة ، وهو يرمي الى خلق دولة عربية كبيرة تتولى اقصاء النفوذ الشيوعي — او بالاحرى نفوذ الاتحاد السوفييتي — عن منطقة الشرق الاوسط وتماشي سياستها العامة ، بما فيها عقد صلح بين العرب واسرائيل .

مخطط الولايات المتحدة في الشرق الاوسط

وكان ذلك بعد ان فشلت الولايات المتحدة في الانقلابات التي اثارتها في سورية ، كانقلاب حسني الزعيم وانقلاب اديب الشيشكلي . اذ انها ، رغم نجاح هذه الانقلابات ، لم تحصل على مقاصدها . ذلك ان زعماءها لم يتمكنوا من الثبات في مراكزهم

وتحقيق السياسة الاميركية . فكانت النتيجة ان انصرف الاميركيون الى دعم زعامة رجل عربي يتولى هو بنفسه قلب انظمة الحكم تحت ستار الوحدة العربية وهيأوا له اسباب النجاح بالمال ووسائل الاعلام التي وضعوها تحت تصرفه بدون حساب .

ومن هنا نفهم سر مساندة الولايات المتحدة لعبد الناصر في ازمة قناة السويس . فالحقيقة التي لا غبار عليه هي ان انقاذ مصر من تلك الورطة لم يأت على يد بولغانين وتهديداته ، بل على يد الولايات المتحدة التي حشدت اصوات جميع دول العالم الغربي ضد بريطانيا وفرنسا . وما كان لهذه الاصوات ان تحتشد لولا موقف امريكا . فهي دائما تسير خلفها كالظل غير المفارق .

وعرضت الولايات المتحدة حلفها مع انكلترا وفرنسا لخطر الانهيار . الا انها آثرت ان تنفذ مخططها في الشرق الاوسط على ان تترك مصر تركع امام هاتين الدولتين . وبذلك تفلت سورية والعراق من يدها وتصبحا معرضتين للوقوع في احضان الاتحاد السوفييتي .

وتم للولايات المتحدة ما ارادت . فانسحبت الجيوش البريطانية والافرنسية من القناة وسلم الشرق الاوسط — مؤقتا — من الخطر الشيوعي . وانكفأت فرنسا وبريطانيا ، بعد تغيير حكومتيهما ، الى عزلتهما المؤقتة . لكنهما ما لبثتا ان عادتا الى السير خلف العملاق الامريكي ، كالولدين اللذين يفعلان فعلة منكرة ، فيؤدبهما والدها . غير انهما سرعان ما يلتحقان به ويتبعان خطاه .

واتضح لعبد الناصر ، بعد هذه الحادثة التي كادت تهوي به الى الحضيض ، ان لا قدرة له على البقاء متربعا على عرش الفراعنة الا السياسة الامريكية ، فطاطأ الراس لها . ثم وافق على مجيء القوى الدولية لتقف سدا منيعا بينه وبين اسرائيل متنازلا عن الاشراف على خليج العقبة . وبذلك فتح امام اسرائيل الباب الجنوبي الذي مكنها من الاتصال بدول افريقيا الحديثة وسائر دول آسيا ، دون الاضطرار الى عبور قناة السويس .

وهكذا دفع عبد الناصر جزءا من ثمن حمايته من بريطانيا وفرنسا بتحقيق ما فرضته الولايات المتحدة عليه . وهو مهادنة اسرائيل نهائيا وفتح مجالها الحيوي الجنوبي على مصراعيه .

وما كان للامر ان ينتهي عند هذا الحد . فللولايات المتحدة مخطط كبير لم يتحقق الا جزء منه . اما الجزء الآخر فهو الآتي :

(١) الاطمئنان الى خلو الشرق الاوسط من نفوذ الاتحاد السوفييتي . و (٢) فرض صلح جماعي بين العرب واسرائيل ، او على الاقل ، فرض هدنة فعلية بينهما تشبه حالة الصلح التي ترفع الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول العربية حول اسرائيل وتجارتها .

وتحقق لدى الولايات المتحدة ان هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه وفي الدول العربية حكومات دستورية برلمانية ومجلس نواب واحزاب وصحافة حرة يفرقها كل شيء ويوحدها الخطر الاسرائيلي . وكيف لزعيم عربي ان يصل الى عضوية البرلمان وان يتولى الوزارة اذا لم يدخل في برنامجه ما يؤكد عزمه على محاربة اسرائيل واجلاء اليهود عن فلسطين واعادتها الى اصحابها العرب ؟ وكيف يتسنى له — حتى لو دخل الحكم خلسة — ان يتقدم خطوة واحدة في طريق الصلح مع اسرائيل والاعتراف بوجودها ، وهو اذا فعل اصبح مرذولا ، مضطهدا ، لا يستطيع السير في الطريق ؟

هذا كله لا يتصور حدوثه في دولة ينعم مواطنوها بالحريات العامة ، وتحكمها حكومات نيابية ، وتتمتع احزابها بنشاطاتها الوطنية دون ما حرج . لكن هذا كله يمكن حصوله دفعة واحدة ، او على مراحل ، في ظل حكومة تستند في بقائها الى قوة السلاح ، وتعالج شؤونها وفق الاحكام العرفية ، وتستبد برايها بعد منع الاحزاب ، والقضاء على الحريات العامة ، وملء السجون بأصحاب الاتجاهات السياسية المعارضة .

فنظام كهذا هو النظام الذي لا تحلم الولايات المتحدة بأحسن منه ، وبأقدر منه ، للسير في الاتجاه الذي يؤدي الى تنفيذ سياستها ، ليس في بلادنا فحسب ، بل في جميع انحاء العالم . وهاكم الامثلة الواضحة عن ما يحصل في امريكا الجنوبية والوسطى ، وفي الكونغو ايضا .

ويتبين لنا مما تقدم انه لولا : (١) رغبة الولايات المتحدة في خلق اسرائيل والدفاع عنها ، و (٢) الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ورغبة كل منهما بالسيطرة على العالم ، لما كان بيننا نحن العرب وبين الامريكيين ما يدعو الى التباعد . ولو كنا قبلنا وجود اسرائيل واقمنا معها العلاقات الدولية العادية ، ولو كنا سرنا بموجب السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، لكنا اليوم في هدوء واستقرار ، ننعم بحرياتنا وبنظامنا البرلماني ، ونفيد

من المساعدات المالية الامريكية ، تماما كما هي الحال في الدول التي ربطت مصيرها بمصير الولايات المتحدة ، وخاصة بعض دول الشرق الاوسط ، كتركيا ومصر والاردن والعراق (قبل ١٤ تموز ١٩٥٨) وليبيا والسودان والجزائر والمغرب وايران وباكستان وغيرها .

لكننا اردنا ان نكون احرارا ، وان ندفع الاذى عن ابناء جلدتنا الفلسطينيين العرب ، وان نقيم عهدا ديموقراطيا يحكم باسم الشعب لمنفعة الشعب ، دون ان يتأثر بأية سياسة اجنبية لا تأتلف مع الحياد التام . وفوق هذا كله ، اردنا ان نخلق لبلادنا جيشا قويا يحميها من كل اعتداء .

لذلك ابينا ان نسير خلف اي اتجاه عالمي ، وان لا نلتزم جانبا دون آخر في الصراع الروسي ـ الامريكي . كما رفضنا ان نبيع فلسطين بفوائد تتقاسمها الدول العربية على حساب اللاجئين الفلسطينيين المشردين ، واحتفظنا بكرامتنا كأمة ، وبسيادتنا كدولة ، وبحريتنا كبشر .

والوحدة العربية ليست دخيلة علينا . فآباؤنا واجدادنا هم الذين اشعلوا لهيبها ، بينما كان المصريون غارقين في التغني بمآثر السلاطين الاتراك . لذلك استقبل الشعب العربي في سورية فكرة الاتحاد الفدرالي مع مصر بكل ترحاب وتشوق ، واعتبروها لبنة اولى في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وقد صرحت لمندوب وكالة انباء الشرق الاوسط بأنني اتوق الى ما هو اكثر من الاتحاد الفدرالي ، اتوق الى وحدة كاملة تضم شمل العرب وتجمع كلمتهم وتعلي شأنهم .

براعة الامريكيين في تغطية مخططاتهم

ويبدو لي الآن ان رأيي هذا ، المستند الى وعي وايمان يخلو من اي غرض خاص ، كان يتلاقى مع راي عبد الناصر ، من حيث رفضه الاتحاد الفدرالي واشتراطه الوحدة الكاملة بين القطرين . ولم تكن غايته تحقيق اول خطوة في سبيل هدف عربي سام ، بقدر ما كانت تحقيق السيطرة على سورية ، كاولى مراحل السلطان الذي كان يريد بسطه على سائر الدول العربية ، ليصبح زعيما لها ، يستطيع عندئذ تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع الامريكيين .

ولا ريب في ان الامريكيين كانوا بارعين في وضع مخططهم :

اولا : في تغطيتهم بضاعتهم براية العروبة ، بحيث انخدع المجموع بهذا العنوان ، فلم يفطنوا للغايات المستترة تحته . اما

الذين خرقت عيونهم الثاقبة هذا الستار ، وظهر لهم ما خفي ، فما كان باستطاعتهم ان يقاوموا تيار يرفع شعار العروبة وينادي بالوحدة والقومية العربية . وقد فعلت راية العروبة في هذه المعركة فعل المصاحف التي رفعت في المعركة بين المسلمين ، وانسل خلفها من فاز بواسطة هذه الحيلة .

ثانيا : في اختيارهم لزعامة هذه الحركة شابا جسورا متداما ، كعبد الناصر ، تؤازره ثلة من الرفقاء المؤتمرين بأمره ، بحيث اوجدت قيادة منظمة منسجمة بريئة من امراض الديموقراطية والتزمت الحزبي .

ثالثا : برفع شأن الزعيم المختار الى اقصى ما بلغته الزعامات العربية من المجد ، وذلك باظهاره بمظهر قاهر بريطانيا وفرنسا . وهكذا توصل عبد الناصر الى ان يجسم في شخصه آمال العرب وعزتهم وكرامتهم . وراح اسمه ينطلق على كل لسان ، وصوره ترتفع في كل مكان ، بفضل دعاية قوية الحجة ، محكمة الاسلوب ، جعلت هواه في كل نفس ، وخاصة في نفوس الشباب . وبذلك طغى على كل زعامة او رئاسة في اي قطر عربي .

رابعا : بالسماح له بالتقرب من الاوساط اليسارية ، وتبني فكرة الحياد الايجابي التي خدعت الدول الشرقية من آسيوية واوروبية ، فزودته بالسلاح والمعونات الاقتصادية . وما كانت غاية الامريكيين ومن وراء ذلك سوى قطع الطريق على اليساريين ، دولا وافرادا ، فلا يحاربون عبد الناصر ويقضون عليه ، قبل ان يصل الى ذروة مجده . اذ لو ظهرت في اوائل حكمه خفايا تفاهمه مع الامريكيين ، لكان مصيره كمصير نوري السعيد وامثاله الذين حرقوا انفسهم بدون تعقل . اما هو ، فكان اعقل منهم وادرى بعقلية الجماعات . لذلك راح ، حتى مطلع ١٩٥٩ ، يداور الشيوعيين ، وحتى ١٩٦٠ يداور اليساريين ، الى ان استتب له الامر ، فكشف طرفا من غطائه .

خامسا : بمدهم يد المساعدة المالية له بالكيل الوافي . صحيح انهم لا ينقدونه مالا ، لكنهم يعطونه مؤنا وبضائع ، وبذلك يوفرون ما كان مضطرا الى انفاقه لتامين غذاء الشعب المصري وسد حاجته من الاموال . وبذلك يتسنى له ان ينفق ما يقابله على اعماله وحركاته في سائر الدول العربية ، كاثارة الفتن وشراء الضمائر واقلام الصحفيين .

عبد الناصر يعد ويتباطأ في قبول الوحدة

وفي الوقت الذي كان مجلس النواب السوري يتبادل الوفود مع مجلس النواب المصري ، ويتهادى الاعلام ، ويتناقش في افضل الطرق لتحقيق فكرة الاتحاد الفدرالي ، كان عبد الناصر يتباطأ متحججا بأن عقل الشعب المصري لم يختمر بعد الى قبول فكرة التوحيد .

لكن رسله وعماله في سورية كانوا يبذلون اقصى ما يمكن ، ماديا ومعنويا ، لحمل جميع الاحزاب والهيئات السورية على تقبل فكرة الوحدة او الاتحاد . وكانوا يبذلون لكل فريق من الوعود ما يخدع . فأفراد حزب الشعب والكتل المعارضة للحكم ، ابان ١٩٥٧ ، كانوا يمنون باقصاء التجمع الوطني وابعاد الجيش عن التدخل في السياسة . وكان ذلك كحل في نفوس هؤلاء رطبا وسلاما .

اما عن رجال الدين ، فقد روى الشيخ مكي الكتاني انهم بعثوا اليه برجل ينتمي الي بصداقة وثيقة . فراح هذا الرجل يبذل جهده لحمل الاستاذ على الذهاب الى القاهرة للاجتماع الى عبد الناصر . فلما اجتمع شيخنا الى الرئيس ، طلب اليه هذا ان يعاهده على ان يكون الحكم الجديد على سنة الله ورسوله ، وان تكون القوانين مؤتلفة مع احكام الشريعة الاسلامية . فلم يتردد عبد الناصر في التعاهد على ذلك . فبايعه الشيخ وقرأ الفاتحة ، في الوقت الذي كان عبد الناصر يعاهد اكرم الحوراني على ان يطلق يده في سورية ، فيحكم بموجب المبادىء الاشتراكية التي لا يتفق بعضها مع المبادىء الاسلامية !

وكان عبد الناصر يعد صبري العسلي بأن يجعل للحزب الوطني الارجحية في تولي الامور . وهكذا ، فانه لم يترك جانبا الا واتصل به ووعده بتحقيق جميع ما يريد . حتى انه دعاني ، بواسطة ابن عمي السيد عبد الرحمن العظم السفير في القاهرة ، الى الاجتماع اليه ، عند عودتي من موسكو في اواخر ١٩٥٧ . لكنني اعتذرت واكملت سيري الى دمشق . ولم اتصل بأحد من رجال عبد الناصر فيما بعد ، الا برياض ، سفيره بدمشق .

وفي ذلك الجو الذي كانت فيه فكرة الاتحاد الفدرالي تأخذ مجراها الطبيعي ، كان صلاح الدين البيطار يصر وحده على مجلس الوزراء بالغاء وزارتي الدفاع والخارجية وتسليمهما الى عبدالناصر . وزارني محمود رياض ، فاحببت ان اطلع على رايه ، فقال بانه يعتقد ان رئيسه يرى ان الوقت لم يحن بعد لاتحاد البلدين . فسياستهما

الخارجية ، وهي واحدة ، لا تستدعي توحيد الوزارتين ، والقوة الموضوعة تحت تصرف المشير عامر كافية في الوقت الحالي ، فلا لزوم للجوء الى توحيد الجيشين . اما الشؤون الاقتصادية ، فيحتاج امرها الى دراسات عميقة ، قبل اي توحيد . فحرت في امر وزرائنا الاشتراكيين الذين يدفعون عجلة الاتحاد الى الامام ، في حين ان المصريين لا يبدون تحمسا لهذه الفكرة .

في تلك الفترة ، جاء وفد عسكري من القاهرة واجتمع الى الاركان السوريين . وذات يوم ، علمت بما اتفقوا عليه ، واذ به لا يتناول الا اضافة القوى البحرية السورية الى القوى البرية الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة . فقلت لهم : « اين مشروعكم هذا من مشروع الاتحاد ؟ » فأجابوا كلهم : « هذا يكفي في الوقت الحاضر ! »

وذات ليلة اجتمع عدد كبير من الضباط وتناقشوا وتجادلوا . فلما اعياهم امر ايجاد حل يتفق عليه الطرفان ، قالوا لنذهب الى القاهرة ونسلم امورنا الى عبد الناصر وليعمل ما يشاء . فكتبوا على الفور مذكرة بهذا المعنى ، اي باقرار الوحدة الكاملة ، متخطين بذلك مرحلة الاتحاد . ثم سافر وفد منهم يضم ١٧ ضابطا ، على راسه رئيس الاركان اللواء عفيف البزري وبايعوا عبد الناصر وقبلوا شروطه وهي :

قرار الضباط السوريين بالوحدة وقبول شروط عبد الناصر

(١) وحدة لا اتحاد .
(٢) حكم رئاسي بدون برلمان .
(٣) حل الاحزاب والاكتفاء بالاتحاد القومي كحزب واحد .
(٤) تعيين من يريده من الضباط بوظائف مدنية وتسريح من يريد .

ولما عادوا الى دمشق ، رافعين راية النصر ، وحضروا اجتماع مجلس الوزراء الذي وافق بالاجماع على ما تم الاتفاق عليه ، كنت الوحيد الذي ابدى تحفظاته ، لا بشأن الوحدة او الاتحاد ، بل بشأن الاسس المقترحة . فطالبت بان يكون الحكم ديموقراطيا ، لا رئاسيا ، كما طالبت ببقاء الحياة النيابية وعارضت فكرة الغاء الاحزاب والاكتفاء بحزب واحد . وكان نصيب اقتراحاتي كلها الرفض ، بعد ان تبارى الوزراء في تعداد محاسن النظام الجديد المقترح ، ونددوا بأحزابهم وادعوا انها هي التي اساءت الى الحكم وفرقت كلمة البلاد . وللمناسبة اذكر انهم عادوا الى المطالبة بتاليف الاحزاب ، بعد ان

اقصاهم عبد الناصر عن مشاركته في الحكم .

ثم ساقونا كالنعاج واركبونا طائـرة حملتنا كلنا – رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط – الى القاهرة ، حيث عقدت اجتماعات في قصر القبة انتهت بتوقيع صك الوحدة في قصر رئاسة الوزراء . وكنت في تلك الاجتماعات اكرر ملاحظاتي ، لا سيما عندما قال الرئيس عبد الناصر بان المدة الانتقالية قد تطول عشرة سنين او اكثر ، وهي ان ذلك لا يتقبله الراي العام السوري بارتياح .

ثم اعادونا في اليوم التالي وانزلونا للغداء في مطار عسكري حيث كان نصيب كل منا صحنا من المعدن ، مملوءا بالرز واللحم ، ورغيفا من الخبز ، وكاسا من اللبن . فاوما الي رئيس الجمهورية مشيرا الى الفرق بين غدائنا اليوم وغدائنا امس في قصر القبة . وبعد عودتنا الى دمشق ، اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة للاستفتاء ثم باشرت به . فاختلط الحابل بالنابل ، اذ اشترك فيه كل من محمود رياض وسواه من المصريين ، بين هتاف الجماهير وانوار المصورين والسينمائيين . واعلنت النتائج ، فاذ بها تظهر ان ٩٩٫٩٠ بالمئة من المواطنين كانوا الى جانب الوحدة . وبالطبع ، كان الاستفتاء حرا نزيها لا تشوبه شائبة !

هكـذا كان مولد الوحدة ، بعـد حملها المصطنع ووضعها السيزاري !

ولست هنا لاسجل ما جرى خلال تلك الاعوام التي حكم بها عبد الناصر سورية . ولذلك ساقفز راسا الى الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ ، حين انتهت الوحدة واستقلت سورية من جديد ، باسم الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني

انفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١

لم يسمح لي بالخروج من سورية منذ مطلع ١٩٦٠ الى ١٧ ايلول ١٩٦١ ، حين استحصلت على رخصة سفر الى لبنان مع قرينتي . وما ان عبرت الحدود اللبنانية حتى تنشقت بملء رئتي هواء الحرية وشعرت كأن كابوسا ثقيلا نزل عن كتفي . كيف لا ، وقد انقضى علي عام وموظفو المخابرات يختلقون وسائل الضغط المعنوي علي . فتارة يحولون دون دخول اصدقائي الى داري ، او يرسلون من يهددونهم ويخيفونهم من الاستمرار على ذلك . وتارة كانوا يبعثون بدراجة نارية يركبها اثنان من عملائهم ، او بسيارة محشوة برجالاتهم ، لتلاحق سيارتي وتلامسها حتى تكاد السيارتان تتصادمان . ثم اوعز وزير الاقتصاد الى بنك سورية ولبنان بأن يقيم علي الدعوى ، مطالبا بما بقي في ذمتي من سلفة كنت عقدتها لانشاء مشروع ري في قرية تابعة لي بحماه . فجاء الموظف وحجز على اثاث الدار التي اقطنها ، رغم انهـا ، والاثاث الموجود فيها ، يخصان زوجتي بموجب اعتراف صادر في ١٩٥٧ ومسجل لدى الكاتب العدل . ثم القي الحجز على جميع ما املك .

على ان كل هذه المضايقات لم ترجعني عن خطتي ، ولم تسكتني عما كنت اعلنه من سوء الحال ، وتردي حكم الوحدة ، وقرب انفراج الامـور .

فلما وصلت الى بيروت وتجولت بكل حرية في شوارعها وتنسمت هواء البحر وتناولت طعام العشاء في احد المطاعم دون رقيب ، شعرت كأنني خلقت من جديد في غير المحيط الذي كنت فيه بدمشق ، وقلت في نفسي : لا شيء اعز من الحرية . ولو كان المرء فقيرا معدما ، يكفيه غنى ان يكون حرا طليقا .

وفي صباح اليوم التالي صحوت متأخرا ، فمددت يدي الى الراديو وحاولت التقاط اذاعة موسيقية ينتعش لها فؤادي . واذ

بي التقط محطة اسرائيل وهي تعلن ان انقلابا وقع صباحا في دمشق ، وان الجيش بضباطه وجنوده اعلنوا فصل الوحدة مع مصر ، فاسرعت الى التقاط اخبار دمشق ، فتوالت على مسامعي البلاغات حتى الخامس منها ، وفيها تأكيد الخبر . وظننت انني في حلم ، فناديت زوجتي وابنتي وابن عم لي كان يرافقنا . وجلسنا جميعا حول الراديو نتمتع بسماع الاخبار المسرة المفرحة ، لا سيما النشيد السوري الذي كنا حرمنا من سماعه ثلاث سنوات واكثر . فاغرورقت عيناي بالدموع ، دموع الفرح ، لا دموع الحزن ، لانهيار حكم بوليسي تعسفي ذاقت منه سورية الامرين تحت ستار الوحدة العربية . ونحن مع اننا كنا دعاة وحدة عربية ، لكننا لسنا من مؤيدي هذا النوع من الحكم الذي ازال سورية عن الوجود ، وابعد زعماءها عن الميدان ، ونكل بالمواطنين الابرياء ، واطاح باقتصاد سورية وجعله وقفا على بعض المنتفعين المصريين ، وسلط بعض الموظفين المصريين على شؤون البلاد في سبيل استعمارها واستغلالها لصالح مصر !

فرحي بالانفصال لا لعداوني للوحدة

ثم فرحت بالانفصال ، لا لانني عدو الوحدة العربية ، بل لانني لم اجد ان السبيل الذي سلكه زعماء العهد الوحدوي صالحا ليكون قدوة تقتدي به سائر الدول العربية . والواقع ان ذلك المنظام ابعد من كان يريد الوحدة العربية ، حتى اشدهم تمسكا بها ، كالاشتراكيين والبعثيين . بحيث ان الامر وصل بهم الى العجز عن الاستمرار بالحكم ، فاستقالوا وراحوا يعلنون مساوىء النوايا والافعال ويشجبون الاسلوب الذي سارت عليه الوحدة .

كانت الحدود السورية ـــ اللبنانية مقفلة ، فكلفت زوجتي باستقصاء امكان عودتي الى دمشق . غير انها لم تتمكن من اكمال طريقها الى دمشق ، لانهم منعوها من اجتياز الحدود .

وذهبنا الى تناول طعام الغداء في مطعم الغلاييني . وفيما نحن بانتظار الطعام ، سمعنا في الراديو البلاغ التاسع المشهور ، وهو ان الضباط لم يقصدوا الانفصال ، بل تصحيح الاوضاع ، وان المشير عامر اخذ على عاتقه انجاز ذلك . وارتفعت على الاثر ، في المطعم ، اصوات الخدم تبشر الزبائن بان القضية انتهت ، وان كل شيء عاد الى ما كان عليه . وصفق بعض الزبائن ، بينما كان الوجوم يعلو وجوهنا . وغصصنا بالطعام ولم نستطع ازدراده . ثم تركنا المطعم ورجعنا الى الدار ، والخيبة ظاهرة على ملامحنا

واستلقيت على السرير واغلقت الراديو . ثم رحت افكر بما حصل وما يمكن ان يحصل ، حتى بلغ الوقت الساعة الخامسة . فعدت الى الراديو وادرت مفتاحه ، واذ بي اسمع بلاغا عاشرا يعلن ان الرئيس عبد الناصر لم يقبل وساطة المشير عامر ، وانه اصدر امرا بتسريح الضباط السوريين الذين قاموا بحركة العصيان ، وانه امر قواته بالزحف على سورية بحرا وجوا . وراح المذيع يكيل للرئيس عبد الناصر انواع التهم ، ويهاجمه هجوما شديدا ويندد بالاسس التي قامت عليها الوحدة ، ويعدد حوادث القتل والتعذيب .

وفي اليوم التالي اعلن عن تأليف حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة مأمون الكزبري ، التي اشترك فيها فريق من اساتذة الجامعة والمحامين .

ثم اعان راديو دمشق خبر وصول المظليين المصريين الى مطار اللاذقية وهبوطهم فيه واستسلامهم للجنود السوريين . وهكذا فشلت خطة مقاومة الانتفاضة بالقوة المسلحة . ثم اذاع عبد الناصر انه اصدر اوامره للقوى التي كان ارسلها بحرا في اتجاه اللاذقية بالعودة الى مصر . وبدا في خطبته منهوك القوى ، يائسا من عودة الوحدة . وظهر انه في طريقه الى قبول الامر الواقع .

وظللت اتصل بدمشق واسعى لدى بعض الاصدقاء ، ومنهم وزراء جدد ، فلم انجح في الحصول على الاذن بالعودة الى دمشق ، فكان ذلك مبعث عجبي واستغرابي . ذلك لانني كنت الوحيد بين السياسيين الذي ابدى تحفظاته عند تحقيق الوحدة ، وظل مبتعدا عن الحكم ومعارضا له طوال قيامه . وقلت في نفسي : لقد رجعنا الى العنعنات الحزبية والمشاحنات الشخصية ، والا فما معنى منعي من العودة الى بلدي ؟

عودتي الى دمشق واشتراكي مع الزعماء في بحث الموقف

ودامت الحال كذلك حتى كان صباح الاثنين ١٩٦١/١٠/٢ ، حين جاءني خبر من دمشق بأن الامر صـــدر الى موظفي الحدود السورية بعدم معارضة عودتي . وبينما كنـــت استعد للسفر ، طلبني من دمشق بالهاتف السيد عرفان الجلاد وانبائي بأن رجال السياسة سيجتمعون الساعة الثانية عشرة ظهرا في دار السيد احمد الشرباتي . ولذلك الح علي بضرورة العودة فورا للاشتراك في هذا الاجتماع . فاجبته بانني لا استطيع الوصول الـــى دمشق قبل الثانية بعد الظهر . غير انه الح علي في عدم التأخر . وتوجهت

الى دمشق ، فلقيت على الحدود لفيفا من اصدقائي الذين جاؤوا لاستقبالي . فتعانقنا وتبادلنا التهاني على الخلاص من عهد الظلم والتعسف ، البعيد عن شعائر العروبة ووحدة العرب .

واعلمني صديق لي ركبت الى جانبه بأن قيادة الجيش ، فضلا عن الحكومة ، يلحان على السياسيين في اصدار بيان واضح بتأييد مـــا جرى ، وان المجتمعين الآن في دار الشرباتي يمثلون الاحزاب اليمينية واليسارية ، فيما عدا الاخوان المسلمين ، وبان كلمتهم الآن لم تجتمع على نص البيان ، وذلـــك للخلاف الناشب بين الفرقاء على النواحي الاقتصادية وعلى الشكل الذي تألفت عليه الحكومة.

وعندما وصلنا الى دار الشرباتي ودخلنا قاعة الاجتماع ، كان صبري العسلي يراس الاجتماع . فطلبوا الي الادلاء برايي فقلت : « لنسمع آراءكم ! » فلخص السيد العسلي الآراء ، فاذا هي كلها مجمعة على اعادة الكيان السوري ، ودعم حركة الجيش ، والمناداة بانهاء الوحدة لخروجها عن اهدافها ولســـوء الاساليب المطبقة . وذكر العسلي ان الاشتراكيين لا يوافقون على تأييد الحكومة ، لان لهم تحفظات بخصوص اعضائها . وعندئذ ادليت برايي ، وهو ان الوقت لا يسمح بالمجادلة والمناقشة في امور ثانوية . لذلك علينا ان نبدا بتركيز القاعدة ، وجمع الصفوف ، ودعم الكيان . ثم بعد ذلك نتناقش في الامور الاخرى .

واذ شعرت بان المناقشة سوف تطول كثيرا ، رجوت الى السيدين اكـــرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ان نجتمع على انفراد . وتم ذلك في قاعة خاصة ، حيث اكدت عليهما ضرر انفراط الاجتماع بدون بيان مشترك . فاثنيا علي رايي ، لكن صلاح البيطار ظل متشبثا برايه ، وهو كيف يمكن ان نعلن ثقتنا بمامون الكزبري وزملائه كحكومة العهد الجديد ؟ غير انني اصررت عليـــه بلزوم تحاشي هذا الخلاف الآن ، لكي لا يفسر بأننـــا معارضون لفصم الوحدة . وكان البيطار يؤكد انه ذاق الامرين مما كان يجري في عهد عبد الناصر ، وانه اضطر في آخر الامر الـــى ان يستقيل ، هو وزملاؤه الاشتراكيون . ثم ردد انه موافق على كل شيء ، ما عدا الثقة بالحكومة . وحاول فض الاجتماع بداعي استشارة زملائه في الحزب ، لكن اكرم قال ان من الواجب ان نضع صيغة لا تنطوي على الثقة بالحكومة . فخرجنا الى المجتمعين نتداول الامر من جديد .

وقام السيد نجيب الارمنازي وامسك بيـــد صلاح البيطار

وأختلى به في احدى الغرف . وبعد ربع ساعة خرجا ومعهما نص قرآ علينا ، فوافقنا كلنا عليه بالاجماع . وهو نص البيان الذي حمل تواقيعنا ونشر في الصحف .

وكان وزير الاعلام يروح ويجيء ، طالبا الاسراع . فما ان ناولناه البيان حتى تلقفه واسرع به الى الاذاعة . فاعلنه وظهرت صورته في التلفزيون .

واريد ان استخلص مما جرى في هذا الاجتماع الامور الآتية :

١ — كان جميع الحاضرين موافقين بالاجماع على انهاء الوحدة واقامة الجمهورية العربية السورية .

٢ — كان تحفظ الاشتراكيين ، اي الحوراني والبيطار ، ينصب على نقطتين : الاولى تتناول الثقة بالحكومة المؤلفة ، والثانية تتناول التردد في التوقيع على البيان ، لئلا يقال عنهما انهما وحدا مساعيهما مع الرجعيين .

٣ — كانت قيادة الجيش واعضاء الحكومة ينتظرون صدور البيان ويعلقون عليه نجاح حركتهم .

٤ — كان هذا البيان القول الحاسم في ان البلاد بمجموع آراء العاملين في الحقل السياسي، موافقين على انهاء الوحدة ، وذلك رغم اختلاف آرائهم في كثير من النواحي الاخرى . وقد رسخ هذا البيان اسس الانفصال .

٥ — اسقط في يد عبد الناصر بعد صدور هذا البيان ولم يستطع ان يقابله الا بالادعاء بانه مزور ، وبأن التواقيع ليست تواقيع اصحابها .

٦ — ثبت ان كل ثورة او انقلاب لا تؤيده البلاد بمجموعها ، وخاصة زعماؤها السياسيون ، هي ثورة او انقلاب لا يكتب له الاستمرار ، بل يحمل في ذاته بذور فشله .

والغريب في الامر ان صلاح البيطار اشترك معنا في ذلك الاجتماع الذي كرس الانفصال واعطاه طابع الاجماع ووضع مع نجيب الارمنازي صيغة البيان الذي وقعناه كلنا . ثم رشح نفسه في معركة الانتخابات النيابية عن دمشق (وجاء ذات مرة يطلب مني العون على انجاحه كما فعلت في انتخابات ١٩٥٤) واشترك في الاستفتاء الذي رافق تلك الانتخابات ، فوافق ، طبعا ، على الدستور المؤقت المعروض على الاستفتاء ، مع انه يكرس تأسيس الجمهورية العربية السورية (اي فصل سورية عن مصر) . لكن

غرابة موقف البيطار

صلاح البيطار يحاسبنا اليوم، هو نفسه، على اننا عملنا للانفصال.
وهو يريد احالتنا على المحاكمة والحكم علينا بتهمة الخيانة العظمى!

نحن لم نشترك في الحكومات المؤلفة في عهد الوحدة ، ولم نستقل من احداها كما فعل البيطار ، ولم ننقلب على الوحدة لان رئيسها ابى ان يسلمنا زمام الامر في سورية . فقد ابدينا تحفظاتنا منذ تاسيس الوحدة ولم نبدل راينا . فنحن طلاب وحدة صحيحة ، لا تسليم سورية الى حكام مصر .

ثم ان صلاح البيطار يعارض اليوم عودة الوحدة كما كانت عليه في الماضي . فهو يؤيد اليوم الاتحاد الفدرالي ويريد ان تستقل سورية بشؤونها الخاصة ، اتعرفون لماذا ؟ لانه يريد ان يحكم ، هو واعضاء حزبه ، سورية دون اشراك احد آخر .

لكن سورية التي رفضت دكتاتورية عبد الناصر لا تقبل دكتاتورية البيطار وميشيل عفلق . فهي ترفض كل دكتاتورية ، مصرية كانت ام سورية . وهي لا تقبل ان يحكمها حزب لم ينجح احد من مرشحيه يوما الا عندما ساندته هيئات اخرى . فقد سقط ميشيل عفلق في انتخابات ١٩٤٩ ، وصلاح البيطار في انتخابات ١٩٦١ . ولعل لهذين الفشلين اثرا في عودة المذكورين الى اللجوء الى شعار الوحدة ، يحملانه ويخدعان الاهلين به من جديد .

وهما مخدوعان اذا اعتقدا ان الراي العام معهما وانه يساعدهما ويرغب في بقائهما في الحكم . وهما اذا نجحا في الوصول الى المناصب الوزارية بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ، فلأن فريقا من الضباط لم يجد امامه غيرهما يوليه سلطة الحكم المدني . لكن فاتهما ان جميع الناس ، عدا البعثيين ، يتضامنون ضد اي حكم يتوليانه . وهما ومن لف لفهما يقفون اليوم في وجه عبد الناصر ، تماما كما وقفنا نحن ، ويطلبون اتحادا فدراليا بين سورية ومصر والعراق . ونحن لم نعارض ذلك اذا كان على اسس صحيحة ومدروسة ، كما نص مشروعي الذي قدمته الى عبد الناصر . اذ كان يرمي الى :

١ ــ تاسيس جيش مشترك تموله ميزانيات الدول العربية بنسبة عشرة بالمئة منها .

٢ ــ تاليف مجلس للشؤون الخارجية ، يضم وزراء خارجية الدول العربية ليخطط لكل ما له علاقة بهذه الشؤون وليدرس المعاهدات السياسية التي تفكر احدى هذه الدول بعقدها مع اية دولة اجنبية ، حتى اذا اقرها جاز لتلك الدولة الشروع بالمفاوضات

وعقد المعاهدة ، على ان تشمل سائر الدول العربية المشتركة في الاتحـــاد .

٣ ـ جعل السياسة الاقتصادية مؤتلفة مع مصلحة كل بلد ، والسير بسياسة التكامل الصناعي .

فماذا كنت اقول في الماضي هذا القول واسعى لحمل عبد الناصر على قبوله فيابى ، فلماذا اتهـــم بالرجعية والعمالة والدعوة الى الانفصـــال ؟

فالذي يكرس الانفصال ، فعلا ، هـو حزب البعث ، وعلى راسه صلاح البيطار . فهو الذي يرفض الوحدة مع مصر اليوم ، مع انه كان ينادي بها في الامس كسلم يوصله الى مقعد الرئاسة . فما ان وصل الى مرامه حتى انبرى يعمل للاتحاد دون الوحدة . وهكذا اصبح يسير على خطانا ، ثم يشتمنا بلا خجل . والفرق بيننا وبينه اننا نقول بالاتحاد العربي والوحدة العربية ، ســواء كنا في الحكم او خارجه .

اما هو ، فيستقيل من حكومة الوحدة لان المصريين لم يقطعوه سورية ، هو وحزبه ، ليتصرف بمقدراتها كما يشاء . ثم يعود الى المطالبة بالوحدة بعد ان اقصاه الشعب في ١٩٦١ عـــن مجلس النواب . لكنه يتراجع عن المطالبة بالوحدة ويعمل للاتحاد ، عندما يتسنم الحكم بعد ٨ آذار ١٩٦٣ . لانه بذلك يحتفظ بادارة سورية وبالسيطرة عليها ، دون تدخل عبد الناصر .

هذا الرجل المتقلب ، العامل لمصلحة نفسه ومصلحة حزبه فقط ، يتهمنا نحن المواطنين المخلصين بالخيانة والعمالة وبالانفصال كجريمة ويصدر بالاتفاق مع مجلس قيادة الثورة مرسوما تشريعيا بعزل (٧٤) شخصا من العاملين في الحقل السياسي عزلا مدنيا ، ويمنعهم ـ وانا في جملتهم ـ من ممارسة حقوقهم السياسية ومن معاطاة الصحافة ومن حق التوظف ، ليسرح ويمرح وحده في الحقل العام وليرقص فيه كالسيدات . واذا كان القصد معاقبة من عمل للانفصال ، فهو في مقدمتهم ، او الاقتصاص ممن تولى الوزارة في ذلك العهد ، فثمة رئيسان لم يؤت على ذكرهما ، وهما عزت النص وبشير العظمة ، مع ان الاخير كان رئيسا للوزارة التـــي اثارت الشكوى ضد مصر في الجامعة العربية واوفدت الكلاس والنفوري والمحاسني الى شتورا . وهو بذلك مسؤول عما قالوه ، والا لوجب عليه ارجاعهم وارسال غيرهم او عدم تقديم الشكوى على الاقل .

لكن بشير العظمة وعزت النص رجلان تافهان لا قيمة لهما ولا زعامة عند المواطنين ، فهما والحالة هذه لا يؤلفان خطرا على البيطار ، فلماذا لا يبقي لهما حقوقهما السياسية والتوظيفية ؟

بعد عودتي الى دمشق زارتني شخصيات عديدة هنأتني بالسلامة . ثم زرت مامون الكزبري رئيس الحكومة وابديت له تاييدي واستعدادي لعمل ما استطيع ، فشكرني . كما زارني اكرم الحوراني بعد ان انقطع عني مدة طويلة ، وكذلك صبري العسلي. وصرت انادي بضرورة التعاضد ونسيان خلافات الماضي . ودعوت الى تناول طعام العشاء كلا من الكزبري والحوراني والعسلي ، فتبادلنا وجهات النظر ، ثم خرجنا من الاجتماع مصممين على العمل المشترك لمساندة ذلك العهد .

وفي اليوم الخامس من تشرين الاول القى عبد الناصر خطابا بالراديو نفض فيه يده من سورية وتمنى للشعب السوري الخير والنجاح . واعتبر هذا الخطاب اعترافا ضمنيا بالجمهورية العربية السورية ، ولو لم يقل ذلك صراحة .

وفي الثاني عشر من الشهر المذكور ذهبت الى بيروت بقصد الأجتماع الى السيد بطرس الجميل ، العضو في الحكومة اللبنانية ، وذلك بالاتفاق مع السيد مامون الكزبري . فدار الحديث بيننا حول انشاء العلاقات الطيبة مع لبنان وعدم السماح للمصريين باستعمال الاراضي اللبنانية والصحف البيروتية وسيلة للكيد للجمهورية السورية . وكان رايه متفقا مع رايي في كل ما ذكرت له من خطر الناصرية على لبنان . واوضحت له استعدادي للمساهمة في كل ما يمكن ان يعود على البلدين اللبناني والسوري بالفوائد الاقتصادية المتقابلة . لكنني لم اصرح له قط ان القطيعة كانت خطيئة ، واننا سنلغيها ، كما اعلن هو في احد تصاريحه التي اضطررت الى تصحيحها .

وبعودتي الى دمشق سارعت الى ابلاغ الكزبري ما دار بين الجميل وبيني ، فشكرني وطلب الي الاتصال ببعض السفارات الشرقية لحملها على الاعتراف بالوضع . فلبيت طلبه واكدت لسفير روسيا اننا ملتزمون بسياسة الحياد ولا يمكن ان نخرج بسياستنا الخارجية على هذا المبدأ . وكان السفراء الشرقيون متخوفين من ان تتجه البلاد الى الغرب . وجاء الاعتراف منهم ، الواحد تلو الآخر ، عاملا على دعم الوضع دعما اجماعيا .

واردت العودة الى بيروت ، فرفضت السلطة منحي ترخيصا بذلك . ورحت اسأل عما جرى ، فكان الجميع يتهربون من مواجهتي واعطائي الجواب الحاسم الصريح . وفي اليوم التالي بـدأ رجال التحري يطوفون حول داري ، ويطلبون هويات الزائرين ، فخرجت اليهم من الشرفة وقلت لهم : « اعاد حكـم السراج ؟ » ووبختهم وشتمتهم ، فهربوا من امام الدار . ثم ابلغني وزير الداخلية ، وكان اذ ذاك الاستاذ عدنان القوتلي ، بأني ممنوع عن السفر الى الخارج. فقلت في نفسي ما اشبه الليلة بالبارحة . فما تخلصنا من عهد اسود حتى وقعنا في عهد اشد سوادا . وظل الحال على هذا المنوال مدة من الزمن حتى اقصي مأمون الكزبري عن رئاسة الوزارة ، واوقف حيدر الكزبري وعزل من وظيفته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١ .

الجيش يطالب السياسيين بوضع ميثاق قومي

وفي اليوم التاسع من تشرين الثاني دعت قيادة الجيش فريقا من رجالات البلاد السياسيين والاقتصاديين وغيرهم الى الاجتماع في نادي الضباط . وهناك طلب اليهم القائد العام الاتفاق على ميثاق قومي يرتبط الجميع ببنوده . ثم قدم مشروعا وضعه عبد الرحمن العظم وعبد السلام العجيلي وعوض بركات . وكانت روح المشروع اقرب الى النظريات اليمنية منه الى النظريات الاشتراكية . ولحظنا أن انتقاء المدعوين كان ينبىء عن هذا الاتجاه . وخطـب البعض مؤيدا . وكنت جالسا الى جانب اكرم حوراني ، فبدأ يكثر التدخين على عادته عندما يرى الامور سائرة على غير رغبته . ثـم القى صلاح البيطار خطابا لم يتعرض فيه الى الوحدة او الانفصال ، بل حصر كلامه في ضرورة اتباع سياسة اشتراكية . ثم تـلاه اكرم الحوراني ، فكان قاسيا في كلامه . فاتهـم واضعـي المشروع بالرجعية ، وحمل الحاضرين مسؤولية اقرار مشـروع كهذا يعيد البلاد سنوات الى الوراء ويفرق كلمتها بدل جمعها . ثم طلب الي، بعد ان انهى كلامه وعاد الى جانبي ، ان اتكلم وان « اكبس » ، على حد تعبيره ، اي ان اهاجم المشروع . لكنني لـم افعل ، بل اكتفيت بالقول ان المشروع لا يأتلف مع رأي الحاضرين ، فلا بد من تأليف لجنة جديدة تضع لنا نصا جديدا . واقترحت ان ينضم اليها السيد اكرم الحوراني .

والواقع انني كنت غير مرتاح لكل ما يجري : كتدخل الجيش في الامور العامة بدعوته من شاء دعوتهم وباتخاذه موقفا معينا في سياسة البلد . وكنت اعتبر الحاضرين يمثلون في اكثريتهم اليمين

الحانق على قرارات عبد الناصر الاشتراكية والراغب في الغائها بجرة قلم . وكنت في الحقيقة عازما على ترك العمل السياسي وعلى عدم الاشتراك في الانتخابات القادمة ، ليقيني بأن البلاد اذا سارت على هذا المنوال ، اي جيش يسيطر واحزاب تتناحر واطماع مادية تتحرك وطموح ظاهر لكسب المناصب واستلام الحكم ، فان المستقبل لا يبشر بالخير .

ثم انتهى النقاش في ذلك الاجتماع بتسمية لجنة اقترحها العقيد عصاصة مؤلفة من اكرم الحوراني وصبري العسلي ومأمون الكزبري وعرفان الجلاد وغيرهم . وانفرد الاعضاء يتناقشون في غرفة خاصة ، وبقينا نحن ننتظر في البهو الكبير حتى قاربت الساعة الخامسة صباحا .

وكنا كلما عزم احد على العودة الى داره منعه ضابط من الخروج . ثم اغلقوا الباب علينا وبقينا مسجونين حتى خرجت اللجنة بمشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع الاول ويكرس الاشتراكية بصراحة . فاعترض بعض التجار وطلبوا ذكر حماية المجهود الفردي . ثم جرى النقاش بينهم وبين الحوراني كاد يطول الى ما شاء الله ، حتى مل الحاضرون واصبحوا مستعدين لقبول اي شيء على ان تترك لهم حرية الخروج والذهاب الى النوم . فوقعنا على النص الذي اتفقوا عليه ، ولم يعد وعينا يتسع لادراك المقاصد والاهداف حين خرجنا نتنفس الصعداء . وكان صلاح البيطار ترك الاجتماع عندما لم يختر لعضوية اللجنة . وايقنت ان الامر لا يخرج عن كونه مهزلية ، وان ما اسموه ميثاقا قوميا لن يتقيد احد به ، لان الخلافات ظلت في الخفاء ، رغم النصوص المشيرة الى الاتفاق والتفاهم .

وكان القائد العام للجيش ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قد اخذ يستدعي الرجالات السياسية ويتشاور معهم في الموقف . وذات يوم طلب الي مرافقه ان اذهب اليه، فترددت لاني لم أر مبررا لتدخل الجيش في الامور العامة ولا صفة لقائد الجيش كي يتولى استشارة السياسيين في تلك الشؤون . ولم اجد لذلك تفسيرا سوى مرض الهيمنة وابراز المقدرة والنفوذ . لكنني ، في آخر الامر ، حسبت انني ساكون الوحيد الذي لا يلبي الدعوة ، وانهم سوف يتخذون موقفي حجة لمعاكستي ولاظهار استعلائي عليهم ورفضي التحدث اليهم . لذلك وجدت من الحكمة تلبية الدعوة وتجنب ما

يمكن ان يؤول الى تفرق الكلمة وفتح الثغرات في الصفوف .

وشد ما كان عجبي عندما وصلت الى مقر الاركان وادخلت قاعة في وسطها منضدة مستطيلة دعيت الى الجلوس على احد الكراسي المحيطة بها . ثم جلس العقيد عصاصة على راس الطاولة وحوله ضابطان وثلاثة شبان مدنيين . وبدا عصاصة حديثا طويلا عن اغراض حركة الجيش ، بعد ان اعتذر عن عدم حضور اللواء زهر الدين لانشغاله بأمر هام .

دعوتي الى مقر الاركان للتحقيق معي

وكانت هذه صدمة ثانية تلقيتها بصبر وحلم ، رغم ما حوته من قلة ذوق واستهتار . واجبت عصاصة شارحا رايي في الوحدة العربية التي اقسمنا اليمين على العمل لتحقيقها ، وكيف انها وأدت واصبحت تسلطا على سورية ، لا وحدة شعبين عربيين . ثم ابنت للحاضرين اني على اي حال عازم على عدم الاشتغال بالعمل السياسي بعد الآن ، وبأني لن ارشح نفسي لا للنيابة ولا لأي منصب آخر . ولم يترك هذا الكلام اي اثر في الحاضرين ، فلم يظهر منهم اي ترحيب او استغراب او معارضة . لكنني شعرت بأن للسكوت معنى لا يمكن ان يفسر ، مهما كان الامر ، الا بعدم استنكار انسحابي من السياسة . وكأن كلامي جاء على قلوب الحاضرين بردا وسلاما . وقلت للحاضرين انني لا اعرف احدا منهم لان ليس لي اختلاط بالضباط ، وذلك تمشيا مع خطتي بعدم التدخل في شؤون الجيش . فلقواده ميدان يجب ان يكونوا احرارا في العمل فيه ، وللمدنيين ميدان آخر يجب ان تؤمن لهم حرية التصرف فيه . وكأنهم شعروا بما اردت ان اقوله ، وهو ان ليس من شأنهم ان يتدخلوا في امور الحكم ، فراحوا ينظرون بعضهم الى بعض .

وهكذا ادركت سر منعي من السفر الى بيروت واعادة المراقبة على داري . وتأكد لي ان القادة القائمين على حركة ٢٨ ايلول سوف يكونون ضدي في اية خطوة سياسية اخطوها . لذلك فضلت ان لا اصطدم مع الجيش ، خشية من تفرق الكلمة في البلاد ورجحت ان امكث في داري ملتزما بمبدأ الابتعاد عن العمل العام .

وفي الواقع كان بيني وبين قادة الجيش نزاعات عديدة لم اكن المعتدي في اي منها . واذكر على سبيل المثال ما كان بيني وبين حسني الزعيم من خلاف نشأ عن رغبته في القاء القبض على فيصل العسلي ، نائب دمشق ، دون الاكتراث بالحصانة النيابية التي كانت تحميه ، ثم عن خوفه من اتساع مجال التحقيق في قضية

السمن المغشوش . وكان هذان الامران السببين الظاهرين . لكن الحقيقة كانت ان الولايات المتحدة ارادت قلب الاوضاع في سورية من اجل انابيب البترول ومن اجل توقيع الهدنة بين سورية واسرائيل . فقام حسني الزعيم بنشر دعاية مغرضة ضدي في اوساط الجيش مدعيا بانني اهنت الجيش ولم ادعم مشروع القانون الذي قدم للمجلس . فحصل الانقلاب الاول وزججت في سجن المزة مع شكري القوتلي وظللت ممنوعا عن النشاط السياسي حتى جاء الحناوي وجماعته بانقلاب ١٤ آب ١٩٤٩ واعدموا حسني الزعيم ورئيس وزرائه ، محسن البرازي ، وتولوا الحكم محله .

واما الشيشكلي فبدأ خطته بتأييدي . ولما تبين له انني لا اخضع لمشيئته قلب لي ظهر المجن واوعز الى اكرم الحوراني بالاستقالة من حكومتي في صيف ١٩٥٠ ، فانهار الحكم .

وهكذا كان في ١٩٥١ ، حين اتفق الشيشكلي مع جماعة حزب الشعب وحملوا الحكومة على الاستقالة . لكن لما لم تسر حكومة حسن الحكيم بموجب خطة الشيشكلي الرامية الى الاتفاق مع الولايات المتحدة ، قام بانقلاب جديد واستلم الحكم مباشرة ، ثم اجرى انتخابا صوريا فاز فيه برئاسة الجمهورية .

وفي ١٩٥٤ ، الفنا جبهة مع اكرم الحوراني واسعد هرون من الحزب الوطني ، كان يساندنا فيها رئيس الاركان العامة شوكت شقير . الا انه لم يلبث ان اتفق مع شكري القوتلي ، فدعمه في انتخاب رئاسة الجمهورية وبذل كل جهده لاقصائي عنها ارضاء للدول الغربية .

وفي ١٩٥٨ ، خذلني الجيش وقادته وعملوا على تحقيق الوحدة مع مصر ، بدون قيد وشرط .

ثم في ١٩٦١ وقف قادة الجيش ضدي في الانتخابات التشريعية وحالوا دون انتخابي لرئاسة الجمهورية .

وكذلك عارضوا تسلمي رئاسة الوزارة في ذلك العام وفي العام التالي ، حين اجمع مجلس النواب على ترشيحي الى هذا المقام . ولم يقبلوا به الا مرغمين .

والآن تتجدد النغمة وينقم علي قادة الجيش ويعزلونني عن العمل السياسي .

فماذا عملت للجيش من سوء ؟ الم اكن اول من تعاقد مع فرانسا على صفقة اسلحة كانت نواة تسليح الجيش ؟ الم اتعاقد

مع تشيكوسلوفاكيا وروسيا على توريد كل ما يملكه الجيش الآن من اسلحة وعتاد ؟ هل صح القول : اتق شر من احسنت اليه !

ولا ريب في ان تدخل الجيش في سياسة الدول وسيطرته على الحكم ادى الى نتائج اذكر منها :

نتائج تدخل الجيش في سياسة الدول

اولا : عدم الاستقرار الذي ساد سورية منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ . وثانيا : زوال هيبة الحكم وسلطان الدولة . وثالثا : تدخل الدول الاجنبية والعربية في شؤون البلاد عن طريق الرشاوى التي كانوا يقدمونها للضباط ، لا سيما للمتنفذين بينهم . ورابعا : تولد الطموح والطمع في نفوس الضباط ، بحيث كان بعضهم يغار مما حصل عليه رفيقه بنتيجة الانقلاب من ترفيع في المرتبة او سلطة مع فريق من الضباط لتفتح امامه ابواب الترفيع ولتسند اليه ارفع المناصب ، فيسيطر على شؤون الامة ويفرض ارادته عليها . وخامسا : تقلص عدد الضباط من جراء التسريحات التي يقوم بها زعماؤه ، عند كل انقلاب ، في صفوف اخصامهم او من يتحسبون منهم . وسادسا : اضمحلال قوة الجيش بسبب انشغال الضباط بالانقلابات . فمنهم من يعد المؤامرات لانقلاب جديد، ومنهم من يكيد لاخصامهم ليحمي نفسه من تغلبهم عليه . وهكذا بطل ان يفكر في شؤون الدفاع عن البلاد الا عدد قليل من غير ذوي الطموح . ولا ريب في ان جيشا هذا حاله لا يعتمد عليه في الازمات لرد هجوم العدو . وعلى اي حال ، فان عدم هجوم اسرائيل على سورية والاردن ليس خوفا منهما ، بل لعلمها علم اليقين بانهـا لو فعلت ودخلت دمشق وعمان ، على سبيل الافتراض ، فالامم المتحدة لا بد من ان تعيدها الى حدودها . وسابعا : تردي ميزانية الدولة بسبب العبء الكبير الذي تتحمله سنويا في تخصيص ما لا يقل عن مائتي وخمسين مليون ليرة سورية لوزارة الدفاع ، تصرف بدون رقابة وبدون علم الحكومة بكيفية انفاقها . ولا ريب في ان هذا المبلغ السنوي ، لو وفرت الدولة قسما منـه ، لاستطاعت ان تقوم بمشاريع اقتصادية واجتماعية هائلة تحقق الكثير من البرامج الانمائية او الانسانية والصحية . وثامنا : ازدواج السلطة وعجز اجهزة الدولة المدنية عن القيام بوظائفها بسبب تدخل الجيش وفرضه سياسة معينة او قيامه باعمال بدون علم السلطة المدنية وخلافا لرايها . وتاسعا : اندحار الديموقراطية والحكم الدستوري النيابي امام القوة ، بحيث اصبحت البارلمانات تحل والحكومات

تسقط لمجرد ارادة قيادة الجيش ، ناهيك بزج رئيس الجمهورية في المزة مع اعضاء حكومته ولفيف من النواب والعاملين في الحقل السياسي ، ولا ذنب لهم غير مخالفة سياسة الجيش او للوقوف حجر عثرة في طريقه وخطته . حتى ان الدستور نفسه لم تعد له حرمة ترعى ، والقوانين لم تعد سالمة من الالغاء والتعديل بمراسيم تشريعية صادرة عن قيادة الجيش او عن حكومات يؤلفها بدون مراعاة الدستور والنظام النيابي . وعاشرا : فقدان الثقة والطمأنينة في النفوس على الارواح والممتلكات ، وتخوف الناس من صدور المراسيم الاشتراعية التي تقضي بوضع يد الدولة على معاملهم واراضيهم ومتاجرهم واموالهم بالمصادرة او التأميم او الحجز او الاستيلاء ، كل ذلك باسم التقدمية والعدالة الاجتماعية . مما ادى الى هروب رؤوس الاموال من سورية وتعطيل حياتها الاقتصادية. واحد عشر : شعور الناس بعدم الاطمئنان الى حرياتهم العامة والخاصة . فمنعت الاحزاب واغلقت الصحف ، وحيل دون الاجتماعات العامة . وزاد الطين بلة صدور مرسوم تشريعي من قبل قيادة الجيش بفرض العزل المدني ، اي بحرمان المواطن من حقوقه السياسية ، ومن حق العضوية في مجالس النواب وسائر المجالس الادارية ، ومن حق التعليم والتوظيف ، ومن حق ممارسة الصحافة وغير ذلك . وهذا كله يفرضه مجلس الثورة العسكري بدون محاكمة وبدون قيد او شرط .

هذه بعض المساوىء التي خلقها لنا ازدواج الحكم » او بالاحرى تسلط الجيش على الحكم . فهل تساوي هذه المساوىء ، بالاضافة الى مئات الملايين التي استهلكها الجيش على حساب اقتصادنا وتنميتنا ورفاه شعبنا ، الفوائد التي اداها للبلاد من حيث حمايتها من اسرائيل ، في حين ان احتمال اي تعد علينا امر مستبعد كل الاستبعاد ؟

اليس باستطاعتنا ان نقيم سدا بيننا وبين اسرائيل باستدعاء قوات دولية كما فعل عبد الناصر ، وبذلك ضمن عدم هجوم الصهيونيين وراح يعمل جاهدا على قلب اوضاع سائر الدول العربية ليدخلها تحت نفوذه ؟ اما استعادة فلسطين في الظروف الحالية فأمر مستحيل . فلا البلاد العربية متفقة فيما بينها ، ولا الاميركان يسمحون بمحو اسرائيل من خريطة الشرق الاوسط ، ولا الامم المتحدة تسكت من ذلك . فماذا ما زال نفوذ الولايات المتحدة

من العالم وانفرط عقد الامم المتحدة ، ستبقى اسرائيل جاثمة في قلب بلادنا لا تهددها جيوش عربية ولا خطب حماسية .

على ان الامر ، مهما بدا سيئا من هذه الجهة ، فان له ناحية مفيدة وهي ان العناصر العالمية التي تحمي اسرائيل تحمي بنفس الوقت الدول العربية تجاه اي هجوم صهيوني . ولولا ذلك لاحتلت جيوش اليهود اي بلد عربي بسهولة لا تعادلها سهولة .

فجيوش العرب على الرغم مما انفق على تسليحها وتكوينها ينقصها قيادة حكيمة وتدريب منظم . فالقواد مشغولون بالكيد ، بعضهم لبعض ، وبقلب الاوضاع وتسنم الحكم المدني او السيطرة عليه . وقد سالت مرة في مجلس عال القائد العام عما اذا كان ثمة خطط للدفاع وهل ان هذه الخطط تتضمن التعاون مع العراق او الاردن ، فتلقيت جوابا اذهلني وروعني . فقلت : اذن ، لنحتمي بالامم المتحدة وبالدول الصديقة ، اذ ليس لنا نجاة بغير ذلك . وزاد اسفي على مئات الملايين من الليرات المهدورة وعلى المئة الف عامل وفلاح يحتبسه الجيش تحت السلاح ويحرم الزراعة والاقتصاد من الافادة من ايديهم العاملة في الحقول المنتجة المفيدة . وما ذلك الا في سبيل تنفيذ اغراض المهووسين من الضباط ، طالبي الزعامة والسيطرة على البلاد .

الفصل الثالث

الانتخابات النيابية والاستفتاء

اعلنت حكومة الكزبري اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٦١ موعدا للانتخابات التشريعية وللاستفتاء على دستور مؤقت مؤلف من عشر مواد . وكان القصد ترسيخ الجمهورية العربية السورية المنفصلة عن مصر ، باعتبار ان الوحدة معها تمت باستفتاء شعبي فيجب ان يتم الانفصال عنها باستفتاء شعبي آخر ، اي باجراء مماثل .

اني لا اقول بصحة ما يجري عن هذا الطريق لان السلطة التنفيذية تستطيع ان تكيف النتائج حسب اغراضها كما حصل يوم الوحدة ، فادعت ان ٩٨،٤٨ بالمئة من « المواطنين » ايدوا الوحدة. اما في استفتاء ١٩٦١ ، فاعلنت الحكومة ان ٩٢ بالمئة من « المشتركين » ابدوا موافقتهم على الدستور المؤقت المقترح، وبذلك كانت اكثر حياء واقرب الى الحقيقة .

اما الترشيح فحددت له مدة خمسة ايام تنتهي قبل موعد الانتخاب بعشرة ايام ، اي ان الترشيحات مقبولة حتى اليوم العشرين من تشرين الثاني ، ثم يقفل باب الترشيح وتجري الانتخابات ابتداء من ١٩٦١/١٢/١ . وكان اختصار كل هذه المدد موضع تساؤل . والغريب انها قررت ان بيانات وبرامج المرشحين يجب ان تقدم للمحافظ ، وهو يسمح بنشرها كاملة او بعد حذف ما يشاء منها . ولا يجوز للمرشح ان يطبع بيانه الا بالشكل الذي وافق عليه المحافظ . والاغرب من ذلك انه لم يحذف من اي بيان الا ما اتصل فيه بالجيش . وكانت جميع البيانات ، على ما اجزم ، تنص على ضرورة دعم الجيش وتقوية امكانياته . والامر الغريب الآخر ان الحكومة اصدرت تعليمات بأنه لا يجوز للصحف ان تنشر من بيانات المرشحين الانتخابية الا سطورا وعواميد متعادلة حجما . وقد حدد لكل مرشح ستين سطرا في عامود واحد . وهذا ما دعاني

الى اسماع البرقاوي مدير المطبوعات كلمتين لم يرتح لهما ، حين رفض ان تنشر الصحف من بياني الانتخابي اكثر من هذا العدد من الاسطر ، مع انه كان يحتاج الى اضعاف اضعاف الحد المعين . وعدلت من جهتي عن النشر في الصحف وعمدت الى طبع برنامجي في كراس وتوزيعه في جميع الاوساط . وقد لاقى هذا البيان اقبالا يفوق المأمول . واقبلت وفود غفيرة تؤيد ما جاء فيه وتطلب المزيد من النسخ . فواصلت الطبع والتوزيع حتى بلغ العدد المطبوع نحو خمسين الف نسخة .

وكان لهذا البيان وما احتوى من برنامج واقعي اطيب الصدى في النفوس ، اذ راى الناس فيه تخطيطا عاما للدولة يجدر ان تتبعه وان تنفذه كل وزارة . وتحول الراي العام الذي خدعته الدعايات المحلية والاجنبية باظهاري بمظهر « المليونير الاحمر » وانهارت كل المؤامرات التي حبكها اخصامي السياسيون امام ما اوضحته من آراء ومخططات معتدلة وتقدمية ، لكنها تحمي راس المال الفردي العامل في الحقل الخاص ولا تنزع منه منتوج جهده .

ولا يمكن اختصار ما جاء في البيان ، فهو بذاته مقتصر على اقل ما يمكن من الكلام المعبر عن النوايا والاهداف ، ومكثف الى الدرجة القصوى .

وقد زاد من مفعول البيان في الدعاية الانتخابية الجدول الذي وزع مع كراس البيان . وقد عددت في هذا الجدول الاعمال التي قمت بها في الحقل العام . من ذلـــك في النواحي الاقتصادية فصم الوحدة الجمركية مع لبنان في ١٩٥٠ وهو ما سمي بـــ «القطيعة» ، وانشاء معملي الشمينتو والزجاج القازي في دمشق ، ووضع اول قانون للعمل في البلاد العربية ، وتحرير النقد السوري من ارتباطه مع الفرنك الافرنسي ، وعقد الاتفـــــاق الاقتصادي مع الاتحـــاد السوفييتي . ومن ذلك في النواحي السياسية حماية مدينة دمشق يوم دخول الفيشيين والانكليز اليها في ١٩٤١ ، والاشتراك في مؤتمر باندونغ ، وعقد صفقات الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي ، واخيرا الوقوف بحذر وتحفظ تجاه الوحدة مع مصر ثم تأييـــــد الانفصال عن مصر .

فراح الناس يسالون رجـــال السياسة الآخرين عن الاعمال التي قاموا بها ، بدورهم ، فجرب البعض منهم ان ينحوا منحاي . لكن بيانهم جاء بائخا وزاد من مناصري وكانوا من اقصى اليسار الى اقصى اليمين .

وقد استبقت الحوادث عندما ذكرت فيما سبق شيئا عن بياني الانتخابي ، في حين انه كان يجب ذكر الحوادث بحسب اسبقيتها .

ولهذا اعود لاقول بأن الناس ، عندما شاع نبأ اعتزامي عدم خوض المعركة الانتخابية ، تدفقوا الى داري على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية واخذوا يلحون علي في عدم ترك الساحة قائلين بأن ليس لي ان ارفض الثقة التي يريد الشعب منحها لمن يعتقدون ان فيه الكفاءة ، وان ليس لي ان ارفض الوكالة عنهم او الامتناع عن معالجة شؤون المواطنين اسوة بالطبيب الذي لا يحق له ان يغلق بابه في وجوه المرضى .

وجاءني من يطلب مني باسم بعض الضباط الاجتماع اليهم ليثنوني عن عزمي بالانسحاب ، فاعتذرت قائلا اني لا اريد ان اتصل باحد من الضباط لاني اقول بابتعادهم عن الشؤون السياسية . ولعل بعضهم كان يرمي بذلك الى عدم بقاء احد من الزعماء السياسيين خارج المعركة الانتخابية حتى لا يفسر ذلك بعدم تأييد الوضع بعد فصم الوحدة .

خوض المعركة الانتخابية وصداه في الراي العام

والخلاصة ، فبعد الالحاح الشديد علي في ضرورة تقديم ترشيحي قبل انتهاء المدة القانونية ، جمعت ابناء عمي وطرحت عليهم الموضوع . فاصروا بدورهم على الاشتراك وعرضوا استعدادهم لبذل جهدهم في ما يلزم من الدعاية والنشر والتنظيم . ثم راحوا يثيرون فيّ شعور التحمس بالنقمة على ما ظهر من تكتل بعض الفئات ووضعهم قائمة بمرشحين للنيابة حوت اسماء العسلي والكزبري وغيرهم من الشباب المنتسبين للحزب الوطني وغيره من التكتلات السياسية او الاقتصادية . وكان في مقدمة المتحمسين ضدي اصحاب الشركة الخماسية والاشخاص الذين ما زالوا يحفظون في قلوبهم الالم من التجمع السياسي الذي تم في ١٩٥٧ .

فاجبت بأن الحقد او غيره من الدوافع العاطفية يجب ان لا يسود المعارك الانتخابية . فان قبلت الاشتراك فيها ، فليس حقدا على القائمة الموضوعة او نكاية بها ، ولا بتأثير الالم من عدم وضع اسمي فيها . ومن جهة ثانية ، فاني اقول دائما بتوحيد الصف وجمع الكلمة . وقد سعيت غداة الانفصال الى ذلك وحاولت ان اجمع بين العسلي والكزبري واكرم الحوراني وغيرهم ، لكنني لم انجح .

وعلى هذا قدمت ترشيحي الرسمي صباح السبت في ١٩٦١/١١/١٩ واتخذت داري بسوق ساروجه مركزا انتخابيا .

وفي ٢١ من الشهر نفسه استقال مأمون الكزبري ونحي نسيبه حيدر الكزبري ، وهو الذي قام بحركة ٢٨ ايلول وهجم بقوات العشائر التابعة له على مقر المشير عامر واحتله . وعلى الاثر تالفت وزارة جديدة ممن لن يتقدموا الى خوض معركة الانتخابات ، وعلى راسهم عزت النص ، وهو من اساتذة الجامعة السورية وممن لم يسبق لهم الاشتغال في السياسة .

وشاع يومئذ بأن مأمون الكزبري اقصاه الجيش عن رئاسة الحكم لسبب لم نطلع عليه ، كما ان حيدر الكزبري اعتقل مدة من الزمن في المزة ثم افرج عنه وسرح من الجيش .

ولا ريب في ان مضاعفات عديدة ومختلفة سادت الموقف السياسي بعد ثورة ٢٨ ايلول . وقد تبدلت الاتجاهات مرارا ، حتى انه جاء يوم اعلنت فيه حكومة الكزبري عن مشروع وحدة عربية لم ندرك الدافع اليها ، هل هو تخدير اعصاب بعض الضباط الوحدويين ، ام فتح الباب امام وحدة مع الاردن . وسوف يكشف المستقبل هذا كله . فانا لا استطيع الادلاء بأي شيء لانني كنت بعيدا عن الحكم ، غير حائز ثقة وعطف الحكام والجيش لسبب اجهله ، وان كان لي ظنون ليس بقدرتي تسجيلها . فهي غير اكيدة ولا مدعومة بوثائق ثابتة .

واريد هنا ان اسجل قبل البدء بذكر انباء المعركة الانتخابية ان ما انفقته عليها اقتصر على كلفة طبع البرنامج الانتخابي وتوزيعه، اي على ما يقرب من ستة آلاف ليرة سورية ، وكلفة حفلة غداء اقمتها في مطعم الفردوس بدمر لوكلائي في المراكز الانتخابية تكريما لهم وشكرا على جهودهم المجانية ، وثمن الزاد الذي ارسل للوكلاء الذين بقوا ثلاثة ايام متوالية يحرسون الصناديق ويشرفون على عد الاصوات . ولم يتجاوز مجموع هذه النفقات كلها ثلاثة عشر الف ليرة سورية . ولم ينفق اي قرش غير هذا المبلغ في جميع ما كان له صلة بانتخابي .

وبدات الوفود تزورني في داري معلنة تاييدي ، وكانت تضم رجال الاقتصاد الذين قدروا مواقفي السابقة في خدمة البلد وراق لهم ما ذكرته في برنامجي من تطوير البلاد صناعيا مع الحفاظ على النشاط الفردي في الحقل الخاص ، والغاء تأميم بعض المصانع جزئيا كما جرى على شركات عديدة ، منها الشمينتو والغزل وخلافهما . كما كانت هذه الوفود تضم الموظفين ايضا والشباب ورجال الاحياء والتقدميين الذين وجدوا في برنامجي حلا وسطا

للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قرارات التأميم .
وكذلك كان يؤم داري وفود عديدة من العمال وهم يذكرون اني اول رجل سياسي اقدم منذ ١٩٤٤ على تبني سياسة عمالية تجلت في قانون العمل الذي قدمته لمجلس النواب ، فكان اول تشريع عمالي صدر عن حكومة عربية . وهذا يدل علـــى ان التفكير في حقوق العمال والترفيه عنهم لم يكن محصورا بعبد الناصر . فقد قام قبله زعيم سوري وتناول هذا الامر وحدد ساعات العمل بثماني ساعات يوميا بعد ان كان غير محدد ، وكفل للعمال مـــن وسائل الترفيه والعناية ما كان خطوة جديدة في زمن لم تكن الاشتراكية اغنية يتغنى بها طالبو الزعامات العمالية . فنحن في سورية طورنـــا شؤوننا الاجتماعية قبل ان يأتي عبد الناصر الى الحكم بثماني سنوات وقبل ان يصدر تشريعاته العمالية بسبعة عشر عاما ، اذ انها صدرت في ١٩٦١ ونحن اصدرنا قانون العمل في ١٩٤٤ وســـرنا بتطويره وبتحسينه . اما الاراضي فقد صدر قانون مـــن مجلس النواب السوري في ١٩٥٧ بعدم جواز اخراج الفلاح من الارض التي يعمل فيها مستأجرا او عاملا سنويا (وهو القانون الذي سمـــي بقانون حماية الفلاح ومنع التهجير) . ومنذ ١٩٥١ قـــدم مشروع بتحديد الملكية الزراعية بعد ان نص دستور ١٩٥٠ على ذلك .

لكننا كنا نعمل بهدوء وسكون ، دون ضجيج وتهويل . ولم نسر في الطريق الذي سار عليه غيرنا مـــن اثارة العمال والفلاحين وخداعهم بالوعود وعدم تحقيق الا جزء يسير من الاقوال . ولا تزال اجور العمال في سورية اعلى منها في اية دولة عربية ، عدا لبنان .

اما اشراك العمال في ادارة المعامل ، فلم نكن من المتحمسين له . ذلك لاننا لا نجد فيه فائدة تذكر ، حتى ان الدول الاشتراكية الغربية التي شرعت باشـــراك العمال في عضوية مجالس الادارة قصرت ذلك على ما يتصل برواتب العمال وباحوالهم دون التدخل في ادارة شؤون المعمل او الشركة ، كالبيع والشراء وما شابههما .
اما الفلاحون ، فكانوا يتقاضون لقاء عملهم ثلاثة ارباع المحصول رغم ان الارض في غير حوزتهم . اما الآن فلا يزال الفلاحون يعملون كالسابق ويدفعون للدولة ٢٠٪ من المحصول ، مـــع انهم ملكوا الارض ظاهرا .

ولنعد الآن الى متابعة حوادث المعركة الانتخابية . فقد جاءني عدد كبير من المرشحين يعلنون رغبتهم في الاشتراك بالقائمة التي سأضعها . وكان عدد المرشحين لمقاعد دمشق السبعة عشرة مائة

وسبعين مرشحا ونيف ، واكثرهم جدد في الميدان ، لا يعرفهم الناس ولا سبق لهم العمل في الحقل العام .

على انني بعد التفكير وجدت ان اقدامي على تأليف قائمة لن يغير النتائج ، واني وان كانت لي منزلة في قلـــوب الدمشقيين ، فلست قادرا على فرض ارادتي من اجل غيري ، لا سيمـــا ان الدمشقيين ميالون الى الحفاظ على حريتهم في اختيار نوابهم . فهم ينتقون من كل قائمة من يعتمدون عليه ، وقليلا منهم مـــن يلقي في صندوق الانتخاب القائمة الواحدة بدون تبديل في الاسماء . وكان المرشحون يأتون الـــي علـــى راس جمهورهم فيخطبون ويدعون لانتخابي ويحيون اسمي ، وبالطبع لا ينســـون انفسهم ، وشرح خططهم ، وذلك وسط هتاف الجماهير . وكنت ارد علـــى خطبهم بالشكر على زيارتهم والثناء عليهم وتعداد ما اعرفه من مؤهلاتهم.

ومع اني لم اضع قائمة ، رغم الالحاح الشديد ، فاني ساندت فعلا بعض المرشحين ، لكن النجاح لم يكتب لهم مع الاسف .

وكان احد ابناء عمي وصديق لـــي يزوران الاحياء ووجهائها ويردون الزيارة لهم باسمي ، اذ اني كنت ، علـــى حسب القاعدة التي سرت عليها في الانتخابات الثلاثة التي جرت في دمشق في اعوام ١٩٤٣ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، لم اقم باية زيارة لحي او لاحد ، ولم اشترك في اي مهرجان انتخابي بل اقتصرت على استقبال الوفود والافراد في داري ، من الصباح حتى ما بعد نصف الليل ، متنقلا من بهو الى بهو يعج بالزوار والقي امام كل وفد قادم ما يناسب المقام من الكلام، حتى بح صوتي واضطررت الى الاستعانة بمكبر للصوت.

وجدير بي ان اذكر الجهود المثـــمرة التي بذلها اولاد عمي واصدقاؤهم الشبـــاب الذين اخذوا على عاتقهم تحضـــير الجداول اللازمة واختيار الوكلاء على الصناديق من بين العدد الوفير من الشبان الذين كانوا يتبرعون بالعمل في توزيع البرنامج الانتخابي والسهر على الصناديق واحصاء الاصوات . وكان لي وكلاء في كل مركز انتخابي ، وقد تجاوز عـــددها الالف . فمنهم من وقف على الصندوق الانتخابي ، ومنهم من احصى الاصوات لي ولغيري من بعض المرشحين ، ومنهم من راقب قراءة قوائم الانتخاب ، ومنهم من وقف في الباب ، هذا عدا من كان يتجول على المراكز ومن كان يأتي لنا بالاخبار وبعدد الاصوات المفرزة ، وبكيفية توزيعها على المرشحين . وقد بلغ عدد هؤلاء الشبان الذين تبرعوا للعمل الفا ومئتي شاب وشابة ، جزاهم الله خير جزاء ، وكتب لهم النجاح

والتوفيق في مستقبل ايامهم .

واستمرت عملية فتح الصناديق وتعداد الاصوات يومين وثلاث ليال ، منها اليوم الاول في مراكز الانتخاب ، حيث فتحت الصناديق وافرزت الاصوات وارسلت الى امانة العاصمة . وهناك كانت الاسماء تتلى وتسجل في محضر خاص .

وكانت الجداول المعلنة في كل مركز تاتينا تباعا فنقارنها بالاحصاءات التي كان يسجلها وكلائي . وقد كنا نراها منطبقة بعضها على بعض ، سواء لي او لبعض المرشحين البارزين ، كمأمون الكزبري وصبري العسلي وعصام العطار .

دعوى البيطار وغيره وملاحظاتي عليها

وقد ادعى صلاح البيطار وغيره من الذين اخفقوا ان ثمة تزويرا وقع في امانة العاصمة ، حيث كانت — على حد زعمهم — تتلى محاضر المراكز بتضخيم عدد الاصوات التي نالها بعض المرشحين . وعلى هذه الصورة ارتفعت الاصوات التي ذكر ان نالها كل من سعيد الغزي ومحمد عابدين ورشيد الدقر وعدنان القوتلي وفؤاد العادل وعوض بركات ، وبذلك ضمنوا نجاحهم . ولولا هذه العملية لكان الفوز لمن يليهم بعدد الاصوات وهم على التوالي : نصوح الايوبي ونال ١١٧٢٤ صوتا ، ثم صلاح الدين البيطار ونال ١١٣٨١ ، ثم ابو الفرج الخطيب ونال ١١٢٧٥ ، ثم رياض الميداني ونال ١٠٨٩٤ ، ثم فؤاد دهمان ونال ١٠٥٩٠ ، ثم علي بوظو ونال ٩٩٩٥ صوتا . وكان اقل الفائزين اصواتا بشير رمضان اذ نال ١٣١٤٩ .

هذا ما ادعاه المعترضون على صحة الانتخاب . وليس عندي من ادلة دامغة تدحض هذا الادعاء او تثبته . ولو كان الاسقاط او الانجاح مقصودا لاصابني رشاشه اولا ، وذلك لعدم ارتياح القيادة العسكرية الى فوزي في الانتخابات ، ولرغبتهم في اقصائي عن الحكم ، بدليل ما سبق وما لحق من براهين واضحة على موقفهم العدائي مني .

واجد من الفائدة ان اذكر بعض الملاحظات على توزيع الاصوات في المراكز ، ونصيب الفائزين المجلين ، وما ناله البيطار وبوظو .

كانت الاصوات التي ربحها الناجحون على الوجه التالي :

١)	خالد العظم	٣٣٢٧٩	وهو مستقل عن الاحزاب
٢)	مامون كزبري	٣١٨٣٥	عميد القائمة
٣)	عصام العطار	٢٨٣٥٧	عميد الاخوان المسلمين

٤) محمد عابدين	٢٣٢٦٨	من القائمة ويدعي انه كان مدعوما من الجيش .
٥) صبري العسلي	٢٠٨١٠	من القائمة وعميد الحزب الوطني
٦) حسين خطاب	١٩٦١٥	شيخ من حي الميدان ومن القائمة
٧) سعيد الغزي	١٩١١٦	مستقل
٨) رشاد صبري	١٨٥٩٤	من القائمة — مناوىء للاشتراكيين
٩) فؤاد العادلي	١٦١٩٠	من القائمة — مدعوم
١٠) عدنان قوتلي	١٥١٠٧	من القائمة — نقيب المحامين — مدعوم
١١) رشيد الدقر	١٤٤٧٨	من القائمة ومن جماعة فيصل العسلي سابقا ثم انتسب للحزب الوطني ومدعوم من قبل الجيش
١٢) عمر عودة الخطيب	١٤٤٦٣	من الاخوان المسلمين ونقيب المعلمين
١٣) زهير شاويش	١٣٩٤٦	من الاخوان المسلمين
١٤) بشير رمضان	١٣١٤٩	من التجار ومن القائمة

واما غير المسلمين ، فقد نجح منهم :

١٥) عوض بركات	٢٩٦٨٨	روم ارثوذكس من القائمة ومدعوم
١٦) سهيل الخوري	١٩٠٩٢	بروتستانت من القائمة
١٧) حسنين صحناوي	١٦٩٠٢	روم كاثوليك من القائمة

ونال مرشحي جورج شلهوب ١٣٦١٤ فلم ينجح .

اما ملاحظاتي على ذلك ، فيمكن تلخيصها بما يأتي :

١ . نجح من افراد القائمة التي اشتركت فيها الاحزاب كلها (عدا الاحزاب اليسارية) والجمعيات الاسلامية والهيئات الدينية المسيحية والشركة الخماسية وكثير من اصحاب الفعاليات الاقتصادية ، عدد لا يتجاوز ١٢ مرشحا . على ان ما لا يمكن انكاره هو ان القائمة انفرط عقدها في اواخر ايام المعركة الانتخابية وصار كل مرشح منها يسعى لنفسه ويعقد محالفات انتخابية محلية لضمان نجاحه .

٢ . عمل الاخوان المسلمون لانجاح مرشحيهم الثلاثة . وعمد ناخبوهم الى الاقتصار على تسجيل اسماء هؤلاء الثلاثة فقط في اوراق الانتخاب . وهذه خطة لو لم يعتمدوا عليها لما نجح منهم سوى عصام العطار ، لان الاخيرين حصلا على اقل عدد من الاصوات .

٣ . ولقاء هذه الخطة عمد الناخبون المسيحيون الى عدم

انتخاب مرشحي الاخوان المسلمين ، وهكذا لم ينل اكثر مرشحيهم اصواتا ازود من ٢٧٣ صوتا من ٣٩٩٥ ناخبا اشتركوا في الانتخاب ، اي ما يعادل ٦ ٪ . هذا مع العلم بان في تلك الاحياء عددا من الناخبين المسلمين ، ربما كانوا هم اصحاب تلك الاصوات التي نالها عصام العطار في تلك الاحياء .

٤ . اذا صنفنا الاصوات التي نالها المجملون في الانتخاب مع اصوات صلاح البيطار ، حسب توزيعها على الاحياء نجد النتيجة التالية :

الحي	عدد الناخبين	خالد العظم	مامون كزبري	عصام عطار	صبري عسلي	صلاح بيطار
مهاجرين	١١٨٠	٦٠٣	٦٢٠	٦١٨	٤٦٨	١٦٦
صالحية	٤٠٨٥	٢٢٦٠	٢١٧٧	٢٠٢٥	١٢٣٩	٧٢٠
ركن الدين	٢٤٤٠	١٥٨٣	٧٢٣	٩٦٠	٤٢٢	١٦٢
ابو جرش	٢٨١٨	١٥٢٤	١٤٣١	١٤٧١	١٠٢٨	٥٣١
قرية القابون	٧٢١	٢٢٢	٢٤٢	٢٩١	٢٩٨	٢٠٥
قرية برزه	٧١٤	٣٢٠	٢١٥	٤٣٥	٢٩٣	١٣٧
سوق ساروجه	٤٨٧٤	٢٤٧٥	٢٥٨٥	٢٧٠٠	١٥٧٧	٨٩٨
عماره	٤٣٢٧	٢٨٣٠	٢٥٨٦	٢٦١٢	١٤٨٣	٧٥٥
قيمرية	٤٢٠٨	٢٦٥٧	٢٤٥٩	١٨٩٠	١٢١٧	٧٤٣
قيمرية (مسيحيون)	٢٤٦٤	١٨٥٩	٢٧٩٦	٢٠٨	١٥٢١	٥٥٠
شاغور	٣١٣٥	٢٢٩٦	٢٨٥١	٢١٣٢	١٧١٦	٧١٦
اليهود	٤٢٠٥	١٩٠	٣٨١	٩٤	٢٣٥	٣٤
الارمن	٥٣٠	٢٢٤	٤٣٤	٦٨	٣٩٣	٦٠
قنوات وباب سريجه	٥٩٨٦	٣٦٣٠	٢٤٣٧	٣٩٨٨	٢٢٨٠	٨٥٠
الميدان	١٠٨٥٨	٥٧٨٥	٥٣٢٤	٥٠٩٨	٤٣٩١	٢٨٧٢
قريـة المزة	٩٧١	٤٩٠	٤٤٣	٥٠٨	١٩٦	١٣٢
قرية دمروكيوان	٤٢٤	١٦٨	١٥٥	٧٩	١٧٩	٢٠٨
قرية كفر سوسه	٩٧٧	٤٤٦	٣٢٣	٢٥٤	٢٨٢	٣١٠
قرية القدم	٦٢٥	١٨٩	١٦٤	١٤١	١١٩	١٦٧
الموظفون الاغراب	٨٦٠	٤٤٦	٢٨٥	٢٥٤	١٥٣	٩٧
السيدات والموظفات الاغراب	٢٧٤٠	١٣٩٢	١٦٠٧	١١١٦	٨٢٥	٦٠٠
المجموع العام	٥٩٤٠٢	٣٣٢٧٩	٣١٨٣٥	٢٨٣٥٧	٢٠٨١٠	١١٣٨١
النسبة المئوية		٣ر٥٦	٩ر٥٣	٤٨	٣ر٣٥	١ر١٨

وبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب ١٣٨٣٣٨ ناخبا اشترك منهم

بالاقتراع ما يعادل ٤٣٫٧٪

٥ـ كنت انا ومأمون الكزبري الوحيدين اللذين حازا اكثر من نصف اصوات الناخبين في مدينة دمشق وضواحيها .

٦ـ كنت اكثر المرشحين اصواتا في جميع سورية . وجاء بعدي السيد معروف الدواليبي الذي نال في حلب اثنين وثلاثين الف صوت واما في انتخابات ١٩٥٤ فقد حزت نحو ٢٣ الف صوت من اصل نحو ٤٢ الف صوت اي ما يعادل ٥٥٪ .

وكنت الثاني بعد رشدي الكيخيا الذي نال اكثر الاصوات في اي مركز في سورية .

وما اعلنت النتائج حتى هرعت الوفود الى داري للتهنئة واقامة المهرجانات وكلهم ينادون : « للرئاسة خالد بك . والزعامة خالد بك ! » تماما كما حصل اثر انتخابات ١٩٥٤ .

وبدات الاتصالات بي لترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية . وظهر في الميدان ثلاثة مرشحين : ناظم القدسي ومأمون الكزبري وانا . اما صبري العسلي ، فاعلن تاييده اي ولم يدخل المعركة .

وجاءني الكزبري وحاول ان يستجرني الى دعمه لرئاسة الجمهورية ، على ان تكون لي رئاسة الوزارة . فلما لم يجد لدي استجابة ، اجتمع الى القدسي واتفقا على ان تعطى الرئاسة الاولى للقدسي ورئاسة مجلس النواب للكزبري . ويبدو ان الدواليبي هو الذي عمل لهذا الائتلاف ووعد برئاسة الوزارة .

اليساريون والتقدميون يؤيدونني في معركة الرئاسة

وايدني وشجعني على الاستمرار في معركة الرئاسة جميع النواب اليساريين والتقدميين وبعض نواب المدن والاقضية وفريق من نواب الجزيرة والارياف . وكانت الاحصاءات التي وصلنا اليها تبين ان عددا من النواب يتراوح بين ٦٥ و ٩٠ نائبا يمكن الاعتماد على اصواتهم لاجلي ، هذا اذا صدقت الاحصاءات وصدق من وعد باعطاء صوته . وكانت لي تجربة ١٩٥٥ كدرس لمعرفة اخلاق الناس وشدة تمسكهم بوعودهم وحتى بايمانهم . فلم يكن يدور بخلدي النجاح المضمون ، لكنني كنت لا اريد عدم استجابة اصدقائي من النواب ، بل كنت اتحرى شكلا مناسبا اتخلص به من هذا الزحام .

وقبل ان يجتمع المجلس كان لا بد من التفاهم على انتخاب رئيس له . وجاءني السيد اكرم حوراني وعرض علي ان نتفق مع السيد جلال السيد على ان يساندنا هو وجماعته في انتخابات الرئاسة الاولى . فاجبته بان ليس لي اعتراض على ذلك ، وان

جلال السيد من خيرة الناس . ثم جاءني هو وبعض النواب واتفقنا على الخطة . وكان يبدو كأنه ضامن النتيجة الطيبة له ولي .

واجتمع المجلس وبوشر بانتخاب الرئيس . واختلط الحابل بالنابل ، ودخل القاعة جمهور من غير النواب لدعم ترشيح الكزبري ومراقبة تصويت النواب لـــه . واعترض بعض النواب ، فاخرج الجمهور من القاعــة وبوشر باحصاء الاصوات . وكانت مفاجأة لنا لم ننتظرها ، وهي ان مرشحنا جلال السيد لم ينل سوى ٤٧ صوتا ، بينما حصل الكزبري على ١١٤ صوتا . ورغم ان العديدين من النواب الذين اقترعوا لمصلحة الكزبري كـانوا من جماعتنا الذين يكرهون الاشتراكيين ويعتقدون ان جلال السيد منهم ، وانهم لن يتأخروا من انتخابي ، الا انني شعرت ان الامور مبيتة على وجه مدروس ، وان العدة اتخذت لانجاح القدسي كيفما كان الحال . وقد زاد ذلك في عزوفي عـن ترشيـح نفسي ، بعد ان تأكدت لي التدخلات التي حصلت لصالح الكزبري ، والني ايقنت انها ستعمل ايضا لصالـح القدســي .

الجيش والامريكيون يدعمون ترشيح القدسي

وفي اليوم التالـي نشرت جريــدة الوحدة التي كانت الحكومة تشرف عليها وتوجه سياستها ، باعتبارها صاحبتها ، مقالا وصورا للقدسي وراحت تكيل له المديح . فما كان مني الا ان ارسلت برقية الى رئيس الحكومة مع نسخة الى القائد العام وجهت نظرهما فيها الى ان الحكومــة تخرج عن دورها الحيادي في معركة الرئاسة . وكان لهذه البرقية وقــع سيء في نفس اللواء زهر الدين قائد الجيش ، فتأكد لي من جديد عزم القيادة العسكرية على اقصائي عن اي مركز سياسي في الدولة ، كما بدأت اشك في ان مؤامرة واسعة هي قيد التنفيذ في بلادنا . وقد تحققت في المستقبل ان جميع ما كان يجري وما جرى فيما بعد كان مهيئا من قبل الامريكيين الذين يعطفون على القدسي لسماعــه اقوالهــم وسيره على خططهم ، والذين لا يزالون تحت تأثير استنتاجاتهم المغرضة ، وهي ان موقفي في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كـان ضدهـم لاجـل تمكين النفوذ الشيوعــي في البلاد السوريـــة .

وكان حدد اليوم الرابع عشر من كانون الاول موعدا لجلسة انتخاب رئيس الجمهوريــة . وفي اليوم السابق كثرت الاجتماعات والمناورات ، وكـان آخرها اجتماعا عقد في مجلس النواب بصورة خاصة عرضت فيــه الاسماء . وشعر اصدقائي بان احتمال النجاح

ازداد ابتعادا وبان جلال السيد نفسه غاب عن الانظار ، ولعله انضم الى الصف الآخر . وقد حاول احمد عبد الكريم ان يعرف مدى تضامن الصف المقابل ، فاقترح عليهم اسماء شكري القوتلي ورشدي الكيخيا وسعيد الغزي . لكنهم استبعدوا كل هذه الشخصيات وظهر تماسكهم وتضامنهم لصالح القدسي .

يطلبون مني الانسحاب للحفاظ على وحدة الصف

وجاءني ليلا اكرم الحوراني وخليل الكلاس يرويان لي ما حصل في الاجتماع . فسألتهم : « ما العمل ؟ » فاجابوا : « سيأتي الان لزيارتك وفد منهم مؤلف من الكزبري والدواليبي وعلاء الدين الجابري وعبد الرحمن الهنيدي وبكري القباني ونعوم السيوفي ، يطلبون منك الانسحاب من الساحة والاشتراك في انتخاب القدسي ، وذلك لاظهار وحدة الصف وللحفاظ على سلامة العهد من الانشقاق في بدء تكونه .

فعدت اسأل اكرم الحوراني عما يراه ، فلوى يديه وراسه ولم يحر جوابا . فقلت : « فهمت . » وبدات اتحدث اليهما قائلا : « سرت معكم مرارا ... وتركت صف اصدقائي واقربائي وحالفتكم لان لي آراء في سياسة الدولة تتماشى مع ما تعلنوه من المبادىء . وكنتم في اكثر الاحيان لا تكملون معي الطريق ، فتخذلوني كما جرى لي معكم في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . » وفيما نحن في الحديث ، واذ بالوفد يصل فاستقبله بكل بشاشة وترحيب . وجلسنا حول مائدة الطعام وبدأ الدواليبي الحديث ، فاخذ يحوم ويدور حول الموضوع ، مما اجبرني على ان اقول له ان لا حاجة الى التطويل ، فليصل الى الغرض الذي جاؤوا من اجله . فقال ان البلاد في بدء تكوينها بعد فصم الوحدة ، وهي تحتاج الى وحدة الصف وجمع الكلمة . ولذلك جاؤوا يرجون مني التضحية في سبيل الاهداف القومية العليا التي ذكرها .

فاجبته بان التضحية هي في قبول حمل عبء الرئاسة في هذه الظروف الدقيقة . لكن الدواليبي لم يفهم انني قصدت ان الذي سيحمل اعباء المستقبل والمسؤوليات الجسام في العهد القادم هو الذي سيضحي براحته وهناءته في هذا السبيل وسيعرض نفسه لاخطار كبيرة اذا تردت الامور ولم ينجح في تسييرها في الطريق المستقيم . اما الذي سيبقى بعيدا عن هذه المسؤوليات ، فلا يعتبر ابتعاده تضحية منه ، بل راحة له وتجنبا للمسؤوليات . وعندما ادرك الدواليبي فيما بعد ما قصدت ، انفرجت كآبته وتفتحت للابتسامة المريضة شفتاه .

ثم قلت للزائرين اني ادرك تمام الادراك مغبة انقسام المجلس منذ البداية الى جبهتين سياسيتين ، واني منذ الانتفاضة وانا انادي بوحدة الصف في معالجة الامور الكبيرة والصغيرة . وقلت لهم اني ارغب في انتهاز هذه الفرصة لادلل على صحة عزمي على الا اكون سبب تفرق الكلمة وعلى ان عملي يتوافق مع كلامي . فاذا كانوا قانعين بان اكثرية النواب تريد انتخاب الاخ ناظم ، واذا كانوا متأكدين من صحة عزمه على حمل المسؤولية والاعباء ، فاني انتخبه معكم واعلن ترشيحي له في مطلع الجلسة .

وكنت اتكلم والابتسامة لا تفارق ثغري والبساطة في التعبير تلازم اقوالي ، فعجب الحاضرون كيف انني اصارحهم القول مزدريا بفوزي باكبر مقام في الدولة ، كانني اتنازل عن غرض تافه . وهكذا كان ولا يزال شأن رجالنا السياسيين ، فهم ينظرون الى الكراسي كانها عروش الآلهة . واذا لم يفز شخص ما بها ، فعلى الاقل يساوم عليها او يظهر امتعاضه من خذلانه في اقتناصها .

وهكذا يجب تفسير سر الانقلابات العسكرية والمؤامرات الحزبية التي تنتهي بتبديل اصحاب الكراسي ، فيأتي للجلوس عليها من يعتقد ان الوصول اليها هو بمقام سدرة المنتهى !

وراح الزوار الاكارم يتطلعون الي بشيء من العجب ويتبارون في تعداد مزاياي الكبيرة وفي مقدمتها التضحية بالمناصب — كانهم لم يقدروا على هضم نظريتي — والرغبة الصادقة في توحيد الكلمة ، فضلا عن ما اتميز به من خصال كرجل دولة . واني اذ اسرد هذا المديح ، فليس قصدي ان اتباهى به ، بل لاسجل ما جرى الناس عليه عندنا من مدح من يقضي اربك وذم من يعارضك ولا ينزل عند طلبك .

وخشي الزوار ان يكون موقفي منهم مناورة لتخدير اعصابهم واللعب عليهم بتدبير مخطط خلال الليل افاجئهم به في الجلسة ، فاشاروا الى امكان اذاعة شيء عن تنازلي الى مخبري الجرائد لينتشر الخبر ويعم في الليل ، اذ كانت النوادي لا تزال غاصة بالنواب ، ثم في الصباح على صفحات الجرائد . فطيبت خاطرهم وهتفت لوكالات الانباء مؤكدا الخبر الذي كانوا اشاعوه سلفا قبل المجيء الي ، وذلك بقصد الايهام وبلبلة صفي او استباق الحوادث .

وانصرف الزوار وآويت الى فراشي مستريح البال ، لان حملا ثقيلا انزلته من كتفي .

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي جاءني السيدان ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وشكراني على التضحية التي قمت بها ، وكالا لي المديح والشكر . فاستقبلتهما وودعتهما بكل ايناس وترحيب .

اعلاني الانسحاب من الترشيح وانتخاب القدسي

ثم ذهبت الى الندوة النيابية ، وكانت الجلسة قد عقدت . فجلست في احد المقاعد الخالية . وحينما اعلن الرئيس البدء بعملية انتخاب رئيس الجمهورية ، طلبت الكلام وتلوت التصريح الآتي :

« كان معروفا لديكم ان هنالك مرشحين لرئاسة الجمهورية . هما الاخ ناظم القدسي وانا . وقد زارني الليلة الماضية لفيف من الزملاء النواب ، فبحثنا امر هذا الانتخاب واتفقنا على ضرورة توحيد الكلمة فيه . وقد لمست لدى الاخ ناظم القدسي اقداما على تحمل مسؤولية الرئاسة ، فقررت ان افسح المجال امامه ، راجيا للبلاد التقدم والازدهار في ظل الحريات والاخاء وللزميل القدسي النجاح والتوفيق في مهمته والسلام . »

وقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق من جميع النواب .

فاجابني رئيس مجلس النواب بانه يعتقد انه يعبر عن رأي المجلس حين يسجل الشكر لدولة السيد خالد العظم على هذا الموقف النبيل ، في سبيل جمع الصف وتوحيد الكلمة بالنسبة لانتخاب الرئاسة الاولى .

وقد صفق النواب كذلك لاقوال رئيس المجلس .

ثم طيف بصندوقتي الاقتراع وفرزت الاوراق التي احتوتها . واعلن الرئيس ان ناظم القدسي نال ١٥٣ صوتا ، وان هنالك ٩ ورقات باطلة و ٧ ورقات بيضاء وورقتين باسم دهام الهادي وورقة باسم فهد الدندل .

وهكذا اصبح الدكتور ناظم القدسي رئيسا للجمهورية العربية السورية ، وبذلك فتح عهد دستوري نيابي دام حتى ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، حين اعتقل ناظم القدسي ورئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب وغيرهم . ثم عاد القدسي الى مقام الرئاسة في ١٢ نيسان ١٩٦٢ والف وزارة الدكتور بشير العظم غير الدستورية . ثم اعيد الدستور بعد تعديله والفت وزارتي في ١٧ ايلول ١٩٦٢ . وظللت في الحكم حتى ٨ آذار ١٩٦٢ .

رفعت الجلسة نصف ساعة ، ريثما ذهبت هيئة مكتب المجلس الى فندق الشرق لابلاغ القدسي انتخابه ولمرافقته الى المجلس .

وحين دخل الرئيس القاعة في الساعة ١١٫٣٠ ، اعتلى المنبر وادى اليمين الدستورية الآتية : اقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد .. الخ . ذلك القسم الذي لم يراعه حينما قبل العودة الى سدة الرئاسة بعد ان حل مجلس النواب من قبل الجيش ، فالف وزارة غير شرعية وبدات تسن القوانين بمراسيم تشريعية غير دستورية . وهكذا اثبت القدسي تمسكه بالكرسي اكثر من تمسكه بالدستور .

خطاب القدسي بعد انتخابه

ثم اخرج القدسي من جيبه اوراقا تلاها علينا . وفيها بدأ يشكر النواب على الثقة التي اولوها اياه . ولم ينس ان يذكر تنازلي له ، فقال : « ولن انسى ان اسجل هنا جزيل الشكر والتقدير لمن كان السبب في هذا الاجماع » ، دون ان يصرح باسمي علانية . ثم تابع كلامه مشيرا الى النكسة المريرة التي اصابت تجربتنا المصرية (ويقصد الوحدة مع مصر) ، ثم الى جهاد رجال الثورة الابطال ، ثم الى قضايا فلسطين والجزائر . واخيرا قال : « ان علاقاتنا مع شقيقاتنا العربيات يجب ان تقوم على اسس قومية نمد اليها الاكف مفتوحة والصدور مشروحة لا تعرف غير تعاطف الاهل وود ذوي القربى . » ولا ريب في ان القارىء يلاحظ الغموض السائد في هذه الجملة .

ثم جاء على ذكر النظام الديموقراطي البرلماني واشاد به واشار الى ضرورة تحديد المعالم بين مختلف السلطات عند وضع الدستور الجديد . وهو بذلك يقصد ، ولا شك ، الاتجاه الى نظام رئاسي تعشقه القدسي منذ زمن ووجد نفسه الان احوج ما يكون الى الحصول على صلاحيات واسعة تمكنه من ادارة شؤون البلاد وهو رئيس للسلطة التنفيذية ، في حين ان الدستور القائم يبعده عن غرضه هذا .

واوضح آراءه الاجتماعية ، فقال ان الوطن السعيد حقا لا تقاس سعادته الا بسعادة الاكثرية العظمى من ابنائه ، ولا يقاس التقدم والسعادة برخاء الفئة القليلة من المواطنين الذين تضعهم امكانياتهم في واجهة المجتمع الظاهرة (تصفيق شديد) . لكن القدسي فاته او انه تقصد ان لا يذكر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه النظرية .

وبعد الانتهاء من انتخاب رئيس الجمهورية ، باشر المشار اليه البحث مع النواب بشأن اختيار رئيس للوزارة وكيفية تاليفها . وهنا

ظهرت الامور الآتية :

كان نواب حلب متفقين فيما بينهم جميعا — اي ليون زمريا عن جماعة الحزب الوطني ، ومعروف الدواليبي عن جماعة حزب الشعب ، على ان ينتخبوا القدسي رئيسا للجمهورية وان تترك رئاسة الوزارة الى ليون زمريا . وكانت هذه اول لعبة هيأها حزب الشعب لايصال القدسي الى الرئاسة الاولى . لكنه ، بعد ان وصل الى غرضه ، ابى تنفيذ الشق المختص بليون زمريا ، وراح يثير علاء الدين الجابري وجماعة الحزب الوطني لترشيح صبري العسلي لرئاسة الوزارة . فاختلف هذا الاخير مع ليون زمريا وانشقت كلمة جماعة الحزب الوطني .

مناورة الدواليبي للفوز برئاسة الوزارة

ولعب الدواليبي لعبته ، فبعث جماعة الاخوان المسلمين في دمشق مع الشيخ مكي الكتاني ولفيف من المتعممين ليجتمعوا الى رئيس الجمهورية طالبين استدعاء الدواليبي وتكليفه بتاليف الوزارة . ففعل الرئيس ذلك متظاهرا بتلبية رجاء المشايخ واصرارهم ، بينما الحقيقة هي انه كان ينفذ الخطة التي اعدت قبل الانتخابات .

وجاءني الاستاذ الدواليبي ليلا واعلمني بان الرئيس كلفه بتاليف الوزارة . ثم طلب مني بالحاح ان اقبل الاشتراك فيها بصفة نائب رئيس . وقال انه سيطلب الى الحوراني ان يتعاون معه على النحو ذاته . فشكرته واعتذرت ، رغم الحاحه الشديد . لكنني لم اثنه عن عزمه على تولي العمل . الا انه لم يستطع الاجتماع الى الحوراني في تلك الليلة .

وقبيل الظهر ذهبت الى ندوة المجلس ، فوجدت النواب مجتمعين حلقات حلقات . وجاءني عوض بركات مع رشيد الدقر ومحمد عابدين ساخطين على الدواليبي لانه لم يقبل بهم وزراء . وفهمنا فيما بعد ان هؤلاء النواب الثلاثة ، ومعهم فؤاد العادل وعدنان القوتلي ، دعمهم الجيش واشترط لقبول اسناد الرئاسة الى الدواليبي ان يضم اربعة منهم الى الوزارة على الاقل . وصارحوني بانهم مستعدون للانضمام الي ، فشكرتهم وقلت لهم : « ما دام الجيش سيدعمكم ، فلا تخشوا بأسا ! »

ومضت الايام وتعثرت ولادة الوزارة ، حتى تم الاتفاق بين الدواليبي وكتلة الشباب التي ذكرت اسماءهم . وبارك النحلاوي هذا الاتفاق ، وهو الذي كان يسيطر فعلا على مقدرات الجيش ويفرض

ارادته على الجميع .

واصبح الحكم في يد الوزارة المؤلفة على هذا الوجه :

الدواليبي يؤلف حكومة غير قومية

معروف الدواليبي ، رئيسا ووزيرا للخارجية (من حلب ـ شعبي) ، وجلال السيد ، نائبا للرئيس ووزيرا للزراعة (من دير الزور : شعبي بعثي) ، ورشاد برمدا ، وزيرا للتربية والتعليم (من حلب شعبي) ، وعدنان القوتلي ، وزيرا للاقتصاد (من الشام مدعوم) ، ورشيد الدقر ، وزيرا للمالية (من الشام مدعوم) ، ومحمد عابدين ، وزيرا للعمل (من الشام مدعوم) ، وفؤاد العادل ، وزيرا للاعلام والارشاد (من الشام مدعوم) ، وعبد الرحمن هنيدي ، وزيرا للصناعة (من دير الزور ـ شيشكلي) ، ومصطفى الزرقا ، وزيرا للعدلية والاوقاف (من حلب ـ من العلماء) ، واحمد قنبر ، وزيرا للداخلية (من حلب ـ شعبي) ، وبكرى قباني ، وزيرا للاصلاح الزراعي (من الحزب الوطني) ، ومحمد الشواف ، وزيرا للاشغال العامة (من اللاذقية ـ شعبي) ، وسهيل الخوري ، وزيرا للشؤون البلدية والقروية (من دمشق ـ حزب وطني) ، ومحمود المعظم ، وزيرا للصحة (من دمشق ـ مستقل) ، واحمد علي كامل ، وزيرا للمواصلات (من محافظة اللاذقية ـ مستقل) ، ونعوم السيوفي ، وزيرا للتخطيط (من حلب ـ مستقل) .

وكان المطلوب ان تؤلف حكومة قومية تشترك فيها عناصر تقدمية ، فيظهر اتحاد الكلمة وجمع الصف ، وهو ما كان يعلن الدواليبي والقدسي تمسكهما به في اثناء معركة الرئاسة . لكنهما عندما فازا ببغيتهما ، وكسب احدهما رئاسة الجمهورية والثاني رئاسة الوزارة ، لم تعد رغبتهما في جمع الصفوف متجلية الا على رؤوس شفاهما . فيعرضان الوزارات علي وعلى اكرم الحوراني وصبري العسلي ، عالمين باننا لا نقبل بأن يراسنا الدواليبي .

وهكذا خلت الوزارة الجديدة ممن يمثل الاخوان المسلمين (عدا الاستاذ الزرقا الذي لم يكن منتسبا للاخوان المسلمين) وممن يمثل الكتل التقدمية كاكرم الحوراني والنفوري او احمد عبد الكريم ، ولم اشترك فيها انا او احد من النواب الذين يلتزمون جانبي ، بل اقتصرت على ممثلي حزب الشعب ، والفريق الحلبي من الحزب الوطني وبعض المستقلين القريبين من حزب الشعب ومن العناصر التي يدعمها الجيش .

وبعد ان تلي المرسوم بتعيين الوزارة وبحث في تحديد اليوم

الذي ستتلو فيه بيانها في المجلس ، طلبت من الدواليبي ان يبادر الى الغاء حالة الطوارىء واطلاق الحريات العامـة كهدية على الاعياد وكعربون على حساب بيانـه المنتظر . فوعد الرئيس الجديد وعدا غامضا بالنظر في هذه الامور التي هي في مقدمة اهدافه .

ولم تتلق الاوساط العامة تاليف الوزارة بارتياح ، لانها كانت تريدها وزارة على مستوى الاحداث ، يبدأ بها العهد الجديد سعيه الى توحيد كافة الاتجاهات في المجلس . وبذلك تستطيع حمل العبء الثقيل ، وهو تصفية الماضي وايجاد حلول سليمة لقضايا التأميم وسائر الاحكام الاجتماعية ، مما يخفف عن البلاد اضرارها ولا يزيل اسسها وركائزها ولا يحرم الفلاح والعامل من مكاسبه .

الا ان حب السيطرة والانفراد بها ، الذي هو المبدأ الجامع بين افراد حزب الشعب ، ظل كما في السابق متأصلا في نفوس اعضاء الحزب ، لا يتخلون عنه رغم كل ما حدث منذ ١٩٥٨ .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ١٩٦٢/١/٨ تلا الدواليبي البيان الوزاري وهذه خلاصته :

خلاصة البيان الوزاري لحكومة الدواليبي

المقدمة : اراد اسدال ستار النسيان على الماضي القريب وتجنب المشاحنات وتراشق التهم بشان الاخطاء والمسؤوليات .

الوضع الاقتصادي : اظهر الاضـرار التي نزلت بالاقتصاد السوري من جراء الاحكام الصادرة ، خاصة في الاصلاح الزراعي والتأميم الكلي والجزئي ، وفي العلاقات الـزراعية ، وفي تعريب المصارف وحصر استيراد وتصدير بعض المواد بالمؤسسة الاقتصادية او الشركات التابعة لها .

الحريات العامة : ابدى عطفه عليها ، لكنه لم يعد باطلاقها ، بل طلب تفاهم الحكومة مع المجلس بشانها وبتحديد موعد لتنفيذ ذلك . وهكذا ما كان شائعا ، وهو ان الجيش غير موافق على الغاء حالة الطـــوارىء .

المنهاج في السياسة القومية : اكد ان هدف سورية تحقيق الوحدة بين اجزاء الوطن العربي على اساس الحرية والكرامة والمساواة ، وان ما تم بين سورية ومصر لا ينبغي ان يحول دون الالتقاء والتعاون ودوام الاخاء بينهما ، واوضح ضرورة الافادة من تجربة الوحدة لتجنب الاخطاء المؤسفة التي ادت الى فشلها . وقال ان سورية ليس لها شروط تحول دون الاتحاد مع البلاد العربية الا شرط الحرية والاخاء وخدمة اهـــداف القومية العربية الخاصة

والبعيدة عن كل اثر من آثار الاستعمار . وفي السياسة الخارجية : عدم الانحياز ، ومصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا .

الاقتصاد : (۱) ــ اعلن تمسك الحكومة بمبادىء قانون الاصلاح الزراعي ، وتعهد بالمحافظة على جميع الحقوق المكتسبة من قبل الفلاحين وتسديد قيمة الاراضي المستولي عليها ، وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن ســوء تطبيق قانون الاصلاح ، ودراسة المآخذ الحقة على بعض احكامه بالنسبة لنوعية الارض وعدد الاولاد وغيره . (۲) ــ ابدى عزم الحكومة على اتخاذ الاجراءات التي تعيد الحق الى نصابه ، مع عدم معارضة المصلحة العامة ، وذلك بالغاء قوانين التاميم الكلي والجزئي بشكلها الراهن ، على ان تحدد ملكية الاسهم . (۳) ــ تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في التعامل بالنقد واخراجه . (٤) ــ واما في الســياسة الضرائبية فوعد بدراسة الضرائب المحدثة . (٥) ــ اكد البيان تمسكه بمكتسبات العمال .

وكانت ردة فعل الاوساط التقدمية على هذا البيان ، شعورا بان الرجعية تسيطر على عقلــية الوزارة وبيانها ، وبان المجلس سوف يسير على خطة ترمي الى تعديل القوانين الاشتراكية ونقض احكامها لمنفعة اصحاب الاراضي والاسهم والمصارف . اما الاوساط الاخرى ، فمع انها امتعضت من كيفية تاليف الحكومة ــ وخاصة من كان يطمع منها باقتناص منصب وزاري ــ فلم تر بدا من تاييد الحكومة . ذلك لانها ادخلت في برنامجها ما يتفق مع هدفها ، وهو تعديل قانون الاصلاح الزراعي والغاء التأميم .

ولذلك كانت مناقشة بيان الوزارة مستلهمة من هذا الشعور . فكان النائب يهاجم الحكومة في خطــابه هجوما عنيفا ويندد بها وباعضائها ، لكنه ينهي كلمته باعلان تاييده لها وعزمه على منحها الثقة .

مناقشة البيان الوزاري
لف الحورانيين والتقدميين

وكان اكرم الحوراني هو المتكلم الاســاسي عن التقدميين الاشتراكيين . فبدأ بهجوم عنيف على الاقطاع ورأس المال وتمركز الثروة . وقال ، في جملــــة ما قاله ، بان الاستعمار باطماعه والصهيونية بمؤامراتها واكبا وساعدا التخلف الاقتصادي والاوضاع الرجعية البالية ، وذلك بحصر الثروة في قلة من الملاكين وبفرض الجهد والعذاب والدماء على جماهير الشعب .

وانحى الحوراني باللوم على كبار الملاكين والراسماليين الذين

احتكروا الارض والثروة وتابعوا التسلط على الحكومات وسياساتها وتآمروا مع المصارف عندما ازدهرت زراعة القطن . فاحتكروا الاسواق وتلاعبوا بالاسواق وتسربت الى جيوب قليلة الملايين التي جادت بها الارض وعرق الشعب الكادح . ثم ادعى ان المصارف كانت موقوفة على الاثرياء ، تزيد في ثرواتهم وتتآمر مع المستعمر وتلعب لعبته .

وزعم الحوراني ان تمركز الثروة في ايد قليلة اعطى شعب سورية اسوا النتائج ، فالزمه بمقاومة اعدائه ، بدون هوادة ، فخاض معارك عنيفة للقضاء على النظام الاقطاعي . ثم هاجم الحكومة لمناسبة خطتها بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعي ، وقانون العلاقات الزراعية ، وادعى بان الحكومة عازمة على القضاء عليها وعلى مكاسب الفلاحين ، ووجه تهديدا بكاسترو !

ولم يكد الحوراني يوجه هذا التهديد الصريح بالشيوعية ، حتى قام بعض النواب وصاح في وجهه . واقترب عدد منهم نحوه مهددين متوعدين ، فتداخل البعض . وهنا اختلط الحابل بالنابل ، وعلا الضجيج ، وخشي ان يلجأ بعض المهووسين الى الضرب او اكثر من الضرب .واسرع رئيس المجلس الى رفع الجلسة ، فخرج النواب الى الابهاء والممرات ، الى ان هدأ روعهم . ثم عادوا الى قاعة الاجتماع ، حيث اكمل الحوراني كلمته بالهجوم على فكرة الغاء التاميم . وقال بأن تشكيل الحكومات في هذه الظروف لا يكون على اساس مساومة الكتل على عدد الحقائب الوزارية ، وانما على مطالب الشعب الرئيسية . ثم اكد الحوراني ان ١٧٢ نائبا مع بضعة من الحكام لا يبنون وحدهم وطنا ولا يستطيعون حمايته ، وانما يبنيه ويحميه ابناؤه كلهم ، من عمال وفلاحين ومثقفين وموظفين ومدافعين ساهرين على الحدود . ثم انهى كلمته باعلان حجبه الثقة عن الحكومة ، هو وجماعته .

واني ارى الآن ان لا اخفي رايي في هذا الخطاب ، بل ان ابديه صراحة . وقد تجنبت ذلك في المجلس يومئذ ، تجنبا للصدع وتحاشيا من النقاش العلني في قضايا خطيرة اعتقدت ان الاحاديث الخاصة قد تخفف من الغلو والتطرف .

ولا انكر انني توجست شرا لدى سماعي اقوال الحوراني . ذلك لانها تدل على تمسك بكل ما اصدره ناصر من قرارات كانت احد الاسباب الرئيسية لانتفاضة ٢٨ ايلول ، كما تدل ، من جهة اخرى على ان الرجل وجماعته غير مستعدين للالتقاء عند نقطة وسط

مع مناهضي آرائهم . وهذا كله خلافا لما كنت اتفقت عليه مع الحوراني في اجتماعاتنا العديدة في اواخر عهد الوحدة ، وهو ضرورة تعديل بعض الاحكام الجائرة الواردة في نصوص قانون الاصلاح الزراعي ، والغاء التاميم . اما الآن ، فعدوله العلني عن ذلك ترك اثرا في موقفي منه . وهكذا عدلت عن القاء الكلمة التي كنت اعددتها ، ومنحت ثقتي للحكومة بدلا من حجبها .

واليكم النقاط التي كانت سبب خلافي بالراي مع الحوراني :

اسباب خلافي في الراي مع الحوراني والاشتراكيين عموما

١ ـ قوله ان الاستعمار واكب في سورية اصحاب رؤوس الاموال . والرد عليه هو ان الاستعمار او الانتداب فرض علينا ، وكانت البلاد مجمعة على رده . واولئك الذين اثاروا حماسة الشعب والفوا الكتلة الوطنية لمقاومة الانتداب واثارة القلاقل في وجهه ، واولئك الذين قاموا بالثورة السورية في ١٩٢٥ وقادوا المجاهدين في محاربة جيش الانتداب ، واولئك الذين اوصلوا البلاد الى الاستقلال وازاحوا الاستعمار ـ اولئك كلهم كانوا ، وبدون استثناء ، من «اولاد العائلات» ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال التجارية والعقارية ، اذ لم يكن في سورية عندئذ صناعة . فلو كانوا فعلا ممن فرشوا الرياحين في طريق الاستعمار والانتداب لكنا انتظرنا سنين عديدة قبل ان نحصل على استقلالنا . وهكذا كان تهجم الحوراني افتآتا على الحقيقة وتجنيا على اولئك الزعماء . اما القوى الشعبية التي لا ينكر فضلها في المعارك ، فما كانت لتتحرك او تسير بخطى مدروسة ، لو لم يكن على راسها قادة مخلصون يعرضون صدورهم للرصاص على راس المتظاهرين والثوار .

٢ ـ اما القول بأن الثروات تمركزت في جيوب قليلة ، وان الاغنياء احتكروا الارض والتجارة واستغلوا عرق العمال والفلاحين الكادحين ، فقول مردود ايضا . واني لأتساءل اولا اين هي البلاد التي لا يوجد فيها عمال وفلاحون كادحون يتصبب العرق من جبينهم ؟ والاتحاد السوفييتي نفسه ، وهو رائد الشيوعية ، لم يخترع بعد نظاما يمنع العرق من ان يتصبب من جباه العمال والفلاحين ويحول دون وجود فرق في المجهود الجسدي الذي يعرفه جميع المواطنين على السواء . فهو يقتصر على زيادة اجور العمال ومكاسبهم ، لكنه لا يزال يطبق نظاما تراوح الاجور فيه بين الدرجة الاولى وبين الدرجة السبعين . فالعامل يتقاضى مثلا ٣٠٠ روبل شهريا ، بينما تتقاضى الراقصة الاولى في مسرح بولشوي في

موسكو ۷۰۰۰ روبل شهريا .

فنظرية المساواة في الرواتب والاجور والدخل الفردي لا يمكن تحقيقه على الضبط . وكل ما يستطاع هو ان تقرب الفروق على قدر الامكان ، وان لا تبقى فئة لا تتقاضى ما يكفيها من العيش الهنيء . وهذا لا يتصور حصوله بمجرد تحديد الدخل الاقصى للفرد ، بل يرفع الدخل القومي بزيادة عدد العمال ومساحة الاراضي المستثمرة ومدار التجارة وغيرها .

واني اعتقد ان الفرد اذا اعتقد ان مجهوده سيرد اليه انتاجه ، فانه يزيد من مجهوده . ذلك لان الانسان مجبول على الطمع بحياة احسن له ولاولاده . وهذا المجهود المنتج لا يضر باقتصاد البلاد ، بل يقدم له احسن الخدمات . لكن انا شرطين في منح حرية المجهود الفردي ، وهما اولا عدم الاحتكار وزيادة الاسعار فوق حد يجعل الارباح غير قانونية ، وثانيا فرض ضرائب تصاعدية تعيد الى المجموع حصته من الارباح الفردية ، على الا تخفف هذه الضرائب بتصاعديتها النشاط الفردي او توقفه عن العمل بعد بلوغه الحد الاعلى من الارباح ، بحيث لا يبقى له منه حصة تغريه على الاستمرار في الجهد .

واما الاراضي التي حولت منذ ۱۹۵۰ من بعلية مرهون انتاجها بالامطار السنوية الى مروية ومشجرة فمن استصلحها ؟ اهي الدولة ام الافراد ؟ واذا كانت الدولة قامت ببعض المشاريع الاروائية من سدود واقنية ، فهي على كل حال لم تصل الى ارواء اراض تزيد مساحتها عن الاراضي المروية بالجهد الفردي . وكل القروض ، او اكثرها على الاقل ، التي لام الحوراني المصارف على منحها لكبار المزارعين ، فقد صرفت في احداث مشاريع اروائية في حلب وحماه وحمص والجزيرة . وهذه القروض لا يزال معظمها في ذمة المدنيين الذين استولت الدولة على اراضيهم ومشاريعهم هذه دون ان تعوض عليهم بشيء . وهكذا طارت الارض من ايدي اصحابها وبقيت على عواتقهم الديون والقروض الموسمية . وهذه الاراضي التي رواها اصحاب رؤوس الاموال ، من استثمرها ومن هو الذي تناول مدخولها ؟ اليس هو الفلاح القاطن في القروية المروية بمشروع جديد ؟ كان ذلك الفلاح ياخذ حصته من المنتوج الزراعي بمعدل ۷۵٪ ، وكانت حصة صاحب الارض ۲۵٪ ، وبعد اقامة مشروع الارواء ازدادت حصة صاحب الارض مع حصة صاحب المشروع

الى ٥٠٪ ، اي انها تضاعفت لقاء راس المـــــال المكرس لانشاء المشروع بمحركاته الضخمة وجداوله ، ولقـــاء نفقات ضخ الماء بالمازوت وسائر الزيوت ، ولقـــاء اجور المهندسين والميكانيكيين واصلاح الجداول والمساهمة في ثمن السماد واجور الفلاحة وقطف القطن .

على سبيل المثال اذكر اني قمت في ١٩٥٠ بمشروع ارواء في قرية اسمها « خطاب » قريبة من حماة كنت املكها ثم استولت عليها الدولة بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وقد انفقت على المشروع في بداية انشائه نحو ٣٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية استدنتها كلها من مصرف سورية ولبنان . ولم يتجاوز الدخل السنوي الصافي خمسا وعشرين الف ليرة سورية ، كنت اعيـــدها الى المشروع لشراء محركات او مضخات جديدة . ولم استطع بمدخولي من الارض وفاء جزء من القرض ، او حتى جزء من فوائده السنوية . وعندما صدر قانون الاصلاح كنت مدينا للمصرف بمبلغ ٤٣٠٫٠٠٠ ليرة سورية ، طالبني بها المصرف ثم اقام علي الدعوى وحجز جميع ما املكه من عقارات اخرى .

وعندما صدر قانون بجواز تحمل الدولة جزءا من الديون الناشئة عن مشاريع اقيمت في الاراضي المستولى عليها ، قبلت الوزارة ان تتحمل جزءا من القرض ، ولا تزال القضية امام المحاكم .

واما الفلاح في قريتي ، فقد استفاد الفائدة كلها . وبلغت الارباح السنوية التي كان يتقاضاها العاملون في المشروع نحو مئة الف ليرة سورية ، فتحسن حالهم وبداوا بانشاء دور للسكن في قطعة منحتهم اياها بالمجان . وكانت تلك الدور تماثل دور المدينة من حيث هندستها والاحجار المستعملـــة فيها وانواع الترتيبات الداخلية . واين هذه الدور من القبب التي كان يبنيها الفلاحون بالطين واوساخ الابقار لايواء عائلاتهم ودوابهم . ثم صار الفلاح يلبس اللباس الظريف ويذهب الى الحج ويتزوج ويبذخ في حياته الجديدة بما لا يقاس مع فقره وعـــوزه في الماضي ، قبل ان اقوم بانشاء مشروع الارواء هذا .

فلو لم اقم انا بهذا المشروع ، ولو لم يقم غيري مـــــن آلاف اصحاب الاراضي بعمل مماثل ، لما استطاع الفلاح ان يتولى بنفسه اي مشروع . وذلك لجهله وعدم قدرته على ادارته ، ولفقدان المال

اللازم له . هذا مع العلم بأن المصارف ان هـي اقرضت اصحاب الاراضي اموالا مكنتهم من انشاء المشاريع ، فلأنها كانت تسترهن املاك صاحب الارض الاخرى لضمانة قروضها .

وما كانت المصارف – حتى التـي تملكها الدولة كالمصرف الزراعي – لتقوم باقراض مئات الفلاحين في كل قرية لعـدم ثقتها باسترداد المال منهم . واما المصرف الزراعي فلم يقرض احدا من الفلاحين او من اصحاب الاراضي، بل ظل سائرا بسياسة الاقراض الموسمي الذي لا يتجاوز مقداره عشرة آلاف ليرة كحد اقصى .

وانا لا اقول بالعدول عن فكرة الاصلاح الزراعي ولكني اقول بانه ، في الوقت الذي تعم فوائده فئة الفلاحين ، فليس من الانصاف ان يحرم صاحب الارض ، وخاصة صاحب المشروع الاروائي المدين للمصارف ، من قبض التعويض العادل نقدا او اسهما في المعامل او المؤسسات التي تملكها الدولة ، كمصفاة البترول ومرفأ اللاذقية . هذا اذا عجزت الدولة عن تسديد ثمن الارض والقروض .

ثم انني لا ارى بأسا من ان تمنع الدولة ايا كـان من تملك ارض الا اذا كان يستغلها بنفسه ، على ان تدفع اثمان الاراضي لاصحابها ليتمكنوا من استثمارها في التجارة او الصناعة او العمران او اية مهنة اخرى مسموح بها للقطاع الخاص .

لكنني لا استسيغ ما يقوله الاشتراكيون بلسان الحوراني ، ولا اتقبل منه ان ينحي باللائمة على من اشترى ارضا ثم اقام فيها مشـروع انماء . فلهذه الفئـة الحق في ان تشكر من قبل الدولة والمواطنين على ما بذلته من اموال وجهود في ما عـاد على الدخل القومي بزيادة لا يمكن انكارها . فمحصول القطن كـان في ١٩٦٢ نحو ١٥٥،٠٠٠ طن بلغت اثمانه نحو ٣٠٠،٠٠٠ او على اقل تقدير ٢٥٠،٠٠٠ ليرة سورية . ولنفترض ان محصـول الاراضي التي افادت من مشاريع الدولة الاروائية كان بمعدل النصـف ، فان الزيادة الناتجة من جهد الفرد لا تنقص على اي حال عن مئة مليون ليرة سورية .

كل ذلك بصرف النظر عن مجهود الفـرد في زراعة الاشجار المثمرة ، من حمضيات وزيتيات، ومن فواكه للاكل او التعليب، ومن انواع الخضروات والكتان وغير ذلك .

واني اقول بالعدالة الاجتماعية وبتحسـين اوضاع اصحاب الدخل القليل ، سواء كانوا عمـالا او فلاحين او اصحاب مهن ،

ورفع قدرتهم المعاشية بزيادات مطردة ومستمرة ، وبتاميم المرافق العامة التي تؤمن لابناء البلاد خدمات يجب ان تكون اما بدون ثمن واما بثمن زهيد لا يجني ربحا ، بـل ينطوي علـى خسارة عند الضرورة .

الا اني لا اقول بتأميم المصانع والشركات المساهمة . فانا لا اؤمن بأن ادارتها تنجح على يد موظفين . وقد كانت تجربة التأميم في المدة القصيرة التي طبقت اصولها في سوريـة اتعس دليل على عقم هذه الطريقة ، لا سيما عندما راح الحكـام يدفعون انصارهم الى التوظف في المعامل المؤممة ، حتى ناءت باعبائها وبدت الخسارة تتجلى في ميزانياتها السنوية .

ثم ان الاشتراكية ، على اختلاف مذاهبها ، لا تعطـي ثمرات طيبة الا اذا تخلى الحكام عن حزبياتهم الضيقة وعـن رغبة كسب المؤيدين والانصار عن طريق ارضائهم بوظائف غـير لازمة . لذلك اقتضى لنجاحها نخبة من اصحاب النوايا البريئة ، الواقفين على العلوم العصـرية والفنية ، والذين يخدمون بلادهم لا انفسهم او اقرباءهم او مناصريهم ، والذين لا يتخـذون الشعارات القومية والنظريات الاجتماعية وسيلة للوصول الى الحكم ، ولمجرد الوصول اليه ، لا لان الحكم انتهى اليهم بثقـة الشعب المتجلية في انتخابات نزيهة حرة .

اما الذين يقلبـون اوضاع البلاد الشرعيـة باسم الثورة ، ويستندون الـى السلاح ، الذي ائتمنتهم عليـه الامـة لمجابهة الصهيونيين ، للاستيلاء على الحكم عنوة واغتصابا ، ولا يجدون ما يبررون بـه فعلتهـم هذه الا رفع اعلام الثورة وشعارات القومية العربية ، واتهام الفئات السياسيـة الاخرى بالرجعية والانفصالية والشعوبيـة والراسماليـة ـــ اما هؤلاء ، فكيف لهم ان ينجحوا في تطبيق اية نظرية تتوخى الحق والعدالة في اي شيء ؟

وليس بمستغرب في حال كهذه ان تجيء فئة اخرى مثلها وتقلـب الوضع مـن جديد ، فتوصم من سبقها بنفس النعوت : خيانة ، رجعية ، شعوبية ، ادوات الاستعمار والصهيونية ، كان هذه التهم وقف على المغلوب علـى امره ايا كان ، وكان الوطنيـة الصحيحة والقومية العربية البريئة والتحرر والتقدمية صفات تلازم المنتصر ، ريثما يعزل مـن منصبه فيعود الـى زمرة الخونـة الرجعيين

الشعوبيين ، وهكذا دواليك . حتى كأنك لا تجد في البلاد من شمالها الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها ، الا خونة يقبضون الاموال من البلاد العربية والاجنبية ، والا رجعيين او شعوبيين او انتهازيين ! وما اتعس بلادنا اذا كانت هذه صفات زعمائها وحكامها ، وما اتعس الشعب اذا كان هو ايضا بفئاته واحزابه مؤلفا ممن تصح فيه هذه النعوت . ولا اظن ان احدا في البلاد سلم من احدها او كلها ، يرميه بها كل من ركبه الغرض او الغرور .

ردة فعل النواب على خطاب الحوراني

لقد ابتعدت عن وصف ما جرى بعد خطاب الحوراني ، فلنعد الى ذلك الجو الخانق المؤلم الذي اوجده ، لا سيما عندما القى تهديده بأن الاشتراكيين ، اذا لم تسر الامور حسب برنامجهم ، سيتبعون خطى كاسترو في كوبا . فقد ثار النواب عند سماعهم هذا التهديد وهجموا على الحوراني كانهم اسود تريد افتراس حيوان شرير . ولم يدرج في محضر الجلسة الرسمي المختصر او المفصل كل ما جرى ، حتى اسم كاسترو .

ومهما كان الامر ، فان ما جاء في خطاب الحوراني يخالف ما كنت اتفقت معه عليه من مبادىء معتدلة ، كالغاء التأميم ، وتعديل احكام قانون الاصلاح الزراعي بما يجعله اقرب الى انصاف اصحاب الاراضي . ناهيك بما جاء على لسانه من تهديد كاستروي . ولذلك وجدتني مضطرا الى التفكير بصعوبة استمراري في التعاون معه على القواعد والاسس المتطرفة التي انفجرت في خطابه . وقلت في نفسي بأن هذا الرجل ، اما ان يكون مخادعا يلين عند الضعف ويكشر عن انيابه عند القوة ، واما ان يكون زعيما تبعثر حزبه وهو الان جاهد للملمة بقاياه بمسايرة الفريق المتطرف من جماعته واستعادة نفوذه على العمال والفلاحين . وهو في كل حال فقد خصال الزعامة وموجبات القيادة . فالقائد هو الذي يسيّر الجماعات تحت لوائه وفي الطريق الذي يختارها لهم ، لا الذي يساير راي المتطرفين ويقول به حرصا على مكانته .

انا لا اقول بالدكتاتورية ، ولا بان على القائد ان يصم اذنيه عن سماع آراء جماعته ، بل اقول بأن على القائد اما ان يتحمل مسؤولية خطته ويمليها على انصاره ، او انه ينسحب من مركز القيادة ويتركها لسواه ، خصوصا اذا كان الخلاف بينه وبين رفاقه تتناول مسائل ذات اهمية وخطورة .

لقد كان موقف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الحديبية

مثالا للزعيم والقائد الذي يفرض ارادته في الساعات الحاسمة ، فيقود مصير بلده ومصير جماعته في الطريق التي يرى فيها الخير والسلامة ، دون ان يستمع الى اقوال المتطرفين والمتحمسين الذين تتغلب عواطفهم على عقولهم . نعم ، ان سيدنا محمد اظهر كفاءته القيادية بتحكيم المصلحة العليا والعقل والروية للوصول الى هدفه البعيد ، دون اللجوء الى الحماسة والاندفاع والطيش . صحيح ان ايمان جماعته به كرسول ملهم وتمسكهم بما جاء في القرآن الذي سيطر على عقولهم من امر صريح باطاعة الله ورسوله سلب منهم قدرة العصيان والتمرد ، فخضعوا على مضض واطاعوا الرسول وعادوا القهقرى الى المدينة دون ان يدخلوا مكة بعد ان وصلوا الى قاب قوسين منها او ادنى . واما الرسول المعظم فلم يعر هذه النكسة اي اهتمام ، بل احتمل مضضها ، عالما بان هدنة السنوات العشر التي حصل على الاتفاق عليها مع اهل مكة اكثر قيمة ونفعا لرسالته وللدين الحنيف الذي بشر به من التألم بسبب عدوله عن الحج تلك السنة . وقد ادرك انصاره المسلمون عظمة محمد وحنكته السياسية وجدارته بالزعامة حينما لمسوا فوائد المهادنة مع قريش وادركوا انهم لولاها لما تمكنوا بسهولة من قهر اعدائهم اليهود او من تركيز قواعد الاسلام كما حصل بعد عهد الحديبية .

فأين لنا بزعيم مخلص مثل محمد ، وبسياسي محنك مثله ، يستشير اتباعه ولكنه يعود الى رايه ويعرف كيف يفرضه عليهم . فان قدرة فرض الارادة ، اذا لم تكن من صفات الزعيم ، فمصير تلك الزعامة الى الانهيار ، ولو كانت متمتعة بسوى ذلك من المؤهلات ، كالعقل السليم ، والحنكة وبعد التفكير ، وحسن السجايا .

الحوراني يفقد السيطرة على توجيه حزبه

وقد تأكد فيما لحق من الايام والحوادث ان الحوراني لم يعد الزعيم القادر على تسيير دفة سياسة حزبه ، وانه اصبح لعبة في يد المتطرفين من جماعته ، يخضع لمشيئتهم ويتبع الخطة التي تروق لهم . وقد كان يحارب على جبهات عديدة : عبد الناصر وانصاره الذين كانوا يشنون عليه حملات لاسعة ويعملون داخل سورية على انهاء زعامته ، ثم جماعة عفلق والبيطار من حزب البعث المنشق ، الذين كانوا يخربون ما يبنيه داخل المحيط الذي كانوا شركاء معه فيه ، اي محيط الطلاب والمثقفين . اضف الى ذلك جبهة رجال الدين من اخوان مسلمين وغيرهم ممن كانوا يخطبون ضده ، ويثيرون عليه حملات متواصلة ، ويدفعون الطلاب المنتسبين اليهم للهجوم على

الطلاب الاشتراكيين . وهذا كله الى جانب موقف السياسيين ، يمينيين ومعتدلين ، ذلك الموقف العدائي منه . وكانت دوائر الامن ، بما فيها المخابرات ، وهي محشوة ببقايا العهد الناصري ، تحاربه هو وجماعته حربا غير خافية .

اما من كان يناصره من ضباط الجيش ، فقد سرحت القيادة معظمهم ، بحيث لم يعد له بينهم مناصر . وكذلك الشيوعيون ، فلئن تحالف طلابهم مع الطلاب الاشتراكيين ضد الطلاب الناصريين والمنتسبين للاخوان المسلمين ، فان تحالفهم هذا كان يقف عند هذا الحد ولا يشمل المعارك الانتخابية لنقابات العمال ، حيث كان الاشتراكيون يواجهون جبهة مؤتلفة قوامها الاخوان المسلمون والناصريون ، دون ان يضمن لهم تحالفهم مع الشيوعيين اي نجاح .

هكذا كان وضع الاشتراكيين ، وعلى راسهم الحوراني . وهو لو هادن الاحزاب والفئات السياسية غير الاشتراكية وحقق ما كنت تفاهمت معه عليه من ايجاد ميثاق يتضمن حلولا وسط تكفي لتركيز مكاسب الفلاحين والعمال مدة خمس سنوات ، لكان خلص من الهجوم المركز عليه من كل جانب واستطاع ان يجمد موقفه ويوطد مكانة حزبه ، كما بدا يفعل عند تاليفي الحكومة القومية التي اشترك فيها ممثلو حزبه مع الجماعات الاخرى . لكنه ، مع ذلك ، لم يقدر ان يمسك بزمام حزبه ، واضطر الى النزول عند راي الفريق المتطرف . وهكذا انسحب ممثلوه من الوزارة ، في اواخر كانون الثاني ١٩٦٣ ، ثم لجا الى الاختفاء عن الاعين ، عندما قامت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، دون ان يرتفع صوت في الدفاع عنه ، او ان تقوم لحزبه قائمة .

انقطعت الصلات بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، كاحمد عبد الكريم وامين النفوري ، بعد جلسة الثقة . وصرفت النظر عن الجلوس الى جانبهم في قاعة الاجتماع ، وانتقلت الى المقعد الذي كنت اشغله في دورة ١٩٥٤ . وحين لحقني صبري العسلي وحنين الصحناوي ، فجلسا الى جانبي ، لم تخف هذه الظاهرة على احد .

ثلاثة مشاريع قوانين في المجلس ورايي فيها

وتقدمت الحكومة الى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٩/ ١/ ١٩٦٢ ثلاثة مشاريع قوانين ، الاول بتنظيم اوضاع المنشآت الصناعية (التاميم) ، والثاني بتنظيم المؤسسات المصرفية ، والثالث بتعديل قانون الاصلاح الزراعي . وكانت هذه المشاريع

الثلاثة موضع اهتمام النواب والفلاحين والعمال واصحاب الشركات والمصارف والاراضي . وكان ملحوظـا ان الخلاف سيكون شديدا بين التقدميين وغيرهم بسبب مساس هذه الامور بحياة البلاد الصناعية والتجارية والزراعية .

ولذلك فاني سافرد بحثا خاصا لكل منها على وجه التفصيل .

١ ـ الشركات الصناعية : جاء في المذكرة الايضاحية التي وضعتها الحكومة وارفقتها بمشروع التعديل نقاط هامة نذكرها فيما يأتـي :

(أ) سارت البلاد منذ ١٩٥٤ في طريـق التصنيع حتى حققت بفضل المبادهة الفردية والمدخرات الخاصـة وجهود اليد العاملة تقدما محسوسا في هذا الميدان ، فتح ابواب الرزق امام الالاف من العمال .

(ب) لا تزال الحاجـة ماسة الى تشجيع راس المال ليقوم باطمئنان وارتياح بالاعباء التي القيت على عاتقه كنصيب من مشاريع التنمية الاقتصادية (٣٨ ٪) من كلفتها الاجمالية المقدرة بـ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية .

(جـ) فوجيء الناس بصدور قوانين التاميـم من تموز ١٩٦١ التي وصفت بانها اشتراكية اصلاحية وهي في حقيقتها لم تكن ترمي الى غير القضاء علـى الاقتصاد وقتله في مهده ولا تقصد سوى السيطرة ودعم السلطـات القائمـة عن طريق تركيز الفعاليات الاقتصادية بيد الدولة واحداث راسمالية حكومية ديكتاتورية وجعل العاملين في تلك الفعاليات مجرد موظفين ياتمرون باوامر الحكام .

(د) جاءت القوانين المذكورة منافيـة لكل عدالة لانها : (١) اممت بعض الشركا تـوتركت غيرها مـن التي لا تقل عنها في راس مالها وحجمها . (٢) اممـت شركات لديها قلة من كبار المساهمين عددا واسهما وفيها كثرة من اصحاب الاسهم القليلة . (٣) اصاب التاميم في الصناعة الواحدة بعض الشركات بكاملها واقتصر التاميم على نصف بعضها الآخر ، وعلـى ما تتجاوز قيمته مئة الف ليرة سوريـة للمساهم الواحد . (٤) لم يفرق بين الشركات المؤسسة قديما وبين الناشئـة منها . وقد اوضح البيان ان هذا التباين في المعاملة دونما ضابط منطقي او معيار اقتصادي او اجتماعي انطوى على الظلم والتعسف . (٥) ادى التاميم الى عزوف راس المال عن اقامة المشاريع الجديدة وتوسيع القائم منها . وقد بلغ مجموع تلك

المشاريع (٣٣) شركة مساهمة بلغ راسمالها ٦٤٫٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد العمال الذين يعملون فيها ما لا يقل عن ٢٠،٠٠٠ عامل .

واما الاسس التــــي بنـــي عليها مشروع الحكومة ، فكانت مستوحات من الحرص علـــى ان لا يتمركز راس المال في ايدي عدد قليل من المساهمين ، فاوجبت جعل المؤسسات الصناعية شركات مساهمة بمجرد بلوغ راس مالها مليوني ليرة سورية او اكثر . كما انها وضعت حدا اعلى لتملك الاسهم يختلف باختلاف عدد السنين التي مرت على الاستثمار . هذا فضلا عن انها حرصت على ان لا يؤدي هذا الحد الى هبوط قيمة الاسهم ، نتيجة اجبار اصحابها على بيعها في الاسواق . ولذلك ستعمد الحكومة الى شراء هذه الاسهم الزائدة بثمن عادل ، يدفع خلال خمس سنوات ، تمهيدا لتمليك العمال تلك الاسهم عن طريق التقسيط اليسير .

واما مكاسب العمال فقد تمسكت الحكومة بان يمنح للعمال مكاسب جديدة ، وذلك برفع نسبة تمثيلهم في مجلس الادارات الى نسبة ٢ من ٧ مع ان القانون النافذ حددها على اساس ٢ من ٩ . واكدت الحكومة ان الدولة سوف تبيع العمال الاسهم الفائضة التي آلت اليها نتيجة تحديد سقف ملكية المساهم . وذكرت ايضا في المشروع حصة العمال التي سيقبضونها من الارباح على اساس ٢٥ ٪ بينما كان القانون المصري حددها بـــ ١٠ ٪ . اما رقابة الدولة على الشركات الصناعية فقد اعتبرته الحكومة تمثيلا لرقابة الشعب .

واما مشروع القانون القائم على الاسس سابقة الذكر ، فقد اجبر المصانع التي يزيد راس مالها عن مليوني ليرة على طرح ما لا يقل عن ستين بالمئة من اسهمها للاكتتاب العام مع تحديد قيمة السهم بما لا يتجاوز ٥٠ ليرة . وكان تحديد سقـــــف الاسهم على الوجه التالـــــي :

١ ــ لا يجوز للمساهم ان يملـــــك في كل شركة انقضى على البدء بتأسيسها كشركة مساهمة ٨ سنوات ، اسهما تزيد عن خمسة بالمئة من مجموع الاسهم .

٢ ــ هذا الحد يجب ان لا يتجاوز ما قيمته مائتا الف ليرة من الشركات التي مضى على استثمارها ٨ سنوات ولم تتجاوز ١٢ سنة وان لا يزيد عن مئة الف ليرة في الشركات الاحدث .

٣ ــ تعتبر الاسهم الفائضة ملكا للدولة تدفع قيمتها مقسطة على خمس سنوات ، وتبيع الدولة هذه الاسهم من العمال والمستخدمين.

واذا تعذر ذلك ، فيجري البيع من المواطنين ، على ان يتم توظيف المبالغ المتحصلة من حصائل في الوجهة التي يختارها اصحابها ضمن اراضي الجمهورية العربية السورية .

٤ ــ الغي القانون السابق فيما عدا ما يتعلق بالمطاحن .

وطلبت الحكومة استعجال النظر في مشروع القانون المقدم . واقر المجلس هذا الطلب رغم اعتراض الحوراني واحاله الى لجنة الاقتصاد المؤلفة من السادة اسعد كوراني (رئيسا) وحنين صحناوي (نائب رئيس) وعوض بركات (مقررا) وبشير رمضان ، وحازم اللبني ، وحسين عواد ، وطلعت عبد القادر ، وفيضي الاتاسي ، ومنيب ارسلان ، ومحمد الشواف ، ونهاد ابراهيم باشا ، ونعوم السيوفي ، وطاهر الحاج فاضل ، ومنصور حسن ، وعادل مرتص ، ورياض عبد الرزاق ، وخليل الكلاس ، وعبد الرزاق عثمان ، وعبد الله جسومه ، وعلي جنيدان . وهذه اللجنة باكثريتها ، وخاصة باعضاء مكتبها ، لا تمت الى النظريات الاشتراكية باية علاقة ، وهي اقرب من آراء اصحاب المعامل بما احتوته من اعضاء لهم اتصالات مباشرة بالفعاليات الاقتصادية ، ومن نواب هم اعضاء في مجالس ادارة الشركات .

وطلب الي رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء واعضاء لجنة الاقتصاد ان اشترك معهم في دراسة المشروع وعقدت اجتماعات عديدة كان الخلاف فيها شديدا بين عدنان القوتلي وزير الاقتصاد يسانده خليل الكلاس ، وبين اعضاء اللجنة الميالين الى ادخال تعديلات جذرية على المشروع . وكان دوري دور الوسيط الذي يسعى لتقريب وجهات النظر ويعمل على تعديل القانون الاصلي والمشروع على اساس ما اراه من عدم التفريط بمكاسب العمال مع استبقاء الثقة والطمأنينة في نفوس اصحاب المعامل .

وفي جملة ما اقترحه رئيس الوزراء الاكتفاء بشراء معمل الغزل والنسيج الذي كانت تملكه الشركة الخماسية بدمشق شراء حرا على اساس تقدير قيمة المعمل وادواته وموجوداته ، فوافق الاعضاء على الاقتراح . واجتمعت اللجنة باصحاب الشركة المذكورة ، وبعد النقاش المديد بدا لنا ان بعضهم يريد الخلاص وبيع حصته ، وان البعض الاخر يعارض ويضع شروطا غير مقبولة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وبعد المناقشات العديدة بين اعضاء الحكومة واعضاء اللجنة

والمساومات الطويلة ، وضعت اللجنة تقريرها وبعثته الى المجلس، فتلي في الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٦٣ . وكان التقرير حاصلا على موافقة الحكومة .

واليكم النقاط الاساسية الواردة في التقرير .

١ ـ رفع الى مليوني ونصف مليون ليرة الحد الاعلى الجائز للمعامل بدون اجبارها على قلبها الى شركات مساهمة .

٢ ـ رفعت الى عشر سنوات الفترة الاستثمارية بعد ان كانت ثمان سنوات .

٣ ـ جعل الحد الاعلى لتملك الاسهم ٧ ٪ في الشركات التي لا يتجاوز راس مالها خمسة ملايين ليرة و ٥ ٪ في الشركات التي يتجاوز راس مالها ذلك ، شريطة ان لا يتعدى ما يملكه المساهم في كلتي الحالتين ١٧٥ الف ليرة . اما الاسهم الفائضة فيخصص ٥٠ ٪ منها ليجري بيعه من المستخدمين والعمال . ويقوم اصحاب الاسهم ببيع الخمسين بالمئة الاخرى من المواطنين . واما مراقبة الحكومة فانحصرت في حق الحكومة بتعيين من يمثلها من بين المساهمين الذين مضى على مساهمتهم في الشركة سنة على الاقل . ولكنه حرم من الحقوق التي كانت مذكورة في المادة الثانية من مشروع القانون من حيث المراقبة الفعلية واشرافه على ادارة الشركات المساهمة . ولم يذكر ان له الحق بابلاغ مقررات المجلس الى وزير الاقتصاد والاعتراض عليها وتوقيفها ، ريثما يتبل بها الوزير او يؤيد راي ممثله فيها . وفي هذه الحال تعاد الى مجلس الادارة ، فاذا اصر عليها باكثرية ثلثي اعضائه اعتبرت نافذة .

بعد ان ذكرنا خلاصة مشروع اللجنة ، نبدا بذكر بعض الاقوال التي وردت على لسان فريق من النواب .

افتتح المناقشة خليل الكلاس وقال ان الحكومة ادعت بان المشروع مبني على ثلاثة اسس وهي : (١) عدم تمركز راس المال ، و (٢) صيانة مكاسب العمال ، و (٣) ضمان مراقبة الدولة واشرافها على المنشآت . ثم تساءل اذا كان المشروع المقدم من اللجنة بموافقة الحكومة يحقق هذه الاهداف . وبرهن على ذلك بان المنشآت الصناعية التي لا يبلغ راس مالها ٢،٥ مليون ليرة سورية لا تسري عليها الاحكام التي تفرض طرح عدد من اسهمها بنسبة ٦٠ ٪ على الاكتتاب العام . وبهذه الحالة يجوز لفرد واحد ان يملك معملا راس ماله ٢،٤ مليون ليرة سورية ، دون الاضطرار

الى اشراك غيره فيه . واضاف الى ذلك ان الاحكام الجديدة تخصص للعمال ٢٥ ٪ من الارباح اذا كانت المؤسسة شركة مساهمة فقط . وهكذا ، فان كل معمل لا يتجاوز راس ماله ٢٫٥ مليون لا يخضع لقاعدة توزيع الارباح ما دام المشروع لا يجبر صاحبه على قلبه الى شركـــة .

وكان الكلاس مصيبا في رايه ، لكن ملاحظاته ظلت غير نافذة حتى اتت حكومتي واصدرت تشريعا فرضت على المؤسسات التي لا تخضع لقاعدة دفع ربع الارباح الى عمالها ان تدفع لهم راتب شـهر اضافي كل سنة .

ثم صرح الكلاس بان القانون المقدم مشروعـــه لا يشمل — باستثناء الشركة الخماسية — سوى اربع شركات : شركة المغازل والمناسج بدمشق ، وهو يشمل منها شخصين من مساهميها بمبلغ ٥.٩ الالف ليرة سورية ، وشركة المصـــانع بحلب ، ويشمل منها شخصا واحدا بمبلغ الفين وستمائة ليرة سورية ، وشركة السكر ، ويشمل منها ٥ اشخاص باسهم قيمتها الاسمية (٢٢٠) الف ليرة سوربة ، وشركة الزجاج ويشمل منها خمسة اشخاص بمبلغ (٤٩٥) الف ليرة سورية ، بحيث بلغ المجموع احد عشر شخصا ومليون ليرة سورية ، يعطى نصفها اسهما للعمال بقيمتها يوم التاميم ويتصرف المالك بالنصف الآخر يبيعه لمن يشاء . واما الشركة الخماسية ، فيشملها هذا المشروع بما قيمته ٤٫٨ مليون ليرة تقريبا يحملها ١٦ شخصا .

ومضى الكلاس يقول بان المشروع ينتزع من جميع المنشآت والشركات التي شملها قرار التاميم ٦٠ ٪ من اسهمها لتطرح على الاكتتاب . اما عن التي شملها التاميم ، فثمة ١٥ شركة لا يصيبها شيء على الاطلاق ، وخمس شركات يؤخذ منها مليون ونصف مليون ليرة سورية . ثم تساءل اذا كان هذا التدبير يعيد الثقة والطمانينة الـــى النفوس ؟

خطابي في المجلس من تاميم الصناعة

ثم جاء دوري في الكلام ، فقلـــت بان سير حياتنا في المستقبل متوقف على حسن معالجتنا امورنا الاقتصادية والزراعية . وانكرت صيغة التاميم التي الصقوها بالقرارات الصادرة في تموز ١٩٦١ ، لانها لم تشمل سائر النواحي التي هي متماثلة . فلم يشمل القرار رقم ١١٧ سوى ثلاث شركات صناعيـــة اممت كليا ، منها شركتان للغزل والنسيج وشركة واحدة تصنع الخشـــب المعاكس . وتركت

معامل عديدة تعمل في الحقل ذاتـــه بدون تأميم . وفرض القراران ١١٨ و ١١٩ التاميم الجزئي بمعدل نصف راس مال بعض الشركات في حقول معينة وتركا عدة مؤسسات مماثلة حرة طليقة . وكذلـــك فرضا تحديد حصـــة الفرد من راس مال بعض الشركات ولم يحددا سقفا في البعض الاخر . ولكي يكون التأميم منطقيا ومعقولا يجـــب ان يكون عاما في الحقول التي يعتقد انها مرافق عامة ، لا ان يشمل البعض دون البعض الآخر .

ثم ذكرت ان الحكومة السورية اممت مصلحة التبغ بشرائها من الشركة صاحبة الامتياز ، وذلك في ١٩٤٩ ، وفقا لاحكام الامتياز نفسه . ثم اممت ايضا معامـــــل الكهرباء وشركات سكة الحديد والطيران والماء . ثم انشات مرفأ اللاذقية على اساس يشبه التأميم، واقامت مصفاة البترول بحمص ملكا للدولة . وبذلك اثبتت سورية انها تؤمن بسياسة التأميم ، لكن للمرافق العامة فقط .

ومضيت قائلا بان الصناعة في سورية قامت على اكتاف الجهد الفردي ، فازدهرت وادت للبلاد خدمـــات جلى ، وبانها لا تزال في مرحلة جزئية ، اذ لم تبلغ رؤوس الاموال المكرسة للصناعة اكثـــر من ٢٧٠ مليون ليرة سورية . وهذه هي المرحلة الاولى التي يجب علينا الحفاظ عليها وتنشيط تزايدها ورعاية طفولتها . واكدت اني ارى التأميم ضروريا بشرط حصره في المرافق العامة وتحديد القطاع العام حتـــى تطمئن رؤوس الاموال وتنشط في انشاء المؤسسات المتروكة للقطاع الخاص في جو من الثقة والاطمئنان . اما معالجـــة تمركز راس المال عن طريق اخذه من الشركات وتركه لاصحابـــه ليهربوه الـــى الخارج ، فانـــي لا اقول به . واذا كنا شيوعيين ، فلناخذ راس المال ونضعه في خزانـــــة الدولـــة . اما اذا كنا غير شيوعيين ، فلنترك راس المال هذا يعمل لصالح البلاد في مصالـــح جديدة او صناعات حديثة او غيرها من الحقول الاقتصادية ، ولنقم عليه المراقبة حتى لا يحتكر ولا يستثمر .

واصررت على ان لزيادة الدخل القومي فوائد كبرى في مقاومة اسرائيل التي اغتصبت فلسطين الغالية ، وهي تريد غزو البـــلاد العربية بمنتوجاتها . فاذا ما اوجدنا صناعات تنتج ما نحن بحاجة اليه ، فنكون سددنا الابواب تجاه الغزو الاسرائيلي .

واضفت ان واجبنا القومي يقضي بلزوم التعاون بين صاحب الارض والفلاح وبين صاحب المال والعامل تعاونا مخلصا يؤمـــن

زيادة الانتاج بارخص ما يمكن من الاسعار . وهذا كله مع الاحتفاظ بمكتسبات العمال ، سواء اشراكهم في الارباح والادارة او مدهم بالزيادة في الاجور على قدر ما تسمح به الظروف والاسعار ، على ان لا نكتفي بذلك . اذ علينا ان نخفض للعامل كلفة العيش بتنزيل اسعار الكاز والسكر والارز والقهوة ليتيسر للعامل توفير جزء من نفقاته ونفقات الكساء .

اما ما اسموها سقوفا ، وهي الحد الاعلى لما يحق للشخص ان يملكه في شركة ما ، فصارحت النواب باني لست من القائلين بفائدتها ولا بمنطقيتها ، لا سيما في الوقت الذي لا نحاسب المرء اذا كان يملك من العقارات المبينة ما يتجاوز حدود السقوف في الصناعة ، ولا نمنع احدا يعمل في التجارة او بالتعهدات من ان يلعب بالملايين من الليرات .

واشرت الى ان قرارات التأميم الصادرة في ١٩٦١ كان لها اسوأ الاثر في عزوف رؤوس الاموال عن استخدامها في سورية ، وان كثيرا من المعامل التي كان بديء بانشائها توقفت خوفا عليها من ان تصير الى التأميم . وهكذا حجب الناس قيمة الاسهم غير المسددة وابعدوها عن متناول يد الدولة .

ثم ابديت ملاحظة وهي ان الشركات الصناعية ليست في سورية مما يسمى بالشركات الراسمالية ، اذ ان اكثرية المساهمين هم ممن يملكون عددا زهيدا منها ، بحيث ان اكثرية الاسهم يملكها صغار المساهمين ، الا عندما يكون المعمل ملكا لفرد او لعائلة او مجموعة صغيرة من الشركات كالخماسية . على ان عدد هذه المعامل لا يتجاوز ثلاثة او اربعة معامل على الاكثر . وتساءلت : هل ان اخذ خمسمائة ليرة سورية من مساهمة لا تملك في الشركة سوى الف ليرة يعتبر عملا اشتراكيا ؟ واكدت ان الاشتراكية لا تتجلى في تلك القرارات اطلاقا ، وان الافضل الغاؤها والعدول عنها .

وقوبل خطابي المرتجل بعاصفة من التصفيق على كافة المقاعد ، ما عدا مقاعد الاشتراكيين . وكان لهذا الخطاب اثر كبير في مجرى الامور المقبلة .

ومنذ ذلك اليوم احاطني جميع النواب الذين صفقوا لي واعتبروني زعيما وطنيا تتمثل فيه المبادىء غير المتطرفة ، ونزعوا عني الثوب الاحمر الذي اتهموني به منذ ١٩٥٥ . وهكذا بدات تتجمع حولي مجموعة من النواب بلغ عددها ١٢٥ نائبا ، ظلت مساندة

لي حتى انقلاب ١٩٦٣ ، كما سأجيء على ذكره فيما بعد .

ثم تبعني في الكلام السيد بشير رمضان ، نائب دمشق ، وهو من التجار المتصلين باصحاب المعامل ، فاعترض على كلام السيد خليل الكلاس متسائلا اين هو تمركز راس المال اذا لم يكن ثمة من يشملهم السقف الا سبعة اشخاص ، واذا لم يكن راس المال الذي سيطاله القانون يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية ؟ ثم برهن على ان راس المال للشركات والعامل موزع بين المساهمين توزيعا لا يتناسب مع الراسمالية او مع تمركز راس المال .

جاء دور صبري العسلي فايد مشروع اللجنة . اما الحوراني، فكانت كلمته رقيقة غير عنيفة . لكنه اكد ان لا حدود للاشتراكية ، وانها مستمرة التطور ما دام هنالك ظلم اجتماعي واستغلال ونقص في العدالة الاجتماعية . ثم تكلم عصام العطار بالاسلوب الذي يستعمله في خطبه في الجوامع امام الاف الناس . فاعلن انه يؤمن بالجهد الفردي ، شرط عدم افساح المجال له دون مراقبة حتى لا يتمكن من الاستغلال والاحتكار . وهاجم الاقطاع الزراعي وقال ان هنالك الى جانب العمال والفلاحين الذين نحصر جهدنا بالعناية بهم ، اناسا ليس لهم عمل وليس لديهم مورد ، ولا يجدون ثمن الطعام لهم ولاولادهم ، وهؤلاء يستحقون الشفقة والعناية .

وتتابع عدد من الخطباء بين مؤيد ومعارض ، الى ان اقفل باب المناقشة . وبحثت المواد واحدة واحدة ، فطال النقاش على كل واحدة منها . ثم طرح المشروع برمته على التصويت بالاسم ، وفقا لطلب الاشتراكيين . وكان عدد الموافقين ١١٥ نائبا ، وعدد المخالفين ٢٧ نائبا ، وعدد المستنكفين ١١ نائبا .

مشروع تعديل قانون الاصلاح الزراعي

كان الصدام بين النواب يتجلى باعمق معانيه في المشروع الذي كانت تقدمت به اللجنة اثر اجتماعات صاخبة في لجنة الاصلاح الزراعي ، حضرها جميع النواب الا عددا قليلا منهم . واحتدم الصراع بين الاشتراكيين والموالين لهم من جهة ، وبين سائر النواب من جهة اخرى ، سواء كانوا من اصحاب الاراضي الذين لحقهم الضرر من الاصلاح او كانوا من ممثلي الفعاليات الاقتصادية الذين وقف الى جانبهم اصحاب الاراضي حينما كان المجلس يبحث مشروع تعديل قوانين التاميم .

وكان هدف الاشتراكيين ومن لف لفهم ان يقتصر التعديل على تقصير مدة تسديد قيمة الاراضي المستولى عليها ، وعلى زيادة

المساحات المسموح بامتلاكها في الجزيرة فقط .

اما الاخرون ، فكانوا يطلبون زيادة المساحات الجائز تملكها في القانون رقم ١٦١ ، وذلــك لاصحــاب الاراضــي ولاولادهم وزوجاتهم ، ويطلبون ان تسلم الاراضي غير المستولى عليها الــى اصحابها بدون شواغل ، وان تعتبر الارض مروية اذا كان موردها الثابت من الماء بمعدل ليتر واحد في الثانية للهكتار الواحد . كمــا كانوا يطلبون مضاعفــة المساحات المحتفظ بها في الجزيرة ، وعدم حرمان الاولاد اذا زادوا عــن ثلاثة ، والغاء المفعول الرجعي الذي كان يلغي تصرفات صاحب الارض قبل صدور القانون لزوجاتــه واولاده واحفاده . اضف الــى ذلــك طلبهم تسديد قيمة اراضيهم المستولى عليها ، مقسـطة على عشرة اقساط تكون متساوية ، اعتبارا من تاريخ ضبط الاستيلاء وبفائدة ٢،٥ ٪ .

ثم ان هؤلاء اقترحوا ان توزع الدولة الاراضي على الفلاحين مجانا ، علــى ان تتحمل هي تسديد قيمتها لاصحابها القدامى ، وان يعطى الفلاحون اراضي جـديدة اذا لم تكن الاراضي المؤجرة لهم لمدة تزيد عن ثلاث سنين .

اكثر نقاط مشروع التأميم اثارة للخلاف

وكانت اكثر النقــاط اثارة للخلاف الشديد : (١) ما يختص بزيادة المساحات المسموح بالاحتفاظ بها ، و (٢) ما يختص بتعليم هذه الاراضي بدون شواغل ، اي باستعادة الارض من الفلاحين ولو كانت اعطيت لهم عن طريق الايجار السنوي ، والادعاء بان المادة التي تشير الى ذلك في المشروع يقضي علــى الاصلاح الزراعي بكاملــه .

وكانت اللجنة قد وضعت مشروعا لم يعجب الحكومة بسبب افراطه ، على حد قول بعض وزرائها ، في التعديلات الملائمة لمصلحة اصحاب الاراضي . ولذلك عدلت اللجنة مشروعها الاول وتقدمــت للمجلس مشروعا جديدا تضمن جعل المساحات المسموح باحتفاظ صاحب الارض بها على الوجه الاتي :

٨٠ هكتارا من الاراضي المروية بالراحة

١٥٠ هكتارا من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ١٠ امتــار .

١٧٥ هكتارا من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ٢٥ مترا .

٢٠٠ هكتار من الاراضي المروية بالرفع من الانهـــار حتى ارتفاع اكثر من ٢٥ مترا
١٢٠ هكتارا من الاراضي المروية من مشاريع الدولة وندفع رسوم الـــري
١٢٥ هكتارا من الاراضي المروية المشـجرة بالفستق والزيتون وعمر الشجرة يزيد عن ١٥ سنة
٣٠٠ هكتار من الاراضي المروية المشجرة بالفستق والزيتون يقل عن ١٥ ســنة
٣٥٠ هكتـــارا من الاراضــي البعلــية التي معــدل امطـــارها السنوي اكثر من ٥٠٠ مم
٤٠٠ هكتـــــار من الاراضي البعلـية التي يتـــراوح معدل امطارها من ٤٠٠ و ٥٠٠ مم
٤٥٠ هكتـــارا من الاراضـــي البعلـــية التي يتراوح معــدل امطارها من ٣٠٠ و ٤٠٠ مم
٥٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التـــي يــراوح معدل امطارها السنوي من ٢٥٠ و ٣٠٠ مم
٦٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يقل معدل امطارها السنوي عن ٢٥٠ مم

هذا مع العلم بان قانون الاصلاح الزراعي الاصلي جعل الحد الاعلى ٨٠ هكتارا من الارض المرويـــــة و ٣٠٠ هـ. من الاراضي البعلية ، دون التفريـــق بين الارض المروية بالراحة وبين التي وضع صاحبها محركات ومضخات لرفع الماء فتكبد من اجل ذلك نفقـــات كثيرة . وكذلك لم يكن ذلك القانون يفرق في الاراضي البعليـــة بين التي نصيبها من الامطـــار السنوية قليل او كثير . وهذا ظلم اراد المشرعون الجدد تلافيه . غير ان العقدة كانـــــت في ان الاراضي المستولى عليها كانت وزارة الاصلاح الزراعي وزعتها على الفلاحين ، جزءا منها بالتمليـــك وجزءا وهو الاكبر بالايجار السنوي . ولذلك ، فعندما ارادت اللجنـــة زيادة معدل الاحتفاظ ، وجدت ان الاراضي استلمها الفلاحون علـــى الوجه المبين سابقا . لذلك وقعت بين ان تقرر رفع يدهم لتتمكن الحكومة مـــن اعادة جزء منها الى اصحابها ، بموجب اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها ، وبين ان تعتبر الايجار لمدة سنـــة بمثابة تمليك ، وعندئذ لا يمكن تنفيذ اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها . وعلى هذا اقترحـــــت

اللجنة ان تستعاد الاراضي من الفلاحين ، اذا لم تكن قد اجرت لهم لمدة تزيد عن ٣ سنين .

وفي الواقع ، كانت هذه القضية مشكلة كبيرة اثارها المعارضون وراحوا ينادون بان المشروع يرمي الى تهجير الفلاحين وابعادهم عن ارض آبائهم واجدادهم . والحقيقة هي ان صاحب الارض لا يستطيع عمليا اخراج الفلاحين من الارض التي ستضاف على حصته الاصلية ، لان القوانين النافذة تحول دون ذلك ، ولانه بطبيعة الحال محتاج الى اليد العاملة وهي قليلة في بلادنا بالنسبة لسعة الاراضي .

وعبثا ادلى وزير الاصلاح الزراعي ببيان اوضح فيه المساحات التي وزعت وسوف توزع ، والمساحات التي ستروى بمشاريع الدولة . وهذا خلاصته : (١) المساحات الموزعة على الفلاحين بموجب سندات تمليك هي ٦٦٫٧١٩ هكتارا . (٢) الاراضي المروية الموزعة على الفلاحين بعقد البحث الاجتماعي وبدون شهادة ٨٫٤٨١٥ هـ . (٣) الاراضي البعلية الموزعة على الفلاحين ١١٢٬٤٢٥ هـ. فيكون المجموع ١٨٧٬٦٢٥ هكتارا .

(٤) المساحات المؤجرة للفلاحين بعقود ايجار طويلة الاجل ٤٫٦٨٨ هـ من الاراضي البعلية . اما المساحات الزائدة عن حد الاحتفاظ الممكن توزيعها فهي : ٨٥٦٣٣ هكتارا من الاراضي المروية ، و ١١٩١٢١٧ هكتارا من الاراضي البعلية . فلو تناول التعديل الجديد ثلث هذه المساحات لبقي معدا للتوزيع ٥٧٠٨٩ هـ من الاراضي المروية و ٧٩٤١٤٥ هـ من الاراضي البعلية . هذا بالاضافة الى مساحة المشاريع الاروائية التي تقوم بها الدول والتي ستوزع ايضا على الفلاحين ، وهي كما ياتي بالهكتار :

٧٠٠٠٠	مشروع الغاب وقد انتهى ثلثاه
٥٠٠٠	مشروع الروج وينتهي هذا العام
٧٠٠٠٠٠	مشروع الفرات
١٢٠٠٠٠	مشروع الخابور
١٢٠٠٠	مشروع بردى والاعوج
٩٠٧٠٠٠	**المجموع**
١٥٠٠٠	مشروع العاصي الاعلى ، الرستن ، سعد محرده المشارنة
٤٦٠٠	مشروع اليرموك (مزيريب)

١٠٠٠٠	مشروع السن
٧٠٠٠	مشروع بانياس
٣٠٠٠	مشاريع متفرقة
٩٤٧٫٦٠٠	**المجموع**

ويضاف الى ذلك اراضي املاك الدولة المستثمرة حاليا والبالغة ٧٥٠٠٠٠ هـ ، وغير المستثمرة والبالغة ٤ ملايين هـ . ولم يقنع المعارضون بأن ليس في سورية ايد عاملة تستطيع استثمار كل هذه المساحات وان لا خوف من بقاء اي فلاح بدون ارض :

واثارت بعض الجمل الواردة في كلمة وزير الاصلاح الزراعي غضب اكرم الحوراني ، فقام بعصبية زائدة يجيب الوزير بأن ستمائة تحت اقدامه . فعلا الضجيج بين النواب والوزراء ، وكادت الامور تسير الى الفوضى لولا ان تداركها النواب الذين يريدون الانهاء من البحث والوصول الى التصويت لانهم مطمئنون الى النتيجة .

وبعد المناقشة الطويلة اقترح النائب اسعد كرراني ان يضاف على المادة الثامنة عشرة نص يقضي بأن يبقى الفلاح في الارض المؤجرة له ، ولو لمدة سنة ، فترة لا تتعدى ثلاث سنين بشرط اعطائه خلال هذه الفترة ارضا غيرها .

وعرض الرئيس التعديل باضافة فقرة جديدة على المادة (١٨) وهي : « اما اراضي المالك التي سبق الاستيلاء عليها وسبق توزيعها او تأجيرها للفلاحين او اعطي بها شهادات تمليك فيعوض عليه ... » الى آخر الفقرة . ولما لم توافق الاكثرية ، صوت المجلس على المادة (١٨) كما وردت مع اضافة الفقرة التي اقترحها اسعد الكوراني . وفي النهاية عرض مجموع المشروع على التصويت ، فحاز موافقة (٩٢) نائبا ، وعارضه (٣٠) نائبا واستنكف سبعة نواب .

وبنتيجة كل هذه المناقشات واقرار المجلس للمشروع ، يتبين ان النواب الميالين الى تعديل القانون الصادر في عهد الوحدة حصلوا على جميع ما كانوا يطالبون به عدا امرا واحدا ، وهو تسليمهم في الحال المساحات الاضافية بدون شواغر . اذ اقر المجلس تسليمهم هذه الاضافات خلال ثلاث سنين وبشرط اعطاء ارض جديدة للفلاح بدلا عن التي ازيلت يده عنها .

ويستنتج من ذلك ان تعبير « تهجير الفلاحين » لا يصح وروده للدلالة على نقل الفلاح من ارض لارض غيرها اذا طلب صاحب

الارض ذلك . فالتهجير بمعناه الصحيح هو الابعاد دون ضمان ارض جديدة .

ولذلك ، فان الضجة التي اثارها الاشتراكيون ومن واكبهم بأن القانون الجديد الغى القانون القديم كليا — تلك الضجة التي استثمرت ضد مجلس النواب عقب انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ لحله واقصاء النواب غير الاشتراكيين عن الميدان السياسي وطعنهم بتهم الرجعية والراسمالية — انما هي تحوير للحقيقة في سبيل قلب الاوضاع لتسلم الحكم واعادة الوحدة .

وعلى اي حال ، فان هذا الموضوع لم ينته على الوجه الذي تبناه مجلس النواب . فقد جاءت وزارة بشير العظمة المؤلفة عقب الانقلاب المذكور واصدرت مرسوما تشريعيا قضى على جميع التعديلات التي اصدرها مجلس النواب واعاد الامور الى ما كانت عليه ، بموجب القانون رقم ١٦١ ، مع زيادة بسيطة في المساحات منحت لاصحاب الاراضي في الجزيرة . وعندما بدا النواب بالالحاح في اعادة الحياة الدستورية ومجلس النواب وصاروا يجتمعون عندي ، رايت ان موضوع التاميم والاصلاح الزراعي سيكون العقبة التي ستحول دون جمع الكلمة التي لا بد منه لكي نستطيع مواجهة العناصر المعارضة لعودة المجلس والحياة الدستورية . وكان الاشتراكيون يتمسكون بالابقاء على ما اصدرته حكومة بشير العظمة من تشريعات بهذا الشان . وعلى هذا فقد حملت الفرقاء كلهم على اقرار صيغة بيان صدر بتوقيعي في شهر حزيران ١٩٦٢ يؤكد الاتفاق الحاصل بين النواب ، على اختلاف نزعاتهم ، على اقرار تلك التشريعات والالتزام بها بدون اي تعديل . وقد اقر الجميع من نواب وغيرهم ان هذه الخطة هي الوحيدة التي يجب اتباعها لتجنب الصراع مجددا بين الطبقات ، بما يضعضع الكيان ويعيد خطر انهياره .

وتولى كل من الوزيرين احمد عبد الكريم وامين النفوري اللذين عهدت اليهما بالتتابع وزارة الاصلاح الزراعي منذ ١٧ نيسان ١٩٦٢ حتى انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ تنفيذ هذه الاحكام بكل جد ونشاط . وقد وزعا مساحات كبيرة على الفلاحين . وبذلك افسدا خطة من كان يريد طعن الحكومتين بالرجعية وبالعدول عن مساعدة الفلاحين .

واما عن اثمان الاراضي ، فقد اصدرت حكومتي تشريعا يقضي بمنح اصحابها سلفة على الحساب بمعدل ٥ ليرات عن

الهكتار في الاراضي البعلية و ١٠ ليرات في الاراضي المروية . وبدات لجان التخمين عملها ، غير ان البيروقراطية الادارية وعدم اهتمام الوزير كليا بما يتعلق بحقوق اصحاب الاراضي حال دون تسديد السلف . ثم جاء الانقــلاب في ٨ آذار ١٩٦٣ ، فأوقفت الحكومة المنبثقة منه هذا التشريع وقضت على مبدا تسديد ثمن الاراضي .

وفي اي حال لا اعتقد ان فكرة الاصلاح الزراعي تؤمن للبلاد زيادة في الانتاج العام ، الا اذا اسرعت الحكومة باستثمار الاراضي البعلية ، وهيأت السدود والاقنية الــلازمة ، واقرضت الفلاحين ما يلزمهم من بذور واموال نقــدية ، وامنت لهم الآلات الزراعية الميكانيكية ، وعنيت بصحتهم وبتعليمهم وبانشــــاء دور لسكنهم ، وتولت تأمين وسائل النقل الرخيصة ، وفتحت الطرقات وانشأت الخطط الحديدية ، واسعفت الفلاحين بارشادات زراعية ، واختطت سياسة زيادة المواشي ، وغير ذلك .

واما اذا بقي الفلاح على ما هو عليه الآن من نقص في جميع ما ذكرته ، وظل يدفع للدولة ٢٠٪ من حاصلاته ، فاي اصلاح واي تحسين هذا الذي لا يضمن له تلك الفوائد ؟

اننا لا نزال ننظر الى فكرة الاصلاح الزراعي كوسيلة للكسب الشعبي والانتخابي . فهي لم ترتفع بعد الى سوية زيادة الانتاج القومي وتحسين حال الفلاح عمليا .

وقبل ان اختم هذا البحث ارى من الضرورة ذكر حادثة لها مغزى كبير وهي انه حينما تقدمت حكومة الــدواليبي بمشاريعها الخاصة بتعديل قوانين التاميم والاصــــلاح الزراعي ، احببت ان استطلع راي قادة الجيش في هذه المشاريع . فتكلمت في الموضوع مع السيد فائق النحلاوي ، الامين العام لمجلس النواب ، باعتباره صديقا وقريبا من العقيد النحلاوي الذي كان الكل في الكل في تلك الايام . واتفقنا على ان يجتمع معه ليتبين رايه ، فكان الجواب بأن هذه المشاريع حائزة على موافقة القيـــادة ، وبانها كانت ذكرت مساوىء التأميم والاصلاح الزراعي حينما قامت في وجه المصريين واعادت الجمهورية السورية . وكان راي النحلاوي وزملائه هذا وصل ايضا الى سائر النواب حتى ان بعضهم اكد لي فيما بعد ان النحلاوي استدعاهم والح عليهم في ضرورة الموافقة على مشاريع الحــــكومة .

وهذا الموقف الواضح هو الذى حمل النواب على الاسترسال

في التعديلات . فهل دفع النحلاوي النواب الى ذلك ، فيستغل موقفهم فيما بعد ليضرب ضربته وليقلب الاوضاع الدستورية والنيابية زاعما بأنها ضد الرجعية التي ارادت الغاء التأميم والاصلاح الزراعي ؟

وهل اوصى عبد الناصر بهذه الخطة ليجر الحكومة السورية والبرلمان الى هذه السياسة ليعيد الوحدة مستعينا بدعايته القومية الرامية الى اثارة العمال والفلاحين ضد الاوضاع القائمة في دمشق ؟

هذه اسئلة لا يستطيع الانسان الرد عليها بصورة قاطعة لفقدان الادلة الدامغة .

الدواليبي يهاجم عبد الناصر

وبعد انتهاء المجلس من اقرار قانوني التأميم والاصلاح الزراعي ، عقدت جلسة نيابية صاخبة بسبب ما اثير فيها من امر الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ شباط ، وهو يوم ذكرى الوحدة ، واتهم فيه من قاموا بحركة ٢٨ ايلول بقبض المال من الدول الاجنبية لقاء عملهم . وذكر في جملة القابضين مأمون الكزبري ، وابن عمه حيدر ، وغيرهما . ثم ذكر ان الدواليبي كان قبض من حكومة نوري السعيد الفي دينار عراقي ، وسرد اسماء عدد من السياسيين ووصفهم بالمرتشين العاملين لحساب الاستعمار .

وحمل الدواليبي حملة شعواء على عبد الناصر ، واتهمه بأنه لا يريد الوحدة ، ونفى عن نفسه قصة قبض الفي دينار . ثم جاء على ذكر النائب راتب الحسامي ، فروى عن لسانه انه في الاجتماع الذي عقد في القاهرة بين النواب السوريين وعبد الناصر نوقشت اسس الاتحاد ، فقال الرئيس المصري : « اني معك ! »

فأجابه الحسامي نافيا هذا القول . وهنا هبت عاصفة شديدة هجم خلالها الدواليبي على الحسامي قاصدا ضربه ، فحال بينهما النواب . لكن احدهم اتاه من خلف وجرحه في انفه ، فسال دمه ورفع الرئيس الجلسة . ثم استؤنفت بعد ان تدخل النواب لاعادة الصفاء ، لكنها انتهت والجو مضطرب . ولم اكن حاضرا هذه الجلسة بسبب مرض اقعدني في الفراش نحو اسبوع .

وارجأ المجلس عقد جلساته الى ما بعد عيد الفطر ، فأردت انتهاز هذه الفرصة للسفر الى اوروبا . وكان عهد الوحدة منعني من الخروج من دمشق طيلة ثلاث سنين . ومكثت في روما اسبوعا

في ضيافة سفيرنا ، صديقي اسعد المحاسني . وكان سفير لبنان هناك السيد موسى مبارك ، وهو صديق عملت معه سنين عديدة في مجلس المصالح المشتركة اذ كان يمثل فيه لبنان . فطلبت اليه الحصول على تأشيرة دخول من السفارة الفرنسية لأتمكن من السفر الى باريس التي تشتاق اليها نفسي ، كلما رحلت الى اوروبا . فلما اعاد اي جواز سفري ، حاملا التأشيرة ، اخبرني بأن سفير فرنسا رغب اليه ان يستمزجني في قبول دعوة على الغداء عنده . وكنت قبل سفري من دمشق تحادثت مع معروف الدواليبي فوجدته ميالا الى الاسراع في اعادة العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا ، حينما ينتهي الامر بينها وبين حكومة الجزائر المؤقتة الى اتفاق . فوجدت هذه الفرصة مناسبة للاتصال بالسفير الافرنسي لاحثه ، قبل كل شيء ، على ضرورة اتفاق حكومته مع ممثلي الجزائر ، ذلك لان الشرط الاساسي لاعادة العلاقات مع الدول العربية هو ان ينتهي مؤتمر افيان الى تفاهم يكرس استقلال الجزائر . ثم ابدي للسفير الفرنسي ، بعد ذلك ، ان سورية مستعدة لاعادة علاقاتها مع فرنسا ، فور عقد مثل هذا الاتفاق . وفقا لحديثي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدمشق .

حديثي مع سفير فرنسا في روما

وهكذا قبلت الدعوة ، فتناولنا طعام الغداء عند السفير ، وكنت تعرفت اليه في ١٩٥٥ ، في اثناء زيارتي الرسمية لباريس . ودار الحديث ، فاشترك فيه اسعد المحاسني وموسى مبارك . وكان صريحا وواضحا ، اكد لنا السفير فيه ان مفاوضات افيان ستنتهي الى وفاق ، رغم الصعوبات العديدة التي يقيمها الجزائريون المتطرفون واكثرية الفرنسيين المستوطنين ، من الذين يشق عليهم الخروج من الجزائر التي يعتبرونها جزءا من بلادهم ، انفقوا فيها الملايين على اصلاح اراضيها وتطوير اقتصادها .

ثم اوضح السفير قيمة سلامة الجنرال ديغول بعد قناعته بأن قبول الاعتراف باستقلال الجزائر مع الحفاظ على بعض الامتيازات العسكرية والاقتصادية امر لا بد منه ، سواء لمواجهة موقف الدول في الامم المتحدة او لتوفير المليارات من الفرنكات الافرنسية التي تنفق على الحرب في الجزائر . وقال السفير بانه يعتقد ان الارواح التي زهقت في حرب استمرت ثماني سنوات ، والخوف من سيطرة الجيش على امور فرنسا ، هما امران رئيسيان حملا الجنرال دوغول على السير بكل جراة نحو منح الجزائر استقلالها ، رغم الاخطار التي

تعرض ولا يزال يتعرض لها شخصه .

ولما وصلت الى باريس زارني مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، فكان حديثه مطابقا لحديث السفير الفرنسي في روما . ثم سألني اذا كنت ارغب في زيارة وزير الخارجية موسيو كوف دي مورفيل الذي عرفته منذ ان كان سفيرا لبلاده في القاهرة في ١٩٥٠ . وكان هو الذي انباني بخبر التصريح الثلاثي بين فرنسا وانكلترا واميركا بشأن الشرق الاوسط وضمان الحالة الراهنة . واستقبلني وزير الخارجية الافرنسية يوم في الكي دورسيه ، وبقيت عنده نحو ساعة ونصف الساعة . ولم يقتصر حديثنا على تفصيل علاقات سورية وفرنسا في المستقبل ، بل اخذت قضية اسرائيل واعتداءاتها المتكررة ، لا سيما مسألة تحويل نهر الاردن ، اكثر الوقت . ذلك انني وجدت نفسي امام رجل لا يلم بهذه القضية الاخيرة ولا يعرف عنها سوى النذر اليسير ، فاضطررت الى افهامه وجهة نظرنا . وقد رسمت له على ورقة خريطة اوضحت فيها موقع نهر الاردن بين سوريا والاردن وبين الجزء المحتل من قبل اليهود في فلسطين ، وكيف انهم يريدون انشاء قناة تنقل الماء من بحيرة طبريا حتى النقب . ثم شرحت له كيف بدأ اليهود عملهم بتجفيف بحيرة الحولة ، وبعد ان انتهوا من ذلك راحوا يعملون على تحويل مجرى النهر لرفع سطحه الى مستوى يمكن المياه من الانحدار بالراحة الى النقب . فسألني عن سبب عدم ضخهم الماء مباشرة من بحيرة طبريا ، فاجبته بان ماء البحيرة مالح لا يصلح للري . ثم اكدت له ان سبب معارضتنا ليس سياسيا فحسب ، بل هو ايضا مستند الى اعتقادنا ان اخذ ماء النهر قبل دخوله بحيرة طبريا يحرمها من بعض الماء الحلو ، فتبقى مياهها ذات درجة عالية من الملوحة لا تصلح لري الاراضي التي تريد احياءها حكومة الاردن . وكان وزير الخارجية يسمع بياني ، وعلى وجهه علائم الاستغراب ، كدليل على جهله المطبق بهذه الامور والوقائع . وبالطبع ، لم يكن يخطر في بالي ان احصل من الوزير على وعد بتأييد موقف سورية والاردن ، وذلك لعلمي بان للقضية وجهة سياسية تطغى على حقيقتها الموضوعية . لكن نظر الوزير الى هذه القضية تغير ، كما شعرت ، بعد سماعه اقوالي .

اجتماعي بالجنرال كاترو

ولم اجتمع بالجنرال ديغول ، بل اجتمعت بالجنرال كاترو الذي شغل مناصب رفيعة في سورية ايام الانتداب ، خصوصا في الوقت الذي كنت فيه رئيسا للحكومة السورية في ١٩٤١ ، حينما

احتل البريطانيون والافرنسيون سورية وابعدوا الافرنسيين الفيشيين عنها . وكانت زيارتي للجنرال كاترو في مركزه بدائرة وسام جوقة الشرف التي كان مشرفا عليها . وكان الحديث معه كحديثي مع من سبق ان حادثته في روما وباريس ، غير ان عواطف الجنرال نحو العرب كانت اقوى من عواطف سواه . ولذلك كان التجاوب بيننا ظاهرا ، دون اخفاء ما في الضمير . وابدى الجنرال سروره من قرب التفاهم مع الجزائريين ، وكان هو اول من قال بهذه السياسة ، مما عرضه لاستقبال بشع عند زيارته الجزائر مع ده موليه رئيس الحكومة ، اذ رجمه المستعمرون والمتطرفون بالحجارة وبالبندورة ، بحيث اضطر رئيسه الى ان يطلب اليه الاستقالة ففعل .

واكد الجنرال شعوره الطيب نحو سورية وتمنى عودة العلاقات الحسنة معها ، لا سيما ان فكرة الانتداب زالت ولم يبق سوى ما يمكن ان يكون بين دولتين صديقتين تربطهما العلاقات الاقتصادية والثقافية بعقود رضائية .

لغط في دمشق حول اجتماعاتي بباريس

وعندما عدت الى دمشق سمعت لغطا يدور حول اجتماعي برجال فرنسا في روما وباريس . فزرت الدواليبي واطلعته على الاحاديث التي دارت بيني وبينهم ، فسر كثيرا ، لا سيما ان الاتفاق كان عقد ، وانا في لندن ، بين فرنسا وممثلي حكومة الجزائر . واستبشر الناس بحل هذه الازمة العالمية . وقال لي الدواليبي ان تقريرا ورد بانني اجتمعت بالجنرال دوغول ، بالاضافة الى اجتماعي بسفير فرنسا في روما . فأكدت له عدم اتصالي برئيس الجمهورية الافرنسية . ثم انني لم اعر هذا الامر اهمية خاصة .

لكنني عندما كنت سجينا في المزة ، قال لي رفيقي في الغرفة ، رشيد الدقر ، ان الجيش يتهمني بانني اجتمعت مع الافرنسيين ومع بعض الممثلين الصهيونيين ، وبانني اثرتهم على مهاجمة الحدود السورية في ١٩٦٢/٣/١٧ ، حينما كنت في روما .

فأبديت دهشتي لهذا الاتهام السخيف غير المعقول ، واكدت انني لم اجتمع مع اي شخص صهيوني او له صلة باسرائيل ، واوضحت لهم اجتماعاتي في روما وباريس وكيف كنت بذلك متفقا سلفا مع الدواليبي — وكان حاضرا معنا في غرفة السجن يسمع كلامي ويؤيده — وكيف ان نتيجة اتصالاتي كانت خدمة كبيرة لبلدي ، اذ اطلعت اولي الامر في باريس على وجهة نظرنا في قضية الاردن وتحويله ، مما لم يكن احد منهم مطلعا عليه بسبب فقدان الاتصال

الديبلوماسي بين سورية وفرنسا .

ولست ادري كيف وصل خبر اجتماعي مع سفير فرنسا في روما الى دمشق . فقد علمت من الدواليبي ، حينما اطلعته على الاحاديث التي اجريتها في روما وباريس ؛ بأنه كان على علم بها ولم يشأ ذكر المصدر . ولعل سفير لبنان في روما نقل الامر الى حكومته ، فراى المكتب الثاني اللبناني ان يوصل الخبر الى المكتب الثاني بدمشق .

ومهما كان الامر ، فاني لم اجد في تحويل مسعاي في سبيل ايضاح موقف العرب من تحويل الاردن ، والعمل على تخفيف مساعدات فرنسا لاسرائيل بتحويل انظارها نحو مصالحها الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية ، ما اكافأ به سوى الحقد الاسود الذي يكنه نحوي بعض الساسة وبعض ضباط الجيش . وهو حقد كان يدعمه تشبث خارجي بابعادي عن الميدان السياسي ، لمخالفتي تفشي نفوذ احدى الدول الكبرى ووقوفي في وجهه .

ولذلك لم اجد غضاضة في ابداء الغايات النبيلة والوطنية التي دفعتني الى محادثة بعض الرجالات الرسمية والافرنسية ، حتى لو ادى الامر الى طرح الموضوع علنا في الميدان السياسي والقضائي . غير ان الذين اشاعوا عن رجالات سورية السياسيين ما اشاعوا ، وحملوا عليهم تلك الحملات الظالمة واعلنوا عزمهم على محاكمتهم ، لم يلبثوا ان عادوا الى السكوت وطمس كل هذه التهم ، ثم الى قبول التعاون معهم .

وعندما كنت في روما قام سفيرنا لدى الفاتيكان ، السيد انور حاتم ، باتصالات مع وزارة خارجية المقام البابوي لتحديد موعد لي لمقابلة البابا ، بعد عودتي من باريس . وقد قصدت من وراء هذه المقابلة مع البابا الى الافادة من معرفته بي حينما كنا في باريس في ١٩٤٧ ، هو سفير وممثل المقام البابوي وانا وزير مفوض لسورية ، للبحث معه في تطور قضية فلسطين منذ ذلك العام واثارة حماسه الديني للوقوف في وجه اعداء العرب المسلمين والمسيحيين . ولم يكن ليخفى عني ضغط الولايات المتحدة وكندا على الفاتيكان وتهديدهما بقطع المساعدات المالية والاعانات التي كانت تصله من هذين البلدين . ولهذا وجدت الفرصة سانحة للقيام بمسعى يرمي الى تقوية معنويات الكرسي الرسولي ، واظهار شعور العالم المسيحي الساكن في الاقطار العربية ، والتماس مساندة اكبر مقام مسيحي

في العالم لقضية يشترك المنتسبون للديانتين الاسلامية والمسيحية في الاعتراض على ما جرى في الارض المقدسة من انتهاك للشعور القومي باحلال عناصر غريبة فيها محل ابنائها .

غير ان مرضي بعد عودتي الى روما لم يسمح لي بالمثول امام البابا في اليوم المحدد . ولم يكن بروتوكول الفاتيكان يسهل تحديد موعد قريب ، فعدت الى دمشق دون ان يتسنى لي القيام بهذه المهمة التي لم يكلفني احد بها ، بل فكرت فيها بنفسي مدفوعا بقوميتي وعروبتي .

وقد اقام لي سفراء المملكة السعودية والعراق في عاصمة ايطاليا حفلتين خاصتين في دارهما . فالتقيت هناك سفراء الدول العربية ، عدا السفير المصري الذي كان يتحاشى الاجتماع مع سفيرنا اسعد المحاسني . وما ذلك الا لان المحاسني كان يغمز من قناته ولا يترك فرصة دون ان يرفع صوته منددا بالاستعمار المصري وبما اصاب سورية في عهد الوحدة من اذى اصاب حريات ابنائها واموالهم واراضيهم ومتاجرهم ومصانعهم وسائر مقوماتهم .

اما الحفلة الوحيدة التي جلسنا فيها على مائدة واحدة مع سفير مصر ، فكانت تلك التي اقامها سفير تونس لمناسبة نقله من مركزه . ومما اثار الضحك والمرح الرجاء الحار الذي وجهه السفير المشار اليه الى صديقي اسعد المحاسني بأن لا يوجه الى السفير المصري كلاما يؤذيه . فوعده بذلك ، بعد ان تدخلت في الامر ورجوته اكراما لي بأن يساير صاحب الدعوة . وقد بر بوعده. وكان منظرا مضحكا ومؤلما معا موقف سفير مصر ، وهو يتجنب الجلوس والحديث معنا وينزوي في مكان قصي ، حيث يتكلم مطاطأ الراس ، منخفض الصوت ، مع احد السفراء الذين اشفقوا عليه وجلسوا معه .

والجانب المؤلم هو انفراط رباط المحبة والاخاء بين العرب في حفلة كهذه ، بدلا من ان يسود جوها روح التضامن والصفاء .

وبالفعل ،كان سفير مصر يبدو كأنه ابن الاسرة الذي يعكر صفو الجو العائلي ، اذ كان كل من سفراء سورية والاردن ولبنان والسعودية وتونس وليبيا والمغرب يشكو ما لحق ببلاده من اذى مرده الى الحركات الناصرية ومؤامراتها الاجرامية ، سواء لقتل زعمائها او للسيطرة عليها والتحكم بامورها عن طريق بث روح العصيان في نفوس الضعفاء من ابنائها ومدهم بالمال والمنشورات والاسلحة والذخائر لاثارة الفتن وقلب نظام الحكم ، سواء كان

نيابيا دستوريا او كان ملكيا .

وعند اقامتي في لندن ضيفا على ابن عمي عبد الرحمن ، سفيرنا لدى البلاط البريطاني ، اذاعت المحطات اللاسلكية نبأ التوقيع على اتفاقات ايفيان بين الوفد الافرنسي والوفد الجزائري ، حصلت الجزائر بموجبها على استقلالها وسيادتها . فامتلأت القلوب فرحا وغبطة بانتهاء جهاد اخواننا العرب على خير ما كانوا يأملوه ، واستبشرت باكتمال استقلال جميع الدول العربية ، واملت ان تعود الى التصافي لاملاء الفراغ السياسي في الشرق الاوسط بالتضامن بين جميع ابناء العروبة للحفاظ على ما حصلوا عليه بعد جهاد بدا في ١٩١٢ وانتهى في ١٩٦٢ .

واحببت الاستفادة من وجودي في لندن ، عاصمة الديموقراطية وصاحبة الفكرة البرلمانية ، فزرت مجلس النواب ومجلس اللوردات برفقة ابن عمي السفير ، وجلسنا في شرفة الديبلوماسيين في مجلس العموم . ولشد ما كان عجبي عندما وجدت قاعة الاجتماعات خالية الا من اربعة نواب ووكيل وزير واحد . والاغرب من ذلك ان احد النواب كان جالسا على مقعده ورافعا رجليه فوق المنضدة الموضوعة امام كرسي الرئاسة .

ولم يكن مدار البحث موضوعا هاما ، وهذا يفسر اقتصار النواب الحاضرين على اثنين من مؤيدي الحكومة واثنين من المعارضين . وكان وكيل الوزير يتكلم بكل برودة والنواب يجيبونه باعتدال مماثل . ولم تكن معرفتي باللغة الانكليزية كافية لفهم ما كان يدور من المناقشة . لكن ابن عمي السفير اسعفني واعلمني بأن الامر يتعلق بالابناء غير الشرعيين المولدين في الحرب العامة ، ومشروع الحكومة باعطائهم بنوة شرعية .

وقلت في نفسي لو سمع او شاهد السوريون ان نوابهم لا يهتمون بحضور جلسات المجلس ، وان جلسة عقدت بحضور اربعة نواب فقط ، لكانت الصحف والاوساط السياسية اقامت الدنيا واقعدتها واثارت حملة شعواء ضد الحكومة وضد المجلس . ولربما كان انتهز احد الضباط المهوسين الفرصة ، فقام بانقلاب وثورة ضد الرجعية والراسمالكة والانتهازية والشعوبية ، متهما اياها بالسير الاعوج . وعلى اي حال ، كان الانطباع عندي في مجلس العموم البريطاني ان القوم يفهمون الحكم النيابي على غير ما نفهمه نحن ، وانهم لا ينكمشون بالمظاهر ، وان الحياة الحزبية تتجلى بكل

معانيها . فنائب واحد يكفي للتكلم باسم الحزب والدفاع وحده عن نظريته في المجلس ، الحكومة بدورها تكتفي بأحد وزرائها او بأحد وكلاء الوزراء للدفاع عن مشروعها ، بينما كان عدد المستمعين في الجلسة التي حضرتها يزيد عن خمسين مستمعا . وذكرت لهذه المناسبة جلسة عقدها مجلس النواب السوري بمطلع ١٩٦٢ بحث فيها مشروعا يتعلق بالنزو الاصطناعي الذي تقوم به وزارة الزراعة . وكانت الساعات التي خصصت للمناقشة ، كما كان عدد المتكلمين في الموضوع من النواب اضعاف اضعاف ما خصص في مجلس العموم البريطاني للمناقشة التي حضرتها .

وما اقوله في هذا الشأن لا يرمي الى الحط من قيمة الحياة النيابية عندنا ، اذ انني لا ازال مقتنعا بأن هذا النوع من الحكم هو اصلح من سواه نسبيا ، رغم ما فيه من بطء ومن مساوىء لا ينكر وجودها . الا ان اي نظام لا يخاف الحاكم من حسابه ، بل يترك اليد طليقة ليعمل على كيفه بدون مراقبة ، لهو نظام لا يؤمن الحرية والديموقراطية ولا يضمن حكما صالحا بعيدا عن الاهواء . وعلينا ان نتقبل مساوىء الحكم الدستوري النيابي الديموقراطي ، تجنبا للوقوع في مخالب الدكتاتورية المشؤومة .

وغادرت روما عائدا الى دمشق . وقضت الطائرة الكوميت السريعة ثلاث ساعات وخمسين دقيقة بين مطار روما ومطار دمشق . ولا يسع المرء الا ان يذكر انه كان عليه ان يقضي ستة ايام او اكثر ليصل من دمشق الى بيروت برا ، ثم منها الى نابولي بحرا ، ومن هناك الى روما بالقطار . هذا ما اوصلتنا اليه الاختراعات الحديثة ، بحيث لم يعد احدنا يجهد نفسه او يرهقها ، سواء بالسفر او بالتمتع بنعم الحياة ولذائذها المتوفرة بأهين حال . غير ان متعة العيش الهين على هذا الشكل اللذيذ لا يعادلها انشغال الفكر بتطورات حالة البلاد وباخطار الحروب والانقلابات ، حتى اصبح واحدنا ينام على السرير ذي الفراش الوثير ، لكن باله مشغول في كيف يستفيق في الصباح حيا او مقتولا ، غنيا او فقيرا ، هادىء البال او مضطرب الفكر والجنان .

فيا ليت هذا الرفاه ما كان ، ولا كان ما يرافقه من اضطرابات مادية وفكرية افقدتنا لذة العيش الهنيء الذي كنا نحلم به ، بعد ان تطور العالم في اربعين سنة اكثر ما تطور في عصور عديدة .

الفصل الرابع

انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ و١٩٦٣

وصلت الى دمشق من اوروبا في صباح ٢٤ آذار ١٩٦٢، فزارني في الدار لفيف من الاصدقاء والنواب ، وكلهم متجهم الوجه مقطب الحاجبين ، يردد نغمة واحدة : « الامور لا تسير على ما يرام . والجميع يتوقعون احداثا سيئة . » ورووا لي النقاش الذي حصل بين النواب والحكومة ، وخاصة بين الحوراني والدواليبي ، بشأن اعادة الحريات . ثم اكدوا لي ان الحكومة صائرة الى الاستقالة بدليل ما لمح به رئيسها عندما قال : انكم سوف تركضون وراءنا وتتمسكون باذيالنا لابقائنا في مراكزنا الوزارية .

وكنا جالسين لدى رئيس مجلس النواب عندما وصلت الينا اشاعة استقالة الوزارة . وكان كل منا بين مصدق ومكذب ، حتى دخل الدواليبي واكد الخبر . ولم يشأ ابداء السبب الى ان خلونا به ، ففشى السر قائلا بأن الجيش يتداخل في الامور ويريد قلب الاوضاع .

دعوتي الى القصر الجمهوري بعد استقالة وزارة الدواليبي

ودعيت مساء ٢٧ آذار الى دار الضيافة لمقابلة رئيس الجمهورية ، فوجدت عنده الكزبري والدواليبي والعسلي والحوراني والغزي . وبدأ الرئيس الحديث قائلا بان الجيش ثائر ضد القانونين اللذين اصدرهما مجلس النواب (بشأن التأميم وبشأن الاصلاح الزراعي) وبانه يطلب العودة الى الاحكام السابقة . فسألناه : « هل هذا كل ما يريد ؟ » فأجاب : « لا . انه يريد ابعاد الوزارة الحالية عن الحكم (وكانت قد استقالت) ويصر على ان يستقيل من النيابة بعض الشخصيات . » وقد أعلمنا سعيد الغزي بانه اطلع على جدول غير المرغوب فيهم من النواب ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي وانا وسوانا ، وان ثمة مطالب اخرى تتعلق بصميم الدستور . ثم اخرج من جيبه ورقة كبيرة الحجم واشار اليها ، لكنه لم يطلعنا على محواها .

وقلت للرئيس بأن هذا الطلب لا بد ان يكون سبقته حوادث وامور ادت الى الحال الذي نحن فيه . فلِمَ لم تطلعنا على الاوضاع لنتدارسها ، عسانا نجد حلا مرضيا لها ؟

فأجاب بانه سعى كل جهده ليحول دون الانقلاب الذي يريده الجيش . لكن الامر اعياه ، فدعانا ليستشيرنا في الامر .

فعجبت كيف انه ورئيس الحكومة كتما عنا سوء المصير ، طيلة هذه المدة ، ولم يخبرانا بالحقيقة الا بعد ان عدما الوسائل للابقاء على الاوضاع .

فتحجج الرئيس بأن الامور كانت تبحث في مجلس امن الدولة ، وانه مع الوزراء كانوا مقيدين باليمين الذي اقسموه بكتمان ما يدور من ابحاث وما يتخذ من قرارات . فقلنا له ان هذا العذر غير مقبول ، واننا على اي حال سنعود الى المجلس لنخبر النواب ولنطلب اليهم اختيار وفد يجتمع معكم هذه الليلة .

وعدنا الى الندوة النيابية ، فجمعنا النواب في قاعة المجلس ، لكن بشكل غير رسمي . ولمحنا للنواب بما لمسناه من الوضع الشاذ وطلبنا اليهم اختيار هيئة تتولى معالجة الموقف ، وخاصة تأليف الحكومة الجديدة . وبينما كنا نستمع الى اراء الرفاق ، وصلت الينا دعوة من الدكتور ناظم القدسي الى الحضور مرة ثانية الى دار الضيافة مع العسلي والحوراني . فاعتذرنا من الحاضرين وسرنا في طريقنا . ولم نكد نجلس مع الرئيس ، حتى وصل على اعقابنا وفد قوامه رشاد جبري ودهام الهادي وعصام العطار واحمد عبد الكريم وبعض النواب الآخرين . فاضطرب الرئيس للوهلة الاولى وقال لا يسمني استقبالهم . غير ان الكزبري رجاه بأن لا يردهم على اعقابهم ، ثم ذهب اليهم وعاد قائلا بأنهم يصرون على حضور هذا الاجتماع . فما كان من القدسي الا ان استدعاهم . فجاءوا وجلسوا معنا وتكلم الجميع ، ما عداي ، بما لا يخرج عن حديث الجلسة السابقة . ثم خرجنا وتركنا الحاضرين الجدد عند الرئيس وانتظرنا ان ينهي اجتماعه معهم . ولما طال بهم الامر ، تركنا القصر وذهب كل منا لداره .

وفد من الضباط يصر على حضور الاجتماع في القصر

وقد علمت فيما بعد ان المجتمعين اتفقوا مع رئيس الجمهورية على قبول طلبات الجيش ، وانهم فوضوه بتأليف حكومة جديدة ، ثم انسحبوا من الجلسة . فما كان من الرئيس سوى تكليف السيد سعيد الغزي بتأليف الوزارة فورا . فأخذ هو وبرمدا والدقر باختيار

الوزراء الجدد . وظلوا هكذا حتى الساعة الواحدة . وتولى برمدا حمل اسماء الوزراء الى دار الاذاعة لكي تنشر في الساعة السابعة صباحا .

وقوع الانقلاب واعتقالي مع سائر الزعماء

وعندما استلقيت على فراشي ، بعد عودتي من قصر الضيافة ، لم يخطر في بالي ان الامور آخذة بالتطور بهذه السرعة ، وان الانقلاب الذي كان اعد له العقيد النحلاوي بدىء بتنفيذه في منتهى الدقة . وبينما كنت غارقا في النوم ايقظتني الخادمة وقالت لي بان ضابطا يريد مقابلتك . فقلت في نفسي : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . وادركت على الفور ان الانقلاب حصل وان الضابط جاء لتوقيفي واخذي الى المزة . فقمت من فراشي وذهبت اليه حيث كان واقفا خلف الباب الخارجي ، فسألته بعد التحية عما يريد ، فقال بكل تاديب وتواضع ان ثمة اجتماعا معقودا في الاركان العامة للجيش ، ورجا مني تلبية دعوة اللواء لحضوره فورا . فايقنت ان الامر كما توقعت لانه من غير المعقول ان يعقد اجتماع في الساعة الثانية والنصف صباحا . فقلت للضابط : « اصدقني القول . اذ يلوح لي ان ثمة انقلابا ، وانك آت لاخذي الى المزة . » فراح يفرك يديه ويقول : « اعوذ بالله ، يا دولة البيك . فالامر لا يخرج عما قلت . ارجوك ! » فقلت : « طيب ، لكن ليس لدي سيارة الآن . » فاجاب بان معه سيارة ، وهي تحت امري ! »

ولم تنطل علي الاكذوبة . وقلت له : « على اي حال ، سالبس ثيابي وآتيك حالا . » وعدت الى غرفتي واخذت بارتداء ثيابي ، دون استعجال او تطويل . ثم نزلنا الدرج معا ، فلما وصلنا الى الشارع رايت امام البيت سيارة شحن وعددا من شرطة الجيش ، فتاكد حدسي . وابتسمت للضابط ، وهززت براسي ، فراح يحاول ان يتوارى عن نظري . واركبوني الى جانب السائق ، وجلس ضابط الى يميني . وسارت بنا القافلة حتى قيادة الشرطة العسكرية ، فنزلت وانتظرت في الساحة ، دون ان انبس ببنت شفة ، منتظرا النهاية .

وخرج من احدى الغرف السيد لطفي الحفار ، فحياني ووقف الى جانبي . وبعد هنيهة دعونا الى ركوب سيارة جيب . وكان البرد شديدا تلك الليلة ، وكانت الريح تدخل الينا من خلال الثقوب والشبابيك المفتوحة . ولف الحفار راسه بالعباءة ليتقي لفحة البرد على راسه العاري . اما انا ، فكنت البس رداء سميكا وطاقية من

الفرو حمت راسي من البرد القارس . واسرعت بنا السيارة الى سجن المزة ، فدخلناه للمرة الثانية بعد انقلاب حسني الزعيم . وهناك اقتادونا الى قاعة كبيرة وجدنا فيها عددا وفيرا من رفاقنا في المجلس ، من نواب ووزراء . فعانقنا بعضنا بعضا ، والابتسامة تعلو شفة كل واحد منا . ثم انقلبت تلك الابتسامات الى ضحكات عالية ، صرنا نطلقها كلما دخل رفيق جديد .

وكان الحراس يطلبون من كل داخل تسليم جميع ما في جيوبه ، فيعدون النقد ويسجلونه ، ثم يطلبون تسليمهم ايضا ربطة العنق والحزام وحتى ربطة الحذاء . وكانوا يتأكدون من اننا لا نخفي سلاحا ناريا او خنجرا او موسى وذلك بتفتيش جيوبنا وتحري ما تحت ثيابنا وداخل سراويلنا .

وكانت القاعة فسيحة ، طولها نحو ١٥ مترا وعرضها نحو ستة امتار ، يجتازها طولا ممر واطىء ينتهي الى غرفة صغيرة ، فيها مستراح وحنفية ماء .

وكانـــت الارض مفروشة بالشمينتو وعليها بعض الافرشة الملوءة حصيراً . فجاءونا باغطية صوفية ووزعوها علينا بمعدل غطاء واحد لكل سجين . واضطررنا الى الالتحاف بها بسبب البرد القـــارس .

والغريب ان احدا منا لم يبد منه استغراب او احتجاج ، كأننا كلنا كنا متوقعين ما حدث . بل كانت النكات والحكايات الطريفة تطلق على اكثر الالسنة ، فتتردد اصداء الضحك والقهقهات . وكان حراسنا الاربعة ينظرون الينا ، كما ينظر المرضون الى مرضاهم من المجـــانين .

ثم طيف علينا بأباريق الشاي ، فساعدتنا على مقاومة البرد . وكان آخر من دخل علينا رئيس الوزارة معروف الدواليبي ونائبه جلال السيد . وكان هذا الاخير منفعلا عندما دخل ، لكنه ما لبث ان انسجم معنا عندما شاهد موقفنا اللامبالي وسمع ضحكاتنا .

وفتح الباب ودخل رقيب طلـــب الى الكزبري مرافقته . وخشينا عليه ان يصيبه سوء ، لكنه قام من فراشه مبتسما وتبع الرقيب . فساد سكوت ، ورحنا نفكر في سبب هذه الدعوة .

وبعد ربع ساعة عاد الينا زميلنا ، فاستقبلناه بالهتاف . وقال لنا انهم طلبوا اليه ان يكتب استقالته من رئاسة المجلس ، ففعل . فقلنا : « بسيطة ! » لكنهم ما لبثوا ان اعادوا عليه الكرة واستدعوه

ثانية ، فانشغل بالنا هذه المرة . لكنه عاد بعد قليل وانبانا بانهم طلبوا اليه تغيير كتاب استقالته بان يجعله موجها الى قائد الجيش بدلا من مجلس النواب ، فامتثل ايضا وعاد سالما . فاعدنا عليه التهاني ، فيما ظهر لنا ان الامر على شيء من « الولدنة » .

وما لبث المذياع ان بـــدا باسماعنا قطعات من الموسيقى العسكرية ، فتهيانا لسماع اول بلاغ . وما طـــال انتظارنا ، اذ سرعان ما سمعنا ان قيادة الجيش قامت بحركة وطنية (وكل هذه الحركات وطنية بطبيعة الحال) واستولت على الحكم وانقذت البلاد من شرور الرجعية الاستعمارية العميلة ، الى آخر النغمة اياها ، وان بلاغات سوف تذاع على التوالي .

ثم اعلن حل مجلس النواب ، واستقالة رئيس الجمهورية ، واعتقال اعضاء الوزارة وفريق من النواب ، وقرب احالتهم على القضاء واعادة الاوضاع السليمة .

وكنا نتساءل ما اذا كانت الحركة ناصرية او عسكرية محلية فحسب ، لان البلاغات كانت غامضة من هذه الناحية ، بعكس ما كانت تردده صراحة من ان النواب الغوا الاصلاح الزراعي والتأميم وزادوا رواتبهم واستحصلوا على رخص استيراد سيارات خاصة بهم ، وان الوزراء استغلوا وظيفتهم بالارتشاء وببـــذل الخدمات لانصارهم لكسب الشعبية الرخيصة ، الى آخر ما هنالك من التهم المختلفة ، الا فيما يتعلق بتعديل ثانوي في قانوني التأميم والاصلاح الزراعي .

اسماء اهم الموقوفين وكيفية المعاملة بالسجن

وكان عدد الموقوفين في قاعتنا خمسة وثلاثين شخصا ، خمسة منهم تولوا سابقا رئاســـة الوزارة ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي ولطفي الحفار وانا . وكان بينهم جميع الوزراء في وزارة الدواليبي ، باستثناء رشاد برمدا ، وهم جلال السيد ورشيد الدقر ومحمد عابدين وسهيل الخوري وعبد الرحمن الهندي واحمد قنبر وبكري القباني وعدنان قوتلي وفؤاد العادل ومصطفى الزرقا و احمد علي كامل ومحمد الشواف ومحمود العظم ونعوم السيوفي . اما من النواب فكان بينهم فيضي الاتاسي وسعيد تلاوي وعبد الكريم دندش وعوض بركات وزياد اسماعيـــل وعادل العجلاني و حنين صحنـــاوي .

واما الموقوفون من غير النواب فكانوا قلة . ثم زاد عددنا بمجيء السيد رشدي الكيخيا ، رغم انه كان طلق السياسة منذ

١٩٥٨ ، ولم يقبل ترشيح نفسه في ١٩٦١ ، لا للنيابة ولا لرئاسة الجمهورية . وكان اكثرنا تضايقا النائب حنين صحناوي . فقد التف بحرامه ، وقعد القرفصاء ، وضم يديه ، وارخى راسه متمتما بصوت منخفض ما لم تستطع الآذان التقاطه . وكان يهز راسه ، ذات اليسار وذات اليمين ، ويمد يده الى الامام مشيرا باصبع الشهادة وهو يقول : « لا ... لا .. لا ... لا ما بيصير ... ما بيصير ابدا .. مش ممكن ... » وكنت جالسا مع بعض الرفاق المرحين ، فسالتهم : « هل تحزرون ماذا يتمتم صديقنا حنين وعلام يشير ، وعلام يعترض ؟ » فأجابوا : « انه يحسب ما يخسره من جراء نزول اسعار الاسهم لسبب الانقلاب الظاهرة نواياه واهدافه التقدمية ! اما ما يشير اليه معترضا ، فهو وضعنا الآن . وهو يتصور انه يخاطب زوجته وانه يقول لها بالافرنسية ما يلفظه بالعربية ... » وهكذا ظل المرح سائدا الجو ، والنكات والنوادر تتعالى بصوت عال ازعج حراسنا ، فأمرونا بالتزام السكوت والا فانهم يفرقون جمعنا . فخفنا من ذلك اكثر من خوفنا من التلويح باحالتنا الى المحاكم ، وصرنا نسايرهم حينا ونسكت ، متطلعين الى وجوه بعضنا البعض ، حابسين الضحكات بين شفاهنا ، الى ان ينطلق احدنا بقهقهة عالية ، فيتبعه الجميع ، بمن فيهم الحراس !

وهكذا ، الى ان دخـــل علينا نفر من الجنود ، فسحبوا الحرامات عنا وطلبوا افرشة القش . فاعترضنا وتمسكنا بممتلكاتنا ، فطيبوا خاطرنا وقالوا انهم سينقلوننا الى اماكن افضل . وبعد فترة ، جاء رقيب وتلا اسماء ستة من الرفاق واشار عليهم باللحاق به . فسألناه : « الى اين ؟ » فأجاب : « الى الغرف الخاصة ! » فأوجسنا خيفة من ان تكون المآوي الجديدة في السلولات ، او الغرف المنفردة ، وسكتت اصوات الضحك !

وعندما جاء دوري وستة من الرفاق ، ودعنا الباقين ولحقنا بالنقيب . فقادنا في ممرات طويلة يقطعها سلالم عديدة ، نزلنا بعضها وصعدنا البعض الآخر ، حتى وصلنا الى ممر طويل فيه ابواب ثلاثة ، دخلنا احدها . واذ بنا ضمن غرفة لا يتجاوز طولها وعرضها ثلاثة امتار بثلاثة . ورأينا الافرشة اياها ممدودة على الارض ، وفوق كل منها حرام ومخدة مملوءة قشا وحصيرا ... وكان للغرفة طاقة صغيرة عالية لم يسمح لنا بفتحها ، وباب اغلقوه علينا واقفلوه .

ووجدنا انفسنا في الغرفة : معروف الدواليبي ومصطفى الزرقا

وعلي احمد كامل ورشيد الدقر (الاخ رشيد ...) ومحمد عابدين، من الوزراء ، وحنين الصحناوي وانا من النواب .

وقرب الساعة العاشرة ، فتح الباب . ودفعوا لنا بابريق شاي وكاسات من الصفيح ، وبقطعة من الخبز مع كمية من الزيتون . وتوزعناها ، فكان نصيب كل واحد منا خمس زيتونات !

وقرب الساعة الثانية بعد الظهر ، فتح الباب ودخل نقيب ومعه سبعة صحون من الصفيح مليئة بالمرق والخضار ، ومثلها مليئة بالارز مع كمية من الخبز . ولما سألناه عن الملاعق او الشوكات ، اجاب بانها ممنوعة . واحترنا كيف نتناول غداءنا ، أبالاصابع ؟ اليس بذلك رجعة الى العصور السالفة وابتعاد التقدمية ؟

وفي المساء تكرر الامر . والتزمنا الصيام الا عن الخبز — الذي كنا نقطعه بأصابعنا بسبب فقدان السكاكين الممنوعة ايضا — والبيض المسلوق والزيتون . وكنت غير متضايق من حرماني من الاكل ، لانني كنت محروما من الانسولين الذي استعمل كل صباح زرقة منه لمعالجة مرض السكري . غير ان نظام الاكل هذا لم يحل دون ارتفاع عيار السكر في دمي ، فاصابتني نوبة من الرجفان العصبي مع البكاء الذي لا سبب له الا تخرش الاعصاب التي تسيطر على هذا الانفعال . فضج رفاقي وراحوا يطرقون على الباب بايديهم بعنف ويصرخون باعلى اصواتهم : طبيب ... طبيب . خالد بك يعاني ازمة حادة ! فملأ الضجيج من الغرف الاربع الاخرى المليئة برفاقنا . وهرع الحراس ومعهم الضابط مدير السجن ، فسألوني عما بي فلم اجب . وقال لهم رفاقنا : « انتم تقتلون هذا الرجل بمنعه من استعماله علاجه ! » فظهر على وجه الضابط علائم التأثر والتخوف من ان يصيبني مكروه داخل السجن ، فهتف لرؤسائه فجاء طبيب وفحصني واشار بضرورة اعطائي فورا زرقة من الانسولين . ولما قيل له اني لا آكل ، خرج عابسا .

وفي المساء ، بينما كنا مضجعين على فراشنا الوثير ، فتح الباب فجاة وطلب الحارس من رفيقنا الصحناوي ان يلحق به . فقام صديقنا وسار يتمايل يسارا ويمينا وهو لا يعلم الى اين يقودونه . فطمأناه بانه ذاهب الى داره . وكانت لحظات محزنة حقا . فالرجل لم يتعاط السياسة اطلاقا طيلة حياته ، الا اذا اعتبر تسلمه وزارة المالية في الوزارتين اللتين الفتهما في ١٩٤١ و ١٩٤٨ ، ثم انتخابه نائبا عن دمشق في ١٩٦١ عملا سياسيا . وكان رفيقنا غير معتاد

على حياة التقشف ، ولا دخل في حياته سجنا ، ولا قيدت حريته ، ولانام الا على الاسرة الوثيرة حقا ، ولا تناول الطعام وهو جالس القرفصاء ، بصحون من الصفح ، ودون ملاعق وشوكات ، ولا حرم من المشروبات الروحية ولا من السيكارات . وكان جسمه ، الى ذلك ، نحيلا بحيث ان عظامه كانت تلامس الارض الخشنة وهو جالس او مضجع دون ان تخفف عنه الالم طبقة من اللحم والشحم . وكان سرورنا عظيما بخروجه من السجن ، رغم حرماننا من رفيق انيس . وتعانقنا ، ثم اوصاه كل منا بأن يبلغ عائلته انه لا يزال حيا ، وان يصف لها حالتنا المادية السيئة التي لم تؤثر على قوة معنوياتنا. وخرج الصحناوي ، تاركا وراءه وحشة يشعر بها كل من يودع صديقا مسافرا ، فيما يبقى هو على الرصيف ، واي رصيف ! وهكذا قضينا يوم التاسع والعشرين من آذار ، دون ان يسمح لنا بالخروج من الغرفة . وفي الصباح جاء احد ممرضي المستشفى العسكري ومعه كيس مملوء بالادوية المرسلة الي من داري ، بينها زرقات الانسولين ، وحقيبة صغيرة فيها ثياب داخلية وزجاجة ماء كولونيا كان لوصولها الاثر المنعش عند الرفاق .

بقي علينا امر الطعام . وجاءنا من يسأل : « هل توافقون على استجلاب طعامكم مشتركا من مطعم نادي الشرق ؟ » فرحبنا بالفكرة . وبدات « السفر طاسات » ترد علينا كل يوم . وقد ذكرني ذلك بايام المدرسة ، حين كنا نجلب طعامنا بالسفرطاسات ونشترك مع الرفاق بتناول الطعام . وهكذا عدنا الى حياة الشباب والتلمذة، بعد ان اشرفنا على الستين وصعدنا الى ذروة المراكز !

وبدات منذ اليوم الثالث تخف تدريجيا المعاملة القاسية التي لقيناها في الايام الاولى . فسمح لنا بالخروج سوية الى باحة التنفس، وصرنا احرارا في التكلم بعضنا مع البعض الآخر . اما اعضاء الشركة الخماسية الموقوفون في احدى الغرف الملاصقة لغرفتنا ، فلم يسمح لهم بالاجتماع معنا ولا بالتحدث الينا اطلاقا . ثم جيء بأسرة حديدية ذات طبقتين ، فخصص لكل واحد منا سرير يبعد عنا على الاقل رطوبة الارض .

وكان اشد ما يضايقنا انه لم يكن يسمح لنا بالخروج الى دورة المياه الا بالدور ، مهما كانت الحاجة ماسة الى الاسراع بالوصول اليها ، سواء عن مرض كمرض السكري او بنتيجة ازمة في المصارين !

وقد اتخذت كرسيا لاستعماله في دورة المياه ، من الكراسي القش الواطئة التي اجيز لنا شراؤها وجلبها ، هي وطاولة خشبية وادوات الاكل كالملاعق والشوكات والصحون .

وقوع انقسام في الجيش ورفع بعض القيود

ثم تحلحلت القيود ، فاجيز لنا جلب « ترانزستور » الذي اصبح صلة الوصل الوحيدة بيننا وبين العالم . كنا نستمع الى الاخبار والبلاغات . ولشد ما اثار انتباهنا ذات يوم ما اذيع من نداءات الى حامية حلب بالتزام الهدوء وبعدم الاسترسال في ما يعرض البلاد للخطر . وكان كل ذلك مدعوما بمارشات عسكرية طيلة النهار والليل . فتحقق لدينا ان شيئا ما حدث ، فاقلق سادة دمشق الجدد. لكننا لم نهتد الى حقيقة ما يجري . فصرنا نترقب الحوادث ورؤسنا مجتمعة حول الترانزستور ، حتى كان يوم فهمنا فيه ان عصيانا عسكريا قام بحلب ، عقب مؤتمر عقد بحمص ، ابعدت بموجب قراراته الشخصيات العسكرية التي قامت في دمشق بانقلاب ٢٨ آذار .

وهكذا ابعد النحلاوي والهندي والرفاعي ورفاقهم واركبوا طائرة نقلتهم الى سويسرا . وتناهى الينا ان الوضع اشبه ما يكون بحرب داخلية بين جماعة دمشق الجدد وجماعة حلب الذين احتلوا المدينة والمعسكرات ورفعوا علم الوحدة وصور عبد الناصر ، وان الطائرات العسكرية الموالية لقيادة دمشق قصفت محطة الاذاعة في حلب وسواها من الابنية العسكرية ، وان ثمة قتلى وجرحى من الضباط . فبلغ بنا التأثر مداه ، وهلعنا لتأزم الحال على هذا النحو ، وخشينا ان تنتهز اسرائيل فرصة اصطدام الجيش السوري ، بقطعاته المختلفة ، لتدخل البلاد وتفرض عليها خطة معينة !

وحررت كتابا وقعه جميع الرفاق المسجونين ، موجها الى القيادة العامة ، ناشدناهم فيه باسم الوطن الا يجعلوه يتمزق ، واعلنا عن استعدادنا للاسهام في ما يؤدي الى رتق الفتق . كما طلبنا ارسال ضابط للتحدث معه . ولم يشأ رئيس الحرس استلام رسالتنا المكتوبة ، لكنه وعد بنقل مضمونها شفاها . الا اننا لم نتلق اي جواب !

وبعد ان ارتاح ضباط القيادة الجديدة الى نتيجة قمع حركة حلب والقاء القبض على المسؤولين عنها ، سمح لنا بان نستجلب من مكتبة السجن كتبا للقراءة وادوات تسلية ، كطاولة للزهر او الشطرنج . وصرنا ، بالرغم منا ، نقضي اوقاتنا في القراءة او في التلهي بهذه الوسائل . . . او في النوم والخلود الى الراحة والهدوء،

تقطعهما نكات وقصص تاريخية او مضحكة .

ولا ادري كيف كنا في هذا السجن نترك لنفوسنا ان تمرح ، ناسية ما نحن فيه وما تعانيه البلاد من اضطراب . فكاننا لم نعد تلك الزمرة التي اخذت على عاتقها مسؤولية الحكم طوال خمس عشرة سنة منذ الجلاء الافرنسي ، ولا اولئـك الاعضاء في الوزارة ومجلس النواب المطاح بهما ، ولا ايا ممن له اية علاقة بما يجري في البلاد من اضطراب وعدم استقرار .

وان كان فريق منا ومن المنتسبين لاحزاب او فئات اخرى — كعصام العطار واكرم الحوراني ورشاد برمدا واتباعهم — بقي خارج السجن طليقا حرا فلم يكن يعني ذلك انهم تولوا الحكم محلنـا ، واستلموا دفة الامور . فلو كان الامر كذلك لاعتبرنا ان هيئة سياسية ابعدت وحل مكانها هيئة اخرى . لكن هؤلاء بقوا معزولين عمليا ، دون ان يترك لهم سوى الراي يستمع اليه ، في اجتماعات عقدت في مبنى الاركان ولم يكن لها بالفعل نتيجة ملموسة .

وارتخت القيود اكثر فاكثر ، فبدا كل منـا يستقبل اهلـه واصدقاءه الذين يسمح لهم بهذه الزيارات ، على شرط ان يحضر رئيس الحرس المقابلات . وبذلك انتفت امكانية استطلاع الاخبار الا القليل . وحدثت لزميلنا الاستاذ مصطفى الزرقا حادثة طريفة ، وهي انه ذات يوم دعي للنزول الى غرفة رئيس الحرس لمقابلة احد الزوار . ولما عاد بعد مدة قصيرة ، كان وجهه شاحبا . واخبرنا بما حدث معه ، وهو ان الزائر ناوله علبة سكاكر ووضع في يده بخفة ورقة صغيرة مطوية ، ظانا ان رئيس الحرس ، بوقوفه الى جانب النافذة ، لا يعير انتباها لما يجري في الغرفة . لكن سرعان ما التفت الضابط وامسك بيد الزرقا وعمل على اخذ الورقة منه . لكن الزائر كان اسرع منه ، فخطف الورقة ووضعها في فمه وعلكها ثم بلعها . فالقى القبض على الزائر واعيد الزرقا الينا . ثم صار يتساءل عما كانت تحويه تلك الورقة ، عمـا سيكون نصيب الزائر مـن العقاب . وقد اضطربنا كلنا وخشينا ان يلحق بالزرقا ورفيقه سوء ، اقله عزل الزرقا عنا والقاؤه في سجن منفرد ليذوق على الاقل عذاب الوحدة والانفراد . لكن الله لطف به ، فلم تتبع هذه الحادثة اية ذيول .

والحادث الطريف الآخر هو انه بينما كان زميلنـا معروف الدواليبي جالسا على الكرسي مستسلما للحلاق الذي خصصوه

لجميع المعتقلين ــ وهو زميل لهم في الاعتقال بسبب حادث اخلاقي راح الحلاق يجر موساه على جانبي لحية الدواليبي الصغيرة ، معطيا انتباهه لما كنا نتداوله عن نتائج الحوادث الاخيرة . وفجأة زالت لحية الدواليبي من الوجود . وصرخ الحلاق معتذرا ، فالتفتنا . واذا بصديقنا حليق الذقن يلحمس على الشعرات القليلة التي نجت من الموس . فضحكنا وضحك الدواليبي معنا . فلعله رضي بالتخلص من ذقنه على اهون سبيل وبدون ان يتحمل مسؤولية اجتزازها . وهنأناه بأن موسى الحلاق لم تصل الى حنجرته ، والا فلا سمح الله !

وليت بمقدور القارىء ان يرى كيف كان كل واحد منا يقوم بدوره في غسل الصحون والكاسات وادوات الاكل ، ثم تنشيفها واعادتها الى مكانها ، فضلا عن الكناسة وازالة الغبار عن الارض . وترتيب الاسرة وتنظيم الغرفة بمقاعدها الخشبية الواطئة وبمائدتها الخشبية ، وتجميع قشور التفاح والموز والبردقان لنقلها الى الخارج . ولو استطاع القارىء مشاهدة هذه المناظر لراى بام عينه كيف كان هؤلاء الزعماء المترفون في حياتهم الخاصة والمتهمون بانهم يمثلون الاقطاع والرجعية والارستقراطية الطبقية يتولون بانفسهم دون أي اشمئزاز او تبرم تلك الخدمات التي كانوا يعهدون بها الى خدمهم .

وكنت اشارك رفاقي ، على قدر طاقتي ، في بعض هذه الخدمات ، رغم الحاح الشبان منهم في ان لا اتعب نفسي بذلك . وانه ليطيب لي ان اسجل هنا ما لقيته منهم ومن سائر الرفاق من عناية خاصة بي ، وتجنيبي القيام والقعود ، وتعاطي ما لا يأتلف مع مقتضيات حالتي الصحية . فشكرا لهم ومنة .

وكانت الاشتراكية تتجلى في السجن بتقاسمنا كل ما يرد الى احدهم من انواع المآكل ، لاسيما الفاكهة التي اصبحنا لا نجد سبيلا الى استهلاكها لكثرة ما كان يرد لنا من اصنافها المتعددة . وكان الحراس يرفضون ان يأخذوا منها ولو تفاحة واحدة ، حتى لا يتهموا باننا نرشيهم . وكنا نتمنى ان نعطي صندوقا او عدة صناديق من الفاكهة لقاء موسى نستطيع بها تقشيرها .

غير اني تمكنت ، في اواخر ايام السجن ، ان احصل على موسى صغيرة كنا نستعملها ثم نخفيها حتى لا يراها الحراس فيأخذونها منا . فتصوروا ما اغلى قطعة صغيرة من الحديد في وقت الحاجة اليها .

على ان صديقنا الاستاذ الزرقا كان يلح على الحراس ، كلما

جاءه واحد منهم ، في جلب آلات الحلاقة الثلاث التي يستعملها لتنظيم لحيته . وكان يقضي الساعات في تجميلها كأنه ذاهب الى عرسه . وكذلك كان يملأ الصفحات التي كانت توزع علينا لتدوين الاغراض البيتية التي نريد جلبها من دورنا . غير اننا وجدنا بعد التجربة ان نصيبها كان سلة المهملات .

ولم ينفعنا سوى اهلنا عندما كان يسمح لهم بزيارتنا ،فيرسلون الينا حاجاتنا بعد ان تمر على مراقبة الشرطة العسكرية في المدينة ، ثم على مراقبة حرس السجن قبل ان يصل منها ما لا يرى بأسا من دخوله حرم السجن .

وبلغنا ان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي معتقل في المستشفى العسكري ، وان طلبه الانتقال الى حيث كنا للخلاص من وحشة الوحدة لم يستجب ، فبقى معزولا وحيدا . وكانت الاحاديث بين المعتقلين تدور على ما ليس في صالحه . وبدات تتبلور فكرة بينهم بانه مسؤول في الدرجة الاولى عما حدث ، وانه لو لم يستأثر برغبة حل المشاكل بنفسه ، دون استشارة احد من النواب، ويمنع وزراءه من افشاء ما يسمعونه في الاجتماعات التي كانوا يعقدونها مع القيادة العسكرية ، لما كانت الامور وصلت الى هذا الحد من السوء والغموض .

وكانت المخاوف التي تسيطر على جمعنا هو ان تندفع البلاد، مرة اخرى في طريق الاتحاد مع القاهرة ، فيعود ذلك العهد الذي قام الجميع في وجهه . غير ان ما كنا نسمعه في الراديو وما كان ينقله الينا زوارنا اوحيا الينا بقليل من الطمانينة ، دون ازالة الشكوك والريب . وعلى كل حال فما الذي كان بمقدورنا ان نفعله ونحن محرومون من الحرية ومن جميع وسائل المقاومة،لا نرى نور الشمس الا نصف ساعة في اليوم ، ونقضي سائر الوقت في غرفة صغيرة موصدة الباب لا يدخل اليها النور الا من نوافذ ذات قضبان حديدية لا تمكن لمن كان جسمه اكبر من جسم الهرة ان ينفذ عبرها الى الخارج .

موقف الخنوع عند الشعب والزعماء

اما الشعب ، واما الزعماء رفاقنا ، سواء من صفنا او من الصف الآخر ، فكانوا يقفون مما يجري موقف المتفرج ، كأنما لا يصيبهم منه سوء ولا يلحقهم مكروه . فاين اولئك الذين هتفوا وملأوا الدنيا باصوات ارتياحهم يوم قام الجيش بقطع الصلة التي كانت تربطنا مع مصر . واين اولئك الذين انتخبونا وبعثوا بنا الى مجلس

النواب لندفع عن البلاد خطر العودة الى الماضي ولنبني كياننا الجديد على قواعد متينة . واين من كانوا يسيرون في الشوارع هاتفين بأسمائنا ، تسير « عراضاتهم » فيها وخطيبهم محمول على الاعناق يردد الشعارات الحماسية المألوفة ؟

والحقيقة انني لا ادري سبب هذا التراخي والتواكل و الخنوع ولا اجد لـه تفسيرا معقولا الا الانحلال واليأس وفقدان التنظيم الشعبي الذي كان الزعماء اتقنوه حين كانوا يقفون تجاه الجيش الافرنسي الاجنبي . اما الآن ، فلم يعمد زعماؤنا او انهم لم يقدروا على ذلك ، والجيش الذي يجابههم ليس جيشا اجنبيا ، بل جيش وطني مؤلف من ضباط وجنود لكل واحد منهم صلة او نسب بافراد الشعب.

ولا ينكر انه ، بالاضافة الى هذا العامل ، هنالك عوامل اخرى لا تقل اثرا . وهي ان الظروف الدولية كانت آنذاك تساعدنا ، كما كان التحاسد بين الدول الكبرى — لاسيما بين بريطانيا وفرانسا — يعمل على دعم الجهاد القومي وتهيئة الاسباب لانتصاره بجميع الوسائل الفعالة . اما اليوم فنحن في ظروف يعمل الاجنبي على السيطرة علينا ببسط نفوذه على هذه البقعة التي تسمى بالشرق الاوسط ، وذلك للوصول الى تحقيق خططه العالمية الرامية الى مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي . ولكي يتم ذلك ، سعى الى اقصاء الحكم الديموقراطي الدستوري النيابي المبني على اسس الحريات العامة عن ربوع هذه البلاد العربية والبلاد المجاوره لها . ذلك لانه يعلم ان لا نصيب له ولا قدرة على تحقيق اغراضه ، ما دامت ثمة جمهوريات ديمقراطية تسيطر على مقدرات هذه البلاد وتأتي ان تقود شعوبها الى المسلخ لتذبح فيها ذبح النعاج .

سياسة الاستعمار في التسلط بواسطة اشخاص

وهكذا رسخت في عقول المستعمرين فكرة التسلط بواسطة اشخاص يجعلون منهم عبيدا يسيرونهم حسب اهوائهم ، وسلاحهم في ذلك مال يدفعونه واغراء بالمناصب العليا . وهكذا جاء حسني الزعيم وعقبه الحناوي ثم الشيشكلي ، وكل منهم مدفوع من دولة اجنبية للقيام بتقلب الاوضاع الراهنة وارساء عهد جديد تستعملـه وفق مشيئتها . هذا اذا اكتفيت بذكر القواد العسكريين الذين نجحت مؤامراتهم ووصلوا الى تنفيذ المخطط واستلام دفة الامور . واما غيرهم من الذين فقأت بيوض مؤامراتهم ولم تر الشمس ، فاكثر من ان يحصوا . وقد اشترك في تلك المحاولات عسكريون ومدنيون على سويات مختلفة ، من الضابط الى الرئيس الافخم والزعيم المبجل .

ولم يكتب لمؤامرة مبيتة مثل النجاح الذي سجلته الوحدة التي اقاموها بين مصر وسورية واستمرت على قيد الحياة نيفا وثلاثة اعوام ، سعي في اثنائها الى جعلها تشمل العراق ولبنان والاردن . غير انها باءت بالفشل ، فانهارت الوحدة نفسها عندما تبين للاعبين المخدوعة سراب القومية العربية ان الامر غير ما تصوروه ، وانه لا يعدو كونه محلولة محبوكة الاطراف لاقصاء سورية الحرة عن ميدان النضال القومي ضد اسرائيل ولبسط النفوذ بواسطة شخص مؤتمن ، دفعا لخطر النفوذ الروسي في الشرق الاوسط وجعله منطقة انطلاق في اية حرب مقبلة . كما كانت ترمي الى ازاحة الخطر الجاثم على الربيبة المدللة اسرائيل ، من جراء المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي اللذين ضربتهما الدول العربية حول اسرائيل . وهكذا مدت يد المساعدة للزعيم القادر على بسط جناحيه فوق منطقة الشرق الاوسط ، ودعمت مساعيه باستخدام وسائلها في كل بلد لتعبيد طريقه اليها . وبذلك تكون اخفتت اصوات الاحرار في البلاد العربية واضعفت الدول المناوئة لسياستها حتى تقع فريسة هينة في دوامة السياسة الاستعمارية .

وكانت هذه السياسة الاستعمارية في الوقت نفسه ، تدفع ذلك الزعيم لاتباع سياسة اجتماعية اقرب الى الشيوعية منها الى الاشتراكية ، لكنها على كل حال بعيدة كل البعد عن السياسة الراسمالية السائدة في بلادها ، وذلك حتى تسترضي الجماهير . كما انها كانت تستحث ذلك الزعيم الى اصدار التشاريع بعزل السياسيين والاحرار المناوئين لهذه السياسة الاستعمارية عن ميدان العمل ، او القائهم في السجون او اعتقالهم في بيوتهم . وكانت توغر صدره ضد الصحافة ليؤممها ويجعلها ناطقة باسمه وليمنع صدور الصحف الحرة ، سواء باغلاقها او بالقبض على اصحابها او بابعادهم الى خارج بلادهم . وكذلك الاحزاب السياسية ، فكان لا يجوز في نظر اسياد اكبر دولة في العالم تدعي زعامة الحرية ان تبقى في الوجود . بل يستعاض عنها بتنظيم الجماهير في حزب واحد يسمى تارة حركة التحرر ، وتارة الاتحاد القومي ، وتارة الاتحاد الاشتراكي العربي . وهذه المخلوقات كلها وقف على المستعدين لبيع ضمائرهم لقاء مال او مغنم او وظيفة يشيد فيها باسم الزعيم المفدى ويوافق على ما يقترح عليه !

وعلى هذه الصورة ارتاحت آذان الاميركيين من سماع الخطب ضد سياستهم الاستعمارية المساندة لعدوة العرب الاولى اسرائيل، كما ارتاحت عيون ممثليها من قراءة المقالات ضد الولايات المتحدة ، وانفرجت عن صدورهم الكآبة بتعطيل الحياة النيابية الدستورية الديموقراطية وحظر النشاط الشيوعي ..

اما تلك البلاد المسكينة ، فان هي فقدت حرياتها وحياتها الدستورية النيابية ، وان هي ترددت بازمات اقتصادية لا يمكن ان تفرجها التطويرات الاجتماعية سواء بتوزيع الاراضي على الفلاحين او بزيادة اجور العمال ومكاسبهم باكثر مما تتحمله سلامة المؤسسات الصناعية ، وان هي حكمت من قبل اناس ليسوا منها بينما عزل قادتها وزعماؤها الموثوق بهم او زجوا بالسجون والمعتقلات ، فماذا يشعر به الرئيس الاميركي او وزراؤه او المواطن الاميركي من غضاضة او الم ؟ انه بالعكس ، يجعله مطمئنا على ملايين الدولارات التي يكتزها المستثمرون الراسماليون ويحميها ويخدم مصالحها رئيس مثل كنيدي ليتبوأ بفضل سياسته الخادمة للراسمالية الاحتكارية المركز السامي الذي يشغله ، فيستخدمه لاشباع اطماعه المادية وميوله ولهوه ومجونه ، هو وامراته التي لا تقل عنه ترديا في الطيش والغرور والزهو .

ولا ريب في ان الرئيس كنيدي حصل على انتصارات باهرة في غضون الايام التي قضاها في الرئاسة . وهذه الانتصارات ابتدات بالموقف الصارم الذي وقفه من كاسترو وباجباره الاتحاد السوفياتي على ذلك الانسحاب — المخزي لدولة كبيرة — من جزيرة كوبا ، هي وجميع الصواريخ التي بعثتها لحماية النظام الموالي للشيوعية في امريكا الوسطى . ويدعي خروشوف بانه انقذ السلم — وهذا لا ريب فيه — وانه حمى كوبا من هجوم محقق كانت الولايات المتحدة مصممة على توجيهه ضد كاسترو للقضاء على جمهوريته ونظامه قضاء مبرما . غير ان حصيلة هذه الحادثة كانت ان شعر الاميركيون بانهم اذا وقفوا موقفا صلبا لا يلاقون من يواجههم . وقد اغراهم هذا النصر فراحوا يعملون بكل جراة في الميادين التي كانوا يقدمون فيها خطوة ويرجعون خطوات .

واما النصر الثاني فكان اخضاع بريطانيا العظمى للسير في سياستهم العالمية وكان ذلك بنتيجة اجتماع كنيدي بمكميلان في جزر باهاما .

وقد بدت ظواهر النصر الثالث في الانقلابات التي قامت في

اليمن والعراق وسورية بمطلع ١٩٦٣ ، فاذا وصلت الخطة الاميركية الى هدفها بايجاد دولة واحدة برئاسة عبد الناصر ، بعد الثورتين اللتين قلبتا الاوضاع في سورية والعراق ، نكون قد فازت الولايات المتحدة تحت رئاسة كنيدي بنصر كبير . اذ يصبح البحر الابيض المتوسط بحيرة اميركية بعد ان غدا البحر الكاريبيني بحيرة اميركية تمخر فيه البارجات الحربية وتمنع اسطول الاتحاد السوفياتي من الوصول الى هافانا . وكذلك يصبح الخليج العربي خليجا امريكيا ، كما اصبح خليج العقبة اسرائيليا تعبره البواخر اليهودية بحرية كاملة ، وذلك بفضل موقف مصر من اخلاء قاعدة شرم الشيـخ وتسليمها للقوى الدولية وقبولها الضمني باطلاق الحرية للتجارة الصهيونية التي نفذت من هذه الثغرة الى البحار الجنوبية والاقطار الآسيوية فما نفع القول بانه لا يزال يقاطع اسرائيل ؟ وما فائدة منع باخرة اوروبية من ارتياء الموانىء العربية ؟ وما الضرر الذي يلحق باسرائيل اذا ما امتنعت الدول العربية من شراء المنتجات الصهيونية ، ما دام انها حصلت على المنفذ الذي ضمن لتجارتها اسواقا رابحة في البلاد الافريقية السوداء وغيرها من البلاد الافريقية والآسيوية ؟

ثم انهم يأخذون علينا اننا لم نرتح الى الوحدة ، واننا اعلنا رأينا هذا بصراحة . نعم ، اننا حسبنا كل هذه الامور عندما طرح امر الوحدة على بساط البحث في ١٩٥٨ ، وطلبنا ان يبقى لسورية كيان تستطيع معه عدم الانجرار وراء المتآمرين عليها ، واعلنـا اصرارنا على عدم جعل الجمهورية الموحدة رئاسية لكيلا يستبد الرئيس ويخطو خطوات لا سبيل للبلاد بمعارضتها ، تماما كما جرى وصار . واقترحنا ابقاء الاحزاب لتكون ، بفضل تنظيماتها الشعبية، قادرة على الوقوف في وجه كل انحراف . لكن هذا كله كان نصيبه الرفض ، بما فيه طلب استبقاء الاحزاب ، وهو الامر الذي يتمسك به اليوم عفلق والبيطار ويعرقلان قيـام الوحدة الجديدة بسبب حرصهما على وجود حزبهما وزعامتهما عليه !

انا مع الوحدة بشرط الابقاء على كيان سورية

نعم ، اننا عملنا على الاحتفاظ بكيان سورية لتبقـى رائدة الاندفاع القومي العربي . فنحن لم نكن يوما ضد وحدة عربية كبرى يمكن تحقيقها عندما يزول من رؤوس حكام الدول والجمهوريات حب التسلط على الدولة الموحدة واستثمار ثرواتها وامكانياتها . واننا لا نزال نزعم ان الشكل «الكونفراسيوني» اسهل تحقيقا من اسلوب

التوحيد والانصهار الكاملين ، بل حتى من الشكل « الفدرالي » ذلك لاني اعتقد ان سورية هي الدولة الاكثر قدرة على رفع راية القومية العربية والسير بالامة العربية الى الخير والسعادة والى قهر اخصامها وابعاد شبح الاستعمار الاجنبي ايا كان ، روسيا او امريكا او بريطانيا او فرنسا . واني اعيد واثبت ما قلته في خطاب القيته في درعا ، وهو اننا سنحقق الوحدة ولكن بدون عبد الناصر. نعم ، اننا نكره في ناصر ناصريته ، وليس لنا عداء شخصي ضده . وليته كان يسير بمخطط وبتوجيه صحيحين يخدمان الامة العربية ويجنبانها السقوط في بساط النفوذ الاميركي ، اذن لما كان لنا ان نعارض رئاسته الجمهورية العربية المتحدة بشرط ان يحترم راي الناس وحرياتهم وديموقراطياتهم ، وجعل الحكم حكما دستوريا نيابيا لا حكما ديكتاتوريا بوليسيا .

وقبيل خروجي من المزة اصبت بازمة عصبية وقلبية بسبب استمرار الاعتقال وفقدان الحرية ، لا سيما اغلاق باب الغرفة . وصرت كلما قابلت عائلتي لدى رئيس الحرس تنهمر دموعي وترتجف اطرافي ، دون ان اقدر على التغلب على هذا الاندفاع . فعملت زوجتي كل ما استطاعت من اتصالات ، واستدعت اطبائي للكشف علي واعطاء تقرير طبي بعدم جواز استمرار الاعتقال ، خشية من العواقب الخطرة . وتكللت تشبثاتها بالنجاح ، فجاءت مساء العاشر من نيسان الى رئيس الحرس وسلمته امرا باطلاق سراحي .

وكان السيد رشدي الكيخيا قد فك اسره في الساعة السابعة مساء . فودعنا وانصرف . ثم جاء الحرس كلهم يهللون طالبين الي ارتداء ثيابي وجمع اغراضي . فاستبشر الرفاق كلهم خيرا وفرحوا. وفتحت الابواب جميعها ثم جاءوا يقبلونني ويظهرون فرحتهم ، فقبلتهم واحدا واحدا واستودعتهم داعيا لهم بقرب الفرج عن الجميع .

والتزمت داري او بالاحرى سريري ، اذ كانت اعصابي متوترة الى حد كبير . واعتذرت عن قبول اية زيارة . وكانت تصل الى علمي ان المفاوضات مع ناظم القدسي انتهت الى امكان عودته الى رئاسة الجمهورية ، على ان يؤلف حكومة على نقيض اتجاه الحكومة السابقة ، وعلى ان يستقيل النواب .

وبالفعل ، بدا بعضهم بالسعي للحصول على توقيع النواب على عريضة الاستقـــالة ، فوقعها المعتقلون كلهم بشرط انهاء سجنهم ، ماعدا نائب حلب ليون زمريا الذي آثر البقاء في المزة على

الرضوخ لهذه الاستقالة الجبرية . اما انا ، فلم اقبل الاجتماع ببعض النواب الذي جاءوا للحصول على توقيعي .

ثم فتحت ابواب السجن بالتدريج ، فلم يبق فيه لمدة طويلة سوى مأمون الكزبري وعبد الكريم دندش .

القدسي يعود الى رئاسة الجمهورية

وفي الثالث عشر من نيسان عاد القدسي الى تسلم عمله كرئيس للجمهورية . والقى بيانا اذيع في الصحف والراديو لمح فيه الى الوحدة ببعض فقرات غامضة . ثم بدأ بتأليف الوزارة ، فاستدعى بشير العظمة ، وكان وزيرا مركزيا في اواخر عهد الوحدة ولم يعرف عنه من عمل سياسي سوى توقيعه مع سائر السياسيين البيان بتاييد الانفصال في الاجتماع الذي عقد بدار احمد الشرباتي ، وسوى ترشيحه نفسه وفشله في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٦١/١٢/١ .

وعزمت على الرحيل من دمشق والسفر الى بيروت ، فحصلت على اجازة . ولم تكن مثل هذه الاجازة تعطى لمن كان معتقلا في المزة . وبارحت العاصمة صباح ١٩٦٢/٤/١٧ واقمت في مستشفى الدكتور محمد خالد في حي البسطة ببيروت ، حيث قضيت شهرا كاملا في الاستجمام والراحة ومقابلة اصدقائي اللبنانيين ، عدا من كان منهم ناصريا .

وكانت الحكومة التي الفها بشير العظمة ليلة سفري من دمشق قد اصدرت بيانا لا يخرج عن معاني البيان الذي كان اذاعه اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش ، وعن البيان الذي اصدره رئيس الجمهورية .

ثم اصدرت الحكومة بموجب الصلاحية التي منحها اياها الجيش مرسوما اخذت به لنفسها حق اصدار التشريع ، فعكفت على تعديل ما كان اقره مجلس النواب بشأن التأميم والاصلاح الزراعي . واعلنت مرسوما تشريعيا بتأميم معمل الغزل والنسيج التابع للشركة الخماسية ومرسوما تشريعيا آخر بتعديل احكام الاصلاح الزراعي واعادتها الى ما كانت عليه بموجب القانون رقم (١٦١) الذي صدر بالقاهرة في ١٩٦١ .

ولم اهتم بكل هذه التعديلات بقدر اهتمامي بموقف الحكومة تجاه الوحدة مع مصر . فقد كانت البيانات الثلاثة حافلة بتعابير تدل على رغبة قائلها بالتقرب من مصر « العزيزة » و « مصر الشقيقة » ، و «مصر الحبيبة » ، مما جعلنا نتحسب من ان يلقوا

بنا مرة ثانية في احضان التسلط المصري . وكنت استطلع نوايا الحكومة واتجاهها من الاحاديث الواردة على السنة اصدقائي الدمشقيين الذين اتوا لزيارتي في المستشفى . ولم يكن لدي سبيل للاقتناع التام بما يقصده الحكام الجدد من عسكريين ومدنيين في تصاريحهم . فهل هم ، ياترى ، يراوغون ويداورون عبد الناصر ، ام انهم قاصدون فعلا اعادة الاوضاع القديمة .

وظل هذا الامر غامضا علي حتى الآن ، رغم توقف حركة الارتماء بين يدي سيد القاهرة ، على اثر ما نشر في جريدة الاهرام بصورة غير رسمية . وهو ان الجمهورية المتحدة لا تنظر بعين الاهتمام والجد الى تشبثات حكومة دمشق لفتح باب المفاوضات من اجل اعادة الوحدة . وكان هذا الجواب موروده على لسان غير مسؤول ينطوي على الترفع والتعالي والنظر الى الامور من علو شاهق ، بحيث اسكت جميع من كان ينادي بفتح البحث مجددا مع مصر ، وبارسال وفد للمفاوضة معها .

مصر ترفض الوحدة واسباب هذا الرفض

ولم يكن هذا الرفض المصري صادرا عن عزوف سيد مصر عن تحقيق الوحدة واستغنائه عن توسيع مدى سطانه ، بدليل انه عندما راى الامور بدات تستقر في سورية على اثر اعادة الحياة الدستورية النيابية وتاليف حكومتي وما نالته من تاييد عام وما قامت به من مشاريع ، عاد عن ترفعه وراح يطلق اذاعته والاقلام المأجورة في الصحف المصرية المؤممة والصحف البيروتية المشتراة لتهديم الاوضاع في سورية ولاعادتها الى تحت ابطه . ويمكن ان يكون هذا التوقيت متفقا عليه مع تحول سياسة الولايات المتحدة من عدم معارضة الانفصال ، ظنا منها انه يمكن ان تقوم في سورية حكومة تحقق سياسة اميركا الرامية الى التنكيل بالشيوعية وتوطين اللاجئين وتطمين اسرائيل ، ريثما يعقد الصلح بينها وبين الدول العربية . ثم خاب ظنها هذا على اثر موقف حكومتي من اقتراح جونسون بتوطين اللاجئين الفلسطينيين ورفض التساهل بتضية فلسطين عموما ، فعاد كنيدي الى مخططه السابق يدعم عبد الناصر واقامة حكم يتلاءم مع السياسة الامريكية . وسآتي في حينه على ذكر ما لدي من الاخبار والاستنتاجات بهذا الشان .

مللت الحياة في بيروت بعيدا عن اهلي واصدقائي ، وفي جو مسموم من الدعايات المصرية اثر في عقلية اعز اصدقائي من مسلمي بيروت . وكنت اجادلهم عبثا ، اذ كانوا قانعين بان عبد الناصر

يحمي المسلمين في بيروت . وكنت اقول لهم اذا كان الامر كذلك ، فلم لا تطالبون بالاتحاد معه ؟ فيجيبون بان المسيحيين يرفضون .

وغريب مافي عقل اولئك : انهم يريدون ان نرتمي في احضان عبد الناصر لكنهم لا يريدونه عندهم ، لا خوفا من انهيار الميثاق الوطني كما يدعون ، بل حرصا على اموالهم وممتلكاتهم التي يخشون عليها من نظم عبد الناصر الاشتراكية . والى جانب ذلك ، فان الاموال التي بذلها عبد الناصر على المسلمين في لبنان ، من زعماء سياسيين او زعماء احياء او صحفيين ، جعلتهم يبيعون وجدانهم لقاء الاموال المبذولة لهم بسخاء ما بعده سخاء . تصوروا ان صحفيا كسعيد فريحة كان يقبض مائة الف ليرة لبنانية شهريا : الربع لجريدته الانوار ، والربع لجريدته الشبكة ، والربع لمجلته الصياد ، والربع الاخير لفرقة الانوار الراقصة ! وهكذا دواليك .

وتوصل عبد الناصر الى اقناع بيير الجميل رئيس الكتائب اللبنانية بعدم تأييد الوضع في سورية ، وذلك لقاء وعده له بمنصب رئاسة الجمهورية في لبنان ، استنادا الى الطائفة المسلمة التي كانت تسير في ركاب عبد الناصر . وقد خدع هذا الرجل الذي وقف هو ورجاله في ١٩٥٨ الى جانب كميل شمعون وحال دون وقوع لبنان في قبضة يد المصريين ، فاسترسل في عدم معارضة سياسة رشيد كرامي وجنبلاط بمسايرة سفير مصر عبد الحميد غالب وافساح المجال امام جميع المؤامرات التي كان يحيكها ضد سورية . وسآتي على تفصيل ذلك ، عندما اصل الى الحديث عن عهد حكومتي . وبعد ان عدت الى دمشق في ١٧ ايار ١٩٦٣ ، اجتمعت الى كثير من الاصدقاء وحادثتهم في الحال الحاضرة . ودعاني رئيس الجمهورية عدة مرات الى العشاء بدار الضيافة مع كل من صبري العسلي واكرم الحوراني وسعيد الغزي وبشير العظمة وعصام العطار . وحضر الدعوة الاولى صلاح البيطار ، لكنه انسحب من الاجتماع بعد ان وجد الحاضرين كلهم ضده .

وكانت الحكومة الفت لجنة قوامها واحد وعشرون شخصية سياسية من النواب ومن غيرهم للبحث في قضية الوحدة ، غير ان فريقا كبيرا منهم اعلن عدم استعداده لحضور اي اجتماع . فعكف الرئيس القدسي الى تهيئة الجو بدعوات على العشاء على الطراز الذي ذكرته . وفي اول جلسة اصر البيطار على ارسال وفد الى القاهرة للمفاوضة مع حكامها ، فلم يلق اقتراحه ارتياح احد . واحتدم النقاش بينه وبين الحوراني . واعلنت عن رايي في انني لا اريد

الوحدة ولا الاتحاد ما دامت الناصرية مستحكمة في مصر . اما سعيد الغزي ، فكان اقصرنا كلاما عندما اجاب صلاح البيطار على قوله بان راينا يعني الانفصال : « نعم ، انا انفصالي ومئة انفصالي ! » وكرر عبارته هذه عـــدة مرات . وكان موقف بشـــير العظمة غامضا ، فكان تارة يصرح بأن عهد الوحدة كان عهد ظلم وافتئات على الحريـــات ، وتارة يصرح بأن للوحـــدة فوائد لا تنكر . وعبثا حاولنا الحصول على تصريح صريح من رئيس الجمهورية ، فكان يتكلم كثيرا ومطولا بدون ان ينتهي الى شيء . وبدا لنا انه يعكس آراء القيادة العسكرية التي لم تكن قد تبلورت نهائيا بسبب الانقسام والانهيار اللذين سادا صفوف الضباط . وكان ضباط القيادة يجمعون قادة الالوية ورؤساء الشعب ويبحثون الامور كما كنا نحن المدنيين نعقد الاجتماعات ونتداول دون الوصول الى تفاهم ، وذلك لفقدان الانسجام واختلاف الاراء خصوصا بين الاشتراكيين والفريق الآخر .

وفي احد الاجتماعات اقترحنا على الرئيس تغيير الحكومة ، فابدى بشير العظمة ارتياحه لتسليم رئاسة الحكومة لغيره وعودته الى عيادته . واجبنا الرئيس على استفساره عمن نرى فيه المقدرة على تولي الامور بان لا مانع من اختيـــار سعيد الغزي . فلم يبد الرئيس موافقته او رفضه . ولعله اراد استشارة زهر الدين قائد الجيش قبل البت في الموضوع . وعلى اي حال ، فقد اتضح ان ناظم القدسي يعارض — باشارة في الجيش — في عودة مجلس النواب ، وانه لا يرتاح لتاليف حكومة سياسية ، بل يفضل ان يبقى اعضاء الوزارة الحالية كلهم ، مع رئيس جديد اذا اصررنا . وبذلك يكون قد حصل على تاييد الزعماء السياسيين ، ببقاء وزارة يسيطر عليها ويسير خطاها ، وفقا لما كان يعلنه دائما من ترجيحه الحكم الرئاسي .

وكان الحوراني يعارض في عودة مجلس النواب ويعتبره منحلا . وكنت مع العسلي لا نمانع بتاليف حكومة قوية تتولى في القريب دعوة الناخبين الى انتخاب مجلس نواب جديد . اما العطار فكان يبدي ، بنعومة متناهية ، ان لا بأس من ان لا يكون ثمة ما يحاول دون اجتماع المجلس الحالي ، وان الاخوان المجتمعين اذا وافقوا على دعوة النواب الى الاجتماع ، فانه يرى دعوتهم ! وبالطبع ، ليس لرايه الصفة القاطعة . اذ يجب ان نحاط علما بالظروف ، وبآراء غيرنا . . الى آخر ما هنالك من القيود والشروط والمعميات التي اعتاد الاستاذ

رايي في عصام العطار

العطار على سبك اقواله بها . فلا تكاد تفهم من مطلع كلامه انه موافق على امر ما ، حتى تجد ان اتجاهه تغير في المنتصف ، ثم عاد في النهاية الى شيء بين الموافقة والرفض .

وبالفعل لم اجد في حياتي رجلا لا تستطيع فهم مرامه وحقيقة ما يضمر . فهو يتكلم والابتسامة الحلوة لا تفارق شفتيه ، ويفرك يديه ويحدثك بصوت ناعم وبكل تواضع ، ثم يثور فجأة فيهز يديه وينفجر عينيه ويرفع صوته ويندفع بالوعيد والتهديد بالجوامع والمنابر . لكنه لا يلبث ان يهدأ حين يرى مخاطبه لا يكترث لهذا التهديد ولا يقيم له وزنا . فترجع الابتسامة الرقيقة الى وجهه ، وتنفرج اساريره ، ويعود بالحديث الى النقطة الذي وصل اليها قبل العاصفة .

وكنت اشبهه بممثل برع في ادوار الاغراء . فاذا ما شاء اغراء فتاة ساذجة ، وجه اليها اشعة مغناطيسية من عينيه ، وحادثها بصوت خافت ، واحاطها بنعومة جذابة . فان اقتنصها ورماها خائرة متراضية بين ذراعيه كان به ، والا سلط علبها اشعة عينيه الخارقة وراح يهددها ويخيفها من سوء المصير اذا لم تقبل به زوجا . ذلك لان استاذنا مرشد للاخوان المسلمين ، وهو ، اذن ، لا يتقبل اية علاقة جنسية الا بالحلال !

وكنت قبل انتخابات ١٩٦١ لم اسمع بعصام العطار ولم اره ، واجتماعي اليه في ردهات المجلس لم يتيسر لي معرفة كنهه . لكن الصلة به وتداول الراي معه بدأ لمناسبة الدعوات التي كان يوجهها رئيس الجمهورية الى الزعماء لتناول طعام العشاء ثم اصبحت اجتماعاتنا في صيف ١٩٦٢ تكاد تكون يومية مع سائر النواب او على انفراد . واستمرت الحال في اثناء رئاسة الحكومة الى ان وقع انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ . وبعد ذلك الحين لم اعد اراه .

وفي جميع هذه الاجتماعات لم يتيسر لي ولا لغيري الحصول على راي صريح من الاستاذ العطار بشأن الوحدة . كما انه لم يقبل ان تصدر على لسانه كلمة ضدها او ضد عبد الناصر ، لا في خطبه في مسجد الجامعة السورية، ولا في تصاريحه الصحفية ، ولا في الاحاديث التي كانت تدور بيننا نحن النواب . الا انه في اجتماع خاص بيني وبينه بحضور اكرم الحوراني اجاب على سؤالنا «هل تريد عودة عبد الناصر الى سورية ؟ » بالقول : « اعوذ بالله » ! فسألناه : « لم لا تعلن رايك هذا على الناس وتزيل هالة الغموض ؟ » فاسترسل في حديث

طويل لا تعوزه ابتسامته المعهودة ، ولطفه الجم ، وتواضعه اللامتناهي ، محاولا اقناعنا بصحة الاسباب التي تدفعه الى مثل هذا الغموض !

غير ان صلاته العميقة بكثير من الناصريين التابعين لمنظمة الاخوان المسلمين الاعضاء في مجلس الامة بالقاهرة ، او في الاتحاد القومي ، واتصالاته بعبد الحميد السراج واجتماعاته به في تونس، وتاييده العنيف لمطالب نقابة المعلمين وللاضراب الذي عملوا اليه وهم الذين تأكد بعد ٨ آذار ١٩٦٣ اشتراكهم في المؤتمرات الناصرية — كل ذلك كان يثير في نفوسنا الشك والريبة في حقيقة اتجاهه . وكان الحوراني اكثرنا تقديرا صحيحا لما يضمره العطار ، فكان يطالبنا دائما بالاصرار عليه ان يصدر تصريحا واضحا بشأن الوحدة يزيل فيه الشكوك . لكني لم اكن اجزم مثل الحوراني بان عصام العطار ناصري يعمل في الخفاء ما لا يقول في العلانية . غير ان الحقيقة بدات تظهر عندما ادلى العطار بحديث صحفي اوصى فيه بعدم العمل على اساءة العلاقات بين العراق ومصر ، كما ابدى رايه في عدم جواز التراشق بالتهم بيننا وبين مصر . اضف الى ذلك رفضه ، هو وجماعته ، الانضمام الى التكتل العام الذي سعى اليه الاستاذ مكي الكتاني بمعاونة بعض السياسيين وارباب الفعاليات الاقتصادية ، علما منه بان الحركة تتجه صراحة الى الوقوف ضد رجوع الناصرية الى سورية .

لكنه على اي حال ، لم يجن اية فائدة من موقفه هذا ، واصبح بعد ٨ آذار على الهامش هو وجماعته . ومع انه بقي مستثنى من العزل السياسي الذي اصدره لؤي الاتاسي بحق جميع العاملين في الحقل السياسي ما عدا الاخوان المسلمين ، وذلك مكافاة له على سكوته . الا ان جريدته اللواء التي سمح لها باستمرار الصدور ، خلافا لكل جريدة كانت تصدر قبل ٨ آذار ، اصبحت تنشر اخبارا ومقالات كانها صادرة في بلاد بعيدة عن سورية ، فلا تتناول اي موضوع يتعلق بها او بمصيرها ، بينما كانت تجول وتصول في مديح عهدنا الحر ولا تتصدى لانتقاد اتفه الامور . والى جانب ذلك فلم يدع الاخوان المسلمون الى مشاركة الفئات التي تقول بالوحدة الفورية مع مصر في الابحاث والمفاوضات مع ساسة القاهرة وبغداد، وهكذا باتوا معزولين عمليا عن العمل العام ، ولو لم تشملهم المراسيم التشريعية التي قضت بعزلنا . وعلى اي حال ، فهنيئا لهم هذا

التقدير والاعتراف بالجميل ... والضحك على ذقونهم بابعادهم عمليا عن الساحة .

قرار وضع ميثاق وطني يوقعه الزعماء

ولنرجع الى اجتماعاتنا مع القدسي والزعماء السياسيين لنقول اننا قررنا ان نضع ميثاقا وطنيا يلتزم كل حزب او فريق سياسي باحكامه ، كما قررنا ان نؤلف لجنة تحضيرية تدعو بقية العاملين في الحقل السياسي للبدء بتنفيذ هذه الخطة . واخترنا الرئيس السابق شكري القوتلي ليشرق على هذا العمل بمعونة هيئة مؤلفة من سلطان الاطرش وغيره من الرؤساء والزعماء واخذنا على عاتقنا ، القدسي وانا ، زيارة القوتلي وعرض الامر عليه . وفي هذه الزيارة ابدى انفعالا غير منتظر وقال بأن الامور لا يمكن ان تسير على هذا الشكل ، وانه يجب الضرب على ايدي العابثين والمخربين ، وانه في زمانه عمل كذا واجرى كذا . فقلت له : «يا سيدي ، اننا اتينا لنطلب اليك تزعم العمل القومي ونحن مستعدون للسير بقيادتك كما كنا وقت الانتداب ، فخطط ونحن وراءك!» غير ان القوتلي الذي اشمأز من اسمه على سوية واحدة مع الاطرش وكيخيا والقدسي وغيرهم ظل متمسكا برأيه . وعندما وضعناه تجاه الامر الواقع واكدنا نية الجميع في السير بارشاده وبزعامته ، تعلل بمرضه . واضاف قائلا انه مسافر الى المانيا وسويسرا للاستشفاء . وعند ذلك اتضح لنا انه لا يريد العمل وانه يريد الابتعاد لسبب لم ندركه .

فاستودعناه وانصرفنا . ثم انقطعت الاجتماعات عند رئيس الجمهورية ، وخاب المسعى لعقد ميثاق وطني تجتمع حوله الصفوف وتوحيد الكلمة على اسس معتدلة يمكن ان يقبل بهـا الجميع ، باعتبارها حلولا وسط لمـدة خمس سنوات ، ثم يعاد النظر فيها حسب تطور الزمن .

وخلال هذه الفترة اجتمع فريق من النواب المستقلين والمنتمين للاخوان المسلمين ووضعوا نص مذكرة موجهة الى رئيس الجمهورية. وسافر وفد منهم للطواف على المدن السورية ليحملوا النواب على توقيعها . وقد طالبت هذه المذكرة رئيس الجمهورية باعادة الحياة الدستورية ودعوة المجلس الى اكمال مدته ، وتأليف حكومة دستورية وكان فيها مطلب يتعلق بالوحدة العربية من حيث العمل المستمر على تحقيقها .

واراد النواب الاجتماع معي بعد ان عاد وفدهم يحمل نحو مائة توقيع ، بينها تواقيع صبري العسلي وعصام المطار ورشاد

جبري وسائر الوزراء بحكومة الدواليبي وعدد من زعماء العشائر ونواب المحافظات . فلما اجتمعنا في داري ناقشتهم بشأن عودة المجلس قائلا ان الافضل دعوة الناخبين من جديد ، فتمسكوا بضرورة عودة الدستورية النيابية وبانه لا يصح لهذه الحكومة القائمة ، وهي غير منبثقة عن مجلس النواب ، ان تجري انتخابات نيابية . وعندما اصر كل منا على رأيه ، قررنا ان يذهب رفيق بشور نائب رئيس المجلس ومعه اعضاء مكتبه ليسلموا المذكرة الى رئيس الجمهورية . وقبلوا مني ان لا اشترك بالتوقيع ، على ان اعدهم بالاشتراك معهم في الاجتماعات والمساعي لعودة الدستور ، فوعدتهم بذلك . وبدات من ذلك اليوم سلسلة اجتماعات عامة حضرها عدد وفير من النواب ، واجتماعات اخرى عقدتها اللجنة التي سميت سباعية ، على عدد اعضائها ، وهم خالد العظم ومعروف الدواليبي وعصام العطار وعمر عودة الخطيب ورشاد جبري وجلال السيد . ثم انضم اليها ليون زمريا . وهذه اللجنة انتخبها النواب لتقوم بالمساعي التي تقررها الهيأة العامة .

وقبل الاعضاء ان نعمل على توحيد جهودنا مع اكرم الحوراني وجماعته ، وبذلك نكون جبهة اقوى في وجه الحكومة التي راحت تسعى لتفشيل مساعينا وتهددنا ، استنادا الى قانون الطوارىء ، بالحبس والابعاد .

وفي اول اجتمـــاع عقده فريق كبير من النواب سعيت لعقد ميثاق بينهم وبين اكرم الحوراني . وبعد المناقشات المرهقة توصلنا الى كتابة نص يتضمن ضرورة العودة الى الحياة الدستورية — بدون الالحاح في عودة المجلس الحالي — وباعتبار النصوص التي صدرت من حكومة بشير العظمة بشأن التأميم والاصلاح الزراعية نافذة ومقبولة من قبل الجميع ، دون الرجوع عنها اطلاقا . وفوضني الجميع ، بمن فيهم الحوراني الذي اشترك معي بكتابة النص ، باصدار البيان باسمي في حزيران ١٩٦٢ . وكان لهذا العمل الاثر الكبير في سير الامور حتى ٨ آذار .

واما القدسي وحكومته وزهر الدين وقواده فكـــانوا يمنون النفس بعدم امكان التفاهم بين اليمين واليسار . غير انهم لم يحسبوا حساب الجهود التي بذلتها في هذه السبيل معتمدا على ثقة الاولين ورواسب الثقة المتبادلة بيني وبين الحوراني ، وعلى ما كنت اضطر الى عقده من الاجتماعات الخاصة بين زعماء الدرجة الثانية من كل الفئات لاضمن تأييدهم وعلى الاقل عدم عرقلتهم مساعينا . وكنت

على اتصال دائم بالعسلي والكزبري ، وباعضاء الجبهات الدينية من غير الاخوان المسلمين ، وببعض الزعماء الشيوعيين . كما اني كنت دائما اجتمع الى الصحفيين اوجههم واستكتبهم ، او اكتب حينا بدون توقيع ، او اعطيهم بيانات وتصريحات . ومن جهة اخرى ، كنت اجتمع الى السفراء الاجانب من الشرقيين والغربيين ، ساعيا لاقناعهم بان سياسة سورية لا يمكن ان تلتزم جانبا ، وان ليس لها عداء خاص نحو الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية . وكذلك كانت تتوافد الى داري بدمر وفود من العمال ومن اصحاب الاراضي ومن الشباب والطلاب .

وخلاصة القول ، كانت دارتي بدمر من مطلع حزيران حتى آخر ايلول تغص دائما بالزوار ، اجلسهم في الغرف الخمس ، وفي بعض الاحيان اتنقل من غرفة الى اخرى لان الجالسين في احدى الغرف لم يكونوا يرتاحون الى الاجتماع بالزوار الآخرين . هذا بالاضافة الى الاجتماعات العامة التي كنا نعقدها مع النواب ، والى اجتماعات اللجنة « السباعية » . ناهيك بمن كان يأتي الى داري بابي رمانة ، فاضطر الى المجيء من دمر للاجتماع اليه . وناهيك ايضا بالحفلات والولائم التي كنت احضرها مع زملائي ، وبمن كنت اذهب الى زيارته ، كشكري القوتلي وناظم القدسي وصبري العسلي الذي كان يقيم في الزبداني ولا يأتي الى المدينة بسبب مرضه .

وهكذا امضيت هذه الاشهر الاربعة بنشاط مرهق ابداه في الثامنة صباحا وانهيه بعد منتصف الليل ، حين آوي الى فراشي منهوك القوى ، متوتر الاعصاب . وكانت هذه المصاعب كلها تخفتها ومضات من الامل بالوصول الى الهدف ، وهو توطيد الكيان باعادة الدستور والحياة النيابية .

وكنت افكر ، في البدء ، بأن تكون الوزارة الجديدة برئاسة سعيد الغزي ، فاجتمعت اليه بحضور العطار والحوراني . وقد لمست منه قبولا بدون تحمس . لكنه تغيب عن الاجتماع اللاحق ، فلاح لنا انه اجتمع الى بعض ضباط القيادة ، فأثنوه عن هذه الخطة . ثم فكرنا بعزت الطرابلسي ، فاستدعيته وكلفته بالاشتراك في الحكومة الجديدة وزيرا او حتى رئيسا ، لكنه اصر على الرفض المطلق .

وعندها اصر علي الزعماء الثلاثة الذين كنا نجتمع في ما بيننا سرا — الحوراني والدواليبي والعطار — ان اتولى الامر بنفسي .

ناصررت على البقاء خارج الحكومة لدعمها . لكنني ، بعد الحاحهم علي في جلستين ، نزلت عند رغبتهم . وكلفنا الدواليبي بأن ينقل هذا الاتفاق الى رئيس الجمهورية .

معارضة القدسي وزهر الدين لعودة الحياة الدستورية

وكانت مساعينا لعودة الحياة الدستورية تصطدم بمعارضة شديدة اشترك فيها رئيس الجمهورية وحكومته واللواء زهر الدين وفريق من اعضاء القيادة . وكان رئيس الوزراء ، بشير العظمة ، يصر على الانسحاب ، لكن القدسي وزهر الدين كانا يقنعانه بعدم التخلي عن مركزه . وكان مبعث معارضة القدسي خوفه من ان يعود مجلس النواب فيقرر احالته على المحكمة العليا بسبب ارتكابه جريمة الخروج على الدستور وتاليف حكومة غير شرعية واصداره مراسيم تشريعية خلافا لاحكام الدستور . كما انه ، من جهة ثانية ، كان مرتاح البال الى وجود حكومة رئيسها ومعظم وزرائها موظفون يتقبلون كلهم توجيهاته ، بحيث اصبح في الواقع الكل في الكل ، يسانده في ذلك اللواء زهر الدين ، رغبة في حمايته واستبقاء هذا النوع من الحكم الاستبدادي . فكيف يقبل القدسي التخلي عن هذه الصلاحيات التي منحها لنفسه بالاعتماد على الجيش وليس على تأييد مجلس النواب الشرعي ، لا سيما انه كان سعى هو واتباعه من رجال حزب الشعب ، كرشاد برمدا وفرحان الجندلي ، للحصول على استقالة اعضاء مجلس النواب وتفويض رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية والتنفيذيــة ؟

ومن جهة ثالثة كان القدسي يشـــعر بان اتجاه النواب المتضامن معي في المسعى كانوا مجمعين على ان اتزعم حركتهم وان اراس الحكومة الجديدة . ولذلك كان شبح الرئيس الجديد يقطع عليه نومه ، حاسبا الف حساب للخلافات الكثيرة التي كان يتصور سلفا حصولها بينه وبيني ، كما بينه وبين سائر الوزراء اذا كانوا من النواب .

ولربما كان ثمة دواع اخرى لا نعرف مصادرها حملت القدسي على المراوغة والمماطلة لكسب الوقت ولتجنب قيام حكومة لا تخضع لمشيئته او لسياسته الخارجية التي كانت تساير سياسة الامريكيين الى حـد كبير .

اما زهر الدين فكان اشترك في انقلاب ٨ آذار في اعتقال اعضاء الحكومة والبرلمان ، كما امر بحل مجلس النواب وسعى لاقامة حكم عسكري يتزعمه هو بنفسه . الا انه لاقى عقبات جدية حملته ،

هو واتباعه في القيادة ، على التوجه بالذات الى المستشفى العسكري لفك اعتقال رئيس الجمهورية واعادته الى منصبه ، ظنا منه ومنهم ان الشرعية تتجسم في شخـــص رئيس الجمهورية دون السلطة التشريعية التي لا يحق لاحد ان يقتنص سلطاتها ويقيم نفسه محلها ما دام الدستور القائم يمنع مجلس النواب نفسه من التنازل عن صلاحياته التشريعية . ولـــم ينس زهر الدين التهم الشنيعة التي وجهها الى الوزراء والنواب ، تلك التهم التي لم يجرؤ على احالتها الى المحاكم ليلقى مرتكبوها الجزاء الذي يستحقونه ، هذا اذا كان هنالك حقا مجال للاتهام . ومن جهة اخرى ، فان زهر الدين تواطأ مع القدسي على ان يحكما وحدهما ، الاول في المجال العسكري والثاني في المجال السياسي المدني ، وعلى ان يربط كل واحد منهما مصيره بمصير الآخر . وظل هذا التآزر في كل مجال حتى ليلة ٨ آذار ، حين وافق القدسي على اقصاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وعن قيادة الجيش . غير ان هذه الموافقة لم تنفذ ولم تبق في المخيلة سوى بضع ساعات . وكانت مخاوف زهر الدين ورفاقه لا تقل عن مخاوف القدسي من ان يجنح مجلس النواب ، اذا ما اجتمع ، الى احالتهم جميعا على المحكمة العليا لخيانتهم الدستور وحنثهم بالقسم الذي اقسمه كل واحد منهم .

اما عدم رضـــــاء الحوراني وجماعته ولفيف من النواب ، كالنفوري وعبد الكريم والحسامي وحومد ،عن عودة المجلس ،فمردها الى الايام التي قضوها في صفوف المعارضة ، وتخوفهم من ان يعود الامر كما كان في حال اجتماع المجلـــــس مجددا . واما الحسامي ورفاقه ، فكانوا ناقمين على المجلس وسائرين في اتجاه الناصرية المشاكسة لكل ما تعمله سورية في سبيل توطيد كيانها .

هذه الملاحظات تتيح للقارىء ان يتصور الى اي مدى كانت مهمتي صعبة ، لا سيما وقد كنا متمسكين بالحصول على مطالبنا بالطرق السلمية ، دون الرجوع الى وسائل العنف ، بالاستناد الى الشارع لزحزحة الحكومة واعادة الدستور .

وفي هذه الفترة قام رئيس الجمهورية ، يصحبه قائد الجيش ، برحلة الى حلب واللاذقية وبعض المدن الاخرى ، مستهدفا توطيد مركزه واظهار تعلق الشعب به ، حتى لا يخطر في بالنا ابعاده عن منصبه واحلالي محله . وهو منصـــب كان يتمسك باطرافه حبا بالرئاسة وتنفيذا لمخطط اجنبي يرمي الى ابعادي عن دفة الامور .

وعمل زهر الدين بواسطة المكتب الثاني لاشراك اكبر عدد من المواطنين في استقبال القدسي والهتاف له . وقد حصل ذلك ، ليس بجهد المخابرات وغيرها من الدوائر، بل بقيام الشيوعيين بأكبر نصيب من هذه التظاهرات . وكان هؤلاء يقصدون بعملهم هذا الى تعزيز استقلال الكيان السوري عن مصر من جهة ، والى الهتاف ضد عبد الناصر من جهة ثانية . وهكذا خدع القدسي وزهر الدين بوفرة عدد المستقبلين الواقفين على ارصفة الشوارع ، وذهب بهما الظن الى ان الهتافات كانت موجهة اليهم . لكن خاب ظنهم ، اذ لم يسمعوا من الهتافات التي يريدونها سوى ما كان منها معاديا لعبد النـــاصر .

وانتهت السياحة بعد ان دامت نحو عشرة ايام ، دون ان تأتي بالنتائج الحسنة التي توخاها القدسي وزهر الدين ، وفي مقدمتها الضغط علينا باظهار شعبيتيهما والتفاف الجماهير حولهما .

وعندما ذهب الوفد السوري الى شتورا وبدا صراعه القاسي مع مندوبي مصر ، وجد نفسه امام خصوم استغلوا عدم شرعية حكومة سورية لاعتبار دعواها باطلة لا تستحق سوى الرفض .

وهكذا فكر القدسي وزهر الدين بالالتجاء الى ممثلي البلاد الشرعيين ، فهتف لي القدسي راجيا بالحاح ان يصدر من النواب بيانا بتاييد الحكومة . فاجبته باننا لا نريد الافادة من هذه الفرصة لالقاء الحكومة ارضا . لكن ، من جهة ثانية ، ليس بمقدورنا ان نعترف بشرعية الوزارة . فاصر وكرر الرجاء قائلا بأن الامر لا يعني الحكومة وحدها ، بل البلاد بمجموعها . فاجبته بان هذا صحيح ، ولذلك فنحن مستعدون لتاييد موقف الوفد السوري فقط ، فشكرني مرارا . ثم دعوت الزملاء الى الاجتماع واصررت عليهم بتاييد ما وعدت الرئيس به ، فلبوا طلبي . وصدر عنا جميعا بيانات بهذا الصدد .

مؤتمر شتورا يبحث شكوى سورية على مصر

وكان الوفد السوري الى شتورا مؤلفا من وزير الخارجية ، جمال الفرا ، رئيسا — لكنه لم يذهب ولم يستلم الرئاسة — ومن السادة اسعد المحاسني ، وخليل الكلاس وامين النفوري واديب الداوودي ، السفير في الهند . ولم تكتف الحكومة بهذا العدد من الاعضاء الرسميين ، بل ارسلت الى جانبهم بعثة من المحامين برئاسة النقيب مكرم القوتلي وعددا ضخما من الصحفيين والمحررين ومندوبي الاذاعة والتلفزيون .



في احد المؤتمرات الصحفية التي عقدتها وزارة العظم الخامسة في ١٩٦٢.
ويظهر جلوسا عدد من الوزراء، بينهم (الى يمين خالد العظم) عزت طرابلسي
وخليل كلاس وفرحان الجندلي.



صبري العسلي.



شكري القوتلي



سامي الحناوي



معروف الدواليبي



اديب الشيشكلي



ناظم القدسي



رشيد الكيخيا



فارس الخوري



لم يكن خالد العظم زعيما شعبيا بالمعنى التقليدي. لكنه كان في الانتخابات ينال اعلى نسبة من اصوات الناخبين بفضل شخصيته الفذة. وهو هنا يتوسط وفدا من زعماء الاحياء الشعبية في دمشق.



صورة طريفة لميشيل عفلق واكرم الحوراني. عثر عليها بين الصور العديدة التي كان يحتفظ بها خالد العظم.

اما الوفد المصــــري ، فكان مؤلفا من اكرم الديري واكرم الصوفي ــ وكانا وزيرين في عهد الوحدة ــ ومن عبد الحميد غـالب ، سفير مصر في بيروت . وقد قصد المصـــريون بارسـال الوزيرين السابقين اظهار تعلقهم بالوحدة وجعــل المناقشة بين شخصيات سورية في كلا الطرفين .

وكان وفدنا بارعاً في تقديم الشكوى على مصر لتدخلاتها المستمرة في شؤون سورية ومبدعا في المناقشات الى درجة اضطر عبد الحميد غالب عندها ، ذات مرة ، للانسحاب من الجلسة . ولم يبد من الوزيرين السوريين العضوين في الوفد المصري الا ما يؤكد ضعف دفاعهم . وقد استرسل الوفد السوري بالهجوم على عبد الناصر وكال له كيلا وافيا من التهم بشأن موقفه من اسرائيل ، كما ابرز انسحابه من شرم الشيخ وافساحه المجال لليهود للتسرب من خليج العقبة الى البحار الحرة .

ووزع الوفد عشرات الالوف من الكتب المطبوعة بدمشق ، وهي تظهر مآسي عهد الوحدة والجرائم البولسية المرتكبة ، كما فضح الوسائل التي تستعملها الناصرية لاثارة الفتنة في سورية ، سواء في ذلك شراء الضمائر واقلام الصحفيين اللبنانيين وتوزيع النشرات ، او الدعاية الشديدة التي تولتها اذاعة القاهرة والتي كلها سم مدسوس بالدسم وادعاء فارغ بأن مصر هي التي تتمسك بالعروبة ، وبأننا نحن في سورية اعداء للعروبة مارقون منها ، خدام استعمار وانتهازيون وشعوبيون ، الى آخر ما كان يسال على لسان المذيع الثرثار احمد سعيد من اهانات سائلة وتعريض دنيء برجال الحكم والسياسة في سورية .

واما موقف الدول العربية الاخرى فكان السكوت المطبق ، ما عدا وفد الاردن الذي ساندنا بخطاب قصير . وانه لمن العجب العجاب ان تكون السنة المندوبين ملجمة، بينما تفيض قلوبهم من مرارة ما ذاقته بلادهم من تدخلات الناصرية ، بما لا يقل عن تدخلها في شؤون سورية . ففي الاردن ، اغتال المصريون رئيس الوزراء هزاع المجالي واثاروا الاحزاب اليسارية من بعثيين واشتراكيين وشيوعيين لمحاربة الملك حسين والسعي لابعاده ، باي شكل ، عن دفة الحكم ليقيموا حكومة موالية لعبد الناصر . وفي العراق اثاروا فتنا عديدة وسعوا لاغتيال عبد الكريم قاسم ، وذلك لاقـامة حكومة موالية ايضا . وفي السودان ارادوا تدبير مؤامرات عديدة ، سواء لالحاق

السودان بمصر ، باسم وادي النيل . واما في لبنان فاشعلوا فتنة وحربا طائفيـــة كادت تودي بكيانه ، رغبة في اقامة حكومة من اصدقائهم ، كرشيد كرامي وصائب سلام وكمال جنبلاط . وقـد نجحوا بايصال فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية ، وهو عنصر ضعيف ليس بقدرته معارضة مؤامراتهم .

وفي المملكة العربية السعودية سعوا لاغتيال الملك سعود بواسطة رجل مصري توصل الى دخول غرفة نوم العاهل العربي واخفاء المتفجرات تحت ســرير نومه . الا ان الامر اكتشف قبل الانفجار ، وسلم المصري الى اسياده . هذا عدا الاذاعات الصادرة عن « صوت العرب » لاثارة مواطني المملكة السعودية ضد نظام الحكم . ولم ينج بلد عربي في شمال افريقيا من مؤامرات الناصرية . ففي المغرب دفع المهدي بن بركة الى العمل ضد الملك الحسن الثاني باثارة العمال ضد نظام الحكم . وفي تونس بعث المصريون يوسف بن صالح لاغتيال الرئيس ابورقيبة ، لكن المؤامرة فشلت . وهرب ابن صالح الى اوروبا ، غير ان عبد الناصر لم يتركه حرا ، خشية ان يتفق مع الرئيس ابي رقيبة ، فيفضح الاسرار . وهكذا بعث برجاله لاغتياله ، فنجحوا وزال يوسف بن صالح من الوجود . ولم ينج الادريس في ليبيا الا باعجوبة من يد الناصرية .

ورغم كل ما قام به عبد الناصر في جميع البلاد العربية في سبيل قلب الحكم القائم والمجيء بطبقة جديدة تكون مدينة له برفعها الى الذروة ، وبذلك يتمكن من توســيع نفوذه والهيمنة على جميع العرب ، فقد كان الجميع يخشونه ويتجنبون التصادم معه ، الا سورية والاردن اللذين برزا الى الميدان لمصارعته وفضح ما وراء ظـــاهره .

وكانت التعابير التي استعملها المندوبون السوريون في شتورا اشد ما يمكن ان يتصور صدوره في مؤتمر . وعلى سبيل المثال هذه التعابير : خائن للعروبة ، متآمر مع اسرائيل ، ابو رغال ، دكتاتور ، طاغية . وكانت هذه الاوصاف تندفع كالسيل من افواه الكلاس والمحاسني والنفوري في الخطب التي اتهموا فيها الناصرية بتسليم شرم الشيخ ، وفتح قناة السويس لعبور البواخر المحملة بضاعة يهودية ، واقامة البوليس الدولي على حدود غزة ، ورفض مقاومة تحويل الاردن ، وتجنب الخوض في بحث استرجاع فلسطين . كما فضحوا غاية عبد الناصر من رفع راية العروبة ، وهي التستر بها

لاخفاء اغراضه التي منها اقامـــة امبراطورية لنفسـه ، واسكات اصـــوات الاحـــرار في البـــلاد العربية الـــذين يقـــاومون الاستعمار ، خاصة اولئك الذين يهاجمون امريكا بسبب مساندتها اسرائيل . ولاحظوا ان جميع خطب الرئيس المصري كانت خالية من التقريع بالولايات المتحدة ، بينما كان يكيل السباب والشتائم لانكلترا وفرنسا وروسيا . واشاروا الى انـه جعل سائر البلاد العربية مستعمرات يمتص خيراتها ويستغل امكانياتها ويوطن فيها الزائد من مواطنيه . وكان يفعل تماما كما فعلت الدول المستعمرة في افريقيا وآسيا ، فقد كانت تلك تستولي على البلدان باسم المدنية ، اما عبد الناصر فكان يفعل ذلك باسم العروبة !

ولم تتحمل اعصاب عبد الناصر سماع هذه الحقائق ، خصوصا في ذلك الظرف الذي كان فيه اقرب ما يكون الى الانهيار . وخشي ان يتوصل المؤتمر ، بعد سماع هذه الحقائق ، الى التجرؤ واتخاذ قرار يصمه فيه بالعدوان على سورية ، ويطلب منه الكف عن حملاته وتشبثاته .

وكان الجو الذي خلقه مندوبونا في شتورا جوا عاصفا ضد طاغية مصر ، حتى ان اهل القرى والمدن المجاورة كانوا يأتون الى شتورا زرافات زرافات لتأييد الوفد السوري . ولم تقدر صحف لبنان على ان تقلب هذا الجو لمصلحة الوفد المصري . فظهرت هزيلة متفككة امام صحافتنا التي طغت عليها . وصار اللبنانيون يتخاطفونها على غـــير عادتهم .

واوشك موقف سورية القوي في شتورا ان يطغي على مركز عبد الناصر في بيروت ، فخاف عبد الحميد غالب من ان يتحول الامر في عاصمة لبنان الى غير ما هو في صالح مصر ، وان يناله ، هو شخصيا ، في ختام المؤتمر من شرور عبد الناصر ما يقضي على مستقبله ، لا سيما انه هو الذي اقترح شتورا مركزا للمؤتمر ، ظنا منه انها بلدة صغيرة لا تستطيع سورية ان تسيطر على جوها . لكن حسابه كان غلطا . فقد عقد المؤتمر في شتورا في فندق واحد ، اجتمعت فيه الوفود وارباب الصحافة ، مما ساعد وفدنا الرسمي ومرافقيه من المحامين والصحفيين على توزيع الكتب والابحاث التي الفها فريق من السوريين وحطموا فيها العملاق الاسمر . ولو عقد المؤتمر في بيروت وانتشر المندوبون في الفنادق العديدة ، لما كان في وسع جماعاتنا الاتصال اليومي بهؤلاء واقناعهم بوجهة نظرنا .

ولست قادرا على وصف كل ما جرى في شتورا لغيابي عنها في اثناء المؤتمر . لكن مطالعة الصحف وبعض الكتب التي نشرت في هذا الموضوع كافية لاطلاع القارىء على التفاصيل بدقة وامانة .

ولم يستطع المندوبون المصريون ان يكملوا هذه الجولة . وشعروا بأنهم ، حتى وان لم يتخذ المؤتمر قرارا ضدهم ، خسروا المعركة . ولذلك فاجأوا المؤتمرين باعلان انسحاب مصر من الجامعة العربية ، وبالتالي من المؤتمر ، واسرعوا في الصباح الباكر الى سياراتهم التي اخذت تنهب الارض بهم نهبا في طريق عودتهم الى بيروت فالقاهرة . وهكذا اسدل الستار على اجتماعات شتورا ، دون ان يتخذ المؤتمر قرارا نهائيا ، الا قرار رفع الجلساب بسبب انسحاب المشتكى عليه . ولو اراد اعضاء المؤتمر ان يظهروا شجاعة ، لاتخذوا قرارا غيابيا بحق مصر ، رغم انها هربت وتغيبت . وهذا امر معقول ، لان عدم البت في دعوى لغياب المدعي عليه يجعل هذا الاخير بأمان واطمئنان من اي عقاب .

ومهما كان الامر ، فان مؤتمر شتورا سجل انتصارا كبيرا لسورية بما خلقه من جو معاد لعبد الناصر ، سواء في البلاد العربية او في البلاد الاجنبية . لكن السياسة الامريكية لم تشأ ان يقع عبد الناصر . ذلك لانها كانت تعتمد عليه — حقا او كذبا — للوقوف ضد التيارات الوطنية الصحيحة المقارعة لاسرائيل والاستعمار . فظلت تسانده وتقدم له المساعدات المالية حتى تمكن ، بفضل هذا الفيض من المال ، من اثارة فتنة اليمن التي شجع انتصاره فيها على قيام ثورتين في العراق وسورية ، ليست الاصابع الاميركية بريئة من خلقها وتسييرها .

عودة المساعي لاعادة الحياة النيابية بعد مؤتمر شتورا

وبعد ان انتهى مؤتمر شتورا عاودنا مساعينا لدى رئيس الجمهورية . فقلنا له انه كان لا يرى تغيير الحكم ، وسورية تتعارك مع مصر في شتورا ، اما الآن ؟ فأجاب بانه سيقوم بجولة في سوريا الشمالية ودعانا الى انتظار عودته . وكان قصده ان يكسب الوقت وان يظهر شعبيته ليسيطر على الامور بمعونة الجيش . فامهلناه ايضا ، لكننا وضعنا بيانا شديد اللهجة اعددناه للنشر اذا اصر الرئيس على عدم الرضوخ . ثم وضعنا مخططا للعمل المشترك الذي اخترناه لمواجهة تصلب القدسي .

وكانت الصحافة تؤيدنا تأييدا كاملا ، والراي العام يساندنا ، والجو العام الخارجي والداخلي مؤاتيا لاعادة الدستور والحياة

الديموقراطية . وبعد عودة القدسي الى دمشق اتصل به جلال السيد والح عليه في انهاء المشكلة ، وكلمه بلهجة فيها الكثير من القسوة . فاستدعاني الرئيس الى داره بالزبداني ، حيث كان يقضي لياليه ، وسألني رايي . فقلت له لا بد من ان تجتمع مع مندوبي النواب لتسمع ملاحظاتهم وطلباتهم . فقبل ذلك ودعانا للعشاء عنده . فحضر معروف الدواليبي واكرم الحوراني وعصام العطار وجلال السيد وسعيد الغزي وبشير العظمة وانا . واستمر الاجتماع حتى منتصف الليل . وابلغه الحاضرون انهم اختاروني لتاليف حكومة ائتلافية .

القدسي يوافق على اجتماع المجلس مرة واحدة

وطال البحث والنقاش حول تفرعات جانبية ، حتى وصلنا الى البحث الجدي . فأصر جلال السيد على ان تكون الانطلاقة دعوة مجلس النواب الى الاجتماع بحيث تعود الحياة النيابية الى مجراها الطبيعي . واعترض الرئيس بأن ذلك غير ممكن . وافهمنا ان الجيش يحول دون ذلك ، وانه ، اي الرئيس ، لا يمكن ان يخرج على ارادة القيادة العسكرية . ولا ريب في ان الامر الذي جعل موقفنا تجاه الرئيس ضعيفا هو ان اكرم الحوراني ما كان موافقا على عودة مجلس النواب . ولو لم يكن هذا الخلاف في جبهتنا ، لكنا نجحنا في ابقاء المجلس . وعند ذاك اقترح ان يجتمع المجلس مرتين او اكثر لمنح الثقة بالحكومة ثم ينصرف . وذلك تجنبا للانشقاق في صفنا . والححنا على الرئيس مجتمعين في ان هذا الحل هو اقصى ما يمكن ان نتساهل به ، مؤكدين ان لا احد يقبل ان يتولى الحكم على الشكل الذي قبله بشير العظمة . وقلنا ان الحكومة الجديدة يجب ان تتسم بطابع الشرعية الدستورية والا فاننا غير مستعدين للتعاون على الخروج مما وصلت اليه الحال من ضعف في الحكم ومخالفة للدستور .

وبعد جهد كبير وافق الرئيس على ان يجتمع المجلس جلسة واحدة لمنح الثقة ، ثم يحل . لكنه اصر على ان لا تنعقد الجلسة في قاعة البرلمان . واخذت هذه القضية جدلا طويلا ، مما جعلنا نرجىء الاجتماع الى موعد آخر .

وقمنا بابلاغ زملائنا بنتيجة المفاوضات ، فاصروا على عقد الجلسة في البرلمان . لكنهم فوضونا بانهاء الابحاث مع الرئيس على الشكل الذي نراه مناسبا . فعاودنا الاتصال وابلغنا الرئيس بامكان التساهل في هذه المسالة اذا تفاهمنا على المسائل الاخرى . واثار

الرئيس قضية دقيقة وهي انه طلب منا ان نطلعه على اسماء مرشحينا للوزارات . وكانت هذه مناورة بارعة قصد الرئيس بها الى تفريق صفنا . فأجابه الرفاق بأن ذلك يترك لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجديد . لكنني اعترضت على هذا الحل وطلبت ان يشترك المجتمعون في الاختيار . وطال النقاش بدون جدوى . واصر الرفاق على رايهم ، فنزلنا عنده .

وبعد ذلك قال الرئيس : « يجب ان ننتهي من قضية الدستور ، فوافقناه على ان يقوم المجلس النيابي التأسيسي بتعديل بعض المواد واقرار الدستور نهائيا في جلسة او جلستين .

وكان اكثرنا استعجالا السيد بشير العظمة . فكان في كل اجتماع يعلن ان حكومته بحكم المستقيلة ، وانه يرجو منا الاسراع بتهيئة انتقال دفة الامور الى وزارة جديدة . وكان بذلك يضايق رئيس الجمهورية الذي كان يعتمد على اطالة البحث ليرهق اعصابنا (ويروضنا) — على حد التعبير الذي وصف به دابه على المماطلة والتطويل — حتى نتساهل معه وننزل عند رغبته .

ثم طلب مني ان اضع مشروعا للتعديلات الدستورية وبرنامجا للخطوات اللازم اتباعها لانتقال الحكم . وعكفت في تهيئة المشروعين ثم عرضتهما في جلسة تالية . واتفق الجميع على الاسس والخطوات التـــالية :

اولا : يدعى المجلس الى الاجتماع في داري لينجز الدستور ، في جلسة او جلستين فقط .

ثانيا يتناول تعديل الدستور : (أ) جواز منح سلطة التشريع للحكومة ، و (ب) يختار رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء ويعرض ذلك على المجلس حتى اذا نال الثقة عكف على تاليف الحكومة ، بدون الرجوع مرة ثانية الى المجلس ، و (ج) منح الحكومة حق حل مجلس النواب على ان تجرى الانتخابات النيابية خلال سنة واحدة من تاريخ الحل ، وعلى ان لا يشترط استقالة الوزارة التي حلت المجلس ، و (د) تبقى المراسيم التشريعية النافذة والصادرة قائمة حتى تعديلها وفقا لاحكام الدستور .

ثالثا : بعد انجاز الدستور يتلى على المجلس كتاب رئيس الجمهورية بتكليفي بتاليف الوزارة . وبعد اعطاء الثقة ، يمنح المجلس الحكومة صلاحية التشريع لمدة سنة واحدة . ثم تؤلف الحكومة ، فتحل مجلس النواب فورا .

رابعا : يعطى مجلس الوزراء حق تعيين رئيس وزراء جديد اذا شغر منصب الرئاسة .

اجتماع مجلس النواب وتدخل الجيش وتأليف لجنة للتعديلات الدستورية

وبعد الانتهاء من الاتفاق على هــذه الاسس ، دعي مكتب المجلس الى اجتماع يعقد في داري يوم ١١ ايلول ١٩٦٢ . فلبى عدد كبير من النواب هذه الدعوة ، ولم يتغيب منهم سوى ٣٩ نائبا . منهم احمد عبد الكريم ، واحمد قنبر ، واكرم الحوراني وجماعته ، وامين النفوري ، ورشاد برمدا ، وسعيد الغزي ، وفرحان الجندي ، وفيضي الاتاسي ، ومظهر الشربجي ، وهاني السباعي .

اما راتب الحسامي وعبد الصمد الفتيح فقد حضرا هذه الجلسة فقط وتغيبا فيما بعد .

وترأس الجلسة نائب الرئيس رفيق بشور — وذلك بسبب اصرار رئيس الجمهورية ، مدفوعا من قبل الجيش ، على عدم ترؤس الكزبري . ثم اوضح الدواليبي الخطوات التي تمت لاعادة الحياة الدستورية ولتأليف حكومة شرعية . ثم تلى التعديلات الدستورية المقترحة . وطلب بعض النواب عرض المشروع على لجنة خاصة ، فوافق الجميع . واقترح الرئيس ان تكون مؤلفة من السادة خالد العظم ، ومعروف الدواليبي ، وعصام العطار ، ورفيق بشور ، وجلال السيد ، ورشاد جبري ، وعمر عودة الخطيب ، ومصطفى الزرقا ، وعدنان القوتلي ، ورشيد الدقر ، واسعد كوراني ، وسهيل خوري ، وعوض بركات ، وعبد اللطيف اليونس ، وعبد الحميد الخليل . ثم اضيف اسم عادل العجلاني استجابة لرغبته .

وقبل انتهاء الجلسة وافق المجلس على المادة الاولى من المقترحات القاضية باعتبار الدستور السوري الصادر في ٥ ايلول ١٩٥٠ دستورا للجمهورية العربية الدستورية مع التعديلات التي ذكرناها آنفا . ثم احيلت التعديلات الى اللجنة ورفعت الجلسة لليوم التـــالي .

وقبل موعد عقد الجلسة بساعة واحدة وردتني الاخبار بأن الشرطة العسكرية تطوف على النواب في الفنادق والمطاعم وتحذرهم من حضور الجلسة في داري . ولم يطل بي الوقت حتى جاءني العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس الشعبة الثانية ، وبـدأ حديثا ناعما مفاده ان الضباط يقدرون مزاياي ويعترفون بجهودي الوطنية ، لكنهم يخشون الآن ان تتطور الامور بما لا نرضاه . ثم طلب مني

ان احول دون اجتماع مجلس النواب في داري . فاجبته بان كل ما يجري يعلم به رئيس الجمهورية ويوافق عليه ، وبان غايتنا اعادة الدستور واقامة حكومة شرعية تتولى ادارة شؤون البلاد . واكدت له ان تدخل الجيش في الشؤون السياسية والمدنية لا يلقى في النفوس الاطمئنان ولا يؤدي الى الاستقرار في المستقبل . وبقينا نتناقش طيلة ساعة ، دون ان نتفق على شيء . لكنني شعرت بانه خرج من عندي على غير ما دخل ، وان حجتي اثرت في نظرته الى الامور اثرا ملموسا .

وذهبت من توي الى دار رئيس الجمهورية ، حيث كنا على موعد معه ، انا والدواليبي والحوراني والعطار . فانبأت الحاضرين بما حصل ، فاستغرب القدسي ، اما الدواليبي ، فثار على تدخل الجيش وحذر الرئيس من مغبة هذا الازدواج ، بكلام فيه الكثير من القسوة والتلميح الى الموقف الغامض الذي يقفه الرئيس . وكاد الرجلان يشتبكان بمناقشة كلامية جارحة ، لكننا حلنا دون استفحال الخصام . واستأذنت من الحاضرين وعدت الى داري ، فوجدته غاصا بالنواب الذين لبوا دعوتنا الى الاجتماع ، غير مكترثين بتهديدات ضباط الشعبة الثانية .

وبعد افتتاح الجلسة ، طلبت الكلام وقلت باننا اذا اجتمعنا في هذه القاعة بعيدا عن مبنى المجلس ، فلأننا نعتقد ان صفة الشرعية تلازمنا اينما اجتمعنا وحيثما كنا . وهذه سابقة دستورية تؤيد التلازم بين الشرعية والنواب ، لا التلازم بين مبنى المجلس الرسمي والشرعية . فمبنى المجلس ليس كعبة لا يجوز الحج الا اليها . واضفت قائلا باننا لسنا طلاب وزارات او وظائف ، لكننا لا نتهرب من حمل المسؤوليات عند اللزوم . ثم عاهدت النواب على اني لا استقيل ولا اترك الحكم الا في حالة مرض يمنعني من متابعة العمل ، هذا اذا دعيت الى استلام الحكم . وقلت في الختام ان الوزارة المطلوبة هي وزارة تضم جميع العاملين في الحقل العام ، ثم اشرت الى ان المجلس لن يتم مدته الدستورية .

وبعدئذ رفعت الجلسة لتتمكن اللجنة الخاصة من انجاز مشروع التعديلات الدستورية . وحين عقدت الجلسة التالية في ١٣ ايلول ، لم يتغيب هذه المرة سوى خمسة عشر نائبا من الناصريين وممن حال المرض دون حضوره ، كصبري العسلي ومامون الكزبري .

واستمع المجلس لتقرير اللجنة . وفيه وافقت اللجنة على اكثر التعديلات المقترحة ، لكنها اشترطت حضور رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يقرر اصدار اي مرسوم تشريعي ، وان تتخذ هذه القرارات باكثرية الثلثين . وفي التقرير اقترحت اللجنة اعادة المحكمة العليا التي كانت الغيت في عهد الوحدة ، وجواز حل مجلس النواب الحالي ، على ان تجرى الانتخابات لهذه المرة في غضون سنة واحدة ، وعدم اشتراطه استقالة الحكومة التي قررت الحل . ثم حورت اللجنة كيفية اختيار رئيس مجلس الوزراء وجعلته يشتمل على حالتين : شغور الرئاسة او استقالة اكثرية الوزراء ، على ان يدعى مجلس النواب اذا كان منحلا الى الاجتماع لمنح الثقة بالرئيس الجـــديد .

وبعد ان اقرت هذه التعديلات بالاجماع ، اعتبرت صفة المجلس التاسيسية قد انتهت ، وان الدستور الجديد المعدل دخل في دور التنفيذ فورا .

اقرار التعديلات الدستورية وبياني الوزاري

وعندئذ طلبت الكلام واعلنت عن استلامي كتابا من رئيس الجمهورية يكلفني فيه بتأليف الحكومة وفقا لاحكام المادة ١١ من الدستور الجديد . ثم تلوت بياني الوزاري مبتدئا بحمد الله على اجتيازنا بسلام مرحلة خطيرة من المراحل التي كتبت على بلادنا ان تمر بها في طريق عودتها الى الحياة النيابية . وقلت بأن « سياستنا العربية مستمدة من واقعنا ومن ايماننا بضرورة جمع كلمة العرب حتى يأتي ذلك اليوم العزيز الذي تتحقق فيه اهدافنا الغالية بوحدة الامة العربية التي اقسمنا اليمين على تحقيقها. واوضحت ان سياستنا الخارجية مرتكزة على الحياد الايجابي وعلى احترام ميثاق الامم المتحدة . واكدت اننا نؤمن ايمانا راسخا بالديموقراطية وبالحريات العامة ، وسنعمل على توطيدها وحمايتها من العبث . واشرت الى تمسكنا بتنفيذ التشريعات القائمة بشأن الاصلاح الزراعي والتأميم وحقوق العمال ، وعزمنا على الاسراع بتسديد اقساط اثمان الاراضي المستولى عليها . اما عن المجهود الفردي ، فصارحت النواب بأن خطتي ان يفسح المجال امامه دون خشية ادخاله القطاع العام . وكان هذا الكلام كله وفقا للبرنامجين الانتخابيين اللذين نشرتهما في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٦١ وحزت الثقة على اسسهما .

ثم انهيت بياني بطلب ثقة النواب وفقا لاحكام الدستور . وبعد ان ابدى بعض النواب ملاحظاتهم واجبتهم عليها ، بدىء بعملية

التصويت على الثقة بالمناداة على الاسماء ، فنلت ١٥٦ صوتا من اصل ١٥٧ نائبا حاضرا الجلسة . فشكرت النواب على ثقتهم الغالية .

ثم تلا الاستاذ دواليبي كتاب استقالة السيد مأمون كزبري ، فقبلت . وباشر النواب بالاقتراع لانتخاب رئيس جديد . وكان مرشحنا هو السيد سعيد الغزي ، غير ان كثيرا من النواب عارضونا في هذا الراي ، فلم يحز الغزي الاكثرية في الاقتراع الاول . واعيد الاقتراع مرة ثانية ، فحاز ٩٢ صوتا . فاعتبر ناجحا .

وتقدم عشرة من النواب اقتراحا بقانون يقضي بمنح الحكومة سلطة التشريع لمدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون . وكان الموقعون على الاقتراح السادة جميل شماط ، وعبد الحميد خليل ، ورشيد الدقر ، وخليل الكلاس ، وبكري قباني ، وعادل عجلاني ، وهاني السباعي ، ومحمود دياب ، ونديم اسماعيل ، والياس نجار ، ومصطفى حمدون ، وعلي عدلي ، وفؤاد العادل .

وصوت المجلس بالاجماع على هذا الاقتراح ، فأصبح قانونا ثم رفعت الجلسة واختتمت الدورة الاستثنائية .

الفصل الخامس

وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ اذار ١٩٦٣)

انتهت الجهود المبذولة لاقرار الدستور الجديد وتكليفي بتاليف حكومة جديدة تتصف بالديمقراطية والشرعية . لكن المشاكل لم تنته ، بل انها بدأت واستمرت وازدادت يوما بعد يوم .

وعقدت مع رئيس الجمهورية ، ناظم القدسي ، اجتماعات عديدة ، استعرضنا فيها اسماء كثيرة لاستلام الوزارات . وكانت اول عقبة رفضه قطعيا ان يتولى الوزارة اي من معروف الدواليبي ورشاد جبري وليون زمريا . ولم تفلح الجهود التي بذلتها لاقناعه بضرورة جمع اكبر عدد من زعماء الاتجاهات السياسية حتى تكون الوزارة قوية وقومية جامعة . وكانت حجته انه لاقى صعوبات جمة في سبيل حمل قيادة الجيش على عودة مجلس النواب الذي سبق ان حلته اثر انقلاب ٢٨ آذار . واكد الرئيس بأن القيادة تعتبر دخول اي واحد منهم الوزارة تحديا للجيش ورجعة الى الوراء . اما الاسماء الاخرى ، فكان يعترض على اكثرها . وبدأت اشعر بانه كان يرمي الى اختيار وزراء يؤلفون عند الحاجة اكثرية تستقيل عند اشارته ، فتسقط الوزارة بموجب احكام الدستور الجديد . واستمر خلافنا اربعة ايام ، كنت فيها مصرا على اختيار اكثرية الوزراء من النواب ، وهو يريدها من غيرهم . وفكرت في الانسحاب واعادة الامانة الى مجلس النواب ، عندما جاءني العميد مطيع السمان وابلغني بأن اللعب بدأ في القيادة ، وبأن الضرورة تقضي بالاسراع في تاليف الحكومة . ولما اطلعته على اسباب خلافي مع الرئيس قال : « ضع قائمتك وسلمها للرئيس ، فان قبل كان به ، والا اعتذرت . » لكنه لم يخف عني ان الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسميهم بالرجعيين ، كالدواليبي والكزبري وجبري .

وفكرت في الامر ورحت اقارن بين محاسن الحلين ومساوئهما . فتبين انني اذا اصررت على رأيي ، فسوف يمنع المجلس من الاجتماع

ثانية . وكنت قد علمت بأن رئيس الجمهورية امر بعدم نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ما لم تؤلف الوزارة . وهكذا تذهب كل مجهوداتنا لاعادة الحياة النيابية عبثا ، اذ يقف الجيش موقفا معارضا ، ويتخذ تدابير مشابهة لما اتخذه في الثامن والعشرين من اذار ، فيقضي نهائيا على كل امل يبعث الحياة الدستورية . ولربما انساق الجيش الى الارتماء في احضان الناصرية ، فيقضى على كل ما بني منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

وتبادرت الى ذهني وامام مخيلتي كل هذه الاحتمالات . وسألت نفسي : « هل اعرض البلاد لنكسة خطيرة جديدة لا يعرف سوى الله مداها ، ام اغض النظر عن اشراك بعض الرفاق في الوزارة ؟ »

لا ريب في ان استغنائي عن عناصر صديقة ومؤيدة سوف يضعف مركزي في الوزارة ولا يساعدني على تأييد اكثرية موالية لي في مجلس الوزراء تمثل العناصر التي بذلت كل جهدها لاعادة الحياة الدستورية . ومن جهة ثانية ، فان اعضاء الوزارة الحالية انما عمد الرئيس الى اختيارهم لسهولة تسلطه عليهم وتوجيههم حيثما يريد . اما الآخرون الذين اقترحهم فهم مقتدرون بلا شك على ادارة شؤون وزاراتهم ، لكنهم بعيدون عن المعترك السياسي وعن المجتمع النيابي .

وبعد التفكير العميق اخترت الطريق الذي وجدته اسلم ، وهو عدم افساح المجال امام ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ليضربوا ضربتهم ويبقوا الحالة الراهنة كما هي . وقصدت القصر الجمهوري وسلمت الرئيس قائمة بالاسماء التي ليس بينها احد من السياسيين المعترض عليهم . وقلت له : « اذا كنت تريد انهاء الازمة واعادة الحياة الدستورية وانقاذ البلاد من الوضع غير الشرعي وغير الدستوري ، فاني ارجوك ان تقبل اقتراحي الذي اتمسك به مهما كانت النتائج . »

الاتفاق على الوزراء بعد صعوبة

وادرك الرئيس انه اذا ابدى اعتراضات جديدة سوف يواجه انسحابي . فقال : « طيب ، لتوزع الحقائب بينهم . » فسألته : « هل لا تدعوهم وتستمزج رأيهم في الاشتراك اولا ، وبالتوزيع ثانيا ؟ » فأجاب : « لا . . لا . . اذا سلكنا هذا الطريق فسوف لا نخلص الى اية نتيجة . فلنتفق نحن الاثنين على كل شيء ولنصدر المراسيم الليلة ونفاجئهم بحيث لا يستطيعون الرفض . » فسايرته ايضا . وعكفنا على توزيع الوزارات ، حتى اذا انتهينا نادى امين

سر الرئاسة واملى عليه القائمة . ثم وقع على المراسيم وابلغها الاذاعة ، فاذيعت في الساعة السابعة والربع مساء مع كلمة مني اعلن فيها ان باختياري الوزراء ، وبدون استشارتهم ، كان رغبة مني في انهاء الازمة بسرعة . وقلت ان تكليفي هـؤلاء الوزراء هو بمثابة استنفار . ثم رجوت الاهلين مساندة الحكومة الجديدة بعد ان اولى المجلس والرئيس ثقتهما بها .

وهذه هي اسماء الوزراء مع وزاراتهم :

خالد العظم : رئيسا لمجلس الوزراء ، بشير العظمة : نائبا للرئيس ، رشاد برمدا : وزيرا للتربية والتعليم ، فرحان الجندلي : وزيرا للبلديات والشؤون القروية ، اسعد كوراني : وزيرا العدلية والاوقاف ، خليل الكلاس : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للخارجية ، جورج خوري : وزيرا للصناعة ، امين نفوري : وزيرا للاصلاح الزراعي ، عبد الحليم قدور : وزيرا للاعـلام ، منصور الاطرش : وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ، عزيز عبد الكريم : وزيرا للداخلية ، روبير الياس وزيرا للاشغال العامة ، صبحي كحالة : وزيرا للمواصلات ، عزت طرابلسي : وزيرا للاقتصاد ، رفيق بشور: وزيرا للثقافة والارشاد ، نهاد ابراهيم باشا : وزيرا للتخطيط ، مظهر العظم : وزيرا للزراعة ، نبيـل الطويل : وزيرا للصحة ، عمر عودة الخطيب : وزيرا للتموين ، اللواء عبد الكريم زهر الدين : للقيام بأعمال وزارة الدفاع الوطني .

وكانت الوزارة مؤلفة من ثلاثة وزراء اشتراكيـين وبعثيين (الكلاس وقدور والاطرش) ، ووزيرين من الاخوان المسلمين (نبيل الطويل وعمر الخطيب) ، ووزير من الجمعيات الاسلامية (مظهر العظمة) ، وثلاثة وزراء من حزب الشعب ، ووزير من الهيئة الموالية للاشتراكيين (النفوري) ، وعشرة وزراء حياديين ، ووزير واحد من الجيش (زهر الدين) . ولم يتمثل الحزب الوطني في الوزارة . وكذلك لم يكن فيها وزير من محافظات ادلب والرقة والحسـجة ودير الزور ودرعا والسويداء . وقد روعي في توزيع الوزارات تخصص الوزير بشؤونها على مقياس كبير ، كالمحاسن بالخارجية ، والكوراني بالعدلية ، وروبر الياس بالاشغال العـامة ، وصبحي كحالة بالمواصلات ، وعزت طرابلسي بالاقتصاد ، ونبيل الطويل بالصحة .

وعلى الاجمـــال ، كانت الوزارة جامعة لخيرة من يمكن اختيارهم من الشخصيـات السياسية والفنية ، بما يجعلها تبز الوزارات السابقة في المكانة والكفـــاءة . وقد كان لها صدى

استحسان في كافة الاوساط ، الا عند بعض السياسيين الذين كانوا يرجحون عدم ابعادهم عنها .

وفي الواقع ، كان مقدرا للوزارة ان تعيش طويلا ، وان تجري الانتخابات النيابية ، وان توطد الاستقرار والاطمئنان في البلاد . غير ان عوامل عديدة حالت دون ذلك ، سواء منها التآمر العربي والاجنبي ، او الانشقاق الذي اصيبت به بين ممثلي الفئتين السياسيتين في داخل الوزارة ، مما ادى الى انسحابهما منها وتهيئة الطريق لانهيار كيان الوزارة كله ، كما سأفصله في حينه .

وكان المواطنون يرون انني الشخص الوحيد القادر على جمع الاضداد في وزارة واحدة ، والسياسي الذي تطمئن اليه سائر الاوساط ، والذي يستطيع ان يكفل الاستقرار وعودة الثقة الى النفوس . لكن ما الحيلة والمخربون دائما اقوى من البنائين . ذلك لان التخريب اسهل بكثير من الانشاء ، ولان العناصر التي تضافرت على انهاء العهد الاستقلالي ، لا سيما بعد ثورة العراق وتضعضع الوزارة بانسحاب العناصر السياسية منها وعدم ارتياح رئيس الجمهورية وقيادة الجيش الى وزارتي واقامتهم مختلف العقبات في سبيلها وعدم تأييدها باخلاص — كل ذلك ادى الى انقلاب الثامن من آذار .

اجتماع في القصر واعتذار الاشتراكيين والنفوري

في صباح اليوم التالي لصدور مراسيم تاليف الوزارة ، دعا الرئيس الوزراء الى الاجتماع في القصر . فجاؤوا كلهم ، ما عدا الاشتراكيين الثلاثة والنفوري . وارسل الرئيس خلفهم ، فأجابوا بانهم يعتذرون عن قبول الوزارة . لكنهم ، بعد اصرار الرئيس ، حضروا . واجتمعنا بهم على انفراد بحضور بشير العظمة وعبد الكريم زهر الدين ، فأبدوا انهم يرون الوزارة يمينية . وبعد المداولة الطويلة ، اشترطوا دخول عناصر يسارية وذكروا اسماء احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، ولم اكن موافقا على ادخالهما . وطال النقاش وتبرم الوزراء المتطرفون في البهو الآخر وكادوا يتركوه. ويذهبوا لحال سبيلهم . ووجدت من الحكمة التظاهر بالتساهل ، فقلت لهم ان هذا الامر سننظر فيه بعد اسبوعين . لكنهم اصروا على بته فورا ، فرفضت . وقلت للرئيس : « ارجو ان تتدبر الامر لاني مللت ، وسأذهب الى داري . » واخذ الرئيس والعظمة وزهر الدين يبذلون الجهود لاقناعهم ، فنزلوا في النهاية عن شرط البت الفوري

في الامر . ودخلنا حيث كان الوزراء ينتظرون وعقدنا اول جلسة وزارية . غير ان منصور الاطرش لم يحضر ، بل بعث الي بكتاب استقالته . ولما اطلعت الرئيس والكلاس عليه : قال الاخير : « لا علاقة بيننا وبينه ، ولا نستطيع جلبه . » فأخذ الرئيس على عاتقه ذلك . « وعندما دعاه الرئيس بحضوري اصر اصرارا قاطعا وقال بأن جماعته ، اي عفلق والبيطار ، رفضا السماح له بالاشتراك في الحكم . فقلت له : « لقد عملت جهدي لجعل الوزارة تمثل جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاهكم . فاذا رفضتم التعاون مع زملائكم ، فتقع مسؤولية ذلك على عاتقكم . » وعبثا ذهبت مساعينا . وعندئذ اصدرنا مرسوما بتوكيل عبد الحليم قدور بوزارة العمل ، ريثما نجد لها وزيرا اصيلا . وظلت وزارة العمل مثارا للخلاف والصراع بين الاشتراكيين والاخوان المسلمين طوال عهد الحكومة .

وظلت حكومتي قائمة على الحكم من ١٧ ايلول ١٩٦٢ حتى صباح الجمعة في ٨ آذار ١٩٦٣ ، حين قام الانقلاب العسكري بقيادة زياد الحريري . فتكون تسلمت شؤون الدولة مدة ١٧١ يوما ، استقال خلالها كل من منصور الاطرش وبشير العظمة وامين النفوري وخليل الكلاس وعبد الحليم قدور ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب ورشاد برمدا . اما فرحان الجندلي ، فقد قدم لي استقالته ، لكنه رجع عنها دون ان يكون للاستقالة والرجوع عنها سبب معقول . وكذلك ابدى عدد من الوزراء رغبتهم في الاستقالة والرجوع الى وظائفهم الاصلية ، وهم جورج خوري واسعد المحاسني وعزت طرابلسي . وسيأتي فيما بعد ذكر اسباب هذه الاستقالات وما جرى فيـها .

واني اكتب هذه المذكرات وانا لاجـىء في السفارة التركية بدمشق وليس تحت متناول اليد الا القليل من الوثائق العائدة لفترة وزارتي . واذ اكتب معتمدا على ما بقي عالقا بذهني من الحوادث، اجهد لكي اكون راويا الحقائق المجردة بـدون النظر الى تأثير مـا ارويه على الاشخاص او الوقائع او النتائج . كما اني اسعى الى ان تكون مذكراتي هذه حاوية اكثر ما يمكن ان تستوعبه الذاكرة او اكثر ما يمكن بعده عن نسيان بعض الحوادث . وارجـو ان يتيسر لي الحصول على اعداد الجريدة الرسمية وعلى صور الكتب التي وجهتها الى الوزارات ، او البيانات التـي اذعتها مـن الراديو والتلفزيون ، والتصاريح التي اعطيتها الصحافة السورية والاجنبية،

حتى يكتمل سرد اعمال وزارتي اعتمادا على المستندات الرسمية .

ولا بد لي من ان اترك جانبا اصول ذكر الحوادث اليومية حتى يتيسر القارىء ان يطلع على تطور كل حادثة . ولذلك فاني لجأت الى قاعدة تبويب الوثائق بحسب موضوعاتها .

صدى تاليف الوزارة والوضع العام عند ذلك

استبشر الراي العام بتأليف حكومتي لكونها تجمع الفريقين السياسيين الاكثر نفوذا وانتشارا ، ولانها ضمت الى جانب الدعم السياسي عددا من الوزراء الذين هم في طليعة الخبراء في الشؤون المعهودة اليهم . وهكذا نالت الحكومة ارتياح السياسيين الذين يدعمون كيان الجمهورية ولا يريدون عودة الوحدة مع مصر ، كما انها حصلت على حسن ظن الفلاحين والعمال . اما اصحاب الاموال والفعاليات الاقتصادية ، فارتاحوا الى وجود عناصر قادرة على تسيير الاقتصاد السوري في طريق الازدهار ، على زيادة الانتاج القومي بانشاء المشاريع الانمائية المفيدة .

ولا اكون ابتعدت عن تواضعي اذا ذكرت ان وجودي على راس هذه المجموعة زاد الاطمئنان والارتياح ، سواء من حيث الاستقرار السياسي او الازدهار الاقتصادى ، مع التوفيق بين مصالح اصحاب الايدي العاملة وبين اصحاب رؤوس الاموال . واختصارا اقول بأن استقبال الوزارة فاق استقبال جميع الوزارات السابقة .

اما الدول العربية المجاورة ، فتلقت نبأ تاليف الوزارة بارتياح، ما عدا حكومة لبنان التي يرئسها رشيد كرامي ، الذي يسيطر عليه عبد الناصر . وذلك بعكس جميع الدول الاجنبية التي ابدت علنا ارتياحها واملها بان ياتي الاستقرار والازدهار على يدنا . وقد اسهم في هذا الارتياح سفراء الدول الشرقية والدول الغربية والدول الحيادية على السواء حتى ان سفير الولايات المتحدة اكد لي آمال حكومته باستقرار الامور في ربوع سورية ، واستعدادها لبذل مجهود جيد في تقديم المساعدات الاقتصادية . وقد اعلن لي عن ان القول بأن حكومته تدعم عبد الناصر لاعادة الوحدة ليس الا قولا خاطئا . واضاف قائلا بأن المساعدات المالية والتموينية التي تقدمها له ما هي الا من قبيل مساعدة دولة محتاجة تعاني ازمات اقتصادية. واجبته بأن ليس لنا ان نتداخل في كنه العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر ، وبأن ليس لنا ان نطلب اليهم الاختيار بين عبد الناصر وغيره من رؤساء الدول العربية. غير ان لنا ملاحظة لا بد من ابدائها بشأن

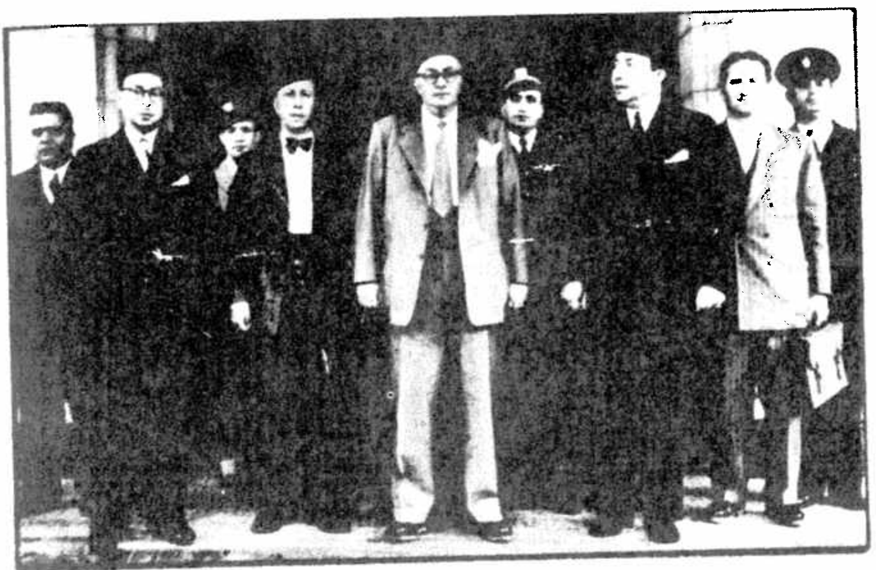


البرلمان السوري في ١٩٦٢. ناظم القدسي وخـالد العظم في الصف الامامي.



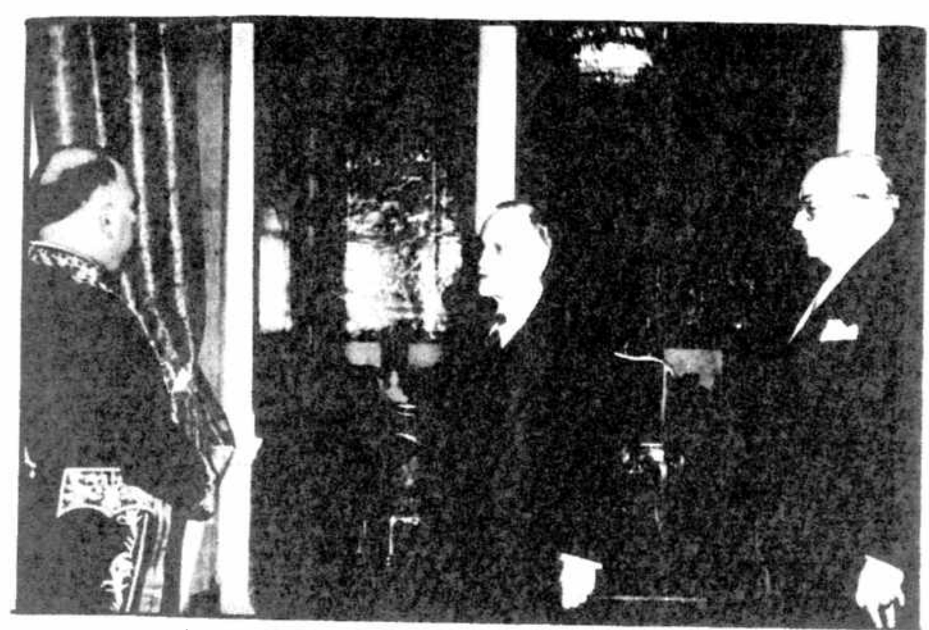
كان من عادة خالد العظم، كلما تسلم رئاسة الوزارة، ان يقوم بزيارة للمحافظات السورية، متفقدا اعمالها ومصغيا الى شكاوى اهاليها. وفي الصورة مشهد من زيارة له الى درعا.

خالد العظم (في الوسط) والى يمينه فيضي الاتاسي ومعروف الدواليبي، والى يساره العقيد توفيق نظام الدين. اخذت هذه الصورة في اواخر عهد الملك فاروق.

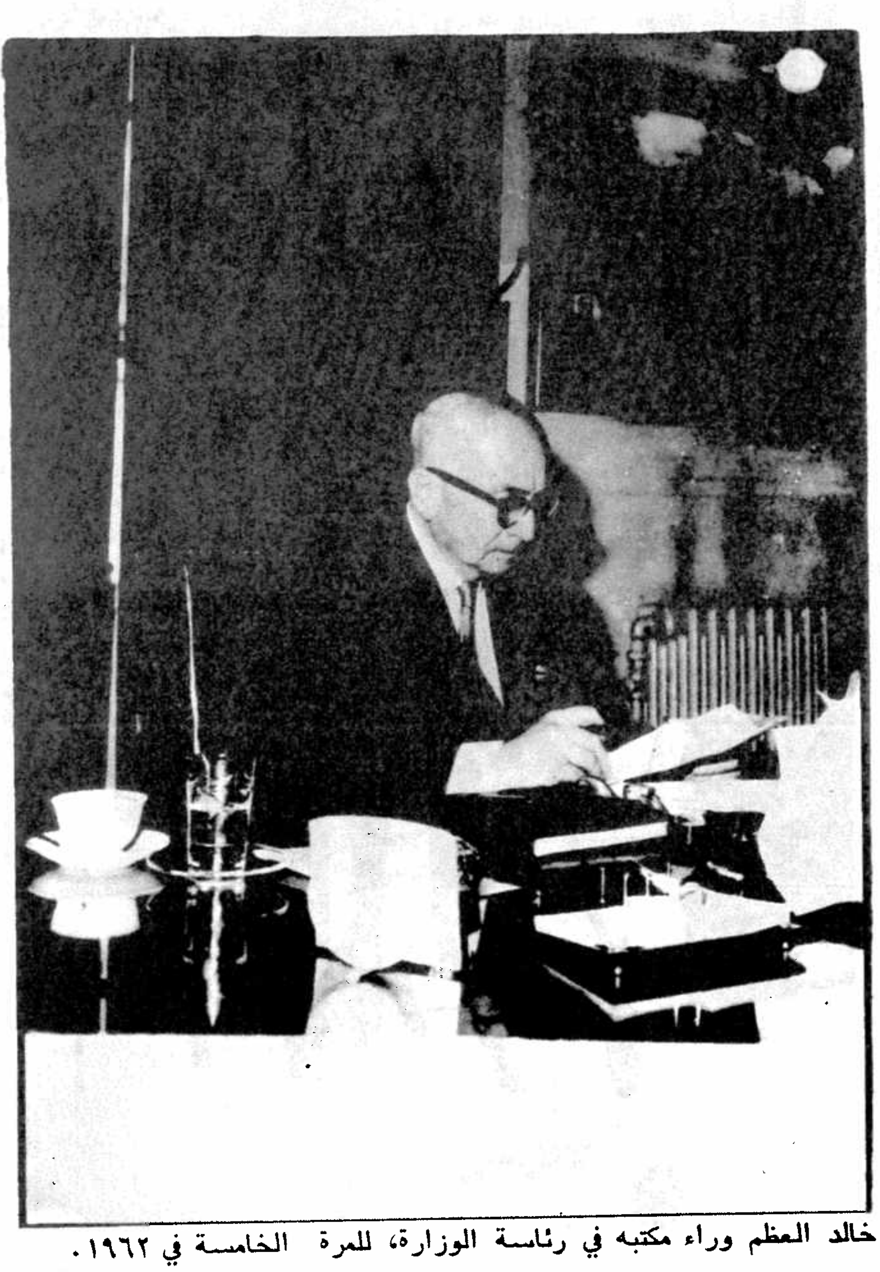




في احد اجتماعات مجلس الوزراء السوري. ويرى خالد العظم في الوسط.



الرئيس المغفور له هاشم الاتاسي يتسلم اوراق اعتماد السفراء بحضور خالد العظم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية.



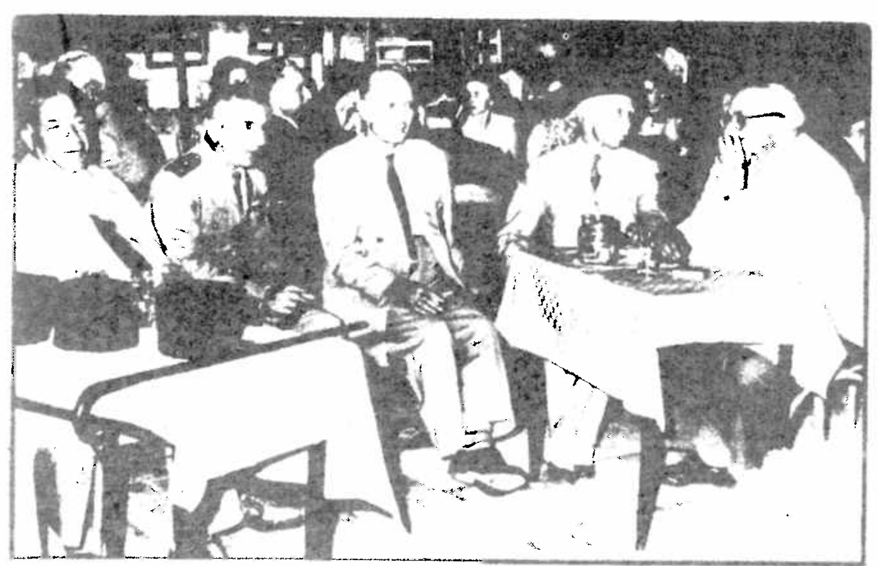
خالد العظم وراء مكتبه في رئاسة الوزارة، للمرة الخامسة في ١٩٦٢.



خالد العظم مع ناظم القدسي- رئيس الجمهورية السورية (١٩٦٢).



خالد العظم وناظم القدسي في وداع شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، في مطار المزة، قبيل الوحدة مع مصر.



في حديقة نادي الشرق ــ (من اليمين) خالد العظم، ونصوح البخاري، والدكتور سامي طيارة، والعقيد اديب الشيشكلي، وحسني البرازي.



مع المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد، في اثناء زيارتها لدمشق في ١٩٦٢.

المعونات المالية التي ذكرها ، وهي انها تسد ثغرة كبيرة في ميزان مدفوعات مصر . كما انها في الوقت نفسه تفرج عن مقادير كبيرة من المال كان عبد الناصر مضطرا الى تخصيصها لشراء الحاجات التي تسلمه اياها امريكا بدون دفع ثمنها الـذي يستعمله في الدعاية وتحضير المؤامرات لقلب انظمة الحكم في البلاد العربية . ثم اضفت الى ذلك قولي : « انكم تدعمون عبد الناصر لانكم تاملون منه الاخلاص والوفاء ، وتظنون انه يقدم على الصلح مع اسرائيل ، او على الاقل ، يقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ويسكت عن تحويل مجرى نهر الشريعة ! وفي هذا انتم واهمون ومخدوعون . فهو لا يجرؤ على ذلك ، وسيستمر في مخادعتكم وفي المكر لكم الى ان يقوى جيدا ، وعندئذ تظهر لكم حقيقته ، وهي انه اميل الى الدول الاشتراكية. اما نحن ، فلا نخدعكم بالقول المستحب عندكم ولا نعدكم بما يعدكم به . فنحن لا نقبل الصلح مع اسرائيل ، ولا تحويل نهر الشريعة ، ولا توطين الفلسطينيين ، لكننا لن نقوم بهجوم عسكري على اسرائيل . »

تطور سياسة امريكا نحو سورية

هذه هي حقيقة ما صارحت به سفير امريكا وسائر السفراء الاجانب قبل استلامي الحكم وبعده . وقد تطورت سياسة امريكا فيما بعد، فعمل الامريكيون مباشرة او بالواسطة على قلب الاوضاع في سورية ، وايدوا حزب البعث الذي كان دائما على صلة بهم ، وفرحوا بالثورة التي قامت في العراق، وارتاحوا لما جرى في سورية، واستبشروا خيرا باقامة الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اعتقادا منهم انها ستنهي قضية فلسطين على الوجه الـذي تريده اسرائيل والولايات المتحدة التي تعهد رئيسها كنيدي بايجاد الحل المناسب لها خلال ١٩٦٢ .

وقد مكر هؤلاء ، ومكر الآخرون ، والله عدو الماكرين .

اما قيادة الجيش ، فلم تبد نية طيبة تجـاه الوزارة . ولم يزرني للتهنئة لا قائد الجيش ولا ضباطه . وبقوا بعيدين عني طوال وجودي على راس الحكم .

كان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي مسيطرا على الموقف في عهد وزارة بشير العظمة . فكان يستدعي الوزراء واحدا واحدا ويملي عليهم ارادته في مختلف الشؤون . ولذلك فلم يرتح الى تغيير الحكومة ومجيء حكومة دستورية ، خصوصا برئاستي . وقد سبق ان عمل جهده ، منذ تولى رئاسة الدولة ، لاقصائي ، كما كان

شأنه دائما في العهود السابقة. وقد ذكرت ذلك في الفصول السابقة من هذه المذكرات . وزاد الآن في اسباب تخوفه مني ما لمسه من اجماع النواب على تاييدي وترشيحي لرئاسة الوزارة ، خلافا لرايه، وما شاهده من ابتعاد جميع النواب عنه ، وهم الذين كانوا في الماضي يناصرونه ضدي . فخشي ان يستمر الامر ويتطور الى اقصائه عن رئاسة الجمهورية وانتخابي رئيسا محله .

ولم يستطع القدسي كتم شعوره نحوي ، فقال لي ذات مرة بأن التفاهم والتعاون بينه وبين بشير العظمة كان احسن من تعاونه معي وبأن الانسجام بينهما كان كاملا . فأجبته باختصار : « انا لست بشير العظمة ! »

وكان يدعمه ويؤيده بكل قواه اللواء زهر الدين الذي لقيت منه طوال عهد وزارتي كل تباعد وانزواء عني . وكنت لا اشاهده الا في القصر الجمهوري ، في الجلسات التشريعية او اذا دعاه الرئيس الى الاجتماع عنده بحضوري للبحث في قضية تتعلق بالجيش او بالاتجاه العام . ولم يتنازل زهر الدين لحضور جميع الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء برئاستي في قصر الحكومة .

واول مرة اختلفت فيها مع رئيس الجمهورية في جلسة وزارية كانت عندما زعم بان من حقه الاعتراض على اي مرسوم تشريعي يقره مجلس الوزراء . فقلت له باننا عدلنا الدستور واشترطنا لاصدار المراسيم التشريعية ان تتخذ بحضوره وباكثرية ثلثي اصوات الوزراء ، فكيف يمكن التوفيق بين ما يدعيه وبين الصفة التشريعية التي يملكها مجلس الوزراء ؟ واشتدت المناقشة الى ان تراجع القدسي ، فوضعنا صيغة مقدمة المراسيم التشريعية وجعلنا نشرها بتوقيعه وتوقيعي ، على ان انشرها لوحدي اذا امتنع هو عن ذلك.

واعناد القدسي على عدم مواجهة المشاكل بصراحة . فلم اكن يوما من الايام مدركا حقيقة فكره . وكان ظاهره غير ما في باطنه . وكانت مناوراته ومحاولاته اكثر من ان تحصى . وسوف اذكر الامثلة على ذلك عند معالجتي كل موضوع على حدة .

على انني اصر علي رايي ، وهو ان في مقدمة الذين تسببوا في انهيار عهد الاستقلال ، كان رئيس الجمهورية نفسه . فهو يحمل المسؤولية الكبرى .

وكانت العلاقات تحتدم بين الوزراء المنتسبين للاخوان المسلمين ولفريق اكرم الحوراني . غير ان هذا التصارع لم يكن

صريحا ومطروحا على بساط البحث والمناقشة ، بل كان خفيا يتردد صداه في مكتبي بمقر الحكومة ، او بين جدران داري. وكان الخلاف اكثر ما يكون على اختيار الموظفين واقصاء من يجب اقصاؤه . اما في السياسة العامة ، فكان الفريقان متفقين عليها ، كالغاء حالة الطوارىء والاسراع في الاعتراف بثورة اليمن واتفاقية سد الفرات المعقودة مع المانيا الفدرالية .

اما وضع الجيش ، فكان اقرب الى مناهضة الحكم منه الى معاضدته . وقد لمست ذلك بشكل لا يترك مجالا للشك . فعندما تألفت الوزارة لم يأت احد من الضباط الى تهنئتها . وتجلى موقف القائد العام زهر الدين بعدم زيارتي شخصيا وبعدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء في دار الحكومة ، بحيث لم اره فيها سوى مرتين : الاولى عندما رافق مجيد ارسلان ورفاقه القادمين لزيارة سورية بناء على دعوته ، والثانية عندما جاء يبلغني بأن مجلس القيادة قرر الغاء القرار القاضي بوضع كل من مطيع السمان وهشام هاشم اغا تحت تصرف الحكومة ، الاول كقائد لقوى الامن والثاني كرئيس للفرقة العسكرية التابعة لرئيس الجمهورية .

ولاحظ الجميع ان قواد الجيش وجنوده لم يشتركوا في استقبال الوفد الحكومي الذي زار حلب واللاذقية وحمص ودرعا والسويداء ، باستثناء مصطفى الدواليبي ، قائد منطقة اللاذقية ، والعميد صباغ ، قائد منطقة حلب ، وذلك بصفتهما الشخصية لانهما من معارفي .

وكانت الدعاية المغرضة التي ساقها ضدي زهر الدين باوساط الجيش وخاصة بالالوية المرابطة في مناطق الحدود الفلسطينية ، من اسباب حركة ٨ آذار . اذ كان يردد امام الضباط وافراد الجيش ان رئيس الحكومة يريد تسريح الجيش والقضاء عليه ، الى آخر ما ولدته عبقريته من الاكاذيب الدنيئة . ولست ادري على الضبط مدى التوافق في الراي بينه وبين القدسي ، والى اي حد تعاونا في هذا الشان . وكان القائد العام ينحي باللائمة على الحكومة ، وخاصة مطيع السمان ، لموقفهم الضعيف تجاه الناصريين ومؤامراتهم ، في حين ان موقفه السلبي من الحكومة كان في مقدمة العوامل التي ادت الى انتهاء مهمتها .

وكانت الصحافة بمجموعها تقف الى جانب الحكومة وتبذل جهدها في دعم الكيان ومهاجمة من يريدون قلب الاوضاع واعادة

البلاد الى الحضيض . وسواء كانت مساندة الصحفيين والمخبرين الحكومة ناشئة عن العلاقات الطيبة التي كانت سائدة بيني وبينهم منذ ١٩٤٨ ، او كانت للانسجام القائم بين سياسة الحكومة وبين السياسة التي هم دعاتها، فقد كان ذلك مثار غيرة رئيس الجمهورية وعدم ارتياح القائد العام . فقد ظنا ان تكريس الصفحات العديدة في الجرائد لنشر صوري ، ولذكر اعمالي واذاعة بياناتي واقوالي، كان خطة مرسومة لاعلاء شأني بين الناس وتوطيد ركائزي وتحضير الراي العام لتسنمي رئاسة الجمهورية مكانه . ورغم تأكيدي له ، المرة تلو المرة ، ان فكرة كهذه لا تدور اطلاقا في مخيلتي ، وأن كل ما اتطلع اليه هو اشرافي على الانتخابات دون تقديم ترشيحي في اية مدينة ، وجمع المجلس الجديد وتسليمه الامانة الغالية التي سلمني اياها ، ثم الانسحاب بعد ذلك من العمل العام وترك السياسة نهائيا ، فقد كان لا يكتفي بذلك . وكنت افعل ذلك في جلسات خاصة بيني وبينه ، وحتى بحضور السيد شكري القوتلي وفي بيانات رسمية اذعتها بنفسي في التلفزيون والاذاعة ونقلتها الصحافة بدورها . الا ان الاطمئنان لم يدخل قلب القدسي ، بل ظل يتحسب ولا يبادرني الصراحة بمثلها ، ولا الاخلاص بمثله . وكنت اشعر معه بالانكماش والحذر وفقدان الثقة ، كما المس بأن اقواله وآراءه لا تنم عن رغبة في التعاون المخلص والتضافر المجدي اللذين لا بد منهما لحسن سير امور الدولة ، لا سيما في فترة غياب مجلس النواب . اذ يصعب جمعه مجددا لاختيار رئيس جديد ، فيما اذا استقلت .

القدسي وعلاقته بالسياسة الامريكية

ومما لا ريب فيه ان العلاقات بينه وبين سفير الولايات المتحدة كانت متينة للغاية . وكان البعض يفسرها بأنها ناشئة عن التفاهم بين الرئيس والحكومة الاميركية على السياسة العامة . وانا اميل الى الاخذ بصحة ذلك ، لولا كان في يدي مستمسكا جديا يحسم هذا الامر . غير ان بعض المواقف كانت تدعم نظرية سوء الظن به ، كموقفه من سد الفرات ومعارضة الاتفاق مع الروس حتى لو لم يحصل هذا الاتفاق مع الالمان . اضف الى ذلك موقفه من قنصل الولايات المتحدة الذي بدا ميله الى الناصرية بتوزيعه النشرات المصرية وصور عبد الناصر ، يوم عصيان القطعات العسكرية بحلب في حوادث ٢٨ آذار . وقد ايدت المحكمة العسكرية هذه الشائعة، فطلب وزير خارجيتنا من السفير سحب القنصل . وسألني السفير

رايي ، فقلت له : « انا لا اطلب من حكومته سحب القنصل ، اما بعد صدور حكم المحكمة بادانته ، اصبح بقاؤه في حلب ، في وسط متباعد عنه ، غير هيّن عليه . فتبديله من جانب حكومته يكسبها عطف جميع الاوساط الحلبية التي اخذت تقاطع القنصل . » وكررت قولي باني لا اطلب سحبه ، ولحكومته ان تتصرف كما تراه في صالحها . ثم جاءني السفير واعلمني بأن حكومته ابلغته بأن سحب القنصل يكون له ردة غير مستحبة في امريكا . فلم يسعني عندئذ الا ان اجيبه بانهم لا يفهمون عقلية الشرق ، وبانهم سوف يبقون هكذا .

وبعد تأليف الحكومة زارني عدد كبير من النواب طالبين عدم اللجوء الى حل المجلس ، فاجبتهم باني صارحتكم قبل منحي الثقة بأن هذا المجلس لن يكتب له اكمال مدته الدستورية . وهذا الامر مبتوت ولا بد من الاقدام عليه . وقد اصدرت الحكومة مرسوما بحل المجلس بتاريخ (؟) ١٩٦٢ وبذلك انتهت دورة تشريعية كانت اقل الدورات عمرا . وقد حلت مرتين ، مرة بصورة غير دستورية ، ومرة بشكل دستوري . ثم انها قضت نحو ثلاثة اشهر ونيف في دراسة الدستور الجديد ولم تنجز منه شيئا . لكنها في جلسة واحدة منحت الثقة برئيس حكومة تتمتع بسلطة التشريع لمدة سنة كاملة . وبذلك قام الدليل على ان المجالس النيابية قادرة على الانجاز السريع عندما يسود التفاهم بين النواب وتبتعد الاغراض والحزبيات الضيقة عن مسرح العمل ، خلافا للفكرة السائدة بأن الاسلوب البارلماني يشبه آلة بطيئة السير قليلة الانتاج . ومهما قيل في المجلس المحلول وتصرفاته ، فانه كان يمثل الراي العام تمثيلا اقرب ما يمكن الى الحقيقة . واعتقد ان الروح الحزبية المتزمتة ، والمؤامرات التي حاكتها الناصرية لاعادة الوحدة ، هي التي قضت على هذا المجلس وابعدته عن ممارسة حقوقه وصلاحياته .

ورغم كل ما قيل عن تدخل الجيش في الانتخابات ، وخصوصا في الاقضية ، فان هذا المجلس عكس الاتجاهات السياسية ، باستثناء حزب البعث الذي كان مرشحه الوحيد صلاح البيطار . وكان محكوما عليه بالفشل ، لان مدينة دمشق لا تستلطف الوجوه البعثية . وقد سبق لها ان اسقطت ميشيل عفلق في ١٩٤٩ ، رغم وجوده في الوزارة التي اشرفت على الانتخابات . اما الناصريون ، مثل راتب الحسامي واحمد اسماعيل وحسومه وغيرهم ، فقد

نجحوا في الانتخابات واحتلوا مقاعدهم النيابية . والحـــزب الوحيد الذي لم يكن ممثلا في المجلس هو الحزب الشيوعي .

زياراتي للوزارات للاطلاع على شؤونها

في الايام الاولى من وزارتي ، احببت دراسة اوضاع كل وزارة وما تقوم به او ما تفكر في القيــــام به من مشاريع ، والبحث مع اركانها وتبادل الراي معهم . فبدأت بزيارة وزارة الماليـة واطلعت على حالة الخزينة وامكانياتها لسداد نفقــــات الميزانيــة العادية والميزانية الانمائية . فوجدت ان تقدير الموارد ، كما جاء في الميزانية التي وضعتها وزارة بشير العظمة ، كان مبالغا فيه ، وان الوزارة لا تستطيع مجابهة المطالب المالية التي تقدمها الوزارات . فاتفقت مع الكلاس على ان يرافقني في طوافي على الوزارات لتخفيض مـــا يمكن تخفيضه من النفقات غير الضرورية والتي يمكن تأجيلها الى ما بعد . وتمكنت بفضل الاجتماعات التي عقدتها مـــع الوزراء ، كل على حدة ، من الاطلاع على اوضاع الدوائـــر ومشاريعها العادية والانمائية ، وما تحقق منها وانتهى امره ، او ما لا يزال قيد التنفيذ ، او ما لم يباشر به بعد . وتبادلنا وجهات النظر في هذه المشاريع ، من حيث تقديم الاهم على المهم ، لاعطائه الاولوية وتدارك ما يستلزمه من الاموال . وكنا نستهدف الاسراع بتنفيـــذ وباكمال المشاريع المائية ، سواء للشرب او ري الاراضي ، وبتوفير المعالجة الطبية ، وبفتح الطرق وتعبيدها . وقررنا دعم هـــذه المشاريع وتخصيص المال اللازم لها وعدم اقتطاع شيء ما من التوفيرات التي قضت بها احكام قانون الميزانية ، اي بمعدل ٤ ٪ .

واطلعت على ما تقوم به وزارة الصناعة من مشاريع ، اهمها فتح آبار البترول ، ومنجم الملح ، ومصانع السماد ، وغيرها .

ووضعت مع وزير الاصلاح الزراعي برنامج عمل وزارته على اساس الاستمرار في توزيــــع الاراضي المستولى عليهـــا وافهام الفلاحين بان حقوقهم بمنجى عن كل تعد او تغيير ، كما اتفقت معه على ان يباشر فورا بتاليف لجان تخمين الاراضي المستولى عليها ، وان يدفع لاصحابها سلفة بمعدل ٥ ليرات عن الهكتار في الاراضي البعلية و ١٥ ليرة عن الهكتار في الاراضي المروية .

وفي زيارتي لوزارة الاعلام قررنا اقامة محطتـــين جديدتين للاذاعة ، الواحدة بدمشـــق ، والثانية بطرطوس ، بقـــوة ٦٠٠ كيلووات لكل منهما ، واقامة محطتين جديدتين تعملان على الموجات القصيرة ، على ان بوضع تحت تصرف تلك الوزارة مبلغ ١٥ مليون

ليرة كاعتمادات اضافية .

واطلعتني وزارة الاشغال العامة على ما وصلت اليه المشاريع الكبرى من انجاز . وذكرت لي ان الاعمال الفنية في مرفأ طرطوس تتقدم بخطى اسرع مما كان منتظرا ، وان المشاريع الاخرى تسير وفقا للبرنامج . واطلعت في وزارة المواصلات على برنامجها العام واتفقت مع الوزير على توقيف اعمال مد السكة الحديدية بين حلب واللاذقية مؤقتا والاسراع في انجاز القسم الواقع بين القامشلي والحسجة وحلب والمباشرة بدراسة وتنفيذ مشروع جديد يربط تلكلخ بمرفأ طرطوس . وكانت اسباب هذا التبديل هو ان القسم الواقع بين حلب واللاذقية يتطلب ثلاث سنين ، فاذا بدانا بعد ذلك بمد السكة بين حلب والقامشلي وانتظرنا مدة سنتين اخريين ، فلا نكون وصلنا مواقع انتاجنا الزراعي بميناء سوري على خط حديدي في ارض سورية الا بعد مرور خمس سنوات . في حين اننا ، اذا بدانا بخط القامشلي — حلب وربطنا حمص بخط مباشر بطرطوس، نكون حصلنا على ربط المزارع بالساحل خلال سنتين او سنتين ونصف السنة، على ان يستكمل الجزء بين حلب واللاذقية فيما بعد.

وقد عرضنا فيما بعد هذه الفكرة على مجلس الوزراء ، فوافق عليها . وسافر الوزير صبحي كحالة الى موسكو للتفاهم مع الاتحاد السوفييتي على هذه التعديلات . وعاد السيد الكحالة الى دمشق بعد ٨ آذار ، فلم اطلع على نتيجة مساعيه .

وكانت زيارتي للسيد عزت طرابلسي وزير الاقتصاد فرصة تبادلنا فيها ، بحضور الكلاس ، وجهات النظر في كيفية توجيه الاقتصاد السوري. واتفقنا على ان تنشيط الجهد الفردي في القطاع الخاص امر ضروري ولا يخالف الاتجاه العام . ولذلك راينا عدم اللجوء الى تأميم اي مصنع قائم ، او اي مصنع يعطى الترخيص بتاسيسه ، شرط ان يدخل الى قلوب اصحاب الفعاليات الاقتصادية الاطمئنان ويحملهم على استجلاب اموالهم من الخارج وتكريسها لزيادة الانتاج المحلي . واتفقنا ايضا على منح راتب شهر اضافي لجميع الموظفين والعمال في المصانع التي لم يشملها القانون القاضي بتخصيص ربع ارباحها ، على ان يتناول هذا التدبير الشركات التضامنية والمصانع الخاصة والمؤسسات الحكومية ، كادارة التبغ والسكك الحديدية وما يماثلها . واصدرنا في اواخر عهد الوزارة التشريع القاضي بدفع الراتب الاضافي لهؤلاء الموظفين والمستخدمين

والعمال ، فلاقى هذا التدبير ارتياحهم ورفع عنهم الحيف والجور.

وشرح لنا وزير الاقتصاد الحالة المالية العامة في البلاد ، مؤكدا انها على نحو لم تعهده منذ سنين عديدة . فمحصول القطن — وتقديره لهذا العام مائة وخمسون الف طن — ومحصول القمح والشعير المقدر بمليون طن ، زاد في الدخل القومي زيادة عظيمة جعلت الاموال تتداول بكثرة وتتدفق على الاسواق بشكل يرتاح اليه كل الارتياح .

والحق يقال ان الوزيرين الكلاس والطرابلسي بلغا الذروة من حيث تفهم الاوضاع الاقتصادية والمالية وما تحتاج اليه البلاد من مشاريع مفيدة ، بحيث كنت اطمئن اليهما كل الاطمئنان في المركزين الحساسين اللذين عهدا اليهما : وزارة المالية ووزارة الاقتصاد . وكانت آراؤهما على شيء كثير من الانسجام . فلا اشتراكية الاول، ولا ارتباط الثاني باصحاب الاموال وعمله في محيطهم ، استطاعا ان يجعلا الشقة بعيدة بينهما ، لا سيما ان اشتراكية الاشتراكيين ، على ما بدا لي ، كانت اشتراكية فلاحية اكثر منها اشتراكية مالية وصناعية . ولا ينكر بأن نعومة اسلوب كل من الوزيرين ساعدت على عدم افساد الجو بينهما ومهدت سبيل التعاون والتفاهم بينهما.

ووقفت ذات مرة امام معارضة الطرابلسي وحياد الكلاس ، وذلك حينما اقترح وزير الاقتصاد في مجلس الوزراء الموافقة على زيادة القرض الذي كانت استلفته حكومة بشير العظمة ، وقدره ٤٠ مليون دولار ، لتسد به عجز التوازن في المدفوعات . وكانت الاتفاقية المعقودة مع البنك تقضي بأن تخفض الحكومة سعر الليرة السورية بالنسبة الى الدولار بمعدل ٦ ٪ ، وبان لا يتجاوز المصرف المركزي سقف التسليف للدولة والمصارف الاهلية ، وغير ذلك من الشروط . فحينما اقترح الطرابلسي زيادة القرض اعترضت وقلت باني اعتقد ان الاتفاقية في مجموعها مضرة بمصلحة سورية ، من حيث تحديد مقادير السلف التي يعطيها المصرف المركزي للمصارف من اجل توظيفها في التجارة . ذلك لان هذا العمل يؤدي الى تضاؤل نشاطنا الاقتصادي ويحول في نفس الوقت دون استطاعة الحكومة تسليف بعض المشاريع الانمائية التي تقوم بها الدولة . واضفت الى ذلك قولي باني افضل الغاء هذا الاتفاق واعادة حريتنا المالية ، لا سيما ان الموسم الزراعي جيد هذا العام . فاجاب الطرابلسي : « وكيف نسدد ما استعملناه من هذا الاعتماد ؟ » فسالته عن مقادير

ما سحب منه والى اي جهة اعطي . فقال ان المصرف المركزي سدد نحو ٧ ملايين دولار ، وهو القرض الذي يحق لكل دولة ان تستلفه من بنك التسليف الدولي . فعجبت من ذلك وقلت : « لماذا تسدد هذه السلفة غير المقيدة بأي شرط من اعتماد ذي شروط ثقيلة ؟ » ثم وضعت اللوم على من عقد هـــذه الاتفاقية واصررت على عدم استعمال اي مبلغ منها والسعي لوفاء الجزء المسحوب منها .

وجرت مناقشة بيني وبين الطرابلسي كانت عنيفة في العمق، لكنها محاطة برغبة كل منا في الحفاظ علـــى صداقة الآخر . اما الكلاس ، مع اني واثق بان رايه يتوافق مع رايي ، فآثر السكوت خشية ان يحقد عليه الطرابلسي ، فلا يهون عليه استلاف المبالغ اللازمة لتسديد نفقات الميزانية العادية من المصرف المركزي التابع لوزارة الاقتصاد .

ولا ريب في ان الحكومة الامريكية هي التي حملت البنك الدولي على فرض شروطه القاسية ، وذلك تمشيا مـــع سياستها بفرض الرقابة المالية والقيود الشديدة على الدول الصغـــيرة لتبقى هذه دائما في حال العسر ، وبذلـــك تخضع لتوجيهات الولايات المتحدة السياسية او الاقتصادية .

حاكم المصرف المركزي يرى بمنظار امريكا

وكان حاكم المصرف المركزي ، حسن الصواف ، يرى الامور كلها بمنظار امريكا ، فمعقد الاتفاقية المذكورة . واذا كان ثمة عذر عند عقدها ، فهو العسر في مخزون النقد الاجنبي الناتج عـــن سوء المواسم في عهد الوحدة وعن السياسة التي اتبعها المصريون لافقار سورية وجعلها تحت رحمة القاهرة . اما الصواف فليس له اي عذر في ان ياخذ من هذا الاعتماد المشروط اي جزء لتسديد الملايين السبعة من الدولارات المدينة بها سورية للبنك الدولي بقرض غير مشروط . وهذا ما جعلني اعتقد ان حسني الصواف ، حاكم البنك المركزي ، يتصرف في هذه الشؤون تصرف السائر ضمن المخططات الاجنبية التي تستهدف احاطة سورية بشباك اقتصادية لا تستطيع الافلات منها والوصول الى ساحة حرة تعمل فيها لمصلحتها الذاتية دون اي نفوذ او اشراف مالي اجنبي . ومن هذا يتضح ان الاختلاف كان كبيرا بيني وبين وزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي . ذلك لانهما كانا يصران على عدم افساح المجال امام التجارة السورية ، مستعملين بذلك سلاح السقوف المنخفضة في التسليف وعدم تحميل الخزينة السورية المال اللازم مؤقتا لتسديد نفقات الموازنة ، بينما

تنضج المحاصيل فتملأ خزائن الدولة بالضرائب والرسوم . والانكى من ذلك وذياك انهما كانا يرفضان ان يفتح لاية مؤسسة رسمية الاعتماد المالي لتتمكن من القيام بأحد مشاريعها العامة . واذكر على سبيل المثال ان المصرف المركزي كان يرفض ان يقرض امانة العاصمة في دمشق ورئاسة البلدية في حلب ما هي بحاجة اليه لانشاء بعض المرافق العامة ، كمشروع المسلخ . فتضطر هذه وتلك الى التعاقد مع احدى الدول الاجنبية . وثمة مثال آخر تتجلى فيه اتجاهات الصواف ، وهو ان امانة العاصمة بدمشق كانت اشادت دورا للسكن في ضاحية المزة ، فعندما فصلت مؤسسة الاسكان عن امانة العاصمة واصبحت مصلحة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة البلديات ، طالبت امانة العاصمة بالمبالغ التي كانت استلفتها لهذه المشاريع وهي ١٢ مليون ليرة سورية . غير ان الدور المنشاة لم تكن قد بيعت بعد ، فعجزت مصلحة الاسكان عن تسديد هذه المبالغ . وعندها تدخلت في الامر وطلبت من المصرف المركزي ان يقرض هذا المال لمؤسسة الاسكان حتى تفي دينها، فرفض المصرف. وهكذا تعطل على امانة العاصمة مبلغ كبير من المال وتأخرت مشاريعها بسبب تعنت حاكم المصرف المركزي وتمسكه بسياسته في عدم فتح الاعتمادات لمؤسسات الدولة . ولو انها كانت مضمونة بذاتها من حيث انها تعطي موارد تغطي هذه الاعتمادات . ولم تثمر محاولاتي لاقناعه بأن كثيرا من مشاريعنا الحيوية التي تؤمن خدمات اجتماعية عظيمة سوف تتجمد اذا لم يقدم على مدها بالاموال اللازمة للقيام بها او انجازها .

سفير امريكا يطلب الاجتماع بي

في الاسبوع الاول من تسلمي الحكم طلب سفير الولايات المتحدة الاجتماع بي ، فاستقبلته في دارتي بدمر . فاطلعني على تعليمات وردت اليه ، وهي ان جونستون ، رئيس لجنة التوفيق ، وهو امريكي ، وضع تقريرا بشأن قضية التعويض على اللاجئين الفلسطينيين ، وانه لم يقدمه بعد الى لجنة التوفيق التي ستدرسه ثم ترفعه الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك مع العلم بأن الولايات المتحدة اطلعت على هذا التقرير ووافقت عليه . وهو يتضمن هذه الاقتراحات :

اولا : دعوة اللاجئين العرب القاطنين في سائر البلاد العربية الى الحضور الى مدينة القدس حيث تتخذ لجنة التوفيق مركزا لها.

ثانيا : تطلب اللجنة من كل لاجىء ان يقدم لها بيانا باختياره

احد الاسلوبين المقترحين وهما : (١) اختيار الاستمرار في البقاء خارج فلسطين على ان يعطى له تعويض سخي . و (٢) اختيار الرجوع الى فلسطين ، لكن بدون ان يضمن له اي تعويض وبدون ان يكفل احد اود معيشته او استلامه الاملاك والاراضي التي كان يملكها قبل نزوحه .

وطلب مني السفير ان ابدي له رايي في هذا الحل . وزعم بان هذا ينهي المشاكل في الشرق الاوسط . فاجبته بأن اقتراحا بهذه الخطورة لا يمكن تنفيذه وابداء الراي الفصل فيه ، قبل ان تدرسه الحكومة ، ثم تبحثه مع سائر الدول العربية . اما رايي الفوري، فهو ان هذا الحل ليس عادلا ولا منصفا .

وقلت له ان جونستون ، اذا كان يريد ان يترك للاجئين حرية البقاء خارج بلدهم او العودة اليه ، يجب ان يكون كل من الاختيارين في هذا الحل متساويين من حيث مصلحة اللاجىء ومتعادلين في الفوائد والمخاسر . اما تخييرهم بين النزوح الى خارج بلدهم مع قبض التعويض وبين عودتهم بدون اي ضمان لسلامتهم ووعد باستعادتهم املاكهم ، فهو امر ينم عن نية مبيتة في ابعادهم نهائيا عن وطنهم وحل قضية فلسطين بمعزل عن مطالبة سكانها الاصليين بها . واضفت الى ذلك قولي بأني كنت اتمنى الا تبدي الحكومة الامريكية رايها في تأييد هذا الحل قبل ان تتصل ، على الاقل ، بالدول العربية وتستطلع رأيها . واكدت له ان دعم اسرائيل من قبل الولايات المتحدة هو موضع الخلاف الوحيد بين العرب والامريكيين، ولولاه لما كان ثمة ما يحول دون وجود احسن صلات الصداقة والود بين الامتين . ورجوت الى السفير ان يبلغ رئيسه بأني ارى الا يصر على قبول مشروع التعويض بشكله الحالي ، وان تكون سياسته اقرب الى التدخل بين اليهود والعرب على اساس التزام خطة الحياد المطلق ، فلا يؤيد من نظريات الفريق الواحد وطلباته سوى ما يراه مع الحق والانصاف والعدل . وانهيت كلمتي بتاكيد نيتي في التزام خطة الحياد المطلق بين الفريقين العالميين ، واظهار خوفي من ان تصاب سياستي بضربة قاسية اذا جابهت وزارتي في مطلع اعمالها هذا الموقف العدائي الذي يبدو ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتخذه من العرب . ووعدني السفير بنقل حديثي الى الرئيس الاميركي ، مع التوصية بالنظر في الامر بعين العناية والاهتمام .

وعندما اجتمعت الهياة العامة للامم المتحدة ، بعثنا نائب

رئيس الوزارة السيد بشير العظمة رئيسا للوفد السوري الذي ضم سفيرنا بواشنطن الاستاذ عمر ابو ريشة ، وصلاح الدين الطرزي مندوبنا الدائم في نيويورك . وتبين من التقارير التي ارسلها السيد العظمة ان مندوب مصر رفض ان يجتمع الى المندوبين العرب لبحث قضية فلسطين واتخاذ خطة موحدة في اجتماع الهيأة العامة وذلك بحجة انسحاب مصر من الجامعة العربية على اثر مؤتمر شتورا .

وعرضت الموضوع علـــى مجلس الوزراء ، فتقرر ارسال التعليمات المشددة الـــى وفدنا بان يعلن رفض سورية مشروع جونسون رفضا حاسما ، وبان يسعى بكل قدرته لحمل سائر الدول العربية والاجنبية على رفضه .

سورية تتزعم رفض مشروع جونستون فتثير نقمة امريكا

ثم جاءنا من العظم تقارير مفصلة اكدها لي شفاها كل من ابي ريشة والطرزي بأن موقف سوريـــــة الحازم هو الذي حمل الدول العربية على اعلان رايها في الرفض . اذ لولا ذلك ، لكان حصل تباين وتقاعس او تهرب من بعض الوفود العربية بحيث يتـــاح للخصم الصهيوني كسب المعركـــــة . وعندما بدا للحكومة الاميركية حبوط خطتها في الحصول علـــى موافقـــة الدول العربية ، بدات اتجاهها وعملت على حمل الدول على عدم تاييد المشروع . غير ان الاوساط الرسمية الاميركية لم تكتم امتعاضها من موقف سورية الذي اعتبرته سببا في فشل المشروع وحائلا دون تنفيذ المؤامرة المبيتة مع مصر . ولربما كـــان موقف حكومتي من مشروع جونستون هو الذي حول اتجاه سياسة كنيدي من معارضة انفصال سورية عن مصر الـــى عدم معارضة هذا الانفصال ، املا في ان تاتـــي الى الحكم بدمشق وزارة تتساهل في قضية فلسطين ولا تجبر الولايات المتحدة علـــى العودة الى دعم عبد الناصر لاعادة الوحدة بين مصر وسورية ، على اساس ان ذلك يسكت صوت سورية ويجعلها تابعة الزعيم الذي تعتمد عليه امريكا في انهاء قضية اسرائيل .. وهكذا دفعت سورية ثمن معارضتها لمشروع امريكي ـــ صهيوني ، وهو تعريض استقلالها وسيادتها واستقرار الامور فيها الى الانهيار والاندثار .

ومن مساوىء الصدف ان الخلاف بيننـــا وبين امريكا جاء في وقت تضاءل فيه نفوذ الاتحـــاد السوفييتي في السياسة العالمية ، بعد الموقـــــف الحازم الذي وقفه الرئيس كنيدي من قضية جزيرة كوبا ، حين حاصرها باساطيله وطياراته ومنع البواخر السوفييتية من الوصول اليها ، بحيث اجبر خروشوف على استعادة الصواريخ

التي كان ارسلها الى كاسترو ليدافع عن بلده او ليهدد الولايات المتحدة بها . وهكذا ، فلم يعد العالم يخشى الاتحاد السوفييتي ، اذ ساد الرأي القائل بان روسيا لا تثير حربا عالمية اذا لم يتهدد الخطر بلادها بالذات . وبذلك اختل التوازن بين القوتين العالميتين ، فاصبح الاميركي حرا في تسيير امور الدنيا ، دون الاكتراث لما يمكن ان يؤدي اليه تصادم المصالح العالمية .

وكنا قد صفقنا لخروشوف وارسلنا له برقية تهنئة حينما اعلن سحب صواريخه من كوبا ، باعتبار ان هذا الموقف انقذ العالم من خطر حرب عالمية اخرى . لكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان خروشوف ، بسياسته السلمية غير المحددة ، سهل للولايات المتحدة تنفيذ بعض مخططاتها وازال من نفوس ساستها الخوف الذي كان مستوليا عليهم من ان يقدم الاتحاد السوفييتي الى اعلان الحرب العامة ، واصبحوا يعتقدون انهم مهما عملوا سوف لا يواجهون ردة فعل عنيفة عند الروس ، توصل الامور الى اشتباك مسلح .

ولئن ادعى الروس ان سحب قذائفهم من كوبا انما كان لقاء تعهد امريكا باحترام استقلال كوبا ، ونتيجة للاعتقاد ان من الافضل ان يصل المرء الى بغيته سلما من ان يصل اليها بحرب طاحنة ، فامر يجعل من الصعب على الروس ان يحتفظوا بصداقة كثير من الشعوب والاحزاب . وانه من غير اليسير على المرء ان يستطلع سياسة الروس الخفية . غير ان المظاهر لا تدل على انهم يخلصون لاصدقائهم او انهم يلتزمون جانبهم باستمرار . فعندما وقع النزاع بين الصين والهند لم يبد من خروشوف اي تأييد لصديقه شو ان لاي ، بل على العكس استمر على تزويد الهند بالاسلحة والطائرات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تسارع الى مساعدة الهند والى مدها بالاسلحة والذخائر . وفضلا عن ذلك ، فلم تنل الاحزاب الشيوعية من الاتحاد السوفييتي اية مساعدة او اي دعم عندما راح عبد الناصر ينكل بها . حتى ان الانقلابين اللذين وقعا في العراق وسورية في ٨ شباط و ٨ آذار ١٩٦٣ واللذين سحقا الشيوعيين وقتلا وسحلا منهم عشرات الالوف ، لم يقابلا من الاتحاد السوفييتي الا بالاسراع الى الاعتراف بهما واقامة العلاقات العادية معهما . ولا اعلم كم شعر الشيوعيون بالالم والغصة حين لمسوا من مركزهم وعاصمتهم موسكو عدم المبالاة بالمصائب التي حلت ولا تزال تحل بهم . فهل تبقى الاحزاب

الشيوعية في الشرق الاوسط وفية مخلصة وتابعة دوما لتوجيهات المركز الرئيسي في موسكو ام انها ستحل الروابط مدفوعة بخيبة الامل ؟ هذا سؤال لا يتيسر الجواب عليه . على انه ، في جميع الحالات ، لا بد ان يترك في نفوس الشيوعيين آثارا عميقة سواء اظهروها ام اخفوها .

والسؤال الذي يسبق، بدون اي شك، اي سؤال هو ما يتناول الزعيم الاوحد للاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العالمي. وانني اجزم بأن الامور ما كانت لتتطور على الشكل الظاهر لو كان ستالين حيا يدير بيده الحديدية مقبض السياسة الروسية العالمية ، ولو ادى صموده الى حرب عامة .

والعجيب في خروشوف انه مرن كالعجين ويابس كالحديد . فيوما تراه يتراجع بما يشبه الاندحار (حادثة كوبا) ويوما تراه يضع حذاءه على طاولته في جمعية الامم المتحدة يهدد بها من يتجرأ على مهاجمة بلده . ولقد اجتمعت اليه عدة مرات في موسكو وتحادثنا بصراحة ، فكاد يؤكد وهو يضرب المائدة بكلتا يديه ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح للاستعمار بأن يصيب استقلال سورية بسوء . وعندما ذاب هذا الاستقلال مرتين ، الاولى في ١٩٥٨ والثانية في ١٩٦٣ لم يحرك ساكنا ، بل اعترف بالوحدة الاولى وبالثورة المؤدية الى الوحدة الثانية ... وبراءة الاطفال في عينيه !

زيارة المحافظات

لم اكتف بزيارة الوزارات للاطلاع على شؤون الدولة وما لدى كل وزارة من المشاريع ، وللبحث مع كل وزير ما افكر فيه من البرامج العامة وما هو داخل ضمن اختصاصه ، بل عزمت على زيارة جميع المحافظات للاستماع الى شكاوى الناس وطلباتها التي لا تصل الينا في العاصمة ، فتثير في النفوس التذمر من العاصمة ، سواء كان ذلك عائدا الى الاهمال في الدوائر المركزية ، او سوء ادارة موظفيها واعوجاج خططهم .

ودعوت بعض الوزراء لمرافقتي الى حلب ، منتهزا فرصة اجتماع مؤتمر ارباب الفعاليات الاقتصادية الذي دعت اليه الغرف التجارية والصناعية والزراعية في جميع المدن . وبارحت دمشق صباح الخميس في ٨/ ١١/ ١٩٦٢ ، مستصحبا وزراء العدلية والاقتصاد والاصلاح الزراعي والاشغال والمواصلات والصناعة وبعض كبار الموظفين من رؤساء الدوائر وفريقا من الصحفيين ومخبري الصحف وموظفي الاذاعة والتلفزيون .

وعندما وصلنا الى حمص استقبلنا المحافظ السيد رام حمداني ورؤساء الدوائر ، ثم توجهنا الى دار الحكومة حيث كان المواطنون يملأون غرف السرايا والحديقة المحيطة بها . فاستمعنا الى كل شكوى وعالجناها مع المحافظ وانهينا ما امكن انهاؤه من المعاملات المتأخرة ، ثم اجتمعنا الى المحافظ ومديري دوائره وبحثنا معهم الشؤون العامة وانجزنا الكثير منها .

ثم تابعنا رحلتنا الى حماه ، حيث تناولنا طعام الغداء على مائدة ابن عمي رياض العظم ، بحضور المحافظ وبعض كبار الموظفين . وكان الحديث قصيرا لاننا كنا عازمين على تخصيص زيارة خاصة لمدينة حماه .

وحين وصلنا الى حلب قرب الغروب ، ذهبت توا الى دار السيد نهاد ابراهيم باشا . وبعد ان استرحت قليلا وضعت قائمة بالمواضيع التي عزمت على ان اعالجها في الخطاب المنوي القاؤه في الحفلة الكبرى التي ستقيمها الغرف في دار الكتب . ثم توجهنا بموكبنا الى هناك . وما ان وصلنا الى امام محل الاجتماع ودخلنا الباب حتى انطفأت جميع المصابيح الكهربائية في الداخل وفي الشارع . وانتظرنا في احد الابهاء الى ان يعود النور لكي ندخل القاعة الكبرى التي كانت غاصة بالمدعوين . وبدا لي ان ثمة مسعى من قبل الناصريين لاطفاء الانوار وعرقلة الاجتماع .

وابتدأت الحفلة بخطاب القاه المرحوم سعيد الزعيم ، رئيس المؤتمر ورئيس الغرفة التجارية الحلبية . ثم ارتقيت منصة الخطابة والقيت خطابا غير مكتوب تناولت فيه الشؤون السياسية الخارجية والداخلية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وحرصت فيه على ان يدخل في نفوس الجميع الطمأنينة والارتياح ، فنوهت بالاستقرار السياسي واخذت في تعداد البرامج الانشائية التي تتولى الحكومة انجازها ضمن اطار من العدالة الاجتماعية التي لا تعرقل الجهود الفردية ، لكنها لا تسمح لها بالاحتكار والاستثمار غير الجائز .

واثرت في مطلع كلامي حماسة الحلبيين ، حين قلت اني انقل الى حلب هنانو والجابري والدواليبي والكيالي تحيات دمشق ، دمشق القوتلي ومردم والخوري والحفار . فدوت القاعة بتصفيق شديد وطويل وسادت على الوجوه علائم الارتياح والسرور .

ولا انكر ان للخطب الارتجالية اثرا عميقا في نفوس المستمعين يفوق اثر الخطب المكتوبة . غير ان الخطيب معرض في بعض

الاحيان لهفوات يستطيع تجنبها لو كتب كلمته واعاد النظر فيها قبل القائها . لكنه حينما يرتجل ، يندفع في الكلام ، وقد ينسى ما يجب قوله او يتفوه بما يجدر تجنبه . وهكذا حصل معي هذه المرة ، اذ نسيت ان اذكر اسمي ناظم القدسي ورشدي كيخيا مع اسماء الجابري وغيره . وانتبهت الى هذه الهفوة بعد ان فات وقت استدراكها . وشعرت بان القدسي والكيخيا لن يغفرا لي نسياني ، بل سيحملانه على محمل التعمد . ومن يعرف حقدهما يقدر النتائج . وسعيت بعد الانتهاء من الحفلة ان اصحح في الصحف وان اضيف هذين الاسمين ، لكنني علمت بان الخطاب اذيع فورا بالجو ولم يعد معقولا ان اغيره في النص المنشور في الصحف بعدما سمعه كل الناس . فاسفت فعلا لهذه الهفوة ووعدت نفسي بان اكون اكثر انتباها وان اعوض عن ما فات ، في خطاب آخر .

وفي اليوم التالي حضرت مع الوزراء الى قاعة المحافظة وبدات مع المحافظ السيد رفعت زريق باستقبال الزائرين والاستماع الى آرائهم ومطالبهم . ولمست بشكل لا يدع مجالا للشك ان في نفوس اخواننا الحلبيين عقدة بقيت على مرور الزمن ، وهي غيرتهم وحسدهم من دمشق . فهم يشعرون بغصة من ان دمشق هي العاصمة ، ولذلك تراهم على مختلف احزابهم وفئاتهم يطلبون مساواة دمشق بحلب في كل شيء حتى في الامور التي ليس فيها الا مظهر لا ينطبق على حاجة محلية او امكانية عملية . ومثال ذلك تمسكهم بتوسيع مطار حلب وجعله دوليا ، مع ان ليس ثمة اية شركة طيران تطالب بهذا المطار ، ناهيك بان عدد المسافرين المتوقع استخدامهم الجو قليل جدا لا يضمن للشركات تسديد النفقات . ومثال آخر هو طلبهم انشاء فندق عالمي ، مع ان غرف الفنادق الحالية خالية الا من مسافرين قلائل .

واحتفلت بنا الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، فاقامت لنا سلسلة من المآدب جمعت فيها الشخصيات المعروفة وكبار الموظفين . وكانت الجماهير تصفق على جانبي الطرق كلما شاهدت سيارتي دون ان يكون ثمة ترتيب تتولاه الدوائر الرسمية لحمل الاهلين على اظهار الابتهاج والتأييد ، وذلك وفقا للتعليمات المشددة التي كنت ارسلتها الى جميع المحافظين ، حتى لا يظن بان طوافنا على المحافظات يستهدف اظهار تأييد الشعب لحكومتنا . وعلى هذا

الاساس جمعنا رؤساء الدوائر ومديري المناطق المربوطة بالمحافظة. وقد استمعت بحضور الوزراء الى تقاريرهم ، واخذنا علما باقتراحاتهم وطلباتهم . ثم عدنا الى دمشق بعد ان تناولنا طعام الغداء في مطعم الميماس بحمص .

وفي صباح ١٤ كانون الاول ١٩٦٣ توجهت مع جميع الوزراء ، عدا وزيري الخارجية ووزير البلديات الذي كان مريضا ، لزيارة محافظة اللاذقية .

وفي طريقنا عرجنا على منطقة الغاب حيث زرنا المركز الاجتماعي وطفنا بتلك السهول الواسعة التي اصبحت بفضل مشروع الغاب اراض زراعية من اجود الانواع ، بعد ان كانت مستنقعا كبيرا ترعى فيه الوحوش البرية وتتولد في مائه الراكد البعوض على اوسع مجال . وتناولنا طعام الغداء على مائدة رئيس مؤسسة المشاريع الكبرى السيد عبد الباسط الخطيب ، بعد ان شاهدنا سد محردة . والقيت كلمة اشدت فيها بالمهندسين والعمال السوريين الذين قامت على اكتافهم وبفضل تفكيرهم وقوة عضلاتهم هذه المنجزات العظيمة .

ثم سرنا الى اللاذقية ووصلنا اليها ليلا . وفي الصباح استقبلنا وفود الاهلين والموظفين بمركز المحافظة . ثم توجهنا الى حيث كانت مجتمعة وفود الفعاليات الاقتصادية واستمعنا الى كلماتهم . وجمعت بعد ذلك الوزراء وتناولنا القضايا التى اثيرت في الاجتماع وقررنا حلا مناسبا لكل منها . ثم حضرنا مادبة الغداء والقيت كلمة اكدت فيها العزم على تحقيق مشروع جر الماء العذب الى اللاذقية ، وغيره من المشاريع المفيدة . ثم اجتمعنا في المركز الاجتماعي بوفود العمال الممثلين للنقابات المتعددة واستمعنا الى مطالبهم وسجلنا ما يجب تحقيقه منها فور عودتنا الى دمشق . وفي اليوم التالى زرنا سد الرستن وشاهدنا تقدم الاعمال فيه بما يطمئن الى سرعة انجازه . ثم توجهنا الى طرطوس وبدأنا بزيارة المرفأ الكبير الذي تقوم مؤسسة المشاريع الكبرى بانشائه وركبنا لنشا وتجولنا ضمن الحوض ، ثم عدنا الى مركز ادارة المشروع واجتمعنا الى المهندسين السوريين والمتعهدين اليوغسلافيين وشكرناهم على جهودهم .

وفي اليوم التالي زرنا قرية جوية البرغال في اعالي جبال العلويين وطفنا بالمؤسسات الصحية والاجتماعية القائمة ، ثم اكملنا جولتنا بزيارة مدينة صافيتا حيث لقينا استقبالا شعبيا كبيرا

وحفاوة بالغة . ومن هناك عدنا الى دمشق ليلا .

وفي ٢١ كانون الاول ١٩٦٢ القيت في الاذاعة والتلفزيون بيانا شاملا عن خطة الحكومة وسياستها في مختلف الشؤون وعن نتائج زيارتي مع الوزراء للمحافظات الشمالية والغربية . وتطرقت الى القول بان من الضرورة ان ترافق الديموقراطية السياسية الديموقراطية الاجتماعية . وعددت المشاريع التي زرناها واوردت ارقاما وتفصيلات عن كل منها، مما يدخل الطمأنينة الى نفوس الاهلين ، سواء في ذلك عزم الحكومة على المحافظة على المكتسبات والمنجزات الاجتماعية ، او عزمها على تنفيذ خطتها بانجاز المشاريع الانمائية ، او اتباع سياستها الاقتصادية التي ادت الى اطيب النتائج .

بياني في الاذاعة والتلفزيون

ثم رحبت بقيام احزاب سياسية وطلبت من القائمين على شؤونها ان لا يكون بينها حرب باردة او حامية في هذا الظرف الذي نحتاج فيه الى التعاون والتآزر لتحقيق ميثاق قومي يتفق عليه الجميع ، فيكون دستور العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترة طويلة . واشرت الى ان التزاحم بين الاحزاب يجب ان لا يعرقل تنفيذ هذه البرامج ، وصرحت برايي في ان لا احد يستطيع ان يتسلط على البلاد ، ولا حزب يقدر على النجاح باكثرية تمكنه من الانفراد بالحكم . فحتى لو تحقق له ذلك ، فهو لا يقدر على العمل وحده ان لم يؤيده المجموع ويسانده .

ثم اكدت في بياني ان الحكومة عازمة على اصدار قانون الانتخابات وعلى اجرائها في اقرب وقت ، بكل نزاهة وحياد . وذكرت انني عند اجتماع المجلس النيابي الجديد سأتقدم اليه بكشف حساب وانا واثق انني بلغت اقصى ما يتمناه رجل سياسي مثلي قبل اختتام عمله السياسي على وجه يرضي الله الذي اعانه ، وضميره الذي حركه ، والشعب الذي احبه فوثق به . وعندها اكون قد اكتسبت الفخر الذي سابقى معتزا به ما حييت : فخر كل من آمن بشعبه ، وعمل لوطنه ، واعطى لخير بلاده كل ما اعانه الله عليه .

واخيرا ، انهيت هذا البيان الذي طال القاؤه مدة ساعة من الزمن ، بالجملة الآتية : « اما الكلمة الثانية والاخيرة ، فهو انني ايها الاخوات والاخوة ، لو بعثت حيا عندما القى وجه ربي ، وخيرت في خلقي من جديد لما اخترت ان اخلق مجددا الا بينكم انتم وفي عدادكم وفي وطننا العزيز سورية . فلتحيا سورية وشعبها الى ما شاء الله ! »

وكان لهذا البيان صدى استحسان لدى كافة الناس . وتوالت علي البرقيات والزيارات لتايید ما ذكرته . وفي المقابل ، تلقيت احتجاجات كثيرة على التلميح بعزمي على ترك العمل السياسي عند اجتماع المجلس . وظن البعض باني اوارب او استجدي تاييدا لاستمرار عملي السياسي . لكنني ، والله ، كنت جادا في تولي ، عازما ومصرا على الانسحاب بعد انتهاء الانتخابات . وظل القدسي يتابط شكوكه في صدق قولي ويحسب لاجتماع مجلس نيابي جديد الف حساب ويخاف ان توصلني خطتي المحببة لدى الجميع الى درجة من الشعبية تطيح بكل من يعترض سبيلها ، خاصة بعد ان لمس ان الجميع ملتفون حولي على اختلاف النزعات والمشارب . ولم تنفع تاكيداتي المستمرة عنده ، وخاصة تصريحي الواضح في هذا البيان ، في تطمين باله ليتعاون معي باخلاص على الخروج بالبلاد من ساحة الخطر وايصالها الى شاطيء الاستقرار المتين .

وبعد ان انهينا طوافنا في الشمال اعددنا رحلة الى محافظات الفرات والجزيرة ودير الزور ، غير ان مرض رئيس الجمهورية حال دون ذلك . اذ انه كان راغبا في مرافقتنا الى تلك المناطق . لكننا عزمنا على زيارة محافظتي جبل العرب ودرعا . فبدانا رحلتنا الى هذه المدينة الاخيرة صباح ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٢ . ثم توقفنا في كل قرية كائنة على الطريق ، سواء كان ذلك وفق البرنامج او بناء على الحاح الاهلين ومنعهم ايانا من متابعة السير الا بعد ان ننزل في بلدتهم ونتناول وجبة من الطعام عندهم ، كما حصل معنا في قرية نوى ، وهي مسقط راس طعمه العودة الله ، الوزير في عهد الوحدة . فهناك لقينا جموعا كبيرة محتشدة على عرض الطريق تهتف باسم سورية وباسمي وباسم ناظم القدسي . واحاطت هذه الجموع بسيارتي وراحت ترفعها عن الارض وتصيح هاتفة وطالبة منا النزول في القرية . ورغم اصرارنا ووعدنا بالزيارة حين العودة ، ظل الناس يمنعون سيارتي من الحركة ويصرون ، حتى نزلنا عند رغبتهم وطفنا في المركز الاجتماعي المؤسس هناك . واستمعنا الى اهازيجهم وشاهدنا الدبكة يرقصها الشباب بحماسة ظاهرة . ثم تابعنا سيرنا دون ان نتوقف امام التجمعات العديدة من المواطنين على جانبي الطرق بالقرب من قراهم ، حتى وصلنا الى مدينة درعا قرب الظهر . وكان الاستقبال هناك حاشدا والهتافات تتعالى من افواه الشباب . ودخلنا مقر المحافظة حيث كان النواب والوجهاء

والموظفون ينتظروننا . وخرجنا الى الشرفة امام الساحة المليئـة بالناس ، فالقيت خطابا ارتجاليا حييت فيه البسالة والتضحيـة والوطنية التـي دفعت اهل حوران الى اطلاق اول شرارة في وجه الانتداب في ١٩٢٠ ، ثم في ١٩٢٥ ايام الثورة السوريـة الكبرى ، واعلنت ان الحكومة اطلقت الحريات العامة والغت حالة الطوارىء وانها تسير في شؤون البلاد وفق ما يريده اهلها الذين يدعمونهـا بثقتهم فيها .

وفجاة رايـت تموجـا في الصفوف وانسحابا من الجموع المحتشدة ، كأن احدا يهاجمها . فالتفت الى اليمين ، فرايت من بعيد فئة من الطلاب تلقي حجارة على الشرطة وهي تبعدهم عن الساحة . واستوضحت الامر ، فقيل لي بان فئة من الشباب دفعت شرذمـة من الناصريين الـى الهتاف لعبد الناصر والوحدة . وقد هاجمت صفوف الشرطة قاصدة اقتحامها والوصول الى الساحة العامة . على ان الجماهير ما لبثت ان عادت الى مكانها وهي تنادي باسقاط عبد الناصر وتهتف لسورية وحكومتها . وازدادت الهتافات الـى درجة لم اعد عندها استطيع اكمال خطابي ، فصرخت : « يا قوم ، اننا طلاب وحدة ، لكن وحدتنا ستكون بدون عبد الناصر الذي ذهب الى غير رجعة ! » ولم اكن بالطبـع انبأ بانقلاب ٨ آذار واستلام الحكم من قبل من يدعي تحقيق الوحدة وبرآسة عبد الناصر . وعلى كل حال فالليالي مثل النساء حبالى مثقلات يلدن كل عجيب

وفي خطابي هذا اكدت عزم الحكومة على تحقيق الديموقراطية المستندة الى ثقة الشعب ، لا الى قوة السلاح . واعلنت اننا نريد ان يقوى الجسم السوري وان يقوى الجسم العربي في كل منطقـة من مناطق العرب ، لان هذه الاجزاء اذا لم تكن قويـة لا يمكن ان تلتحم يوما وتعمل للوحدة العربية . فنحن نريد ان تصل يوما الـى الوحدة العربية الشاملة . واضفـت الى ذلك قولي باننا نريد ان تكون الاجزاء التي ستؤلف منها الوحدة قوية . فالجسم اذا لم يكن حاويا على اجزاء قوية تصبح الاجزاء الضعيفة عبئا على الجسـم كله . ونحن نريد لهذا الجسم السوري ان يكون قويا بكل عناصره ، وقويا في قوميته وفي اعماله ومنجزاته الاجتماعية والاقتصاديـة والثقافية . وعندما تتحقـق هذه الامور ، عندئذ تستطيعون ان تتباهوا امام الامة العربية كلها وان تسيروا الى الوحدة العربيـة بخطوات ثابتـة .

وكانت هـــذه الاقوال والتصـريحات الرسمـــية البرهان القوي على عزم الحكومة على العمل لتحقيق الوحدة العربية على اسس متينة لا على اسس عاطفية . فاين هذه الاقوال مما يقوله الآخرون الذين يرون في الاتحاد مع العراق تحقيق حلم خيالي ، ويأخذون على غيرهم شدة تبصره وتمسكه بتقوية عناصر الوحدة العربية لتكون متينة الاسس والقواعد ؟ وكيف يجيز هؤلاء لانفسهم ان يتهمونا بأننا اعداء العروبة والوحدة ، وبأننا قتلنا الشعور القومي او سعينا الى قتله ؟

وبعد ان انتهيت من القاء خطابي تكلم السيد خليل الكلاس بنفس الروح والاتجاه ، ثم دخلنا القاعة الكبيرة واستمعنا الى كلمات عديدة القاها نواب المحافظة ورؤساء الطوائف . وبعد ان تداولنا معهم الشؤون العامة ، انفردنا بالموظفــين ودرسنا معهم قضايا المحافظة دراسة وافية .

ثم بارحنا درعا متجهين الى بصرى ، فزرنا المدرج الروماني العظيم واعجبنا بما تقوم به مديرية الآثـــار برئاسة الدكتور سليم عبد الحق من عمل جبار في سبيل اظهار المعالم الاثرية الثمينة . وبعد ان تناولنا الغداء في المطعم القائم تحت احد ابراج السور ، ودعنا الاهلين وعدنا الى دمشق بعد ان اكدنا على المحافظ ان يطلق سراح جميع الطلاب المعتقلين صباحا في الحادث المذكور .

زيارتي للسويداء

وفي صباح الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ غادرنا دمشق مع جميع الوزراء ، عدا وزراء الخـــارجية والتربية والدفاع ، لزيارة السويداء . وكان سلطان باشا الاطرش قائد الثورة السورية في ١٩٢٥ والمحافظ السيد شاكر الانطاكي وجمهور كبير من المستقبلين ينتظروننا عند حدود المحـــافظة . فنزلنا من السيارات وحيينا المستقبلين . واركبت سلطان باشا الى جانبي في السيارة وسرنا وســـط الجموع المحتشدة قرب كل قرية ، وهي تهتف وتصفق وتدعونا الى النزول لزيارة قراها ، حتى وصلنا الى قرية شهبا حيث اجتمعنا الى الاهلين في مركز المديرية . وهناك القيت كلمة باسم الحكومة اكدت فيها تمسكنا بالديموقراطيـــة ، واهتمامنا بانجاز مشاريع الماء العذب للشرب في اقصى سرعة .

ثم زرنا احد الآثار القديمة المكتشفة حديثا ، وهو دار رومانية مرصوفة ارضها بالفسيفساء الملون ذي الرسوم البديعة ، وهنأت السيد عبد الحق على جهوده . ثم تابعنا سيرنا الى السويداء ،

حيث القيت من شرفة مقر المحافظة خطابا مكتوبا عددت فيه اسماء المجاهدين من بني معروف ومن غوطة دمشق الذين قضوا منهم والذين ما زالوا على قيد الحياة . وكانت حماسة الجماهير شديدة عندما ذكرت اسماء سلطان الاطرش ورفاق جهاده ، واسماء عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه ، كشكري القوتلي وصبري العسلي ونسيب البكري ونزيه المؤيد . وجئت على ذكر القصيدة العصماء التي صاغها امير الشعراء ،ومطلعها : « سلام من صبا بردى ارق ، ودمع لا يكفكف يا دمشق . » وتلوت منها الابيات التي اشاد فيها المرحوم احمد شوقي بجهاد الدروز . وكانت الساحة امام مقر المحافظة قد امتلأت بالشبان والمشايخ ، بعد ان كانت قوى الامن افرغت الساحة كليا بسبب ما شاع ، وهو ان هجوما سيقوم به الناصريون على الوفد الوزاري كما حصل في درعا . والواقع ان مظاهرة مصطنعة كانت مشت في الشارع قبل وصولنا ، ففرقتها قوى الامن بسهولة واعادت الهدوء والسكينة . وقد استثمرت الدعاية الناصرية هذين الحادثين البسيطين ، واظهرتهما بشكل ثورة عنيفة قام بها الطلاب الاحرار ، زاعمة ان عشرات القتلى والجرحى سقطت صرعى رصاص الشرطة . وقد اضطرني هذا ، بعد عودتي الى دمشق ، الى نشر تعميم على كافة بعثاتنا الخارجية اوضحت فيه الوضع في سورية واكدت ان الحكومة المستندة على ثقة الشعب تعمل بدون هوادة على تحقيق برنامجها ، وان كل ما تذيعه محطات القاهرة ما هو الا اختلاق وتصوير كاذب للوقائع . وكان لهذا التعميم الذي ارسلته في برقية مفتوحة ، الاثر الطيب لدى الاوساط الداخلية والخارجية .

ثم اجتمعت بحضور الوزراء الى النواب وكبار الموظفين ومندوبي الغرف والنقابات واستمعنا الى مطالبهم وشكاويهم وسجلناها ووعدنا بتحقيق اكثرها . ثم اتجهنا الى زيارة سلطان باشا في داره بالقرية ، وهي دار صغيرة لا تحتوي اكثر من بهو واحد متوسط الحجم ، فيه بعض المقاعد القديمة . هكذا كان يعيش بطل الثورة السورية في حالة من البؤس تعطي المثال الصارخ على ان الرجال الاشراف يتحملون شظف العيش ولا يقبلون العطايا السخية التي تحاول ان تغدقها عليهم الدول الاجنبية . ولو ان سلطان باشا اراد ان يستغل مركزه في ١٩٢٥ لتمكن من المساومة مع الافرنسيين على قبض الملايين لاخماد لهيب الثورة . لكنه ابى واستمر في جهاده

الى ان تغلبت القوى العسكرية الافرنسية على قوى الثورة ، فالتجأ الى قريات الملح وعاش فيها سنين عديدة تحت الخيام التي لم تكن تقيه عداوي الطبيعة . والغريب في الامر ان الدولة التي اهدته دارا في شارع بغداد بدمشق ، ابت ان تسلمه الدار ما لم يدفع ما يستحق عليها من الرسوم وبدلات استبدال الارض ، وقد بلغت نحو مئة الف ليرة سورية . فاستغنى الرجل عن الدار وظل قابعا في عرينه المتواضع . واردت ان اتلافى هذا التقصير ، فأصدرت الاوامر باعفائه من هذه المبالغ ونسديدها من قبل الدولة وتسليمه الدار ليفيد على الاقل من اجرتها السنوية التي كان محروما منها . ولست ادري اذا كانت هذه الاوامر قد نفذت ام اصطدمت بعراقيل البيروقراطية السخيفة !

وعلى اي حال ، فان سلطان الاطرش يستحق تقدير الوطن . فاذا لم يتجل هذا التقدير بالمادة ، فهو في قلوب السوريين اجمع .

وبعد عودتي الى دمشق عملت على اصدار كراس صغير يتضمن ذكر اخبار هذه الرحلات مفصلا ، مع المعلومات المفصلة عن المشاريع الكبرى القائمة والمنتهية . وقد وزع هذا الكراس الذي اسميته « الحكومة والشعب في محافظات اللاذقية ودرعا والسويداء » باعداد كبيرة في دمشق وسائر المدن السورية . وبعثت وزارة الخارجية بنسخ كثيرة منه الى بعثاتنا لتوزيعه محليا ، وخاصة على الطلاب السوريين . وقد علمت فيما بعد انه نال استحسان الجميع .

تعديل قانون الطوارىء وانهاء الاحكام العرفية

وكان في مقدمة المطالب الشعبية التي ايدناها بالاشتراك مع جميع الفئات الغاء قانون الطوارىء وانهاء الاحكام العرفية . وبعد تاليف حكومتي كان لا بد لنا من تحقيق ما كنا نسعى اليه . والّف مجلس الوزراء لجنة لدراسة القانون الناصري وتعديل احكامه ، ضمت الكوراني والنفوري . فقدمت تقريرا بطىء بعض المواد الظالمة . الا ان رئيس الجمهورية واللواء زهر الدين كانا يعارضان الغاء الاحكام العرفية ، زاعمين بان البلاد لا تزال تشكو من وجود بعض العناصر الناصرية التي سوف تنشط وتستفيد من الغاء حالة الطوارىء للقيام بمظاهرات وباعمال تخريبية . وفي صبيحة اليوم الذي دعي فيه مجلس الوزراء الى الاجتماع لبحث الموضوع والبت فيه نهائيا ، استدعاني الدكتور القدسي اليه ، فوجدت قائد الجيش

عنده . وتكلم الرئيس بما لا يخرج عن رايه السابق في ابقاء حالة الطوارىء . وايده زهر الدين مؤكدا انه لا يتحمل اية مسؤولية اذا اطلقت الحريات . وبعد المناقشة ، اتفقنا على تأييد فكرة تاجيل الموضوع . غير ان الاشتراكيين من الوزراء اعترضوا على التاجيل وايدهم في ذلك الوزراء من الاخوان المسلمين ووقف الى جانبهم جميع الوزراء . اما انا فقلت بالتاجيل ، بينما عاد زهر الدين عن اصراره واستنكف عن ابداء رأيه عند التصويت . وتقدم وزير الداخلية باقتراح وسط قبله الجميع ، يقضي بأن يصادق اولا على المرسوم التشريعي المعدل للقانون الجائر ، ثم يقرر الغاء حالة الطوارىء ابتداء من مطلع ١٩٦٣. وعندما اعلنت الحكومة ما عزمت عليه قوبل موقفها لدى جميع الاوساط بالاستحسان والاستصواب .

وبالفعل ، لم يكن القانون نافذا . غير ان الناس كانوا يخشون استمرار حالة الطوارىء وما تعطيه للسلطات البوليسية المدنية والعسكرية من صلاحيات واسعة . وكان اكثر الناس تخوفا من استمرار الوضع الشاذ هم الاشتراكيون والشيوعيون الذين كانوا عرضة للتوقيف والاهانة والسجن بصورة تكاد تكون مستديمة .

وثمة من يقول بان الغاء حالة الطوارىء ادى الى قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، وبان الحكومة تراخت في قمع المؤامرات الناصرية ، مما ادى الى تلك النتيجة . واني ارد هذه التهمة وهذا الظن ، اذ ان انقلاب ٨ آذار لم تقم به الجماهير ولا الجماعات الناصرية ولم تغل ايدي رجال دوائر الامن لقمع تلك الفتنة بسبب تقييد صلاحياتها ، بل كان الانقلاب من صنع الضباط وبالاتصال مع جماعة العراق العسكريين . ولم يكن لقانون الطوارىء دخل في امكان قمع تلك الحركة بقانون ما ينفذ على المدنيين دون العسكريين . وقد وجدت في الفترة التي مرت بين يوم الغاء حالة الطوارىء ويوم الانقلاب — اي ما يقرب من شهر ونصف — ان حبل الامن لم يضطرب اكثر من ذي قبل ، كما اننا لم نجد انفسنا يوما عاجزين عن قمع المظاهرات البسيطة التى قام بها بعض الطلاب الناصريين بما لدى سلطات الامن من صلاحيات عادية وبما لدينا من قوانين جزائية نافذة .

وقد اعلنت في بيان صحفي انني لا اريد ضرب ذبابة بمطرقة ثقيلة ، فاغاظ هذا القول الناصريين والبعثيين الى حد كبير . ومعنى ذلك هو انني لا اشعر بحاجة الى قمع الحركات الناصرية التافهة بقانون الطوارىء القاسي . واضافة على ذلك ، فقد كان ارتياح

سائر الناس الى رفع هذا السيف المسلط على رؤوسهم اجدى في امر تأييد الحكم القائم المستند على ثقة الشعب وارتياحه وشعوره بتمتعه بحريته .

مناورات القدسي وسواه لاسقاط حكومتي

غير ان رئيس الجمهورية عــاد بعد فترة من الغاء حالة الطوارىء يصر علي في العودة اليه ، يؤيده في ذلك كل من وزير الداخلية وقائد القوى المسلحة . وكانت شبه معركة بيني وبينهم لم تنته الا بقيام الانقلاب . ولست ادري السبب الذي كان يحمل رئيس الجمهورية وزهر الدين على الاصرار على فرض الرقابة على الصحف ، بينما كانت كلها سائرة في اتجاهنا داعمة لنا صباح مساء ، وعلى اعداد مساكن في تدمر لايواء من يجب ان تفرض عليهم الاقامة الجبرية فيها من المناوئين للعهد الحاضر . هل كان ذلك خوفا من ان يفلت زمام الامر من ايدي السلطات ، ام ان وراء ذلك هدفا مستورا ، هو ان ينقلب الراي العام على الحكومة وان يؤدي هذا البطش الى انفجار ازمة تطيح بنا ، فيتخلــص رئيس الجمهورية مني ومن حكومتي ؟ ام انه كان بالفعل قانعا بأن الحكومة لا تقدر على مواجهة الصعاب الا بصلاحيات استثنائية ؟ ليس لدي من الوثائق ما يجعلني اثبت سوء نية الرئيس تجاه الحكومة ، لكن الظواهر البسيطة كانت كافية لتجعلني اعتقد انه لم يكن بريء النية في خطته هذه .

ومن ذلك انه قال لي ذات مرة ان الحال كان احسن مع بشير العظمة . فاجبته — وقد فهمت قصده — بأن الرئيس السابق كان الين مني عودا ، واكثر مني مسايرة لآراء القدسي وتنفيذ اوامره . ثم اضفت قولي : « الحق يا ناظم بك ، انا لست بشير العظمة ! » وكنت اقول له في اكثر الازمات انني غير متمسك بالكرسي ، واني اعتقد ان التعاون الصادق بين عناصر الحكم الاساسية ، اي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقائد الجيش ، اذا لم تكن متفقة في الاتجاه ، متضامنة في مواجهة الحوادث ، واذا لم يحمل كل منها في صدره نية صادقة مخلصة تجاه العناصر الاخرى ، لا سيما في غياب مجلس النواب الذي يستطيع باستقالة الحكومة ان يحكم بينها وبين رئيس الجمهورية ، فلا امل في استقرار الامور وسيادة النظام . وعرضت عليه استعدادي للانسحاب من الحكومة وطلبت منه الاجابة عما اذا كان مستعدا لدعوة مجلس النواب المنحل لمنح الثقة برئيس جديد . فاذا لم يكن هذا واردا ، فليجد حلا دستوريا آخر . لكنه كان كل مرة يلوذ بالسكوت المطبق .

هل كان القدسي يريد التخلص من الحكومة وبصورة خاصة مني بأي شكل كان ، ام انه كان يوازن في عقله بين دعوة المجلس وبين العودة الى الحكم غير الدستوري ؟ لا ريب في ان القدسي كان يخشى اكثر ما يخشى ان يعود مجلس النواب الى الاجتماع . ذلك لانه كان قانعا بان جميع اعضائه ، بدون استثناء ، اصبحوا ضده ، وان موقفهم هذا سوف يزداد صلابة اذا ما كان سبب الدعوة استقالتي بسبب خلاف معه . وكان كذلك يتحسب من ان يطالب مجلس النواب محاكمته باعتباره حنث بيمينه الدستورية والف حكومة بشير العظمة واعطى نفسه حق التشريع . اما الاستغناء عن حكومتي مع ما تتمتع به من صفة دستورية نيابية والعودة الى القواعد التي قامت عليها حكومة بشير العظمة ، فكان في نظره ايضا امرا محفوفا بخطر قيام النواب وانصارهم بحملات ومظاهرات تطيح به وبالحاكم الجديد الذي سيسلمه مقاليد الامور . ولعله استشار السفير الاميركي ، فنصحه هذا الاخير بعدم اللجوء الى حكم غير نيابي مرة ثانية .

هذا ما كان يجعل القدسي حائرا به ومتخوفا منه . ولا شأن في ذلك لمصير البلاد ، بل الشأن مصيره هو من ان يؤول الى المحاكمة وازاحة كرسيه من تحته . اذ ان القدسي وجميع زملائه اعضاء حزب الشعب لم يكن اهتمامهم بمصير البلاد قدر اهتمامهم بكراسيهم ومنافعهم ومصالح انصارهم ، بدليل انهم كانوا مستعدين للتفريط بكيان سورية واذابتها في اتحاد عراق نوري السعيد ، ثم القائهم بهذا الكيان تحت اقدام عبد النـــاصر ليتخلصوا من اخصامهم السياسيين وليعودوا الى الحكم . وكانوا في توجيه سياسة بلدهم اجراء وعملاء للامريكيين والانكليز ، يتلقون التعليمات من ممثليهم في دمشق ويضربون بمصلحة بلدهم عرض الحائط .

ومن البراهين على عدم ارتياح القدسي من حكومتي معارضته لقيامها ، وخاصة لاستلامي رئاستها في البدء ، ثم مساعيه لاضعافها فاستقالتها ، وذلك بالقول دائما ان وجود الوزراء الحزبيين ضمن الحكومة يعرقل خطواتها . فكان ينصحني بالاستغناء عنهم ، وهو يعني ممثلي الحزب الاشتراكي وممثلي الاخوان المسلمين . فاذا تم ذلك ضعفت الحكومة بانسحـــاب قوى تدعمها بعض الاوساط الشعبية ، وتسنى عندئذ للرئيس ، في الوقت نفسه ، السيطرة على سير الحكومة بواسطة الوزراء الحياديين الذين اصر على ادخالهم

في الوزارة عند تاليفها . وما كان القدسي يرتاح الى حكومة يسندني فيها الكلاس او النفوري ويقفان في وجهه ويسمعانه ما لا يسمعه من الحياديين من اقوال قاسية في بعض الاوقات . وعندما ايقن ان لا فائدة ترجى في محاولاته حملي على ابعاد الوزراء السياسيين ، راح يكيد لنا المكائد — وفق الاساليب المعروفة عن جماعة حزب الشعب — التي من شأنها حمل الكلاس ورفاقه على الانسحاب من الحكومة ، فيضطر الاخوان المسلمون للحاق بهم . وهكذا يحل محلهم وزراء حياديون جدد على شاكلة رياض الميداني .

وما كانت مواقف رشـــاد برمدا الموالية لاضراب المعلمين والتغاضي عن توزيع الكتب المدرسية التي تحتوي على تمجيد عهد عبد الناصر ، ورفضه منح الكتب المجانية لطلاب السلمية ، وتردده في ابعاد العناصر الناصرية من الادارة المركزية في وزارته ، ولجوئه الى تسريح ٢٥ معلما من دمشق ودرعا والسويداء ، والغائه قرار مجلس الوزراء في اليوم التالي ، الا مؤامرات دنيئة تستهدف حمل الاشتراكيين على الانسحاب من الوزارة ، والقاء بذور التفرقة بينهم وبين الاخوان المسلمين ، مما يؤدي الى انهيار الوزارة . وكان رشاد برمدا في كل مرة يهدد بالاستقالة من الحكومة وانا ارده واعمل على تسوية الوضع بما لي من صداقة وود مع اكرم الحوراني وجماعته ، وذلك حرصا على تجنب اية هزة في الحـــكم تعرض الكيان كله للانهيار . وفي النهاية ضاق صـــدري منه وصممت على قبول استقالته ، رغم المحاولات العديدة التي قام بها القـدسي وغيره لاستبقائه وزيرا حتى في غير وزارة التربية والتعليم . وانطت وكالة الوزارة بوزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم . وسياتي فيما بعد ذكر التفاصيل عنـــد الوصول الى بيان اسباب استقالة الوزراء الاشتراكيين .

وقال لي الدكتور ناظم القدسي ذات مرة : « عجيب تمسكك بالديموقراطية وبالحريات العامة ! » فاسقط في يدي عند سماعي هذا القول ، وقلت له : « الانت ناظم القدسي عضو حزب الشعب الذي قفز اعضاؤه على مناضد قاعة مجلس النواب وراحوا يولولون ويصرخون عندما رفع رئيس المجلس الجلسة ذات مرة بعد ان قرأ المضبطة التي وقعها النواب طالبين تعديل الدستور بما يجيز تجديد انتخاب شكري القوتلي رئيس الجمهورية ؟ لكم ناديتم بالويل والثبور وعظائم الامور عند اي مس بالدستور او بمبادىء الديموقراطية

وبالحريات العامة . الم تهاجموا صبري العسلي عندما استصدر المرسوم التشريعي رقم (٥٠) في ١٩٥٦ وتلصقوا به وبحكومته تهمة الدكتاتورية ؟ ثم الم تحاربوه لانه اجاز مراقبة الرسائل في دوائر البريد ؟ هل كنتم مؤمنين عندئذ باقوالكم ام كنتم تقصدون الى قلب الحكومة واستلام دفة الامور ؟ واذا كنتم صادقين ، فلم تطلبون مني اليوم اعلان حالة الطوارىء والغاء حرية الصحافة ؟ »
فهز القدسي راسه واكتفى بذلك جوابا !

وذات مرة قال لي : « لماذا تخاف شرور حالة الطوارىء وانت الذي ستتولى منصب الحاكم العرفي باعتبارك رئيسا للوزارة ؟ وهل تخشى من نفسك ؟ » فاجبته بانني لا اخشى ذلك ، لكنني اجزم بأن قانون الطوارىء سوف يطبقه الموظفون المكلفون بالامن والشرطة على اسوأ ما يمكن ان يتصور ، رغم كوني انا الحاكم العرفي .
وماذا يستطيع ان يعمل الحاكم العرفي وصلاحيات توقيف الناس ودخول البيوت ليل نهار وغير ذلك من التدابير الزجرية القاسية سوف تصبح ضمن صلاحيات رجال المباحث والمخابرات ، وسيعملون ضربا باصدقاء الحكم لا بالناصريين كما تدعون لانهم منهم ويتآمرون معهم . ثم ان الاصرار على طلب اعادة حالة الطوارىء ليس الا دسيسة منهم ليوقعوا بين الحكومة وانصارها وليجعلوا الناس يرون في الحكام الحاليين ما كانوا يرونه فيمن سبقهم من تسلط على الرعية وايذاء لها . »

وفي النهاية ابلغت الرئيس وقائد الجيش بأني افضل ان تقطع كلتا يدي من ان اوقع مرسوم اعادة حالة الطوارىء . واقتنعت وزير الداخلية بصحة نظري ، فتراجع عن تشدده وقطعنا بذلك الطريق على تنفيذ اهواء رئيس الجمهورية وقائد الجيش .

الحريات العامة دعامة للحكم الديمقراطي

واني ، اذ اكتب هذه السطور بعد انقلاب ٨ آذار ، اعلن بأني لم اندم على موقفي واني لا ازال قانعا بان الحريات العامة دعامة للحكم اذا كان قلبا وقالبا ديموقراطيا وشعبيا ، وبأن الحكم الدكتاتوري الذي يستلم الحكم خلافا للدستور ورغم ارادة ممثلي الشعب ولا يعمل لمصلحته ، هو الحكم الذي لا يستطيع البقاء الا تحت حماية الظلم والتعسف وبجو فاسد ليس فيه نسمة من الحرية ، كجميع انواع الحكم التي جربتها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الآن . وانه ليسرني ان اسجل ان كل هذه الاوضاع الشاذة غير الدستورية قد انهارت وذهب اصحابها الى حيث لا رجعة ، او طواهم الموت

واسدل على اسمائهم النسيان مع الذل والحقارة .

وما ناظم القدسي الا فردا من افراد هذه الطغمة . فهو لا يؤمن بجدارة السوريين على تنظيم حياتهم السياسية على اساس متين من الديموقراطية النيابية الدستورية . وهو يظن ان حكم الفرد هو وحده القادر على توجيه خطى البلاد ، بعكس النظام البرلماني الذي تظاهر بالعداء له منذ وصل الى اقصى امانيه بانتخابه رئيسا للجمهورية .

ويسير ناظم القدسي في ذلك على خط متاوز مع خطط الدول الاستعمارية . فهي ايضا ، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، لا تطيق النظام البرلماني في سورية ، بل على العكس تستقبل بترحاب مخجل كل دكتاتور يقلب النظام البرلماني ويقيم محله نظاما فرديا تتعايش معه امريكا وتضمن مصالحها بواسطته . وترى الرؤساء الامريكيين يدفعون زبانيتهم الحكام المستبدين الى استرضاء شعبهم ليكون لهم فيه قاعدة تماثل في ارتباطها بهم ارتباط الشعوب الشيوعية بزعمائها . ولذلك كانت امريكا تحث عبد الناصر على سلوك سياسة اشتراكية ظنا منها انها تحيطه بهالة من المجد والالتزام بسبب ما يجود به على الفلاحين من اراض وعلى العمال من مغانم . لكن فاتها ان هاتين الطبقتين ، وان هتفت في اول الامر لمن منحها هذه الخيرات ، فهي تنسى بعد مدة قليلة ، وبعد زوال الجيل المنتفع بها في البدء . ويعود الحاكم ، عندئذ ، اذا بقي حيا او خليفته اذا ورث عرشه ، بتحري وسيلة جديدة لاسترضاء العمال والفلاحين . لكن هل من دكتاتور يطمع بالخلود او بانتقال مقامه من بعده لولده ولاسرته ؟ فهو يقول لنفسه : لآخذ قوت يومي ، اما الغد فعلمه عند الله . وهو لو تبصر في مصير كل واحد من اولئك الطغاة ، لادرك ان حكمه ، مهما طال ، فهو صائر الى الزوال قسرا او بالحالة الطبيعية التي لا يستطيع احد الفرار منها .

برز النشاط الناصري في الوسط العلمي اكثر من اي وسط آخر . ويعود السبب في تفشي الفكرة الناصرية الى عدة عوامل اود ان اعالج اهمها ، في ما يأتي :

المؤامرات الناصرية في اوساط الطلبة والمعلمين

ان الطلاب في هذا العصر ، بصورة خاصة ، حائرون . وهم يتحرون عن هدف او مثال يجعلونه نصب اعينهم ويتجمعون حوله ، حتى اذا ارتسم بفكرة التقطوها وراحوا يعملون من اجلها ، او تجلى في شخص عبدوه وجعلوا منه مثالا اعلى يهتفون باسمه ويرقصون

حوله ويرفعونه على الاكتاف . وهم مساقون ، ليس بتفكير وحكمة ، بل بنوع من الشعور الفريـزي ، تماما كما ترف الفراشة نحو المصباح وتطوف حوله وتظل ترقص باجنحتها الرقيقة حتى تصطدم به فتحترق فورا وتقع صريعة على الارض . وهذا المغناطيس المجهول الكنه الذي يجذب الفراشة المسكينة نحو حتفها يجذب ايضا كتائب الجيل الصاعد نحو الزعيم المفوه الـذي يسيطر باقواله المعسولة وبحركاته التمثيلية المحكمة الاخراج على تلك الجماهير ، فتنساق اليه بدافع الوطنية والقومية او بدافع المبدأ والعقيدة . وقد استطاع كل من هتلر وموسوليني في العصر الحاضر أن يجتذب الشبيبة اليه ، وان يسحرهم باقواله ، وان يلعب بعواطفهم — ان لم نقل على عقولهم . ذلك لان الجيل الشاب المتعطش الى من يقوده ويفكر عنه ويقرر له مصيره ويحقق امنيته ويقضي وطره ، يرمي نفسه في الشباك المنصوبة لاصطياده ويستسلم بكليته لذلك الزعيم الذي يجد فيه تجسيدا لاهدافه الوطنية مثلما يجد في تلك الفتاة تجسيدا لاحلامه الجنسية . وهو لا يدري بسبب عدم اكتمال نضوجه العقلي الى اية هاوية يستطيع ان يقوده اليها ذلك الزعيم او تلك الغانية . وما اشبه وضع الزعيم او الفتاة اللعوب بوضع الطائر الذكر عندما يدور حول من يريد اغراءها ، فيفتح لها جناحيه ويريها الالوان الزاهية في ريشه . وكم من غرفة كسا صاحبها الشاب جدرانها برسوم ساحرات هوليود وغيرها من شهيرات الممثلات اللاتي ترسل نهودهن البارزات وشفاههن المغريات وعيونهن الساحرات اشعة الانوثة والجاذبية الشهوانية !

وصور عبد الناصر احتلت كذلك جدران غرف الطلاب ، شبانا وشابات ، وعلقت ضمن الاطارات على صدور الكواعب ، الى جانب صور الكواكب المتلألأة في سماء التمثيل والسينما . وقد تدلت تلك الصور على الحبال كما تعلق الخرفان في دكاكين القصابين ، او رفعت على رؤوس العصي وطيف بها في الشوارع ، كلافتات الاعلان عن الحفلات البهلوانية .

والى جانب هذه الدعاية المرئية ، استعملت الدعاية السمعية على اوسع مدى في الاذاعة والتلفزيون ، سواء بالمقالات والاخبار والتعليقات او بالاغاني والاناشيد ، حتى اصبح اسم عبد الناصر يتردد على الالسنة ويعبر تعاريج الآذان ، اكثر مما يتردد اسم خالق الارض والسموات على السنة عباده !

وقد عملت الدعاية المصرية على استجلاب المعلمين والمعلمات بجميع وسائل الاغراء المادية . فقام هؤلاء بدور خبيث في بعث السموم في عقول الطلاب والطالبات . كوفئوا عليه بالعلامات الجيدة ، بينما عوقب خصومهم بشتى انواع العقوبات ، حتى بتأخير ترفيعهم وعرقلة نجاحهم في الفحوص .

ورغم كل هذه الدعاية السخية الناشطة لم يعلق بشباك الناصرية سوى عدد غير كبير من الطلاب والطالبات لا يتناسب على اي حال مع ما بذل وانفق في سبيل استجلابهم . فالمظاهرات التي سارت في عهدنا ، والمشاغبات التي حصلت في الجامعة السورية والتي اشترك فيها الناصريون مع الطلاب المنتسبين الى الاخوان المسلمين ، بدا عددها كبيراً . غير ان الحقيقة هي ان اولئك المنتسبين للاخوان المسلمين دفعوا الى التآزر مع الناصريين باسم محاربة الشيوعية والاشتراكية وضرب الطلاب المنتسبين لهذين الحزبين . وعلى اي حال ، فان عدد الذين تظاهروا امام دار الضيافة حينما زارت دمشق جميلة بوحيرد لم يتجاوز المئة . اما سبب ازدياد العدد في مظاهرات السويداء ودرعا والجامعة السورية ، فمرده الى الخطة التي بدأ بتنفيذها القائمون على هيئة الاخوان المسلمين ، بعد عودة الصيرفي من الجزائر حيث اجتمع مع عبد الحميد السراج وتلقى منه التعليمات والخطط الموضوعة في القاهرة المبدء بالاعمال التخريبية تمهيداً لاسقاط الحكم الحر في سورية .

وكان يسيطر على المعلمين اعضاء نقابة المعلمين ويراسها اثنان ، ظهر فيما بعد مدى ارتباطهما بالقاهرة . وايدهم في ذلك جماعة الاخوان المسلمين ، كما ساندهم في الخفاء رشاد برمدا وزير التربية ودعمتهم الحلقات الناصرية . وقد اجتمعت النقابة وتقدمت من الحكومة بطلبات عديدة ، منها المعقول ومنها ما يعلمون بأن ما من حكومة تستطيع تحقيقه .

وجاء في احدى النشرات التي اذاعتها النقابة ان اعضاء الرابطة في اجتماعهم المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٦٢ قرروا البدء باضراب المعلمين ، ولم يكن مضى بعد على تأليف حكومتي عشرة ايام ، بحيث انها لم تكن بعد قد درست المطالب لتقرر ما ترى قبوله منها . وهكذا برهنت رابطة المعلمين على انها تريد اثارة الفتنة واضعاف الحكم ، لا تحقيق مطالب مشروعة يفيد منها الاساتذة

ومن سوء الصدف ان تسند وزارة التربية والتعليم الى رشاد برمدا الذي عمل جهده لابقاء حكومة بشير العظمة ولمعاكسة تشبثاتنا باعادة الحياة الدستورية . هذا بالاضافة الى انه كان على صلة وثقى بزعماء الحركة الناصرية بدمشق ، وهم حومد والحسامي وبوظو وقاسم . فكان يجتمع اليهم يوميا وينفذ في اليوم التالي ما يتقرر بينهم . ولو وقف رشاد برمدا موقفا حازما تجاه الرابطة ، منذ اول لحظة ، كما وقف فيما بعد اللواء عزيز عبد الكريم عندما تولى وكالة وزارة التربية والتعليم ، لما كان ثمة اضراب من قبل المعلمين ولما حصلت كل الاعمال التخريبية التي سآتي على ذكرها .

والف مجلس الوزراء لجنة قوامها وزير المالية خليل الكلاس، وعمر عودة الخطيب المنتسب للاخوان المسلمين ، فدرست مطالب المعلمين . ثم عرضت التقرير الذي وضعته على مجلس الوزراء ، فاذا به يقضي بقبول بعض المطالب . وبعد المذاكرة قرر المجلس ان تشمل زيادة الرواتب جميع موظفي الدولة ، سواء منهم الموظفون المصنفون في دوائر الدولة، او موظفو المؤسسات والادارات العامة، وذلك على اساس اضافة ٣٠ ليرة سورية شهريا على راتب كل موظف حتى الفئة الاولى . وتقرر ايضا زيادة التعويض العائلي وجعله واحدا لكل موظف مهما كان معاشه ، وذلك على اساس ١٢ ليرة سورية شهريا عن كل ولد . وصدر المرسوم التشريعي بذلك، على ان يبدأ مفعوله في مطلع ١٩٦٣ . وهكذا تم تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية التي كنا نستهدفها . ومن الطريف ان رئيس الجمهورية عتب علينا لاننا قررنا ما قررناه ، ثم اعلناه في الصحف قبل ان يطلع عليه وقبل ان تعرض نصوص المرسوم التشريعي على مجلس الوزراء الذي يجب عقده تحت رئاسته حسب احكام الدستور الجديد . فقلت له : « اذا كنت ترفض توقيعه ، فهذا امر آخر ! » فأجاب : « ... لكن الاصول ! »

وهكذا برهن ناظم القدسي على انه يتمسك دائما بالقشور ويترك اللباب . ومثال ذلك انه في الايام الاخيرة من عهد حكومتي ، وفي الوقت الذي كان يتناحر فيه ضباط القيادة ويسعى كل واحد منهم لازاحة الآخر ، وفي الظرف الذي بدا فيه موقف حكومة العراق البعثية غير الموالي للعهد القائم بسورية — في مثل هذا الجو المسموم



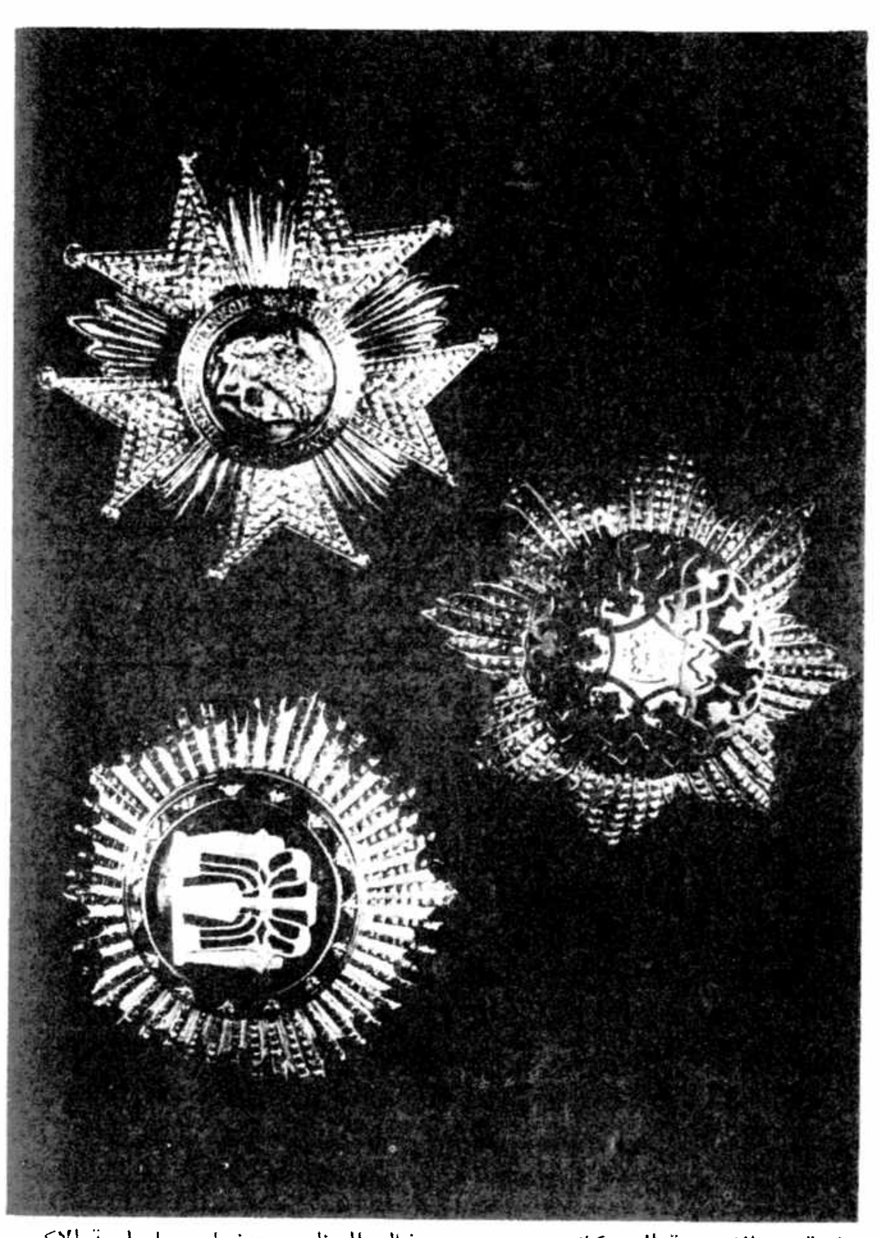
خالد العظم يتوسط سمو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) ورياض الصلح



مع الحاج حسين العويني في زيارة للشيخ بشارة الخوري.

مع الامير مجيد ارسلان وجوزف سكاف في مكتبه برئاسة الوزارة في دمشق





ثلاثة من الاوسمة التي كانت تزين صدر خالد العظم. وبينها وسام امية الاكبر.

الذي كنا نعيش به وروائح الانقلاب تعم وتزداد شيوعا ، كان ناظم القدسي ، في الاجتماع الذي حضرته معه عند شكري القوتلي ، يؤاخذني على تمسكي بصلاحيات الحكومة المركزية ولا يجد ما يقترحه سوى توسيع صلاحيات المحافظين على اساس اللامركزية والمباشرة بانتخاب المجالس البلدية وانشاء دائرة يتجمع فيها جميع الموظفين الزائدين عن الحاجة . فتأخذ من هذا المستودع كل وزارة ما هي بحاجة اليه من موظفين ! نعم ، هذا ما شغل عقل القدسي وما اراد من الحكومة ان تسارع الى تنفيذه ، بينما كانت الجمهورية تتزحلق نحو الهاوية .

اما المعلمون ، فقد قابلوا قرار مجلس الوزراء بعدم الاستحسان وراحوا يطالبون بتحقيق المسائل الاخرى . واستمر الاخذ والرد بين وزيري التعليم والمالية الى ان اعلن المعلمون الاضراب العام وامتنعوا عن القاء الدروس . وكانت خطة مرسومة وموعز بها من القاهرة لاثارة المشاكل في وجه الحكومة ، على اساس انها ترفض الانصياع ، فيقوم الطلاب عندئذ بمظاهرات تضطر دوائر الامن الى قمعها ، فيسقط القتلى والجرحى ويصطبغ العهد بدمائهم !

ودام الاضراب اسبوعا سعى فيه وزير التربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لانهائه بخضوع الحكومة لطلبات المعلمين . فرفضت ذلك بشدة وصرحت بان الحكومة لا تدرس رغبات الاساتذة الا اذا عادوا عن اضرابهم . وسعوا ليحملوني على استقبال وفد منهم يتلقى مني الوعد بتلبية الطلبات ، فرفضت ايضا .

وفي النهاية اضطرت النقابة الى اعلان انهاء الاضراب ، فعاد الاساتذة الى عملهم بعد ان لمسوا موقفي المتصلب واصراري على عدم الخضوع لهم ، وبعد ان تحققوا من ان عملهم نبذه الراي العام واعتبره مشاغبة ناصرية ، وبعد ان قامت الصحافة بمجموعها بحملات قاسية على النقابة .

وقبل هذه الحادثة ، كان هنالك قصة الكتب المدرسية التي وزعت على الطلاب وفيها المديح لعبد الناصر بشكل يقارب العبادة. وحمل بعض الوزراء على من سمح بتوزيع هذه الكتب . فتألفت لجنة وزارية اشترك فيها النفوري والخطيب للتحقيق في الامر ، فثبت لها ان مديري بعض المدارس وعددا من موظفي الادارة المركزية في وزارة التربية هم مسؤولون عن هذا العمل . فطلبت

معاقبتهم ولمحت الى ان وزير التربية كان على علم بهذا التوزيع قبل ان يسافر الى بلغاريا حيث بقي فيها ما يقرب الشهر . ثم قرر مجلس الوزراء كف يد اثنين من موظفي الوزارة واحالتهما على مجلس التاديب ، واتلاف الكتب المشوهة . غير ان فرحان الجندلي وزير التربية بالوكالة في غياب الوزير الاصيل لم ينفذ قرار مجلس الوزراء لانه كان على صلة بهم . فلما عاد رشاد برمدا من السفر وحضر اجتماع مجلس الوزراء ، راح حسب عادته يرغي ويزبد ويهدد بالاستقالة ويتلاسن مع الكلاس . وقد توفق في النهاية الى تجميد التحقيق وطي هذه الاضبارة .

وعقب هذه الحادثة قامت مظاهرة في السلمية ، طالب فيها الطلاب باستلام الكتب المدرسية بالمجان كالسابق . وحصل اصطدام بينهم وبين قوى الامن ، اصيب بعضهم فيه بجراح وقتل شخص واحد . وثبت عندنا ان عدم توزيع الكتب كان عملا مقصودا لاثارة الطلاب واخراجهم بمظاهرة تقع فيها حوادث دامية تزعزع كيان الحكومة .

ثم جاءت حوادث الشغب في درعا والسويداء ، اعقبتها مظاهرات . وذات يوم ، دخل مكتبي وزير التربية وفاجاني بمشروع مرسوم يقضي بتسريح ٢٥ معلما ومعلمة من مدارس دمشق ودرعا والسويداء . وقال مؤكدا ان التحقيق الذي اجراه اثبت ان هؤلاء هم الذين دفعوا الطلاب الى القيام بالاعمال التخريبية . ثم استشهد بالتقارير التي بعث بها محافظ درعا الى وزير الداخلية الذي كان حاضرا هذا الاجتماع . فقلت لهما ان التسريح بموجب المادة (٨٥) من قانون الموظفين سلاح قاس . فهو لا يجيز للمسرح بهذا الشكل ان يعترض على تسريحه امام اية جهة كانت . فلا بد ، والحالة هذه ، ان نتعمق ونتروى في ادانة الموظف ونتبصر بأمره . فالتسريح يلحق ضررا كبيرا بالموظف واسرته ، وقد يكون معيلا، فينقطع الرزق عنه وعن اولاده وزوجته المساكين . فاصر الوزير على التسريح ، فلم يسعني الا احالة الموضوع على مجلس الوزراء ، صاحب الصلاحية بالرفض او بالتسريح .

وعندما اجتمع المجلس بعد الظهر طلب برمدا من الرئيس السماح له بعرض قضية مستعجلة يجدر بحثها قبل سائر المسائل في جدول الاعمال . ولما قبل طلبه ، راح يروي الاعمال التي قام بها الطلاب ويسرد الوقائع مدللا على اشتراك بعض المعلمين وحثهم

الطلاب على مهاجمة قوى الامن وعلى تمزيق العلم السوري واحراق بعض اجزاء من البنايات الرسمية . واضاف الى ذلك قوله بانه ثبت لديه ان ثمة (٢٥) استاذا يستحقون التسريح فورا . فطلب الوزراء الاطلاع على الاسماء ، فرفض واعدا بان يطلعهم على الاسماء بعد الموافقة على التسريح . وساله رئيس الجمهورية عن اسباب تطور سياسته من اللين الى الشدة ، فاجاب بان لم يعد ثمة مجال للصبر.. فان لم نقس ، فسوف تعم الفوضى بحيث يتعذر عليه ادارة شؤون الوزارة . ومع انني لفت نظر الوزراء الى قساوة العقاب ، فقد حمل اصرار الوزير الحكومة على تبني اقتراحه والموافقة على اصدار مراسيم التسريح . ثم اطلع الوزير مجلس الوزراء على الاسماء ، فابدى السيد مظهر العظم استغرابه من شمول التسريح معلما يعرف عنه ابتعاده عن الناصرية وغيابه عن درعا يوم الحوادث . ويبدو ان ذلك المعلم منتسب للاخوان المسلمين . فاكد الوزير ان تحقيقاته تدين ذلك الاستاذ بما لا يترك مجالا للشك والريبة . وقد استصوب الوزراء الاشتراكيون ما اتخذ من تدابير بحق الاساتذة المعروف عنهم انتماؤهم للاخوان المسلمين. اما الوزراء الاخوان فكتموا غيظهم وسكتوا .

وفي اليوم التالي بلغني ان وزير التربية اوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء والف لجنة للتحقيق وطلب عدم نشر مرسوم التسريح في الجريدة الرسمية . وجاءني الوزراء الاشتراكيون محتجين ومستفسرين . ولما سالت الوزير عن صحة ما سمعناه ، اكده لي. عندئذ طلبت منه الحضور الى مكتبي . فجاء ليقول بأن محافظ درعا دس بعض الاسماء انتقاما من اصحابها ، وان التباسا حصل في شان معلمين اثنين جاء ذكرهما في تقرير المحافظ ، بدلا عن غيرهما. فاستدعيت وزير الداخلية وسالته رايه ، فاعترف بوقوع الخطأ في الاسماء ، لكنه نسبه الى وزارة التربية واكد ان تقرير المحافظ كان خلوا من اقتراح تسريح احد من الموظفين وانه لم يتعد اقتراح نقلهم الى محافظة ثانية . فذهلت لهذا النبأ والتفت الى وزير التربية متعجبا ، فقال : « هذا صحيح ، فالمحافظ لم يقترح تسريح احد . » ثم اعترف بانه لم يتحقق بنفسه ولا بواسطة احد من مفتشي الوزارة ما جاء من اسنادات في تقرير المحافظ . فقلت له : « كيف ، اذن ، اقترحت التسريح ؟ » فاعترف بانه اخطأ في ذلك ! وعندئذ لم يسعني الا ان اوجه اليه كلاما قاسيا يتضمن اللوم والمؤاخذة على الطيش

والتهور والتسبب بخراب البيوت ، دون تحقق . واردفت قائلا له بانه احرج موقف الحكومة . فان هي ايدته في اجراء تحقيق جديد ، الصقت بنفسها تهمة التسرع واستعمال المادة (٨٥) بدون ترو . وان هي اصرت على تنفيذ مرسوم التسريح ، بدا عملها تعنتا وعنادا واستمرارا في الظلم والكيد !

ومما لا شك به ان رشاد برمدا تقصد هـذا التسريح وعمل على التحقيق بعد صدور المرسوم ، راميا بذلـك الى اثارة الخلاف بين الوزراء الاشتراكيين والوزراء الاخوان ، فتفقد الحكومة كرامتها وهيبتها في عيون الناس . وقد كان هذا كله سيرا عـلى مخططات الناصرية التي كان رشاد برمدا يجتمع يوميـا بعملائها في دمشق (حومد والقاسم والحسامي) ويقرر معهم مـا يتولى القيام به من اعمال من شانها هلهلة الوضع .

والطريف ان برمدا لم يرافقنا في زيارتنا الى درعا ، مـع انه كان في عداد الوزراء الذين رافقوني الى حلـب واللاذقية وكان حريصا على الوقوف الى يميني في كل احتفال ، حتى يظهـر رسمه واقفا في مقدمة الوزراء . وروى لي الوزير الكلاس ان برمدا كان يهدد سائق سيارته بالطرد والتسريح اذا مكن سيارة احد الوزراء من السير خلف سيارتي مباشرة . ذلك لانـه متمسـك بقواعد البروتوكول التي تحتفظ له بحق التقدم على سائر اعضاء الحكومة، بوصفه اقدمهم واسبقهم في تولي الوزارة . هذا ما كـان يفكر فيه هذا الوزير السخيف ، الى جانب المؤامرات التـي كان يحيكها مع عملاء الناصرية ، وفي مقدمتهم بعـض زعمـاء الاخوان المسلمين واعضاء « الخماسي » الناصري المؤلف من قاسم وحومد والحسامي وبوظو واحمد اسماعيل الدوماني !

وكان موقفي من مظاهرات الطـلاب ومؤامرات الاساتذة والمعلمين موقف الاب الشفيق . وكنت اوصي متولجي حفظ الامن بعدم استعمال الشدة والقسوة تجاه الطلاب ، لقناعـة مني بأن اكثرهم مخدوع او مدفوع بعوامل وطنية قومية لا غبار عليها ، وبانه يجب ان لا يكونوا ضحية بـريئة تستخدمها الناصرية للوصول الى هدفها في التسلط على سورية . وكانـت سياستي اخذهم بالاقناع والموعظة وبطول البال ، ريثما تثمر المساعي المبذولة لاعادتهم الى جادة الصواب ، وذلـك بالخطب والبيانات والتعليقات الاذاعية

والصحفية . وكنت حريصا دائما على ادخال الاطمئنان الى نفوسهم العطشى الى الاغتراف من ينبوع القومية العربية ، بالقول لهم ان الحكومة تعمل للوحدة الشاملة التي تجمع جميع البلاد العربية دون ان تسيطر عليها الناصرية كما سيطرت على سورية ايام الوحدة .

الاردنيون والفلسطينيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري

وكان الفلسطينيون والاردنيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري . وكان عتبي على الفلسطينيين انهم اضاعوا فلسطين ولم يستعدوا لمقاومة الصهيونية ، ففاجأتهم الحرب في ١٩٤٨ ، فوقع من اجلها عدد من الزعماء الشباب . اما الكثرة من الفلسطينيين ، فما كان منهم سوى الرحيل عن بلادهم والتجائهم الى سورية والاردن بما يشبه الهروب والاندحار . وهكذا تفرقت جموعهم بين لبنان والاردن وسورية — عدا من التجأ منهم الى غزة — وقبلوا العيش الشظف بما تجود به عليهم الامم المتحدة من مساعدات شهرية ، واصبحوا في حالة من البؤس الكافر والفاقة المدمرة لقواعد الاخلاق والضمير ، مما حمل اكثرهم على الانخراط في المنظمات المخربة التي انشأها وسطاء الناصرية في سورية وعلى الاشتراك في ثورة لبنان ، فدمروا واحرقوا وقتلوا ونسفوا السيارات المليئة بالابرياء . وهو عمل تقشعر له الاجسام هولا . ثم راح الكثير منهم يقبض الاموال من عملاء الناصرية لتخريب كيان سورية واعادتها الى تحت اقدام عبد الناصر . فترى الفلسطيني يثير الفتن في دمشق وحلب ولا يخطر في باله ان يتسرب الى فلسطين ليثير الفتن في تل ابيب او حيفا . وهو يعمل على اغتيال الزعماء السوريين والاردنيين واللبنانيين والعراقيين ولا يقدم على عبور الخطوط ايغتال بن غوريون او غيره من الحكام الصهيونيين . وهو يختزن المفرقعات والقنابل ليلقيها على دور اشقائه وبني قومه في اي بلد عربي ولا يذهب لاستعمال جراته في القدس ، فينسف اي مركز من مراكز الحكومة اليهودية فيها . ثم انه يقوم بمظاهرة مرتبة ويقذف بيوت حكام سورية الشرعيين بالقنابل ويتهمهم باقذر التهم ويشتمهم بأحط انواع الشتائم ، وليس فيهم من يتطوع لشتم بن غوريون الا وهو جالس في احد المقاهي يتناول المسكرات وينفق مما قبضه من عملاء عبد الناصر .

هذه هي وطنية من ورثناهم من قضية فلسطين ، واحتضناهم وانفقنا على ايوائهم واطعامهم والباسهم وتعليمهم المبالغ الكبيرة .. هؤلاء الذين عرضوا استقلال بلدنا وسيادتها واستقرارها للخطر

في سبيل الدفاع عن بلدهم ، ورفضنا العروض المغرية والمساعدات المالية السخية لكي لا نتنازل عن مطلب واحد من مطالبنا الرامية الى اعادة حقهم السليب . هؤلاء الذين كرسنا نصف مليار ليرة سورية سنويا لايجاد جيش قوي يعمل على تحرير بلدهم يوما من الايام ، فحرمنا بذلك اقتصادنا من هذه الاموال ومنعنا شبابنا من العمل في الزراعة والصناعة بجعلهم جنودا ينتظرون الامر للهجوم على اليهود !

انا لا ادعي بأن كل ما عملناه في سورية وسائر البلاد العربية كان لسواد عيون ابناء فلسطين ، بل اقول اننا قمنا بجزء من واجبنا القومي تجاه بلد عربي طغى عليه الطاغون . وليس لنا بذلك منة ، وليس لنا ان نطالب لقاءه بشيء . لكنني اسرد واقعا حين اقول بأن اولئك الاخوان الفلسطينيين لم يظهر منهم اعتراف بفضل ولا وفاء بمعروف ، حين قام بعضهم بما قام به من اعمال تخريبية مأجورة لا تخدم في الواقع الا الصهيونية ، عدوتهم في الدرجة الاولى ، ولا ينتج عنها سوى تمزيق شمل العرب وتفريق صفوفهم !

فمساكين هم اولئك الاخوان الفلسطينيون ، فانهم اضاعوا بلادهم وهم جاهدون في اضاعة سائر البلاد العربية ، ليتم النصر لمن اقصاهم عن ديارهم وفرقهم في الارض وشتت شملهم . وليغفر الله لهم ، فهم لا يعقلون .

الصحافة وحريتها في عهد حكومتي

كانت الصحافة حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر متمتعة بأقصى حدود الحرية ، تكفلها القوانين النافذة وتضمنها روح الديموقراطية المسيطرة على الحكم . ولم يمض زمن طويل حتى رفع الحكم الناصري قناعه الكاذب عن وجهه واصدر قانونا خير فيه اصحاب الصحف بين الغاء رخص صحفهم وقبض التعويض وبين الاستمرار على الصدور . ولم يفت ارباب القلم ان الجرائد التي سيختار اصحابها الاستمرار سوف تتعرض لانواع الضغط والارهاب والمراقبة ، وسوف يساق اصحابها الى المزة اذا لم ينسجموا مع الوضع ولم يكيلوا المدح والثناء لارباب العهد من مصريين ، كعبد الناصر ، او سوريين من امثال عبد الحميد السراج . وقبل البعض ، طمعا بما يؤمن لهم من العيش ، وتمنع البعض الآخر رافضين الاعتراف بصحة التدبير المتخذ . فصودرت محلاتهم ووزع التعويض المستحق لهم على العمال ، دون ان يكون لهم رأي في ذلك .

وعندما قضي على الوحدة مع الناصريين ، استمر الحال كما كان عليه . فلم ترفع المراقبة عن الصحف ، ولم تستعد اية جريدة امتيازها سوى جريدة المنار . وذهبت نداءاتنا في مجلس النواب باعادة الحرية الى الصحافة ادراج الرياح ، حتى كان انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ومجيء حكومة بشير العظمة . فبعد ان تطود الامر لهـا ، بدات بمنح رخص جديدة وسمحت لمن استردت منه رخصته في عهد الوحدة باستئناف الصدور باسم جديد وبملكية من لم تلغ له جريدة . كما رفعت الرقابة عن الصحف .

وبلغت الصحف الصادرة عددا كبيرا اذكر منها الايام والنصر والراي العام والمنار ودمشق واللواء والصرخة،وغيرها في دمشق. وكان موقفها كلها دعما صريحا واضحا للكيان السوري،وسندا للحفاظ عليه تجاه كل مؤامرة ناصرية . ولم يشذ عن هذه السياسة سوى جريدتي الوحدة والبعث . اذ كان صاحب الاولى نزيه الحكيم العائد من الارجنتين ، حيث كان موظفا في سفارتنا . وشاع انه جاء بالمال اللازم لجريدته من مصر لتكون لسان حال الناصرية في سورية . وسعى نزيه الحكيم لشراء ادوات طباعة كانت استوردت في عهد الوحدة لطبع الجريدة التي كانت حينذاك تصدر بهذا الاسم . وقد قدرت قيمة هذه الالات والادوات بنحو ثلاثمائة الف ليرة سورية ، فمن اين اتى « نزيه » الحكيم بهذا المبلغ الضخم لشراء المطبعة ؟ اليس هذا اعترافا منه بانه قبض الاموال من عبد الناصر وجاء الى سورية ليدعو له في صحيفته ؟

وذات يوم صدرت هذه الجريدة وفيها كتاب موجه من نبيه العظمة الى ناظم القدسي يطالبه فيه بتحقيق الوحدة . وقد تضمن الكتاب الفاظا يمكن اعتبارها ماسة بكرامة رئيس الجمهورية ، وكافية للحكم عليه ، لو اننا احلناه هو ونزيه الحكيم على المحاكمة . ومن يعرف ما وصل اليه نبيه العظمة من خرف وانهيار صحي ، يتأكد ان الكتاب المنشور ليس صنع يديه ، بل من صنع نزيه الحكيم . وقد يكون العظمة غير مدرك ما فعل ! وعندما اجتمع مجلس الوزراء تقرر ان يضاف الى قانون الطوارىء نص يجيز سحب رخصة احدى الصحف . وهكذا تقرر استعمال هذه المادة ضـد جريدتي الوحدة والبعث ، فصدرت الاوامر بالغاء رخصتيهما ، فتوقفتا عن الصدور.

واحتج صلاح البيطار وارسل البرقيات الى رئيس الجمهورية

منددا بعملنا ، واصما اياه بأنه غـــير دستوري ، ومتهما ايانا باللاشرعية . ولم يمض وقت طويل حتى استخدم البيطار النص نفسه ، واستند اليه وزير الداخلية امين الحافظ ، حينما اصدر قرارا بتاريخ ٦٣/٥/٩ بسحب رخصتي الوحدة وصوت الجماهير ، بالاضافة الى توقيف صاحبيهمـا وزجهما في سجن المزة العسكري بتهمة المقالات « المأجورة » وتمريض الامن العام للخطر .

وقلت لنفسي : « ما احلى الفلك لما يدور ! » وكم اتمنى رؤية سحنة صلاح البيطار وهو يشترك مع وزير داخليته في اصدار قرار مماثل لما اصدرناه بحق صحيفته البعث . فهل اصبح اللاشرعي شرعيا ، وغير القانوني قانونيا ، ام ان مفاهيم الناس تختلف باختلاف الموقع والزاوية التي يرون منها الامور ؟ »

وقد احتفظت بعدد جريدة صوت الجماهير الذي صدر قبل اغلاقها بيوم واحد . في هذا العدد فراغات كانت مليئة بالمقالات التي حذفتها المراقبة . وكم اتمنى مشاهدة وجه الحكم دروزة القبيح وهو قابع في سجن المزة يفكر بما آل اليه مصيره من جراء عمله الناصري المأجور ، ويقابل بين روح الشفقة التي عالجنا بها معارضة جماعته وبين القسوة والشدة التي استعملها ضدهم من كان يقول معهم بالناصرية والوحدة الثلاثية !

لقد اخذت الناصرية ومن جرى مجراها من « الوحدويين » في دمشق على اصحاب الصحف الصادرة في عهد التحرر مماشاتها هذا العهد ودعمها الكيان السوري . واني اعتقد ان اكثر ما حز في نفس الناصرية ذلـــك الهجوم المتواصل الذي شنته الصحافة السورية ، طوال سنة ونصف ، على عبد الناصر واظهاره بحقيقته وازاحة الستار عما يخفيه في صدره . ناهيك بنشــر الفضائح البوليسية التي شكت منها البلاد قاطبة .

وكانت علاقتي مع اصحاب الصحف جيدة منذ زمن بعيد ، اذ كنت احرص دائما على تنميتها . واظن انني اكثر السياسيين صلة طيبة باصحاب الصحف ، لا لانني لا ابخل عليهم بتوزيع جزء كبير من المخصصات المستورة حينما اكون على راس الحكم — فجميع الرؤساء يسيرون على هذه الخطة — بل لانني احتفي بهم واتكلم معهم بصراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواقيعهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واضافة الى ذلك ، فانهم كانوا

يجدون في احاديثي ما يشبع نهمهم الصحفي التائق الى سماع آراء جريئة وحلول معقولة . فان كانوا في صفوف المعارضة ، امددتهم بأسلحة الهجوم على الحكومة وارشدتهم الى نقاط الضعف في مواقفها والى الثغرات التي يستطيعون دفع سهامهم منها . واذا كانوا في صف الحكومة امليت عليهم ما يبرر امام الراي العام دعمهم الحكومة دون خشية الاتهام بأنهم مؤيدون بدون حجة .

وقليل هم الصحفيون الذين افلتوا من حلقتي . ولم يكن ذلك الا بدوافع مادية اغراهم بها اخصامي السياسيون وعملاء بعض الدول الاجنبية وممثلوها . لكنهم ، على اي حال ، لم يجدوا في اعمالي ما يأخذونه علي بحق ، فالتزموا جانب الشتم والتحقير والتدخل بشؤون خاصة . ومع ذلك ، فاني لم احقد عليهم ، بل كنت اقول لهم حينما التقاهم : « انا سبب معيشتكم ، فلولاي لما اثريتم ! » فيضحكون ويضحك الحاضرون . وكانوا يرجعون الى حلقتي عندما ينقطع الينبوع ، فأصفح عنهم واعيدهم الي . وما من احد من الصحفيين لم يهاجمني يوما ما ، لكنهم رجعوا جميعهم واصبحوا من انصاري المتحمسين المنادين بي ، العاملين في فلك سياستي .

الفصل السادس
موقفنا من لبنان والبلدان العربية

ذكرت في الفصل الخاص بعلاقاتنا الاقتصادية مع لبنان كيف تطورت الامور بينه وبين سورية في ١٩٥٠ ، مما ادى الى اعلان حكومتي فصل الوحدة الجمركية واقامة صرح اقتصادنا على اساس الانفراد والاستقلال ، بعد ان لمسنا من رؤساء حكومات البلد المجاور ابتعادهم عن الرغبة في توحيد الاقتصاد بين البلدين وفي تركنا نتخبط وحدنا في معالجة تدني سعر الليرة السورية . وادى موقفي الصارم تجاه لبنان الى اطلاق صفة « ابو القطيعة » علي ، والى اعتقاد اللبنانيين جميعا اني عدوهم رقم واحد . واني لا انكر ان سياستي اضرت بمصالح لبنان ، اذ حرمت التاجر والمستورد اللبناني من الارباح التي كان يتقاضاها من الصفقات التجارية مع تجار سورية، وقل عدد المصطافين السوريين في جبال لبنان وعدد الذين كانوا يترددون الى بيروت للنزهة والتسلي .

واستمرت السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها نافذة في جميع العهود والوزارات رغم تبدل الوجوه وتغيير الاتجاهات . وعندما اعلنت الوحدة مع مصر هرع بعض زعماء لبنان المسلمين الى دمشق لتحية عبد الناصر على راس وفود عديدة ليكسبوا ثقة الزعيم الجديد ويحققوا دعمه لهم . وظن اولئك الساسة ان عبد الناصر سوف يلغي فورا جميع التدابير والقرارات الاقتصادية التي كنت وضعتها ، وانه سيفتح باب السفر الى لبنان على مصراعيه فتزدهر بيروت . لكن سرعان ما خاب املهم ، اذ لم يغير عبد الناصر شيئا .

وعندما فصمت الوحدة وطار عقل رئيس مصر مما اصابه — وكان ذلك اولى سلسلة انتكاساته — راحت بعض الصحف البيروتية تشن الحملات القاسية على الكزبري وعلى كل من اشترك في دفن الوحدة . وظلت هكذا تحمل على كل من تولى الحكم في دمشق حتى

انهار الحكم المتحرر في ١٩٦٣/٣/٨ .

زيارتي للجميل وشهاب وغبطة البطريرك

وكنت في بيروت في مطلع فجر الحرية ، فرايت من المناسب ان ابدا باتصالات مع الجماعات المناوئة لاشياع عبد الناصر ، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية ، الذي كان لموقفه ، مع جماعته ، الفضل في القضاء على الثورة التي اثارها عبد الناصر في لبنان في ١٩٥٨ .

واجتمعت اليه في وزارة المالية ، وتبادلنا الراي في العلاقات السورية اللبنانية . وصرحت له باننا نريد ان نفتح بابا جديدا بيننا وبينكم لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية على اساس المصالح المتقابلة ، وبكل اخلاص ونية حسنة . واكدت له اني مستعد لتبني فكرة عقد اتفاق تجاري بين البلدين يخفف من شدة الاحكام النافذة . واضفت قائلا بأني ارغب في الوصول الى تفاهم كامل حول جميع الشؤون وفي مقدمتها السياسية ، على اساس عدم التدخل في شؤون واحدنا الاخر وعدم تمكين الخصوم من النيل من احدنا عن طريق الآخر . فرحب الجميل بفكرتي واكد لي اتفاقه الكامل مع كل ما ذكرت ووعد بالعمل بكل امكانياته لتحقيق هذه الخطة . ودلت معالم وجهه على انه كان صادقا فيما يقول ، لا سيما انه كان ملتاعا من خصومه السياسيين .

وعدت الى دمشق واعطيت تصريحا لجريدة الاوريان البيروتية يتضمن هذه الآراء ، فاحدث التصريح دويا هائلا . وبدات الاوساط التي كانت تهاجمني في الماضي تطري عملي وتشجعني على المضي فيه . وظلت الاوساط اللبنانية المسلمة والمسيحية تدعمني وتأمل باستلامي الحكم .

وتلقيت ذات يوم دعوة من غبطة البطريرك الماروني لتناول طعام الغداء في مصيفه ، فلبيت الدعوة . واستقبلني البطريرك المعوشي بالترحيب والعناية . وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، جلست معه على انفراد ، وتحدثنا في الاوضاع العامة . وقال لي انه سيسافر الى الولايات المتحدة بدعوة من رئيسها ، وطلب مني ابداء ما اريد نقله الى الرئيس كنيدي . فاجبته بأن الجفاء بين الولايات المتحدة وبعض البلاد العربية ، وفي مقدمتها سورية ، عائد الى دعم السياسة الامريكية لاسرائيل اولا ، ودعمها لعبد الناصر ثانيا . ولذلك فان كل ما نطلبه من الرئيس كنيدي ان يكون محايدا في الخلافات بيننا وبين اسرائيل ، ثم بين سورية وعبد الناصر .

واكدت لغبطته ان سورية تريد ان تستمر على سياستها المبنية على الحياد بين الشرق والغرب ، وان كل ما يشاع عن ان بلادنا وخاصة انا ، انها تلتزم جانب الاتحاد السوفياتي وتدعم الشيوعية، ما هو الا افتراء واختلاق لاجل تبرير التزام امريكا جانب الصهيونيين .

واوضحت له اننا في سورية نسعى لاعادة الحياة الدستورية، حتى اذا قامت حكومة موثوق بها من قبل الشعب وممثليه ، عمد الى اظهار اتجاهنا الحيادي بشكل لا يدع مجالا للالتباس . واضفت الى ذلك قولي باننا نريد ان يكون بين لبنان وسورية اوثق العلاقات الاخوية ، سواء في الحقل السياسي او الحقل الاقتصادي ، واننا على استعداد لعقد معاهدة تجارية تخفف الكثير من القيود المضرة بمصلحة البلدين . غير ان اي تفاهم اقتصادي يجب ان يسبقه تفاهم سياسي ، فنحن نشكو من موقف حكام لبنان العدائي من بلادنا . واردفت مؤكدا ان لبنان ، اذا بقي سائرا على هذه الطريق ، فأن الخطر الذي قد تتعرض له سورية بفوز الناصرية سيتعرض لبنان له حتما ، بحيث يصبح خاضعا لنفوذ المصريين السياسي والاقتصادي . وطلبت من غبطة البطريرك ان ينقل حديثي هذا الى الساسة الامريكيين وان ينبههم الى خطأ دعمهم عبد الناصر ، ظنا منهم انه سيقبل الصلح مع اسرائيل . فهو انما يمالىء الامريكيين الآن ويخادعهم لينال منهم المساعدات المادية . اما اذا كتب له النجاح والسيطرة على سورية والعراق والاردن ، فسيرفع البرقع عن وجهه ويسفر عن اغراضه البعيدة وهي تأليف اكبر دولة عربية في هذه المنطقة ، تهيمن على البترول العراقي وانابيبه ، وعلى قناة السويس، بما يجعلها قادرة على الصمود في وجه الامريكيين وسائر الدول الغربية .

وقال غبطة البطريرك بانه يحسن بي ان اتحدث في هذا الامر مع رئيس الجمهورية اللبنانية . فقلت له « وكيف يتم لقاؤنا ؟ » فاجاب : « ساهتف له الساعة واطلب منه موعدا لك اليوم » واوعز الى احد مقربيه بالاتصال بدار الرئيس ، فجاء الجواب بانه ينتظرني بداره في جونية — لافي قصر الرئاسة في الساعة الخامسة بعد الظهر .

فودعت البطريرك وشكرته على ما ابداه من الحفاوة ، كما اظهرت له ارتياحي الى الفرصة التي سمحت لنا بتبادل وجهات

النظر ، بما يؤكد وحدة الفكر والنية .

واستقبلني الرئيس الامير فؤاد شهاب في داره ، بما لا يمكن وصفه بالبرود او بالحرارة . فكررت ما قلتــه للبطريرك بشأن العلاقات بين حكومتي لبنان وسورية وضرورة الانسجام بينهما . وكان الرئيس في حديثه متحفظـــا كل التحفــظ ، ومؤكدا ان ظروف لبنان ، وخاصة اوضاعه الطائفية ، توجب على الحكام ان يكونوا على الحياد . فقاطعته قائلا : نحن لا نريد اكثر من ذلك ولا نطلب منكم اقصاء عبد الحميد غالب وقطع علاقاتكم مع مصر .لكننا نرغب في ان لا تلتزموا جانب الناصريين ضدنا وان لا تسمحوا بأن يكون لبنان موطنا لمؤامراتهم ضدنا ومرتعا لاعوانهم وعملائهم . ثم اكدت للرئيس ان تفاهما قلبيا لا يمكنه ان يتم بين سورية ولبنان ، والحال على ما هي عليه .

فاظهر الامير شهاب شديد تمسكه بأن تكون الصلات بين البلدين على اتم ما يمكن من التفاهم ، لكنه المح الى انــه رئيس دستوري ليس في متناوله اغلاق الصحف وحملها على تغيير اتجاهها . واما السياسيون ، فمع عدم رضائه عن مسلك بعضهم ، الا انه لا يقدر ان يتدخل في شؤونهم . وصرح بأنه يخشى على مصير لبنان اذا ما انهارت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين المبنية على الميثاق الوطني الموضوع في ١٩٤٣ — مع العلم بأنه ليس ثمة ميثاق مكتوب بل تفاهم ودي حصل اذ ذاك للوقوف جبهـــة واحدة ضد الافرنسيين .

ثم انهى الامير شهاب كلامه بانه مستعد لدرس كل اقتراح او طلب تتقدم به سورية . فاجبته بأن السوريين لا يريدون فصم عرى التفاهم بين المسلمين والمسيحيين ، وبانهــم بالعكس يغتبطون كلما ازداد التعاون بين الطائفتين في سبيل حفظ استقلال لبنان . وبقيت لدى رئيس الجمهورية نحو ساعة ونصف الساعة . وخرجت من لدنه دون نتيجة ملموسة . لكنني ، على اي حال ، اسمعته ما اريد ان يفهمه كل لبناني مسؤول ، وهو ان السير على النهج الحالي سوف تكون له نتائج سيئة .

وفي الشهر نفسه ، جاء وزير خارجية لبنان السيد فيليب تقلا الى بلودان حيث اجتمع الى زميله السوري جمال الفرا .فوجهت اليه كتابا مفتوحا نشرته الصحف ، رحبت فيه بمقدمه واكدت له عزم سورية على اقامة احسن العلاقات مع لبنان . وكان لهذا الكتاب

الصادر عن « ابي القطيعة » اطيب الاثر في نفوس اللبنانيين الحريصين على ازالة ما بين البلدين من تباعد وجفاء . اما السيد فيليب تقلا فاعلن حين وصوله الى بلودان انه لم يطلع على النص ، مع انه نشر في صحف بيروت صباحا قبل مغادرته اياها .

وغداة تأليفي الوزارة ، وفي الصباح الباكر ، ابرقت الى رئيس الوزارة اللبنانية السيد رشيد كرامي برقية اعلمته فيها بأسناد الحكم الي وعزمي على اقامة احسن الصلات مع لبنان . وحرصت على ان اصيغ البرقية بعبارات محببة لديه ، وان اطمئن الرأي العام اللبناني الى النوايا الطيبة التي نكنها تجاه البلد الشقيق .

واستقبلت الصحف الحرة في بيروت نبأ برقيتي بترحاب وبفرح، وراحت تلوم رئيس الحكومة اللبنانية على تأخيره في الجواب ، ثم حثته على زيارة دمشق زيارة رسمية تبدد الغيوم المتلبدة .

اما الصحف الناصرية ، فقد اعتبرت برقيتي مناورة سياسية للايقاع بين الصفوف ، واحراجا لرئيس الوزارة ، حتى اذا قام بزيارة دمشق ساءت علاقته مع القاهرة ، وان تمنع عن الزيارة قامت في وجهه العناصر المسيحية متهمة اياه بأنه يعرقل التفاهم بين سورية ولبنان ويحول دون عودة العلاقات الاقتصادية بينهما خدمة لمصلحة القاهرة .

وفي اليوم التالي تلقيت من رشيد كرامي برقية تهنئة ، ثم برقية ثانية جوابا على برقيتي يبادلني فيها — لكن بمرارة — عبارات الود .

كرامي رفض زيارة دمشق لتهنئة حكومتي

ورفض كرامي ان يزور سورية كما كانت الاوساط اللبنانية الصديقة اقترحت عليه . وتحمل رئيس الوزراء اللبناني هجمات الصحف القاسية ضد عناده وتعريضه مصالح لبنان للاذى ، في حين ان مصر لم يكن من مواقفها معه الا الضرر . فأموال اللبنانيين وممتلكاتهم في مصر صادرها عبد الناصر ومنع اللبنانيين من العودة الى بلدهم . ولم ييسر الاصطياف في لبنان بل حصر القادمين اليه ببعض رجال مباحثه الذين اتوا الى بيروت واستبدلوا جنيهاتهم المصرية بليرات لبنانية على اساس التعرفة السياحية ، اي بثماني ليرات ، واشتروا بها من السوق الاسود جنيهات مصرية بسعر ٤٫٥٠ ق . ل ، ثم عادوا الى مصر . اما الفاكهة اللبنانية ، فلم ترفع من ادخالها الى مصر قيود المنع .

ولما لم تنفع جميع المساعي التي بذلناها لحمل لبنان على الخروج على سياسة المحور المصري لم يبق امامنا سوى انتهاج

سياسة الضغط ، وكان الكثيرون من اصدقائنا اللبنانيين يوصون بها.

وجاء اول صدام مع الحكومة اللبنانية مصادفة واتفاقا . وذلك حين وصل صبري حماده رئيس مجلس النواب اللبناني ، ذات يوم، الى مخفر الحدود السورية عائدا الى بلاده من تركيا . فأبلغه مفوض الامن انه ممنوع من دخول سورية . وحاول الرئيس اللبناني الاتصال بالحكومة السورية غير ان خط الهاتف كان معطلا ، فلم يتسن له ذلك . فعاد الى المخفر التركي وهتف من هناك الى السيد اسعد محاسن وزير الخارجية ، فارسلت التعليمات فورا الى الحدود بعدم معارضة دخوله سورية . وظننا ان الامر انتهى عند هذا الحد . لكن الامر عرض على مجلس النواب ، فوعدهم وزير الخارجية بأن يرسل مذكرة الى دمشق . وبعد اسبوع ، وصلت المذكرة فاستشارني وزير الخارجية بأمرها ، فاشرت اليه برفض استلامها. وهكذا اعيدت بمظروفها الى الموظف اللبناني الذي احضرها ، دون ان تفتح ويطلع على مضمونها . فثارت الحكومة اللبنانية ، واعتبرت هذا الرد اهانة لها . وبدأت الصحف اللبنانية تهاجمنا بأيعاز من سفير مصر .

حادثة منع حمادة من دخول سوريه

ولما سألني الصحفيون عن الامر اجبتهم بأن اسم صبري حمادة مدرج في قائمة الممنوعين من دخول سوريا منذ عهد الوحدة ، وان موظف الامن لم يستطع الاتصال برؤسائه للاستعلام عما اذا كان المنع لا يزال ساريا ، وذلك بسبب عطل طرأ على خطوط الهاتف . وقلت بان الحكومة الحاضرة عندما علمت بالحادث ارسلت التعليمات فورا للسماح لحمادة بعبور الحدود . اما عن المذكرة ، فقلت ان الامر لا يستوجب تبادل مذكرات رسمية بين الحكومتين بشأنه .

ولا بد لي هنا من ان اسجل ما كان من موقف القائد عبد الكريم زهر الدين وجماعته من الحكومة وهي في صراعها مع السلطات اللبنانية آنذاك . فقد نشرت الصحف البيروتية تصريحا لصبري حمادة بانه استقبل وفدا رسميا سوريا قدم له الاعتذار عن حادث منعه من دخول سورية . لكنه اضاف ان هذا الوفد لا يمثل الحكومة السورية ، ولذلك فهو لم يقبل هذا الاعتذار ما دام غير صادر عن ممثلين رسميين للحكومة .

واردفت الصحف قولها بأن هذا الوفد زار صائب سلام ورشيد كرامي . وتبين لنا ان المتحدثين مع الشخصيات اللبنانية هما ضابطان سوريان ، احدهما العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس المكتب الثاني بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء

سورية من اللبنانيين ويجعلونهم يعتقدون ان لا قيمة للحكومة بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء السورية ، وانهم هم اصحاب السلطة والنفوذ . وبمثل هذا السلوك كان يراد من القائمين على زمام الامر في سورية ان يقودوا البلاد الى الاستقرار .

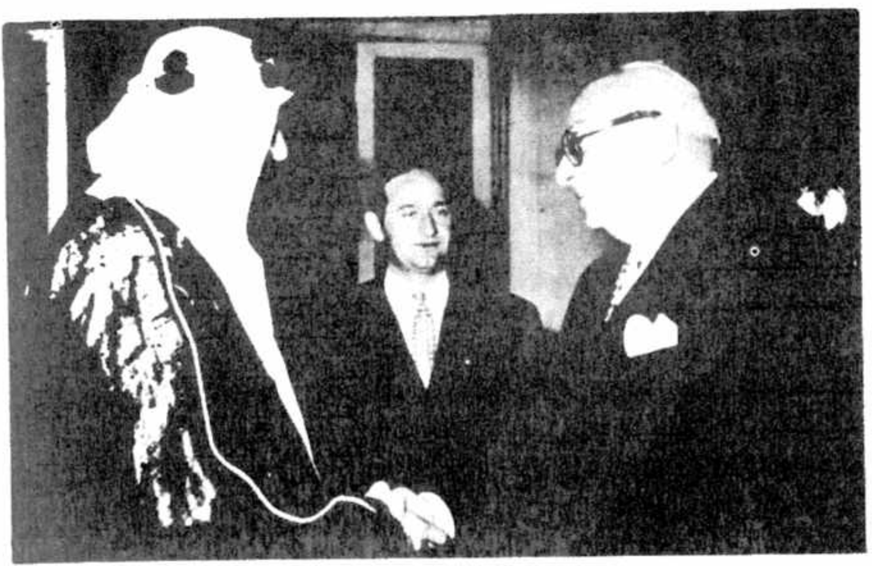
وتحدثت في الامر مع رئيس الجمهورية ، فتظاهر بالغضب واشار علي بالاجتماع الى زهر الدين وزير الدفاع . فقلت لنستدعه الى هنا فورا ، وعند حضوره بسط له الرئيس الامر وسأله عما اذا كان له علم بالحادث . فنفى زهر الدين علمه بسفر ضابطين الى بيروت . فقلت له ما دام الامر كذلك وجب على الاركان اصدار بيان بتكذيب ارسال ضابطين موفدين من قبلها الى لبنان ، فأجاب : لا بأس . فسلمته مشروع تصريح كنت اعددته . فقراه وقال بانه سيأخذه الى الاركان ويوقعه هناك .

وظننا ان الامر انتهى ، وان قصة الوفد اختلقتها دوائر الدعاية المصرية في لبنان . لكن سرعان ما ظهر خطأ استنتاجنا هذا المستند الى موافقة زهر الدين على اصدار التصريح ، عندما جاءني في اليوم التالي العقيد عقيل نفسه وقال لي : لقد بحثنا الامر ورأينا ان يصدر التصريح عن لسان الحكومة . فقلت له ان الحادث استغل على اساس انه يدل على وجود خلاف بين الوزارة والاركان ، فكيف يصدق الناس تكذيبا صادرا عن غير الذين ذهبوا الى بيروت ؟ والححت عليه في وجوب صدوره عن الاركان ، فتملص من الجواب . لكنه بدا عازما كل العزم على ان لا يصدر عن الجيش اي تكذيب لحادث جرى في الواقع . وطوى بحث التصريح .

وفي احد الاجتماعات في القصر حمل زهر الدين على الحكومة لانها لا تحارب الناصرية ولا تتخذ بحق لبنان تدابير زجرية للحؤول دون المؤامرات المصرية . ولم املك اعصابي تجاه هذه الوقاحة ، فقلت له بعصبية ظاهرة : انكم انتم الذين تبعثون بالوفود الى القاهرة والى بيروت ، فيجتمع الضباط مع عبد الناصر ومع رئيس الحكومة اللبنانية ووزير داخليته ورئيس النواب وتظهرون الحكومة بمظهر غير القائم على شؤون الدولة ، وبذلك تدخلون في روعهم ان الابحاث والمفاوضات يجب ان تجري مع الجيش ... ثم تلومون الحكومة وتؤاخذونها . واتجهت الى العقيد عقيل وقلت له : الم تذهب الى بيروت للتحدث مع حكامها ؟ فأجاب بأنه ذهب بناء على امر القائد العام .



سمو الامير فيصل (جلالة الملك فيصل اليوم) في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥).



خالد العظم في احد لقاءاته مع جلالة الملك سعود.



عبد الرحمن عزام باشا يشعل له سيكارته.

يصافح احد زائريه، والى جانبه النائب غالب طيفور، عضو الكتلة الديمقراطية التي تزعمها خالد العظم، قبل الوحدة مع مصر.





مع توفيق السويدي، رئيس رزراء العراق، في احد اجتماعات الجامعة العربية بالقاهرة، في الاربعينات.

مع النحاس باشا،
رئيس وزراء مصر.

خالد العظم يهم بالجلوس الى مائدة طعام، بقرب مخائيل اليان وعبد الرحمن عزام، لمناسبة احد اجتماعات الجامعة العربية في الاربعينات.



وهنا انفضحت الحكاية وتبين ان زهر الدين هو الموعز بارسال الوفد ، وانه كان كاذبا عندما ادعى بأنه لم يطلع على سفر الضباط. ولم يسعه الا ان يقول في هذا الموقف الحرج بأنه يعمل ويسعى للايقاع بين مصر وساسة لبنان ، وبأن تلك الاجتماعات لم يقصد بها سوى تفرقة ذلك الصف . فقلت له : وهل لديك مال تغري به ؟ وان كان لديك مال ، فهل يعادل ما يدفعه عبد الناصر ؟ واضفت قائلا بأن هذه البلبلة ستؤدي بسورية الى اسوأ المصائر .

هذا نموذج مما كنا نعانيه مع الفئة المتسلطة على الجيش وعلى مقدرات البلاد ، فهل كان علينا ان نستقيل ونترك الامور لهؤلاء المهووسين ، ولتكن مشيئة الله ، ام ان نبقى ونتلافى ما يمكن من الاخطاء ؟ وساعاود بحث هذه الناحية في فصل آخر .

سياسة التهديد والوعيد بدل سياسة الملاينة مع لبنان

ولم يكن امامنا ، بعد ان يئسنا من سياسة الملاينة مع حكام لبنان ، الا ان نجرب وسيلة التهديد بقطع الصلات الاقتصادية ، وان نتبنى سياسة الحصار التجاري لنحمل الاوساط اللبنانية على القيام في وجه حكومة رشيد كرامي ، لعلنا نستطيع بذلك دفع شرورها ومنع اذاها عنا .

واستدعيت الامناء العامين لوزارة الاقتصاد والعمل وطلبت منهم تقريرا عما يقترحونه في هذا السبيل من خطوات . والتدابير التي كنا نفكر فيها هي :

اولا — الاستمرار على تنفيذ الاحكام التشريعية والمراسيم المتعلقة بمنع استيراد البضائع من غير منشئها . وهذا يحول دون بيع التجار اللبنانيين في الاسواق السورية البضائع التي يستوردونها هم من بلد المنشأ .

ثانيا — منع الشركات الاجنبية من أن يكون لها وكلاء غير سوريين في سورية. وهذا التدبير فتح المجال لنشاط التجار السوريين منذ ١٩٥٠ ومكنهم من الحصول على جميع وكالات المصانع الاجنبية.

ثالثا — تقييد حرية سفر السوريين الى لبنان .

واما التدابير الجديدة فهي :

اولا — الوصول تدريجيا الى منع السفر بتاتا الى لبنان .

ثانيا — تحويل تجارة الترانزيت الى العراق والاردن الى مرفأ اللاذقية ومنع دخول اية بضاعة من لبنان الى العراق والاردن .

ولم يكن بوسعنا ان ننفذ هذا التدبير الاخير الا بعد الاتفاق مع حكومتي العراق والاردن ، فاستدعيت سفيري الدولتين المذكورتين وبلغتهما اتجاه الحكومة المبني على رغبتها في الضغط الاقتصادي

على لبنان سعيا لحمله على اتباع خطة حيادية في النزاع المصري — السوري . ثم طلبت منهما ابلاغ حكومتيهما ذلك وطلب رايهما في المبدا ، حتى اذا كان منسجما مع خطتنا ، عمدنا الى عقد اجتماع بين خبراء الحكومات الثلاث لابرام الاتفاق . ثم استدعيت الملحق العسكري الاردني للغرض نفسه . فوعدني بنقل حديثي .

وبعد يومين حضر الى دمشق وزير الاقتصاد الاردني للبحث معي في الموضوع . ودعوته لتناول طعام الغداء مع السفير الاردني . وتحادثنا مليا ، ثم خرجنا متفقين على المبادىء العامة وعلى ان تتصل حكومة الاردن بالحكومة السعودية لدعم سورية في هذا المضمار ، وعلى ان يعين موعد الاجتماعات بعد ورود جواب بغداد . غير ان هذا الجواب لم يات . وانقلبت الاوضاع في العراق وفي سورية، فطوي امر العلاقات مع لبنان .

وطلب الي ذات يوم احد الاصدقاء ان استقبل احد الشخصيات اللبنانية وهو وزير سابق وله صلة برئيس الجمهورية ، فقبلت . وبدا المشار اليه ببيان طويل عن الوضع في لبنان وعن ان الحكومة لا تكن لنا الا اطيب العواطف وان رئيس الجمهورية يريد توطيد الامور بين لبنان وسورية وازالة اسباب الخلاف ، الى آخر ما هنالك من المعزوفة المعروفة .

فقلت له :« تعال نتكلم بصراحة .ان سورية معرضة لمؤامرات تستهدف ازالة كيانها واذابته في الشخصية الناصرية ، وهذا ما لا نقبل به ونعمل كل ما نستطيع لمحاربته . والخطر الذي نخشاه على سورية لا ينجي لبنان . فالناصرية تعمل للسيطرة على كل بلد عربي ، وحوادث ١٩٥٨ لم تنس بعد . فاذا كانت سورية تجاهد لحماية نفسها ، فهي في نفس الوقت جاهد من اجل لبنان الذي سيقع فريسة بعد وقوع سورية » . ثم اكدت له ان سورية ستسلك طريق الضغط الاقتصادي على لبنان بجميع الوسائل ، وسردت له التدابير التي اعددناها . وكان كلامي ينم عن العزم الاكيد والقرار اللا رجوع منه . وقد ذهل مخاطبي وفوجيء بهذه الصراحة التي لم يكن ينتظرها . فاللبنانيون كانوا يتحسبون من ان نقدم على منع تجارة الترانزيت ، لكنهم كانوا بين التصديق والشك . لذلك ظهرت على ملامح الزائر اللبناني علامات الذعر ، لاسيما عندما اجبته على استفساره عن مطالبنا بتعداد المسائل التي نشترطها لصرف نظرنا من تلك التدابير وهي :

١ ــ الحيلولة دون النشاط السياسي الذي يبذله سفير مصر عبد الحميد غالب في بيروت بشتى الوسائل .

٢ ــ اطلاع الحكومة السورية على الاموال التي يسحبها السفير المذكور من المصارف اللبنانية ويستخدمها للتآمر ضد سورية ومد عملائه بالمغريات .

٣ ــ اعطاء الحكومة السوريةجدولا اسبوعيا بأسماء السوريين والمصريين الذين يغادرون لبنان الى مصر ، واسماء القادمين منها ، ومنع دخول من نعتبرهم متآمرين الى لبنان .

٤ ــ جعل سياسة الحكومة اللبنانية حيادية .

وازداد ذهول مخاطبي اللبناني وقال انه غير مفوض بأن ينقل هذه المطالب . وبدت عليه مظاهر الخوف والوجل ، فقلت له انني لا اكلفك بحمل هذا الحديث بصورة رسمية . لكنني احببت اطلاع رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يدور في خلدنا . ثم اكدت له ان سورية لا تزال تعتبر ان الرئيس هو الرجل الذي يتفهم الاوضاع والذي يستطيع اعادة الامور الى نصابها .

وذهب الزائر اللبناني وهو لا يعرف كيف يلفلف الحديث .

وفي اواخر شباط ، زارني احد اصحاب الصحف اللبنانية المقربين من شهاب وتحدث معي في الموضوع نفسه . فقال ان الثورة في العراق قد ابدلت الخوف اطمئنانا في قلوب الناصريين في لبنان ، سواء في ذلك الرسميون منهم او غير الرسميين . واعرب عن اعتقاده انهم الآن غير مستعدين لقبول ما كانوا مستعدين لقبوله قبل ثورة ٨ شباط في العراق . فقلت له : صحيح اننا فقدنا سندا لنا في سياستنا الاقتصادية ، لكننا سوف نعمل لوحدنا ولا نتراجع عن محاربة الناصرية وكل من يعمل لها في سورية او في لبنان .

فقال مخاطبي انه يظن ان الحكومة اللبنانية ستستقيل قريبا ، فهل لسورية مرشح ؟ فاجبته بأننا لا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية . فهو حر في اقالة حكومته او في بقائها او في اسناد رئاستها الى من يشاء ، وكل ما يهمنا من الامر هو سياسة لبنان تجاهنا . ونحن لا نطلب منها ان تقطع علاقاتها او تجمد وضعها تجاه مصر ، لكننا نطلب منها حيادا حقيقيا .

واحب مخاطبي ان يستدرجني وان يخرجني عن سكوتي ، فسأل عما اذا كنا نقبل انيتولى الوزارة في لبنان السيد كاظم الصلح . فاجبته مؤكدا قولي السابق ، وهو ان ليس لنا مرشح على الاطلاق .

وكان مخاطبي اجتمع الى السيد ناظم القدسي ولم اعلم مادار

بينهما من حديث . غير اني لم اكن مطمئنا الى نفسية رئيس جمهوريتنا ، لاسيما بعد ان قال لي ذات مرة ان لا بأس من ان اوكل الى السيد محاسن وزير الخارجية تعاطي ما يتعلق بعلاقاتنا مع لبنان . فاجبته باني اثق بالسيد محاسن ، لكن علاقاتنا مع لبنان لا تتناول الشؤون السياسية الخارجية والاقتصادية والمالية فحسب، بل هي تتصل بكياننا وبالمؤامرات التي تحاك ضدنا في لبنان . فلذلك لا بد لي من الانفراد بتعاطيها بنفسي وبمفردي ، بعد ان اطلع مجلس الوزراء على الخطوط العامة . ثم سألته عما اذا كان له اعتراض على حصر هذه الشؤون كلها في شخصي ، فاجاب حسب عادته : لا ... لا ... وتراجع فورا ، لكن بامتعاض واكراه . ومن هنا بدت الشكوك تتسرب الى نفسي في موقف القدسي تجاهي . وبدا لي انه لم يكن بعيدا عن الاحاديث التي جرت بين الضباط السوريين والحكام اللبنانيين على الوجه الذي ذكرته آنفا . وكم كنت اتمنى ان لاينحرف القدسي عن جادة الصراحة في القول ، وان يلجأ الى خطة التعاون الصادق مع رئيس الحكومة ، فيعالجان جميع الشؤون بروح طيبة متبادلة .

ولكم طلبت منه السير معي بقلب مطمئن ، مؤكدا له انني لا احمل تجاه احد اي عداء وانني صرفت ذهني نهائيا عن رئاسة الجمهورية ، وانني انتظر اجتماع مجلس النواب الجديد لاسلمه الامانة سليمة ، ثم انسحب من العمل العام واسافر الى اوروبا للمعالجة والاستراحة . لكنه ظل على تكتمه وعلى اسلوبه . واذكر انني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي ان يتوسط بيننا لازالة ما في قلب القدسي من الشكوك ولحمله على التعاون المجدي . فدعانا القوتلي الى داره وطرح الموضوع بكل صراحة واكد اننا نحن الاثنين اذا ما اخلصنا، واحدنا للآخر، وازلنا ما بيننا من سوء تفاهم حمينا كيان البلد ، فلا يصل اعداء سورية الى غايتهم . واضاف قائلا بان دفع الخطر الناصري هو اهم ما يجب على الجميع التعاون في سبيله .

ولم يفتح القدسي قلبه ، بل اورد بعض المسائل التي لم تكن تثير بيننا خلافا يستحق الذكر . وفي جملتها تمسكي بالمركزية الشديدة وعدم الفسح في المجال امام المحافظين للتمتع بصلاحيات واسعة . فاجبته باني موافق في الاساس على تخفيف اعباء الادارات المركزية بدمشق ، وبان لا مانع لدي من السلوك في هذا الاتجاه . ثم عاد القدسي الى نغمة الانتخابات البلدية ، فقلت له باني ساطلب من وزير

الداخلية اعداد المراسيم اللازمة .

وهكذا انتهى الاجتماع الذي كنت اعول عليه كثيرا ، دون ان نصل الى شيء ملموس . ولانهاء موضوع علاقاتنا مع لبنان ، لا بد لي من تسجيل الامور والنتائج الآتية :

ملاحظاتي على علاقاتنا مع لبنان

١ ــ نجحت مساعي الناصرية في حمل الحكومة اللبنانية على الاستمرار على موقفها العدائي من سورية .

٢ ــ كان لانخداع الشيخ بيار جميل بوعود عبد الناصر الاثر الكبير في فسح المجال امام نشاط الناصريين . لكنه نسي ان خطة عبد الناصر لا تخرج عن استغلال موقف الجميل مدة سنتين ، ثم عندما يحين موعد انتخابات الرئاسة ينظر في الامر ... على ضوء مقتضيات الظروف !

٣ ــ مكانة عبد الناصر في قلوب ابناء الطائفة الاسلامية في لبنان . وعبثا ذهبت مساعينا لاقناعهم بأن عبد الناصر لا يهمه احد ، وان كل ما يدعيه او يتظاهر بــه انما هو بفعل مقتضيات الساعة . وعبثا ايضا ذهبت تشبثاتنا لحملهم على تجنب التزام جانب مصر ضد سورية واقناعهم بان فائدتهم من العلاقات الطيبة مع سورية الجارة اكثر بكثير من فائدتهم من مصر ، هذا بالاضافة الى ما تنزله السياسة الناصرية من اضرار بمصالح التجارة اللبنانية وبمصلحة اللبنانيين المقيمين في مصر . وكنا نقول لهم اذا جاء عبد الناصر لسورية وحكمها بالسيف والحديد ، فمصيركم مهدد واستقلالكم لن يبقى .

٤ ــ يجب الا ننسى سعي القيادة العسكرية السورية لبلبلة الوضع وحمل اللبنانيين على الاعتقاد ان الحكومة سائرة الى الاستقالة وان النظام الجديد سيوثق العلاقات مع لبنان .

٥ ــ رغم كل المصاعب التي واجهناها مع الحكومة اللبنانية ، فاننا كنا على قاب قوسين او ادنى من الوصول الى قطف ثمــار خطتنا معها ، لولا قيام الثورة في العراق وما بدا يتردد من ان ثورة مماثلة سوف تقوم في سورية . وعلى اي حال ، فان تبدل الحكم القاسمي في العراق اوجب تعديل خططنا مع لبنان واضعف مركزنا قليلا . واني واثق من ان لبنان كان سيغير وضعه تجاهنا ، لو لم يقع حادث ٨ آذار بدمشق .

وعلى كل الاحوال ، فاني اطمئن اخواننا اللبنانيين الى ان السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها في ١٩٥٠ لا يستطيع

تغييرها احد ، مهما تغيرت الحكومات ومهما حصل من ثورات وانقلابات . والفرصة الوحيدة التي سنحت للبنان لمساومة سورية والحصول منها على تخفيف القيود الاقتصادية كانت عندما كنت في الحكم . لكن الناصرية اعمتهم عنها .

وفي اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة ، كانت علاقاتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ،بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراهـا من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، وعند اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جمدت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها من المتطرفين من هو معروف بعدائه للسعودية والاردن .

موقفنا من سائر الدول العربية

في اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة كانت علاقاتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ وعن اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ .وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جمدت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها متطرفون معروفون بعدائهم للسعودية والاردن .

وحين استلمت زمام الامر اردت ان لاتبعد عنا تلك الحكومات العربية المجاورة ، لاسيما ان كلا منها كانت معرضة للهجمات الناصرية ومؤامراتها . غير ان وجود العنصر الاشتراكي في وزارتي حال دون تمكننا من الافادة من معونة السعودية المادية . واضعف العلاقات بيننا وبين الاردن بسبب الحملات التي كانت تحملها الصحف اليسارية بدمشق على الملك حسين . وسافرد لكل دولة بحثا خاصا بها فيما يأتي :

الاردن : لم اكن موافقا على الحملات الصحفية ضد ملك الاردن لانني كنت اعتقد ان مملكته وجمهوريتنا محط مطامع الناصرية وهدف

مؤامراتها ، لاسيما انها كانت تستخدم اللاجئين الفلسطينيين في اثارة الفتن في بلادنا . وكنت اعتقد ان تعاون سلطات الامن في الدولتين المجاورتين يؤدي الى نتائج حسنة في قمع تلك الفتن . وكنت على علاقات حسنة مع السفير ومع الملحق العسكري الاردني اللذين عملا في سورية . وكم بذلت جهدي عندهما لتخفيف اثر تلك الحملات الصحفية القاسية . واعتقد ان الاردن كان مستعدا لمساعدة حكومة سورية لتجنب اي انقلاب ضدها لو اننا ابدينا للملك حسين رغبة في ذلك . لكنني كنت اعتقد ان الوضع في سورية متين ، وانه لم يبق في الجيش عناصر ناصرية تستطيع القيام بحركة عدائية ضد الحكم ، وان ليس لنا حاجة الى الاستعانة بجيش غير سوري ،ولو انه عربي، وكنت بذلك اساير وجهة نظر الاشتراكيين واسعى في الوقت نفسه لحمل الملك حسين على اتباع سياسة اكثر تقربا من الاوساط التقدمية لنتمكن من تحالف حكومتي سورية والاردن ضد المؤامرات التخريبية الناصرية . غير ان العقدة في نفوس الحوراني وجماعته حالت دون تحقيق فكرة كان من شأنها الوقوف تجاه عبد الناصر بقوة اكبر ومن السير في اتجاه تقدمي في الاردن يترافق مع اتجاهنا في سورية . وفي الواقع لو ان سورية تمكنت من ايجاد شكل من اشكال الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي مع الاردن والعراق والسعودية لكان الوصول الى وحدة عربية شاملة اقرب منالا ، اذ ان البدء بها مع مصر المتسلطة يحول دون ذلك اطلاقا . والدليل على هذا القول ان البعثيين المفلتيين انفسهم امتنعوا عن الرضوخ لعبد الناصر وراحوا يندددون بالحكم البوليسي المباحثي في عهد الوحدة وبسوء سير الامور .

اما مساندة بريطانيا لاستقلال الاردن ولمليكه ، فما كانت لتؤثر على اتحاد كالذي ذكرت ، لا عند البدء بتحقيقه ولا في اثناء نفاذه . ولا ريب في ان ما يسمى الهلال الخصيب مفيد للعراق ولسورية وللاردن من حيث مصالحهما المتقاربة ومن حيث ان سورية كانت بكل تاكيد ذات الكلمة المسموعة العليا في هذا الاتحاد وفي توحيد سياسته وخططاه . غير ان اخواننا الاشتراكيين كانوا يريدون ان يبدأ الحسين بنفض يده من انكلترا وان يخضع للاشتراكيين . وهذان الطلبان غير معقولين . فالحسين لا يستطيع ان يتخلى عن دعم بريطانيا ما لم يكن مطمئنا على بلده . اما خضوعه للاشتراكيين ، فامر لا يمكن قبوله . فكان الاوفق ان يطلب منه ايجاد حكم دستوري

نيابي ، وان يضمن له عرشه . وهكذا كان يسيرا ادخاله في اتحاد او في كونفدراسيون عربي ومواجهة الدعاية الناصرية بعملية ايجابية تفت من عضدها وتهدم اركان خططها .

وعلى اي حال ، فاني جازم بان البدء بالاتحاد مع مصر للوصول الى وحدة عربية شاملة امر محفوف بالاخطار على الوحدة نفسها . ولا ازال ادعي بان الوحدة مع عبد الناصر ما هي وحدة بل هي التحاق وضم ، كما حصل بين المانيا والنمسا ، حتى ابتلع هتلر الجمهورية النمسوية وضمها الى المانيا ضما عاديا .

والمضحك والمبكي في وقت واحد ان البيطار لم يطل به العهد كثيرا في محاربة الانفصال والعويل ضد رجاله . حتى راح يعلن ان لا مجال للتفكير في وحدة مقصورة على مصر وسورية وحدهما ، ولم يكن بعد قد مضى على ثورة ٨ آذار اكثر من شهرين . ثم انه راح يندد بمساوىء عهد الوحدة ، بما لا يخرج عما كنا نقوله نحن المتهمين بعداء الشعب وبالعمالة للاجنبي . وذنبنا في الواقع هو وجودنا الذي يحجب كل واحد من اولئك المغرورين الذين لايستطيعون الوصول الى الحكم بارادة الشعب الحرة ، فيتسللون اليه عن طريق الانقلابات العسكرية ويحمون انفسهم بقانون الطوارىء وبالحكم البوليسي المتطرف وبالضغط على الحريات وبالغاء جميع الصحف وزج اصحابها في السجن ، لا لشيء الا لانهم غير بعثيين .

المملكة العربية السعودية : ايدت المملكة العربية السعودية انفصال سورية عن مصر بكل قواها . ولم يكن هذا الموقف غريبا . فمنذ قيام الوحدة في ١٩٥٨ وكشف الخطة التي كان المصريون وعبد الحميد السراج اوقعوا الملك سعود في شباكها ، واخذوا منه عشرين مليون ليرة سورية متظاهرين بانهم يريدون القيام بانقلاب ضد قيام الوحدة . واستمرت العلاقات السيئة بين مصر والسعودية طوال عهد الوحدة ، رغم سعي الملك سعود الى ازالة الجفاء .

وكان الامير فيصل تقدم من الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم بين الانتفاضة وبين مجيء الحكم بعرض سخي يشتمل على كفالة سعودية لدى احد المصارف الاميركية لاجل قرض بمبلغ ١٤ مليون دولار . وكنت عندما استلمت الحكم باشرت الاتصالات مع السفير السعودي لانجاز هذا الوعد ، الا انني كنت اجد لديه مماطلة وتجنبا . فطلبت من نائب رئيس الوزراء السيد بشير العظمة الذي كان يرأس وفدنا الى اجتماع الهيئة العامة للامم المتحدة في

خريف ١٩٦٢ ان يفاتح الملك بالامر وان يحصل منه على وعد نهائي لنرسل وفدا الـــى الرياض مؤلفا مــــن الطرابلسي وزير المالية والكلاس وزير الاقتصاد (الاشتراكي النزعة) على ان اذهب بنفسي الى الرياض لتبادل وثائق الابرام .

وفيما نحن في هذه المرحلة قامت ثورة اليمن والتزم الملك سعود جانب البدر والملكيين ، فقرر مجلس الوزراء ، رغم اقتراحي بالتريث، الاعتراف بالسلال وحكومته . وبذلك انقطع حبل الاتصال بالسعودية. ثم علمنا انه لم يعد ثمة مجال لاعادة البحث في اي قرض . وهكذا فدينا مصلحتنا الاقتصادية في سبيل التقدمية اليمنية ، لكننا ما نزال نوصم بالرجعية !

وكانت امكانيات اتصالاتنا بالحكومة السعودية ضعيفة لان سفيرنا في جدة كان متهما بانه ناصري ، ولان السفير السعودي بدمشق لم يكن موضع ثقة ولم تفلح مساعي لنقله .

وعلى اي حال ، فأن اعترافنا بالثورة اليمنيـــة جعل امكان تفاهمنا مع السعوديـــه معدوما ، عدا ان السفير السعودي اتخذه ذريعة ليبث دعايته في اوساط الجيش المقربة اليه ضد حكومتي .

العراق : لا اعلم على الضبط ما جرى في الاجتماع الذي عقد في الرطبة بين ناظم القدسي واللواء عبد الكريم قاسم . فانا لم اسال رئيس الجمهورية عنه بسبب اعتقادي انه اذا كان ثمة امر هام ، فانه يخفيه عني . وعلى اي حال ، فان العلاقات الرسميـــة بين الحكومتين العراقية والسورية كانت حسنة كما كـــانت المبادلات الاقتصادية على ذروتها لمصلحة الصناعة والتجارة السوريتين ، اذ كان قاسم فتـــح ابواب العراق على مصاريعها ، دون اي قيد ، في سبيل التعويض علـــى ما خسره التجار والصناع السوريون من اغلاق اسواق في القاهرة .

والى جانب هذه الفوائد التي ضمنتها لنا سياسة الصفاء مـــع قاسم ، فان اسواق الكويت سدت في وجهنا . وكنا ارضاء لحكومة العراق رفضنا جميع العروض المغرية التي كان امير الكويت يقدمها لنا . وقيل لنا انه مستعد لاقراض سورية عشرين مليون جنيـــه استرليني ، اي ما يقارب مئتي مليون ليرة سورية ، لقاء اعترافنا به . وقد رفضنا هذا العرض اكراما لخاطر قاسم . وفي النهاية قتل قاسم وقام محله حكم وثق صلاته بالكويت . وبقينا نشاهد هذا التطور ، والحسرة في قلوبنا علـــى مبلغ العشرين مليون جنيـــه استرليني الذي اضعناه ، كما اضعنا القرض السعودي !

وكان يجمعنا مع حكم عبد الكريم قاسم في العراق هدفنا المشترك في منع عبد الناصر من الاستيلاء على العراق وسورية . واقتصرت صلاتنا الحسنة به ضمن هذا الاطار ، ولم نجرب تعميقها اكثر من ذلك .

وذات مرة عرض علي نص برقية واردة من سفيرنا في العراق وفيها ان وزير الخارجية استدعاه وابلغه عتابه على الحكومة السورية لارسالها وفدا الى تركيا لتبادل دراسات المشاريع التي كنا نفكر ، نحن وتركيا بها ، لانشاء سدود على نهر الفرات ، دون ان ندعو العراق الى الاشتراك في هذا الأجتماع . ثم قال له ان الحكومة السورية اذا استمرت على هذه الخطة ، فهي لا تعود محط ثقة الحكومة العراقية .

واشتد بي الغضب عندما قرات هذه الجملة ، فاستدعيت السفير العراقي فورا واطلعته على نص البرقية الواردة من سفيرنا الذي لا يمكن ان يكون قد اختلق الحادث لانه كان على علاقة وثقى ومستمرة مع قاسم . وابلغت السفير احتجاجي على اقوال وزير خارجية العراق واضفت الى ذلك قولي باني لا انشد الثقة منه . فانا اتولى شؤون بلادي بناء على ثقة مجلس نيابي شرعي بي ، ولست رئيس حكومة ثورة ، ولا اقبل اطلاقا ان يرد على لسان ممثل رسمي لحكومة العراق التي نعتبرها صديقة اقوال تمس بكرامة الحكومة السورية . وشعر السفير بان الامر جدي ، وباني شديد الاستياء ، فاخذ يطيب خاطري ويستبعد صدور هذا الكلام من وزير الخارجية . ثم صرح في الختام بانه سيسافر في اليوم التالي الى بغداد لابلاغ الرئيس قاسم ما يجب ابلاغه . وفي الواقع ، استدعى الوزير في اليوم الثالث سفيرنا وقدم له الاعتذار عما بدر منه . وفسر كلامه بانه لا يقصد سوءا وطلب منه ابلاغي هذا الاعتذار الرسمي. فعجب سفيرنا من تراجع الوزير لاننا كنا ، بناء على توصية وزير خارجيتنا ، تجنبنا — حتى لا يبقى للحادث اثر مكتوب في سجلات الخارجية — ابلاغ سفيرنا السيد سلطان الحديث القاسي الذي سمعه مني سفير العراق . وهكذا انتهت الحادثة .

وذات يوم سمعنا في الراديو خبر قيام ثورة في العراق . واستفسرت من السفير ، فاجاب بانه لا يعرف شيئا . وبدانا نتعقب الاخبار التي بذيعها راديو بغداد ، وكان استولى عليه الثوار منذ اللحظة الاولى . ولا اخفي اني خشيت ان يكون هذا الانقلاب من

فعل عبد الناصر او انه موال له . وكنت اذ ذاك مريضا لا اغادر السرير ولا اجتمع مع الوزراء . وزارني في اليوم التالي السيد محاسن وزير الخارجية وانباني بأن رئيس الجمهورية استدعى الوزراء وعقد جلسة رسمية بحث فيها امر الاعتراف بالعراق ، وبان قرارا اتخذ بذلك ، وان برقية املاها الدكتور قدسي ارسلت الى حكومة العراق الجديدة بتوقيع وزير خارجيتنا تتضمن تصريحا بانه لم يعد ثمة ما يحول دون اتحاد سورية مع العراق . وسألني رايي ، فقلت له : « ليتك سألتني قبل ارسال البرقية . » فأجاب بأن رئيس الجمهورية اصر على ارسالها قبل ان اطلع عليها ، خشية من اعتراضي عليها .

وكان جزاء حكومة العراق على عملنا الودي ان قال وزير خارجيتها الجديد الى سفيرنا بأن سورية ليس فيها حكومة تمثل الشعب ! وما احسب الا لانه بعثي ، ولان كل حكومة في العالم اذا لم تنل رضى ميشيل عفلق واتباعه هي غير شرعية ولا تمثل بلادها ! ولا بد من الاعتراف بأن ثورة العراق الهبت في صفوف الجيش السوري عواطف الاخوة ، فراحوا ينادون بالاتحاد مع العراق ، واستبدلوا شعارات الوحدة مع عبد الناصر بشعارات الوحدة مع سادة بغداد .

وهكذا بدأت المصائب تقع على رأس سورية منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، حينما قام فريق من الجيش بالاتفاق مع حزب البعث بما سمي « ثورة ١٤ رمضان » . وقد جاء بيان ذلك في الفصل الخاص بانقلاب ٨ آذار .

وبلغ بالحكومة العراقية وانصارها البعثيين حد اتهام بعض الساسة السوريين واصحاب الصحف الدمشقية بتناول المبالغ الطائلة من حكومة قاسم . ونشر في صحف دمشق يوم ٢٠ آذار خبر مفاده انه عثر على شك باسمي بمبلغ نصف مليون ليرة سورية وان كلا من صبري العسلي والدواليبي وغيرهما قبض مائتي الف ليرة سورية . اما الحوراني ، فصدر باسمه شك مفتوح على بياض . وكذلك اتهم اصحاب الصحف بقبض عشرات الوف الليرات من حكومة قاسم .

وقد اطلعت على هذا الخبر وانا لاجىء في السفارة التركية ، فأرسلت فورا كتابا مؤرخا في ٢٢ آذار الى القائم بأعمال السفارة العراقية طلبت منه تكذيب هذا الخبر المختلق من اساسه . لكنه لم يجب على كتابي ، ولا نشر تكذيبا ، وهذا منتهى الجبن وتدني

الاخلاق . ولو كانت الظروف مناسبة لاقمت الدعوى على الصحف التي نشرت الخبر . لكنني تأكدت من عقم هذا السبيل ، فاحتفظت بما يجب عمله للوقت المناسب .

اليمن : لم يكن بيننا وبين اليمن تبادل بالتمثيل الديبلوماسي . فلما نشبت الثورة في ربوعه ، انقطعت عنا الاخبار الا مـــا اخذت تذيعه محطات مصر . اما المصادر السعودية ، فلم تتحفنا بخبر هام، رغم جوارها لليمن .

وفي اليوم الثالث كـــان مجلس الـــوزراء مجتمعا في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية ، فبادهنا المشار اليه باقتراح الاعتراف فورا بقيام الجمهورية اليمنية . وسرعان ما ايـــد رايه الوزراء المنتسبون للحزب الاشتراكي وللاخـــوان المسلمين . وثنى وزير الخارجية على الاقتراح ولحقه سائر الوزراء ، قبل ان يتسنى لي بيان رايي . ولما توجه الي الرئيس مستوضحا ، اجبته بأن من الاولى ان نبحث الامر معكم ومع وزير الخارجية قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء . اما الآن ، بعد ان وقع الامر ، فلا بد لي من ابداء رايي بلزوم التريث حتى تتكشف الامور . لكن الرئيس والوزراء اصروا على ضرورة عدم اضاعة الوقت . فقلت : « طيـــب ، واذا فشل السلال وعاد البدر الى عرشه ، فمـــاذا تصنعون ؟ » فأجاب وزير الخارجية بين الجد والهزل : « نعترف به مجددا ! » فقهقـــه الوزراء ضاحكين . وضحكت معهم وانتهى الامر . وارسل رئيس الجمهورية برقية الى الرئيس السلال بتهنئته والاعتراف بحكومته .

وعندما ساءلت نفسي عما حمل ناظم القدسي على الاسراع الى طرح الموضوع ، دون استشارتي مسبقا ، لم اجد سببا معقولا الا ان يكون سفير امريكا طلب منه ذلك . فقد اتضح فيما بعـــد ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الانقلاب اليمني ، وانها اوعزت الى عبد الناصر بارسال الجنود والاسلحة والمعدات لسند الانقلاب، ثم تداخلت في الامر واجبرت ابن السعود والحسين عـــلى سحب قواتهما التي حاربت الى جانب البدر ، كما اشارت على عبد الناصر بسحب جيشه بدوره بعد ان اطمانت الى استقرار الامور في اليمن. فماذا قصد الاميركيون من كل هذه التشبثات ؟ هذا مـــا سيكشفه المستقبل . وعلى اي حال ، فلـــولا تدخل الاميركيين لحماية ثورة اليمن ، لكان قضي عليها في المهد .

وبعد ان تقرر الاعتراف بالجمهورية اليمنية ابرقنا الى السيد

بشير العظمة رئيس وفدنا للامم المتحدة بأن يجتمع الى وزير خارجية اليمن ويبلغه استعداد الحكومة السورية لمد حكومته بما تحتاج اليه من معونات ، سواء من الخبراء او الاساتذة او ممن يتطوع من الضباط السوريين السابقين ، وبأن يصرح له برغبة الحكومة في ارسال وفد للتهنئة واجراء مباحثات . فجاء الجواب بعد اسبوع برفض الزيارة والمعونة !

وبعد مدة جاء وفد وزاري يمني لزيارة لبنان ، فارسلنا شخصا له معرفة برئيس الوفد ليبلغه دعوة الحكومة السورية الى زيارة دمشق ، فبدا التململ على وجه اليمني من هذه الدعوة وقال انه غير ماذون باعطاء جواب قبل استشارة حكومته . ولم يأت الجواب !

وكذلك سافر وفد يمني الى بغداد لزيارة عبد الكريم قاسم ، فانتهز سفيرنا فرصة التحدث مع رئيس الوفد في احدى الحفلات وقال له : « لم لا تأتون لزيارة الحكومة السورية ، كما زرتم حكومتي لبنان والعراق ؟ » فأجابه الوزير : « اننا لا نرغب في الاتصال بحكومة دمشق ! »

واتضح لكل لبيب ان وراء هذا الجفاء ضغطا ناصريا لابعاد المشير سلال عن سورية ، خوفا على تقدميته من رجعيتنا ! وهكذا اصبحنا في نظر الناصرية رجعيين عملاء استعمار ، .. انتهازيين ، وسلال بطل التقدمية ، البريء من مساندة الاستعمار !

على ان عبد الناصر الذي دعم السلال لم يشذ عن اسلوبه المشهور . فقد اشترى وزير الخارجية اليمني (البيضاني) وجعل منه آلة لابعاد السلال ووعده باستلام مركزه . الا ان السلال علم بالمؤامرة فاوفد البيضاني بمهمة الى القاهرة ، لكنه حرم عليه العودة فيما بعد الى صنعاء ، ثم عزله من وزارة الخارجية وابقاه برسم الاستعمال بالقاهرة !

واني اؤكد اننا بعد الاعتراف باليمن الجديد اخلصنا النية تجاه السلال وعزمنا على مده بما نستطيع من المعونة ، الا انه هو الذي رفض وتكبر . ولعل هذا الموقف ايضا كان في جملة خطوط المنهاج الامريكي في الشرق الاوسط. وقد فقدنا باعترافنا بالجمهورية اليمنية المساعدة المالية التي كانت المملكة السعودية قد وعدتنا بها .

السودان : منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ لم تعترف حكومة السودان بقيام العهد الحاضر الجديد في سورية . واستمر الحال على هذا المنوال حتى ٨ آذار ١٩٦٣ . غير ان السفير السوداني في

بغداد كان اتصل بسفيرنا فيها وابلغه نية حكومته في اقامة العلاقات السياسية معنا . فرحبنا بذلك ، لكن السيف سبق العزل ... وحصل الانقلاب قبل ان ننهي الامر عمليا .

تونس : لم يكن بيننا وبينها ما يمكن وصفه بالحسن او السيء في علاقاتنا . وفي المدة الاخيرة من حكومتنا عينت تونس سفيرا لها في دمشق ، فاستقبلته وحادثته في الشؤون التي تهم بلدينا . فابدى تذمرا شديدا من مواقف الناصرية وحمل عليها حملة شعواء ، واكد ان هذا الشعور هو السائد في جميع الاوساط الرسمية التي تتهمها بحبك المؤامرات لاغتيال ابي رقيبة بواسطة صالح بن يوسف . وقال انها ارسلت فيما بعد من قتله في اوروبا ، خوفا من ان يفضح الامر ، فتنكشف احدى خطط الناصرية .

الجزائر : قامت سورية بما يتوجب عليها ، بل باكثر ، في دعم الثورة الجزائرية ومدها بالاسلحة والذخائر التي كنا نشتريها باسمنا ثم نسوقها الى الثوار الجزائريين . وتبرع المواطنون في سورية بملايين الليرات وقدموها بكل شوق . واستمرت سورية تجهد في الامم المتحدة لدعم استقلال الجزائر . وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع فرانسا وانقطاع السوق الافرنسي بوجه مشترياتنا من الاسلحة على ان تساير العدوان على الجزائر العربية وان تسكت عنه .

وبلغنا ذات يوم ان وفدا جزائريا سوف يزور سورية وعلى راسه جميلة بو حيرد ، ضحية التنكيل الاستعماري الافرنسي ، التي كان لها في قلوب السوريين والسوريات المنزلة الرفيعة والحب المتدفق . فقررنا استقبالها رسميا وانزلناها مع رفاقها بدار الضيافة . وارفقناها بموظفتين من وزارة الخارجية ، احداهما حفيدتي نائلة . واكرمنا ضيافة الوفد احسن اكرام ، فكان استقبالها الحكومي والشعبي على اروع ما يكون . لكن الناصرية ارادت انتهاز الفرصة ، فجمعت عددا من المتظاهرين لا يتجاوز العشرين شابا وقفوا امام قصر الضيافة يحيون جميلة ويهتفون لعبد الناصر وينادون بالوحدة . لكن سرعان ما كانت الجماهير الوطنية تفرق هذه الفلول وتعطيهم الدرس اللازم .

وكان في عداد مرافقي جميلة احد المصريين ، جاء قطعا ليتجسس ويبعد جميلة عن التورط معنا . فصار هو والفسيري ممثل الجزائر في دمشق يحاولان دائما الا تذهب جميلة من دمشق

وفي قلبها تعلق بسورية . ومن جملة مؤامراتهم سعيهم لمنع جميلة من الذهاب الى الجبهة ، يوم دعاها الجيش لتناول طعام الغداء في نادي الضباط بالقنيطرة ، وذلك ليري جميلة ، بأم العين ، الفرق بين الجيش السوري الذي كان يدافع عن حدوده وبلاده والجيش الدولي الذي كان يحمي عبد الناصر .

وقرر مجلس الوزراء التبرع للمؤسسة التي تشرف عليها جميلة بنصف مليون ليرة سورية وبالف وخمسمائة طن قمحا . وسعدت جميلة بزيارتها لدمشق وانست بالاجتماع مع سيدات مجتمعها ، وكنت حرصت على احاطتها بهن . وقد قدمت لها زوجتي الهدايا العديدة المؤلفة من مصنوعات دمشق ، فسرت بها .

وجاءني يوما وزير الخارجية ليبلغني ان الحكومة الجزائرية دعت الحكومات العربية الى ارسال وفود لحضور الاحتفال باعلان استقلال الجزائر . وطلب مني رايي في الاشخاص الذين ستختارهم الحكومة ، فأجبته : « تذهب انت رئيسا للوفد ، ويذهب معك وزير آخر اذا شئت، وضابط من القيادة وبعض الشخصيات السياسية. » فاتفقنا على ذلك وعرضنا الامر على مجلس الوزراء ، فأقر الاختيار وابلغنا الغسيري ذلك . لكن سرعان ما جاء المذكور مهرولا الى وزارة الخارجية ليبلغها ان حكومته طلبت من جميع الحكومات العربية المدعوة عدم ارسال وزير برئاسة الوفد وجعل عدد الاعضاء ثلاثة فقط ، بمن فيهم الرئيس . وقلت لمحاسن : « انهم لا يريدونك » نزولا عند رغبة عبد الناصر في ابعاد كل من وقف في وجهه في مؤتمر شتورا .

وبعد يومين ، فوجئت بخبر غريب ، وهو ان الغسري اعلن ان حكومته كلفته بدعوة شخصيات غير رسمية للسفر الى الجزائر، وانه اختار بعض الاشخاص المعروف عنهم الميل الى عبد الناصر . واجتمعت صدفة بالغسيري في احدى الحفلات ، فقلت له انكم تأتمرون بعبد الناصر وتعملون على كسب رضائه. فطلبتم ان لا يكون في الوفد وزير سوري واخذتم بين المدعوين من يعتبرهم ناصريين . واني لا اهنئك على هذا الاختيار . وادرت له ظهري وتحادثت مع غيره .

وقد صدق حدسي . وجاءتنا الاخبار من الجزائر بان عبد الحميد السراج الذي انتدب لتمثيل مصر تحديا لنا ، عقد عدة اجتماعات سرية مع مظهر الشربجي ، والصيرفي وهو رجل منتسب

لجماعة الاخوان المسلمين في حماة ومرشح عصام العطار للوزارة.

ولما جابهت عصام العطار بما جاءنا عن اتصال الصيرفي بعبد الحميد السراج ، نفى علمه بالامر ، لاول وهلة . لكنه عاد في اليوم التالي معترفا بالاجتماع ،وزاعما ان سببه يعود الى العلاقة السابقة بين الرجلين وان الحديث لم يتجاوز العموميات . لكن تحقق لي فيما بعد ان الصيرفي هذا كان ضالعا مع المعلمين في اضرابهم ومؤامراتهم الناصرية ضد العهد ، كما ثبت لي بعد انقلاب ٨ آذار كيف كان العطار يخادعنا ويتظاهر بالسر امامنا بشجبه الناصرية ، ويشتم عبد الناصر وينعته باقسى الالفاظ ، بينما لم يبد رأيا واضحا في اقواله وتصريحاته للصحف وفي خطبه في الجامع . وقد احسنت الظن به طويلا ، لكنه تكشف لي فيما بعد انه كان مخادعا ، ذا عشرين وجه وخمسين لسان !

وعندما جاء وزير خارجية الجزائر لزيارة دمشق كنت مريضا طريح الفراش ، لا يسمح لي الاطباء بمغادرته . فارسلت امين سري الى زيارة الوزير الجزائري وابلاغه تحيتي . ولم يخطر في بال ذلك الوزير الشاب ان يزور رئيس الوزراء في داره ليستفسر عن صحته، او ان يترك له بطاقته على الاقل . لكنه بذل كل جهده لقبض معونة مالية لحكومته باسم الاخوة والعروبة . وكان ذلك منه احراجا يجعلنا في موقف البخل امام سخاء عبد الناصر . الا ان عبد الناصر، عندما كان يتبرع لدولة او لشخص ، لم يكن يمد يده الى جيبه ، بل الى جيوب الاميركيين .

مسكين هذا الشاب الوزير ... ذهب ضحية عبد الناصر عندما عاد الى الجزائر واعلن تأففه من تسلط الرئيس المصري . وهكذا لحق بضحايا الناصرية العديدين في سائر الاقطار العربية ..

المغرب : كان الملك الحسن في عداد الشخصيات العربية التي الزمت مداراة عبد الناصر خوفا من لسانه واعماله ومؤامراته . لكننا كنا نعلم علم اليقين حقيقة ما يكنه الملك المغربي ، وابوه قبله ، في هذا الشأن . وقد اكد لنا ذلك السيد اسعد المحاسني الذي امضى في الرباط عدة سنين ، سفيرا لسورية ثم سفيرا للجمهورية العربية المتحدة ، والذي وقف عند الانتفاضة الموقف المشرف المنتظر منه . فقد اعتصم بالدار التي كانت الحكومة اشترتها في عهد الوحدة من المال المشترك السوري المصري ورفض تسليم البيت لمندوب مصر ، وراح يجمع الصحفيين ومندوبي الوكالات ويدلي اليهم

بتصريحات قاسية ضد الناصرية . ثم عينته الحكومة السورية سفيرا لها في روما ، فسلم الدار للحكومة المغربية ، شرط عدم تسليمهـا لسفير مصر .

وجاءني محاسن ذات يوم واجما وقال لي: «وصلتني برقية من سفيرنا في الرباط بان الخارجية ابلغته انها ستسلم الدار للحكومة المصرية . » فقلت له : « لا ، لا نقبل بذلك اطلاقا ! » واشرت اليه بارسال برقية عاجلة الى سفيرنا بالانسحاب والمجيء الى دمشق اذا اصرت حكومة المغرب على رايها . وفي اليوم التالي وردت برقية من السفير يقول فيها بأنه ابلغ الخارجيـة المغربيـة التعليمات التي ارسلناها اليه ، فاجيـب بأن الحكومة المغربية تصرف النظر عـن تسليم الدار .

وروى لي الاستاذ محاسن طرائف غريبة عن زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة ودمشق في ١٩٥٩ ، حين رافقه فيها بوصفه سفيرا للجمهورية العربيـة المتحدة في المملكة المغربية . من ذلك ان دوائر المباحث المصريـة انتهزت فرصـة تجول الملك في اسواق دمشق ، فادخلت بعض رجالها خلسـة الـى غرفة النوم المخصصة للملك ، وفتحت حقائبه واخذت منها ما اخذت مـن اوراق سرية ، وبعثرت ثيابه داخل الخزائن بشكل لحظه الملك حين عاد الى غرفته . لكنه لم ينبس ببنت شفة .

ومن ذلـك ايضا ان رئيس قرنائه كان جالسا ذات يوم مع الصحفيين في دار الضيافة يتحدث الى الزائرين ، واذا به يستدعى الى غرفة الهاتف . فذهب تاركا حقيبته اليدوية على احدى المناضد ليتكلم مع مخاطبـه . وعندما عـاد لم يجد الحقيبة . فارغى وازبد وصاح بصوت عال . الا ان كل ذلك لم يرجع له حقيبته . والله اعلم مـن سلبهـا !

والاطرف من ذلكَ هو الحادث الذي جرى مع الملك الحسن في احدى زياراته لدمشق ، حين كـان وليا للعهد . وذلك ان طائرته عندما وصلت الـى سماء دمشق اخذت تتجول في الجو نحو ربع ساعة ، دون ان تهبط . فظن الامير انها نزهـة فوق دمشق . وبعد قليل جاءه المرافق الموضوع تحـت تصرفه وساله عما اذا كان يريد قيادة الطائرة والتجول فوق البقاع السورية والتفرج على معالمها . فتعجب الامير وقال للمرافق : « لكن ، هل تترك المستقبلين في المطار ينتظرون مدة طويلة ؟ فهذا ليس من قواعد الذوق ! » لكن المرافـق

اصر على موقفه . واستمرت الرحلة الجوية اكثر من ساعة ، طافوا فيها فوق حمص وحماه ، الى ان عادت الى دمشق . ونزل الامير في المطار ، حيث كان في استقباله الوزراء وعلى راسهم السيد نور الدين كحالة ، رئيس المجلس التنفيذي . اما الطائرة الثانية التي كانت ترافق طائرة الامير ، والتي تحمل مرافقيه ، فكانت حطت في المطار قبل النزهة السماوية التي قامت بها طائرة الامير . وبعد ان وصل الامير الى دار الضيافة وخلا الى افراد حاشيته ، اخبروه بأن سبب النزهة الى حماه لم يكن اعطاء الامير فرصة ممارسة هوية قيادة الطائرة ، بل كان تاخر الوزراء عن الحضور الى المطار لاستقبال الامير ، وذلك استخفافا وجهلا باولى قواعد اللياقة والادب تجاه شخصية عربية سامية . وقد غضب الامير كثيرا واعلن رغبته في العودة الى بلده فورا . ولم يثنه عن عزمه سوى الاستاذ المحاسني ، صديقه الحميم ، الذي توسل اليه ان يتجنب كشف فضيحة تسيء الى علاقات ابيه مع عبد الناصر . ونزل الامير عند توسل المحاسني واخفى شعوره على مضض . وفي احدى الزيارات التي نظمتها الدوائر الرسمية للامير ليتفرج على احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وفيما كان يستمع الحسن الى اهازيج الاولاد واغانيهم ، اخذ يغمز المحاسني بطرف عينه كلما نادت هذه الاهازيج بالوحدة من المحيط ... الى الخليج . وكان يشير بذلك الى رغبة الناصرية في دمج المغرب في الوحدة وجعله تابعا لسلطانها مثل سورية !

ليبيا : واما ليبيا ، فلم يكن بيننا وبينها اتصالات رسمية . فلا هي ممثلة في سورية بسفير ، ولا نحن ممثلون عندها بسفير . وعلى كل الاحوال ، كانت الحكومة الليبية تتجنب الدخول في معارك كلامية مع الابواق الناصرية وتخشى مؤامراتها . ولم تنس احداها التي حاكها الملحق العسكري المصري .

الكويت : ذكرت فيما سبق ان سياستنا تجاه الكويت كانت متصلة بسياستنا تجاه العراق الذي كان رئيس وزراء حكومته عبد الكريم قاسم يضم ما اسماه « قضاء الكويت » الى الجمهورية العراقية . وهدد بقطع علاقته مع كل دولة عربية تعترف بالكويت وتقيم الصلات الديبلوماسية معها . وذلك عقب اعلان استقلال الكويت في ١٩٦٢ والغاء المعاهدة التى كانت معقودة بينها وبين بريطانيا ، واستبدالها بمعاهدة جديدة . وعندي ان الاسباب التي

حملت بريطانيا على التنازل عن حقوقها ووضعها الممتاز في الكويت لم يكن تعلقها بمبدأ اعلان استقلال البلاد التي كانت تستثمرها او تسيطر عليها بشكل من الاشكال ، بل ان الدافع الحقيقي هو ان الولايات المتحدة سلكت منذ تولي ايزنهاور رئاسة الحكم فيها سياسة الحلول محل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في سائر الممالك والبلدان التي كانت تحت نفوذ احداها . ولا يتجلى حلول امريكا في الشكل الذي كانت تلك البلاد ترزح تحته من الاستعمار والاستثمار ، بل يتجلى ، اولا ، بابعاد الدول المستعمرة ، ثم الاتفاق مع حكام البلاد المحليين ومدهم بالمساعدات المالية وبالوعود السخية ، ثم باثارة شهوة الاهلين الى الاستقلال . وعندئذ تعمل امريكا ، بشتى الوسائل ، لينال القوم استقلالهم بواسطتها وبدعمها . فان وافق الحكام الجدد على الاتفاق معها ومنحها الامتيازات والقواعد التي تريد ، ووقفوا سياستهم على سياستها ، كان به ، والا فامامهم الثورات الداخلية والمؤامرات المتعددة لقلب الاوضاع والاتيان بحكام خانعين طائعين جدد .

تدخل امريكا في شؤون الدول الاخرى

واذا اردنا ان نعدد الحوادث ، على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ، نستطيع ان ندخل الدول التالية في عداد الدول التي تداخلت الولايات المتحدة بشؤونها وقلبت اوضاعها المعارضة لها واقامت محلها حكومات موالية لسياستها :

في الشرق الادنى : سورية ، لبنان ، الاردن ، العراق ، اليمن ، مصر ، السودان ، ايران ، تركيا ، باكستان . وفي شمال افريقيا : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب . وفي افريقيا : المستعمرات البريطانية والافرنسية والاسبانية والبلجيكية . وفي امريكا الجنوبية والوسطى : تقريبا جميع الجمهوريات .

هذه هي الدول التي جهدت الولايات المتحدة في وضعها تحت سيطرة نفوذها وعقدت معها معاهدات حصلت بموجبها على قواعد عسكرية او تفاهمت سرا مع رؤسائها .

واما الحرب الباردة التي تشنها امريكا تجاه دول اوروبا الشرقية ، فسببها يرجع الى انها رفضت الخضوع للاستعمار الامريكي واحتفظت باستقلالها وبحريتها كمجموعة عالمية (روسيا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا وبلغاريا) وكذلك الصين الشعبية .

واما اليابان ، فظلت بضعة سنوات تلت الحرب العالمية الثانية كأنها مستعمرة ، يأمر ماك آرثر ، الجنرال الاميركي ، فيها وينهي كما يشاء ، ويهزأ بالامبراطور الذي يعتبره ويقدسه اليابانيون كاله . وتمكن نهرو مدة من الصمود امام الزحف الاميركي ، لكنه اضطر ذات يوم الى طلب تزويده بالسلاح ، وذلك حينما هاجمته الصين الشعبية، فوجد نفسه مغلوبا امامها .

واما فرانكو ، فوقف مدة طويلة خارج الشباك الاميركية . لكنه اضطر فيما بعد الى الخضوع ورحب بوجود قاعدة عسكرية اميركية في بلاده . وعندئذ تدفقت عليه المساعدات المالية .

وربطت الولايات المتحدة كلا من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والمانيا وتركيا واليونان بمعاهدة سمتها «الحلف الاطلسي» وحصلت على قواعد عسكرية في كل بلد وصارت تمنح الاسلحة الذرية او تمنعها ، على قدر ما يكون ذلك البلد سائرا وفق المنهاج الاميركي .

وهكذا سيطرت امريكا على العالم ، ما عدا القسم الشيوعي الذي لا تزال تعمل على اخضاعه لسيطرتها وتجهز الاسلحة النووية وتعرض سلام العالم للخطر والجنس البشري للفناء ..

هذا هو الاستعمار العالمي الجديد الذي رفعت امريكا رايته وحاولت ان تحل به محل غيرها من الدول . ومع انها اكبر دولة ديموقراطية يرتع المواطنون فيها بحريات كاملة ، الا انها تستعمر بقية المواطنين في العالم تحت ستار منح الاستقلال للشعوب ومدهم بالمساعدات المالية والعسكرية .

والكويت هي احدى المناطق الستراتيجية الغنية بنفطها ، والتي القت عليها المطامع الاستعمارية الاميركية والاطماع الراسمالية الاحتكارية شباكها . فاسست شركة بترول بريطانية — امريكية باسم شركة بترول الكويت لاستثمار الكنوز الدفينة في تلك البقعة واجبرت بريطانيا على التخلي عن السلطان الذي كانت تمنحه لها المعاهدة القديمة . واعلن الكويت استقلاله ، فسعى العراق لضمه واعادته الى ما كان عليه في عهد الاتراك . ولم يرض ذلك الساسة الامريكان ، وخافوا على بترولهم من ان يسيطر عليه عبد الكريم قاسم . وهكذا دفعوا السعودية والناصرية الى حماية كيان الكويت . فارسلت قطعات عسكرية سعودية — مصرية — اردنية وقفت في وجه العراق وحالت دون احتلاله الكويت .

ونتساءل : لم لا تفكر الولايات المتحدة بتوحيد الكويت والعراق — وكانا في الماضي كذلك — كما سعت لتوحيد سورية ومصر ؟ والجواب هو ان عبد الناصر رجل الاميركيين ، اما قاسم ، فلا .

وهكذا استمر الدفاع عن نفط البترول البريطاني — الامريكي بواسطة جنود عرب مصريين وحجازيين ونجديين واردنيين . واوشكت الحرب ان تقع وان يهدر الدم العربي دفاعا عن الاستعمار النفطي ، كما هدر الدم العربي واريق في سهول اليمن وجباله دفاعا عن النوايا الاستعمارية الاميركية . وبذلك لم تجد تلك الدولة حاجة الى ارسال اساطيلها وطائراتها وجنودها للدفاع عن مصالحها مباشرة ، بل استاجرت الجند العربي المصري وسخرته لمحاربة اخيه العربي اليمني والسعودي والاردني ، كما كانت الدول تستأجر في الماضي الجنود السويسريين او البافاريين لخدمة اغراضها التوسعية .

والشركتان التي اشرنا اليهما في هذا البحث هما : شركة نفط العراق ، وشركة ارامكو . وقد ادمجتا بشركة واحدة سميت بـ : شركة نفط الكويت .

الفصل السابع

علاقاتنا مع الدول الاجنبية

بعد ان انهينـــا استعراض صلاتنـــا مع الدول العربية نرى الانتقال الـــى بحـــث علاقاتنا مع سائر الدول الاجنبية . وقد يكون انيد ان نقسم البحـــث الـــى ثلاثة اقسام : الاول الدول الغربية ، والثاني الدول الشرقية ، والثالث الدول الحيادية .

كان في مقدمة العوامل التي تذرعت بها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربيـــة لدعم فكرة الوحدة السورية المصرية هو التخوف من ان تسير سورية في فلـــك سياسة الاتحاد السوفييتي . وقد طار صواب ساستها لمعارضتنا حلـــف بغداد ولعدم رضائنا عـــن مبدا ايزنهاور ، وخاصـــة للصلات الجيدة التي بدات تظهر بيننا وبين الاتحاد السوفييتي علـــى اثر الزيارتين اللتين تمـــت بهما لموسكو وعقدت فيهما اتفاقات المعونة الاقتصادية وعقود شراء الاسلحـــة للجيش السوري .

وقد الصقت بي تهم عديدة بانني اصبحت عاملا ادخل النفوذ الشيوعي الـــى سوريـــة ، مركز ثقل العالم العربي . واسمتني الدوائر الاستعمارية « المليونير الاحمر » وراحت تبذل كل جهودها وتستخدم جميع عملائها لاقصائي عن الحكم وابعادي عنه نهائيا . وقد نجحت في عدم فوزي برئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وفي ١٩٦١ . وضغطت على عبد الناصر فلم يدخلني في اول وزارة الفها بعد اعلان الوحدة في ١٩٥٨ ، مع انـــه ضم اليها جميع الرؤساء ، كالحوراني والعسلـــي .

والحقيقة ان الصلات الطيبـــة التي سادت بيننا وبين الروس لم تكن ناشئة الا عن اعتراف بفضل الاتحاد السوفييتي على العرب، وخاصة علـــى سوريـــة ومصر ، بمساندته القضايـــا التـــي كنـــا نثيرها في الامم المتحدة ضد اسرائيل ، وبيعنا السلاح ، حين كانـــت الدول الغربيـــة تحول دون شرائنا الاسلحـــة من اية دولة . ثم

توطدت العلاقات الحسنة بعد الاتفاق على المعونة الاقتصادية .

نظرة الغرب الى السياسيين العرب

ولم يخطر في بال احد منا ان الخطوة التي خطوناها مع الاتحاد السوفييتي ستتبعها خطوات اعمق توصلنا يوما من الايام الى صيرورة سورية دولة تابعة . والغربيون في نظرهم الى الساسة متاثرون من وضع الاشخاص الذين يسيرون وراءهم كظلهم ويأتمرون باوامرهم وينفذون مشيئاتهم بعد ان يكونوا حصلوا على منافع او رواتب او عطايا لقاء هذه التبعية . وهم يظنون ان اخلاق رجالنا السياسيين كلهم واحدة او متقاربة ، اي انهم اتباع احدى الدول . فانه لم تكن بريطانيا ، ففرنسا او الولايات المتحدة او روسيا . اما ان يكون ثمة رجل سياسي يعمل بوحي ضميره ، دون ان يقبض ثمن صداقته لاحدى الدول الا منفعة عامة لبلده ، فهذا كان امرا غريبا في نظر الاميركيين لا يستطاع تصديقه . ثم ان يكتفي ذلك السياسي بالوقوف عند حدود الصداقة البريئة ، وان لا يورط بلده بما لا يتفق مع مصلحتها العامة ، كذلك امر مشكوك ، في نظرهم ، بامكان حصوله .

اما نحن ، معشر الساسة الشرفاء ، فقد التزمنا سياسة الحياد الايجابي وخطة عدم الالتزام دستورا اساسيا لسورية ، لا ندخل في الخلافات العالمية كطرف من اطرافه ، لكننا بنفس الوقت نقف في وجه كل من يطمع ببلادنا او يلتزم جانب اعدائنا ، دون ان نضع حريتنا تحت تصرف الفريق الآخر . ذلك لاننا اذا تسامحنا بجزء من تلك الحرية كنا كمن خرج من تحت الدلف الى تحت المزراب ..

وقد وقفت ضد قبول « النقطة الرابعة » كما اقترحت علينا في ١٩٥٠ ، اي ان تكون مقتصرة على بعثات مؤلفة من بعض موظفي الدولة ترسلها الى الولايات المتحدة للتخصص والدراسة . ووقفت كذلك ضد مسعى البريطانيين لادخال سورية حلف بغداد ، وضد تشبث الولايات المتحدة بعقد معاهدة الدفاع المشترك بين العرب والغرب ، وضد مبدا ايزنهاور الذي سعت امريكا في ١٩٥٧ لحمل سورية والبلاد العربية على قبوله ، كما وقفت ضد المؤامرات العديدة التي حيكت في السنين التي سبقت ١٩٥٨ لاجل تغيير اتجاه سورية في سياستها الخارجية ، وضد الوحدة مع مصر في ١٩٥٨ ، لا لانني عدو توحيد الدول العربية ، لكن لانني شككت يومئذ في ان عقد ذلك الاتفاق مع مصر ان هو الا للقضاء على صوت سورية وادخالها المحاور الغربية . وقد صدق حدسي وظهر فيها بعد ان

الامريكيين المسيطرين على عبد الناصر دعموه في دمج سورية بمصر، وهكذا نجدت اكبر مؤامرة ضد استقلال سورية .

ويخطىء خطأ فظيعا من يظن انني ومن سار معي في مواقفي قصدت معاكسة السياسة الغربية بايحاء من الاتحاد السوفييتي او خدمة لمصالحه . اذ ان ما ظهر من مواقفي منذ ١٩٥٠ سبق زيارتي لموسكو وتم في عهود كانت فيها علاقاتنا مع الروس لا تتسم بطابع الصداقة .

والسبب الاصلي في برود صلاتنا مع الغرب كان موقف دوله ضد العرب من قضية فلسطين ، وخاصة حين اقرار التقسيم ثم دعم اسرائيل ومدها بالاسلحة والذخائر منذ اغتصابها الاراضي العربية في فلسطين . هذا عدا ما كان يبدو من الدول الغربية من مساع لادخال البلاد العربية فلك سياستها والسيطرة على سياستها الخارجية وجرها الى ما يضمن لها قواعد حربية ومراكز ستراتيجية او معاهدات دفاع مشترك .

لماذا الاتفاق مع الروس

اما الروس ، فلئن رافقوا الغرب في اول خطوة عند اقرار التقسيم في الامم المتحدة ، الا انهم عدلوا فيما بعد سياستهم مع العرب وبداوا بمعاضدة المواقف العربية في اجتماعات مجلس الامن او الهياة العامة ، كما انهم كانوا الوحيدين الذين باعونا الاسلحة والذخائر بدون حدود ، ثم عقدوا معنا اتفاق المعونة الاقتصادية ووضعوا تحت تصرفنا الاموال والخبرات باحسن الشروط وبدون اي نفع سياسي مقابل . ولرب سائل يستوضح عما اذا كانت كل تلك المساعدات لوجه الله وحبا بالانسانية فحسب ، ام ان هنالك فوائد غير مرئية او خططا مبيتة تقصدها الروس . والجواب على ذلك سهل وبسيط : ليس من مصلحة الاتحاد السوفييتي ان تحيط به حلقات الاحلاف المعادية . فكل حلقة سلبية من حلقات السلسلة التي تشبكها الولايات المتحدة تعطل مفعول تلك السلسلة وتترك في الجدار المبني حول اراضيها ثغرة فارغة . واذا نظرنا الى خريطة الاتحاد السوفييتي نراه محاطا بدول تربطها اتفاقات عسكرية واحلاف متشابكة : حلف الشرق الاقصى ، ويشترك فيه كل من اليابان واوستراليا والفلبين ، ، ثم حلف بغداد ، الذي سمي فيما بعد بالحلف المركزي بعد انسحاب العراق منه والذي تشترك فيه بريطانيا وايران وباكستان وتركيا وامريكا ، ثم الحلف الاطلسي الذي تشترك فيه فرانسا وبريطانيا وامريكا وتركيا وبلجيكا والمانيا

وغيرها . فالاول يغطي حدود الدول الشيوعية في الشرق الاقصى ، والثاني يوصل حلقات الاول بحلقات الثالث ويغطي حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية . اما الثالث ، فيغطي حدود المناطق الاوروبية المحاذية لمنطقة نفوذ دول حلف وارسو ، اي الاتحاد السوفييتي وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا . ولما كان لبلاد الشرق العربي المركز الستراتيجي المرموق لانه المنطقة التي تلي جنوبا منطقة الاحلاف الغربية ، فلم يعد مستغربا ان تعمل كل من امريكا والاتحاد السوفييتي على ازاحة الاخرى من تلك المنطقة وعلى ضمها ، ان لم يكن في احلاف عسكرية ، فبأتفاقات مكتوبة او شفهية تجعل تلك الدول العربية تقف على الاقل موقف الحياد .

وكان في جملة هذه المساعي حمل المملكة السعودية على عقد اتفاق مع الولايات المتحدة ضمن لها قاعدة عسكرية في الظهران . كما ظلت المملكة الهاشمية الاردنية تدور في فلك الغرب بفضل معاهدته مع الانكليز . وكذلك قبرص والسودان والكويت . اما العراق ، فكان طيلة العهود التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متحالفا مع الغرب . وبقيت مصر تتجاذبها القوتان الاميركية والسوفييتية ، الاولى بالمال والمساعدات المؤنية ، والثانية بالاسلحة وبالمعونات للسد العالي . وكان طبيعيا ان يسعى الاتحاد السوفييتي لمنع وقوع سورية والعراق في شباك الصياد الغربي ، فكان منه تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قوت اعصاب الساسة السوريين والعراقيين القاسميين وحالت دون رضوخهم للتيارات الغربية الجارفة وطمأنتهم الى مناعة جيشهم الرابض في وجه اسرائيل . وما ذكرناه يبين بوضوح ان المساعدات الروسية ، لم تكن بقصد جر سورية او غيرها الى السير في اعقاب سياستها ، بل بقصد تمكين تلك الدول من الصمود تجاه الغرب ومن رفع مستواها الاقتصادي والعسكري بما يقوي امكانياتها وبالتالي مناعتها تجاه جراثيم الاستعمار الحديث .

ونجحت خطة الاتحاد السوفييتي في انقاذ سورية من براثن الاستعمار . فصار عندها جيش مزود باحدث وانجع الاسلحة والذخائر ، وحصلت على القروض والمساعدات الفنية التي قدمتها لها الدول الشرقية ، بحيث بدات في تنفيذ مشاريعها الانمائية . ولقاء ذلك هل اعطينا الروس قاعدة عسكرية ؟ ام عقدنا معهم حلفا عسكريا ؟ ان ساسة الاتحاد السوفييتي كانوا يعلمون عندما مدونا

بالسلاح وبالمعونات الاقتصادية ان رجال سورية يرفضون ان يبيعوا استقلالهم وحريتهم وان يقيدوا سياستهم لقاء هذا المدد . ذلك لانهم لو كانوا مستعدين للتنازل عن تلك المعونات لتنازلوا بها للغرب قبل الشرق وتجنبوا بذلك المؤامرات المتعددة التي كانت بلادهم عرضة لها ، فهزت كيانها واخرتها كل مرة عشرات السنين الى الوراء .

واذا قارنا خلاصة فوائد ومضار التفاهم مع احدى الجهتين وجدنا :

مقارنة الفوائد والمضار من الاتفاق مع احد المعسكرين

١ — ان تفاهمنا مع الغرب : (أ) يحرمنا من حريتنا السياسية و (ب) يستوجب قبول الامر الواقع بفلسطين وعقد الصلح مع اسرائيل . و (ج) يعرض بلادنا للخطر في حالة وقوع حرب عالمية بسبب خروج سورية عن الحياد الذي يحمي مواطنيها من الموت وثروتها من الدمار ، و (د) لا يجعل في متناول يدنا تزويد جيشنا بالمعدات اللازمة .

٢ — في حين ان تفاهمنا مع الشرق : (أ) لا يحرمنا من حريتنا السياسية ، و (ب) يمكننا من جعل جيشنا صاحب قوة ضاربة يعتمد عليها في الدفاع عن بلادنا تجاه اي عدوان اسرائيلي ، و (ج) يكفل لنا عضدا ذا قيمة في الامم المتحدة ، و (د) يحمي ظهرنا من اي عدوان قد تتعرض له سورية من غير اسرائيل ، و (هـ) يضمن لنا النجاة من مضار حرب كونية ، و (و) يساعدنا في برنامجنا الانمائي ، و (ز) لا يجبرنا على التحالف مع الاتحاد السوفييتي باي شكل من الاشكال .

واترك للقارىء اللبيب المنصف ان يقرر ما اذا كنا مخطئين في سياستنا هذه ام مصيبين . ولا ريب اننا في نظر الغربيين اعداء معارضون لسياستهم ، حائلون دون وصولهم الى اهدافهم . لكن ذلك لا يهمنا ، فنحن نعمل لخدمة مصلحة بلدنا لا لخدمة مصلحة الدول الاجنبية . وعزنا وفخرنا ان نحسن خدمتنا لامتنا ونحول دون اطماع الطامعين بها . ولينظر الينا الاجنبي كما يشاء ، فالمهم نظر المواطن السوري الينا وارتياحه الى خطتنا وعملنا .

على ان تمسكنا باهداب سياستنا المتحررة لا يستوجب ان نعادي الغرب اذا لم يبد منه عداء لنا . والمصلحة تقضي بان يكون لنا صلة حسنة على قدر المستطاع مع جميع الدول لذلك كان من الحكمة ان نفهم الغرب حقيقتنا وان نسعى لاقناعه بان سياسة الحياد في الشرق العربي هي افضل سياسة تبعد الدول العربية عن اي محور تسلم له اراضيها لتكون منطلق لحرب من الشمال الى

الجنوب ومن الجنوب الى الشمال .

وعلى ذلك ،فاننا لا نرى رفض اية مساعدة مالية او اقتصادية او فنية تاتينا من احدى الدول الغربية ، شرط ان تأتلف مع برنامجنا الانمائي ولا تؤلف ارتباطا سياسيا . وكانت خطتي في الفترة التي سبقت استلامي زمام الحكم في شهر ايلول ١٩٦٢ ان اسعى لازالة ما هو عالق باذهان ممثلي الدول الاجنبية عندنا من اثر الدعاية الكاذبة والدسائس المغرضة التي وصفتنا بالتبعية للاتحاد السوفييتي ، ولاجل تقريب وجهات النظر في قضايانا الخارجية العربية وحمل تلك الدول المناصرة لاسرائيل على الكف عن دعمها للصهيونية دعما اعمى والوقوف موقف الحياد بينها وبين العرب .

ومن هنا كانت سلسلة الاتصالات التي جرت في صيف ١٩٦٢ بيني وبين ممثلي اكثر الدول الغربية . واعتقدت في النهاية انني نجحت في تحويل نظرهم من التخوف والوجوم الى التقارب والتفهم . وقد كان لهذه المحادثات الاثر الظاهر في اقبال الولايات المتحدة وفرانسا والمانيا على عرض المساعدات المالية والاقتصادية لبرنامجنا الانمائي . وترسخت في عقيدتي ان ممثلي هذه الدول توسطوا لدى حكوماتهم لاتباع سياسة ايجابية تجاه سورية يساعدها في استمرارها على سياسة الحياد . وقد تجلت نتائج هذه الاتصالات بما يشبه التزاحم على تقديم المساعدات ، فاقبلت المانيا الاتحادية على التعاقد معنا لتمويل اكبر مشروع انشائي تعتمد عليه سورية ، وهو سد الفرات ، بعد ان كانت مترددة — او بالاحرى ممتنعة — عن تحقيق ما وعدت به عبد اللطيف البغدادي في عهد الوحدة مع مصر . واعلنت فرانسا استعدادها لفتح اعتمادات بمبلغ خمسين مليون دولار لتزويدنا بالمعدات الصناعية الداخلة في برنامجنا الانمائي . وتقدمت لنا الولايات المتحدة قروضا سخية لتمويل مشروع صوامع الغلال وغيرها . ولحت كذلك كل من ايطاليا واليابان واسبانيا بنيتها الاسهام في تحقيق مشاريعنا .

فاذا اضفنا الى ذلك ما حصلنا عليه في عهد حكومتنا من مساعدات اقتصادية اخرى من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ورومانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا ، تحقق لدينا ان كلمة التزاحم على منحنا القروض والمساعدات ليست الا وصفا للامر الواقع بدون مغالاة او تضخيم مصطنع . وسياتي تفصيل كل هذه العروض في فصل خاص من هذه المذكرات .

المتحدة امام اصرارنا على رفض المشروع ، ذلك الاصرار الذي برر التردد الذي كانت تبديه بعض الدول العربية . وطلب ممثل الولايات المتحدة عدم النظر في اقتراح اللجنة فصرف النظر عنه .

وكنت في احاديثي مع سفير امريكا بعد تسلمي الحكم اجهد لتنقية الجو في العلاقات السورية — الامريكية املا في ان يصرف الرئيس كنيدي النظر عما كان شائعا عنه من خطة ترمي الى دعم الرئيس عبد الناصر في مشاريعه الوحدوية لقاء محاربة الشيوعية في سورية وتبديد جو التوتر بين العرب والصهيونية ، تمهيدا لعقد صلح بينهم ، او على الاقل ، السكوت عن تنفيـــذ مشروع تحويل نهر الاردن .

وكان الرئيس عبد الناصر غـــير متحمس لعرقلة المشروع الصهيوني المذكور . وكم من مرة اصطدم مع الوزراء السوريين ايام الوحدة وعارض اقتراحهم باثارة الموضوع ، كما جاء على لسانهم ، وهم الحوراني والنفوري واحمد عبد الكريم .

وكنت اقول للسفير الامريكي اتركوا جانبا خطتكم باجبار العرب على عقد الصلح او قبول مشروع تحويل نهر الاردن ولا تضغطوا على الحكومات العربية لسلوك هذا الطريق ، فليس بينهما واحدة تقبل او على الاقل تجهر بقبول السير في هذا الاتجاه . اذ ان تيار الراي العام يجرفها حتى ولو كانت ميالة الى ذلك . وكان السفير يجيب بأن الهدنة القائمة منذ ١٩٤٩ ما هي في الواقع الا صلح غير مسجل بمعاهدة مكتوبة ، فلماذا لا تجعلون للوضع الراهن صفة رسمية وتخلصون من كل هذه المشاكل وتنعمون عندئذ باستقرار يكفل لكم الازدهار والتقدم ؟ فاجيبـــه بانهم ما داموا ينظرون الى اتفاقيات الهدنة نظرة الصلح الواقعي ، فلماذا هم بدورهم يريدون ترسيخ ذلك بمعاهدة جديدة ؟ فيضحك السفير ويقول : ما اشبه ذلك بالسؤال عما اذا كانت الدجـــاجة من البيضة ام البيضة من الدجـــاجة !

وكنت اصر عليه بأن ينقل الى حكومته احسن نصيحة تزيل البرود في علاقاتنا معها ، وهي ان تترك للاجيال القادمة عبء النظر في القضية الفلسطينية . ذلك لان الجيل الحاضر الذي عاصر هذه الجناية لا يستطيع اسدال الستار عليها . غير ان السفير لم يكن مسموع الكلمة في واشنطن ، او انه كان يتظاهر بانه يتمنى ان تقبل حكومته ما اقترحه عليها ، او انه كان يساير رئيس حكومة هو

معتمد لديها ولا يريد التصادم المباشر معه .

واما الشيوعية التي كان السفير دائم التخوف منها ، فكنت اؤكد له ان دعايات حكومته ضخمت شأن الشيوعية في سورية ، مع ان عدد الشيوعيين لا يزال بعيدا عن حد التفوق او القدرة على قلب الاوضاع واستلام الحكم . اما الاتحاد السوفييتي ، فسنظل اوفياء لصداقته ما دام يدعمنا في الامم المتحدة ويقدم لنا الاسلحة والمعونات الاقتصادية . وهذا امر طبيعي ، فلو ان الولايات المتحدة كانت سارت معنا كما يسير الاتحاد السوفييتي لكانت علاقاتنا معها موطدة على احسن الاسس .

وكان السفير يتذمر من ان الكثيرين من رجال السياسة ، وخاصة منهم بعض الوزراء واصحاب اكثر الصحف ، يهاجمون الولايات المتحدة دون ان تسعى الحكومة لايقاف هذا الهجوم . وكنت اجيبه بأننا دستوريون وديموقراطيون ، متمسكون بالقوانين التي تكفل حرية الراي الكاملة ، سواء شفاها او كتابة . واذا كانوا يريدون تجنب الدعايات ضدهم ، فلا اقل عليهم من ازالة اسبابها التي هي وقوفهم الى جانب اسرائيل واسهامهم في بعض المؤامرات التي قامت في سورية لتغيير نظام حكمها وايجاد حكومات او ديكتاتوريات موالية لهم .

وكان السفير يبتسم ويجيبني بالموافقة على بعض نظرياتي ، او يهز براسه عندما لا يعجبه بعضها الآخر . وكانت الابتسامة لا تفارق شفتيه . ولا ازال اذكر آخر لقاء بيننا في شهر شباط ، قبل سفره مأذونا الى واشنطن . وذلك حين دعوته الى زيارتي في داري . ونهضت من فراشي لاستقباله ، ثم كررت عليه اقوالي السابقة واكدت له ضرورة عدم تدخل حكومته بما بيننا وبين القاهرة من خلاف . وكان قد شاع انه مسافر الى وطنه حتى لا يكون في دمشق يوم حدوث الانقلاب المنتظر . وراح السفير يبتسم كعادته ولا يظهر على ملامحه شيء مما يخالجه . وكرر لي قوله بان صدره ضاق ذرعا بتصريحات بعض المسؤولين — وهو يقصد امين النفوري . فقلت له : « الم تجتمع بالنفوري ؟ » فقال : « بلى ، اجتمعت به وكادت احاديثه تجعلني اشك في انه عدو لنا . لكن قلبي غير مطمئن ! » وسالني عن مرضي ، فاجبته بأن الرسوم الراديوغرافية دلت على ان في امعائي عددا من القرحات ، وهي مصدر الآلام التي اشكو منها بعض الايام . واكدت له اني اتمنى

ان اسافر للمعالجة خارج سورية ، غير ان الاحوال الحاضرة لا تسمح لي بالتغيب ولو للتداوي . فابتسم وقال بأن في الولايات المتحدة اخصائيين ماهرين . ثم ابتسم . ولم افهم اذا كان يقصد بذلك دعوتي الى السفر الى بلاده لاستشارة الاخصائيين ، ام انه كان يقصد ان الايام المقبلة سوف تحررني من الاعباء الرسمية ، فيفسح امامي مجال السفر . وكانت ابتسامات هذا الرجل تثير الاعصاب . فليته كان اقل مجاملة واكثر حبا لسورية !

وقبل ان اختتم هذا الحديث عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة ، اريد الاشارة الى قضية لست ادري في الواقع مدى علاقتها بانقلاب ٨ آذار :

كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل اعلان الوحدة . فمكث مدة في روسيا وتشكوسلوفاكيا ، ثم عاد الى سورية في السنة التالية . لكنه بارحها مجددا في مطلع ١٩٦٠ ، حينما نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ، ولم يعد اليها حتى وقع الانفصال . وبعد استلامي الحكم جاءني عدد كبير من انصاره وطلبوا مني ان تسمح الحكومة بعودته الى دمشق ، فسردت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته ويثيرها تجدد نشاطه ، سواء لدى الاوساط السياسية او الاوساط العسكرية او الاوساط الاجنبية . لكنني وعدتهم باستطلاع الامر ، فوجدت مقاومة شديدة وتخوفا من ان يؤدي رجوعه الى ان ينظر الاجانب الينا نظرة الظن باننا عدنا الى فسح المجال امام التوسع الشيوعي .

فنقلت نتيجة استطلاعاتي الى اصدقاء بكداش . وتجاه اصرارهم ، اضطررت الى التصريح بأني اخشى ان يناله اذى لا تعادله اية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق . فقالوا انه سيدعم الحكومة ، فأجبتهم بأنه اذا كان يريد دعم الحكومة فعلا ، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه . وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الامر عندما تساعد الظروف . وظل الحال على هذا المنوال الى ان اتاني احدهم ذات يوم واخبرني بأن بكداش وصل خفية الى دمشق . فسألته عن كيفية ذلك ، فاكد لي جهله الامر . فأبديت له مجددا المضاعفات السيئة التي اخشى حصولها اذا عرف بوصوله ، واصررت على ضرورة اخفاء ذلك حتى تيسر الظروف . وبالفعل ، امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل امر عودته مجهولا . غير انني ، تمسكا بمصارحة رئيس الجمهورية بكل ما يصل الى

علمي حتى يتم التعاون بيننا على احسن وجه ، بحث لناظم بك بأمر عودة بكداش . فاطرق راسه وقال : « كيف عاد ؟ » فقلت : « لا اعلم . » فكرر لي ما سبق ان ابداه ، وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين الى الميدان السياسي . ولم يطمئن القدسي الى تأكيدي ، وظل على اعتقاده ان بكداش لن يبقى امر عودته مكتوما ، وانه سوف يمارس نشاطه . فهل وصل امر عودة بكداش الى السفير الامريكي ؟ وهل اتخذته الحكومة الامريكية دليلا على اننا لا نزال نميل الى الشيوعية ؟ وهل لانقلاب ٨ آذار الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة علاقة بهذا الامر ؟ لقد دلت الحوادث على ان امريكا هي التي دفعت الدول الغربية في الاسراع الى قبول الامر الواقع والاعتراف بشرعية الحكومة التي انبثقت من ذلك الانقلاب ، ولم يكن مضى عليه اكثر من اسبوعين ، في حين انها لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية ذات السبعمائة مليون مواطن ، وقد مر على قيامها ما يزيد على خمس عشرة سنة . والجواب هو ان حكومة الصين شيوعية ، وان حكومة صلاح البيطار معادية للشيوعية ، وان عبد الناصر يقمع الحزب الشيوعي ، ولذلك يجب الاعتراف سريعا بالوضع الجديد في سورية حتى تزول صلتها بالشيوعيين .

فرنسا : عقب الاتفاق المعقود في افيان في شهر آذار ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الافرنسية ــ ذلك الاتفاق الذي اعترفت به فرنسا باستقلال الجزائر فطويت بهذا الظفر الصفحات الدموية التي سجلها مجاهدو الجزائر تدعمهم بذلك سائر الدول العربية ــ اتفقت حكومة بشير العظمة مع الحكومة الافرنسية على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتم في زمن حكومتي تعيين موسيو بينو سفيرا افرنسيا بدمشق . واما قضية تعيين سفير سوري في باريس ، فمرت في اطوار عديدة من الطرافة بمكان . فأول من فكرت به ليمثلنا في باريس هو الاستاذ معروف الدواليبي ، فقبل المشار اليه على ان لا يطول غيابه عن سورية اكثر من المدة التي تمكنه من ممارسة نشاطه السياسي في الانتخابات النيابية المقبلة . غير ان تعيينه اصطدم باحدى مواد ملاك وزارة الخارجية التي تشترط في موظفيها ان لا تكون زوجاتهم من اصل غير عربي . وهذا الشرط هو من التدابير التي تتخذها الدول حديثة العهد باستقلالها ، لانها تخشى عليه من مؤامرات الاجنبي ، كما انه من بقايا العقد النفسانية . ويدافع مؤيدو هذا الشرط بقولهم ان الممثل السياسي

اذا ما كانت زوجته اجنبية خضع لها واصبح العوبة بين يدي الدولة التي ولدت فيها الزوجة . واذا صح ان الرجل ضعيف امام الجنس الناعم ؛ فهل ينحصر هذا الضعف امام الرفيقة الشرعية وينعدم امام الرفيقة غير الشرعية ؟ ولم لا نفترض ان الرجل يتوصل عن طريق زوجته الاجنبية الى الحصول على اخبار واسرار ، او انه يستطيع بهذه الواسطة المغرية الوصول الى مآرب دولته ؟ وعلى اي حال فاني لا اقتنع بأن ثمة حاجة لصيانة الرجل من الوقوع بواسطة قرينته الاجنبية في شباك الدول الاجنبية . واضيف على اسباب قناعتي ان علاقات بلادنا بالدول العربية قد تكون في وقت ما اكثر ترديا من علاقاتنا بالدول الاجنبية ، فهل يؤثر كون امراة الممثل الدبلوماسي من رعايا تلك الدول العربية في مواقفه واخلاصه لدولته وسياستها ؟

وسيرا على هذه النظرية كلفت وزير الخارجية السيد اسعد المحاسني بأن بخرج من طيات الملاك الجديد الذي كان يعده المادة التي تنص على انه لا يجوز لموظفي الخارجية ان يكون ولا ان يصبح زوجا لامراة من اصل غير عربي . ولم اقصد بهذا التعديل فسح المجال امام الاستاذ الدواليبي لتسنم سفارتنا في باريس فحسب ، بل استهدفت رفع الشبهات والشكوك عن موظفي الخارجية ومساواتهم بجميع موظفي الدولة المتحررين من هذا القيد المجحف . وكذلك اردت ان لا تحرم وزارة الخارجية من كفاءات كثير من الشبان اللائقين بولوج بابها او البقاء في ملاكها . غير ان هذه الرغبة اصطدمت بحرص موظفي الخارجية الحاليين على اقامة سور منيع يحول دون انتساب للوزارة من قد يفوتونهم كفاءة ، فحرضوا الوزير على رفض اقتراحي .وظل الخلاف قائما بيني وبينه على هذه الناحية، ولم يصدر الملاك الجديد لتمسكي بوجهة نظري ولضعفه امام موظفيه . فهو يعتبرهم زملاء له سيدعى يوما الى التعاون معهم كأحد الموظفين ، عندما ينتهي عمر وزارته .

وهكذا فشلت في ما عزمت عليه ، وهو املاء مناصب السفارات السورية في العواصم الكبرى برجال سياسيين من غير نمط الموظفين الذين لم يعودوا ينظرون الى المناصب العليا الا كمورد دافق (وكان يصل راتب السفير مع بدلات التمثيل والمنافع الاخرى الى نحو ثمانية آلاف ليرة سورية شهريا ، دون ان يبقى على نفقة السفير سوى ثمن طعامه وملبسه) . واضافة الى ذلك ، فان ضعف الموظفين الذين احتلوا المراكز الحساسة في الادارة المركزية لم يدربوا

الممثلين في الخارج على مهام اعمالهم وعلى ما يطلب منهم ، بحيث اقتصرت مهام السفير على ارسال تقارير شهرية يكتبها له مستشاره او امين سره ، وعلى قراءة الجرائد والاستماع في الاذاعات الى اخبار بلاده . اما صحف سورية ، فكانت ترسل له بالبريد العادي ، فلا تنقل اليه صدى الحوادث الا بعد فوات الوقت المناسب . وهذا الضعف في الجهاز استوجب تعاطي وزير الخارجية ورئيس الوزراء الشؤون الخارجية مباشرة مع السفراء المعتمدين في دمشق ، حتى دون ان يطلع السفير السوري على ما يدور بين حكومته والحكومة المعتمد لديها .

واني اجزم باننا اذا دعمنا تمثيلنا الخارجي بشخصيات جديدة لم ينسج حولها عنكبوت البيروقراطية خيوطه الدقيقة ليخنق نشاطها وحيويتها ، لكان لنا بعد فترة من الزمن جهاز قادر عن حسن اداء الخدمات المطلوبة منه . واني آسف لان صديقي المحاسني صعب عليه معارضة راي زملائه في وزارة الخارجية ، فحال دون تلقيح وزارته بمن ينضحون فيها روحا شابة نقية .

وكان صديقي اسعد يفكر دائما في مصيره بعد انتهاء عمر الوزارة . فتارة يرنو الى احدى سفاراتنا في روما او باريس او واشنطن او الامم المتحدة ، فلا يبدي اهتماما زائدا باملاء ما هو شاغر منها . وذلك ليتمكن من الافادة من المرسوم التشريعي الذي اصدرته حكومة بشير العظمة القاضي باعادة الموظف المعين وزيرا الى وظيفته حكما ، بمجرد استقالة الحكومة التي هو عضو فيها .

وعلى ذلك ، وبعد ان تعسر تعيين الاستاذ الدواليبي ، فكرت في اختيار سفير لباريس ، حيث بدأت الحاجة تزداد الى وجود من يمثل سورية فيها ، بعد ان ابدت الحكومة الافرنسية استعدادها لتزويد بلدنا بتسهيلات ائتمانية قدرها خمسون مليون دولار ، وذلك على اثر المحادثات التي جرت بايمازي في باريس بين وزير الاشغال العامة السيد روبير الياس ووزير المالية الافرنسية . وبعد التامل العميق وجدت ان من الحكمة عدم ابقاء منصب السفارة في باريس شاغرا حتى تنتهي مهمة السيد اسعد المحاسني في وزارة الخارجية . فقد يطول عمر حكومتي حتى الانتخابات التشريعية التي كنا نترقب البدء بها في اواخر شهر آب . وعلى ذلك ، وبعد التفكير فيمن يصلح بأن يتولى اعباء تمثيلنا في فرنسا وتجديد العلاقات السياسية المقطوعة منذ ١٩٥٦ ، لم اجد احدا اجدر من سفيرنا في لندن السيد

عبد الرحمن العظم .فهو شاب نشيط ، مقدام ، ملحاح في تعقيب القضايا التي يهتم بها . وكان انتخب نائبا عن مدينة حماة في ١٩٤٧ وهو لم يبلغ من العمر عندئذ اكثر من سبعة وعشرين عاما . ثم اخترته لوزارة المالية في الوزارتين اللتين الفتهما في اواخر عام ١٩٤٩ واوائل عام ١٩٥١ ، فابلى بلاء حسنا في ادارة شؤوننا المالية واسهم في فصل الوحدة الجمركية مع لبنان ونقل صلاحيات البنك السوري الى الحكومة .

ثم جرب حظه في انتخابات ١٩٥٤ التشريعية . غير ان تمسكه بتوحيد جبهته مع حسني البرازي ادى الى فشله . ثم اختاره رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي سفيرا الى القاهرة ، فابدى نشاطا ومقدرة على ايجاد اطيب العلاقات بينه وبين حكومة عبد الناصر . وقد برهن خلال السنتين التي بقي فيهما في القاهرة ان طبيعته تنسجم مع الدبلوماسية اكثر مما تنسجم مع ضرورات الرجل السياسي في بلده. وبعد ابرام الوحدة والغاء منصب سفارة سورية في القاهرة عين سفيرا في مدريد ، ثم نقل الى طوكيو حيث فاجاته انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ . ولم يكن له بد من العودة الى سورية تلبية لالحاح اهله واصدقائه ، فاستقال من منصبه وعاد الى دمشق . واشترك مرة ثانية في الانتخابات النيابية في ١٩٦١ ، فسار على الطريقة نفسها الى ادت الى فشله قبل سبع سنوات . وهو لم يستمع الى نصيحتي بان يؤلف مع اكرم الحوراني قائمة مشتركة يضمن لها النجاح . وكان لاصرار جماعة الاخوان المسلمين الاثر الفعال في الحيلولة دون هذا الائتلاف ، فخسروا هم المعركة وخسرها هو . ثم عين سفيرا في لندن .

وعندما عزمت على اختياره لباريس ، استطلعت راي رئيس الجمهورية ، فوافق على اقتراحي . واتفقنا على عدم اطلاع وزير الخارجية على هذا الامر ، ريثما اتصل بسفير فرنسا واستمزجه ، بصورة غير رسمية ، حتى اذا جاء الجواب بالقبول ، اعلنا الامر واصدرنا المرسوم اللازم .

وهكذا كان ، فاستدعيت عبد الرحمن الى دمشق وابلغته ورود الموافقة على تعيينه في باريس . فسالني عمن سيخلفه في لندن ، فاجبته باننا سنحتفظ بالمركز شاغرا الان . وربما عين المحاسني هناك . فرجاني استبقاء مهمته في لندن مع مهمته في باريس ، على ان يتخلى عن احداها للمحاسني ، حينما يحين موعد انسحاب الاخير

من الوزارة . فنزلت عند رغبته وفاتحت المحاسني ، فلم يبد اي اعتراض . واصدرنا مرسوم تعيين عبد الرحمن سفيرا في باريس وزودناه بتعليمات مفصلة عن الامور الاساسية التي سيكلف بانجازها . ثم سافر الى اوروبا وجاء الى باريس لتقديم اوراق اعتماده المحدد موعده في ٩ آذار ١٩٦٣ . غير ان الانقلاب وقع في دمشق في اليوم السابق ، فعاد عبد الرحمن الى لندن . وصدر قرار الحكومة الثورية بدمشق بعزله في جملة رجال السياسة الذين شملهم هذا التدبير . ثم ابلغ صرفه من الخدمة بموجب ذلك القرار ايضا .

وذات يوم ، قال لي ناظم القدسي ، وانا احادثه في امر القرض الافرنسي ، باننا في حاجة الى زيادة قيمته ، فما السبيل الى ذلك ؟ فاجبته باني لا اظن اننا نستطيع الحصول على ذلك الآن . ثم قال ، بعد تفكير ، « ما رايك في رحلة اقوم بها الى الجنرال دوغول ؟ » فقلت : « اذا كنت تريد السفر الى باريس ، فلا اجد ثمة مانعا بعد ان عادت العلاقات السياسية والاقتصادية الى حالة مرضية . » فطلب الي ان استطلع راي السفير الافرنسي ، فاذا جاء جواب حكومته ايجابيا عمدنا الى السعي لزيادة قيمة القرض الفرنسي بواسطة هذه الزيارة التي تكون اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة عربية الى عاصمة الدولة الافرنسية . فقلت له باني على اي حال لا ارى داعيا للذهاب معك حتى لا نترك فراغا في دمشق . فوافقني على قولي هذا . واستدعيت السفير الافرنسي واطلعته على رغبة الرئيس في زيارة الجنرال دوغول ، فظهر على وجهه علائم الارتياح والفرح وقال : « سأبرق فورا الى باريس . » واحببت ان لا اخفي عنه القصد الحقيقي من هذه الزيارة ، فداورته في الكلام والمحت الى امكان بحث توسيع مدى القرض في السنين المقبلة . وادرك السفير ما اعنيه فلم يستطع ستر الغصة التي انتابته . ثم اكد في الختام انه سيعمل كل ما في وسعه لانجاح الفكرة . وسالني اذا كنت سارافق الرئيس ، فاجبت بانني اتمنى لو نستطيع هو وانا التغيب في وقت واحد . فاوما براسه واستاذن بالانصراف .

وعاد بعد خمسة عشر يوما يفرك يديه وينقل الي ، بتعثر ظاهر ، الجواب الوارد اليه من حكومته . فقال انه ياسف لابلاغي بان برنامج الرئيس دوغول لهذا الصيف مشحون بالمواعيد التي لا تترك له الفرصة الكافية لاستقبال الرئيس القدسي والتحدث اليه . فنظرت اليه مستغربا ، فقال : « نعم ، اعتاد الجنرال على تكريس

الايام الثلاثة المخصصة لزيارة الشخصيات الاجنبية بكاملها الى الزائر . ولما كان برنامج اعماله لا يتسع لمتطلبات هذه الزيارة ، فهو يرجو تأجيلها الى العام المقبل ، الا اذا شاء الرئيس زيارة باريس بصفة غير رسمية . فتستقبله الحكومة الافرنسية بكل ترحاب ، ويجتمع مرة واحدة مع الجنرال ، لكن بدون مراسم .

ولم اقدر على ادراك السبب الحقيقي لرفض هذه الزيارة ، مع انها تؤلف كسبا معنويا لفرنسا . واظن ان دوغول اراد تجنب البحث في زيادة قيمة القرض . وعلى اي حال ، قلت للسفير : « ابق اقتراحنا وجواب حكومتك عليه مكتومين ، واني لن اخبر الرئيس بالجواب السلبي حتى لا يترك اثرا في نفسه .

وفي الفصل الخاص بالمساعدات المالية الاجنبية من هذه المذكرات بحث القرض الفرنسي .

بريطانيا : اصبحت بريطانيا دولة ذات نفوذ محدود وهدف محصور ، بعد زوال انتدابها على فلسطين وقيام دولة الصهيونية فيها ، كما انحسر نفوذها عن العراق بعد قتل العائلة المالكة ونوري السعيد . وهزل موقفها في الاردن ، بعد عزل غلوب باشا ، مع انها ابقت على المعاهدة الاردنية ـــ الانكليزية . اما في السعودية ، فحلت محلها شركات النفط الاميركية . وحتى في لبنان سيطرت السياسة الاميركية بواسطة فؤاد شهاب رئيس الجمهورية . وتقلص النفوذ البريطاني في ايران نتيجة ثورة مصدق وتدخل الولايات المتحدة للاطاحة بحكمه واعادة منابع النفط الى الشركة الانكليزية ، بعد ان اسهمت فيها الشركات الاميركية وتبعها نفوذها المسيطر على القصر الامبراطوري . واما تركيا التي ساد فيها مدة طويلة النفوذ البريطاني ، فقد استسلمت نهائيا لحملة الدولار واسلست قيادها للاميركيين وجعلت من بلادها قاعدة عسكرية للجيش والاسطول الاميركيين ومركز انطلاق للصواريخ والطائرات الحربية الغربية ضد الاتحاد السوفييتي . هذا بالاضافة الى انها اشتركت في الحلف الاطلسي وكانت محور حلف بغداد .

وكذلك السودان ، فقد ثار جيشه واستلم الحكم بعد ابعاد جميع العناصر المدنية التي كانت تعتمد على بريطانيا لنيل استقلالها وازاحة شبح الاستعمار المصري . وكان قائد الجيش السوداني الفريق عبود مدينا لامريكا بوصوله الى الذروة ، بعد ان كان لا يتمتع من مباهج الدنيا بغير ما يحصل عليه ضابط من ضباط

اي جيش عادي . وكذلك تسيطر سياسة الولايات المتحدة على ليبيا والمملكة المغربية ، ولها فيهما قواعد حربية مهمة .

ولم ينج بورقيبة وبن بيلا من الوقوع في حبائل واشنطن ، بعد ان ساعدت الولايات المتحدة تونس والجزائر في اقتناص استقلالهما من الاستعمار الفرنسي . فانحسر بذلك العلم المثلث الالوان وارتفع العلم ذو النجوم الخمسين على القصر الذي يعمل في الخفاء لخدمة مصالح العم سام ويوجه الامور والسياسة الخارجية الى نقطة التلاقي مع المخططات الموضوعة في البيت الابيض او البنتاغون بواشنطن .

ولا اجد ثمة حاجة الى اعادة ذكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لشد ازر الحركة الناصرية في مصر ، منذ قيام الثورة في ١٩٥٢ ، ولطرد النفوذ البريطاني الذي تحقق في المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة في ١٩٥٤ ، وذلك بدعم عبد الناصر في قضية السويس ، بحيث ارغمت كلا من بريطانيا وفرانسا على سحب قواتها والتراجع عن المراكز التي كانت وصلت اليها ، فأصبحت تهدد القاهرة بالاحتلال وحكم عبد الناصر بالفناء في ايام معدودات .

وهكذا لم يبق في شرق البحر المتوسط وفي جنوبه دولة تتمتع بحريتها سوى سورية . وزال السلطان البريطاني من اجواء ما يسمونه الشرق الادنى وحل في هذه الربوع اولئك الرعناء الجدد على مسارح السياسة العالمية ، يسرحون ويمرحون فيها على ظهر المساعدات المالية التي كانوا يغرون بها الحكومات وبعض الساسة، كما يغري الولد الخروف المسكين بحزمة من الحشيش ويجره الى المذبح .

واما بريطانيا فقد انتهت الحرب العالمية الثانية وخزينتها خاوية من المال وحقيبة الاسهم التي كانت تملكها هي ومواطنوها في الشركات الاميركية خالية من اي سهم لانها اضطرت الى بيعها من الحكومة الاميركية تسديدا لاثمان الاسلحة والذخائر التي كانت تستوردها منها للقتال المشترك . هكذا كان موقف الولايات المتحدة من حليفتها في الحرب : اخذت منها اسهمها وسندات القروض الاميركية ، واستولت على اكبر موجودها من الذهب والعملة الغالية ، ووضعت يدها على بعض الجزر البريطانية في البحر الاطلسي لقاء خمسين مدمرة قديمة الصنع ، وانشات في تلك الجزر قواعد بحرية لحماية اراضيها من الغزو الالماني ، وتسلمت قيادة

الجيوش المهياة لاجتياح اوروبا وقهر هتلر ، وحصرت بنفسها توجيه السياسة العالمية ، وفرضت مشيئتها على حليفتها ، ثم تبجحت بمبادىء حرية الانسان ومنح المستعمرات استقلالها ، وراحت تنشط الثورات والحركات الوطنية في البلاد الرازحة تحت العرش البريطاني وقادتها الى الاستقلال . وهكذا جردت بريطانيا من ثمار سياستها خلال قرن ونصف ، ونكست العلم الانكليزي على ساريات مصر والهند وباكستان وافريقيا الجنوبية وبلاد الملايو وغيرها ، فارتفعت محله اعلام الدول الوطنية . وبقي رباط الدومنيون « كشعرة معاوية ، موصولا بفضل ما تمنحه لندن من فوائد مالية وميزات جمركية لدول الكومنولث .

ثم أن ما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ عسكري او معنوي على سورية منذ خلق الانتداب على سورية وفلسطين والعراق او بعد احتلالها سورية ولبنان في ١٩٤١ ، زال ايضا على مر الايام . والمضحك في هذا التنازع بين الدول الكبرى في العصر الحاضر للتحكم بمصير العالم انه بدا بين فرانسا وانكلترا ، ثم انقلب الى نزاع مع المانيا ، ثم مع روسيا ، ثم الى تزاحم بين فرانسا وبريطانيا ، ثم بينهما وبين الولايات المتحدة . وكذلك كانت المعارك الحامية والباردة بين تلك الدول سجالا يكتب الفوز تارة لهذه ، وطورا لتلك . وهي حرب لم تتعد في الحقيقة والواقع شهوة السيطرة وجشع المطامع الاستعمارية التي كانت تتوقد في صدور الساسة الامبرياليين الذين يدفعهم كبار رجال المال في العالم الى القيام بما يشبع نهمهم وشرههم . ولا يزال الصراع بين الدول الغربية الكبرى قائما على الرغم من ارتباطها بمحالفات عديدة تستهدف مواجهة الخطر الشيوعي جبهة متحدة . وانك لترى بريطانيا تسعى لافساد خطط الولايات المتحدة وتواجه بنفس الوقت هجوما امريكيا على مصالحها في قضية معينة . ودوغول نفسه ، وهو صنع يد تشرشل ، لم يدخر سبيلا للوقوف ضد امريكا حتى ولو عن طريق التحالف مع المانيا ، عدوة فرانسا الازلية . ويتجلى هذا الصراع في الشرق الادنى ، حيث نلمس آثاره وندفع ، نحن العرب ، في اكثر الاحيان ، ثمنه .

ولا ريب في ان بريطانيا شمتت بصديقتها وحليفتها امريكا عندما انفصمت عرى الوحدة بين سورية ومصر . ولا ريب ايضا ان الولايات المتحدة ارتاحت الى انهيار استقلال سورية ووضعها تحت الانتداب المصري .

وخلال عهد حكومتي لم يحصل ما يستوجب البحث مع سفير بريطانيا بدمشق الا عندما استدعيناه وطلبنا منه ان لا تؤيد حكومته مشروع جونسون الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين .

المانيا الاتحادية : لم يكن ما يستوجب البحث بيننا وبين هذه الدولة سوى قضية اسهامها بتمويل سد الفرات . ولذلك فاني لا ارى لزوما لتناول هذه القضية بالبحث هنا . وربما تناولتها في فصل خاص بسد الفرات .

اما بخصوص سائر الدول الغربية ، فليس ثمة مـا يستحق الذكر سوى ان اجتماعاتي بسفرائها ، سواء في زياراتهم لمكتبي او في الحفلات التي كان السلك السياسي يقيمها ، كانت تؤكد لي ارتياح جميع الدول ، بدون استثناء ، الـى الخطة الحكيمة التي تبنتها الحكومـة في سياستها الخارجية وفي منهاجها الاقتصادي ، بحيث اصبحت علاقات سورية مع كافة الـدول مطبوعة بطابع الـود والاطمئنان وتمني اضطراد النجاح . وفيما عـدا السفير الامريكي الذي لم اكن اثق كثيرا باقواله المطمئنة ، فان جميع السفراء كانوا يشعرون بان البلاد السورية تستطيع ان تعيـش مستقلة ، وبأن الوحدة تسيء اليها ولا تفيدها . وقد تاكد لـي ان السفراء كانوا صادقين في اقوالهم الي عندما حصل انقلاب ٨ آذار . اذ بعث الي كل واحد منهم بتحياته واشعرني باسفه لما حصـل . وقالوا انهم جميعا يرجون ان يفشل عبد الناصر وجماعته ، فتبقى سورية حرة مستقلة . ولم يشذ عنهم ، بالطبع ، سوى السفير الامريكي الذي كان زملاؤه انفسهم يهاجمونه ويعتبرونه مسؤولا عما حصل ، حتى اضطر الى تجنب الاجتماعات والحفلات . فاذا حضر احدها ، لزم جانبا قصيا لشعوره بابتعاد زملائه عن معاشرته والتحدث اليه .

علاقاتنا مـع الدول الشرقية : لصقت بي شائعة صداقتي للدول الشرقية حتى كاد يصدقها جميع اصدقائي . وانا لا انكر هذه الصداقة ، لكنني اضع لها حدودا بحيث لا تورط بلادنا بالتزام جانب التعاقد والتحالف معها وتسليمها قواعد حربية او اتباع سياستها العالمية على العمياء . وانني اؤكد ان الصداقة العربية ــ الروسية افادت سورية بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة دون ان تتنازل عن حرياتها او عن جزء من اراضيها .

وعلى ذلك ، ورغم الدعايات المغرضة التـي ارادت ابعادي

عن الحكم ، ظللت طيلة استلامي دفة الامور ارعى هذه الصداقة دون ان اترك المجال لاحد ان يتهمني بالتزام جانب الدول الشرقية ضد الدول الغربية . وقد حرصت على ارساء الاعتقاد لدى الجميع على ان اعتبارات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي تستطيع ان تتعايش مع سياسة حيادية حقيقية . واني اعتقد اني تركت الحكم — او بالاحرى ابعدت عنه — وجميع السفراء الغربيين والحياديين، ما عدا السفير الامريكي ، يشيدون بخطتي السليمة من حيث اقامة الصلات الحسنة مع الجميع بدون استثناء . وظن الغربيون انني التزم جانب الاتفاق مع الروس لتمويل سد الفرات ، مهما كانت العروض متفاوتة . وقد اتضح للجميع فيما بعد انني اقدمت على الاتفاق مع المانيا الاتحادية ، رغم وجود عرض سوفياتي . وقنع الجميع بنزاهتي السياسية عندما جعلت اساس الترجيح بين العرضين اقربهما لمصلحة بلدي . ولذلك لم يكن شعور السفراء الغربيين يوم اقصائي عن الحكم اقل اسفا من شعور السفراء الشرقيين . واظن ان السبب في ذلك ان الدول الغربية لم تعد تأمل بأن تصل علاقاتها مع سورية الى حد التعاقد او التحالف معها. وتوطدت عند ساستها القناعة بان الراي العام السوري لا يقبل ان تتعاقد اية حكومة سورية مع الدول الغربية ، هذا اذا وجد في صف السياسيين احد يرتضي لنفسه الاحتراق ، كما فعل حسن الحكيم عندما اعلن انه يؤيد عقد معاهدة دفاع مشترك مع الغرب . اذ انه اجبر على الاستقالة من رئاسة الوزراء ، ثم ابعد عن تمثيل دمشق وعن تولي الوزارة .

وبعد رسوخ هذه القناعة في الدوائر السياسية العليا ارتضي من سورية ان تقف على الحياد ، وان لا تميل الى جهة الاتحاد السوفييتي . ولو اتبع ساسة الغرب هذه السياسة الحكيمة التي كنت ادعوهم اليها منذ ١٩٤٣ ، لما كانت الامور بيننا وبينهم قد تعقدت ووصلت الى ما وصلت اليه في ١٩٥٧ ، ولما انتهت ربما قضية فلسطين الى المصير الحالي . لكن اصرار الغربيين على ربطنا بمعاهدة مجحفة بمصلحتنا ومقيدة لحريتنا ورفضنا ذلك وقبول زعماء الصهيونية به امال الكفة ضدنا وحرم البلاد من استقرارها وخلق في احضانها عدوا شديد البأس حظي وسيحظى دائما بدعم الغربيين وعلى راسهم الولايات المتحدة .

وقد اغاظ الاميركيين ان تقف دولة صغيرة لا ترقى الى سوية احدى الولايات المتحدة ، في وجه زعيمة العالم ، قاهرة العملاق

الالماني مرتين ، ذات القنابل النووية والصواريخ خارقة السماوات، والاساطيل المنتشرة في البحار السبع ، صاحبة مئات ملايين الدولارات الذهبية المخزونة في خزائنها الحديدية ، المالكة قواعد برية وبحرية وجوية في مختلف الاصقاع ، المسيطرة على دول امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية ، الباسطة نفوذها على الامم المتحدة تلاعب بيديها الخيوط الذهبية فتحرك الدمى وتجعلها تنحني ايماء بالموافقة او ترفع راسها اشارة الى الرفض ، حاملة لواء الحرية خناقة في بلادها وذليلا في غيرها من البلاد ، المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن لازاحة الاستعمار او الانتداب القائم واحلال معونتها البريئة محلهما !

نعم صعب على تلك الدولة العظمى ان تقف سورية كنملة امام فيل . وكبر عليها الا تستطيع اخضاع شعب لا يتجاوز عدد افراده ثلث سكان مدينة نيويورك للقيود الذهبية التي يـــراد ربط يديها وقدميها بها !

ويقول الاميركيون : اليس مجنونا من يرفض الذهب الوهاج ولو كان سلسلة تجر بها الشعوب الى المدنية رغم انوفها ؟ الا يدرك الساسة السوريون اننا حينما نعرض عليهم عقد معاهدات دفاع مشتركة انما ندفع عنهم عدوان الاتحاد السوفياتـي ونضمن لهم استقلالهم ؟

نعم ايها السادة الاميركيون ، اننا رفضنا وسنرفض دائما التحالف معكم لانه هو الخطر الذي يجر البلاء على بلادنا . اذ ليس بيننا وبين الاتحاد السوفياتي خلاف على شيء ، وليس له مطمع في بلادنا ، وهو لا ينتظر فرجا لكربته بتعاقده معنا ويرجح بقاءنا على الحياد . لكنه اذا وجد اننا اصبحنا في عداد اعدائه ، فلا يتأخر عن ضرب بلادنا بصواريخه او طائراته .

انكم تريدون جرنا الى التحالف معكم لتضعوا يدكم على بلدنا ، فتنشئون فيها القواعد العسكرية لاطلاق الصواريخ منها نحو بلاد الاتحاد السوفياتي ، كما وضعتم يدكم على تركيا واشدتم فيها القواعد للغاية نفسها ، وانتم تخشون ان تدمر قواعدكم في اضنة وفي غيرها من البلدان التركية بهجوم روسي خاطف ، ولهذا فانكم تريدون دعم الجدار التركي بقواعد تمتد عمقا حتى افريقيا . وعندها . تنامون قريري العين لانكم في زعمكم حميتم ابناء نيويورك وواشنطن ، ولو كان من شأن هذه الحماية تعريض شعب آمن كالشعب العربي

لاشد الهجمات المدمرة . ومع ذلك تعجبون كيف لا نقبل ان نكون ضحية باردة في سبيل الدفاع عن تسلطكم على العالم وعن اموالكم وارواح مواطنيكم .

وهم ، عندما يناقشوننا في اتجاهنا وتمسكنا بصداقة الاتحاد السوفياتي ، يسألون : الا تخشون تسرب الشيوعية الى نظامكم الاجتماعي ؟ ونحن نجيبهم قائلين : انكم تريدون ترويعنا وتخويفنا من ان تؤول اموالنا واراضينا واملاكنا الى التأميم ، فنصبح فقراء. لكنكم تحثون عبد الناصر وتدفعونه الى نزع الملكية الخاصة عن الاراضي والمعامل والمتاجر والمصارف ، حتى وصل الحال عنده الى ما يفوق الاجراءات الشيوعية ، بحيث اصبح اناس يترحمون على لينين ويتمنون اتباع سياسة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية التي ، وان الغت الملكية الفردية ، ضمنت لكل مواطن سبل العيش على حسب مقدرته وحاجته ، بينما حرم اصحاب الاراضي والاموال المصريون من اية مساعدة مالية تكفل لهم العيش البسيط . وهكذا فانتم ، معشر الاميركيين ، تدفعون بعض الحكومات على طريق الاشتراكية الفوضوية وتخيفون الشعوب من الشيوعية ، لا لشيء الا لخدمة مصالحكم الاستعمارية وتنفيذ خططكم غير الانسانية . وسواء لديكم ماتت الشعوب ام عاشت ، اثرت ام فقرت ، لان اهتمامكم ينصرف الى اقامة حكومات تسير وفق اوامركم وتبعد عنكم اخطار الحرب ولا ترفض الاعتراف بربيبتكم اسرائيل التي خلقتموها لتجعلوا منها اكبر قاعدة عسكرية لكم في الشرق العربي .

ودليلنا على ان الولايات المتحدة لا تهتم الا بسياسة الدول الخارجية وتوافقها مع سياستها هو ان المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية تحصلان على دعم امريكا الى اقصى حد. وبينما تعلن عن استعدادها للدفاع عن البلدين ، وهما في اقصى اليمين اجتماعيا ، تسند حكومة مصر الناصرية ذات التحقيقات الاجتماعية المتطرفة كثيرا ، وتدفع الدول الى الاسراع في الاعتراف بحكومات الانقلاب الاشتراكية في العراق وفي سورية . وتتمسك بعهد الامير فؤاد شهاب وحكومته اليمينية ، وتحيط بعطفها كلا من ليبيا والمغرب لان لها قاعدتين فيهما . ثم انها تدعم ثورة اليمن لانها ابعدت الملك البدر المتهم بان له صلات صداقة مع الاتحاد السوفياتي، وتؤيد حكم عبود في السودان ، وعرش هيلا سيلاسي في بلاد الحبش، ونظام موبوتو في الكونغو ، واستقلال شان كاي شك في فورموزا وتحفظ له احد المقاعد الاحد عشر في مجلس الامن وتعتبره ممثلا

شرعيا لستماية مليون صيني . وهي تعمل على اعادة العرش الى الشاه الايراني بعد مؤامراتها الرامية الى قلب حكم مصدق المعادي لاحتكارات النفط ، وتسند كلا من مندريس واينونو ، ليكون على راس الحكم في هذين البلدين اشخاص يطاطئون الراس امام العم سام وينفذون مآربه وخططه .

وديمقراطية الولايات المتحدة ليس لهـــا انصـــار في البلاد الديموقراطية ، ولا نرى لها حلفاء واجراء الا في البلاد التي تحكمها طغمة بوليسية تنتزع الحكم وتعتمد على الخارج لبقائها فيه .

وفي سورية خلق حسني الزعيم وايده كل من فرانسا والولايات المتحدة . والشيشكلي استند الى دعم هاتين الدولتين ، بينما التزمت بريطانيا اللواء حناوي .

هذه جولة في افق سورية السياسي ، احببت فيها ان اسرد الوقائع التي يفهم منها سبب ميل السوريين في اكثريتهم نحو الجانب الدولي الذي لا يضمر لهم الشر ويجعلهم يعزفون عن الامســـاك بأيدي الامريكيين . ولننتقل الآن الـــى ذكر علاقاتنا مـــع الاتحاد السوفييتي طوال عهد حكومتي الاخيرة .

علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي : ذكرت فيما سبق ان انشاء مشروع سد الفرات كان احد المشاريع المتفق مع الاتحاد السوفياتي على تحقيقه في جملة المشاريع المتعاقد عليها في ١٩٥٧ خلال زيارتي لموسكو . غير ان المشروع لم يكتب له الخروج من الاضابير الى دور التنفيذ في عهد الوحدة . ذلك ان الامريكيين كانوا يتخوفون من ان يمهد الى الاتحاد السوفييتي انشاء هذا المشروع الضخم ، فيتسلل معه النفوذ الشيوعي ، او بالاحرى النفوذ اللا اميركي الى سورية . لذلك عمدوا الى اقناع عبد الناصر بالعدول عن اشراك الروس في هذا المشروع ، لكن الرئيس المصري كان يحلم بالتخلص من بضع ملايين من المصريين الذين يزداد عددهم سنويا بما لا يفي مشروع السد العالي بتلبية حاجتهم . وهكذا خطط لنفسه خطة بارعة الا وهي انشاء سد الفرات واحياء ملايين الدونمـــات من الاراضي الخصبة ، ثم نقل الفلاحين المصريين اليها وتوطينهم فيها، وبذلك يكون قد تخلص من ملايين البطون الجائعة في مصر وزاد من انتاج القطر السوري حبوبا وقطنا ببيعه في البلاد الاجنبيـــة والحصول بواسطته على القطع النادر . وقد تذرع عبد الناصر

بهذين السببين لمعارضة وجهة النظر الامريكية . لكن القابضين على زمام السياسة في واشنطن لم يعدموا وسيلة للتوفيق بين رايهم وراي عبد الناصر فوعدوه بايجاد من يمول هذا المشروع من غير الروس. وهكذا اتفق المندوب المصري عبد اللطيف البغدادي مع المانيا الغربية على قرض بمبلغ خمسمائة مليون مارك لتمويل السد ، وبذلك وفق بين مصلحة الطرفين ! ولكن بعد ان انفصلت سورية عن مصر تغير موقف الالمان وراحوا يماطلون . وعرفت من سفيرهم ان احتمال وفاء حكومته بتعهدها بعيد الاحتمال .

وعندما استلمت الحكم عزمت على ان اجعل من تحقيق هذا المشروع ابرز انجازاتي ، وان اكرس له جميع امكاناتي . وما ان شرعت بحمل مسؤولية الحكم ، حتى سارعت الى استدعاء القائم باعمال الاتحاد السوفياتي وقلت له بأني وقعت مع خروشوف عقدا تعهد فيه بانجاز هذا المشروع الحيوي ، وبأني اطلبه اليوم بأن يفي بتعهده . ثم سلمته مذكرة بهذا الشأن واصررت عليه بالعناية بتحقيق هذا المشروع الذي هو في الواقع ذو هدفين : اقتصادي واجتماعي .

وجاءني الجواب بعد اسبوعين ، لكنه لم يكن مرضيا كما اردت اذ اقتصرت المعونة التي قدمها الجانب الروسي على ما يلزم من الادوات لانشاء سد بارتفاع ٤٠ مترا ، يروي ما مساحته مئة الف هكتار ويولد من الطاقة الكهربائية نحو مائتي الف كيلو وات . وكل ذلك في نطاق مبلغ لا يتجاوز قدره ثلاثمائة مليون ليرة سورية .

ولا اخفي اني ، حينما قرات المذكرة الجوابية ، شعرت بخيبة امل شديدة ، بالمقارنة الى ما كان الالمان يظهرونه ، بصورة غير رسمية ، من استعداد لاقراضنا ٢٥٠ مليون مارك لانشاء سد بارتفاع خمسين مترا ، يروي ما مساحته ٢٠٠ الف هكتار ويولد ٢٥٠ الف كيلو وات . وعاودت الاتصال بالسفير الروسي ملحا في ضرورة رفع سقف القرض بما يؤدي الى زيادة المساحات المروية ومقادير التوليد الكهربائي . غير ان هذه المحاولة الجديدة لم تثمر . وهكذا اضطررت الى القيام بمناورات للوصول الى التعاقد مع اية دولة تساعدنا على انجاز المشروع .

وفيما عدا تشبثي هذا لم يكن في علاقاتنا مع السوفيات ما يستحق الذكر . على ان روابط الصداقة معهم لم يعترها اي ضعف على الرغم من اتفاقنا مع المانيا بشأن تمويل السد ، ومن ما كان

يبدو صراحة في سياستنا الخارجية من الحياد وعدم الالتزام .

تشيكوسلوفاكيا : علمت عند دراستي اوضـــاع الوزارات ومشاريعها بان تشكوسلوفاكيا كانت فتحت لسورية اعتمادا ائتمانيا قـــدره سبعون مليون ليرة سورية ، بقي منه نحو اثني عشر مليون ليرة غير مستعمله . فطلبت من وزير البلديات ان يفيد مما بقي من هذا الاعتماد لشراء ما يلزم لمشاريع الآبار ومياه الشرب من المعدات. غير ان الوزير السيد فرحان جندلي لم يكن يعنى باى مشروع الا اذا كانت المانيا قد تقدمت بـــه . ولم يكتف هذا الشخص بتأخير مشاريع المياه للشرب وحرمان الفلاحين من الماء العذب ، بل اصدر بعد انقلاب آذار ١٩٦٣ بيانا يتهمني فيه باني كنت اصر عليه بان يشتري ما يلزم لدوائر وزارته من بولونيا دون المانيا . في حين انه اخر مشروع بلدية دمشق الخاص بانشاء مسالخ فنية ، لان العرض الارخص والافضل كان بولونيا . وذلك انه اصدر امره الى امين العاصمة بارسال العروض كلها الى احد بيوتات الدرس الاوروبية. وعندما اعترض امين العاصمة على اضاعة الوقت سدى بدرس يستطيع القيام به مهندسو دائرته ، اصر على تأجيل التعـــاقد . فاشتكى امين العاصمة من هذا التصرف الى رئيس الجمهورية ، فثارت حفيظة الوزير وهدد بالاستقالة . ثم ناقش الرئيس في مجلس الوزراء واتهمه بالتدخل في شؤون الوزارات .

وما اسهل على صاحب الاخلاق الحطيطـــة ان يورد انواع التهم والافتراءات على رئيسه ، بعد ان اقصى عن الحكم واصبح في وضع لا يسمح له بالجواب وتفنيد الاكاذيب . فالرجل الصغير يبقى صغيرا ولو صار وزيرا .

وانتهى عمر وزارتي والسيد الجندلي يحتفظ بالاعتماد المالي لمشروع المسالخ ، دون استعماله او افساح المجال لتحويله الـــى وزارة اخرى .

الصين الشعبية : تقدم لنا سفير الصين الشعبية عرضـــا بمساعدات ائتمانية نشتري بها مصنوعات صينية ، دون تحديد قيمة هذا الاعتمـــاد . ولدى بحث ذلك في مجلس الوزراء ، تقرر الموافقة عليه وتكليف السيد صبحي كحالة وزير المواصلات برئاسة وفد يسافر الى بكين ويعقد الاتفاق . وطلب المجلس من ســـائر الوزارات تقديم جدول بما هي بحاجة اليه في مشاريعها الانمائية .

وطال الامر ولم تتقدم الوزارات بطلباتها وفقا للخطة التي كان الموظفون ذوو الميول الناصرية قد ساروا عليها ، وهي تعطيل المشاريع العامة وتأخير دراستها وتأجيل تنفيذها . وفي النهاية سافر الوفد الى بكين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٣ . ثم انهى الينا رئيسه ان الحكومة الصينية عرضت ان تكون حدود القرض ٣٥ مليون فرنك سويسري يسحب خلال خمس سنوات ، على ان يتم التسديد على عشرة اقساط ابتداء من ١٩٧٠ . فابرقت الى رئيس الوفد بان يزور رئيس الوزراء ويطلب اليه باسمي زيادة مبلغ الاعتماد واستدعيت السفير الصيني بدمشق وطلبت اليه ان ينقل تحياتي الى رئيس الوزراء ، مع رجاء زيادة الاعتماد . وجاءتني برقية ، في اليوم الثالث ، من رئيس الوفد بأنه قابل رئيس الوزراء وقدم له الطلب ، فاجابه بان السفير ابلغه ايضا برغبتي هذه وبانه قرر النزول عند هذه الرغبة ومضاعفة الاعتماد ، اي رفعه الى سبعين مليون فرنك سويسري . وقد سررت انا واعضاء الحكومة من هذه البادرة الطيبة وبعثنا بشكرنا الى الرئيس الصيني الذي كانت بيني وبينه صلات ودية في مؤتمر باندونغ . وعاد الوفد فيما بعد وقدم تقريره للحكومة الجديدة التي قامت في سورية اثر انقلاب ٨ آذار . وقد اقرت الحكومة هذا الاتفاق .

سائر الدول الشرقية : كانت علاقاتنا بها حسنة . وقد قدمت بعضها مساعدات ائتمانية ، ربما جاء ذكرها في بحث خاص بالعروض الاجنبية في هذه المذكرات .

الفصل الثامن

العمل الوحدوي في عهد حكومتي

قلت آنفا بأن انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ كان ، في الواقع ، احدى الوسائل العنفية التي جرب عبد الناصر بها ان يعيد الوحدة. وفيما كان يعمل مع النحلاوي، كان يعمل ايضا مع بعض الضباط في حلب . فلما فشل النحلاوي ومعاونوه ، كالهندي والرفاعي، في حمل كافة قادة الالوية على السير في اتجاهه وقرر اولئك في اجتماعهم بحمص اقصاء النحلاوي ورفاقه عن القيادة وابعادهم خارج سورية، قام فريق من الضباط في حلب بمحاولة اعلان الوحدة . ثم اتصلوا بالقاهرة وبالسفير عبد الحميد غالب في بيروت ، كما اوضحت ذلك المحاكمة التي جرت بدمشق في مطلع ١٩٦٣ وادت الى الحكم على هؤلاء الضباط احكاما قاسية تتناول الاعدام . غير ان القادة المعارضين للوحدة تغلبوا وابعدوا عن البلاد شر الوقوع في شراك تلك المؤامرات . غير ان الفكرة كانت تغلغلت في صفوف الضباط ، بحيث لم يعد هينا على القيادة الجديدة اعلان رفضها الوحدة رفضا قاطعا وصارت تطلق التصريحات الملتوية وتردد ذكر الوحدة كغاية وهدف .

مرسوم بتأليف لجنة دراسة موضوع الوحدة

وعندما اخرج رئيس الجمهورية ناظم القدسي من المزة القى بالاذاعة تصريحا لم يستبعد فيه الوحدة . وكذلك القى اللواء زهر الدين بيانا مماثلا . ثم جاءت وزارة بشير العظمة ولم يخل بيانها من ترديد اسم مصر بوصفها حبيبة وشقيقة ، وما الى ذلك من النعوت.

وظلت الامور محاطة بالغموض والابهام حتى صدور مرسوم بتسمية بعض السياسيين اعضاء في لجنة الفت لدراسة امر الوحدة وتحضير بحوثها واعداد تنفيذها . وضمت هذه اللجنة من كان معارضا للوحدة ، ومن كان يقول بها بدون حماس ، ومن كان مرتميا في احضان زعيمها عبد الناصر . وهذه اسماء الاعضاء : اسعد كوراني ، اسعد هرون ، اكرم الحوراني ، امين نفوري ، جمال

اتاسي ، جميل صليبا ، خالد العظم ، راتب الحسامي ، رشدي كيخيا ، سعد الله مرعشي ، سعيد الغزي ، صلاح الدين البيطار ، عبد الكريم فياض ، عبد الوهاب حومد ، عصام العطار ، فرحان الجندلي ، محمد مبارك ، منصور الاطرش ، ميشيل عفلق ، هاني السباعي ، وهيب غانم .

وقرات هذه الاسماء وانا في بيروت ، فقررت العودة الى دمشق ، حيث اجتمعت الى كثير من الاصدقاء . ودعاني رئيس الجمهورية الى تناول طعام الغداء عنده ، فتبادلنا وجهات النظر في الشؤون العامة ، دون ان يفصح لي عن جوهر رايه . لكنني شعرت بانه يرغب في ان تضع اللجنة مشروعا للوحدة يعرض على مصر .

وكذلك دعانا رئيس الجمهورية الى تناول طعام العشاء عنده. وكان مدعوا هذه المرة صبري العسلي وسعيد الغزي ، وبشير العظمة ، واكرم الحوراني ، وصلاح البيطار . واحتدم النقاش بيننا وبين صلاح البيطار ، وخاصة بينه وبين الحوراني والغزي . ولم افهم على الضبط ما اذا كان القدسي يرغب في الوصول الى نتيجة ايجابية ، ام انه كان يريد المواربة وكسب الوقت . واعلن بعض اعضاء اللجنة رفضهم الاشتراك في اعمالها ، فكان ان فشل امرها في النهار التالي عندما دعا القدسي اعضاءها الى الاجتماع عنده ، فلم يحضر سوى عدد لا يتجاوز السبعة . وهكذا صرف النظر عن هذه الخطة .

غير ان بشير العظمة ظل طوال عهد وزارته يطلق البيانات والتصاريح بانه يعمل للوحدة ، حتى صفعه عبد الناصر بجواب بارد . وكان اكثر المتظاهرين بميلهم الى الوحدة في تلك الفترة من اسموهم « الخماسي الناصري » المؤلف من نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد وراتب الحسامي وعلي بوظو وعبد الصمد الفتيح . وكانت اجتماعاتهم بالقدسي وبرشاد برمدا مستمرة، حتى ان البرقية التي بعثوا بها الى رئيس الجمهورية ، كان رئيس الجمهورية متهما بانه كان مطلعا على نصها وموافقا على ارسالها اليه .

وتطالب تلك البرقية رئيس الجمهورية بان يتخذ الخطوات الجدية لتحقيق الوحدة . وذات مرة اعلن بشير العظمة انه مستعد لارسال وفد لمفاوضة مصر على وضع اسس الوحدة . واحدث هذا الاعلان ضجة في جميع الاوساط . وقد حمل عليه النواب بالقول ان حكومته لا تتمتع بصفة شرعية تجيز لها التدخل في هذا الامر الحيوي،

وان عليها تهيئة عودة الحياة الدستورية ودعوة مجلس النواب الى مناقشته وبحثه . ونحمد الله على ان الاخذ والرد لم يستمر طويلا، اذ صدرت جريدة الاهرام ذات صباح وفيها تصريح منسوب لاحد المطلعين يقول فيه بان مصر غير مستعدة للدخول في مفاوضات كهذه. وتضعضعت حكومة بشير العظمة بعد هذه الصفعة التي قابلتها بها القاهرة . وزاد الاشمئزاز في الاوساط السورية من هذا الموقف المتعالي المتكبر الذي بدا من حكام مصر في ردهم الصحفي البارد على بيان رسمي صدر عن رئيس حكومة . وتضاعفت مشاعر الاستياء من هذا الاسلوب الذي يدل على ان حكام مصر لم يغيروا ما في نفوسهم من التكبر والنظر الى السوريين نظرة القوم المتقدمين الى قوم متأخرين .

وكانت مؤامرات الناصرية في سورية طوال عهد بشير العظمة ضعيفة لا تتجلى معالمها كما تجلت بعد استلامي الحكم . ولعل السبب في ان المصريين ظنوا ان حكومة بشير العظمة ستنهار بسهولة ، وانها سترمي البلاد قبل انهيارها تحت اقدام الناصرية . لكنهم تحققوا بعد مجيئي الى الوزارة من ان الامر تغير ، وان الحكومة السورية الجديدة غير مستعدة للاستسلام . فمكثوا على بث الدعاية الخبيثة الشديدة وهيأوا المؤامرات وعملوا ما عملوا .

وفي جملة ما لا اجيز لنفسي كتمانه ما نقل الي عن لسان ناظم القدسي في ايام الازمة الوزارية التي اطاحت ببشير العظمة ، وهو ان دعوتي الى تسلم الحكم تستهدف اثارة عبد الناصر . فهل كان يخشى حصول اضطرابات ومشاغبات في سورية ، ام انه كان يريد التقرب الى حاكم مصر بعدم تكليفي تاليف الوزارة ؟ هذه لبنة اشير اليها في جملة اللبنات التي تساعد على فك رموز القدسي وطلاسمه في هذا الموضوع .

عريضة النواب من الوحدة وعودة المجلس النيابي

وفي العريضة التي وقعها نحو مائة وعشرة نواب وقدموها لرئيس الجمهورية ، والتي لم اقبل الاسهام بتحضيرها ولا بتوقيعها، ثلاثة مطالب : الاول ، العمل على تحقيق وحدة عربية صحيحة . والثاني، اعادة الدستور . والثالث ، دعوة المجلس النيابي الى اكمال مهمته وتاليف حكومة دستورية .

وكانت الاشارة الى الوحدة في هذه العريضة مما يمكن ان يقبله كل سوري . غير ان ذكرها في عريضة كان القصد الاصلي منها اعادة الدستور ومجلس النواب ــ الذي كانت اعلنت ثورة ٢٨ آذار

١٩٦٢ حله – واصرار جماعة الاخوان المسلمين على ذلك جعلني اتساءل اذا لم يكن وراء الامر ما وراءه . وعلى كل حال ، فقد استنكفت عن التوقيع . لكني اسهمت بكل امكانياتي في اعادة الدستور والحياة النيابية .

وعندئذ راى ناظم القدسي ان حملة النواب لاعادة الدستور والمجلس بلغت اشدها ، ولمس ان النواب – وفي مقدمتهم من كان طوال حياته السياسية مواليا له – بداوا ينصرفون عنه ويصرحون، دون وجل ، بانهم نادمون على انتخابه رئيسا للجمهورية وبانه يستحق الاحالة الى المحكمة العليا بتهمة مخالفة الدستور والحنث بيمينه الدستورية .

وزاد في تخوفه من سوء المصير ترؤسي التكتل النيابي الذي جمع النواب على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، من اقصى اليمين ، كزمريا وجبري والاخوان المسلمين ، الى حزب الشعب والحزب الوطني والمعتدلين وممثلي العشائر والبعثيين الاشتراكيين والبعثيين المنشقين مثل جلال السيد.ودس له من بقي من حاشيته (رشاد برمدا) وغيرهم انني اعمل على ازاحته عن رئاسة الجمهورية بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد ، ثم احالته على المحكمة العليا وحلولي محله. وكان هو وشريكه بما جرى وبما سوف يجري ، اللواء عبدالكريم زهر الدين ، يرتعدان خوفا من تغلبنا عليهما . لذلك احكما رباط التعاون بينهما واستمرا في كيد المكائد لنا حتى جاء في ٨ آذار ١٩٦٣ من قلب الحكم على راسيهما وعلى راس الحكومة والعهد وزج بكليهما في السجن واحالهما الى المحاكمة بتهمة اغتصاب السلطة .

الثنائي القدسي – زهر الدين ضمن المخطط الامريكي

والتعاون الذي بدأ بين القدسي وزهر الدين لا يرجع عهده الى انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، بل الى تاريخ اسبق . وذلك بدليل الحماسة التي ظهرت من قائد الجيش لانتخاب القدسي رئيسا للجمهورية . ولا ريب عندي في ان الثنائي القدسي – زهر الدين كان داخلا في مخطط الولايات المتحدة لايجاد نظام في سورية ميال للسياسة الاميركية ، بعد فشل عبد الناصر في ترسيخ قدميه في دمشق .

وكان الناس قد استغربوا عزوف القدسي عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية بحلب في شهر كانون الاول ١٩٦١ ، مع انه ظل يشغل هذا المركز من ١٩٣٢ الى ١٩٥٨ . وقد فهم فيما بعد ان سبب احجامه عن الاشتراك في معركة الانتخابات النيابية كان اطمئنانه

الى النجاح في الوصول الى منصب الرئاسة الاولى ، فاراد هو وجماعته تجنب معركة انتخابية جديدة بعد شغور نيابته في حلب . ومن جملة المخطط الموضوع والمتفق عليه بين حزب الشعب وليون زمريا هو تسليم رئاسة الوزارة الى هذا الاخير . لكن زمريا نسي ان الشعبيين قوم خداعون ماكرون ، يتفقون حتى مع خصمهم . فاذا ما قطفوا ثمار الاتفاق المخصص لهم قلبوا لـه ظهر المجن واهملوا تنفيذ ما كان من نصيب الفريق الآخر . وهكذا افاد الشعبيون من الاتفاق مع ليون زمريا حصولهم على اصوات المسيحيين ـ وهم متعادلون تقريبا في العدد مع المسلمين ـ لقائمتهم المشتركة ، وحصولهم ايضا على تأييد النواب الوطنيين في انتخاب الرئاسة . لكنهم ، في آخر الامر ، قفزوا فوق زمريا الموعود برئاسة الوزارة وفوق صبري العسلي الذي ادعى علاء الدين الجابري بأنه اتفق سابقا مع القدسي على اعطائه هذه الرئاسة ، وعهدوا بها الى احدهم معروف الدواليبي ، بينما كان سعيد الغزي يضع قائمة باسماء وزرائه في الحكومة التي كلفه القدسي بتاليفها . وكان الغزي مرشح الحناوي لرئاسة الوزراء ، فاستدعاه القدسي وكلفه بها . لكنه لم ينتظر عليه اكثر من ساعتين ، استجلب فيهما وفدا من الاخوان المسلمين اصر عليه بتكليف الدواليبي . فتظاهر بالخضوع لارادتهم وترك الغزي يتبلغ عن طريق الاستماع صدفة الى الاذاعة خبر تكليف الدواليبي !

اساليب الشعبيين الملتوية ومؤامراتهم ضد الاستقلال

ولنعد الآن ـ بعد ما ذكرت من اساليب الشعبيين الملتوية ـ الى ما كنا بصدده من محاولة القدسي استعادة ما خشي ان يفقده شعبية ومكانة . من ذلك انه اتفق مع زهر الدين على القيام برحلة معا الى المحافظات الشمالية والغربية ، واعدا لهذه السفرة كل ما يمكن اعداده ، بما في ذلك حشد افراد الجيش والكشافة والطلاب وسواهم . وراح هذا الحشد يصفق وينادي بحياة القدسي وزهر الدين في الشوارع والحفلات . وبح صوت الرئيس من كثرة الخطب الجوفاء التي القاها عليه .

وارتاح القدسي الى الاستقبال الشعبي الرائع الذي لقيه في كل مدينة . وظن ان الحماسة البادية على وجوه المستقبلين والتعييش الصادر على السنتهم موجهان فعلا اليه . في حين ان الشيوعيين ارادوا انتهاز هذه الفرصة لاظهار شعور الشعب ضد الناصرية ، فاوعزوا الى جميع انصارهم بأن يهتفوا بحياة القدسي

مرة وباسقاط عبد الناصر عشر مرات ، مما اجبر ناظم القدسي على قطع خطبه وطلب السكوت من الهاتفين ضد عبد الناصر . فهو لم يتم بهذه الرحلة ليلهب حماسة الشعب ضد عبد الناصر — اذ لم يذكره اطلاقا — لكن ليقوي ويدعم مركزه ضدنا .

وعلى كل حال ، فلم تعط هذه الرحلة الثمرات التي عول عليها القدسي ، واضطر بعد عودته الى دمشـــق ان يستدعيني لبحث الوضع العام . وحاول ان يقنعني بتولي رئاسة الوزارة مع ابقاء جميع الوزراء ، على ان لا يدعى مجلس النواب الـــى الانعقاد او ابعاد الدستور . فرفضت اقتراحه قائلا اني لا استهدف الوصول الى كرسي الرئاسة . فقد شغلته اربع مرات ، بل اعمل على اعادة الدستور والحياة النيابية ، وبذلك نكون اعدنا صفة الشرعية الـــى الحكم وقطعنا الطريق على جميع الواقفين بالمرصاد . وكان القدسي مناورا عندمـــا كـــان ينادي بالديمقراطية وبالدستور وبالحياة البارلمانية ، وبانه كغيره من الطامعين في المراكز السامية يتخذ هذه المبادىء سلما يصعد عليه الى المناصب العليا. فاذا ما وصل اليها لا يعود تفكيره منصرفا الى حماية تلـــك الاسس والمبادىء بقدر انصرافه الى صون مركزه والتحرر من القيود التي يفرضها الدستور على الحكام .

ولم يات عهد استطابه القدسي اكثر من الذي ساد بين ١٣ نيسان ١٩٦٢ و ١٦ ايلول ١٩٦٢ . اذ انه انتهز فرصـــة تعليق الدستور بعد انقلاب ٢٨ آذار ، فالف حكومة لا يتمثل فيها العنصر السياسي بقدر ما تمثل عنصر الموظفين . ثـــم اصـــدر مرسوما تشريعيا — غير دستوري ولا شرعي طبعا — اعطى به لنفسه ، بموافقة ثلثي الوزراء ، صلاحيات التشريع . وهكذا اصبح بفضل ضعف الوزراء يسيطر على الدولة ويسير شؤونها كما يريد ويشتهي ، مستعينا بتأييد الجيش المتمثل بقائده زهر الدين ، ومستفيدا من حل مجلس النواب وانصرافهم الى مدنهم وقراهم ومن سجـــن رجال السياسة في المزة وابعادهم عن مجال العمل تحت التهديد بقـــانون الطوارىء ، ومستندا الى الشعور العام الذي استحوذ على الجميع بتفضيل الامر الواقع ولو بحرمانه من الحياة الدستورية على الوقوع في حبائل الناصرية . وبالفعل كان الناس جميعا ، وانا في جملتهم ، يتقبلون اي نوع من الحكم ، شرط استبعاد الخطر الناصري . غير ان الخوف الذي جعلنا نرتضي الامر الواقع ونسكت عنه ما كـــان

له ان يدوم اكثر مما يحتمل .

وهكذا كان القدسي يختار — لو ترك له الخيار — ان يبقى رئيسا للجمهورية على راس وزارة ضعيفة كوزارة العظمة . لكن اذا ما انتهى بها الامر الى الانهيار ، واذا ما تعرض مركز الرئاسة للخطر ونفوذه الى الزوال ، فهل يبقى القدسي متمسكا بكيان سورية ولو برئاسة او ادارة غيره ، ام انه يقذف الكيان بين تدمي عبد الناصر ؟ فاذا رجعنا اربع سنوات الى الوراء ، نرى القدسي يطيح باستقلال سورية تخلصا من تسلط الجيش ومن حكم التجمع القومي المؤلف من بعض اعضاء الحزب الوطني وبعض السياسيين المعتدلين والحزب الاشتراكي ، فهل يعيد القدسي لعبته الاولى هذه المرة اذا ما لمس نفوذه تضاءل ومركزه تضعضع ؟ واذا ما رجعنا الى الوراء الى ابعد ، اي الى ١٩٤٨ وما بعده وجدنا حزب الشعب ، وعلى راسه البطلان، الكيخيا والقدسي، يتبرمان من حكم شكري القوتلي واستئثاره به ، حتى يصل بهما التزمت الى حد المطالبة بتذويب كيان سورية المستقل في اتحاد مع العراق ذي الحكم الملكي والمرتبط مع بريطانيا بمعاهدة تقلص حدود الاستقلال . ونرى حزب الشعب يرتضي بالامير عبد الاله ملكا على سورية تخلصا من رئاسة شكري القوتلي . وقد كشف الحزب عن دعايته ونشاطه لتحقيق الاتحاد مع العراق بعد اقصاء القوتلي عن الرئاسة بانقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩، رغبة منه هذه المرة في التخلص من حكم الجيش ومن زعمائه كحسني الزعيم واديب الشيشكلي .

ولنعد مرة اخرى الى التاريخ ونفتح صفحة سابقة لنرى مسجلا فيها ما كان يقوم به بعض اعضاء حزب الشعب البارزين ونوابهم المفوهين من مؤامرات مع الملك عبد الله بن الحسين لتحقيق فكرة سورية الكبرى وتنصيبه ملكا في دمشق على سوربة والاردن.

وما كان حزب الشعب يوما مؤمنا بجدارة سورية على حكم نفسها بنفسها . فمنذ عهد الانتداب ، اي في ١٩٣٩ ، انسحب الكيخيا والقدسي من رفاقهما اعضاء الكتلة الوطنية وصارا يتهربان من الاجتماع معهم وحتى من التحدث اليهم . ولما انتهى الامر الى الاتفاق بين القوتلي ورفاقه من اعضاء الكتلة وبعض السياسيين المعتدلين وبين الجنرال كاترو المندوب السامي الافرنسي على اجراء انتخابات نيابية يتعلق على نتيجتها حصول سورية على استقلالها التام او قبولها بمعاهدة مع فرانسا فيما لو نجح مرشحو الانتداب ،

لم يكن من رشدي الكيخيا وناظم القدسي الا ان انفردا عن رفاقهما وحاربا القائمة التي وضعها سعد الله الجابري واستنكفا عن التصويت لشكري القوتلي في انتخاب الرئاسة الاول . غير ان الرياح كانت مؤاتية للكتلة التي الفها القوتلي ولم يقصرها على رفاقه السابقين . فسارت الامور بمعونة بريطانيا الى الاستقلال التام وجلاء الجيوش الافرنسية عن البلاد .

ويبدو مما ذكرت من الدلائل والقرائن ان الشكوك في نوايا الكيخيا والقدسي ليست في غير محلها ، وان كثيرا من نقاط الاستفهام توضع على مواقفهما التي افادت او كادت تفيد منها فرانسا ، ثم بريطانيا اخيرا الولايات المتحدة الامريكية !

اني افهم ان يكون ثمة من يعتقد ان سورية لم تصل بعد الى درجة من النضوج السياسي والخلقي تؤهلها للقيام باود استقلالها التام او تمكنها من الحفاظ عليه . غير ان نقاط الضعف التي قد تكون موجودة في واقعنا هل يسمح لنا ضميرنا وايماننا بان لا نعالجها ، بل ان نستسلم للقدر وان نحمل استقلالنا على صينية لتلتهمه المطامع الاجنبية ، سواء كانت هذه المطامع ظاهرة للعيان ام متخفية بستار العروبة والوحدة والقومية ؟ وثمة امم وشعوب اكثر من شعبنا عددا واقوى منا في مقوماته الدفاعية والاقتصادية تبذل الغالي قبل الرخيص لزيادة قواها ولتنمية اقتصادياتها دفاعا عن كرامتها واستقلالها . وهي لا تقبل الاستسلام والانصياع ، بل تقف موقف المستميت في سبيل الحفاظ على كيانها وحريتها . وما قيمة الشعب بدون كرامته وبدون حريته ؟ وما قيمة اولئك الزعماء اذا هم لم يتقدموا في طليعة القافلة المجاهدة بكرامة الامة وبحريتها ؟ والامة قوة ستاتيكية ، اي جامدة ، يحركها التيار الايجابي الذي يحول هذه القوة الهادئة الى قوة فعالة .

وما كان يوما شعب ثار من تلقائه ودافع عن ارضه الا وفي مقدمته زعماء يوجهون تياره ويخططون له السبل ويزودونه باسباب الظفر . اما اذا تقاعس الزعماء وقبعوا في بيوتهم خوفا من الموت أو ايمانا بضعف القوم او شكا بأمل النجاح ، فتبا لاولئك الزعماء وخسئا وعارا .

ولنعد الى مجرى حديثنا عن تطور فكرة الوحدة بعد انقلاب ٢٨ آذار . فبعد ان كان ما كان من بهلوانيات بشير العظمة وناظم القدسي والتلاعب بالالفاظ والنعوت التي كانا يطلقانها ، كمصر

الحبيبة ومصر الشقيقة ، فوجيء الناس بعزم الحكومة على تقديم شكوى ضد تلك الشقيقة والحبيبة بسبب تدخلها في شؤون سورية، وخاصة بما تنشره اذاعاتها من اثارة الشعب السوري ضد حكومته. ولست حتى الآن جازما بنوع القوة التي دفعت القدسي والعظمة ووزراءهما الى خوض المعركة ضد مصر ، على الرغم مما هو معروف عن ضعفهما وتفاهة وزير الخارجية جمال الفرا وعجزه عن اصلاء هذا المنصب في ذلك الظرف الذي يتطلب شخصية قوية ذات فعالية وقدرة على ترؤس الوفد السوري ومجابهة موفدي مصر واساليبهم في الجدل والمراوغة واظهار الاسود ابيض ، لا سيما ان مواقف سائر الدول العربية ، ما عدا السعودية والاردن ، لم تكن لتطمئن الى ان الجو في الجلسات سيكون مؤاتيا لنا.وما ذلك الا لسبب خوف الدول العربية من سلاطة السنة الناصريين ، رؤساء واذنابا، وتجنبهم ابداء اي راي حر وصريح يعارض مصلحة الناصرية ، واقناعهم عن الاقدام على اتخاذ قرار يسيء الى زعيم مصر او يندد بافعاله وبتدخلاته في شؤون الدول العربية الاخرى .

الشكوى المفاجئة ضد مصر والدافع اليها

والاغلب ان قيادة الجيش هي التي اجبرت الحكومة على طلب دعوة مجلس الجامعة العربية . ويؤيد هذا الراي تلك الحملة الشديدة التي بدت من دوائر الاركان العامة نحو دعم موقف الوفد السوري في شتورا ، لا سيما في حشد الجموع وارسالهم الى تلك المدينة ، سواء من الصحفيين او الشباب او المحامين او موظفي الاذاعة .

وعلى الرغم من صدور مرسوم بتعيين وزير الخارجية جمال الفرا رئيسا للوفد ، فانه لم يشترك في مؤتمر شتورا الا باعداد بعض الوثائق والمستندات . واستدعي الاستاذ اسعد المحاسني سفير سورية في روما وعهد اليه بادىء ذي بدء باعداد مواد الشكوى السورية ، على ان يراس هو الوفد عمليا . ثم تقرر ان يكون الوفد غير مقتصر على موظفين ، فاضيفت اليه عناصر سياسية سبق لها الاشتراك في حكومات الوحدة او انها انتمت الى الاوساط اليسارية التي كانت تملاء الصحف بمقالاتها ضد الناصرية وتكشف الستار عن مخازيها . وهكذا انضم الى الوفد خليل الكلاس الاشتراكي ، واسين النفوري اليساري المتطرف ، فحرم الناصريون من امكان توجيه تهمة الرجعية الى الوفد الذي اصبح له قوة هجومية يصعب مواجهتها ورد هججها بسهولة . واضيف الى الوفد بعض موظفي الخارجية،

كسفيرنا في الهند اديب الداودي وعدد من الملحقين يرافقهم جيش عرمرم مـن المحامين والصفيين والمخبريـن وموظفي الاذاعة . ونستطيع ان نقول انها كانت اولى تجارب وزارة الخارجية الناجحة في اعداد وثائق مؤتمر دولي وتهيئة الاسباب الكفيلة بنجاحه .

خيبة غالب وتقلا في اختيار شتورا

وعندما اعلن اختيار مدينة شتورا مركزا لاجتمـاع مجلس الجامعة ظن الناصريون وعملاؤهم اللبنانيون ، ومنهم فيليب تقلا ، انهم اصابوا من قضيتنا مقتلا بعزل الاجتماع عن اوساط المدن الصاخبة وجمع المندوبين جميعهم في فنـدق واحد يعيشون فيه ويتداولون ويعقدون الجلسات بمنأى عن الدعايات وعن الصحافة. وفكروا انهم يعزلون المندوبين عن العالم فعلا بمنـع الدخول الى الفندق لكل من ليس مندوبـا رسميا . وبذلـك يخفتون اصوات المندوبين السوريين ويحولون دون انتشارها على صفحات الجرائد.

لكن امرا هاما غاب عن عبقرية تقلا وعبد الحميد غالب ، سفير مصر ، وهو ان المحيط الذي دعي المجلس الى الاجتماع في وسطه محيط لا ناصري . فاهل شتورا وزحلة وتلك المنطقة اجمالا مسيحيون لا ميل عندهم لعبد الناصر . وهم اكثريتهم الفعالة قوميون سوريون يكرهون زعيم مصر . وقد تبين خطل الراي القائل بعقد المؤتمر في شتورا ، عندما بدات تظهر عواطف الاهلين نحو اعضاء الوفد السوري ، من حيث تأييدهم لشكواه . ولا عجب ، فهم الذين حاربوا في ١٩٥٨ التسلل الناصري من سورية المحتلة الى لبنان وقاوموا النزعات الناصرية التي اوشكت عامئذ ان تهـدم استقلال بلادهم وتجعله اقليما غربيا من الجمهورية العربية المتحدة .

وتجلى هذا العطف ايضا في خرق الحصار المفروض علـى الداخل الى فندق شتورا ، حيث كانت تعقد الجلسات ، وسماح الدرك اللبناني بدخول كل شخص يعلن انه سوري الى داخل الفندق، خلافا للتعليمات المعطاة لهم من وزير الداخلية كمال جنبلاط الناصري المعروف . وهكذا احتل السوريون ابهاء الفندق وغرفه وممراته وخلقوا جوا طيبا مكـن المندوبين الرسميين من التسلط على المؤتمر واقتحام المعركة في وسط ملائم .

ولقد خاب فال حكام مصر عندما ارادوا تسديد اول سهم باتجاه الوفد السوري بتاليفهم وفدهم من وزيرين سوريين سابقين هما اكرم الديري وجادو عز الدين وجعل الاول رئيسا للوفد ، بينما اكتفى السفير عبد الحميد غالب بالمرتبة الثالثة وقصر دوره على

الايحاء دون المجابهة والتكلم . وظن المصريون انهم بذلك يضيفون الى القضية صفة الخصومة بين عنصرين سوريين ، وانهم يتجنبون بهذه الطريقة مواجهة الهجوم وتلقي الطعنات . لكن اين الديري وعز الدين ان يصلا الى كعب واحد من الفرسان الثلاثة المحاسني والكلاس والنفوري ، ومنهم المحامي المتدرب على المخاصمات والمبرز في الصول والجول امام المحاكم ، والبرلماني الفذ المتمرن على الكر والفر في مجلس النواب ، الحاضر الذاكرة ، القاسي في الاوصاف والنعوت التي يطلقها على اخصامه والشاطر في المناورات والمشاحنات ، ثم الضابط المقحام ، العنيد الشهير بالانطلاق الى الامام وبعدم التراجع مهما كانت المخاطر .

فالديري وعز الدين ضابطان قد يحسنان قيادة كتيبة في الجيش، لكنهما على كل حال غير متمرنين على جولات كلامية ومداورات لسانية . اما عبد الحميد غالب فهو دبلوماسي لامع اشتهر بما وصل اليه من استجلاب عناصر عديدة الى الفلك الناصري ، لا بقدرته الاقناعية ، بل بوزن المال الذي كان يوزعه يمنة ويسرة بسخاء وبحبوحة . غير ان لغة الاوراق النقدية ، وان اكتسبت مناصرين في محيط المنافقين قليلي الوجدان والضمير ، فهي لاتكسب معركة سياسية وحقوقية كالتي دارت بين المندوبين السوريين والمندوبين « المصريين » . وهذا ما دعا عبد الناصر الى الخروج من المعركة خاسرا خائبا .

رايي في مؤتمر شتورا وما جرى فيه

وليس لي ان اذكر بالتفصيل ما جرى في شتورا ، فهذا شان المندوبين الذين اشتركوا في المؤتمر . غير اني لا استطيع المرور مر الكرام بهذا الاجتماع التاريخي دون ان اسجل رايي وما وصل الي من انبائه وما احاطه من مقدمات ونتائج . وعلى هذا ، فاني اسجل تمريري وتاييدي وفخري واعجابي بمندوبينا وما ابدوه من نشاط ومقدرة في ادارة الابحاث وتوجيهها وارسال الاسهم المسددة والقاء الاحجار المتتابعة كرصاصات الرشيش في فم المندوبين (السوريي الاصل) عن مصر . وكان كلما بدت من احدهما هجمة او محاولة هجوم رده مندوبونا على اعقابه خاسرا مهزوما .

لم يتلق عبد الناصر في حياته العامة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ — صفعات كالتي تلقاها في مؤتمر شتورا ، وهو الذي اعتاد على احتكار موقع المبادهة بالهجوم وتوجيه قذائف اللسان السليط . واليكم من نالهم اذاه : نوري السعيد ، وعبد الاله ، ثم القاسم

في العراق ، وجميع رجال السياسة في سورية ، بدون استثناء ، وآخرهم جماعة البعث : صلاح الدين البيطـار وميشيل عفلق وسواهم ،والملك عبد الله وحفيده الملك الحسين في الاردن ، والملك سعود وشقيقه الامير فيصل والاسرة المالكة في العربية السعودية ، وشمعون وسامي الصلح وبيير الجميل وشارل مالك في لبنان ، والملك احمد ثم الملك البدر في اليمن ، والرئيس بورقيبة في تونس، وبن خده في الجزائر . اما الملك محمد وابنه الملك الحسن فلم ينلهما سوى طراطيش على لسان اتباعه . واما في الدول الاجنبية ، فهناك خروشوف من الاتحاد السوفييتي ، وايدن ومكميلان من بريطانيا ، ومندريس من تركيا ، ودوغول من فرانسا . ولم ينج من شتائم عبد الناصر في خطبه امام الجماهير سوى رجال السياسة الامريكيين . وكانت حكومات تلك الدول معرضة لهجوم عبد الناصر الصارخ بأتهامها كلها بالرجعية والاستعمارية ، ما عدا حكومات الولايات المتحدة ، سواء في عهد ايزنهـاور الجمهوري او في عهـد كندي الديموقراطي !

ولنعترف انها خصلة حميدة يملكها الزعيم ، الا وهي الاعتراف بالفضل في بعض الاحيان وعدم نسيان الاموال التي دعمته في ازماته الاقتصادية والتي لم يكن لولاها يستطيع مجابهة متطلبات بلاده المالية والمعيشية . وعلى اي حال ، فهنيئا لمن ناله طعن عبد الناصر، فتلك هي الشهادة بانه لم يطاطىء الراس امام جبروته ، وبانه تحمل الشتائم ووقف تجاه التحريضات ضده ، وصمد في وجه التحريض على قتله ، فاذا بهذه كلها ترتسم اوسمة شرف على صدره ، وتشهد له بانه الكامل .

وكان اول مسعى قام به الوفد الناصري انه جعل احد الاعضاء يقترح ان تعقد الجلسات سرا . وسرعان ما قام غالب معترضا عليه ليبدد ظن الناس بانه يخشى الفضائح التي سيذكرها الوفد السوري ويخفي عنهم الاهانات التي قد تنال زعيمهم . واعترض وفدنا كذلك ، رغبة منه في ان يطلع الراي العام على اخطر ما يتعرض له الشعب العربي من مؤامرات الناصرية . لكن الاكثرية المطواعة اسرعت الى تبني الاقتراح ، باستثناء مندوب الاردن وحده .

ولم يفت الراي العام الاطلاع على الخطب والاقوال . اذ تعهدت الاذاعة السورية والصحافة فيها نشر اكثر مـا قيل . اما في مصر ، فقد تجنبت صحافتها المؤممة نقل اقوال المندوبين السوريين

حتى يبقى المصري ينظر الى فرعونه نظرة العبد الى سيده الذي لا يجرؤ احد على مس كرامته او ذكره باساءة .

وتطوعت الصحافة الحرة في لبنان بنشر الكثير من الاقوال وهكذا لم يحرم اللبنانيون من سماع اتهامات لم تجر العادة على ايرادها ضد العملاق المصري الذي كان اشترى اكثر الصحفيين البيروتيين وجعل منهم اقلاما تسبح بحمده اكثر مما تسبح بحمد خالقها .

ولا بد لمن يريد الاطلاع على التفاصيل من الرجوع الى الصحف السورية التي حشدت اقلام محرريها لنقل جميع ما دار في الاجتماعات والكواليس ، فيشبع غليله ويرتوي من الحقائق التي اطلقها مندوبونا من عقالها ونشروها على ملأ متعطش لسماع امور لم تكن لتذكر له حتى بين جدران اربعة .

وفي الجملة ، لم تكن اقوال مندوبنا مقتصرة على ذكر الوسائل التي استعملتها الناصرية للتدخل في شؤوننا الداخلية ، بل تجاوزت هذه الحدود الى تعداد اعمال عبد الناصر في الحقل العربي ، سواء تدبير المؤامرات في كل بلد عربي ضد حكامه ، او التسامح مع اسرائيل وتمكينها من الاتصال بالبحار الشرقية عن طريق العقبة ، او السماح للتجارة اليهودية بعبور قناة السويس ببواخر اجنبية .

الخروج من مازق ادانة عبد الناصر بتاجيل المؤتمر

وكان اكثر المندوبين العرب — ما عدا تقلا — يتذوقون هذا الكلام ويضحكون في سرهم من فضح الناصرية بهذا الشكل المدعوم بالوثائق والادلة . لكنهم كانوا يخفون ذلك بقشرة رقيقة من مظاهر الاسف لتردي الحال بين الدول العربية ووصول النزاع بينها الى هذا الدرك . على انهم لم يجرؤوا على اتخاذ قرار حاسم ، سواء في شجب دعوانا او في تقبيح الاعمال الناصرية . فهم ان رفضوا حججنا خالفوا ضميرهم وتجنوا على الحقيقة ، وان ايدوها وقبحوا عمل عبد الناصر اوقعوا بين حكوماتهم والحكومة المصرية وعرضوها لنفس العدوان الذي تشكو سورية منه . وهكذا راحوا يبحثون عن كيفية الخروج من هذا المأزق . ويبدو ان اتصالات جرت بين المندوبين العرب وبين المندوبين الناصريين توصلوا فيها ، بعد البحث والتدقيق ، الى ان خير وسيلة هي ان تعلن الحكومة المصرية انسحابها من المؤتمر ، فتنفض الدورة دون اتخاذ اي قرار . وقد احكموا اخراج هذه التمثيلية ، فاعلن الناصريون انهم ، ازاء الاهانات والاتهامات الموجهة الى رئيس دولتهم ، لا يسعهم الاستمرار على حضور

الجلسات ، وان حكومتهم ستقاطع الجامعة ما لم يشطب من محاضر شتورا كل تعريض بشخص عبد الناصر وما لم يتخذ المجلس قرارا بذلك يرضي كرامة الرئيس . وانسحب المندوبون الناصريون بحركة دراماتيكية ، وهم يجرون وراءهم الخجل والذل ، فانتهز المؤتمرون هذه السانحة لاعلان رفع الجلسات وفض الدورة .

والآن لنزن المكاسب والمخاسر من هذه الاجتماعات :

المكاسب والمخاسر من مؤتمر شتورا

اولا — انكشف للملاء نزاع شديد بين دولتين عربيتين ، وتبودلت الكلمات النابية بين المندوبين بشكل لم يسبق له مثيل .

ثانيا رفع مندوبنا ستار الاخفاء الذي تسربل به عبد الناصر بعد تسليمه شرم الشيخ للقوى الدولية وفسحه المجال امام اسرائيل للاتصال بالدول الآسيوية والافريقية عن طريق البحر الاحمر الذي كانت قناة السويس تغلقه في وجهها .

ثالثا — كشف النقاب عن اهداف عبد الناصر التوسعية والتسلطية على البلاد العربية ،تلك الاهداف التي كان يغلفها بستار العروبة ومقاومة الاستعمار .

رابعا — اتيح للراي العام الاطلاع على اساليب الحكم البوليسية التي كانت الناصرية تستعملها ، سواء في سورية او في غيرها من البلاد العربية ، للوصول الى مطامعها والى قلب انظمة الحكم فيها .

خامسا — خرق ستار الجلال والوقار عن شخصية عبد الناصر فاصبح هو واعماله وتصرفاته موضع البحث والتجريح العلني في مؤتمر رسمي .

سادسا — تأكد بوضوح ان الدول العربية المجتمعة في شتورا لم تقتنع بحجج عبد الناصر ، بل انها قنعت بصحة اقوال المندوبين السوريين الاحرار ، وانها لو تركت لها حرية التصرف ، لكانت شجبت مواقف الناصرية المعادية للعرب ولسورية خاصة . فرغبة الحكومات العربية في راب الصدع واطفاء لهيب الحريق حملها على تجنب اصدار قرار حازم وجريء ، فلجات الى طريقة رفع الجلسات وازالة ذلك العبء عن اكتافها . ولا ريب في ان شكوى سورية لو كانت امام محكمة مؤلفة من قضاة غير ملتزمين بتوجيهات حكوماتهم السياسية ، لكان قرارها الى جانب سورية ولحكمت على الناصرية حكما واضحا غير ملتو .

سابعا — ظهر مرة اخرى ضعف الجامعة العربية في حل

الازمات ومواجهة الحقائق بجراة ، كما تبين انها اداة غير صالحة لتوحيد كلمة العرب وقيادة معاركهم السياسية والعسكرية .

ثامنا — خرجت سورية من شتورا ناصعة الجبين واثبتت انهــا هي محور القومية العربية واذا كانت سورية لم تحصل على قرار بتأييد شكواها وشجب تصرفات اعدائها ، الا انهــا ربحت الجولة في نظر الراي العام العربي المتحررة عيونه من غشــاوة الدعايات المغرضة ، المتفتحة آذانه على صوت الحق والضمير ، النظيفة يديه من رجس الاموال المصرية المهدورة بسخاء ما بعده سخاء في شراء الضمائر العفنة والالسنة البذيئة والاقلام المنتنة .

مصر ترفض التعاون مع الوفود العربية بمشروع جونستون

وهكذا اسدل الستار على مؤتمر شتورا وذهب المندوبون ، كل الى بلده . لكن الحقد والالم لم يبرحا عبد الناصر . ورفض مندوبوه الاجتماع في نيويورك مع سائر المندوبين العرب لاتخاذ موقف موحد تجــاه مشــروع جونستون الــرامي الى اسكــان اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وانهاء المشكلة بازالة اصحاب الارض المتخاصم عليها . ولم يقبل اي اتصال مع اعضاء الجبهة الموالية لنا في اجتماع الامم المتحدة واشترط ، قبل قبول مبدأ الاجتماع ، ان تصدر الحكومة السورية اعتذارا عن اقوال مندوبيها في شتورا وان يشطب من محاضر الجلسات كل جملة فيها مساس بشخص عبد الناصــر . ولم يــرض عبد الناصر بالحــل الذي اقترحه بعــض المندوبين ، وهو شطب كل ما جاء نابيا على لسان اي فريق . ذلك لانه كان يريد الابقاء على الشتائم التي وجهها مندوبوه — ومنهم سوريان مع الاسف — الى الشعب السوري وحكومته ، لكن مع شطب الاقوال التي تعرض به وبناصريته . ولعله كان متفقا مع الساسة الامريكيين في تشتيت شمل العرب والوقوف دون اجماع كلمتهم ليتسنى للصهيونية الحصول على موافقة الامم المتحدة على مرشوع جونستون. لكنه خاب فالا اذ تكللت جهود الحكومة السورية وجهود مندوبيها في نيويورك بخذلان مشروع جونستون بنــاء على تراجع الحكومة الاميركية نفسها عن دعمه ، بعد ان اتضح لها ان عبد الناصر لم يستطع حمل الدول العربية على الموافقة على ذلك المشروع ليصدر قرار الامم المتحدة بالاجماع .

انتهى مؤتمر شتورا ونحن بعيدين عن الحكم . وكان ناظم القدسي قد لمس ضعف حكومته من الوجهة الشرعية فطلب مني

خلال انعقاد المؤتمر ان اصدر مع النواب المتجمعين حولي بيانـــا بتأييد الحكومة لكي تزيل عنها وصمة اللاشرعية التي كان اطلقها في وجه مندوبينا مندوبو مصر « الشرعيين » وفي الحال ، اتصلت برفاقي واصدرنا تصريحا مآله اننا ، رغم طلبنا اعادة الدستور ، نؤيد موقف الحكومة في مؤتمر شتورا ، باعتباره يعبر عن راينا وعن الراي العام السوري . وكان لهذا الاثر الناجح في اسكات الديري ورفاقه عن التشديق بعدم شرعية الحكومة المشتكية .

وعلى اي حال، فان حكومة بشير العظمة التي ولدت وترعرعت وهي تردد : وحدة .. مصر الحبيبة ... مصر الشقيقة ، كما يردد الطفل الرضيع : ماما .. بابا .. تته .. ، انتهت حياتها بعد مؤتمر شتورا الذي ردد فيه مندوبوها : ابـــو رغال .. طاغية مصر .. الدكتاتورية ، وغير ذلك من النعوت التي شتان بينها وبين اقوال التحبب لمصر التي كان يتغرغر بها بشير العظمة في شهر عسل حكومته . ولا اظن ان صديقنا العظمة كان متشبثا بوصـــــل حبل الوحدة ، ولا اظنه كان كذلك متشبثا بابقاء الانفصال . فهو كالغصن الرطيب يميل مع الهواء ، وليس كالجذع الـــــذي تعرضه صلابته للكسر ! فكان يردد مع المنادين اعزوفة الوحدة ، ثم لا يستحي ان يكون رئيس حكومة اشتكت على مصر وسددت الى زعيمها اسهما مسمومة لم يسددها الى صدره ملك ، او رئيس دولة ، او رئيس حكـــــومة .

على انني اجزم بان الامر ، لو ترك لبشير العظمة ، لما اقدم قط على عملية شتورا . فلا طبعه المسالم ، ولا حبه الابتعاد عن النقاش ، ولا ميوله الصميمية ، ولا اتصالاته مع الناصريين بدمشق، وخاصة مع وزير الاعلام عبد الله عبد الدائم ، ولا حساباته لمستقبل الايام ، كان قادرا على جعل العظمة يندفع في طريق الخصام مع سيد القاهرة . فاندفاعه كان اندفاع قيادة الجيش في هذا الطريق واصرارها على تقديم الشكوى ضد مصر ، يعززه الضغط الشديد الذي بـــــذله اصدقاء العظمة الكثيرون في صفـــــوف الشيوعيين والاشتراكيين الحورانيين ــ ذلك الضغط الذي تجلى في اضافـــة الكلاس والنفوري الى الوفد السوري واطلاق حرية التصرف والقول لهما على اوسع مدى !

وبالرغم من انني لم اكن رئيس الحكومة التي فتحت ابواب شتورا ، فان الدعاية المصرية لم توفرني في حملاتها الظالمة . وظل

الحقد الدفين في قلب عبد الناصر يلاحق المجلين في ذلك المؤتمر حتى تسبب في ادخال اسمائهم قائمة المحالين الى محكمة الامن القومي، في جملة من احيل ، بتهمة اغتصاب السلطة ومس الشعور القومي، وغير ذلك من التهم التي ما انزل الله بها من سلطان . ومع ان عدد الوزراء الذين ولوا الحكم منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ حتى ٨ آذار ١٩٦٣ تجاوز خمسين وزيرا ، فلم تصب صواعق الانتقام في صفوفهم غير فرساننا الثلاثة : المحاسني والكلاس والنفوري ، فضلا عني وعن القدسي والدواليبي والكزبري ، وعن كل من تناول عبد الناصر بكلمة مؤذية ، كمصطفى البارودي وشكيب الجابري والدندشي وغيرهم من الصحفيين الذين وقفوا في وجه الناصريين ، سواء كانوا من اصحاب الصحف او من المحررين . وثمة غيرهم ممن تولوا اول وزارة انفصالية وما تبعها من الوزارات لم يصدر بحقهم قرار عزل او احالة الى المحاكمة لا لشيء الا لانهم التزموا الصمت ولم يمسوا طرف فرعون . اما انا شخصيا ، فما جاء على لساني في البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية والخطب الشعبية، فلا يخرج عن مخطط السياسة العربية العامة الذي كنت تبنيته منذ اكثر من عشر سنوات ، وهو الدعوة الى وحدة عربية شاملة ، بعد تهيئة اسباب نجاحها في الحقــــول السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبعد التدرج في تحقيقها على سلم الانجازات المؤدية الى توحيد اساليب التعليم وبرامجه وتوحيد القوانين والاحكام النافذة ، بالاضافة الى التقارب في الصلات الاقتصادية والصناعية ، على الاخص ، بحيث لا تعتبر الوحدة الكاملة عند اقرارها حدثا مفاجئا يثير الاضطراب في المعاملات والشك في النفوس .

موقفي من الوحدة العربية في بياني الانتخابي وفي مواقف اخرى

وابدأ بذكر خلاصة ما جاء في بياني الانتخابي الذي عرضته على الراي العام ، عندما رشحت نفسي للنيابة عن دمشق في شهر آب ١٩٥٤ : « هل تستطيع سورية ان تنسى لحظة انها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وان الشعب السوري لا يمكن ان يتصور مستقبله الزاهر الا مقرونا بالوحدة العربية ؟ ولاتوقف الآن قليلا عند الوحدة العربية لاقول انها هدفنا الخالد . اذ ان ايماننا بضرورة تحقيقها مستمد من ايماننا بما قدمته الامة العربية للحضارة الانسانية في الماضي ، وما يمكن ان تساهم به من دفع موكب الحضارة الانسانية الى الامام في المستقبل . واذا كنت مؤمنا بان في سورية امكانيات عديدة تساعد على اسعاد ابنائها ، فان ايماني بالوحدة العربية قائم

على ان الوطن العربي اقدر على اسعاد ابناء العروبة جميعا . ولذلك فلا اتصور العربي المواطن متحررا من العوز والمرض والجهل الا اذا تحققت وحدة امتنا . ولكن هل الوحدة العربية انشودة تغنى، وحلم يداعب الخواطر ، وصفحات ضخمة من سفر تاريخ امتنا فحسب ؟ كلا ، ان الوحدة العربية كما اؤمن بها هدف يجب ان نصل اليه بالسعي والعمل ووفق برامج مدروسة ، اذا احسن تطبيقها وصلنا الى الوحدة الفعلية دون كبير جدل حولها . »

ثم شرحت بالتفصيل في بياني الانتخابي ذاك ، سبل الوصول الى الوحدة العربية ، وذلك بتنسيق النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد العربية وجعل الصناعات العربية تمول براس مال مساهم عربي مشترك تتوازعها الاقطار العربية لتحقيق التكامل لا التنابذ ، واعتبار البلاد العربية سوقا مشتركة، واقامةمصرف عربي لاصدار النقد العربي ليطرح الى جانب النقد المحلي في كل دولة حتى تصل في النهاية الى سحب تلك النقود المحلية وجعل النقد العربي وحده متداولا .وناديتبايجاد سياسة بترولية ومعدنية عربية مشتركة، واشرت بتنسيق البرامج الدراسية في البلاد العربية وبايجاد تشريع عربي موحد في الاوضاع الاجتماعية بازالة الفروق الموجودة حاليا. وكذلك نصحت باقامة كلية عسكرية عربية تصدر الضباط في بوتقة الوحدة وتنسق ثقافتهم العسكرية .واقترحت ان تتولى الجامعة العربية تهيئة هذه الدراسات ليتسنى تطبيقها في الوحدة المنشودة . وليلاحظ ان جميع هذه الآراء والاقتراحات وردت على لساني قبل ان تجري كلمة الوحدة على لسان اي مدع مغرور يتغنى بها توصلا الى مآرب او وظيفة او سلطان .

اما ما سيجيء فيما يلي ، فقد كتب بعد انفصام عرى الوحدة، حينما كان ينظر الى كل من ينطلق بلفظة « الوحدة » نظرة الشك والريبة :

«وانني عندما اؤكد اعادة بناء جمهوريتنا العربية السورية لا اعني بحال من الاحوال الابتعاد عن الاسرة العربية ، او الاخذ بسياسة انعزالية في الميدان القومي ، انما الذي اعنيه عكس ذلك تماما . انه الانكباب على اعادة بناء جمهوريتنا والعمل الدائب على تطويرها والنهوض بها . ذلك لان الاحداث التي مرت بنا منذ شباط عام ١٩٥٨ (اي يوم اعلان الوحدة) قد دلتنا جميعها على ان مفهوم القومية العربية يمسخ مسخا عندما لا تسهم الايدي العربية السورية بالتنهيج

والتنفيذ . وان كل سير جديد في سبيل الوحدة العربية لا يكون لنا فيه نحن السوريين دور بارز ، يمكن ان ينقلب من عمل قومي خير ، سمح ،يراعي المتطلبات العربية جميعا الى نوع من التسلط والعبودية والنظم الفردية الكريهة على النفوس . ولهذا فانى لا افرق بين اعادة بناء جمهوريتنا والعمل القومي العربي الشامل ، وانما اعتبر قيام جمهورية عربية سورية قوية متطورة وحديثة هو الطريق المأمون للعمل من اجل قيام رابطة للشعوب العربية المتحررة جميعا . يؤمن العزة والسؤدد للفرد العربي اينما كان ، ويوفر له حياة اوفر رغدا وسعادة . »

انا ضد الوحدة الناصرية البوليسية ومع الوحدة التدرجية الديمقراطية

ابعد كل ذلك اوصم بقتل الشعور القومي وبالعمل ضد الوحدة العربية ؟ نعم ، اني عملت وساظل اعمل ضد « الوحدة الناصرية » التي هي في الواقع استعمار ناصري وتسلط وقضاء علـى سورية وحيويتها وحريتها ورائديتها . نعم ، انــي وقفت معارضا للحكم الديكتاتوري البوليسي الذي اتبعه عبد الناصر في سورية بعد ان نفذه في مصر . نعم ، اني طالبت عند طرح قضية الوحدة مع مصر على البحث في مجلس الوزراء بان ترتدي طابع الديمقراطية والحرية، وبان تبقى الاحزاب قائمة دون اللجوء الى طريقة الحزب الواحد (الاتحاد القومي) ، وبان يكون الحكـــم دستوريا نيابيا لا رئاسيا يتولى فيه رئيس الجمهورية سلطة التشريع والتنفيذ بدون رقيب او حسيب .

نعم ، ناديت بدعوة الامة الى انتخاب مجلس نيابي تكون بادرة اعماله اقرار الوحدة وتحديد تكوينها ، وعارضت في طرح الامر على الاستفتاء لاني لا اؤمن به ولا ارتضيه مرآة للراي العام .

نعم ، اني ظللت من شباط ١٩٥٨ حتى يوم الانتفاضة المباركة ٢٨ ايلول ١٩٦١ محتفظا بآرائي ، مبديا وجهات نظري بحرية في كل ما جرى من تبديل وزارات ومن قرارات جذرية اضرت بالاقتصاد السوري . وقد حرصت على ايصال هذه الاراء الجريئة الى عبد الناصر في القاهرة ، عند اجتماعي الى كمال رفعت ، فيما كانت آلة التسجيل السرية تنقل كل اقوالي الى الرئيس . ولم اتورع من ذكر ما لا يرضيه من الانتقادات . ثم اردفت هذا الحديث الشفهي بمذكرة طلبها مني احد رجال مباحثه المقربين اليه .

ومحور اعتقادي هو ايجاد وحدة عربية جامعة ، كهدف بعيد اصبو اليه . لكن ما العمل اذا كانت البلاد العربية تختلف الآن ،

بعضها عن البعض الآخر،في درجة رقيها،وفي تقدم او تردي اوضاعها الاجتماعية ، وفي عقلية حكامها ؟ هذا اذا تركنا جانبا اختلاف سوية كل شعب قاطن في بلد عربي عن المواطن الساكن في البلد الآخر ، واذا اهملنا حساب المؤامرات الاجنبية التي تعرقل كل ما من شأنه زيادة القوى العربية ، واذا تساهلنا في ان تقسيم البلاد العربية عقب الحرب العالمية الاولى الى دويلات صغيرة ترك اثرا في اوضاعها وشعورا لدى مواطنيها بالاقليمية ، على نحو لا يسهل سد الخرق واعادة الجمع محل الانفصال . ولذلك كنت اقول دائما بان الوحدة العربية لا تحقق الا بطريقة الفرض ، كما حقق بسمارك الوحدة الالمانية ، او بطريقة الاعداد وانتظار اختمار ونضوج العوامل .

وقد جرب عبد الناصر فرض الوحدة بالقوة على سورية ، فكان له ما اراد . لكنه اخفق في الحفاظ عليها لسوء تصرفاته . وجرب كذلك ان يجر لبنان والعراق والاردن والسعودية والسودان الى بوتقة الوحدة قسرا بقوة السلاح والمال والدعاية ، لكنه اخفق فصح فيه قول الشاعر العربي :

اعطيت ملكا فلم تحسن سياسته وكل من لا يسوس الملك يخلعه

فهل فرض علينا ان نتعلق بأذيال من باء بالخسران في سياسته الوحدوية ، واعطى اسوا مثل لما يرتقبه العرب من نظـــام ينضوون تحته ، وابتعد عما كنت اشرت عليه به ، وهو ان يجعل نظام الوحدة كالمغناطيس يجذبُ الشعوب العربية اليها ولو خالفهم حكامهم ووقفوا دون الوصول اليها .

وكيف يريدنا مواطنونا المخدوعون ان نرمي البلاد مرة ثانية في تجربة اعترف القاصي والداني بفسادهـــا ، حتـــى المندفعون في ناصريتهم ؟ وقد حاولت حكومة بشير العظمة ان تتقرب من مصر وان ترسل وفدا للمفاوضة على اسس جديدة . لكن هذه المساعي قوبلت بالازدراء والتعالي ، فلماذا ؟ اصحيح ان عبد الناصر لا يثق بمن تقدم لمحادثته ، ام انه يريد استسلاما اعمى ورضوخا كاملا ؟ لنفترض انه كان عديم الثقة بمن يصمهم بالرجعية وبالراسمالية ، وانـــه يريد ابعادهم عن طريقه ؟ لكن ما قولكم بأنه يرفض كذلك البحث مع حزب البعث الذي تقرب اليه بعد انقلاب ٨ آذار ليحقق الوحدة المنشودة بعد ان دك حصن الانفصال ؟ والحقيقة هي ان عبد الناصر يصر على ان يكون مخاطبوه في سورية من الصنف الذي يطاطىء الراس ويحني الهامة اجلالا واحتراما . وهو يفرض نفسه ممثلا عن مصـــر ، وفي

الوقت نفسه يريد فرض اجرائه ممثلين عن سورية . وقد كان يردد ذكر استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ ويعتبره تنزيلا مـــن عزيز كريم ، ولا يعتد بالاستفتاء الذي جرى في سورية في ١٩٦١/١٢/١ وايـــد فيه الشعب السوري نفسه عملية الانفصال واقر دستورا جديدا و انتخب بموجبه مجلس نواب كان عدد الناصريين فيه لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة . نعم كيف يؤخذ بمدلول استفتاء خلق الوحدة واقرها ويرمي جانبا مدلول استفتاء لاحق اقر فصم تلك الوحدة ؟

الا ، فعلى المنطق السليم والعقل الصحيح السلام .

واولئك الزعماء السياسيون الذين بـــذل عبد الناصر قصارى جهده لاجتذابهم في ١٩٥٧ الى فكرة الوحدة ، والذين ارتضى توقيعهم على الاتفاق المعقود في ١ شباط ١٩٥٨ بالقاهرة واكتفـــى به وثيقة قانونية اعلن على اساسها من شرفة قصر شويكار ولادة الوحدة بين مصر وسورية ، هم انفسهم ـــ ما عدا شكري القوتلي الغائب عن سورية ، لكن المعلن تاييده فورا ـــ الذين وقعوا على بيان تأييدهم للانفصال . وذلك لسبب جنوح عبـــد الناصر وتصرفاته الشاذة . افليس لوثيقة ممهورة بنفس التواقيع من قيمـــة تعادل قيمة تلك الوثيقة الموقعة في القاهرة ؟ لا . فان عبد الناصر ياخذ ما صفا ويدع ما كدر ! فوثيقة القاهرة هي لمصلحته ، واذن هي صحيحة وملزمة. اما وثيقة دمشق ، فلأنها ضد مآربه ، اذن هي مزورة ، يستحق الموقعون عليها اقصـــى العقوبات لخيانتهم وخروجهم علـــى امر السلطـــان .

ولا يزال المسكين صلاح البيطار يؤاخذ ـــ كلمـــا دق الكوز بالجرة ـــ على اشتراكه في توقيع وثيقة الخيانة مـــع الانتهازيين العملاء ، اجراء الاستعمار ، الراسماليين ، الى آخـــر ما تحتويه جعبة الناصرية من وصمات .

اقتراحي ايجـــاد رابطة الشعوب العربية

وقد اوردت في برنامجي الانتخابي لسنة ١٩٦١ اقتراحا جديدا بمظهره ، الا وهو ايجاد « رابطة للشعوب العربية » تجمع بـــين الدول العربية على اسس وقواعد تشابه تلك التـــي تربط بريطانيا بمستعمراتها السابقة المستقلة الآن ، كالهند وكنـــدا واستراليا وباكستان . وهذا الراي هو ما وصلت اليه بعد تحليل دقيق لاوضاع البلاد العربية المختلفة ، بعضها من البعض الآخر ، في درجة الثقافة والتربية السياسية والنضوج العلمي والخلقي وفي نـــوع الحكم السائد فيها وكيفية تفهم حكام كل بلد للروح الديموقراطية والانظمة

والقوانين النافذة فيها . هذا ، بالطبع ، عدا ان شؤونها الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية لا تكمل بعضها بعضا ، اذا لم نقل انها تتعاكس . وهذه العوامل الاساسية وغيرها من الاتجاهات المتباينة في السياسة العالمية ومن المؤثرات الاجنبية على سير تلك السياسات وتوجيهها تجعلنا نشك في امكان صهر جميع البلاد العربية — في الوقت الحاضر على الاقل — في بوتقة الوحدة الكاملة .

اما والحالة كما وصفنا ، فاني اجزم بأن كل محاولة لتوحيد بلدين او اكثر من البلاد العربية لن يكتب لها النجاح ما دامت العوامل التي ذكرناها تباعد بين تلك الكيانات ولا تتركها تنصهر في كيان واحد .

والمصيبة الاكبر هي ان يوجد قطران فيسيطر احدهما على الآخر سيطرة من شأنها محو كيان الضعيف ، كما حصل في وحدة مصر وسورية ، فترتد الامور الى الوراء وتنفصم حتى العرى الضعيفة الموجودة قبل اعلان الوحدة المبتسرة . ويزيد عندئذ التخوف عند ابناء البلدان العربية الاخرى ، فيحجمون عن ولوج باب اية وحدة جديدة .

ولا ريب في ان انتفاضة ١٩٦١ التي دكت صرح الوحدة بين سورية ومصر جاءت نتيجة الاسترسال في العاطفة والتسرع في اقامة صرح ضعيف بحد ذاته . لكنه ازداد ضعفا بنسبة تكرر الاخطاء وظهور النوايا التسلطية . والنتائج المؤلمة التي يشعر بها المواطن العربي في كل قطر ليست متأتية من تحرر سورية من نير العبودية، بقدر ما هي وليدة خيبة امل من انهيار الآمال الكبرى المعلقة على اول تجربة لتوحيد بلدين عربيين .

ولو كانت الوحدة ركزت في ١٩٥٨ على اساس روابط متينة بين دولتين ، لكل منهما كيانها ومجلسها وحكومتها التي تعمل ضمن اطار المخطط العام الذي يتفق عليه ويشرف على تنفيذه مجلس اتحادي ، ولو لم يسىء المصريون الى تلك الوحدة بتصرفاتهم الخرقاء ، ولو لم يعبثوا بالحريات العامة كما عبث رجال مباحثهم ، ولو تركوا السوريين المشتركين معهم في الحكم ظاهرا يشعرون بأن لرأيهم وزنا مقبولا ، لما كان ثمة موجب لفصم الوحدة بهذه السرعة. لكن الرئيس والمرؤوسين المصريين طغوا ونحروا الوحدة بايديهم، لا بيد حيدر الكزبري او موفق عصاصة او مأمون الكزبري . وانه لامر ثابت لا يقبل الشك ان السوريين الذين صفقوا للانفصال في ١٩٦١ لا يقلون عددا عن الذين هتفوا للوحدة في ١٩٥٨ . وهم على اي حال

اكثر كثيرا من الذين ارتاحوا الى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ الذي قيل انه سيعيد الوحدة .

وفكـــرة « رابطة الشعوب العربية » لا اتصورها بالضعف والهزال اللذين اتصفت بهما « الجامعة العربية » فهي خليقة حديدة بين « الجامعة » وبين « الوحدة الكاملة » تشابه الكونفدراسيون وتقتبس بعض مبادئها من الاقتراح الذي قدم الى مصـــر في ١٩٥٥ بموافقة مجلس الوزراء السوري الذي كان يضم ممثلي الاشتراكيين والحزب الوطني والكتلة الديموقراطية .

لعوامل الحقيقية لقبول عبد الناصر بالوحدة

واذا تعمقنا في تحري اسباب رفض عبد الناصر ذلك الاقتراح، وفي حقيقة ما كان يدعيه من ان الشعب المصري لم يتهيأ بعد لقبول الاتحاد بين مصر وسورية ، ثم قابلنا تحفظه هذا بما بـــدا منه من الاسراع الى قبول اكثر الطرق دمجا للبلدين ، وهو الوحدة ، لوجدنا انه كان يرفض كل نظام وحدوي لا يكفل له السلطة الكاملة والانفراد في حكم الدولة الجديدة الموحدة . فمجلـــــس وزراء الخارجية الذي اقترحته لبحث واقرار السياسة الخارجية الموحدة لم يرق له. ذلك لانه يجعله على قدم المساواة مع ممثل سورية في ذلك المجلس ولا يعطيه حق توجيه خطوات البلاد كما يريد هو وحده . وكذلك لـــم يعجبه النظام الاتحادي الفدرالي لانه لا يتيح لـــــه بسط نفوذه كما يرغب . وما كان ليعجبه وينال استحسانه الا نظام رئاسي يمنحه حق وضع الدستور وصلاحية التشريع والتنفيذ بدون مجلس نيابي. وما كان ليتقبل وجود احزاب ــ لا سيما في سورية ــ قـد تعارض سلوكه وتحول دون هيمنته هو وحده على القواعد الشعبية . وما كان ليطمئن بالا في جو مشبع بالحريات العامة ، غير معكر بالقيود التي تفرضها حالة الطوارىء المستمرة طوال عهد الوحدة . ومـــا كان لينعم بلذة الحكم الا اذا ملأ السجون بالاحرار وشـــرد وطارد وعذب وقتل من يجرؤ علـــى معارضة حكمه او مـــــن يطلب منه اصدقاؤه الامريكيون اقصاءهم عن الحكم او اعلان لاشرعية حزبهم. وما كان ليرتاح الا الى مجلس « نواب » يختارهم هـــو لا الشعب المفروض انهم يمثلونه ــ مجلس مؤلف من اناس مدينين له بمنصبهم، للتسبيح بحمده ورفع اصابعهم بالموافقة على كل ما يعرض عليهم من التشاريع . وما كان لينشرح صدره لحزب الا الذي خلقه باسم « الاتحاد القومي » وحشر فيه محاسيبه واتباعه .

هذا ما كان يريد عبد الناصر وما كان لا يريد . فهل نحن على

حق في رفض الخضوع لهذه الارادة منذ الخطوة الاولى في معارضة ما تبدى لنا انه خطأ ، وفي مصارحته برايـنـا في الاسلوب السيء الذي اتبعه لتوجيه خطى الوحدة ، وفي اختياره وزراء مـن ضعفاء النفوس وقليلي التجربة والمقدرة الذين اضافوا الـى مساوىء المصريين مساوىء واخطاء اخرى ؟

وهل نحن مجرمون في حق بلدنا وفي حق العروبة اذا تجنبنا الوقوع مرة ثانية في الحفـرة التي اكتشف الجميع خطرها ، واذا اردنا ان يكون الرباط بين سورية ومصر وسائر الدول العربية رباطا حريريا لينا ، لا سلسلة حديدية قاسية كالتي تقيـد ايدي وارجل المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام ؟

نعم ، اننا لم نعمل لغير ذلك . وكيف نعمل ضـد الوحدة العربية ، وقد اقسمنا اليمين على السعي لتحقيقها كلما اتينا المجلس نوابا . غير ان الوحدة شيء والاستعمار المقنع الـذي مارسته الناصرية في سورية شيء آخر .

ثم هل اخذ المصريون دروس العبرة من الماضي ؟ وهل نفعتهم الوحدة كأداة تجربة واختبار ؟ كلا ، والله . فانهم هم هم ، وعقليتهم هي هي ، يحاربون صلاح البيطار اليوم كمـا حاربوني بالامس . ولماذا ؟ اليس صـلاح البيطار وحدويا قحـا كالوا له المديح جزافا حينما كان يسير بمخططهم ؟ الا يسبح صلاح البيطار بحمد الوحدة صباح مساء اكثر مما يسبح باسم ربه الذي خلقه وسواه ؟ الـم يحارب صلاح البيطار الانفصاليين امثالنا ، وسود صفحات جريدته بدعم الوحدة ؟ الم يكن صلاح البيطار قوميا عربيا صحيحا ؟ نعم ، انه كان كل ذلك ، لكن في الماضي ! اما اليوم ، فلا . فهو يرفض ان يسلم الحكم للناصريين ، او ان يشركهم في الوزارة على اساس الربع له والارباع الثلاثة الاخرى لانصار عبد الناصر . انه يرفض ان يكون كويسلنغ الذي تراس الحكومة النروجية خلال الحـرب العالمية الثانية وكان عميلا لهتلر ومنفذا لاوامره . وهو يرفض ان يتـرك قيادة السيارة لنهاد القاسم وراتب الحسامي وهاني الهندي وسامي صوفان والحكم دروزه وسائر افراد الشلل الثلاث التـي اسمت نفسها بالقوميين العرب وبالاشتراكيين الوحدويين وبجبهة الوحدة (الخماسي المعهود) . وكيف يعارض صلاح البيطار رغبـة رائد العروبة باقامة حكومة سورية خاضعة لمشيئته كل الخضوع ؟ حكومة تقود البلاد في طريق الوحدة وفقا للمخطط الناصري ووفقا لمصلحة

مصر واعادة نفوذها وسيطرتها ؟ اني لا ادافع عن صلاح البيطار ، حبا وتعلقا بالسيطرة على سورية . فعبد الناصر يريدها ليجتني بواسطتها فوائد مادية ومعنوية ، والبيطار يريدها مرتعا لنهم المنتسبين لحزب البعث واداة تساعده على مناطحة عملاق القاهرة راسا براس .

الفرق بين سياستي وسياسة البيطار

واني لاهزأ واسخر كلما انصت الى احمد سعيد في اذاعة صوت العرب وهو يعمل تجريحا وتبريحا بصلاح البيطار ، او كلما اقرأ ما يكتبه عنه مصطفى امين في اخبار اليوم . الله ، الله يا دنيا. لقد سكت لسان احمد سعيد السليط عني وتعلق باذيال البيطار . فلماذا ؟ ولأية غاية ؟ والجواب بسيط لا يجهله الطفل . وهو ان البيطار وقف في وجه عبد الناصر ، كما وقفنا قبله ، لا زيادة ولا نقصانا . وهو يريد وحدة مدروسة ، ونحن مثله . وهو يريد ابقاء الكيان السوري الذي كنا ننادي به ، لكنه يصفه بالوجود السوري (يا لها من لعبة على الالفاظ ، لكنها مكشوفة ومفضوحة !) . وهو لا يريد ان يسيطر عبد الناصر كما سيطر في عهد الوحدة الاولى ، ونحن مثله . لكنه يراوغ ويناور ولا يصارح ، ونحن على عكسه ، نعلن على لساننا ما يجيش في فؤادنا . وهو لا يستطيع الوقوف على قدميه وراء كرسي الحكم الا شاهرا بيده سلاح قانون الطوارىء ، ونحن نفخر باننا نعتمد على تاييد الراي العام الحر ونلغي حالة الطوارىء . وهو يطلق نار الجيش على الطلاب ، ونحن نأخذهم بالرأفة واللين . وهو يملأ السجون شبابا ورجالا ، ونحن لا نحرم المتظاهرين من نعمة الحرية ونطلق سراح من يوقفهم رجال الامن ، قبل حلول المساء . وهو يقطع الماء والكهرباء عن الاحياء الثائرة ضده ، ونحن نترفع عن استعمال هذا السلاح غير الانساني . وهو يصدر قانونا بعزل اخصامه السياسيين ليخلو له ولانصاره الجو في الانتخابات ، ونحن نبتعد عن تدبير كهذا يحرم المواطن من اختيار ممثليه ، مهما كانت عقيدتهم . فهو معقد التفكير كمعلمه ميشيل عفلق . وهو لا يقل عن عبد الناصر

وهو يفتح باب التسريح من الوظائف على مصراعيه ليخرج من لا يدين بالبعثية العفلقية البيطارية ، ونحن لم نسرح سوى موظف واحد ادانه مفتشو الدولة بسوء استعمال وظيفته ، ونعيد الاساتذة الذين سرحهم وزير التربية رشاد برمدا عندما اثبت التحقيق براءتهم. وهو يحشو الوظائف بالمنتسبين لحزبه العقائدي ، ونحن لا نسند

الوظائف الا لمستحقيها بالمسابقة ووفقا للحاجة . وهو يغلق كافة الصحف ولا يبقي في الميدان الا جريدته « البعث » ، ونحن لم نغلق جريدتي « الوحدة » و « البعث » الا لعبثهما بحرية الصحافة وتعريض سلامة الدولة للخطر بسبب الدعوة الى الثورة والتعريض بشخص رئيس الجمهورية . وهو يوقف اخصامه السياسيين ويسجنهم ويحيلهم الى المحاكمة امام محكمة استثنائية ، ونحن اغفلنا كل اعماله ولم نوافق على تنفيذ الحكم الصادر عليه بالحبس شهرا واحدا بمادة تحقير وذم احد الصحفيين . وهو يحيلنا الى محكمته الخاصة بجرم اغتصاب السلطة ، في حين انه هو الجدير بهذه التهمة لانه احتل مقام الرئاسة خلافا للدستور والشرعية . اما نحن، فقد عرضنا ترشيحنا على الناخبين ، فانتخبونا . ثم اولانا مجلس النواب الشرعي ثقته لتاليف الوزارة . وهو يطلب من عبد الناصر الا تجري انتخابات نيابية في سورية خلال ٢١ شهرا لانه كان قانعا بفشله وفشل حزبه فيها ، اما نحن فكنا على اهبة دعوة الناخبين الى ممارسة حقهم بعد ان قمنا بحل مجلس ١٩٦١ بقصد استشارة الراي العام .

واخيرا لا آخرا ، تنكر صلاح البيطار لسيده عبد الناصر الذي مرغ وجهه على اقدامه سنين طويلة . واما نحن فلم نمسح جوخ ثيابه ، ولا كنا من الدعاة له ، ولا ابرزناه كرائد عظيم ، بل ظللنا ننتقد اساليبه ، ونفضح مؤامراته ، ونحذر الناس بجراة وصراحة من تصديق اقواله المعسولة ، ونطلق راينا بدون وجل باننا نريد الوحدة ، لكن بدون عبد الناصر وعلى قدم المساواة وفي جو من الحرية والديموقراطية .

وفيما ياتي ما جاء في بياني الوزاري الذي القيته في ١٣ ايلول ١٩٦٣ امام النواب المجتمعين في داري ، اثر تكليفي بتاليف الحكومة:

« في السياسة العربية : (أ) وحدة عربية جامعة تراعى فيها حقوق الافراد بالحرية والديموقراطية وحقوق ومصالح الكيانات العربية المجتمعة بالوحدة . (ب) دفع كل ارتباط مع اية دولة عربية لا تتبنى الديموقراطية او تتجلى فيها الدكتاتورية . »

هذا هو ما اعلنته امام النواب ونلت على اساسه ثقتهم شبه الاجماعية (١٥٥ صوتا ضد صوت واحد) . وقد اشترك في هذه الاكثرية الاشتراكيون والوطنيون والشعبيون والاخوان المسلمون والحياديون المستقلون وممثلو العشاير . اما الغائبون عن الجلسة

لعذر ما ، فهم العدد الباقي من النواب ، اي (١٦) نائبا . وكانت هذه الثقة الممنوحة من اكبر اكثرية اجمعت على تاييد رئيس وزراء حتى قبل معرفة اعضاء حكومته دليلا وبرهانا ساطعين على ان خطة الحكومة الجديدة كانت منبثقة عن اتجاهات ممثلي الشعب المنتخبين بانتخابات صحيحة ، اشترك فيها جميع الناصريين ، ففشل منهم من فشل ، كصلاح البيطار وعلي بوظو ، وفاز من فاز ، كراتب الحسامي واحمد اسماعيل .

واليكم موقفا آخر صارحت فيه القوم برايي : بينما كنت القي خطابي من شرفة مقر المحافظة في درعا شاهدت الجموع تتموج يمنة ويسرة كأنها تتحسب من المناوشة الدائرة بين رجال الامن وبين جمع من الطلاب لا يتجاوز عدده خمسين طالبا ، ومن ان تصل الاحجار التي كان يلقيها الطلاب الى حيث تقف الجموع تستمع لكلامي . ورايت تطمينها فقلت : « لقد ذهب عبد الناصر الى غير رجعة ... ونحن طلاب وحدة وسنحققتها، لكن بدون عبد الناصر! » فانطلقت الايدي بالتصفيق وتعالت الهتافات للحكومة وطغت على صوتي اصوات التسقيط لعبد الناصر . ثم تراجعت الصفوف وظلت الحناجر تنادي بتاييد الحكم القومي حتى انتهت كلمتي . وقوبل خطاب الكلاس احد ابطال شتورا بحماسة شديدة وبهتاف استمر مدة طويلة . اما الطلاب ، فبعد ان افرغوا ما في جيوبهم من احجار على الحديقة العامة بعيدا عن مقام المحافظة،تراجعوا وولوا الادبار . وبقي بعضهم تحت قبضة رجال الامن ، فاصدرت التعليمات باطلاق سراحهم . فبارحوا دار التوقيف قبل حلول المساء بدون ان يعذب او يضرب اي واحد منهم .

وكذلك كان موقف الحكومة ازاء الطلاب المتظاهرين في السويداء ، قبل وصولي اليها . فقد عاملناهم بالرافة واللين واطلقنا سراح المعتقلين منهم ، قبل افول شمس النهار نفسه . اما الحوادث المؤسفة التي جرت داخل مبنى الجامعة السورية ، فكانت صراعا بين الطلاب الاشتراكيين والشيوعيين وغير الناصريين وبين الفئة الناصرية يعضدها الطلاب المنتسبون للاخوان المسلمين . ولم اسمح لقوى الامن ان تدخل الى الجامعة خلافا لطلب وزير التربية الذي كان يرمي ، على ما اظن ، الى قلب وجه المعركة بين الطلاب الى معركة بينهم وبين الحكومة وشرطتها . وقد اخبرني القائد العام لقوى الامن بأن العناصر الناصرية هي فلسطينية المنشأ [illegible]ية الجنسية من البعثيين الهاربين . واجتمع على الاثر سفير الاردن

بقائد قوى الامن واستعرضا الاسماء ، فظهر بينها من هـــو اردني او فلسطيني المنشـــأ . فاتفقا على ان يبعدا عن سورية من لم يكن منهم ملاحقا في عمان لسبب سياسي . وعلى اي حال ، فلم ينفذ هذا الاتفاق .

وطنطنت اذاعات القاهرة والصحف المصرية المؤممة والاوراق الصفراء اللبنانية المأجورة بأن حكومة الانفصال البغيضة قتلت من الطلاب من قتلت وعذبت من عذبت ، وانها سجنت منهـــم المئات وابعدت الى الاردن العشرات ــ كل ذلك افتراء وتضليلا . وعلـــى اي حال ، فالتدابير التي اتخذتها دوائر الامن بتوقيف عدد قليل من الطلاب انطوت على الافراج عنهم في اليوم نفسه . ومن يقارن بين افعالنا الرجعية الاستعمارية وبين افعال حكومة صلاح البيطار ذات الشعار الثلاثي « وحدة حرية اشتراكية » لوجد الفرق شاسعا بين ما قام به رئيس الحكومة الرجعية وبين رئيـــس الحكومة التقدمية الساعية لتحقيق الوحدة ! ونحن لنا عذرنا اذا وقفنا ضد من كان يريد الوحدة الناصرية ، اما البيطار ، فما عذره ، وهو الذي جعل من الحملة علينا ومن الدعوة الى الوحدة سلما يرتقي به الى رئاسة الحكم في سورية ؟ حتى اذا ما ارتاح عجزاه علـــى كرسيه تكشف وجهه الحقيقي : وجه الانتهازي الوصولي الذي يتدثر بثياب الوحدة العربية والاشتراكية والحرية للوصول الى مقود الحكم . وعندها يتناسى او ينسى كل هذه الشعارات ، وتصبـــح الاشتراكية افقار الناس وضرب الاقتصاد الوطني ودفن الثقة ، وتصبح الوحدة بحاجة الى دراسة ووقت ، وتصبح الحرية محصورة بالبعثيين دون غيرهم من الناس ، باعتبار هؤلاء اعداء الشعـــــب ! والحقيقة ان صلاح البيطار وميشيل عفلق المندفعين بسياسة الولايات المتحدة يعدلان موقفهما لجعله دائما متمشيا مع اهداف تلـــك السياسة . فتارة ينادون بالوحدة مع مصر ، وتارة ينسحبون من الوزارة الوحدوية ، ثم يعودون الى المناداة بالوحـــدة ذاتها ، ثـــم يماطلون ويراوغون ويداورون عندما يستتب لهم . والبعثيون هنا وفي العراق زمـــرة واحدة هدفهم توطيد دعائم حزبهم والسيطرة على سورية والعراق والاردن . اما الوحدة ، فما هي الا شبكة يصطادون بهـــا المغفلين الذين يصدقونهم لاول وهلة . لكن الى حين تنقشع الغمامة عـــن اعينهم ، كما حصل لسائر الوحدويين في دمشق . وما ابلغ تصريح نائب رئيس وزراء العراق عندما افصح عما في سريرته ، حين قال

عفلق والبيطار يعملان وفق السياسة الامريكية

بانه يفضل تأخير تحقيق الوحدة مئة سنة من ان يزول حزب البعث. وعلى اي حال ، فصراحة الوزير العراقي اطيب على النفس من لؤم البيطار وكذبه وتضليله .

فهذه هي حقيقة هؤلاء ، وهذه هي اهدافهم المخفية ، وهذه هي قوميتهم ، وهذا هو نضالهم في سبيلها . ويظن هؤلاء انهم اوقفوا الشمس عن سيرها ، وان كراسي الحكم سمروها في مقاعدهم ، وان التاريخ سوف يسكت عن مخازيهم ويسدل الستار عن بهلوانيتهم وديماغوجيتهم ، وان اكاليل الغار والمجد سوف تلقى على قبورهم عندما ياخذ الباري امانته . كلا ، والف كلا . فالحقائق تخبو ، لكنها ترمي يوما من الايام عن كتفها الكذب والتضليل وترفع راسها وتفضح كل فعل اثيم .

امثلة على المناورات والدعايات الناصرية

اما الحملة الناصرية على سورية وحكمها القومي ، فاستمرت في سعيرها اللاهب ، تتولاه اذاعة مصر وابواقها المأجورة في بيروت. وهي بذلك ترمي الى اقناع الشعب السوري برفع علم الثورة ضد حكومته . وسلكت الحكومة المصرية طريقة مبتكرة لاثارة حماسة الشعب ، وهي ان يندس في صفوفه الناصريون المأجورون ، فيظن الناس ان الجموع كلها تصرخ معهم وتنادي بمعبودهم . ومن ذلك ما حصل عندما ارسلت العبقرية الناصرية جميلة بو حيرد الى زيارة دمشق وفي عداد مرافقيها اثنان من المخابرات المصرية . وكان طبيعيا ان تهرع الجماهير الى استقبال من رفعتها الدعاية المحكمة الى مصاف كبار الابطال العالميين ، وان تلتف حولها اينما سارت الالوف من الشبان والشابات المتخمين بتلك الدعاية . وانكشفت اللعبة عندما راحت شرذمة من المأجورين يرفعون اعلام القاهرة وصور عبد الناصر وينادون باسمه . ولم يخطر في بالهم ان الجماهير الواعية ستلقنهم من تلقاء نفسها الدرس الكافي !

وكذلك كان مجيء وزير خارجية الجزائر — الذي اغتيل فيما بعد بمؤامرة اشترك فيها الناصريون على ما شاع — الى دمشق تحت ستار المطالبة بمساعدات مالية . وذلك مع العلم بان سورية ليست في وضع يبيح لها وقتئذ مد يد المساعدة ، وهي التي تقترض من الدول الاجنبية لمشاريعها الانمائية . لكن الغاية الخفية من هذه الزيارة لم تكن الا كالغاية من زيارة جميلة بوحيرد ، الا وهي اثارة فتنة تفيد منها الدعاية الناصرية لتأييد مزاعمها بأن الحالة في سورية

مضطربة ، وبأن الشعب السوري يريد العودة الى الوحدة .

وانه لمؤسف حقا ان ينحدر اخواننا الجزائريون الى حد يجعلهم دمية في ايدي عبد الناصر ، يلعب بهم كما يشاء ويرغب . فيستعملهم ضد ابناء بلد عربي شقيق ، كما استعمل الفرنسيون بعضهم ايام الانتداب جنودا لمحاربة ثوار سورية المناضلين لاجل استقلالهم وحريتهم . وقد قابلنا هذه البادرة السيئة التي بدت من بعض اخواننا الجزائريين بدعم قضية الجزائر في كل المحافل الدولية وحمل الدول على تأييد تلك القضية . ثم جمعنا ملايين الليرات السورية تبرعا من المواطنين وقدمناها لهم بكل طيب خاطر ، واشترينا السلاح من مالنا وبعثنا به الى قواتهم . وليس لنا في كل ما قدمناه فضل او منة :

فللاوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق

ولم يكتف بن بلا بما اوفده من وفود بقصد اثارة الفتنة في دمشق لمصلحة الناصرية ، بل رفض ان يترأس وزير الخارجية اسعد المحاسني الوفد السوري المدعو الى الاشتراك في اعياد الاستقلال الجزائري ، لا لسبب سوى النفاق لعبد الناصر باعتبار المحاسني احد ابطال شتورا . ثم كلف الفسيري معتمده بدمشق بدعوة وفد شعبي الى حضور تلك الحفلات وحرص على ان يدس في عضوية الوفد ناصريين معروفين ، كميشيل عفلق ونجيب الصيرفي ومظهر الشربجي . وبذلك تمكن هؤلاء من الاجتماع بعبد الحميد السراج واعداد خطط المؤامرات في سورية ضد الحكم القائم . وقد بدأت تلك الترتيبات باضراب المعلمين الذي تولاه الناصريون من اعضاء نقابة المعلمين بتأييد الاخوان المسلمين الذين ينتسب اليهم ويقود حركاتهم الصيرفي المذكور . وللمناسبة اسجل ان عصام العطار بذل قصارى جهده لحملي على ادخال هذا الشخص وزيرا في حكومتي .

ولا ننكر ان عبد الناصر دعم بن بلا واوصله الى رئاسة الحكومة بعد ان هرب من الجزائر عندما اقصاه حزبه . فهو مدين بسيطرته على الجزائر وبتفرده بالحكم فيها لتأييد عبد الناصر وبومدين ، لا لحزبه الذي تولى النضال وادار شؤون الثورة طوال سبع سنين ، قضى بن بلا ست منها سجينا في حصون فرنسا وقصورها ، بعيدا عن المعارك وعن الخطر .

وقد روت لي صديقة بلغة التأكيد ، وبينها وبين بن بلا صلات

وثيقة واعتماد متبادل ، انه يكره عبد الناصر من كل جوانحه . لكنه يخشاه ويحسب حسابا لعداوته وللمؤامرات التي قد يتعرض اليها ـ كما تعرض غيره ـ ان لم يسايره . وفي طليعة ما يخشاه ان يقلب له عبد الناصر ظهر المجن وان يلتزم جانب بن خده او فرحات عباس ، وبذلك ينزلق عرشه من تحته . ولئن تسامحنا واجزنا لزعيم ان يساير الآخرين للحفاظ على مركزه في بلده ، فهل نتسامح ونجيز له ان تشمل هذه المسايرة ايقاع الضرر ببلده لمصلحة طامع كعبد الناصر ؟ وهكذا يكون آلة لتنفيذ الرغبات والمطامع ؟

وثمة عدد من الزعماء العرب ، ملوكا كانوا او رؤساء ، يخشون من الناصرية دعاياتها وما تحيكه من مؤامرات تصل في بعض الاحيان الى حد السعي للاغتيال . فتراهم يسكتون ازاء ما يتعرض له زميل لهم ، وتجاه ما يرون بأم اعينهم من تسلل وتدخل . وهذا ما جرا الناصرية على الاسترسال في غيها وقوى عزيمة رجالها وجعلهم لا يهابون احدا : يقتلون الابرياء ويحرقون الممتلكات ويثيرون الفتن . . ولا خوف على جيوبهم ان تمتلىء باحكام القضاء على ما جنته ايديهم ، بل هي تمتلىء جنيهات وليرات سورية او لبنانية ودنانير عراقية او اردنية او دولارات او جنيهات استرلينية .

واما نحن في سورية ، فجريمتنا اننا معشر المتحررين من الناصرية ، العاملين باخلاص لخدمة بلادنا العربية وتحقيق اهدافها القومية بالوسائل المجدية وبدون فسح المجال للديكتاتورية ان تسيطر على اي جزء من تلك البلاد ، المتمسكين بمبادىء الديموقراطية والحريات العامة ، اننا لم نطاطىء الراس امام فرعون مصر ، ولم نسكت على اهانتنا ، ولم ترف جفوننا خوفا من التهديد بالاغتيال ، او الوعيد بالحملات البذيئة ، بل صمدنا في وجه كل المؤامرات وعملنا جهدنا لاحباطها . واذا قيل لنا : وكيف اذن تغلب عليكم عبد الناصر يوم ٨ آذار ١٩٦٣ ، فنجيب بأن عبد الناصر لم يكن فريقا ، في الحركة التي اسقطت حكومتنا . فمؤامرته كانت محاكة مع غير من تولى حركة ٨ آذار هذه . ودليلنا انهم ارادوا الانسحاب منها . وقد ابتعدوا منها فعلا ولم يشتركوا فيها الا بعد ان كتب لها النجاح ، فانضموا اليها ليقطفوا الثمار . وهذا تصريح زياد الحريري في التلفزيون يكشف كيف انسحب القطيني والصوفي ، وهما من الجماعة الناصرية ، في اليوم السابق لموعد قيام الحركة .

وعلى اي حال ، ظلت اذاعتنا وصحفنا تجابه الحملات

الناصرية بكل جراة واقدام وتظهر مساوىء الحكم الناصري وتكشف الستار عن فضائحه حتى اليوم الاخير من عهدنا .

ويلومني البعض على التصريح الذي ادليت به يوم ٢ شباط ١٩٦٣ الى الصحف ، ثم القيته في التلفزيون ، اذ اعتبره خروجا على الترفع عن الدخول في مهاترات صحفية مع عبد الناصر . حتى ان وزير خارجية العراق ، بعد ثورة ١٤ رمضان ، قال لسفيرنا فهمي سلطان : « لكم ان تهاجموا عبد الناصر ، وان تردوا على حملاته . لكن ليس لكم ان تتهموه بأنه يخدم الصهيونية . » وبحث هذا التصريح يطول اذا ما اردنا بيان موجبات القائه ، وفندنا جمله ، واوضحنا معانيه ومغازيه . لكن لا بد من معالجة هذا الموضوع ومضاعفاته :

لقد سكت عن جميع ما قيل في حقي ، وعما ورد في الصحف المصرية واللبنانية ، وعما اذاعته محطتا مصر ، واكتفيت بما كانت تقوله صحافتنا واذاعتنا في هذا الصدد ، واغضيت عما كان يقع تحت بصري من الاهانات ، سواء في حياتي الخاصة او في « انفصاليتي » . لكن ما صعب علي تحمله هو اتهامي بأني عميل للاستعمار والصهيونية . فهذه تهمة اجدر ان توجه الى عبد الناصر، اذا قارنا اعماله التخريبية في الجو العربي بما كان اليهود يفرحون به لانه في الواقع اغلى ما يتصورون من خدمة لمصلحتهم .

ويكفي القارىء ان يمر بنظره على بعض ما سجل من اقوال الاذاعات ومقالات الاعوان من الفلسطينيين او اللبنانيين ليكون ملما بنوعية تلك الحملات المغرضة السفيهة الداعية الى الاغتيال السياسي الذي اعتادت عليه الناصرية واعتبرته وسيلة لابعاد اخصامها عن الساحة . فهي لم تؤمن بالاقناع والموعظة الحسنة ، بل بقوة الرصاص او بفعل السم الزعاف .

واي فرق ، بربكم ، بين رصاص يصوب الى الصدور او سم يدس في الطعام وبين سموم تبعث صبحا مساء على موجات الاثير ، فتصل الى من يقرا ومن لا يقرا من حملة الترانزستور في الحقول والمعامل والمتاجر ؟

اما سلاح الناصرية فكان اثنين : نقد تشترى به الضمائر المنتنة ، وترانزستور تبث به الدعاية لنفسها والسم الزعاف لسواها .

وتلك الانظمة واصحابها استغلهم عبد الناصر لا ليصلح الحال او ليسدي النصح خالصا لوجه الله ، بل استخدمهم للتخريب والافناء ولضم تلك البلدان تحت جناحي نسره الامبراطوري ولاشباع نهمه في ارتقاء عرش العرب ــ هذا اذا قنع به ولم يقده طمعه الى عرش افريقيا على اختلاف العنصر والدين والتاريخ والثقافة والاوضاع التي يمكن ان توصل دولها ببعضها .

ان من مساوىء حظنا وحظ ابناء الشرق العربي كله انه يقدر لهم العيش بزمن واحد مع عبد الناصر ... لقد عاصرنا هتلر وموسوليني وستالين وعاصر اجدادنا الاقربون نابوليون والبعيدون الاسكندر وقيصر .. ولكنهم لم ينلهم اذى كالذي نالنا على يد رائد العروبة ... ومر على البلاد طغاة كهولاكو وتيمورلنك فقتلوا واحرقوا ودمروا .. غير ان اذاهم اقتصر على الاجسام والممتلكات .. واما نحن ابناء الجيل الحاضر افلا تفوق مصيبتنا بتردي كلمة العرب وتخاذلهم مصيبة اجدادنا المادية ؟ .. اننا لا نزال نعالج المرض ولا نستطيع الحكم جيدا حتى نصحو من غفلتنا بعد مرور سنين كافية عددا وهادئة نوعا لتقيم ميزانا دقيقا لوزن مكاسبنا ومخاسرنا .

ردي على حملة الدعاية المصرية ضدي

وفي مطلع ١٩٦٣ نشطت الدعاية المصرية في الصحف والاذاعة . وسارت وراءها كظلها معظم صحف بيروت ، فحملت علي حملة مركزة في الصباح والظهر والمساء والليل . وتمادت في اكاذيبها واختلاقاتها وتحويرها الحقائق ، حتى تجاوزت الحد المسموح به تحت الانظمة البارلمانية الدستورية . اذ اتهمتني بالعمل لصالح اليهود وبخدمة الاستعمار ، ورددت ما من شأنه اثارة الشعب والجيش ضدي ، بما في ذلك قتلي . لكني وسعت صدري كثيرا وتحملت بمشقة كل هذه الحملات ، الى ان كان يوم خرجت فيه عن اعتدالي وعجزت عن ضبط اعصابي . فدعوت الصحفيين وتلوت عليهم تصريحا حملت فيه حملة قوية ضد عبد الناصر واتباعه، واتهمته بانه يخدم مصلحة الصهيونية بتفريقه كلمة العرب وتشتيت شملهم والهائهم عن الاستعداد لاسترداد فلسطين ، بما اثار من فتن داخلية وبما عمد بوسائله الاذاعية الى هدم كيان كل بلد عربي حتى يشغل حكامه بالدفاع عن استقلال بلادهم ومواجهة الفتن الداخلية .

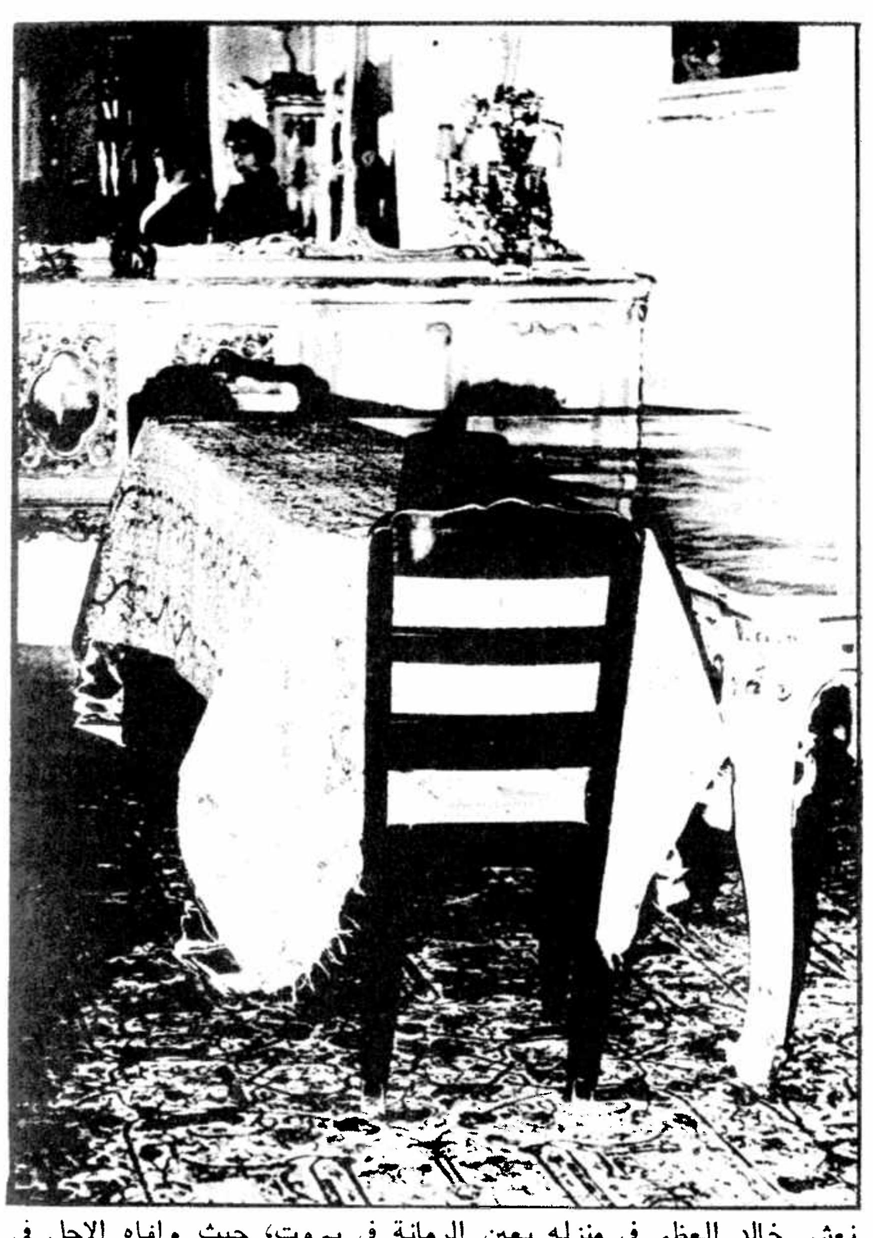
واضفت قائلا بان المساعدات الامريكية التي يقبضها بوحي من الاسرائيليين ــ كما اكده لي ولناظم القدسي السيد فرنسيس كتانة،



خالد العظم على فراش المرض، في ايامه الاخيرة يحتضن حفيده خالد من ابنته بالتبني سوسن التي احاطت به مع زوجته ليلى.



وهو هنا ينفرد بمداعبة خالد.



نعش خالد العظم في منزله بعين الرمانة في بيروت، حيث وافاه الاجل في ١٨ شباط ١٩٦٥.



واخيرا، من التراب والى التراب. ها هو يوارى جدث الرحمة في الاوزاعي. ببيروت، حسب وصيته.



المصلون في المسجد العمري الكبير في بيروت. ويظهر في الصورة الدكتور ناظم القدسي، وسماحة الحاج امين الحسيني، وسامي الصلح. ويرى معروف الدواليبي في الصف الخلفي.



مأتم خالد العظم في بيروت. وهو محمول على الاكتاف الى مثواه الاخير.

المقيم في نيويورك والذي سمع هذا القول على لسان احد النافذين في البيت الابيض ـ وذلك ليقوم بمهمة تخريب وحدة الصف العربي، وليحتمي وراء القوى الدولية ، وليسوق جيشه الى محاربة العرب. ثم قلت في تصريحي هذا اننا في سورية نحمل لواء الدفاع عن سائر الامة العربية ، واننا سنظل نحارب اسرائيل وعبد الناصر ، فهما صنوان يريدان الشر للعرب .

وحملت على الفئة المستاجرة القليلة العدد ، فقلت انها تافهة القيمة . ذلك لان من يبيع نفسه وضميره للآخرين هو صغير النفس لا شأن له بين الناس . ثم اصررت على اننا سنقمع هذه الفتن بالقوانين النافذة دون اللجوء الى اعادة حالة الطوارىء . فنحن نؤمن بالحريات العامة ولا نريد ان نستعمل مطرقة ثقيلة اقتل ذبابة صغيرة . وطمانت المواطنين الى ان شهر شباط سوف يمر كما مر غيره ، دون ان تمس سلامة البلاد باذى يبعدها عن الصف الطليعي في الامة العربية . وستشرق شمس الربيع الوضاءة ، فتخرس الرعود وتنكفىء العواصف . وختمت تصريحي بالدعوة الى التضامن والتآزر بين ابناء البلاد ، والاستبشار بالمستقبل البراق .

ولم اكن ادري ان تنبؤاتي هذه لم تكن الا سرابا بسراب ، وانه لن تمضي خمسة اسابيع حتى تنقلب الحال في ٨ آذار .

انقلاب ٨ آذار ومحاولة الانتقام مني

وقبل الوصول الى بحث ذلك الانقلاب بالتفصيل ، اريد ان اقول بايجاز انه لولا المؤامرات الدنيئة التي حاكها ناظم القدسي واجيره عبد الكريم زهر الدين ـ ولست ادري في الواقع من كان اجير الآخر ـ ولولا الطمع والطموح اللذان سادا عقول بعض الضباط لاستمرت الحال على ما كانت عليه ولظلت ابواق الناصرية تنفخ في الفضاء ، ولبحت حناجر المأجورين كالبكار والشمار من المذيعين السوريين الذين التحقوا باذاعات القاهرة ، ولنضبت محابر اقلام اللوزي وفريحة والمشنوق وغيرهم ، ولأعيت بعض ساسة لبنان الحيل ، ولبقيت سورية واقفة على رجليها تتكسر الاسهم المسمومة على دروع تضامن ابنائها ... حتى يقضي الله امرا كان مقدرا ومكتوبا .

لكن المقاومة انهارت بعد ان رماني المرض في الفراش واستلم زمام الامر ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ، فحاكا المؤامرة مع جماعة عبد الناصر . غير ان فريقا ثالثا برئاسة زياد الحريري سبقهم واطاح بالحكم كله واوقف المتآمرين الناصريين ، من رئيس

الجمهورية الى قائد الجيش الى سائر الضباط والمدنيين المغموسين بالناصرية حتى رؤوسهم .

وهكذا خاب ظن عبد الناصر وابعدت جماعته عن الوزارة — نهاد القاسم وحومد والهندي وضاحي وغيرهم — والقي القبض على بعضهم ، وضربت الاحياء الموالية للناصرية في حلب ، وقمعت المظاهرات في الشوارع ، ونكل بالطلاب الوحدويين ، واغلقت الصحف الناطقة باسم الناصرية ... ثم بدت تباشير الخطة التي رسمها حزب البعث لحكم سورية والعراق كما يحكم عبد الناصر مصر ، بحيث اصبحت الشكوك تحيط بامكانية تحقيق الوحدة الثلاثية وبلوغ الآمال التي عقدها عبد الناصر للاستيلاء على سورية ، كما فعل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

ووقع تصريحي آنف الذكر كالحجر في المستنقع ، فتطايرت الحشرات المعشعشة وتراكضت الضفادع وهربت خفافيش الليل . وكانت هذه كلها تأمل في تفقيس بيوضها لتحمل الى الاجسام السموم والامراض القتالة . وكان حراس المنطقة لا يجرؤون على رفع صوت ولا يقدمون على ازعاجهم . وظنوا ان الامر سيستمر كما كان ، فيسكت ناظم القدسي المنادين بسقوط عبد الناصر ، ويعطر بشير العظمة الجو بمدح مصر الحبيبة ، ثم يجتمع كلاهما الى « الخماسي » فيسمعونها الكلام المعسول ويدفعونها الى البرقيات بطلب الدخول في ابحاث فورية لتحقيق الوحدة . لكن صوت رئيس الحكومة فاجاهم برد الصاع صاعين ، فيتهم عبد الناصر في عروبته واخلاصه لقوميته ، ثم يستخف بقدرة الناصرية ويقارنهم بالذبابة التي لا تستحق اكثر من كشاشة ! نعم ، آلمهم في الصميم موقفي الجريء هذا ، وتضعضعت عزائمهم وازدادت ريبهم في تحقيق احلامهم الوصولية ، فانتقموا مني يوم ٨ آذار ، اذ بعثوا الفلاحين والمتشردين للتظاهر امام داري والهجوم عليه لاخراجي منه وسحلي . ولما خاب رجاؤهم رموا الشبابيك والمصابيح الكهربائية بالحجارة التي حملها لهم محمد الجراح بسيارات النقل . وبلغ الكيد عند بعضهم ان تداعوا نساء ورجالا الى الوقوف على مقربة من داري لينعموا بمشاهدة منظر سحلي . وكانت ثريا الحافظ ، زوجة منير الريس ، قد استحضرت حبالا غليظة لكي يربطوني بها ويجروني على الارض ، كما اعتاد ان يفعله العراقيون في كل ثورة تقدمية . . انها الوحشية الكامنة في صدور اولئك الشبان الفلسطينيين ،

والغريزة الحيوانية التي تمتلك افئدة الناقمين الحسودين الناقمين على كل ذي نعمة ولو افنى حياته في خدمة بلده باخلاص وامانة . بل انها المكافاة التي يريد الفلسطينيون تقديمها لمن خربت بلادهم بسبب الدفاع عنهم وعن قضيتهم ، وعربون التقدير والوفاء لمن ضحى برخاء بلاده وكرس المليارات من الليرات السورية لايجاد جيش مكلف باسترداد الاراضي المغتصبة .

ونحن في سورية ، لو وقفنا كساسة لبنان نسالم الامريكيين، ولو اننا سرنا مثلهم في فلك الغرب وتنازلنا عن الدفاع عن فلسطين وحقوق اهلها ، وعقدنا صلحا او على الاقل هدنة حقيقية كما تطلب واشنطن ، لما كنا عشنا منذ ١٩٤٧ في حرب مستمرة ، ولما كنا فجعنا بانقلابات عسكرية سنوية جعلت بلادنا كالمرجل ينفجر من وقت الى وقت ، فتتطاير اجزاؤه وتصيب من تصيب .

هذه كانت المكافاة التي قدمها الفلسطينيون لابناء سورية ولبنان والعراق . فقد سخروا زنودهم لخدمة عبد الناصر ، ليقتل على ايديهم اخصامه ، وليدك بيوت من يقف في وجهه ، وليسحل الساسة الذين لا يطاطئون رؤوسهم امامه .

انفصاليتي وانفصالية البيطار

على ان عيون المخدوعين قد تفتحت فيما بعد ، عندما تحقق لها ان « انفصاليتي » مساوية « لانفصالية » عفلق والبيطار ، من حيث رفض التسلط المصري والمطالبة بحفظ ما اسميه « الكيان السوري » وما يسميه البيطار « الوجود السوري » مع الخلاف في الظاهر على امور عديدة :

١ ـ المراوغة عنده والصراحة عندي .

٢ ـ شهوة الحكم عنده والعزوف عنه عندي .

٣ ـ اللؤم الاسود في فؤاده ، والمسامحة عندي حتى تجاه من يؤذيني .

٤ ـ سعيه لجعل سورية مرتعا لحزبه وحشو الاذناب في الوظائف ، وتجنبي الفكرة الحزبية الضيقة التي ترمي الى تحقيق المكاسب للمنتسبين .

٥ ـ تمسكه بزمام الامور وحده ، هو وحزبه ، واصراري على اشراك جميع الفئات معي في تحمل مسؤولية الحكم واعبائه .

٦ ـ غدره بمن يترافق معه مؤقتا للوصول الى هدفه ، واخلاصي لمن يتعاون معي وتمسكي به .

٧ ـ تلاعبه في السياسة الخارجية وجعل كل دولة اجنبية

تظنه معها ، وصراحتي بصداقة من يصادق بـــلادي وجهري بتلك الصداقة .

٨ ـ ابعاده النظام الديموقراطي والعمل على تجنب الانتخابات النيابية لخوفه من الفشل فيها ، واصراري دائمـا علـى تطبيق الدستور في ظل الديموقراطية والحرية وسعيي لاجـراء انتخابات نيابية في اسرع ما يمكن ، مع العلم باني اعلنت اني لن ارشح نفسي لها ، ليس لاني اخشى الفشل ، فهو مضمون ولله الحمـد ، لكن لرغبتي في العناية بصحتي اولا، ولافساح المجال امام الجيل الصاعد في حمل المسؤوليات والاعباء .

وقد يجوز ان اكون غير حائز جميـع المؤهلات للدفاع عن مركزي عندما اكون على راس الحكم ، وقد يجوز ان يثمـر الكذب والتلوي اكثر مما تثمر الصراحة والتمسك بالصراط المستقيم ، وقد يجوز ان اكون مخطئا في معالجتي مواقف اخصامي باللين والمسامحة والسعي لردهم عن غيهم بالاقناع لا بوسائل القهر والاجبار ، وقد يجوز ان يكون خلقي مسالما لا محاربا وخطة سـيري في السياسة مضرة بي من حيث لا تطول ايامي في الحكم ــ قد يكون هذا كله ، الا انني لست بالمتهالك على الوظيفة العامة . فانا اعرض خدماتي واختباراتي وامكانياتي ، فاذا دعاني الشعب الـى تمثيله مثلته ، واذا دعاني رفاقي الى حمل اعباء الوزارة او مسؤوليات رئاستها لبيت الدعوة ، واذا فضل مجلس النواب غيري لترؤس الجمهورية فلا اعتب ولا اغضب ولا احزن ، بل اظل مستعدا للتعاون مع من ارى ان ضرورات الزمن تقضي بالتعاون معهم .

فقد رشحت نفسي مرتين لرئاسة الجمهورية بناء على الحاح اصدقائي السياسيين وغير السياسيين ، ففشلت في المرتين . لكن ذلك لم يحل دون العودة الى التعاون مع من وقفوا سـدا دون نجاحي . وهكذا قبلت ان اكون وزيرا بدون وزارة في حكومة صبري العسلي في ١٩٥٧ ، وصافحت اليد التي مدها لي اكثرية النواب في ١٩٦٢ ، وكلهم ممن حال دون انتخابي رئيسا للجمهورية في العام السابق، مكتفيا منهم بالاعلان عن ندمهم على ترجيحهم القدسي علي.

واني ، على اي حال ، مجبول على طباعي ، فلم يعدل منها الزمن سوى روح الاندفاع الذي خف عندي مع تقادم السنين وتكاثر التجارب ، وحل محله شعور كنت استغربه علـى لسان استاذي فارس الخوري وهو : « كل شيء بيصير ، هيك وهيك . لا يوجد

شيء ما بيصير » . واذكر اننا عندما كنـــا معتقلين في السجن العسكري في المزة ، عقب انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، كانـــت هذه النظرية مدار التندر بيننا ، هي ومثيلاتها من النظريات الانانية مثل: الطريق الملتوي اقصر الطرق للوصول، او الافراط في الحمية والغيرة جنون مطبق . وكان اكثرنا تحمسا لهذه الاقوال رفيقنا رشيد الدقر. وكنا نضحك ونرفه عن انفسنا المقبوضة ضمن جدران زنزانتنا .

الخلاف بين الاخوان المسلمين والاشتراكيين

احسب انني اوضحت بالقدر الكافي ما كان من امر «الوحدة» قبل ان انتقل الى ذكر عوامل وملابسات كان لهـــا شأن في انقلاب ٨ آذار الذي اسمي بالثورة الوحدوية الاشتراكية . ويقول الاطباء ان الجسم الضعيف يخلق الامراض ، وهـــم يقصدون ان جراثيم الامراض التي تدخل جسمنا يوميا لا تجد لنفسها مرتعا خصبا تتكاثر فيه وتصب اذاها الا اذا كانت مقاومة الجسم ضعيفة ، او بالاحرى اذا كانت حجيرات الجسم غير متماسكة للقضاء على الدخيل .

واثباتا لهذه النظرية اقول بأن كيـــان الجمهورية العربيـــة السورية لا يمكن الاحتفاظ به الا اذا كـــانت العناصر الحاكمة يدا واحدة ، لا فرقة بينها ولا خصام . واني اعتقـــد ان انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ما كان ليكتب له النجاح لو ابتعد اولو الامر عن الكيد بعضهم ببعض ، والتآمر بعضهم على بعض . وهذه العناصر التي اعنيها هي : (١) الجيش (٢) القوات المدنية . واقصد بالقوات المدنية الاحزاب والجماعات . فاذا رجعنا الى ٢٨ ايلول ١٩٦١ نجـــد ان الاخوان المسلمين رفضوا ان يلبوا الدعوة الى الاجتماع بدار احمد الشراباتي ، حيث كان جميع العاملين في الحقل السياسي مجتمعين، بمن فيهم صلاح البيطار . ومن هنا نشأت الشكوك في موقف هؤلاء الجماعة من الانتفاضة ، وازدادت يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ عندما اوقف جميع السياسيين على اختلاف ميولهم ما عدا الاخوان المسلمين . وكانت التساؤلات تترى عن سكوتهم المطبق تجاه عبد الناصر ورفض زعيمهم عصام العطار الادلاء باي تصريح واضح في موضوع الوحدة.

وانتهت هذه الريب كلها الى اليقين من تاييدهم عبد الناصر ، عندما ابرق العطار الى عبد الناصر برقية تاييد ، وذلك غداة انقلاب ١٩٦٣/٣/٨ . وهكذا اثبتت الايام ما كان يؤكده الحوراني ، وهو انهم منغمسون بالناصرية . واني ، بعد ان زالت شكوكي نهائيا اثر موقفهم الاخير ، ارى ان التفسير المعقول هو انهـــم في الحقيقة لا ناصريون ولا وحدويون بقدر ما هم انانيون طامعون في الحكم في

سورية . ولا بد من القول بان عصام العطار لم يرم من وراء حركاته والتواءاته الا الى تزعم سورية واقامة حكم « اخواني » . ولعل عبد الناصر ورطه وخدعه بوعده بانه سيطلق لـه ولجماعته عنان السلطة والزعامة ، كما حاول ان يـورط ويخدع الاستاذ مكي الكتاني . اما تشبث الاخوان بابعاد حكومة بشير العظمة وبالانضمام الينا ، فما كان حسب اعتقادي الا لانهم كانوا يجزمون بأن بشير العظمة وبعض وزرائه ، كالكحالة والخوري واحمد عبد الكريم ، ميالون الى الشيوعية اذا لم يكونوا منتسبين فعلا اليها ، وبأنهم في خططهم يرمون الى توسيع نفوذ الحزب الشيوعي في سورية .

وهم يذكرون على سبيل المثـال ان وزارة العظمة سمحت لجرائد تنطق باسم الشيوعيين او تميل اليهم بالصدور ، وبذلت لهم العطايا وتركت مقالاتهم المتطرفة تنشر دون رقابة . ولسنا في صدد وزن المقدار الشيوعي في عواطف العظمة ووزرائه ، وليس لنا ان نتدخل فيما يعتقدونه ، لكننا اوردنا هذا العامل كسبب من اسباب نقمة الاخوان على وزارة العظمة . ولربما ارادوا قيـام حكومة جديدة يشتركون فيها وتكون اقل من الاولى سكوتا عن الشيوعيين او هي تعمل بايحاء الوزراء « الاخوان » على الوقوف في وجوههم.

وعلى اي حال ، ومهما كان السبب في اهتمام الاخوان بتاليف حكومة جديدة يشترك فيها الاشتراكيون ، فان الخلاف الوحيد الذي قام بين الفريقين واستمر مدة طويلة وانتهى بانسحاب الاشتراكيين والنفوري من الوزارة ، كان منشاه ، علـى حسب قولهم ، ان الاخوان المسلمين مؤيدون للوحدة مع عبد الناصر . وهم يسوقون على ذلك دليلا ، هـو موقـف الطلاب المنتسبين للاخوان من الاشتراكيين في المنازعات التي قامت في الجامعة السورية والتزامهم جانب الوحدويين ضد الفئات التي يشتركون معها في الوزارة .

وكنت اذا اجتمعت الى عصام العطار اقسم لي بالله وبملائكته وكتبه انه يكره عبد الناصر كما يكره ابليسا . وكـان يؤكد لي ان اسوا مصير يحل بسورية هو ان تقع مرة ثانية بين يديه !

هذه كانت اقواله ، ليس امامي فحسب ، بل امـام الكثيرين ومنهم الوزراء الاخوان واكرم الحوراني . لكنه كان اذا طلبنا منـه اعلان جزء من اقواله على المـلا ، قابلنا بابتسامته الناعمة واطبق شفتيه ساكتا .

ولو اقتصر الامر على السكوت ، لهان وسهل نوعا ، ولما كنا

نستحق غير تهمة البله وقلة الادراك امام حوادث تدين العطار بالوحدوية النشيطة ، او على الاقل ، بالضعف والجبن امام الناصرية واتباعها المنتسبين للاخوان المسلمين والمحيطين به كالسوار بالمعصم .

وقد بذل العطار جهده لادخال الصيرفي وزيرا في الحكومة ، سواء قبل تاليفها او عند خلو وزارة العمل باستقالة منصور الاطرش . والصيرفي هذا ناصري منذ اختاره عبد الناصر للاتحاد القومي . وقد اجتمع في الجزائر الى عبد الحميد السراج وبدا منذ عودته يبث روح الفتنة بين المعلمين ، يشاركه في ذلك عصام العطار . ولم يترك العطار وسيلة ولا بابا لم يطرقه لحمل الحكومة على الخضوع امام مطالب النقابة . فهل كان بذلك يقصد استرضاء هذا العدد الكبير من ذوي الاثر في الانتخابات ، او انه كان احد العناصر التي خصص لها دور معين في المخطط الناصري لاسقاط الحكم في سورية ؟

هذا ما اترك كشفه لمستقبل الايام . لكن لا بد لي من التصريح بان النزاع الذي دب بين البيطار وجماعته وطلابه من جهة ، وبين الحوراني وجماعته وطلابه من جهة اخرى ، كان وليد اختلاف وجهة النظر في الناصرية . وهو اختلاف له النصيب الكبير في تطور الامور ، بحيث ادت الى انسحاب الفريقين من الوزارة . وبذلك تزعزع الحكم وانفسح المجال امام الانقلاب . ولا يسعني ان انسى الدور الخبيث الذي لعبه وزير التربية رشاد برمدا . وقد ذكرت تفصيله فيما سبق .

واذا تركنا جانبا الخلاف بين الاخوان والاشتراكيين في قضية المعلمين ، فثمة امر آخر تجلى فيه بعد هذين الفريقين ، بعضهما عن بعض ، وتاكد صعوبة التوفيق بينهما . وهذا الامر هو انه ، عقب اعتذار منصور الاطرش عن تسلم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم الحاحنا ، رئيس الجمهورية وانا ، اصدرنا مرسوما عهدنا به الى عبد الحليم قدور ، وزير الاعلام ، بوكالة وزارة العمل، ريثما نختار وزيرا اصيلا لها . وهنا بدات المشاحنات . فالاشتراكيون يطالبون بوزير اصيل من جماعتهم ، معتبرين ان من حقهم التساوي في عدد الوزراء مع الاخوان المسلمين الموالين لهم . اما العطار فكان يطالب بوزير جديد ، بالاضافة الى الخطيب والطويل ، اذ كان لا يعتبر مظهر العظمة من جماعته . ومع ان

الطرفين كانا على غير حق ، اذ ان الاطرش اخذ كعنصر بعثي ، وان المظمة اخذ كعضو في جماعة التمدن الاسلامي ، ومع ان بديل منصور الاطرش يقتضي في الواقع ان يكون بعثيا مثلـه ، ومع ان المطالبة بوزير اخواني جديد يزيل التوازن المبتغى ، فقد حرصت مع رئيس الجمهورية وبناء على توصية القائد العام ان لا نزيد في الوزارة عدد من لا يعتبر تقدميا . وكان الحوراني يقدم لي اسماء من يقترحهم لوزارة العمل ، ممن لم يكن مقبولا توزيرهم ، مثل عبد الفتاح زلط او حافظ الجمالي ، وذلك علاوة على الاسمين اللذيـن استبعدتهما عند تاليف الوزارة ، وهما احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، حتى لا نوحش من يتكهرب من الشيوعية .

وهكذا استمرت مسالة املاء منصب وزارة العمـل شغلي الشاغل طول عهد الوزارة ومع ان الامر كان يمكن ان يسوى على اسس ابقاء قدور وكيلا لها ، غير انه ظل يبعث الي باستقالته منها ويتمنع احيانا عن توقيع معاملاتها . وكنت استرضيه يوما واهمله يوما ، معتمدا على الزمن في حل مشاكل يعثر حلها فورا .

وقال لي ذات مرة ناظم القدسي : « لم لا تعين جورج الخوري وزير الصناعة وزيرا للعمل ؟ » فقلت : « لا بأس . » واستدعيت الرجل وفاتحته ، فسال ما اذا كـان سيبقى جامعا الوزارتين . فاجبته : « لا . فحملهما ثقيل . » فاخذ يتردد ، لكنـه في النهاية سكت ولاح لي انه قبل .

فعمدت فورا الى اعداد مرسوم بنقله الى العمـل وتعيين الكلاس وزيرا للصناعة بالاضافة الـى المالية . وارسلت المشروع الى رئيس الجمهورية . ولشد ما استغربت تأخر اعادته الى موقعا منه . ولما سالته قال : « يجب ان نحصل علـى موافقة الخوري خطيا . » فاجبته : « لا . فنحن لم نخرجه من الوزارة ، بل نقلناه من دائرة الى دائرة اخرى . » فتردد الرئيس . واذ بامين القصر العام ، الميداني ، يدخل فجاة ويقول بان السيد جورج خوري هتف له قائلا انه ، اذا صدر مرسوم بنقله الى وزارة العمل ، فهو يعتبر اشتراكه في الوزارة منتهيا ويذهب الى بيتـه . فسالت الميداني : « وكيف عرف ان المرسوم سيصدر الساعة ؟ » فتلعثـم . وهكذا توقف الرئيس عن التوقيع . وقلت في نفسي : انها مـرتبة ومهياة باحكام . فوزارة الصناعة تشرف على مؤسسة البترول ، والكلاس المقترح تسليمه تلك الوزارة كان له موقف ضد شـركة شل التي

تتبادل معها المؤسسة البنزين والمازوت ، بحيث لا يعود علينا ثمن تنكــة البنزين (٢٠ ليترا) باكثر مــن خمسة غروش ، كما صرح الكلاس على صفحات الجرائد واقترح فسخ العقد معها . فشركة شل وغيرها من الشركات التي تشتغل بالنفط ، مرورا او بيعا او شــراء او استخراجا ، لا تــــرضى بالكلاس الاشتراكي التقدمي مشرفا عليها .

فهرس الاعلام

ا

ح

خ

د

س

ش

ص

ط

ع

ك

ل

م

هـ

و

ي

مطبعة الحريّة - بيروت
تلفون : ٣٢٠٤٤٠

ثالثة

السادة القراء الكرام في الوطن العربي:
التوزيع في بيروت تلبية هذا الطلب

لد بك العظم
سوريا السابق -

ة المتناهية وحرصاً على ان تكون
ضمنته هذه المذكرات.
لبيّنا طلب القراء الاكارم وحققنا ما

الناشر